

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف بجيل حري
مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى أفاض الله
عليه سبحانه ورحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين من
صالح دعواته على شرح المحقق الجليل
العلامة الهمام ابن عقيل على ألفية
الامام ابن مالك رحمهما
الرحيم المالك
آمين

(الطبعة الثانية)
بالمطبعة الكبرى المصرية ييولاق مصر المحمية
سنة ١٣٠٢
هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بسم الله الرحمن الرحيم يا من فضل على من شأه بغير حساب ولا يحاسبه داء
 التفسير عن أدام شكره بترادف أنواع منته الشافية جدا تخرج اليه كالات الهامد غير مخفوضة
 وتسكن لديه الامال جازمة بأن عرا المزيدي واهمه وثيقة غير منقوضة ونسألك اللهم أن تشرح
 صدورنا بانوار هدايتك فهي أعظم مطلوب وتعدنا عن مساوى الأفعال الناقصة وتسعدنا
 بما سن أفعال القلوب ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال بل
 أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات والاحوال ونشهد أن سددنا ونبيننا محمدا عبدا
 ورسولا المبعوث من خلاصت معتد ولباب عدنان الذي أزلت عليه القرآن بلسان عربي مبين
 لا يخلق جديده ولا يعمل ترديده على مدى الأزمان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المستغنين
 بسنته بلا تنازع في العمل وأنصاره المنصرفين لاعلاء كلمة الله من غير وقفة لاندل ما يقين
 ذو عييز بان لشانهم التكبير ولشانهم التصغير وما علم ذو ادرالك بانهم جمع الله
 جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى ربه الغني محمد الخضرى
 الله بطفه الخفى وبره الخفى ان شرح العلامه ابن عقيل لائقه الامام ابن مالك
 تعالى من أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها في الخافقين ذكر كرا تسهولته على الطالب
 ما خدع للراغب ولا خلاص موقوفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطما كند
 عليه حاشية تجميع منه شوارده وتكن من اقتناص أو ابد رائه وتتم منه مع المتن المقاد
 وتين منها للطالب المراد فيما نعى عجز القصور عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثل في بما نقه هاتيك
 الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن في المقال ان اعراض المؤلفين اغراض لسهام
 ألسنة الحساد وحقايب قصايفهم معرضة لا يدى النظارة تنتهب فوائدها ثم ترميها بالكساد
 لاسمى في زمان بدل نعيمه يوما وعجزه منحوسا قد ملا الحسد من أهله جميع الجسد
 وقادهم الغرور يجعل من مسد فكأنما عناهم من قال

ان يسعوا سيرة طاروا بها فقرأ * متى وما يسعوا من صالح قدفوا
صم اذا سمعوا خيرا ان كرت به * وان كرت بسوء عندهم اتفوا
(أومن قال)

ان يعلوا الخير اخفوا وان علوا * شرا اذا عوا وان لم يعلوا كذبوا

فهم يعادونك في الحق بعد ما تبين وتري قلوبهم الموت من قبوله آخون قالوا بل ينهم
مدموم ومهجور والمحب برأيه معز زومصور الا اني أعود فاقول عدم المبالاة بذلك أخرى
والثألف ربما تتفع بقا جرى لصاحبه أجرا وأتعلل بقول البدر النمامني هب ان كلابا في
مطروعة الهوى مقدوره والتمب حسد الطغنى نور البدر وبأي الله الان يمت نوره هل عى
الامحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر وفعله ظن انها تطوى جيل الذكفانا هي له تنشر
شعر واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أناح لها السان حسود

وما زال هذا الخاطر يقوى ويتدد وينطلق تاروة تقيده حتى أذن الله بالتجاوز التوفيق ومن
من فضله بالتسديد الى سواء الطريق قلت بفضل الله ما كنت ترجيت وأنى جمه فوق ما كنت
له تصديت فجات بعون الله حاشية لا كللوا شى أعيها بالله الحفظ من كل حاسد وواشى
ومع ذلك لست أبرئ من كل عيب ولا أصنها بضبط رفع القلم عن اصلاح ما عسى يكون فيه
ليس أورد ب كيف وان الخطأ والنسيان كالصفة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه
وحسن غطه كان حقيقا عند ذوى الانصاف بالقول وأهالة العثرات وعدم الاصغاء لقول
غبي جهول لاهم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض افضاله أسعد وأسأل الله
سجانه وتعالى ان يجعلها خالصا لوجهه الكريم ووصلته للثور لده بجنات التعم وان
يتفع به من تلقاها بالقول ويلغنا وقارها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسؤول على الدوام
وأحق من يرجي منحس الخاتم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكلم عليها غالب
من كتب هنا لكن زيد أن ندكر طر فاعلمنا بغيرها ما تتركها بغيرها واستعجالنا بغيرها فبقول
ونبرا الى الله من التقرؤ والحوال اعلم ان البسملة مصدر قياسى ليسهل كدسج دسج حة اذا قال

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بسم الله على مافى الصحاح وغيره وأذا كتبت على مافى تهذيب الازهرى فهو معنى القول أو
الكأبة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول
لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهى من باب التعت وهو ان يختصر من كلتين فاكثرة كلمة
واحدة ولا يشترط فى حفظ الكلمة الاولى بقىها بالاستعرا مالا فالبعضم ولا الاخذ من
كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكات كما يعلم من شواهد نم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب
الحروف ولذا عد موقع للشهاب الخفاجى فى شفاء الغليل من طبلق بتقديم الباء على اللام اذا
قال أطل الله بقاءه سبق قلم والقياس طلب والتجمع كثره عن العربى غير قياسى كما صرح
به الشئى ونقل عن فقه اللغة لان فارس قياسيته ومن المسجوع سعل اذا قال السلام عليكم
وحول بتقديم التالف اذا قال لأحول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهى تليها وهى
هيلة اذا قال لا اله الا الله وبالله بل للاخلاق بدسج ومنه فى القرآن واذا القيرو بعثت قال
الزخشرى هو مضوت من بعثوا ترى بعثوها واثر بها ومن المولى التذلك من قولهم
فذلك العدد كذا وكذا والبل كفة اتى أخذها الزخشرى من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى
بلا كيف وورع عليهم بناء على زعمه القاسد بقوله

قد شبهوه بخلقهم قدفوا = شغ الورى تستروا بالبل كفة

قيل ومن المولى بسم لانه لم يسمع من فحشاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد
 أثبتنا كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة
 لقد بسمت ليلى غداة تلقيها * فباحذا ذاك الحديث البسملة
 وقد استعمل كثير لاسما الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حيث نعلم
 مفردة وجهه الله رح وعمنوعهم والى آخره تارة الخ تارة اه وصلى الله عليه وسلم سلم وعليه
 السلام عم الى غير ذلك لكن الاولى ترك نحو الاخيرين وانما كثرت منه الاعاجم ثم ان الباء
 أصلية على المشهور ومعناها الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستونس لهذا كافي تفسير
 البليقي بحديث بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء
 وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح بطلانه اذ لا تبرك في شعور جمع يعني خسين نما
 مثلوها به بل هي مجرد للملابسة الانما يعونة المقام تحمل على الملابس التبركية فتقدرهم بدأ
 متبركا ليس بانها تتعلق بالباء بل بصور المعنى ويان لصفة تلك الملابس فان لها أحوال الشئ فان
 قلت التبرك في بسملة الاكل ونحوه عاقل للنعول المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان ناقصا وقليل
 البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أجيب بان المراد به دفع الوشوسة عن القارئ مع احوال
 ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقدير المحسلا لان
 الاعراب المحلى المنيات ولا ضرر في اجتماع اعرايين على الكلمة لا خلافا بها باللفظ والتقدير
 والخبر محذوف اسم أو فعل والتقدير باسم الله مدوميه أو أبدأ بمبدأ تقوية أي بحسن نية
 واخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التنا كيد كاذ كره الرضى والا كان عبثا
 لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أي غير التنا كيدومن الغريب كونها للقسم فيحتاج الى
 تقدير مقسم عليه وعلى المشهور فتعلقها بمحذوف قدره الكوفيون فعلا كلبا أنيسم ثلث لغو
 متعلق به قال في المغنى وهو المشهور في التفسير والاعراب ووجه بقله المحذوف لانه عليه
 كلمتان وعلى مقابلة ثلاث المبتدأ والمضاد اليه والخبر وكثرة التصريح بالمعلق فعلا كافي آية
 اقرأ باسم ربك وحديث باسأل ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه وإن الجلبة عليه مضارعية
 تقدير بواسطة غلبة الاستعمال التعدد الاستقرار وهو أنسب بالمقام من الدوام المقاد بالاسمية
 قلت وتخصيص المضارع بالتقدير ليس مجرد أنه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في
 رسالة البسملة بل لعدم صحة غيره لأن فاعل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضي على
 حقيقته ولم يطلب شيئا في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر
 بل يخبر عما هو متلبس به من البدن بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا
 يناسبه الا المضارع تقدير واختار الزمخشري وتبعه المتأخرون تقديره فعلا مؤخرأ خاصا أي
 مناسباً لما بدئ بالبسملة اما الفعل فلأمر واما تأخيره فلا اهتمام باسمه تعالى وليقيد الأمر فان
 تقديم المعمول قد يفسده وليكون اسمه تعالى مقدما ذكرنا كتقدم معاه وجودا ولا رد تقديم
 الباء لفظ اسم عليه لان الباء وسيله لذكره على وجه يؤذن بالمبدئية فهي من تتمة ذكره على الوجه
 المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا جنبي وبهذا سند دفع ما يقال البدن بالبسملة مع اشتغالها
 على الباء لفظ اسم لا يحقق البدن باسم الله الوارد في الحديث كما أقامه السيد في حواشي الكشاف
 على ان هذا الابدال الاعلى رواية لا يبدأ فيه باسم الله سيما واحدة كما لا يخفى وأما كونه خاصا فلرعاية
 حق خصوصية المقام ولا شعار ما بعد البسملة به فان قلت الذابح مثلا اذا ذكر البسملة تريد التين
 بالقرآن فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره عاما

كابد الجواب كافي الشهاب على البيضاوي ان هذا كالاتيماس منقول من لفظ القرآن الى معنى
 آخر كانه عليه علماء البديع وقدره البصير ومن اسما كاتيداتي لكن الاولى تقديره خاصا مؤثرا
 للمعنى وهو اما مبتدأ وبسم ظرف لغو متعلق به وان كان تنوع اعمال المصدر محذوفاً ومؤثراً
 لان محذوف غير الطرف لتوسعه فيه على التصديق فهو فلان بلغ معه السعي مع انه يمكن جعله من
 محذوف العامل لان المحذوف والخبر محذوف والاصل تاليفي بسم الله الرحمن الرحيم حاصل واما
 خبر المحذوف أيضاً وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تاليفي حاصل بسم الله الرحمن الرحيم
 وانما كان هذا مستقرا دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أي معنى الكون والحصول
 المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو ما متعلقه خاص ذكر أو حذف لدليل فعلي كلا
 الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان الا ان حذف المتعلق واجب على الثاني لعدمه دون الاول
 كقول الكوفيين لانه خاص ولو قدر من مادة الابتداء للمعنى فيكون نقواً ولك ان يجعل المتعلق
 اسم فاعل خبر المحذوف تقديره انما بدئى فراراً بما ورد على المصدر وعلى الجبرور نصب على المنعولية
 بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل لمجموع الجار والجبرور على ماسأى تحقيقه في
 الابتداء (تنبيه) ما ذكر من لغوية الطرف على تعلقه بالفعل أو بالمبتدأ ليس على اطلاقه فان
 الجمهور كافي الشهاب على البيضاوي على ان الطرف مستقر مع بيا المصاحبة ولغو مع الاستعانة
 لان مدخوله اسبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في الطرف
 وجوز الرضى وغيره اللغوية على الاول أيضاً وينبغي جعلها على ما قاله الليثي اذا قصد بيا المصاحبة
 مجرد كون معمول الفعل مصاحباً للجبرور هاز من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل مستقر في
 موضع الحال وان قصد مشاركته فيه فلفظ بينه اشتراكاً من بصره فعلي الاحتمال الاول
 يكون المعنى مصطحباً بصره فلم يتسلط عليه الشراء على الثاني يكون مشرباً أيضاً بخلاف
 شحوبت بالعمامة فانه لا يحتتمل اللغوية وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التاليف ونحوه على
 اسمه تعالى فالمقصود مجرد المصاحبة من غير مشاركة في معنى العامل فالطرف مستقر لكن لا يظهر
 ذلك في سهولة القارئ عند الشاقى اذ القصد ايقاع القراءة عليها فهي مشاركة في العامل فيكون
 الطرف فيها لغواً قد بدو على كونه مستقراً في جعله متعلقاً بالفعل مساحبة لانه متعلق بحال من
 فاعله قيد له فهو تعلق بمعنى لا صناعى وتقدير تلك الحال متبركاً لا يخبره عن الاستقرار لان
 خصوصها بحسب المقام والقرينة والاختصاصاً كالمعنى وقد ذكر الدماميني ان نحو زيد على
 القبر لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راكب لان خصوصه ليس الامن القرينة لأصله بقى
 أن محذوفات القرآن كمتعلق البهله لا يصح كونها قرأ تالان الفاظها غير منزلة ولا متعبد بها
 ولا مجزئة كما هو شأن القرآن مع أن معناه توقف على إفلاس احتياجه الى كلام البشر وهو نقص
 والجواب كافي الشهاب ان معناها ما يدل عليه لفظ الكتاب التراما للزومها في متعارف اللسان
 فهي من المعاني القرآنية المرددة تعالى وأما الفاظها فليست قرأ تالانها معدومة لاقضاء
 البلاغة حذفها ومنها ما لا يلفظ به أصلاً كالضمائر المستتره فاحتفظه فانه من مقصودات الخيام
 ٥١ ثم ان أريد بالجلالة مدلولها فإضافة اسمها الحقيقية لامية للاستقراء ان أريد كل اسم
 من أسمائه تعالى أو الجنس ان أريد جنس أسمائه تعالى أي الجنس في شئ من بعض الافراد لامن
 حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يضع ابتداء أو للعهد ان أريد اسم مخصوص قال الشنوائى
 والاستقراء هنا أولى وان قلنا بالولوية الجنس في الجد لان القصد هنا التبرك بذكر أقراد الاسم
 كلها والاستقراءية بمنزلة قضايا متعددة بعد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هنا اثبات

اختصاص الأفراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان أدلوا كان فرفعتمها القسم لما اختص به
الجنس لتعقيد ذلك الفرد اه فان قلت يلزم من اثبات الأفراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق
الأفراد فرفعها تلازمان فلا مرجح له قلت برحمته كون الأفراد غير مضبوطة لعدم تناسلها فجل
اختصاص الجنس دللا عليها أنسب من العكس يستدل به على ما وجد منها وان أراد مع
الحللة لتنظها فالإضافة للسان ووجهها حيث تدل الرحن الرحيم أمام قيل الاستدعاء بان يرجع
الضمير المستتر معها للماضي الذات ويجاز على من استنادا للمدلول للذال وانما لم يقل حيث بذاته
مبالغة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالي أو حضرته الشريفة أي عليك
والرحمن الرحيم أشهر فيها بسبب الأعراب تسعة أوجه يتبع منها جرح الرحيم مع نصب الرحمن أو
رفعه لأن التعت التابع أشد ارتباطا بالمتنوع فلا يؤخر عن القطوع كما قاله ابن أبي الريح ولان
في الاتباع بعد القطع رجوعا إلى الشيء بعد الانصراف عنه فنعى ذلك لالاقتراض للجللة بين الصفة
والموصوف لوقوعه في نحو ولله قسم لو تعلمون عظيم وجعل الرحمن نعتا مبنى على انه صفة مشبهة
أما على قول الآخر وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعا لا تابعا فغير بدلان للجللة
والرحيم نعت له لا للجللة اذ لا يتقدم البدل على النعت فعلى الأول يكون مجرورا بـ جرح معنونه
على الصحيح وعلى الثاني يعامل مقدرا لـ أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل
فعلى نية تكرار العمل وعلى القطع فالجللة مستأنفة استتت فإني أجاب بالسؤال مقصوده
التلذذ وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعيين لأن المولى تعالى لا يجهل وليست حاله من الجللة وان
كانت الجبل بعد المعارف أحوال الان الحالية تصيد تصيد البديع باسم الله تعالى بحالة الرحمة وهي
وان كانت حاله لازمة لكن الملاحظ عدم التصديق وصف وحاصل صور البهجة ان تضرب أربة
العموم والمخصوص والتقدم والتأخر في سعة كون الطرف متعلقا بالفعل أو بحال من فاعله أو
بالمبتدأ والمصدر أو بحال من فاعله أو بغيره أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فصور
المتعلق ثمانية وعشرون وبضم لذلك احتمال القسمة والزيادة فوجبه أو يضرب الحاصل وهو
أحد وثلاثون في تسعة الرحن الرحيم تلخ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظرا في احتمالات
الإضافة الأربعة زادت الصور ثم تكاثرت جدا بالنظر لعالي الأيام الاستعانة أو المصاحبة أو
التعبدية أو غيرها فأمل والله سبحانه وتعالى أعلم به (فائدة) قال الشيخ أبو العباس البوني رحمه
الله تعالى الرحن الرحيم من أدكوا المضطرين لأنه يسرع لهم ثم تنفيس الكرب وفتح أبواب القصر
وقال ابن عربي من دأوم على ذكره لا يبقى أبدا وانما اختير هذان الوصفان في الابتداء للإشارة
الواضحة التامة إلى غلبة جانب الرحمة وسبقها للطايب العباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي
الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتي سبقت غضبي فسأل الله سبحانه
وتعالى ان يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة فاجاب سيد المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله قال محمد) فيه التفات من الكلام إلى العمة عند
الجمهور ان روعي متعلق بالسمة المقدرة بنحو أو بغيره والافتداء السكاكي فقط لا كتناه بخالفة
التعبير مقتضى الظاهر اذ كونه حكاية عن نفسه يقتضي أن يقول قلت لا قال وأنى بحسنة
الحكاية ترغيبا في كايه بتعين مؤلفه المشهور بالجللة في العلم ليكون أدعى له وله والاجتهاد في
تحصيله في كتاب سؤلة وهكذا مدح الكتاب وتبيين اسنه اذ مجهول مرغوب عنه وقد قيل لو لم
يصف الطبيب دواء المريض ما انتفع به ومن ثم كان محايئا كدعي المؤلف تحمية نفسه وكما به
وهذا القصد يشجع الرابض صامع الامس منه كما هو حال المصنف والمضغ في كلامه بمعنى

قال محمد

المضارع بقرينة قوله وأستعين المقضى تقدم المطلوبة على التأليف وكون المعنى استعين الله في
إظهار القضية والنفع بها خلافاً لظاهر قوله القول المستعمل بالماضي والجامع أمامه مطلق المحصول
لأن مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج أو يتحققه نظر الماقوى عنده من تحقق
وجوده في الخارج كتحقق الماضي ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو استعاره مصروفة تسمية أو
مجاز مرسل تبني علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازماً ويحى وصفه على
فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع انقياس المضموم في الأول ما سياتى في قوله وفعل أول وفعل
فعل وفي الثاني قوله فعولة فعالة لفعل ولا بالكسر والا كان مضارعه يقال كخاف ولا
بالسكون لأن الماضي الثلاثى لا يكون ثانيه ساكناً بالاصالة لتلاطفي سا كان في فحوضه بت
وليست الالف أصلية لأنها لا تكون غير منقلبة الا في سرقاً أو شبهه ولا بد لاعتبار ما يوجد أو لا
مكانها في المصدر وغيره وإن أسند إلى الضمير صحت فاعلة دلالة على ان عينه وأو واغتم بعضهم
فخوضت وغتم مع انه وأوى كقلت يا ثار التبيين حركة العين على تبيين ذاتها لان الحركة أهم
لاختلاف الهيئة وذلك غير ممكن في قلت لأن قامم مقبوضة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه
يقول كينصر نقلت ضمة الواو إلى ما قبلها لثقلها عليها وإن كان ما قبلها ساكناً لمزوما ولم تنقل على
محو دلوتغيرها بالعوامل مع ان الاسم أخف من الفعل والقول إذا كان بمعنى التلقظ لا ينسب
الاجل كقلت بجازيداً ومفرداً في معناها كقلت قصيدة أو شعراً ومفرداً قصد لفظه نحو يقال له
ابراهيم أو مفرداً سمياً لفظ كقلت كلمة أى لفظ رجل مثلاً وقال الامير في حواشى الشذور
الاسهل ان يقال القول انما يتوجه للفظ بجملة كان أو غيرهما فقلت بجازيد معناه قلت هذا اللفظ
فان توجه للمعنى كل بمعنى الاعتقاد كقلت بان النية واجبة وإن كان اللفظ سمياً لفظاً يتوجه للدال
أو المدلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهولفظ رجل مثلاً أو اللفظ
المتلوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعاً للفظ الفعل والاصح قلت صم على معنى قلت
اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالاته على معناه ولذلك كان كلاماً
تاماً كما سياتى بخلاف شحوا القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظاً منطوقاً به
والله أعلم (قوله محمد) هو اسم التأخر لأنه الامام أبو عبد الله محمد جال الدين بن عبد الله بن مالك
نسب لجده لشهرته به الطائفة الشافعية مذهب الجبائي منشأ نسبة الى جبان بفتح الجيم وشد
لثنية التحية بعد ثبته بالاندلس بفتح الهمزة والدال وحكى ضمه هـا التبعثى اقامته وفاة التثنية
عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السن على الموحدة وسقاة وهو ابن خمس
وسبع من سنة كان رجه الله تعالى اماماً في العربية وغيرهما مع كثرة العبادات والعفة ومع ذلك قليل
الحظ في التعليم قبل ان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في علم الحديث والتفسير أو
كذا أو كذا اقد اخلصتم من ذمتي فاذا لم يجب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه سرفاً ان يمن
أخذ عنه الامام النووي رضى الله تعالى عنهم و يقال انه عنه بقوله في المتن ورجل من الكرام عندها
ومن مشايخه ابن بعش شارح المفضل وتليذمان محروون ويقال انه جلس عند أبي علي الشافعين
بضعة عشر يوماً ونقل التبريري في آخر شرح الحاجبية انه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد
منه قال الدماميني ولم ألق عليه لغوه ولا أدري من أين أخذه ومن تصانيفه الاعلام غنث
الكلام كتاب بديع في بابها والتوضيح في اعراب اشياء من مشكلات البخاري ان فيه عن اطلاع
واسع وقصيدة الطائفة في الفرق بين الضاد والظا وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد وتعلم رجوا في
الضوعظم القائمة تستعمله المشاركة ثم ترفى كناية المسمى بالقوائد التصويرية والمقاصد التصويرية

ثم صنف كتابه المسعى بتسهيل القوائد وتمكيل المقاصد تسهلاً لذلك الكتاب وتكميلاً له
 لاسم طابقي سماء وعلم وافق معناه غير أنه في بعض الأبواب يقصر عن معناه ويتكلم ما رزق
 في إرادته فيصان المتقرب إلى الكمال قال الحمليقي وقد قرطه سعد الدين بن العربي السوفي رحمه الله
 تعالى الكتاب المسعى بالقوائد الصورية فقال

ان الامام جمال الدين فضله • الهسه ونشر العلم أهله
 أملى كتابه يسمى القوائد • رزل مقيد النى لب تأمله
 وكل فائدة في الصور يجمعها • ان القوائد جمع لا تطوله

هو ابن مالك

أحد رب الله خير مالك

فلن الصلاح المصدق ان هذا تقرظ لتسهيل القوائد لا للقوائد نفسه فقد ح في التورية في كتابه
 المسعى بعض اختتام عن التورية والاستخدام بأنه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العدة
 ولولا ذلك لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عز ذلك الكتاب اه
 (قوله هو ابن مالك) جله معترضة بين القول ومقوله لتبين عن شاذ في اسمه وتجوز كونها
 استثناء فإني لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها وقيل حال من محمد فخلها نسب وقيل نعت
 تابع له بتقدير تنكيه فخلها رفع وقبل نعت مقطوع فترجع للبال والاستئناف لكن رد هذا
 بأن شرط القطع تعيين للنعت بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع ورد بأنه
 يكفي التحين ادعاء ومحل وجوب الحذف كما ذكره الاشعري في النعت اذا كان النعت مدح أو ذم أو
 ترحم لا للتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه
 مقال ساقى هناك ان شاء الله تعالى (قوله أحد رب) قال العربي وتبعه أ كراهواش كان
 مقتضى الظاهر ان يقول بحمد الغيبة لكنه التفت منها الى التكلم فتشافا بطله الصبان بأن هذا
 حكاية للفظ الواقع منه لا مقول القول فهو موافق للظاهر لانه عبر عن نفسه بطريق التكلم اه
 وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشعري من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يدعي العرب لذكره
 جواز كونها الاملا من محمد ومقول القول الكلام وما تألف منه الخ والاتفات على هذا ظاهر
 فاللائق المحل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر ان هذه الحال عقار ينما على ان المقارنة في
 كل شئ يصحبه كما في في مصلها ويقول قال بنوى القول فتدبر واختار الجملة المضارعة لاشعارها
 بالتبديد الاستراري أي اشعارها السامع بان التكلم سمعه مرة بعد أخرى على الاسرار فيفيد
 أنه تعالى أهل لأن يحدد جله دائماً وذلك جد مستمر وتصل ذلك الموافقة بين الحمد والمجود عليه
 وهو التورية المأخوذة من رب لتعليقه الحمد فكأن تزيته لنا بأواع التعلل لاتزال تتجدد كذلك
 فحمده بحمد لاتزال تتجدد المضارعة أنسب المقام من الاسمية والمضارعة لان الاولى وان
 أنادت القوام المناسب للذات والصفات لا تنيد التجدد المناسب للتم والثانية وان أفادت التجدد
 أي الوجود بعد العدم لا تنيد القوام قال العربي واختار هذه المادة المشقة على الحاء المحلقة
 والميم الشفوية والذال السانسة في شأنه على رب البرية كلابي محمول عن ذلك بالكلية اه
 (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح سم الاول بأنه على نية تكرار العامل فيكون
 حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلى أو أن طرحه بالنسبة
 للعامل أي ان عامله مطروح ليس عامل في البديل أو باعتبار حكم العمل أي أن الحكم المقاد
 بالعامل لم يقصده الا البديل فلا ينافي قصد البديل منه لشي آخر كعود الضمير في نحو أكلت
 الرغيف ثلثه ولا يفتي ان هذا لا ينفع هنا لانه وج الاعتراض لا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما
 قاله الدماميني أن البديل مستقل بنفسه لا مقبل لتبوعه كاليان والنعت (قوله خير مالك) أقبل

تفصيل من الخبر بالفتح مصدر خارج خبره اذا صار خبرا بشد الياء أي متلبا بالخبر أو من الخبر
بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله خبر حذفت همزة تخفيفا لكثرة استعماله كشر
والاولى جعله منصوبا بنحو أمدح محمد وفا لأصنى لما قبله الهماسي عن المحققين ان النعت
المقتوع لا يقدر بأصنى الا في نعت التخصيص وهو هنا الممدح ولم يجعل حالا لازما من الجلالة
لانها ممتصة لجدية بعض الصفات ولا بد لاقلة بدلته المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع
مخالفته لمذهب الجمهور ان جعل بدلا لثبوتهم رتبة لغتهم بعد الدليل أو من اقتنعهم الا بال من
البذل في غير بدل البداء لم يقم من التهاق حيث يكون مقصودا غير مقصود وان أجيب عنه
بان ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أما بدل البداء فلا يمنع ابداله من البذل وفي البيت الحسن التام
اللفظي والخطي ان كتب مالك الاول بالالف كما هو حديث في مال الله العلم وقد رسم باني المصنف قوله
تعالى ونادوا يا مالك فان حذفت كما هو الاكثر فيه كان لفظا فقط لان مالكا الثاني لكونه صفة يجب
رسم الله لعدم كثره كالعلم ولا يرد حذفها خطا من ملك يوم الدين مع قراءة تبا بالالف لان المصنف
العثماني ستمتعة قال الاشعري وجعله أحمد في الخ محلها نصب القول والجل بعد ما
معطوفة عليها أي فكل جملة في محل نصب وقال السندوني أحمد في الخ إلى آخر الكتاب في محل نصب
بالقول فكل جملة لا محل لها لانها مفعول كالزاي من زيد ولا تنافي لامكان حمل الاول على
ملاحظة العاطف من الحكاية لامن المحكي فكل جملة مفعول مستقل والثاني بالعكس مجموع
الجل مفعول افاده الصبان والثاني ملغظ من الغز بقوله

مصليا على النبي

حاجبتكم معشر جمع نبلا • المعربين مقررا وحلا

مالق بيت غير شرطت • يؤيدنها رتبة للعلا

(قوله مصليا) حال منصوب من فاعل أحمد كما في الاشعري أي أحمد بن كوفي ناويا الصلاة
كقوله تعالى ادخلوها حالين أي مقدرين الخلد وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الاية
بالتسعة للعلن والتقصير فلا يرد أن مورد الصلاة هو اللسان مستغل بالجد فلا تنافي الحالية وفيه
أن المطلوب ايجاد الصلاة بالفعل لاية ايجادها فالوجه انها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء
بجسبه مقارنة الانفاذ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحمد بلساني وأصل بقلي فهي
مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بلا لفظ لا ثواب فيها بقي ان مصليا اسم مفرد
لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه في قوله
انشائية رعية امتناع وقوع الانشاء حالا الا ان يجعل على تقدير القول أي أحمد بن كوفي
قائلا اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجمله خبر يقبل على أن المقصود بالصلاة مجرد
تغذية صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أي أحمد بن كوفي أصل أي
أخبر بالطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح ان المقصود منها الدعاء لا مجرد
التعظيم لان اختارته ينتفع بصلاتنا عليه بالترقي في أعلى الدرجات وواردا أنواع الكالات وما
من كمال الا وعند الله أعظم منه لكن الأدب ان لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة
واتقاعه هو يتوابع اذا المنة صلى الله عليه وسلم علينا لا لانه عليه ولم يذكر السلام جريا على علم
كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعدمدة كل آتيا بالمطالع من آية يا أيها الذين
آمنوا صلوا على رسولنا تسليم كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبي) اشهر ان المهور من
النبا وهو الخبر لا خبرا وخبر عن الله والمشهد من النبوة وهي الرقة لا من رفع الرسة أو رافع
رتبة من تبعه فهو على كل ما قيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهور من

النسب يكون الموصوف هو الارتفاع كافي القاموس فيكون كلشند ويجوز كون المشد محقق
المهموز فيكون عيناه أكانه الصبيان وعلى كونهن التوبة فاصله نديوا اجتمعت الواو والياء الخ
(قوة المصطفى) أصله مستغفورون مفتعل من الصفو وهو الخالص من الكدر والمراد هنا
المتقرب للرب فالتعال طاعة قومه بعد عرف الاطباء وهو الصاد كجاس في قول المصنف

• طاعة الصالحين وذاتهم مطبق • وقلت الواو ألفا تصر كها وانفتاحها قبلها (قوله وآه) الاولى
تفسيرهم يطلق الاتباع أي أمة الاجابة عموما بالآثار يهتفقت لئلا يلزمه اجمال الصب ولا
بالاقتضاء لا مقام دعاء يطلب فيه التعميم فيه تور يقتضي لم يرد المعنى القريب لانه صلى الله
عليه وسلم وهم أهل يتبعوا آثاره بل أراد العبد وهو مطلق الاتباع بقررت مقام الصالحين لئلا
في القاموس نحووا في عشر معنى منها ماذكر ووصفهم المستكملين لا بين الاقتضاء كما قبل صدقه
بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السين والياء للطلب وعلى هذا فهو
وصف لازم أما على القليل المتقدم فمخصص وكذا ان أريد بالاتباع أمة الدعوة فتأمل هذا والذي

اختاره من السلامة الصبيان ان تفسر الا كفي مقام الصالحين انما يناسب المدح به لا بالاتباع مطلقا
نفي نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا
يصل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة وصالحين الظلة يحصل على
العلمه ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأنا قلوبهم باؤارا وكشفنا لهم حجب
أسرارنا يحصل على الاقتضاء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط وآله سكان جنات
يصل على الاتباع اه وبقي ما ذكره كانت الصياغة محتملة للتعظيم والتفصيل كعبارة المصنف
ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بالعمل الصالح واظهار ان الاولى جعلها
على العموم والله أعلم (قوة المستكملين) السين والياء أما للطلب أي الطالبين كمال الشرف زيادة
على ما حصل لهم وزائد ان أي الكاملين فالشر فابغى الشين فيقول به على الاول ومثبه على
الثاني كالحسن والرحمة أو منصوب بقرع الخافض أي في الشرف ينال على المرحوح من التقاضي
أو ما هو نوع فيه فابغى القياسي لكثرة ما جمع منه ويجمع ضبطه بضم الشين جمع شريف
فيكون حصة ثابتة لئلا يحكد ومعمول المستكملين محذوف اذا ما العموم أي جميع أنواع
الشرف لكن هذا يمنع ان يراد بالجميع الامة وكذا ان جعلت ألف في الشرف بالفتح للاستغراق
فيقول التعميم في مقام الدعاء سمعنا مطلوب فالاول جعلها جنسية لذلك الا ان يحصل على المبالغة
يجعل من حاز شرف الايمان كانه ما جميع الشرف لانه أصل أنواعه فتأمل (قوله واستعين
الله) أي أطلب منه الاعانة أي الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستعانة عليه تعالى
فاستعار الاعانة للاقدار لا لمصورتهم من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجادا
وقدرة العبد كسبابا لتأثير ولم يقدم المقول ليدل على المصريح بحصة الوزن عليه أيضا اهتماما
بالاستعانة بالطاعة كما قيل في اقرار باسم ربك واصله استعوان فقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها
فقلت يا لكسر ما قبلها (قوله في آية) أي في تعلم قصيدة آتت عن كامل الرجاء أو الذين
ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل في الآية بالآية لان علم التثنية يصدق التسبب وان
التبني بالنسبة للمفرد لانهم لا يوالون به كجاس في غير يحصل ان لفظ في استعانة بجملة المعنى على التي
تتضمنها الاستعانة على حذف جذوع الفعل وأنه ضمن استعين معنى فعل يتعدى بى كارجو
تضمننا نحويا وهو اشراب الكلمة معنى كلمة أخرى لتبني المعنيين فتبني الاستعانة بلفظها
والترجي بتعديتها بى والاولى والى لان التميز في الحرف أخف من الفعل مع انه مختلف في قيامته

المصطفى • وآه للمستكملين
الشرقا • واستعين الله في آية

أو تضيئنا بيئنا وهو تقدير حال تناسب الحرف أي وإجباؤه هذا مقبوس اتفاقا لأنه من حذف العامل للبدل لكن قال ابن كمال باشا التزمين البياني هو عين التصوي وانما هوهم السعدون تبعه الفرق بينهما من تقدير الكشف خارج عن قوله تعالى فليصد الذين يخالفون عن أمرهم أنه بيان للمعنى المعين لا تقدير عامل محذوف اه وانما تقديرنا أرجو دون استقص كما في الاشعري لما ورد عليه ان الاستقارة للمتردد والمصنف يازم (قوله مقاصدا للصو) أي جل مقاصده لا كلها لوافق قوة في آخر الكتاب قلما على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ما هناك الى ما هنا مع انه الأول لكونه في محل الحاجة لان هذا هو الموافق للواقع لكنه باب القسم والسباكتين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا في حيز الربا للكل وما سياتي اخبار بما تيسر فلا تنافي والقصود لفظة معان التصد والجهة كصوت نحو البيت والمثل كصوت نحو عمر والمقدار كصوت ندى نحو آت والقسم كذا على خمسة أنحاء والبعض كما كتبت نحو السمكة وأظهرها واكثرها الأول والأمام الأدودي للتوسيع معان قد أتت لفة • جعلتها ضمن ستة مفرد كلال

مقاصد التصو بما يحويه

قصد ومثل ومقدار وناحية • نوع وبعض وسرف فاحفظ المثل وفي الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى ويعرف على الأول بأنه علم باصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال أفرادها كالاعلال والانعام والحذف والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط التصو التواضع وحذف العائد وكسر ان وقصها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص باحوال التركيب والمراد هنا الأول فهو مرادف لعلم العربية حيث غلب استعماله في هذين فقط وان كان في الأصل يعم اثني عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والصو والمعاني والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاثني بالكلام الموزون المقفى وانشاء النظم والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن عن مضي الحاصل ملكة التعاريف والتعريف من مكابدة الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الزاهية لانها غزيرة وأما البديع فذيل لا قسم برأسه وكذا الوضع وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها السابقة ونعائيه وفائده التعريف عن الخطا والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وشرفه بشرف فائده وواضعه أبو الأسود الدؤلي بإمر الامام علي كرم الله وجهه وذلك أن العرب لم يقرئهم على الفصاحة كان النطق بالاعراب حصية فيهم من غير قطع كما قال ولست بنصوي بلغة لسانه • ولكن سلق أقول فاعرب

فلما كثرت الاسلام وتناقلت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناخفة فتولد اللحن والامالة في غير مجملها حتى كادت العربية أن تلتصق بفرس الامام لا يابى الأسود منه أو ايمانها بابن والاضافة والامالة وقاله الخ هذا التصو جمع أبو الأسود جلا يقرأ أن الله يرى من المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف والعطف ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماع على الاستعانة فقال لها أي شيء تقولين فقال انما أتجيب من حسن ما فقال قولي ما أحسن السماع وتجي فكأن موضع باب التجيب والاستعانة وكان يرادج الامام في ذلك الى ان حصل له ما فيه اكفاه ثم أخذ عنه أبي الأسود فترجمه معون الاقرن وغيره ثم خلفهم جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم ميبويه والكسائي ثم صار الناس يقرئين بصري وكوفي وما زالوا يتداولونه ويحكمون بدونه الى الآن فترجم الله الجنة (قوله بما يحويه) أي في علم من ظرفية المدلول في الحال لان اللاحقة اسم للاناطة المنصوصة الدالة على المعاني المنصوصة والمقاصد هي تلك المعاني أو ان الباب اسمية ووصلة

محمودة محذوفة أى محو بمقتضى ما عليه اسمها محووية كحذف قلبت الواو بالاجتماع مع
 الباء اذ غمت فيها وكسرت الواو بالانصاف (قوله تقرب الاقصى) فيه مجاز عقل من الاستدلال بسبب
 المعادى اذ التقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصى أى البعيد فافعل التصغير على غير
 بابه كما قاله ابن النخلم ليسدل على تقريب البعيد والابعد بالمطابقة لأن البعيد يطلق على التقليل
 والكثير وما قبله انه يفرز من تقريب البعيد تقرب البعيد فافعل قد جزم بالابعد لشدته فافعل قد جزم
 البعيد (قوله بقطموجن) الباء بمعنى مع كافى الاشعور لاسيما لان المعهود سبب التقرب هو
 البسط لا الابعاز لكن قال السموطى لا بدعى كون الابعاز سببا لفهم كافى رأت عبد الله
 وأكرمتموهن وأكرم عبد الله فى السبيته غاية المدح للمصنف حيث قد رعى توضيح المعانى
 بالافعال موزنة (قوله وتبسط البذل) أى توسع العطاء بمعنى تكثر اذ قل المعانى فيه استعارتها
 غنيلة بالانقباض حال الاتقيف في كثرة افادتها المعانى بسرعة عند معالجها بحال التكرم في كثرة
 اعطائه ووفائه بما يبدو يستعار الكلام الدال على المشبه به هو حالة التكرم المشبه او صرحه
 بان تشبه افادتها المعانى بسدل المال والوعد ترشح او ممكنة بان تشبه الانفة في النفس بكرم
 وبسط البذل تحصيل وانجاز الوعد ترشح لا العكس لان البسط أقوى اختصاما بالكرم من
 انجاز الوعد او اسبق في الذكر فالائق جعله هو التفضل سواء برى يتأعلى طريقة الحر قدنى من
 ان التفضل هو الاقوى اختصاما او على قول العصام انه الاسبق ذكر او ما سواه ترشح (قوله بوعد
 مضين) أى موفى سر يعاوبين موزن ومضين الجاسم الا لاحق لاختلافهما بحرفين متباعدى
 الفرج والباسية او بمعنى مع وقيل هو العلم ان الاعطاء بدونه لا يبلغ لان فهم المعانى لا يحصل بمجرد
 وجودها بل لا بد من الالتفات اليها ونصورا لقاطتها فكان تباينها لفهم منها وقت الفهم على
 الالتفات اليها تعدو على ما لا فادهم (قوله وتقتضى) اما معنى تطلب من الله اؤمن قارئها او
 منها فاقبى مجاز عقل اذ الطالب ناظمها بسيما او بمعنى تستلزم الرضا لاشتمالها على المحاسن فلا
 مجاز (قوله رضاء) بكسر الراء وضبط بضم فكون مصدران معا عيان لرضى وضبط كفرح
 والقباس كالفرح وفائدة قوله بغير مضط الاشارة الى انها تطلب رضاءها لا يشوبه الضط ولا من
 وجه على حدوتها لو ما يضرهم ولا يفهمهم (قوله فاقته) حال من فاعل تقتضى او خبره محذوف
 أو فاعل لا لنية على حد وهذا ككسبائه لانه مباركة من التبع بالمقر بعد الجملة وان كان العالب
 العكس ومن يوجب وان أمكنه جعل مباركة خبرا ثانيا لهذا وخبر المحذوف كيف يصنع في نحو
 يقوم بجمعه ويحبونه أنه وقد فاقته هذه الفية ابن معطى لفظا لان من بحر واحد وتلك من
 السردى ووزن معنى لانها أكثر احكامها كما قاله سم والعلال السموطى ألقته زاد فيها
 على هذه كثرة قال فى اولها فاقته الفية ابن مالك واللاجهورى المالكى ألقته زاد فيها على
 السموطى وقال فاقته ألقية السموطى فصان المفرد بالكال الذى لا بدنى (قوله بسبق)
 متعلق بكل من حازر ومنسوج بالاسمية أى بسبب سبقه على فى الزمن والافادة وفى تقديم
 المعمول اشارت الى انه لم يفضل عليه الا بالاسبق ووزن جعله خبرا آخر عن هو أى وهو ملتبس
 بسبق فقيه اشارت الى فضله السابق ثم اشار الى فضله اخرى بقوله حازر تفضلا لوقى ابن معطى ملح
 ذى التعلق سنة ثمان وعشرين وسفاته وعمره خمس وأربع وستون سنة ودفن بقرب الامام
 الشافى رحمه الله تعالى (قوله تفضلا) اما مصدر فضله على غير محكمته بالفضل أو صيرته
 فاضلا والمراد به الفضل تنسبه من اطلاق السبب على السبب أو مصدر المبنى المجهول أى كونه
 متفضلا فلا يقال التفضل صفة الفاعل فكيف يحوز ابن معطى (قوله الجيلا) اما منصوب بوزع

تقرب الاقصى بقطموجن
 وتبسط البذل بوعد مضين
 وتقتضى رضاء بغير مضط
 فاقته الفية ابن معطى
 وهو سبق حازر تفضلا
 مستوحى بثنائى بالجيلا

الخاص أي بالجميل أو على النصفة لثنائي أو بالنيابة عن المفعول المطلق أي ثنائي الثناء بالجميل
 حذف المصدر وأب عن معشقة وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصصة بأسمى خلق اليهود
 وابن عبد السلام في تفسير الثناء (قوله هيات واقره) أي هيات تامة ولم يقل واقرات مع أن
 الأنصم المطابقة في جمع القلة مطلقا جبر القلة وفي جمع الكثرة تعاقلا لشره لأن هيات وان كان
 جمع قلة لأن جبي السلامة منها عند سببه لكنه مستعمل في الكثرة بمعنى يقر بتعظيم الدعاء
 والأفصح في الكثرة لغو العاقل الأفراد وأعلم أن القلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجملوع
 أما معارفها ففصل الحقل لهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح أن مبدأ الجمع ثلاثة
 ومنتى القلة عشرة ولا تنتهي الكثرة (قوله لوله) أما متعلقان يقضى بمعنى يحكم ويقرر
 أو يحذف صفة لهيات وأما في درجات فمستغنى فيه الأول لأن المراد بالدرجات مراتب السعادة
 الآخرة وهي ليست نظرا للحكم لأنه أنزل بل محكوم بها ومقدرة وهي نفس الهيات أن جعلت
 في جمعي من البيانية فإن جعلت بمعنى مع خست الدرجات بالحسنة الهيات بغيرها فإن قلت بأن
 على تعلق لوله يقضى الفصل به بين هيات وصنفته وهي في درجات قلت لا ينظر لأنه ليس أجنيا
 محض بل هو معمول لعامل الموصوف فهو سبحانه الله عما يصفون عالم الغيب كما سأل في شخص
 درجات الآخر قال ذكر لأننا المهم عند العاقل ولأن الدعاء لابن معطي يصفه قوله تعالى في
 الآخرة وبذ أنفسه حديث أي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا عبدا بنفسه وقال
 تعالى حكاه بنو حريز الغفرى ولوالدى وعن موسى رب اغفر لي ولا تخ لي لكن قوله التعميم
 المطاوعة أيضا لأن من أسباب الاجابة كما في كلب الادعية لشج الاسلام وكان يوفي به ويسلم من
 أفراد وصف جمع القلة لوقال كما في الأشعرى

والله يقضى بالرضا والرجة • لوله ولجميع الامة

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولى التوفيق وبذلك الهداية الى اقوم طريق فوقتنا
 تصبوا رضاه وقنا منك وكرمك كل شئ توفاه آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم

• (الكلام وما يتألف منه) •

هذه الترجمة كما نزل تراجم خبره لحذف لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب يشرح الكلام
 وشرح ما يتألف منه اختصارا لوضوحه على حذف قبض قبضه من أن الرسول أي من أثر حافر
 فرب الرسول والاولى أنه اختصر على التدرج بأن حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب واقتبس عنه
 شرح المضاف اليه ثم شرح وأتيب عنه الكلام وقيل دفعة لأنه أقل عملا قال الكلام على هذا ما
 نائب عن التلخيص وحده أو عن مع المضاف الموقوف لرفع على الجر ولأنه أعراب المضاف
 المقصود بالذات وأما المبتدأ فحذف على كل حال لم يغب عنه شئ ويجوز كونها مبتدأ حذف خبرها أي
 باب الكلام هذا الآية ومفعول لحذف أي خذ لاهلك كما قيل لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا
 وما واقعة على الكلمات الثلاث التي تتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر أصلها وادماها كما
 شرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المجرور من اعاننا ننظما والضمير في يتألف منه للكلام فهو
 صلة جرت على غير ما هي عليه ولم يزل من اللبس عند الكوفيين وأن أوجب البصريون مطلقا
 بل قيل يحمل الخلاف في خبر الوصف لما الفعل كما في خبره وفيه عدم الأبرار مع أمن اللبس قولا
 واحد الكثر في الجمع والتصریح أن الفعل كالوصف في الخلاف المذکور فأداه المبان (قوله
 كاستقم) ان جعل من تمة التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا مبتدأ لأن التعت لا ينع

والله يقضى هيات واقره

للوله في درجات الآخرة

• (الكلام وما يتألف منه) •

كلامنا الفظ مفيد كاستقم

مع وجود المعلوم أي لفظ كائن كاستم أو في محل نصب اما صفة لتقول مقبداً المحذوف على حذف مضاف أي مقبداً كقائه استم وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطلق كذلك أي مقبداً كقائه استم وان جعل مثلاً بعد تمام الحذف فهو خير من حذف أي وذلك كاستم وعلى كل فالكاف داخل على استم لقصد لفظه فلا حاجة لتقدير كقولنا استم على ان حذف المجرور وادخال الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما ساق في الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والكلم مبتدأ مؤخر أي الكلمة اسم وفعل وحرف أي منقسم إليها واعتراض بانه ليس من تقسيم الكل الى جزئين لان المقسم وهو الكلم لا يصدق على كل قسم بقوله بل على ثلاثة ألقاظ فصاعداً ولان تقسيم الكل الى أجزاء لانه لو كانت أجزاء لا تعدم باعدام بعضها مع أنه يصدق بثلاثة ألقاظ وان كانت من نوع واحد والجواب اما اختيار الثاني والمراد بيان أجزاءه في الجملة أي التي يتركب من مجموعها لامن جمعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزاءه في العرف وان لم يتوقف عليها الماهية كشره زيد وظهره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار ان الكلم اسم فيفسر بصدق بحسب وضعه على القليل والكثير كما ساق في يصدق على كل قسم انه كلم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره الجوهري أو باعتبار واحد وهو لفظ كلمة كما قاله الاشعري فكأنه قال واحد الكلم اسم الخ ولا شك ان لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لانه وأشار الشارح كالتوضيح الى ان في الكلام تقديره أو تأخيراً وحذفاً والاصل الكلم واحد كلمة وهي اسم الخ كلمة واحدة كلمة خبر الكلم واسم الخ خبر المحذوف يعود لكلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة فبعبارة استخدام وهذا كله على ان الكلم اسم جنس حتى يفرق بينه وبين واحداتنا فيفسد على ثلاثة ألقاظ فصاعداً وقال ابن هشام في بعض تعاليقه الظاهر انه اراد أولاً بيان ان جميع الكلمات العربية في الثلاثة كقول سيبويه هذا باب علم الكلم في العربية الكلم اسم وفعل وحرف فكأنه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا غيرها أي فالكلم جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظاً قبل الاخبار ثم أراد بقوله واحد كلمة بيان ان للسمي في الاصطلاح كلمة هراً وهذه الثلاثة لا غيرها من الألقاظ المهمة اه وهذا الوجه أولى من غيره من تلك التفات المارة وعابه فتد كبير الضمير في واحدتها أولها بالذ كور فلا حاجة الى الاستدعاء بمعد الضمير الى الكلم بمعناه الاصطلاحي (قوله ثم حرف) أي ثم إشارة الى الخطأ رتبة الحرف عن فحبه وتركها في الفعل لتسقي التنظيم ولا يكتفي في بيان رتبها في الشرف ترتبها في الذ كر لان المؤثر قد يكون ثم حرف ثم حرف لا يستوي أصحاب التارو وأصحاب الجنة (قوله واحد كلمة) أي واحد معنى الكلم أي جزء صادق عليه الكلم وهو أحد الثلاثة ألقاظاً كما ذكر يسمى كلمة كما أناده سم وبحال ان المعنى واحد أي حفره الاصطلاح هو لفظ كلمة وهذا على ان المراد به اسم الجنس الجمعي أما على انه جمع بمعنى الكلمات فقد مر سابقاً ابن هشام (قوله عم) هو كونه من الألقاظ المشددة الوقوف عليها في الشعر يجب تخفيفها العدة وزن وهو ما فعل ماضٍ بمعنى فعل أو اسم فاعل أصله عام حذف الله تخفيفاً كبيراً وباراً للضرورة أو هو ما فعل تفضيل حذفاً هزناً للضرورة والاول أحسن لفظاً لخلوه عن كذب الحذف والاخيراً أحسن معنى لافادته ان القول يجمعها ومجموعها انما فعل التفضيل يقتضي المشاركة وزيادة فيقدر على كل واحد في آخرتها وعن الجميع في نحو غلام زيد كاسين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكره لا يتقدر على الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ مؤخر قصد لفظه لانه المحكوم عليه ههنا لا التنويع كما في المكودي لانه انما

(قوله وهذا الوجه أولى) اختلفوا
اشتكى على هذا أن جريه اسم وما
عطف عليه مبتدأ مؤخره قصد
لفظه والكلم خبره أي لفظ الاسم
وما بعده هي الكلم أي الكلمات
التي يتألف منها الكلام لا غيرها
وفيه نظر فان الكلام لا يتألف من
هذه الألقاظ أعني لفظ اسم وما
بعده بل بمصادقاتها كما لا يخفى الا
ان يقدّر مضاف أي هي دوال
الكلم الخ فتأمل اه منه
(قوله لا التنويع) أي تنوعها
الى انما احصى الكلم والى انها
يقصد بها الكلام اه منه

واسم وفعل ثم حرف الكلم
واحد كلمة والقول عم
وكلمتها كلام قد يؤول
من الكلام المصطلح عليه عند
النحويين

يسوغ ما قصد معناه لا لفظه و بها متعلق سؤم وكلام مبتدأ ثان سوغه كونه ما تب قال في المعنى
كما قاله العرب وهو يستعمل هذا السوغ كثيرا ويسعداته من غير سند قليل انهم لم يذكروا في
المسوغات مردود وأما جعل الموسغ ارادة الحقيقة فبرهان الكلمة تصديها حقيقة الكلام
بل ما صدق عليه انه لفظ مقيد الا ان يراد الحقيقة في ضمن الآخر لكونه ماسيا في قوله فعل فعلى
وجهة قد يؤم معنى تصديده الثاني والوجه خبر الاول وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بمعمول
خبر الثاني وهو بها الضرورة (قوله عبارة) أى معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر نقلت الشيء
من باب ضرب اذا طرسته مطلقا أو من القم خاصا لكن صرح في الاساس بأن نقلت الرض
الذي قد يجازى وفي عرف النحاة صوت معقد على مخرج من مخارج القم محقق كاللسان أو مقدر
كالجوف وسمى ذلك لفظا لانه هو امرى من داخل الرمة الى خارجها فهو مصدر أريد به المقول
كالمثل في معنى الخلق وهذا التعريف للفظ أو من قولهم صوت مشغل على بعض الحروف لانه
يرد عليه ما هو على حرف واحد كواو والعطف الذي لا ينقل على نفسه وانما يجب عن ما هم
اشتغال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذا لم يرق مجموع الصوت وكيفيته
وهو الاعتقاد على القطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فان
قل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لاستتاع النطق بالسكن والحركة
متوقفة على الحرف لانها صفة قائمة به واندهو وقتها هو على ان الحركة كضع الحرف ودورى
لا سبق فلا يضر والحق انها بعد وانما الشدة المقاربة تنوهم المقارنة ثم اللفظ أهو الحقيقة
وهي ما يمكن النطق بها بالفعل كبدأ وبالقوة كالحذفات من نحو مبتدأ وغيره لتسر النطق بها
صراحة وكذا كلامه تعالى قبل نقلناهم من الالفاظ المحققة بالقوة نقلناهم أكلام الملائكة
والجن فان ثبت ان النفاذ انما يتكلمون على ما ينطق به البشر دون غيرهم فهي كذلك والنهي
محققا بالفعل والى الاول يشير قول الشوائى المراد باللفظ في تعريف الكلام جنس ما ينطق به
لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفس فليس بحرف ولا صوت وه
أفرد مقدر وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم وضع لها ألفاظ حتى
ينطق بها وانما غير واعها باستعارة لفظ المفصل تصويرا لها وتندري الصم على ما قاله الرضى
واما قسمها الى مستمرة وجو با وجوازا فانما هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحفة في الاصطلاح
والاطلاق اللفظ عليها حقيق كما قاله الروداني لا يجازي لانهم أجزا وعليها أحكام الالفاظ المحققين
الاسناد اليها وتو كيدها والعطف عليها (قوله فائى يخص السكوت عليها) أخذ هذا القيد من
قوله كما سقم كما يصرح به وفيه ماسيا والمراد سكوت المتكلم على الأصم ويصنع عند السامع
إياه حسنا بان لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ آخر لكونه مشتقاً على المحكوم به وعلمه والمراد
بتلك القائفة النسبة بين الشئين ايجابا كانت أو سلبا وان كانت معلومة للعطف كما اختاره أبو
حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يصح به الدوال الاربع لان شأن الجنس الادخال هو لم يتناوله يقال
خرج عنه لابه وبعضهم أخرجهما بظهر الان بين الجنس وفصله العموم الوجهى فيخرج بكل
ما دخل في الآخر والدوال هي الكتابة والاشارة والعقد بالاصابع الدالة على أعداد مخصوصة
والنصب كعرف وهي العلامات المتصورة كالخراشيق لجمع نصبة كعقد ما النصب بضعين
فلا انصام (قوله وبعض الكلام) أى بعض ما يصدق عليه الكلام فانه يصدق بالصدق وغيره من كل
مر كسب من ثلاثة ألفاظ فذكر كاسيا (قوله هو) أى بعض الكلام الذى خرج ما ذكر كسب الخ (قوله
الامن اسمين) نظاهما لجسر وهو قول ابن الحاجب ووجهه السيدان الاسنادية فلا يقوم الا

عبارة عن اللفظ المقيد فائى يخص
السكوت عليها فاللفظ جنس يشمل
الكلام والكلمة والكلمة وتشمل
المهملة كدبر والمستعمل كعمرو
ومفيداً يخرج المهملة وقائمة
يخص السكوت عليها أخرج
الكلمة وبعض الكلام وهو
ما ذكر من ثلاث كلمات فذكر
ولم يخص السكوت على فحوان
فأمر يزيد ولا يتركب الكلام الامن
اسمين

بشئين مستودع السند اليه وهما اما كتمان أو ما يجري مجراها وما عداها من الكلمات التي تذكر خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها واعتقد ان هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصل في شرح القطر بان صورتها كيب الكلام مئة اسمان فعل واسم كما مثل ومن الثاني المنادى فان ما ياتية عن أدعوه وما بعده فاضلة لانه مفعول به فعل واسمان فهو كذا زيد قائما فعل وثلاثة أسماء كعلت زيدا قائما فعل وأربعة أسماء كعلت زيدا قائما فعل واسما السابعة جلتان كعله القسم وسجواه والشرط وجوابه اه ويأتي عليه المركب من اسم وجمله فتعوز زيدا أو قائم وعلى هذا فالخسر اضافي بالنسبة للتركيب المتنوعة كفعلين أو فعل وسرفعتلا (قوله كذا زيد قائم) اعتراض بأن الوصف مع رفوعه اسمان وان التنوين من حروف المعاني فالاولى التثنية بالجدود الاول بان الوصف مع رفوعه المستوفى حكم المفرد لعدم روزق تثنية ولا جمع وأما فهو قائمان وقائون فالاول والواو قيسه رفعتين فوجع الضمير مستر بخلافهما مع الفعل والثاني بان التنوين ليس بكلمة انما فالعدم استقلاله كلف المعاملة وبأي التصغير والتسبيل فلو اذاني التسهيل قبل الاستقلال في حد الكلمة لاخراج هذه (قوله قائم زيد) أظهر القاعل لان الماضي مع الضمير المستر لا يبيح كلاما على الاصح اذ لا يحصل القائدية من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كما في التصريح وناقشه بسبب بان قائم جواب هل قائم زيد كلام قطعنا فكيف يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن جعله على غير الواقع جوابا عما يعلم فيه مرجع الضمير (قوله فاستغنى بالمثل الخ) أي فالتثنية تسمى المندوبة ان المقصد في حرف النسخة لا يطلق الا على ما يحسن السكون عليه وأما القيد فائدهما ككلام زيد فيسمى مفهوما لا مفيدا فلا حاجة للاسراع عنه كما حرم بان هشام ومن ثم جعله سم وغيره فجاء في قيل لتمام الحديث به وليد كراته كيب مع انهم يشذ عن اشتراطه الا بان حقيقة لا قصد مع ان الجمهور ومنهم من والمصنف في التسهيل على اشتراطه ليخرج كلام التام والساهي وبما كذا الطيور قطر الى ان الافادة تقتلزمها اذ ليس لتام مفيد غير مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به لكن فيه ان دلالة الالتزام مهموزة في التعاريف فالاولى جعل المثال تسميا من حيث اشتاؤه عنهما كما فعل ابن التاطل لما قاله الشارح وان كان غنيلنا من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لذاته فخرج جملة الصلة والصفة والحال واخبر لان اسنادها لم يقصد لذاته بل لتوضيح الموصول مثلا لكن ينبغي عنه المقصد لان هذه لم تفد لتقص اسنادها بتوقفها على ما هي قيدته قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي ليخرج كلام الاعاجم انعدا وبصفتها على التفرقة بين كلام العربي وغيرهم وقد يكون قوله كاستقام اشارة الى هذا القيد اه والاصح انه لا يشترط اتحاد المتكلم اذ التفتقان على ان يقول أحدهما قائم والاخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفى بأحدى الكلمتين لتصريح الآخر بالآخر واخارا أو جانا وغيره عدم اشتراط القصد ولا اتحد القائدية والله أعلم (قوله ليعلم ان التعريف الخ) ردينا معلوم من الخطبة وقد يجاب بأنه نه عليه أيضا في أول مسائل القرن زيادة في البيان ليكتفي بما في كل مسئلة وقع الضاف فيها أو أن فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف الاصطلاحات في تعريف الكلام لا بمجرد انه في التصو فقط لتعليل الشارح قوله لافي اصطلاح اللغويين وقيل فائدها الاشارة الى انهم يجتهدون في النسخة (قوله في اللغة) هي الفاظ يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال الامير في حواشي الشذور ونكت لا يظهر في حقوقهم في كذا لغتان ولغنتهم اهمال ما لا شك في كان يقال في هذه المادة لفظان موضوعان كل بهيمة مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم ما المهملة فالاحسن ان تفسر باستعمال الانفاظ حتى

كزيد قائم أو من فصل ولم يكلام زيد وكقول المصنف استقام قائم كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستر والتقدير استقام قائم فاستغنى بالمثل عن ان يقول فائدة يحسن السكون عليها فكاه قال الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كقائدية استقام وانما قال المصنف كلاما ليعلم ان التعريف انما هو للكلام في اصطلاح التصويين لافي اصطلاح اللغويين وهو في اللغة

يكون المعنى في كذا استعمالان واستعمال ثلثهما ما ويريد ذلك ان القصد من قولنا هذا
بالكلام والاطلاق المصدر على الاستعمال أن يبين الالفاظ المستعملة ويكون معنى قولهم
كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اه قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم
وأضح اللغة هو الله تعالى أو البشر اذ الموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فالاحسن ان
لا يقتصر على أحدهما بل يقتصر في كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى
للا بشر وعرفها الخلق اما موسى كما روي ان الله علم آدم الاسماء كلها الموضوع على لغة وعلمها آدم
لاولاد فلما اختلفت في الالفاظ تفرقت اللغات ويخلق على ضرورة في ناس بمعنى اللفظ وقيل
بالوقوف لعدم القطع ومحل الخلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فواضعها
الله اتفاقا وأعلام الانخاص وواضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريمه (قوله اسم لكل
الخ) مثله في مختار الصحاح كما في ابن الميث ومقتضاه انه يشغل للمهل لكن يحاط به قول الصحاح انه
عبارة عن اصوات متتابعة تلتقي بمفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتوبا
بنفسه أي كالخط والاشارة الا ان يحصل قوله أو غير مفسد على فائدة الكلام الصوري فلا ينافي
اختصاصه بالمستعمل والاطلاق على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة
والمجاز ويطلق حقيقة على المحدث وهو التكم كقوله

قالوا كلامك عندنا وهي مصفة • يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلام وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخل

ان الكلام في القوادع • جعل اللسان على القوادع دليلا

والاصح ان الحقيقة أيضا (قوله والكلم اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا لموضوع الماهية
من حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كماه وضرب معنى اقربا وادنا دل على أكثر من اثنين
وفرق بينهما وبين واحد بالاثباتان يتفقان في الهيئة والحروف ما عداها كقوله وقرءة وأباليات ورم
وروي معنى جمعيا والفرق بينهما وبين مشابهة من الجمع كقوله وتضمنه ان الغالب في ضربه التذكير
مرعاة للفظه وفي الجمع التانيث وكونه جمعا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه الماهية
من حيث هي كما قاله الرضي وبقي ما يصدق على واحد لا يمينه كسد وجماء بعضهم أحاديذا
علت ذلك فالكلم اسم جنس بمعنى لافرادي كما قيل لمدن صدقه على القليل ولا جمع لقلته تذكيره
فهو اليه يصعد الكلم الطيب يعرفون الكلم عن مواضعه ولا اسم جمع لقوله واحد منه مائة واسم
الجمع لا واحد من لفظه تقوم ورطه وابل وناسوا مطاقتهم جماعة أوله واحدا لا كذلك مع كونه
ليس من أو زان الجمع كعصب وركب ومنه اسم اجراء أحكام المقر عليه كضخمة والتعب الى
لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لركوبه لانهم نسبوا الى لفظه والجمع لا ينسب اليها (قوله واحد
كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دخلت الخ) دليل لاختصارها في الثلاثة والنسب
يجمعون على هذا الا ان لا يعتد بخلقه في اسم الفعل وقول الفراء في كذا ليست احاد ولا فعلا ولا
حر فانهما تردد من أجهلي لتعارض الأدلة عنده لانها خارجة عنها والاصح انها حرف وترد
لأنها اذا تقدمت ما يرجع عنه فهو كذا لانها تلتزم للربوب كذا اذا تلاها قسم فهو كذا ولا القسم
ولا الاستفتاح كذا اذا دخلت عن ذلك فهو كذا لان الانسان لم يلق في انظر المعنى وحواشه (قوله في
نفسها) خرج بالحرف وفي المسبية في المواضع الثلاثة أي دلت بسبب تقسيمها لاستقلالها
والحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه لكن لا يستقل فاذا توهو مذهب
البياتين ولذلك اجروا فيه الاستعارة التبعية أو ظرفية مجازا باعتبار فهم السامع المعنى من اللفظ

اسم لكل ما يتكلم به مفيد كان
أو غير مفيد والكلم اسم جنس
واحد كلمة وهي اما اسم أو فعل
أو حرف لانها ان دخلت على معنى
في نفسها

فكانه كمن فيه وعلى هذا أقلام معنى العرف أصلاً وانما يدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة
 (قوله غير معتبر الخ) خرج به الفعل لانحواً من والآن فان مدلوله نفس الزمان لان معتبرين به
 والمراد غير معتبر بقا أحد الزمن موضوعاً لاجتماع زمن الثلاث يخرج نحو السجود وهو الشرب أول
 النهار والقبول وهو الشرب آخره والقبول وهو الشرب بوسطه فان معناها معتبرين بطلق زمن
 كالصباح ولا يعلم أهو ما مضى أم غيره أما الفعل فمقتضى وضعا بأحد الزمن على التبعين وكون
 المضارع الحال والاستقبال لا يضر لانه في موضع الاحدهما ووضع لآخر موضع ثان فلذا يصل
 فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسم الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس
 من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بد من زمن ولا يكون حاصله
 حقيقة الا في حال الملاقاة والاسماء الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلاً يخرج
 بنحو عيسى وليس وقته وفعل التعجب لاقتنائها بوضعا ولذا ثبت لها آثار الفعلية قطعاً التاء
 وترفع الفاعل لكن المنعوت الى معنى الانشاء والتي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من
 فعل كأجل لانه لا يقتضي زمان في موضع العلة وأما وضعه الاصل فقد انسلخ عنه تقدير (قوله)
 غيرها) اعترض بشعوب الاسماء الموصولة وضعه الغائب والكاف الاسم وكما تجر به وأما
 الاستفهام والشرط لان كلاهما دال على معنى في غيره وأجاب الرضي بان الموصول والضمير
 معناهما في فهمهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج لصلته والمرجع لكشف ابهامها
 لانه لا لتمامه والكاف الاسم متعناها المثل وهو معنى مستقل بصلته الحرفية قطعاً
 المشابهة الخاصة في القبول كذا كما تجر به معناها في كثير لا البكرة التي هي معنى ربها واسم
 الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره فتعويضهم ضرباً بهم
 تعريضاً بغيره فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط
 والجزاء وأما في الموضوعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد اه نكت (قوله الموضوع
 بمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتضاه في المحترز على الممثل ان اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم
 يستعمل فاقطعه (قوله أخرج الكلام) أي والكلمة أيضاً وكذلك المركب الاضافي فليس بكلمة كانه
 ليس كلاماً ولا كجملات قولهم كسباً ما العلم الاضافي لجميع الجزأين كلمة حقيقية وكل منهما
 كلمة اصطلاحية (قوله ليم الجميع) أي هو مطلقاً لانه اللفظ الموضوع مفرداً كان أم لا مفيداً
 أم لا فينفرد عن كل واحد في آخرتها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا يتقدم واحد منهما على فعل
 هذا بشرط في كل منها الوضع فلا يسمى الممثل كلاماً ولا كجملات كلمة كالا يسمى قولاً وحديثاً
 كان الاول للصنف أخذ القول جنساً في تعريف الكلام ليكون أقرب من اللفظ والجواب بان
 القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كل شئ من المهور في التعريف رديان محل
 خبر مع علم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أول من الجنس البعيد (قوله)
 قد يفسد الكلام) أي بجاز لم يرسلاً عند الصانع والفقير أيضاً كما صرح به السنواني على
 القطر من اطلاق الجزع على الكل وهذا الجواز مهمل في عرف النحاة التوسيم ثم اعترض على
 المصنف قد كرم في قبل انهم يعيوب الالفة التي لا دواها لكثرة كونه تارة تشبه على كونه في
 نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان الراد الكلمة ما صدقها الالفاظ أي بعض ما يسمى
 كلمته ايدى الكلام وذلك البعض كحرف النداء التاء سمعتم ادعوا وحرف الجواب التاء سمعته
 كنتم في جواب هل فأم زيد فلا يجاز أصلاً وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجمع الكلام والكلم
 الخ) فينبهنا العموم الواسع وأما الكلمة فتشابهها (قوله فأم زيد) بلغ ذلك فيقال أي قول

غير معتبر به زمان فهي الاسم وان
 اقترنت بزمان فهي الفعل وان لم
 تدل على معنى في نفسها بل في غيرها
 فهي الحرف والكلمة ما تركب من
 ثلاث كلمات أكثر كقولك ان قام
 زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع
 له في مفرد قولنا الموضوع لمعنى
 أخرج الممثل كذا وقولنا مفرد
 أخرج الكلام فاموضوع لمعنى
 غير مفرد ثم ذكر المصنف رحمه الله
 تعالى ان القول يتم الجميع والمراد
 انه يقع على الكلام المقول ويقع
 أيضاً على الكلم والكلمة له قول
 وزعم بعضهم ان الاصل استعماله
 في المفرد ثم ذكر المصنف ان الكلمة
 قد تشبهها الكلام كقوله في
 لا اله الا الله كلمة الاختصاص

(قوله من اطلاق الجزع) أي
 كاطلاق العين على الرتبة براه
 نحو حدة ثم حدة كقوله أي الرقيب
 من ريان القوم الهمز اذا رقبته
 خفية أو براه فهو من مذكورة
 قضية مشددة وهو من يجلس على
 مكان عال لينظر القوم اه منه

وقد يجمع الكلام والكلم في
 الصدق وقد ينفرد أحدهما فثال
 اجتماعهما قد قام زيد فانه كلام
 لا فاذ تمعنى يحسن السكوت
 عليه وكلامه ثم كس من ثلاث
 كلمات ومثال انفراد الكلم ان قام
 زيد ومثال انفراد الكلام قام

ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان نقص لفظه زاد معناه وعكسه (قوله بالجر) اما متعلق بحصل
واللام خبرا وعكسه وتغير مبتدأ سوغه الوصف يحصل أى التغير الحاصل بالجر الخ كان للام
أو الحاصل للام كان بالجر وفيها تقدم معمول الصفحة على الموصوف ومنته البصريون لان
الصفة لا تقدم فكذا فرفعها الألف الضرورة وسببها معهما كونه ظرفا قال الاسطاطلى وبحوزة
الكوفون والزحشرى اختيارا وخرج عليه وقل لهم فى أنفسهم قولاً بليغا بناء على تعليل فى
بليغا أو ان تغير مبتدأ وبالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر واللام متعلق به أو عكسه
أى التميز بالجر حصل للام أو التميز للام حصل بالجر وفتح ما تقدم معمول المصدوع عليه وسببها
كونه ظرفا وتقدم معمول الخبر التعليل على المتدا وهو ممنوع لان الخبر التعليل لا يتقدم فكذا
فرجه لكن جازها للضرورة وقع توسعهم فى الظروف على ان الاصح هو ازمنة مطلقا لان المتع
الخبر ثلاثا هو كون المبتدأ فعلا وذلك مستفهم معمولا أهانه الصان وغيره وقد يقال فى تقدم
المعمول الفصل منه وبين عاملها المبتدأ وهو اجنبى لانه ليس من معولات الخبر وقد صرحوا فى باب
الاشتغال بجمع النصب فى زيد أنت خبره للفصل المذكور كما سبق فكيف يسرى هذا الاصح مع
ذلك الا أن قال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لكونه ليس أجنيا محضا لعمله
الخبر مع ان الفعل قوى العمل أو انه لا يمنع الفصل الاعم تاخر الاجنبى والمعمول عن العامل لاعم
تقدمه ما قائل فان منه دقة وأعارب البيت يتيف على السبعين (قوله علامات الاسم) أى
بعضها ولم يستوفها كما مرشده القول الشارح فيها ومنها دونها ولها وثانها انبى منها الاضافة
وعود الضمير اليه كعود على الالموصولة فى أقلم المتقى ربه والجمع والتصغير وابدال اسم صريح
منه نحو كيف أنت أمهم أم سقيم وموافقة ثابت الاسمى فى لفظه كزوال الموافق لفظ حذام
الثابت الاسمى وفى معناه قطع وعوض وحيث هنا بمعنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان
وعز ذلك والفرق بين العلامة والتعرف انها تطرد ولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا
يلزم من عدمها العدم فالغلب فيها جانب السبب لانها واقعة فى شق الوجود لا الشرط لخاققتها
فى الشقين وأما التعرف فيجب اطراؤه وانعكاسه الا عند من يجوز التعرف بالاعم أو الاخص
فان قلت سببى ان الكلمة اذا لم تقبل هذه العلامات لم تكن اصما فقلد من عدمها العدم
فكيف تكون علامة قللت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لم انحصرت
العلامات كلها كانت مساوية فلا زمة لها وهو العلم والملازم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان
وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فيها
الجر) عرفوه على ان الاعراب لفظى بالكسرة التى بعدها عامل الجر ومنه قصود لعدم تناوله
ما ينوب عنها الأبد كرمودور لاخذ للعرفى التعرف أو يجب بان الجر ذكر ليمان العامل لانه
جز من التعرف فلا حذف ماضى وهو تعرف لفظى وعلى التعمى بانه تغير بخصوص علامته
الكسرة وما ناب عنها (قوله بالجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف
لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل التبوع عن حرف أو مضاف أو اذا عامل
للغير غيرهما حتى فى الجوارى توهم كاحققة ابن هشام فى شرح القصة ولم يذكر الشارح هذين
لندرتهم قال الجلال ومنه ان المضاف اليمجور والحرف المقدف ذكر الحرف شامل
له لان رأى مذهب غيره (قوله لانه لا يتناول الخ) عورض بأن الحرف يتناول المنيات وعن
وعلى والكاف الاصباء اذ استدلل على اسميتها بالجر لعدم ظهوره فى كل ما ليس فى الآخر
ثم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهرا كجبت من أنقت فيوقع المبتدئ فى الخطأ والجر وان
كان كذلك فى نحو يوم يتبع لكه ليس ظاهرا فى الفعل حتى يوقع فى الخطأ بخلاف الحرف

(ص) بالجر والتنوين والتداوال
ومستد للام تغير حصل
ش ذكر المصنف فى هذا البيت
علامات الاسم فيها الجر وهو يشمل
الجر بالحرف والاضافة والتبعية
نحو مررت بفلا مريد القاضل
خافلام مجرور بالحرف وزيد مجرور
بالاضافة والقاضل مجرور بالتبعية
وهو أشمل من قول غير يعرف الجر
لان هذا لا يتناول الجر بالاضافة
ولا الجر بالتبعية

وقدر ايلجى الظاهر والقدر والحقى فلا يصرح ماذ كر (قوله ومنها التنوين) استشكل عليه علامة بان حرفة اسماءه الائمة تفرع عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للثنتين مثلاً الا اذا عرف ان مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامته واجب بان المستند لم يعلق التنوين الائمة لا خصوص الاقسام وهو لفتة مصدر توت أى صوت وأدخلت نونا على الكلمة قل اصلا حالى نفس التنوين المدخلة أعنى النون الساكنة زائدة التى تعلق الاخر ووصلا لا خطأ وقفا فهو من اطلاق المصدر ما على أنه لان التنوين يوصل بها التصويت لكونها مرفوعة أعنى أو على المفعول نخرج بها الساكنة النون الاولى من ضيق وأما الثانية فتتوون وبالزائد فتوون اذن سواء كتبت أتما وهو العصيم أو نونا لعدم يادتها وبلوق الاخر وتوون انكسر ومنكسر وكذا نون اذن لانها نفس الاخر لا لاحقة وقوة وصلا لبيان الواقع كما قاله يس وبلا خطأ الخ تنوين الترم والقالى الايمان فى الشرح لشيء مما خطأ وقفا وحذفها وصلا وانما يطلق عليها التنوين مجازا المشابهة الصورة لا يقال يصرح به أيضا تنوين المتصوب لانه ثبت فى الخط أقالا ناقول المتى ثبوت التنوين بنفسها لا مع بدلها فان قلت حينئذ تدخل النون انفسه فى نحو لقسفعلاتها ترم الفاعل الكوفيين فتكون كنون المتصوب سواء أوجب بان هذا التعريف على مذهب الصريين من كتابها ونافهى خارجة بقيد لا خطأ كما تخرج به التى فى فعل الجساعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا واولى مذهب الكوفيين يزيد فى غير كيد لآخر اجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج بها يصرح بها بعددها (قوله تنوين الثقلين) يسمى تنوين الثقلين والامكنة لا لا تملحى فكأن الاسم فى باب الائمة وعدم مشابهته الحرف والفعل وتنوين الصرف لمرقص تلك المشابهة (قوله وهو الالاحق للاسماء العربية) أى المصرفة معرفة كالت أو نكرة ولانما نزل رجل راعى من جعله لتسكير لبقائه مع زوال التسكير اذا سمى به ودعوى انه زال وخلصه تنوين الثقلين نصف وجوز الرضى كونه فكينا لكون الاسم منصرفا وتكثير الكونه نكرة وبعد التسجية ينضمم للثقلين لكن يعكس عليه ان تنوين التكثير مخصوص بالمبنيات كما فى الشرح الان يجمع ذلك تدبر (قوله للاسماء اللبينة) أى لبعضها وهو العلم المختوم به واسم الفعل واسم الصوت وهو فى الاول قياسى وفى الاخيرين سمعى فليسح منونا وغير منون كصومه وحيل جازقه الامران وما سمع منونا فقط كواهاجنى انجب ووبهاجنى أغرف لا يجوز تركه وما سمع غير منون كزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيموه آخر) أى رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نكرة قلتونه (قوله لجمع الموزن) المراد ما جمع بألف وتاء من يدين وان لم يكن مؤنثا واسما (قوله لانه فى مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا من هذا التنوين وكون الجمع قائم مقام تنوين المقدر فى الدلالة على تمام الاسم ولا رد ان مفرد هذا الجمع قد لا يكون كطامة لان تنوينه لا ينصرف مقدرة وقائم مقامه وكذلك يقال فى جميع المذكر الذى لا يكون مفردة كابرهمون والذليل على انه المقابلة لا للتكثير ثبوت فى العربات ولا للتكثير ثبوت فيما لا ينصرف منه وهو ما سمى بمؤنث كذريعان وتنوين الثقلين لا يجمع مع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسعى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من ينعنه الصرف ينظر الى ما بعده ما ومن يجزم الكسر قولاً بونه يعبر الحالتين وإذا أمقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارح مدخوله فى الثقلين (قوله وتنوين العوض) اضافته يانية وقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سبه (قوله وأنى بالتنوين عوضا عنه) أى وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب الاضافة خلا فلا لا تخفى لبقائه

ومنها التنوين وهو اقسام تنوين الثقلين وهو الالاحق للاسماء العربية كزيد ورجل الجمع المؤنث السالم خصوص الملت والاشوجوار وغواش وسيأتى حكمهما • وتنوين التكثير وهو الالاحق للاسماء اللبينة فرقا بين معرفتها وتكثيرها خصوص رت بسيموه وسيموه آخر • وتنوين المقابلة وهو الالاحق لجميع المؤنث السالم خصوص ملت لانه فى مقابلة التنوين فى جميع المذكر السالم كلسلين • وتنوين العوض وهو على ثلاثة اقسام عوض عن جله وهو الذى يلقى اذ عوضا عن جله تكون بعدها كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون أى حينئذ بلغت الروح الحلقوم لحذف بلغت الروح الحلقوم وأنى بالتنوين موضعته

اقتضاه الى الجمله معنى ولا يضر حذفها لثقلها كحذف الصلة لتبليغ كقولها

نحن الانى فاجب جو * على ثم وجههم البنا

أى الى عرقوا بالتجاسة وقيل ان التنوين مقولها فكأنها مذكورة قولهم فيها سبب آخر وهو
الشبه الوضعي وضافه من اليهم ان إضافة الاعمال لخاص كتحضر أو الشوقا للعلمين لان الحين
مطلقين وانذين من مقيد بما تضاف اليه ومثلهما يؤمد (قوله وهو الاخر لكل) أى وبعض قال
في التصريح والعقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافه وثبت مع عندها اه ويمكن الجمع
بأنه لثقلها لصرف مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية تطلق على
السفينة والشحن يلزمها في العمود والفلج وعلى فعمدة الله يلزمها على عباده وعلى فنته النساء كما
في القاموس أى يلزمها في حاجته بمثلا في في الاصل صفة ثم حوت بحري الاما وحظيت في الاخير
وظاهر القاموس اطلاقه على المرأة وان كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب في تخصيصها بالامة
عرف طارئ من شؤم حديث لا يقل أحدكم بحفى ولا أمتى فان العبد والامة ثق ولينقل غلاى
وجاريتى أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما) أى من كل اسم منقوص منع الصرف بها
كامل أو مفردا كما سمع تصغيرا حتى فانه منع من الصرف للوصفية ووزن القفل لانه كادسرح
وأبسط وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيبويه والجمهور والراجح ما ذهبوا على تقديم
الاعلال لتسقطه بجموع الكلمة على منع الصرف الذى هو حال من أحوالها فالأصل جوارى
واعبى تنوين من الصرف حذف ضمة الرفع وكسرة الجر لثقلها على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين
ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الاول ووزن القفل في الثاني تقدير لأن الياء لحذفها لانه كالناتية
وإذا قدر عليها الاعراب لآلى ما قبلها فخرال التنوين خفف من رجوع الساكن والمانتهما هو
التنوين فهو عوضا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعض بناء على تقديم منع الصرف فاصله
جوارى بلا تنوين حذف الضمة لثقلها على الياء وكذا فضة الجر لثقلها على تنوين ثم الياء للتخفيف
وعوض عنها التنوين وانما لم يراعى ما قبله الضمة على الاول كهذه الامة لا يمنع الابدال الاعلال
ومذهب المبرد والزياح انه عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذف الياء
لالتقاء الساكنة مع تنوين العوض وبقي مذهب رابع للاختصاص وهو انه تنوين صرف لازوال
صيغة مفاعله ونحوها بحذف الياء اختصارا كما ان وسلاما وعلى هذا قرأ قوله الجوارى بعض الراء (قوله
رفعا وجوا) وأما التصب فيظهر على الياء لثقلها (قوله يلحق القوافي) أى في لغة تميم وقبيل بدلعن
حرف المد والقفاسة آخر اليت وهي من الحرف الحرك قبل أول ساكنين فحقا في الاستحالة
انتهى اليت على الصحيح (قوله المطفلة بحرف عله) أى التى أطلقت عن السكون فحركت وامتد
بها الصوت بسبب حرف عله فبقي آخرها (قوله أقل اللوم) فانه جرير وأقل بكسر اللام أمر
للمؤنثة واليوم ففتح اللام السد والتعنيف وعادل منادى من خيم علفه وأجبت بفتح الهمزة
وضم التاء أى ان تطلقت بالصواب فلا تنكره بل قولى لقد الخ أو بكسر التاء أى ان اردت أن
الطبق بالصواب بدل اللوم فتولى وجواب الشرط محذوف يفسره قولى ولقد أصاب من قول القول
والشاهد في العنان واصاب ان أذلهم العتاب أو أصابا عوض التنوين عن المدقصر الشاهد على
الثاني لكونه هو القافصة من دومان البيت المتي نزل كل من شرطه منزلة البيت الكامل كما بين
في العروض (قوله ترك الترم) أى لان هذه التون قطعت حد الصوت بالرى الذى هو الترم
تسجيته بانك على حذف مضاف وقيل لان الترم يحصل بالتون فبما يكون نهارا فأنه وليس
الترم خصوص المد المذکور (قوله أرف الترحل الخ) صاقت في نسخ وفاته زائد به عداد الشمر

وقسم يكون عوضا عن اسم وهو
اللاحق لكل عوضا عا تضاف اليه
نحو كل قائم أى كل انسان قائم
لخفف انسان وأق بالتنوين عوضا
عنه وقسم به تكون عوضا عن
حرف وهو الاخر لجوارى ونحوها
ونحوهما رفعا وجوا ونحوه
جوارى وحررت بجوارى فحذفت الياء
وأق بالتنوين عوضا عنها وتنوين
الترم وهو الذى يلحق القوافي
المطلقة بحرف عله كقوله
أقل اللوم عادل والعنان
وقولى ان أصبت لقد أصابن
لجى ما التنوين بدلا من الاتف لترك
الترم وكقوله
أرف الترحل غيران وكلنا
لمنزل برالناو كان قد ن

بالسابقة لتبغ بالشعر بفتح بعد تعدده عليه وازف بالزاي والقاسم روى أقدم القاصم الدال المهملة
وكلاهما يوزن فجمعهم بمعنى قرب والترحل أى الرجل فاعلة والركب اسم جمع للابل التي يسار
عليها واحد هاراجلة ولا واحد لها من لفظها كقاي الصحاح وقيل واحد كوبة كأمرو ولما نافية
وتزل بضم الزاي مضارع زال التلمع بمعنى ذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزلة
ولعل للمراحب التلمع التي تحصل على الابل أو ان الباجي من من وكان مخففة من الثقلة واسمها
مخدوف أى وكأتم قد زالت وذهبت والاستتامة قطع أى قرب الرجل لكن ربك تألم ذهب مع
عزمنا عليه والشاهد في قدن حيث أبدلت التوئين الباء إذا صلة قدى بكسر الدال وأشباعها
لروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد (قوة الغالى) من الغلو وهو الزيادة فبوزة
الحد لانه زائد على الوزن فى آخر البيت لقرن بالتون ولو زنى الوقف إذا الشعر المسك آخره
لوزن لا بدري فيه أو أفتأت أم وأصل فغو كل غمز بهتين وهو زيادة أربعة أحرف فأقل فى
أوله (قوة المقيدة) أى التي يكون دوحا فاصحها كلاً (قوة وقامت الاعناق الخ) فاه روية بن
البحاج ويصده * مثبته الاعلام لما عذفت * أى ورب مكان قائم الاعناق أى عذ
النواحي من القام وهو القبر والاعناق ما يمد من أطراف المقابر مستعارين عن البر والناوى
الغالى والمخترق بفتح الراء الطربى الواسع لان المارضة قد ومثبه الاعلام أى يخطط العلامات
ولما عذفت أى شديداً لمان البرق من قولهم خفق البرق خفقا وخبر مجرور رب مخدوف أى
قطعت مثلاً كقاي العبنى وقيل من كور بعد فى القصيدة والشاهد داخل التوئين بعد القاف
السائكة لوزن فصاحت تصر يكها انقطعا من السكونين فالى التصريح المشهور كسر ما قبله
كصه يومئذوا واختار ابن الحاجب الفتح جلا على ما قبل تون التوكيد الخفيفة قال الموضع
وسعت بعض العصرين يسكن ما قبله ويقول السائكة كان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف
ما أجوعا عليه اه ولا يعداً يخص هذا الخلاف بالمضى أصالة كالحرف اما الاسم والفعل
العربان فصر كان بما يقتضيه الاعراب كالسكر هنا والضم فى البيت الا فى تامل (قوة) وظاهر
كلام الصفا الخ قد علمت ان تسميتها بتوئينا فزلاتها مع اعرابها لان الشئ اذا أطلق انما
يصرف لحقيقته وبقي من الاقسام التوئين التكاية كل تسمى رجلاً بما قبله فيضع الصرف
للعلية والتأنيث القنلى وتوئنه سينتد ككابة أصله والضرورة وهو قسما توين مالا
ينصرف والمندى المفرد فى الشعر ولتناسب كقرامته سلا وأغلا والشذوذ هو لا موجد
ابن هشام الحكاية والضرورة يصح الصرف ولا عراب المندى ويكس مثله فى التناسب لكن
خالفه الدمايى وجعلها أقساماً مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف انه كتون ضيف
كثرة اللفظ وليس بتوين وقد جمعها المصنف بقوله

أقسام توينهم عشر على كذا * فان تقسيمها من خير ما حوزا *

مكن وعوض وقابل والمسكر ذ * رنم أو احك اضطررنا لوما هزنا

قبل أشار باضطر للضرورة بضميمو مجاهزا للشذوذ فله ذكامة ولا يعده انه اشار للتناسب
فتدبر (قوله مختصره) الباء داخل على المقصورة التوئين مقصور على الاسم لان معانيه
الاربعة لا توجد فى غيره (قوله فيكونان فى الاسم) ذكر كراشخ مثال الترم فى الثلاثة والغالى فى
الاسم ومثاله فى الفعل كقوله

أحارب عمرو وكفى خرن * ويدعو على المرميا بآخرن

وفى الحرف قالت بنات المياحلى وإن * كان فقيراً معلماً قالت وإن

والتوئين الغالى وأثبتته الاخفش
وهو الذى يلقى التوافى القيدة كقوله

* وقاتم الاعناق خاوى المخترقن *

وظاهر كلام المصنف ان التوئين

كل من خواص الاسم وليس كذلك

بل الذى يختص به الاسم انما هو

توئين التكين والتسكير والمقابلة

والعوض وأما توين الترم والغالى

فيكونان فى الاسم والفعل والحرف

ونظمه العلامة الامير مع الاشارة

لامثاله باجولة

مكن بزدياه نكره كذا

قابل بجمع لتأنيث وقد سلمنا

عوض جوارا ذرم بطلقه

قال ان أو يصرف الشعر ما حوزا

كذا انداء بتوين كما طر

والحكى ما شذتلك العشر فاتفهما

اه من هاشم نسخة المؤلف

(قوله النداء) هو يضم النون وكسر هاء المعجمة ما عدا الكسر مع المد لانه
مصدر نداءى ومصدر فاعل الفعل وحقيقته طلب الاقبال بآى واحدى اخواتها وانما اخص
بالاسم لان المتادى مقبول به وهو لا يكون الا اسما وأما دخول ياء على الحرف في نحو ياليت قومي
يعلمون يارب كسبية في الضمارة يوم القيامة وعلى الضر في قرأنا لكلى الا بالاصيدو بفتح
الافهمر والتسوية ولا يزد كر التثنية بل تكفى ملاحظته عقلا وقيل المتادى محذوف تقديره
يا هو لامثلا (قوله والاقبال للام) أى المعرفة كارجل والرائدة كالحرف وطبت النفس دون
الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عند التأمل والاستفهامية لدخولها على الماضى في
نحو آل فعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاسناد اليه) قال ابن هشام هو أضع العلامات لانه دل على
اصية نحو الضمائر كخضرت وما الاستفهامية في نحو الحاققة الموصولة في نحو انما
صنعوا كيد سائر انكدها على أى صنعوه والافهى حرف مصدرى أى ان صنعهم وفيه علامة
أخرى وهي عود الضمير اليها وليست انما أداتة نحو لانه كن يجب نصب كيد صنعهم انما خبر
ان فان قلت قدور الاسناد الى الفعل في نحو تسع لمعدي خرين أن تراه وقوله تعالى من
آياته يريكم البرق وقوله زعموا طيبة الكذب والى الحرف فهو من حرف جر أعجب بان الاسناد
في الأخير ين قصد اللفظ وهو اسم قطعا فان الكلمة اذا بدلت قطعا كانت اسمها ومدلولها اللفظ
الواقع في القرا كيف فاذا قيل ضرب فصل ماض فالحكم باللفظ على التمسك على اللفظ الذي في هذا
التركيب والالتاف كونه اسم اسند اليه بل على مدلوله الواقع في نحو ضرب زيد وكذا من حرف
جر وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه وعلى مدلوله الذي في ضرب
عمرو مثلا والمشهور تسمية هذا الاسناد لفظا لان الحكم فمع على اللفظ لكن يصح تسميته
معنوا أيضا لان الحكم عليه مدلول اللفظ كما سيأتى ايضا حقه آخر الباب وأما تسع ويرىكم
فحسبوا كل من يصدر عن المحذوفة وقدرى ان تسع على الاصل وحذف ان مع رفع الفعل كما هنا
قاسى وقيل حاشى وأما مع نصبه ضمرا كما يرى تسع فشا في مثله لعدم مقتضى الانحمار
لكن سهل وجوده انما بعد كفى قوة

الا بهماذا الزجرى أحضر الوخى • وإن أشهد الذنات هل أنت مخلد
ينصب أحضر وقيل يريكم صفة لبتدأ محذوف أى يترىكم بها البرق لانه هو المبتدأ كفى قوة
وما الدهر الا ناران فخرهما • أموت وأخرى أبني العيش أكده
على رواية رفع أموت أى منهما نارة أموت فخرها أو أكده مضارع من الكدح وهو التعب حال من
فاعل ابني وأجيب أيضا بأن الفعل قدر اديه بر معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما
كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أى من غير حاجة الى حذف أو انحرافا فيسند اليه
كالثقال والآية ويكون في محل جر بالاضافة كهذا يوم يقع ويحذف ويرد هذا الجواب قول
الشنوائى ان قلت لم أطبقوا على تأويلهم صدوره عن نون يريته وهلا قالوا يفعل وقع مبتدأ
قلت لاجعهم على ان الحدث المدلول علم بالفعل لا يكون الاسند أبدا لفعله اسند اليه
خروج لاجعهم اه وأما يوم ينقع فن موضع سبيل الجمله بلا ما ين لاضافة اسم الزمان اليها
ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف آل الخ) مقتضاه ان التعير بالاقبال واللام هو
الاصل وهو مبنى على ان الحرف اللام وحدها والهمزة فتزاحمت لوصول ما على كون الهمزة أصلية
وصلت لكثرة الاستعمال فاللاقى التعير بال لان ثنائى الوضع ينطق بحقه لانه بغير خلاف
الاحادى وأما على ككون الهمزة زائدة معتد اليها في الوضع فيعبر بال فطر الاعتد ادبها وهو

ومن خواص الاسم النداء فهو ينادى
والاقبال للام نحو الرجل والاسناد
اليه نحو زيد فان معنى البيت حصل
للاسم تميز عن الفعل والحرف بالجر
والتسوية والنداء والاقبال واللام
والاسناد اليه أى الاخبار عنه

(قوله صفة لبتدأ) أى وشروط حذف
الموصوف بالجمله موسوعة وهو كونه
بعض اسم مجرور بجن أو فى على حد
مناظرن ومناطام أى منافسرى
ظن له منه

واستعمل المصنف وجه الله آل
مكان الاقبال واللام وقد وقع ذلك في
عبارة بعض المتقدمين وهو الخطيل

واستعمل مستد مكان الاستناده
(ص) بتأفعلت وأنت وبأفعل
ونون أقبلن فعل ينحلي
(ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل
يتنازع الاسم والحرف بتأفعلت
والمراجهاء الفاعل وهي المضمومة
للمتكملم نحو ففعلت والمفتوحة
للمضاطبة نحو تباركت والمكسورة
للمضاطبة نحو فعلت ويتنازع ايضا
بتاء أنت والمراجهاء التانيث
السكنة نحو ففعلت وتشت
فاحترزنا بالسكنة عن اللاحقة
للأسماء فأنها تكون متحركة
بحركة الاعراب نحو هذه مسلة
ورأيت مسلة ومرويت مسلة ومن
اللاحقة العرف ففعلات وريت
ومشوا ما سكنها مع ريد ثم يقلل
نحو ريت وموت ويتنازع ايضا
أفعل والمراجهاء الفاعلة وتلق
فعل الأمر نحو اشربني والفعل
المضارع نحو تضرعني ولاخلق
الماضي وانما قال المصنف وبأ
أفعل ولم يقل بأه الضمير لان هذه
تدخل فيها باب التكلم وهي لا تختص
بأفعل بل تكون فيه نحوأ كرمي
وفي الاسم نحو غلاي وفي الحرف
نحوأني بخلافه أفعل فان المراد
بهاء الفاعلة على ما تقدم وهي
لا تكون الا في فعل وعما يتزبه
أفعل نون أقبلن والمراجهاء نون
التوكيد خفضة كانت نحو قوله
تعالى تسقعا وتسيله ففوقه
لفرضك يا شبيب يعني البيت
يخسبى الفعل بتاء الفاعل وتاء
التانيث الساكنة وبأه الفاعلة
ونون التوكيد

الاقبس وبأه الفاعل تارة يادها وقد استعمل سيويه العبارتين فأقاده المرادى وأل في
كلامه بطلع الهمزة لانها اسم لتصل لفظها وحق الاسم قطع همزة الاما استثنى (قوله واستعمل
مستد الخ) أي فأقام المقول مقام المصدر وحذف حلت وهي اليه اعتمادا على التوقيف كما قاله
ابن الناطم ولم يجعل للاسم صلة فلا يلزم جهل من في التميز ولا سناز عافية لان المصنف لا يراه في
المعول المتوسط كالتقدم لكن جعله اسم مفعول أو لم من هذا التكلف أي من علامات احمية
الكلمة ان يوجد معها مستد فتكون هي مستد اليها ولو بحث المصدر ليدركه لكان هو بنفسه
مصدرا لا انعم اقامة المقولة كما لا انعم على الثلاثة في مصدر وزمانه ومكانه بل تظن
مفعوله وإذا أجبت في قوله تعالى ربي أرزني منزلا مبسورا كونه منزلا مفعولا مطلقا وألا وأغرفا
(قوله بتأفعلت) اعلم ان ما كل من حرف الهاء محتويا باق يميز قصر مودمدا جانا كافي
الهمع لكن تسعين ناقصر ناقصر ورقوهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كالموازية ويجوز غيره
وأنت معطوف عليها بنقد يضاف أي وبأ أنت وأما عطفه على فعلت فهوهم اعتمادا على ما مع
انهم نوعان متباينان الآن يجعل من استعمال المشترك وهو تاقى معنيته أقاده ان تاسم وفعل
مبتدا خبره ينحلي وبأ متعلق به وقد مفعول انفع النحلي على المبتدا الضمير وعلى ما مر قال
الاثنوي في موسوع الابداء بفعل قصد الجنس كقر خير من جرادة وفيه ان العلامات لا تليق الا ما في
انطرح والجنس وهو المألوية الذهبية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في ضمن القدر ولو قلنا
بهذا وكان المراد الجنس في ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان التميز هو الافراد لان الحكم على
شيء باعتباره شيء آخر حكم على الشيء الاسترخاء لا يدخل الجنس في التسويغ بخلاف قر خير من
جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان التسويغ لا يوجب لانه
فوق من الكلمة ولعل هذا مراد المهر بجملة المسوغ كونه في ما للمعرفة أعني الاسم والحرف
فقوله المعرفة سان للواقع لا شرط في التسويغ كما يلزم عما يأتي وقيل المسوغ خرج من خارج
الجواب لمن قال انفصل ينحلي بشيء أو كونه فاعلا في المعنى (قوله والمراد بهاء الفاعل الخ) أي
لا خصوص الفتوحه متلا فقه مجاز مرسل أو كما يفهم ذكر المازم وهو فعلت وأراد لا يزم وهو
الفاعل فكانه قال بتاء الفاعل وكذا قوله ما أفعل ونون أقبلن والمراد الفاعل من أسند اليه فعل
على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتا ونقلا لا افعال لغوي وهو من أو جد الفعل لتساخر
تأفعلت وما ضربت ولا الاصطلاح لتساخر تاء كان واخواتها ويلزم الدور بأخذ في
تعريف الفعل ثم أخذ الفعل في تعريفه بانه الاسم المستد اليه فعل ولا ترد التاء في نحو ما ضرب الا
أنت لانها ليست تاء الفاعل بل الال علمها مجموع انت لا التام وحدها وان فقط والتاء حرف
خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أي أصالة وان تحركت لعرض ففعلات متعلقة بتلذذة
الهمزة الى التانيث فقرأت ووش وقالت امرأه العزيز بكسر هاء الساكنين وقالتا يتنظرا تعين
بقضه اللان وانما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل فقه بجملة السكون (قوله يقلل) أي فلا
ترد لان القليل لا حكمه وأجيب ايضا بانها تانيث اللفظ والمراد هنا تانيث الفاعل (قوله بأه
الفاعل) أي ولوع المضارع لا خصوص الأمر كما مر بهذه السامع الدلالة على الطلب يعلم ان
كلام من هات وتعال فعلا أمر لا احدها فهم ما يدان على حذف الياء والالف كرم واخس (قوله
نون التوكيد) يود خولها في اسم الفاعل شاذ كما ساقى فلارده (تسبيه) في معاذ كرم من علامات
الفعل لم لا تسبيه ومنها باق الجوانم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولم مع عياء
التكلم نون الوافية وهذه تعرف فعليا أفعل النجيب وزاد ابن الحاجب قدوسين وسوف وابن

فلاح في مقبلة النواصب ولو وأحرف المضارعة اه تكت (قوة سواهما) خبر مقدم لامتناع
 لان الحرف هو المحدث عنه وهي بمعنى غير وضعها مقدر على الالتفات على الراجح من خروجهما
 عن التفرقة اما على انها في محل نصب على التفرقة الاعتبارية دائمة متعلقة بحذف هو الخبر كما
 يستتبع في الاستثناء قيل لا فاعله هذه الجلة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلامنا غير
 الاخرين وردنا به على حذف مضافين أي سوى قابل علامتها مقبلة اشارة الى ان علامة
 الحرف عدم القبول وهذا الم يعلم مما تقدم وقيل هي تعهد لتقسيمه الى اثلاثه أقسام (قوله فعل
 مضارع الخ) خبر وعي في تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجله وبدأ بالمضارع
 لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثني الماضي للاتفاق على شأنه وختم بالامر
 للاختلاف في وجوده معناه عند الكوفيين من المضارع لاقسم برأسه (قوله كينسم) خبر محذوف
 أي وذلك كينسم بفتح الشين مضارع نعمت الطبيب من باب فرح على الألف مع لعل كقيل لانه
 لا يؤايقه في المصدر وحكا القراء وغيره من باب نصر والاولى تعيد هنا دفعا للسناد التوجيه وهو
 اختلاف حر كما قيل الروي القيد توك شديده للضروية ويجوز كونه مضارع شام البرق
 يشابه اذا راء حذفت ألفه حكاية حاله جرسة (قوله وماضي الانفعال) أي الماضي منه لمفعول
 مقدم لمز من ما يميزه كانه يبعثه معنى ميزه بالياء متعلق به وأل فيها العهد الف كرى أي التاء
 المتقدمة بنوعها استعمالا للمشتراك في معنيته لا للجنس لئلا تدخل ناء الاسم (قوله وسم)
 بكسر السين أمر من وسمه يسمه كونه يبعثه اذا علم بشد اللام وبالتون متعلق به وفعل الامر
 مفعولة وأمر نائب فاعل محذوف يقصره - م لان أداة الشرط لا يليها الا الفعل والمراية الامر
 القوي وهو الطلب فلا دور في جعله علامة فعل الامر الاصطلاحي وجواب الشرط محذوف
 وجواب أي فسمه بالتون لاجوابا كما قيل لما نص عليه في المفتي انه يجب حذف الجواب ان تقدم
 على الشرط أو أكتشف ما يبدل عليه أي مع كون فعل الشرط ماضيا فتعوز هو ظالم ان فعل وانا ان شاء
 اتعلمه تدون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه ان خبر ومن
 جعل هو اسم جوابا حذف فاء الضرورة فقصدها عن قاعدة متى تقدم للتباعد على الشرط فان
 اقترب ما بعدهما بالتمام وصل مباشرة الاداة كن جوابا والامر محذوف والا كان خبرا والجواب
 محذوفا كما هنا أفاده الحنفى وغيره قال الصبيان والتعبه كافي المفتي ان الخبر في الحالة الاولى هو
 مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة محمولة على السعة ليجوز حذف تمام الضرورة
 وقد جاز وما صاحب المفتي في قول ابن معطي • القفطان يفقد هو الكلام • ان يكون هو الكلام
 جوا حذف فاء الضرورة وجلة الشرط وجوابه خبر القفطان وان يكون خبرا والجواب محذوفا
 فكذلك يجوز مثله هنا ولاسم اه قلت وافته أعلم يت ابن معطي تارمه الضرورة على كل حال إذ
 جلة هو الكلام ان جعلت جوابا كن فيه ضرورة وحذف تمام وخبراً كن فيه ضرورة حذف
 الجواب ان شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظاً ومعنى كما سيأتي فلا مرجع لاحدهما
 وحذف الجواب هنا اختياراً على شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطراري فما قاله
 الحنفى هو المتعين فلا تكن أسير التقليد بواقته التوفيق والمراة الامر القوي وهو الطلب لافضل
 الامر ثلاثا ينافيه الحكم عليه بانه اسم وفيه حذف مضاف أي ووال الامر أي الدال عليه بنفسه
 فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف فيه (قوله محل) مصدر ميمي بمعنى المحدث أي حلول أو بمعنى
 المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف أي قول حاول وفيه متعلق به وان كان اسم
 المكان لا يعمل لان الطرف تكفيمة راحة الفعل والتون خبر كان أو عكسه وهو أظهر على جعل

(ص) سواهما الحرف كهل وفي ولم
 فعل مضارع على كينسم
 وماضي الانفعال بالتانوسم
 بالتون فعل الامر ان أمر فهم
 والامر ان لم يك للتون محل

فيه واسم مخصوص وحيل
(ش) يشو إلى أن الحرف يتنازع
الاسم والفعل بخلاف من علامات
الاسم ومن علامات الافعال ثم
مثل جمل وفولم منها على أن
الحرف ينقسم الى قسمين مختص
وغير مختص فأشار جمل الى غير
المختص وهو الذي يدخل على
الاسماء والافعال فهو هل زيد
فأم هل فأم زيد وأشار يوقم الى
المختص وهو قسمان مختص بالاسماء
مكتفى نحو زيد في الدار ومختص
بالافعال كأم نحو لم يقدم زيد ثم شرع
يسين أن الفعل ينقسم الى ماض
ومضارع وأمر فجعل علامة
المضارع صحة دخول لم عليه
كقولك في شم لم يشم وفي مضرب
لم يضرب واليه أشار بقوله فعل
مضارع على لم يشم ثم أشار الى
ما عجز الفعل الماضي بقوله وما مضى
الافعال بالتأخر أي سبقت ماضى
الافعال بالانتماء المراد بها تاء الفاعل
وتاء التانيث الساكنة وكل منهما
لا يدخل الا على ماضى اللفظ نحو
تباركت اذا الجلال والاکرام
وقعت المرأة هند وبست المرأة
دهد غمد كرفي قبيلة البيت ان
علامة فصل الامر قبول نون
التوكيد واللام على الامر بصيغته
نحو اضرب واخرج فان دلت
الكلمة على أمر ولم تقبل نون
التوكيد فهي اسم فعل والى ذلك
أشار بقوله

والامر ان لم يك للنون عمل

فيه هو اسم مخصوص وحيل
فصه وحيل اسمان وان دل على
الامر لصدم قبولها فون التوكيد
فلا يقال صمن ولا حين

محل مصدر (قوله مخصوص الخ) الاولى القليل ينزال ودلالة لان اسمته ماذ كرمعاص من التنوين
(قوله وحيل) فيها ثلاث لغات سكوت اللاحق قصها بلا تنوين ومنوثة وكلام الناطق بمحل الاولين
وكذا الثالث على لغتين يحتمن الوقف على المتصوب المتن السكون (قوله بخلاف من علامات)
أي من قول شمي منها علامته عدم القول ولابد ان عدم لا يصلح علامة للوجود كإسراء حوايه
لان في عدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات الجعول علمها علامته هو ولا يوجب
الدوران جعلها علامات ليس بعنوان حرفها بل بعنوان كونها الفاظا معينة وهذا الشعر فعلمها
يسمى كلمة بقرينة ان الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجمله وان كانت لا تقبل العلامات لانها
لا تسمى كلفتي الاصطلاح بقى ان يقال ان أريدنا العلامات التي لا يقبلها الحرف التسع المذكورة
هنا فقط دخل فيه ما ليس منه اذ لنا الفاظ لا تقبلها وليست حرفا فقط وموضع وزال ودلالة
وان أريدنا المذكورة تنصا وغيرها كن فيه حواله على مجهول ويجعل اختيار الاول ويكون
نصرا للاحق وأما جازاه المقصدون لأخذه التخيير في بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع
وسهله الاعتماد على التوقف الذي لا يستغنى عنه المبتدئ على ان المراد بقوله لعلامات ما يرم
قبول اللفظ لها بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض بقبول الاسناد العلم بما مرادفها
وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولنا ما فعلته قط في قوله الزمن الماضي ما فعلت فيه
وزال تقبيلها بما مرادفها وهو المصدر بناء على ان ملول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء
على ان ملول لفظ الفعل متدبر (قوله فأشار جمل الى غير المختص) هي في الاصل تختص بالفعل
لكونها بمعنى قد كما هي في هل أتى على الانسان حين ولام عرض لها لأخذه الاستسقام تطفلا على
الهمز تدخلت على الجملتين مثلها لكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان
معصولا لفعل مضرب بل لا بد من معاقبتها لفظا غنيسمويه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيدا
رأيتهم ولا يوالى هل زيدا رأيت بلا ضمير وذلك لانها اذا لم تر الفعل في حيزها سلت عنه ذاهلة
والاحتت بالمسابق اللاحقة ولم ترض إلا بما عاقبتها لفظا واكتفى الكسائي وليها الفعل المضمر
فأجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبها قين التامين رد على من زعم من البصريين
حرفية ليس جلا على ما التافية وعلى من زعمهم من الكوفيين حرفية على جلا على لعل وبالثانية
رد على من زعم من الكوفيين سبقتهم وبس مستد لا يدخل الجار عليها في نحو ما هي بنم الولد
لان دخول التاء نص في الفعلية وأما الجار فدخل على مقدر أي ما هي وليم قول فيه نعم الولد كما
ساق في باب (قوله تباركت الى قوله نعمت المرام) فيه إشارة الى ما صرح به في شرح الكافية من
ان تاء الفاعل تنفرد في تبارك كما التاء في نعم وبس لكن في البصائي على الأجر ودية انه يقال
تباركت أسماء الله وردنا المصريح بان اللفظة لا تقبل القياس بربان القياس نقل اسم المعنى الى
معنى آخر جملع منهما وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة في فعل لصلح لها فأخذه البصائي قلت والله
أعلم لعل المصنف رأى ان معنى تبارك التزيه البالغ الذي لا يليق بغيره تعالى فغنى التاء لامتناع
التاء في جاتمه تعالى ولما لاحظ البصائي ان ذلك التزيه يكون لاسمائه وصفاته أيضا أجازها
باعتبار الجمله فتأمله فانه نفس جدوا وبه رد ما في التصريح (قوله فاندلت الكلمة الخ) مثلها ان
دلت على معنى المضارع ولم تقبل اسم فعل مضارع كوه أو أي أتوجع وأتضرب وان
دلت على الماضي ولم تقبل التاء لانها فهي اسم فعل ماض كهيأت وشئت أي بعدوا فافترق فان لم
تقبلها لعارض فلا يضرك على التجب والاستثناء موجب إذا المدح لعروض ذلك من استعمالها
كألا مال التي لاقية قال ابن عازي ولو شاء التصريح بالثالثة فقال

وما يكن منه الذي غير محمل * فاسم كهيئات وورى وحيل

أي وما يكن من الكلمات الدالة على معانيها الأفعال غير محمل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله) وإن كانت صه بمعنى اسكت أي مدلولها لفظ اسكت شاعلي أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجح ويانه أن كل لفظ مستعمل اسما كان أو غيره وضعان وضع قصد به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبع به يدل على لفظه الواقع في الترا كيف يكون علما عليه ولكون هذا الوضع تبعا لاصبعه اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى اسمه وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها وضعاً قصداً باسمه آخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها ألفاظ الأفعال لكن من حيث دلالتها على معانيها واسمها أسماء الأفعال فصح مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالة تعه على طلب السكوت بخلاف اسكت إذا قصد لفظه فإنه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في الترا كيف من حيث صح كونه لفظاً مراً من سكت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا كذا حققه التفتازاني في حواشي الكتاف وأما علم

وإن كانت صه بمعنى اسكت وسهيل
بمعنى أقبل فالخارق بينهما أقبل فون
التوكيد وعلمه نحو اسكتوا أقبلن
ولا يجوز ذلك في صه وسهيل (ص)

«(العرب والمبني)»

«(العرب والمبني)»

والاسم منه معرب ومعرب
لشبهه من الحروف مدني
(ش) يشعروا أن الاسم ينقسم إلى
قسمين أحدهما المعرب وهو ما سلم
من شبه الحرف والثاني المبني وهو
ما أشبه الحرف وهو المعنى بقوله

أي من الاسم والفعل ومن قصر على الاسم وحمل قوله وفعل أمر وضمي ثنا الخ استطراداً فقد تصعب وألف فيما اسم موصول يظهر أعرابها على الوصف صلتها بطريق العارضة منها لكونها بصورة الحرف والوصف فيه لا محل له لكونه صلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلها مترجمة أما بعد فهي معرفة لا تسلاخ مدخولها عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمنعول المطلق وأمرهما عن شرح الكلام لتقدمه عليهما تعقلاً كتقدم الجسم على العرض القائم به وإن كانت العرب لم تنطق به ولم تفرقه خالين الأعراب وقدمهما على الأعراب الآتي في قوله والرفع والنصب الخ مع أن المشتق فرع المصدر قبل تقدم المحل على الحال وقبل لأنه بينهما من حيث اتصافهما بالأعراب والبناء بالفعل بل من حيث قبولهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لأن من عرف قابل الأعراب وغيره فانه توجه المعرفة فحينئذ ولا تقابل ثم المقبول أفاده سم والأعراب لفظ له معناه كالأبانة والتحصين والازافة واصطلاحاً ما ساء في المتن ويطلق أيضاً على تطبيق الكلام على قواعد العربية كأنص عليه القدماء في على المعنى وغيره ومنه قولهم أعراب ما زيد وهذا الإطلاق اصطلاح أيضاً لأن العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وإنما تنطبق به مطابقتها لاصبعه أفاده الأمير (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزنجشيري في من التبعية أنه اسم بمعنى مبني لأن ومعرب خبره وهي جازم وروخ لمعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبني أي ومنه مبني فأعراه كذلك والاسم منصرف فمعناه على الصحيح الذي عليه الناطم وإن كانت عبارة لا تصيد الحصر كالاعتدال واسطة خلافاً لنوعه لأن قوله ومبني ليس معطوفاً على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض آخر بل هو من عطف الجمل أي بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد فقه من آمن ومنهم من كفر ثم يستفاد الحصر من قوله ومعرب الاسم الخ بعد جعله البناء شبه الحرف فلتصعب عبارته بها عليه بقرينة ذلك يقال وبعضه الآخر مبني كما قدره الأشموني وأبعد يعين جعل المضاف لبيان التكامل واسطة وجعل مضافاً لأن أعرابه مقدور وقول ابن محصور أن الاسم قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولاً بالواسطة لا مكان جملة على الالمراد غير معربة بالنفع فيوافق قول الزنجشيري في الأعداد المسر وندائها

معربة حكما أي قايمة له اذ اركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل اذ ادخلت عليها
 وذهب الناطم الى بنائها لشبهها بالان الحروف المهيمنة في كونها لاعاملة ولا معصولة وكذا
 اختلاف في فواتح السور على أنهم من التشابه اما ان جعلت أسماء السور والقرآن مثلاً فليست
 من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبر أو متعولة مخدوف أو مجرورة بحرف قسم مقدر وما كان منها
 مفردا نحو ص أو موازن مفرد كتم موازن قاييل بقدر اعراضه ابل كما يتقبل العلية أو يعرب
 لفظا في غير القرآن كقولك قرأت ياسينا وما عدا ذلك فهو الم يتعين فيه الاول كذا في السواوي
 وحواسيه (قوله مقرب من الحروف) أي بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شيء من خواص
 الاسماء فلا يقتضي البناء لضعفه كما عرفت أي مع شبه الحرف موصولة أو غيرها لمعارضته
 بل زومها الاضافة لفظا أو تقدير الابهض الموصولة كاسياني وانما ثبتت من لزومها الاضافة
 لفظا وهو أقوى لان اضافتها اما لقرضا أو جلة فخرجت عن أصل الاضافة من الأفراد فم تفرع على
 المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن الانباري انما عرفت أي نسيها على ان أصل المبنى الاعراب
 كما صرح بعض ما يجب اعلاؤه نسيها على ان أصله التصحيح وعلى هذا لا تردك (قوله منحصرة عند
 المصنف) أي كما تبين من قوله لشبه الخ مع قوله ومعرب الاسماء الخ كقوله الشارح وهذا هو المختار
 وعليه ان جنى والرابي وغيرهم خلافا لما يجعل بناء اسم الفعل لشبه الفعل ونحو هذا من شبه
 شبه الفعل وهو زوال والمادى لوقوعه موقع الصمير واسم لا للتركيب اذ كل هذه ترجع لشبه
 الحرف مباشرة كسم الفعل الا في الفن وكلام لاقاة في تضعفه معنى من الاستقرائية
 لا للتركيب كاسياني أو بواسطة كذا ما قاله شبهه الحرف وهو زوال الوزا وعدلا وتعرفنا وقيل
 تضعفه معنى هاء التانيث فهو من الشبه المعنوي بلا واسطة وكلما دى فانه أشبهه شعرا أو عوك
 افراد أو تعرفنا وخطا وهو شبه لفظا ومعنى لكاف الخطا في نحو ذلك وجعل ابن الناطم بناء
 التادى لتضعفه معنى كلف الخطا فهو من الاول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لجنى وهي
 ليست من شبه الحرف لان هذا بناء جازي والكلام في الواجب (قوله أبي على الفارسي) مات سنة
 سبع وثمانين وخمسة مائة في الزمهر (قوله في شبه الحرف) أي مشابهة قوله أو ما تضمن معناه أي
 معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو اما من عطف الخاص على العام أو الغفار ان خص
 الشبه الاول بعماد المعنوي فأوتو بعبارة فهو في المعنى عين مذهب الناطم لكن لما خالفه في اللفظ
 بعطف التضمين على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده الصحاح (قوله سيبويه) هو امام النحو وواجه
 عمرو ومعنى سيبويه الفارسية التفاح ومعنى يهرا فتمتواضافة الجعم مقابله لقب بذلك لانه كان
 يشتمل من جهة التفاح أو لشبهه به في الطائفة ملت في أواخر المائة الثانية وعمره ينف على الثلاثين
 أو الاربعين (قوله كالشبه الوصي الخ) قال أبو حيان لم تفت على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعني
 الناطم وردده ثمة ومن حفظ جملة من لم يحفظ واعتبر من انه وصي ياء اضرب مثلا لغيره
 مع هزة الوصل عند سيبويه ومع ما قلها عند غيره فيقال أي أو بفلان أو ب (قوله في شبه الوصي
 البناء لكات هذه البناء أو بيه وردان المختبر وضع أصل اللفظ بخلاف باب التسمية فيعرب ما سمي
 به ولو كان حرفا نحو يا كمن لشر فهو عروض وضعها ولذا عبر بالوصفي دون اللفظي وان كان هو
 الانسب بمقابله للوصفي (قوله في اسمي جنتنا) باضافة اسمي الى جنتنا لان المقصود لفظه ولا يرد
 ان التاء وناحنته بجزءة الزاى من زيد لا اسم لان المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ وهو جنتنا
 المستعمل في معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جنتنا لانه لا يفتي عن قصد اللفظ فتدبر والاضافة على
 معنى من وان لم يصح الاخبار بالتاني عن الاول كما هو ضابطها لان محل ذلك اذا كان المضاف اليه

لشبه من الحروف عدلى أي لشبه
 مقرب من الحروف فعلة البناء
 منحصرة عند المصنف في شبه
 الحرف فتخرج المصنف وجه الله
 وبوجه الشبه في اليبين اللذين بعد
 هذا البيت وهذا قريب من
 مذهب أبي على الفارسي رحمه الله
 حيث جعل البناء منصرفا في شبه
 الحرف أو ما تضمن معناه وقد نص
 سيبويه رحمه الله على ان هذه البناء
 كلها ترجع الى شبه الحرف وعن
 ذكر ما بين أي الراسع (ص)
 كالشبه الوصي في اسمي جنتنا
 والمعنوي في معنى وفي هذا

وكناية عن الفعل بلا

ناتر وكلفقتار أصلا
(ش) ذكر في هذين البيتين ويوهو
شبه الاسم بالحرف في أربعة
مواضع فالأول شبهة في الوضع
كلن يكون الاسم موضوعا على
حرف واحد كالتاء في ضرب بن أو
على حرفين كافي كرمنا والى ذلك
أشار بقوله في اسمي جئتنا عائلته
من جئتنا اسم لأنه فاعل وهو مبني
لأنما شبه الحرف في الوضع في كونه
على حرف واحد وكذلك ناسم
لأنما مقوله وبه وهو مبني لشبهه
بالحرف في الوضع في كونه على
حرفين والثاني شبهة في المعنى
وهو جئتنا أحد هاتين اسمي حرفا
موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير
موجود فقال الأول معنى فاعله مبنية
لشبهها بالحرف في المعنى فأنها
تستعمل للاستفهام فتعني تقويم
والشرط فتعني تقم أي تقم وفي الحالتين
هي شبهة الحرف موجود لانهما في
الاستفهام كالمزق وفي الشرط
كان ومثال الثاني هاتان مبنية
لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع
ففي موضع وذلك لأن الإشارة معنى
من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف
يدل عليها كما وضعوا التي ما دلته
ولا التي ليت والقرين ليس ونحو
ذلك فثبت أسماء الإشارة لشبهها
في المعنى حرفا مقدرا والثالث شبهة
له في التسمية عن الفعل وعدم
التأثر بالعامل وذلك كاسماء الأفعال
تعود إلى زيد أقدر التي مبنى لشبهه
بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه
غيره كإأن الحرف كذلك واحتقر
بقوله بلاتر عابنا عن الفعل
وهو متأثر بالعامل فتعني يزايد

جنسا المضاعف كإب ساج كما قاله الروداني والأظهر كونها بمعنى (قوله وكناية) أي وكشبه تسمية
أي فيها كما يشبهه عطفه على كالتسمية الوضع وكناية قال في وقتقتار وقوله بلاتر تفت تسمية أي
كالتسمية تغير تأثر بالاعمال فلا يخفى غير قل أعرابها لعلها عارية تكونها بصورة الحرف وتأثر
مضاف اليه وهو مقدور لحركة العارضة المراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب
بحسب الوضع فالعصبي يفي الاسم لنباية مع الفعل مع عدم قبوله الاعراب بحسب وضعه
لأنه لا يتغير لأن ذلك مستأخر عن البناء لا بسببه ويغنى عن هذا القصد في إخراج المصدر الآخر
جعل ألفا أصلا للتسمية لأن تسمية المصدر عارضة في بعض التراكيب لأصلية كسب الفعل (قوله
في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف أو حرفين فإذ فعل في خلاف الأصل وأصل
وضع الاسم ثلاثة فالتاء ناقص فقد شبه الحرف في وضعه واستحق حكمه وهو التأثر لم يعرب
الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف وأربعة كمل أو خمسة كمكن لأن هذا
الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضا ولعدم احتياجه إليه بخلاف المضارع أعرب لشبه
الاسم لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية إلى الاعراب كإساقى وأيضها وأضعف أقسام الكلمة
أنليس مقصود ذاته بل ربط معاني الأفعال بالاسم ولا يستقل بالمفهومية فلا يعوق في شبه
على اكتساب حكم الاسم واما الاسم فكان وضعه على الكمال مطلقا لم يشرف بالخلال فلما شبه
بالدون انحط عن رتبته وسقط العيون وإنما اكتفى في بناء الاسم بشعوا واحد دون منعه الصرف
لشدة تبعاد ما منه وبين الحرف في حقى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد واما الفعل فإنه
وان كان نوعا آخر لكسبه أقرب اليمن الحرف لاتفاقهما في استقلال معانيهما فالشبه الواحد به
لا يفرح عنه عن حكم الاسم من الصرف فتدبر (قوله وعلى حرفين) أي ثانيهما إلى كما أشار إليه بنا
أمام صفة الثاني فلا يخص بالحرف لوجوده في الاسم المرب كساقى إنما تسمية لأصلها معنى
وكذا الاسم على لغة أعراها وان كان الغالب ينمى ما فإطلاق الوضع على حرفين غير مستديد كما قاله
أبو إسحق الشافعي شارح المتن وهو عروى القاسم القرني (قوله في كونه على حرف الخ) في سببه
(قوله شبهة في المعنى) أي ما يشتمل الاسم معنى جريا غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة
على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف في إقامته ذلك وقطع عنه النظر لأنه ملا حظ في نظم
الكلام وقدر اختصارا كضمن القدر معنى في والتميز معنى من فان هذا الضمن لا يقتضى
البناء (قوله معنى من المعاني) أي الجزئية غير المستقلة لتكونها لاتسقل الإين شيئين فان هذه هي
معاني الحروف (قوله حرفا مقدرا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي
وطالب الخشت عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان أن ناعدا لا لانهما على الملاصقة
والقرين زيادة على الظرفية المقابلة بعد وهذا معنى حرفي حقا بالحرف ولم يضعوه وكراب الصائغ
أن ما التسمية كذلك لأنه لم يوضع للتحج حروف إلا أن التسمية الوضعي طاهر فيها ولا يرعى الأول
أن آل العهدية حرف موضوع للإشارة إلى مجهود في لأن الكلام في الإشارة الحسية باليد
ونحوها وهي غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقول ابن فلاح عن أبي على أن بناء أسماء الإشارة
لتضمنه معنى آل (قوله في التسمية عن العمل) هذا هو التسمية الاستعمالي وهو أن يكون الاسم
عاملا غير معمول بالحرف (قوله في كونه يعمل) أي في القاعل داخل في المفعول أن كل متعديا
كشأنه (قوله ولا يعمل فيه غيره) الأولى أن يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أي إذا كان
مستملا في معناه وأما قول دهر

ولم حشوا الدرع أمثا إذا * دعيت نزال ولج في الذعر

حيث جعل ترال نائب فاعل دعيت فلفصلت قلته أي دعيت هذه الكلمة وهي تعال عند طلب
 التزول للربوب (قوله لا تحمل لها) هو قول الاختش وهو الصحيح وعند سيبويه والجوهري في محل
 نصب الفعل مضمره وعند آخرين من فروعها ابتداء أغنى من فروعها عن الخبر فإن قلت معاملة
 البناء على هذين قلت يرجع لما في التثنية عن ابن جني أنها بنيت لفرض أكثرها معي لأم الأمر
 وحل الباقي عليه (قوله في الاقتدار) أي إلى الجمله كما في شرح الكفاية فخرج نحو صمان وعند
 وكلا وكنتا لم الأضافة إلى المفرد فإن هذا الاقتدار لا يقتضي البناء لا يرد ما قيل في أسماء
 الجهات أنها بنيت عند حذف الضاف اليه ويقع معناه لاقتدارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها
 عارض بكتيبة أدنى افتقار والكلام في الأصل ولم يبن عندئذ لفظة أو ذكره لان اللفظ المسوي
 ككتابتين ظهر الأضافة معارض الاقتدار فلا يؤثر البناء ولذلك لم يبن عند وكل ونحوهما عارض
 الأضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والأظهر أن على بناءها شبهها بأسرف الجواب في
 الاستغناء بها عما بعدها وشبهها بالحرف في الجوهري تزم الطريقة أو شبهها فالأقتدار إلى الجمله
 على الإطلاق وقوله اللازم تفسير لقول المتن أصلا من يهتقو النكرة الموصوفة بجمله فإن
 افتقارها اليها عارض لا يلزم غير تركيبها (قوله كالاسمه الموصولة) وكذا إذا وحيث فإنها
 لا تضل في الأضافة إلى الجمله إلا إلى عوضها وهو التنوين ولم تعارض إضافتها شبه الحرف لأن
 الأضافة للجمله كالأضافة أذهي في الحقيقة إلى مصادر الجمل فكان الضاف اليه محذوف ومر
 في التنوين خلاف الاختش في إذ (قوله إلى الصلة) أي وهي أبا جله أو أقام مقامها كالوصف
 المشتق في الالم الموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أي لا مضموع ربط معان الأفعال وشبهها
 بالأسماء فلا يفهم معناه الأجملة يقع فيها فهو مقتدر لها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهي
 متفرقة على وجوه الشبه الأربع المذكورة فالمضمرات للشبه الوضعي في أكثرها وحل الباقي
 عليه كما في التسهيل وأسماء التمرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوي والموصولات ونحوها
 للاقتدار وأسماء الأفعال للاستعانة وزاد في شرح الكفاية الشبه الأهمالي أي كون الاسم
 لأعمالا ولا معمولا كالحروف المهمة ومثله الأسماء قبل التركيب ونحوها ومر ما قبله ثم هو
 ظاهر في أسماء الأصوات فلا تصل ولا يعمل فيها غيرها أصلا وذكر في التسهيل من وجوه شبه
 المضمرات الشبه بالجوهر أي عدم التصرف في فعلها بوجوه الوجوه والحرف ولهذا الشبه
 بنيت أسماء الجهات في قول من ويحيى لأن عدم التصرف فيه يستتبع لا غيرها بخلاف حين
 وقت ويمكن إدراج هذين في الاستعانة كما إدراج ابن هشام فيه الاقتداري وعدهما نوعا واحدا
 في سائر كتبه وفسره بلزوم الاسم طريقتين طرائق الحروف لا خصوص ما مر وهذا كله بناء
 أصلي وشبه باب حذام فيما يظهر وأما العارض كالكتاني واسم لا وأسماء الجهات وقدر عليها
 والمركب العندى وسأوه لتعني معنى العطف مع وقوع الجزء الأول منه موقع ما قبل تاء التانيث
 والعلم الختم بوجه تغلبا للجزء الذي هو من أسماء الأصوات وهذا البناء كله واجب وما بالمازني
 أسمائه ما حسبي في الأضاف من إضافة الاسم المهم إلى مبنى والظرف إلى الجمله وعد بعضهم منها
 النسبة اللفظي كأنيت حاشا الأجملة شبهها بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للمصنف ومثلها
 عن وعلى وقد الأسميات (قوله ومعرب الاسماء الخ) بدأي الترجمة بالعرب لشرع في التعريف
 بالمبنى لحصر أقرانه كاعلت والعرب غير محصور وما قيل أنه آخر العرب لان علمه عندهم رديان
 السلامة من الشبه ليست على الأعراب بل شرطه وانتماعه وأورد المعاني عليه كاسمائي وهو
 وجودي قال يس والأضافة على معنى من لأن بين التضاد بين معوموجها اه ويرد عليه ما مر

فإنه نائب اضرب وليس معنى
 لتأثر العامل فله منصوب بالفعل
 المحذوف بخلاف ذلك فإنه وإن
 كان تابعا عن أدرك لكنه ليس
 متأثرا به أمله وحاصل ما ذكره
 المصنف أن المصدر الموضوع
 موضع الفعل وأسماء الأفعال
 اشتراكا في البناء بنائب الفعل
 لكن المصدر متأثر بالعامل فاعرب
 لعدم مشابهته الحرف وأسماء
 الأفعال غير متأثرة بالعامل فبنيت
 لمشايتها الحرف في أنها تامة عن
 الفعل وغير متأثرة وهذا الذي
 ذكره المصنف محض على أن أسماء
 الأفعال لا تحمل لها من الأعراب
 والمسئلة خلافية وسند ذلك في
 باب أسماء الأفعال إن شاء الله تعالى
 وأربع شبه الحرف في الاقتدار
 اللازم وإليه أشار بقوله وكما افتقار
 أصلا وذلك كالأسماء الموصولة
 نحو الذي فإنها مفتقرة في سائر
 أحوالها إلى الصلة فاشبهت
 الحرف في ملازمته الاقتدار فبنيت
 وحاصل البين أن البناء يكون في
 ستة أبواب المضمرات وأسماء
 التمرط وأسماء الاستفهام وأسماء
 الاشارة وأسماء الأفعال والأسماء
 الموصولة (ص)
 ومعرب الاسماء

عن الروائي من ان شرطها اذا كان الثاني جنسا للاول حصصه جملة عليه والحصل لا يصح هنا
لاختلافهما افراداً وجعاً الا ان يقال هذا الاختلاف لا يتطرأ له مخرجه ولا مكان جعل ال
جنسية تستل معي الجمع وما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيردانها غير قياسية (قوله ما قد
سما) ما واقعة على اسم دليل ما قبلها فلا يردان التعريف بشمل الحرف اذا تلى لا يشبه نفسه
وانما حصر حيزه ماع انقضا ممن تعرف المبنى اشارة الى حصر الاسم فيها ما الى حصر على البناء
في شبه الحرف ووقطة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ووقده (قوله من شبه الحرف) أي من شبه
الحرف الشبه المهود وهو المذني بان له مخرجه شيء من خواص الاسماء فلا ترد أي ونحوها
(قوله خلاف المبنى) أي ضده لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلاف قد يجتمعان كالقيام والبيان
يختلفان الضدين كما هو قوله والمعرى الخ في نعم بالناحوي السواب (قوله مستلغات الخ) واللفظ
الثاني بلفظه يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصود وكتم وهو الذي في المنق وأوصلها بعضهم
الى ثمانية عشر قلها بقوله

سمعت واسم صلة كذا سما • معناه يتلث لاول كلها

(قوله الى ممكن) أي في باب الاسم مخرجه وأمكن أي زائد المتكسر التورين وهو من ممكن
الثلاثي لان اقل التفضيل لا يصاغ من غير (قوله ومضى) ان عطف على أمر مفعولاً لا غير أو أف
بنا لا تطلق لان ضميمه بنسب العقل في ضمن توصيه وان عطف على فعل يتقدر بمضاهي أو فصل
مضى فهو ايا ما على جر مبدع حذف المضاف المعامل المذكور أو مفعولاً ما لم يقام مقامه
أو يصحبه معنى ماضٍ فالتبني التثنية وهو مصدر مضى فاصله مضى كقوله لعلنا بليت الواو اياه
وأدغم وكسر ما قبلها المناسبة (قوله وأعرى) أي العرب أي نطقوا به معرباً أو التثنية أي
حكوا بالاعراب (قوله ان عرباً) هو هنا كمرحى على خلافه أي كغزايض ويعني زل كقوله
• والى تعرفوني لذلك هزقه (قوله فون أنا) أي في نون التثنية لان هذا لا تدخل غير العاقل
والمراد الموضوع لذلك وان استعملت في الذكور مجازاً كقوله

يعرون بالعدا خفا فاهلهم • ويرجع من دارين نجر الحقائق

(قوله كبر عن) خبر له ذوف أي وهي كون برع مضارع من باب قال اذا انخافه النون فاعله
ومن قن مفعوله والوجه مجرور بالمعاني لتقصده لفظها أو بالمضاف المخوف ولا حاجة لتقدير
كقولك لاه لا يفتى عن ارادة اللفظ كما هو وأصله برع عن كيقنن تقلت حركة الواو الى الراء
حذفت لالتقاءهما كتمنع العين المسكة لاجل النون (قوله فالاصل في الاعمال البناء) وانما
اعرب المضارع لشبه الاسم في ان كلاهما مياناً توارده عليه معان تركيبية لولا الاعراب لا لتبست
فالمرادة على الاسم كالتعليق على الفعلية والاضافة ما أحسن زيداً على الفعل كالتبني عن
كلا الفعلين أرض أو لهما فقط أو عن مصاحبة ما في نحو لاتعن بالجو فوعد عمر أو ما كان الاسم
لا يفتى عنق فادغمه غيره كان الاعراب أصلاً في خلاف المضارع يعني عنه وضع اسم مكانه
كان يقال في النهي عن كليم ما ودمع عرب بالجر وعن الاول فقط وللمدح مجرور وعن المصاحبة
ما دما عراً فكان اعرابه فرعاً بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختار في التسهيل في عمله اعرابه ورد
ما دما لكه عور عن بان الماضي قبل المعاني التركيبية أيضاً نحو ما صام زيد واعتكف يمتل
ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أي اعتكف ما صام ولكن اعتكف ما صام كانت علة
الاعراب توارده المعاني لاعرب هذا أيضاً وأجيبه نادر ذلك ان تقول هذه المعاني لا يتوقف
تميزها في الماضي على الاعراب لا مكان تميزها مع بالادوات العامة عليها كما يجتبه ولا كذلك

ما قد سما

من شبه الحرف كروض وما
(ش) يريد ان العرب خلاف اللين
وقد تقسم ان المبنى ما أشبه
الحرف فالعرب ما يشبه الحرف
وتقسم الى صحيح وهو ما ليس آخره
حرف علة كارض والى معتل وهو
ما آخره حرف علة كما هو ما
لغة في الاسم ونسبت لغاتنا م
بضم الهمزة وكسرها وضم
السين وكسرها أيضاً وما بضم
السين وكسرها ويقسم للعرب
أيضاً الى ممكن أممكن وهو
المتصرف كزيد وعمر والى ممكن
غير أممكن وهو غير المتصرف نحو
أحمد ومجاهد ومصابيح فقير
المتكسر هو المبنى والمتكسر هو
العرب وهو قسمان ممكن أممكن
ومتكسر غير أممكن (ص)

وقيل أمر ومضى نيا

وأعربوا مضاهياً ان عرباً

من نون فو كيد مباشر ومن

نون أنا كبر عن من قن

(ش) لما شرع من بيان العرب

والمبنى من الاسماء شرع في بيان

العرب والمبنى من الاعمال ومذهب

البصريين ان الاعراب أصل في

الاسماء وفرع في الاعمال فالاصل

في الاعمال البناء عندهم

المضارع لانها لاتعزم وجوده فيسوي الاعراب كما هو جلي قد يدبرو بعد هذا العمد في هذه الاحكام
 السماع وهذه حكمه لتعصب بعد الوقوع لانه مثل هذا البحث والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون
 الخ) أي لتوارد المعاني على كل فليس أحدهما أولى بالأصالة ورد بأنه ينفي عن اعراب المضارع
 وضع الاسم مكانه كما مر (قوله ابن العلي) بكسر العين والبسط اسم كتابه (قوله أصل في الافعال)
 أي لوجودها بلا سبب بخلاف الاسم وهو باطل لما عرفت ان سبب اعرابها تواردا المعاني قيل
 اتساجع الافعال في المواضع الثلاثة نظر الافراد المضارع وليس بشيء لان القول بأصالة الاعراب
 وفرعيته لم يتفرع لتويع مخصوص بل يجمعها فاذا عرفت اصالة اعرابها فربما ينفي عن بعضها على أصله
 لا يبطل عنه وما نالقه مثل عنه فتدبر (قوله وهو مبني على الفتح) لا يستل عن بناءه لانه لا أصل بل
 عن كونه لم يسكن على أصل المبني وذلك لانه أشبه بالمعرب وهو المضارع في وقوعه صفة وصلته وخبراً
 وحالاً وشرطاً والأصل في المعرب الحركة لما يأتي ولا بد ان الواقع كذلك هو بالجهل لان الفعل هو
 المقصود منها وخص بالفقصة تعادل خفتها تقبل الفعل ونظائر اطلاق الشارح التمهيني على الفتح
 حتى مع والجماعة كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربوا فاعطوا واستبقنا وهو الصحيح
 ففتح الأول مقدر لتسمية الواو وافتح نحو غزووا وقضوا وافتح بنسبة وناو مقدر على الحرف
 المحذوف اذا أصله غزوا وقضوا فقلت اللام ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها ثم حذفت الساكنين
 وبقي ما قبلها على قصمه هكذا قل فعل لانه ألف اذا اتصلت به واو الجماعة وأما الثاني فقد رقصه
 لكرهه فتوالى أربع حركات في الثلاثين وبعض النحليين كانت طالقت مع انه ككاملة واحذقوا
 الراجح والسداسي وبعض النحليين كضربت عليه وافتاح على الكثيرين على القليل لان فيمدح
 المحذوف بخلاف حكمه واعتبر من بان نحو شجرة فحذف التوالى ولم يكن هو ولو كانت تأو في
 تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التصك اذ كل منهما لاغنى عنه ولوحب في حقوق نسوة
 قلب الواو او الضمة كسر فرفضوا او المتطرفة بعد ضقون ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون
 لتبني الفاعل من المفعول في نحو أصكر مناسكون الميم وقضوا وحلت التامونون النسوة على نا
 لان كلا منهما ماضى رفع متصل متحرك ونحو الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه تخفف
 فيه وأما نحو ضربنا اتصل به ألف الاثنين فقصته أصلية لانما نسبة الالف لسبق البناء عليه بخلاف
 نحو غلا في الجرحان كسر لما نسبة اليه لا لاعراب لسبق الاضافة على دخول العامل فتدبر
 (قوله وهو مبني عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الاستر
 ملقوناً كضرب أو مقدر كدوا ضرب الرجل أو حذفون في الافعال الخمسة وأحرف في له في
 المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لهما مضارع لم يزم ذلك ولا بد امر الواحد المزدك أو امر الاثنان
 حيث يشان كضارعهما على الفتح والسكون لاجل التوئين محيين كأننا ومعتلين لاعلى ما يجزم
 به المضارع لا سلكان أن يقدروا تأو هما على سكون أو حذفه نعه تلك التوئ ولا يقال المضارع
 معهما مبني لا معرب لانه يشبه محل الجزم والنصب كما قاله غيره واحداً ويقال لو كان معرباً ولو
 قيل باحتيناهذين من حكم الامر لقام المانع من الجزم فتدبر (قائده) قد حذف حرف
 العلة من الامر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو وامس الوأى كالوعد لفظاً ومعنى وأصله
 او اوى حذف واوه كما يحذف من المضارع المبسو اليه نحو بوى لوقوعه بين عدوئها بين اليه
 والكسرة ثم عرفت الوصل لتحرك ما بعدها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم المضارع في منه
 حرف واحد هو عين الكلمة وهكذا كل فعل معتل القامو اللام وقد جمعها المصنف سميها
 كيفية اسنادها للواحد المذكور ثم المتنى مطلقاً المجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال

وذهب الكوفيون الى ان الاعراب
 أصل في الاسماء في الافعال الاول
 هو الصحيح ونقل جماعة الذين بن
 العلي في البسط ان بعض التصويين
 ذهب الى ان الاعراب أصل في
 الافعال وفتح في الاسماء والمبني
 من الافعال ضربان أحدهما
 ما اتفق على بناءه وهو الماضي وهو
 مبني على الفتح فهو ضرب وانطلق
 ما لم يتصل به وأوجع فيضم أوله
 ضمير رفع متحرك فيبنى على السكون
 فهو ضربت والثاني ما اختلف
 في بناءه والرابع التمهيني وهو فاعل
 الامر فهو ضرب وهو مبني عند
 البصريين

ان اقول لمن نرى شفاعته • ق المسجيم قله قوه في قين
وان صرفت لوال شغل آخر قل • ل شغل هذا ليه لوه في لين
وان وشى نوب اخرى قلت في خبر • ش التوبوك شيه شوه شى شين
وقل لقاتل انسان على خطا • د من قتل ديه دوه دى دين
وان هموم ووارأى اقول لهم • ر رأى ورك ريه روه رى دين
وان هموم يعواقولى اقول لهم • ع القول معنى عياه عوه عى عين
وان امرت وراى الحب فقل • ا من تحب اباه آوه اى ابن
وان اريدت الوفى وهو القصور قل • ن يا خليلي نيله قوه في نين
وان أبى ان ينى بالعهود قلته • ف يا فلان فياه قوه في فين
وقل لساكن قلبي اسوالك • ج القلب معنى جيا جوه جى جين

فهذه عشر تأملات كلها بالسر الار فضع في جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلها مستعدي
الان فلازم لاهمى نأنا فاهل قيناهما المصدر لا المفعول به واذ وقع قبل ساكن صحيح جاز
تخصيف الهمزة بقل حركتها الى ما قبله فلا يبق من الفعل الا حركه نحو قل يا نبيد يا نبيد بكسر اللام
أصله قل اضلا امر من القول والواى وهذا الفز العلمين بقوله من يحجز والربح
أقول يا اسمعقو • فى خيايد قل وذلك جلتان والساقى ثلاث جمل
أى جله التداوم جله القول وجله الامر من الواى والباقي من هذه حركة اللام من قل كما قال
بعضهم فى أى لنظا يا نعتا لاله • حركة فاست مقام الجله
وقال شيخنا الامام العطار

لغة العصر ما عرف اذا ما • تحركت حائز اجزاء الكلام

به التصريك قام مقام فعل • به استرا الصغير على الدوام

(قوه ومعرب عند الكوفيين) أى يحجزوم بلام الامر مقدرة لانه عندهم قطعة من المضارع
المحجزوم بالهذف اللام تحقيقا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المحجزوم عند الوقف ثم دون
بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها (قوه هو المضارع) تحذف عليه اعرابه فلا تفضل (قوه والفعل
مبنى معها) أى ان اتصلت به مباشرة لفظا كما شئنا وتقدير ا كقوله

لا تهنين النون الخفيفة تحذف للساكنين وفى الفعل منبأ على التفتح محل حزم بلا الناهية

أصله لا تهنين النون الخفيفة تحذف للساكنين وفى الفعل منبأ على التفتح محل حزم بلا الناهية
والتأني مع التزين لما رزمت ما سبب اعرابه وهو شبه الاسم كونه من خواص الافعال فرجع
الى أصله لم يبق مع لم وقدوا التنفس وبه الفاعله مع انها من خواصه أيضا لقوة النونين بتر بلهما
منزلة الحز انما لم للكلمة ولا كذلك ما ذكرتم به الفاعله كالجزل كنهها حولا آخر ان بعد هاون
الرفع فلم تقو كالنون فتدبر فان قلت البناء أصل فى الافعال لا يحتاج الى على • أجب بان اعرابه
صار كالاضل لقوة شبهه بالاسم فان تحقق السؤال عن غيره وجهه مبنى على حركته مع نون التوكيد
ليعلم انه أصل فى الأعراب وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كنسمة عشر (قوه هل
تضربان) بالنون النشيلة اذ لا تقع النشيفة فى فعل الاثنين ولا جماعة الاثنا وهي مكسورة لشبهها
بنون المتنى وقومها بعد ألف كاسية أى قوله لتوالى الامثال أى الزوائد لاهو المستكره فلا يرد
التسوية حتى ويصن لان الزائد فيه الاخرية فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يلد عليها نون
الرفع بدل عليها التعر من الناصب والجازم (قوه هل تضربن الخ) يضم الباقى هذا وكسر هافى

ومعرب عند الكوفيين والمعرب
من الافعال هو المضارع ولا يعرب
الا اذا لم تتصل به نون توكيد أو نون
اناء فتأمل نون التوكيد المباشرة
هل تضربن والفعل مبنى معها على
الفتح ولا فرق في ذلك بين النشيفة
والنشيلة وان اتصل بلمين وذلك
اذا فصل عنه وبينها بآل اثنين نحو
هل تضربان أصله هل تضربان
فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت الاولى
وهي نون الرفع كراهة نونى الامثال
فصار هل تضربان وكذلك يعرب
الفعل المضارع اذا فصل عنه وبين
نون التوكيد وجميع اى مخاطبة
نحو هل تضربن يا زيدون وهل
تضربن يا هند وأصل تضربن
تضربون فحذفت النون الاولى
لتوالى الامثال كما سبق فصار تضربون

والحروف لا يستل عن مجيئه على أصلي البناء السكون ومن الالفاظ في سؤال واحد لم يجرى وما
 جى على حركته من الأفعال والحروف فيمسو الان لم حرك ولم كانت الحركة كذا ومن الالفاظ فيه
 ثلاثة أسئلة لم يجرى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأسبغ
 خمسة التواء الساكنين كائنا في الكلمة على حرف واحد كعوض المضمرات أو عرضة للبدن
 كإاء الجر أو لها أصل في الأعراب كقبيل وبعدا وشابهت العرب كالمضامى المشبه للمضارع فبما
 هذا ما ذكره ولا يصح واحد منها مبدأ التصريك هو هو لكن رأيت نقلا عن الرضى ما نصه أنضم
 أن الضمير جله هو هو كإليه البصريون وانحسر كالتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها
 ضمير متصلا انقلوا الحركة لتوهم كونها للاسباع كاطن الكوفيون انتهى فهذا ليس بسانس
 وهو الدلالة على استقلال الكلمة وأصالة الحركة فلان قيل كيف تعد حركة الساكنين والاسباع
 الآتي من البناء مع قولهم في تفرقه وليس اسباعا ولا متخلصا من سكونين أحسب ان محل ما هنا
 اذا كان في كلمة واحدة كائنا ومن ذلك يوم الحركة وما في التعريف اذا كان في كلمتين كضرب الرجل
 والجدته بكسر الدال لان المقضى للحركة حينئذ مجردا من متلا وهو متوقف عند فعله ما و
 ان ما هنا اذا صلغ غير تلك الحركة فخصصها من تأني البناء وما في التعريف اذا صلغ غير ما هنا
 قل ادعوا فتأمل (قوله) وقد تكون الحركة قصة من أسباب النقة كائنا وبجوارزة الالف كائنا
 والقرق بين اذ اتين كان يدل على وكسرت الثانية على أصل لام الحروف وكسرت الاولى للقرق بين
 المستغاث به وله وكسرت لام الابتداء لقضائهم الجرا على ان يكونوا في عهد وقد يتيسر ان يكون
 الزيد في لهم عبيد والاسباع ككيف اذا ساكن جاز غير حصين ويمكن منهل في ان لكن النقة
 أولى بها التقابل بالهمزة (قوله كائنا) يني لتضمنه معنى الاستفهام والشرط ولا يخفى حكمة تعدياد
 الأمثلة (قوله) وقد تكون كسرة من أسباب مجازة العمل كإاء الجر ولا ترد الكافي وواو القسم
 وتاؤه لانها لا تنزم على الجر اذا الكاف تردا مع كسل والواو والتاء للعطف ولتطلب فقضت النقة تم
 تردا مع الضمير للزومها الجر ولعلمها لم يجافسه لعدم ظهوره فيه ومنها الخ ل على المقابل ككسر
 لام الهمزة على لام الجمع الظاهر لا اختصاص كل قبيل والاشعار بالثابت كانت اذا كسر
 الفعلى يشعر بالمعنى الذي للمعنى والاسباع كدفعه وكونها أصل التخاص من الساكنين
 كلس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لا اختصاص كل قبيل وانما يقض من الشيء بضده
 ولعدم التباسها بحركة الأعراب اذا لا تكون اعرابا الامع التسوين أو الألف (قوله كائنا)
 شرط بانه خالو من ال والاضافة والتصغير والتكسير وان ارد به معين وهو اليوم التي
 يليه يوم خاصة (٢) أو اليوم المعهود ان يعد على ما استظهره الشنوقي فيكون كالحمل بال أو أما
 المتون في كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بل على الكسر مطلقا عندا لجازين لتضمنه معنى
 آل انه معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفة بالمعرفة في قولهم أمس الدار لا يعود أو أماتيم فبعضهم
 يغيره كالأصغر فمطلقا شبه الملقب والعلى عن الامس والوعلى قوله
 • لقد رأيت عجبا مناسا • وأكثروا به كذا في الرفع فقط لشرقه وشم على الكسرى
 غيرة عمال المؤمنين وحكي فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فانه جس
 لغات كلها في غير الطرف أما الطرف مع استفاء الشرط ففعله أمس فيجاءا كاقبل عن
 الموضوع وان زرع في حكاية الإجماع نقل الزاج جواز كونه كسره ظرفا وان قد شرط منها
 اعرابا جاعا ظر فأن أو غير لغوات شبه الحرف في عدم الشرط الأخير ولما رتب معنوا
 الالفاظ في غير ما قوله

وقد تكون الحركة قصة كائنا وما
 وان قد تكون كسرة كائنا

(قوله خاصة) على هذا القول أن الغز
 فيه ان بعد السلام بقوله ما كذا اذا
 تكبرت عرفت واذا عرفت تكبرت
 فالاول أمس المبني والثاني المحلى
 بال انتهى منه

والى وقت اليوم والامس قبله • يابك حتى كانت الشمس تغرب

على رواية كسره فخرج على زيادة آل أو أنه عطف على توهم أنه حال وقت في اليوم والامس فيكون معربا والفرق بين العدل والتعدي أن الأول يجوز فيه كز آل والثاني يؤدى معناها مع طرحها وامتناع كرها واقه أعلم (قوله وجبر) بفتح الجيم وسكون الضمة وكسر الراء معروف بجواب كتم (قوله وقد تكون ضمة) من أسبابها الأتياع كندوان لا تكون للكلمة حال اعرابها كالفات وتكون في الكلمة مقابل الواو في تظيرها كضمه فخص المقابلة أو هو مقابلها تكميلا وغيبة والشئ يحمل على مقابلة أو ليتناسبا لفظيا كتناسلهما جعلا واضعرا وكونهما مجبر قوات الاعراب لتكونها أقوى الحركات كما يزيد في قول وكأى الموصولة اذا ثبت ويمكن جريان هذه في كل مادق ومما شبه الغليات في الاعراب في بعض الاحوال كأى ويا زيدا وفي عدم الضم حالة الاعراب كما يزيد في أن تجعل وجهه شبهه بخاصة ورة آخر في النطق مثلها بعد حذف المضاف اليه لانها انعمت بنهاية لفظ أو في القطع عن الاضافة كحت فان اضافتها الى الجمل كلاضافة اذ هي في الحقيقة صادرة فان المضاف اليه محذوف كالفات حال بنائها فعملت عليها في الحركة لاني في أصل البناء الاء أصل في حيث عارض في الفات فتدبر (قوله ومنذر) هو ومنذر فاجزأ جبر ما بعدهما واسان اذ ارفع نحو مارا يتعدى ومنذر في مان فاما مبتدأ والمعنى امدا قطع الرتبة يومان أو خبر مقدم والمعنى بين وبين ذوقه يومان ولعل عليه بنائها حينئذ شبه الحرف في الجودا لا تصرف فيها بنيت ولا غيرها يلمان الرفع (قوله نحوكم) بنيت لضمها الاستفهام ومعنى رب التكريرة لا للشبه الوضعي لقوا شرطه المار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كتم (قوله لا يكون في الفعل) أى لثقله وانما دخله ضم الاعراب لعدم زومه وتشيل الكسر بنحو ارم والضمة بنحو زيد الاتباع فاسد لان بناء الاول على الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علت ما في ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لاجل اعراب مفعوله الثاني ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن مفعوله ثلاثيا في الاتهام بنا كيد لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبر الجملة الطليست مع حذف الرابط لاحتياج الخبر الطلي لتأويل ما كما سبق قبل وفي هذا البيت بيان مذهبه من أن الاعراب لفظي ورده بان الرفع وأخواته اعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعا وانحلاف انما يظهر في الضمة وأخواتها فملى أنه لفظي هي نفس الاعراب ويعرف حينئذ بناءه الحركات وفوائها التي يجعلها العامل وعلى أنه معنوي علامته يعرف حينئذ بناءه تغييرا وأخر الكلام الخ الرفع على الاول هو نفس الضمة وماتاب عنها وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك وأما النافعة في الحركات والسكان ونوابها اللازمة لتغير عامل ولا اتباع ولا تنقل ولا تخاص من سكونين وعلى أنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تسمى عند البصريين ضموا وقصوا وكسروا وسكونوا فانضم على الاول هو نفس الضمة اللازمة وماتاب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الاعراب تسمى بالرفع وأخواته والكوفيون لا يفرقون بين أسماءهم ما ولقد أحسن من نظم أقسامها بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله • ومن يضم الشمل فأنغير الكسر

ومن تمكن القلب اتصبت لشكره • بلزى بان الرفع قد جرم الشكر

(قوله قد خصص بالجر) البناء داخل على المقصور كما هو الأكثر وانما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والقفل بنوع من الاعراب وما لم يكن علامة فلا

وجبر ونزال وقد تكون ضمة كيث
وهو اسم ومنذر وهو حرف اذا جرت
به وأما السكون فمحوكم واضرب
وأجل وعلم مماثلناه ان البناء على
الكسر والضمة لا يكون في الفعل
بل في الاسم والحرف وأن البناء على
الفتح أو السكون يكون في الاسم
والفعل والحرف (ص)
والرفع والتصباج على اعراب
الاسم وفعل نحو لى أهيا
والاسم قد خصص بالجر كما
قد خصص الفعل بأن يعجز ما

تكرار (قوله فرفع يضم الخ) الباء للتصوير والمعنى ارفع معلىاضم ولا ينافيه كون الحركات
عند المصنف هي نفس الاعراب لاعلامته لان كونها اعرابا من حيث هيوم كونها اثر اعرابه
الفاعل لا ينافي ان خصوص احد افعالها على وجود مطلق الاعراب من تعليم وجود الكل
يجزئ منه واشهر على هذا القول ان يقال مرفوع ورفعه ضمة لاعلامته رفعه فان قيل كان
الاولى ان يقول ارفع برفعه لا يضم لانه قلب البناء كسما راجع الى ان الخاص بالبناء هو الضم
واخوانه هو بالاعراب الرفع واخوانه واما الضمة فتشتركة بينهما غاية الامر انه تسع في المطلق
الضم على الضمة نعم ان الرضى نص على ان الضم واخوانه يطلق عند البصريين على حركات
الاعراب تسع مع القرينة والمقام هنا قرينة خاصة واما عند الاطلاق فلا تنصرف الى الحركات
غير اعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقول اه وعلى هذا فهي أكثر مورد من القاب
الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة واخوانها فسادون الرفعة واخوانها فتدبر (قوله
فتصاوهر كسرا) الاقرب بينهما ينزع الخافض لوقافه بضم وتشكين ولان المعنى عليه
وكونه سماعيا على الراجح لا يبعد اختصاصه بما اذا لميز الحرف في نظيره وقد مر ان المصنفين
أجره كالقبلي لكثرة سماعه فانه الصبان (قوله كذا كراهته) يستد آخره يسر وعده مفعول
به اما كذا وليسر والجله نجر وبقا لكشاف لتصل لفظها والجار والمجرور خذوف أى
وامثلة الثلاثة كذا كراهته الخ (قوله يا أخو) يصح راجلان الهمزة من كلتن اذا اتفقتا حركة
جاز حذف احداهما كقريش في السبع ثم هو متعين هنا للضرورة وغير كذا بوقيلته (قوله
أنواع الاعراب) جعله الرفع واخوانه أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة وتوابعها أو
التفسيرات الملحقة بالانباتي جعلها اثناء أى أسما من حيث انما ظاهرا والمراد القاب أنواعه
لا نفسه فتدبر (قوله فقصص بالاسماء) أى لان الجهرور غير عنفى المعنى ولا يختار الا عن الاسم
واختص الجزم بالفعل ليكون كوض الجزم (قوله يكون الضمة) أى مصورا به أو معلما على
ما مر (قوله كذا نابت الواو الخ) الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أسماء فنوب
عن الضمة الواو والافق والتون وعن الفتحة الكسرة والياء وحذف التون وعن الكسرة
الفتحة والياء وعن السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب الاسماء الستة والثني
وجبى المذكور المؤنثوما لا ينصرف والامثلة الخمسة والفعل المضارع هو مراد الشارح
بمواضع التسمية وبدأ المصنف منها بالاسماء الشرعها وقدم منها تاب فيصرف عن حركته وهو
الاسماء الستة والثني والجمع على ما تاب فيه حركته وهو جمع المؤنثوما لا ينصرف لان
الاصل في التسمية الحروف وتسمية الحركات خلاف الاصل لانها اصلية في ذاتها ولو قدم الثاني لكان
له وجه لانه معرب بالاصل في حالتين والاول معرب بالشرع في جميع الاحوال والثاني لانه لا يجرم
وقدم الاسماء الستة لتسليق المقدر على غيره (قوله واربعة واو) الاولى تفرقه بالفاء كما في نسويه
بالدوم وموصولة بامس حذف عائد هاتى اصفه أى أذكره لاشوحي في محل نصب تازعها بالفعال
الثلاثة قبلها فاعل فيها الاخير وحذف بمقابله ضميرها لكونه فضلة ولو اعمل غير الاخير لوجب
الابراز فمما بعده كاسياق ومن الاسماء بيان لما على الاظهر فهو حال منها أو من ضميرها على قاعدة
البيان وحذف ههنا لاسماء للضرورة لا اختلاف سر كتي الهمزة (قوله وقوه) اضاف موما بعده
دون ما قبلها اشارة الى أنهم لا يقطعان عن الازدافه أصلا بخلاف غيرها (قوله والصحيح الخ) هو
مذهب سيبويه وجهور البصريين وصحبه في التسهيل لان الحركات هي الاصل فلا بد من جعلها مع
امكانها الصكن قال في شرحه اعرابها بالحروف أسهل وأبعد عن تكلف التقدير لحصول فائدة

فأرفع يضم والمصنف فتصاوهر
كسرا كذا كراهته عليه يسر

واجزم يشكين وغيره ما ذكر

بنوب فتصاوهر يا أخو بنوب

(ش) أنواع الاعراب أربعة الرفع

والنصب والجر والجزم فالما الرفع

والنصب فتشتركة فيهما الاسماء

والافعال فتوزيد يقوم وان زيدا

لن يقوم واما الجر فيقتض بالاسماء

فتوزيد واما الجزم فيقتض بالافعال

فخول يضرب والرفع يكون بالضمة

والنصب يكون بالفتحة والجر يكون

بالكسر وتوابع الجزم يكون بالسكون

وما عد ذلك يكون تاباعه كذا نابت

الواو عن الضمة في اخوانه والياء عن

الكسرة في بنوب بنوب قوله يا أخو بنوب

غرو سذكر بعضه موضح النياية

ان شالله تعالى (ص)

وارفع واو او مصنف بالالف

واجزم بياصل من الاسماء اصف

(ش) شرع في بيان ما يعرب بالتسمية

عما سبق ذكره والمراد بالاسماء التي

سميها الاسماء الستة وهي أب

وأخ وحوم ومن وقوه ونومال فهذه

ترفع بالواو واخوانها أبوزيد وتنصب

بالان فتصاوهر يا أخو بنوب قوله يا أخو

بنوب مررت بيايه والمشهور انها معربة

بالحروف فالواو نابتة عن الضمة

والالف نابتة عن الفتحة والياء نابتة

عن الكسرة وهذا هو الذي أشار

الى المصنف رحمه الله تعالى بقوله

وارفع واو الى آخر البيت والصحيح

انها معربة

يجر كل مقتدر على الواو والالف
والياء فالرفع بضمة مقدرة على الواو
والنصب بضمة مقدرة على الالف
والجر بكسرة مقدرة على الياء
ففي هذا المنهج الصحيح لم ينب
شيء من شيء مما سبق ذكره

(ص) من ذلك أن حصة أبا
والصحيحة الميم منه ما
(ش) أي من الأضمة التي ترفع بالواو
وتنصب بالالف وتجر بالياء ونوم
ولكن يشترط في ذوات تكون بمعنى
صاحب شيويه في ذوال أي صاحب
مال وهو المراد بقوله ان حصة أبا
أي أن أفعالهم حصة واستقر ذلك عن
ذو الطائفة فإنهم لا تفهم حصة بل
هي بمعنى التي لا تكون مثل ذي
بمعنى صاحب بل تكون مبنية وآثرها
الواو رفعاً ونصباً وجر نحوياً في
ذوقاً و رأيت ذوقاً ومررت بذو
قام ومنه قول الشاعر

قاماً كرام مومرون لقيتهم
فحبس من ذوعندهم ما كفاها
وكذلك يشترط في أعراب القسم
بجهد الحروف وذوال الميم منه نحو
هذا فهو رأيت فاعلمت أن تفرقت إلى فيه
والية الإشارة بقوله والله الميم حيث
الميم منه ما أي انفصلت منه الميم
أي زالت فإن لم تزل منه أعرب
بالحركات نحو هذا فهو رأيت فافهم
وتنظر إلى فهم
(ص) أب أعجم كذلك وهن

الأعراب وهي بأن مقتضى العامل بنفس الحروف وإن كانت من بنية الكلمة لصالحها الثالث
كما هي في المتن والجمع من ذواتها وهذا المذهب أقوى التي عشر مذهباً في أعراب ما ساقا في
الهمع (قوله جبر كل مقتدر) أي واجب فيها ما قبل الاستعلاء لا تحذف الالف على العمل بالأعراب في
غير حالة الأضمة فنحو أنه أنقصه حرفاً أخيراً فاصلاً عن الواو والأعراب وما قبلها إلا بإسباع
فتسكن الواو في الرفع لتقبله وتقلب ألقاف النصب لتسركها وانتقل ما قبلها واد في الجر لتسرك
ما قبلها (قوله من ذلك) أي مما اصفه وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر ورفع مقتدر على الواو لاجبا
لأن شرط أعرابه بالحروف فحذفه مع اضافته والمقصود هنا القلة وبدأ بذكر النصبين أعرابه
بالحروف أي بدأ في النصب بعينه حالة عدم الميم إذا خلا من ياء المتكسر وأخر الهمع لقلته فيه كما
سبين وأصله عند سيبويه نوى بكيل وعند الخليل قد شذوا واصل قوله عندهم فوه كضرب
والفراء يقيم فاحذف لأمهم الاعتباط وبقيت العين حرف أعراب وتبدل في الثاني مما عاهد
عدم اضافته لتقبل الحركة والتنوين وقد تبدل مع الإضافة أجزائها بغير علمها كقوله

كلحوت لا يلهمني بقلعه • يصح علما وفي الجهره

ومنقى الترديد بخلاف فهم المأم الخ كذا في الاثني وقال الروائي عن المصنفان للقر أربع
مواد كلها أصول على الصحيح هي فهو فمى فهم فوه وعلى هذا فليست الميم بدلا فتدبر
(قوله ان حصة) • فمفعول محذوف يفسر بأن المذكر لا يشغاله بضمير مقدراً أي بأنها أي أظهرها
لامفعول مقدم للمذكور لأن اداة الشرط لا يلبي الأفعال ظاهراً ومقدر كذا في يس أي وتقديم
المفعول بفصل بينها وبين الفعل لفظاً وكونه متبوعاً بالتقديم لا يصير مقدراً بعد ما أضاف المحذوف
فصلها من الاسم تقديره أو فرق بين التالواجي والتقديرى وقلة أجاز لكسافي هل زيد أربا يته
دون رأيت بلا ضمير كما مر فتدبر (قوله والقيم) حلف على ذو حيت هنا ظرف للمكان الاعتباري
وانصاهم متصددين الكلام السابق أي يعرب فيها الحروف في كل تركيب تفصل منه فيه الميم
فلا حاجة لجعلها للزمان على رأي الاختصاص بل ولا تخضع بمعنى الشرط كما قيل والمراد بانفعال
الميم مطلق مفادتها وان لم يسبق وجودها فلا يقضى لئها الأصل حتى ينافى ما مر ولا ير أن القيم
بلا ميم هو الفاعل وحدها ولا تعرب أصلاً لأنه ليس المراد به اللقطيل الضوا لخصوص على حذف
مضاف أي ذوال القيم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو وعند بعض طي وبعضهم
يعربها بالحروف جلالاً على ذي بمعنى صاحب فالقول ذوات أعرب كافى الكافية والعدة لشغلها
على لغة أعرابها (قوله ومنه قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة في رواية الباه على
لغة أعرابه ولا شاهد فيه حيث ذكرا م خبر مبتدأ مقدر أي فالناس أكرام الخ لم يلقيتهم صفته
وحسبى ما مبتدأ وما كفاي خيره أو العكس وهو أظهر ومن ذوعندهم متعلق بحسبى أو بكتاني
والمعنى ان ما كفاي من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبى لا أطلب زيادة عليه (قوله فان تزل
الخ) فيه حيث ثلاث عشرة لغة أعرابه على الميم مخففة كدم أو مستددة كم أو أعرابه مقصورة
كفتى أو منقوصة كفاض مثلث القافين والثالثة عشر اتباعاً له في الحركة وفصلها عن كدم
وحكى الدمايين فوه وقام وفيه أعرابه على الهام متون توجب الثلاثة أقوام فجعله لغاه التي تعرب
بالحركات عشرة (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة قصد لفظه وأخوهم معطوفان عليه بخفي
العاطف وكذلك خبر أي كذلك كور من ذوالهم في الحكم وهن امام معطوف على أب وأبتدأ
حذف خبره أي كذلك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الأربعة عند البصريين كسبب
بدليل قصرها وجمعها على أفعال ولو كانت ما كتة العين كما قيل ما صبح فيها ذلك ولا ما واو

والتقص في هذا الامر احسن وفي الجواب عليه ينقد • وقصر عن قصص اشهر (من بين) ان ابا جواد حقا يقري عريته ووشم
الذين سبق ذكرهم فاقترع بالاول وتبص بالثاني فغير بالمعقول ان ابو جواد يوشم وجهه او يمشاه وخذوا ما هو مررت يا سواخه
وجها وهذه اللغة المشهورة في هذه الثلاثة وسند كالمصنف هذه الثلاثة لغتين اخرين وامامنا الفاضل في ان يعرب بالحركات
التاهرة على التول ولا يكون في آخر حرف على نحو هذا من زيدوا بيت من زيد (٢٩) ومررت بين زيدوا الى اشارة بقوله التقص

وهذه اللغة لا تدرك في آب وتاليه وهذا
قال وفي آب وتاليه يندأ أي يند
القصص واللغة الأخرى في آب وتاليه
أن يكون بالانفصاف طارعا ونصبا
وسر المتوجه هذا أبو أمه وأخاه وحماها
وذا أيت أمه وأخاه وحماها ومررت
بأه وأخاه وحماها وعليه قول
الشاعر

[illegible]

إذا سارت أحماها من طاعة • فاسما من تلك الطاعة المثل
لا ضرورة ومقتضا ان القصص شهر في كلها وهو كذلك وأما مدرك في أب وبالنسبة على
انه لاتاني بين الشهرة والندرة فنقدر (قوله هو حوا) فيجري على اختصاص الحرف بأقرب الزوج
أيا كان أو غيره فلا يضاف اللاموث وقيل يطلق على أقاربهم معا فاضاف الزوج أيضا (قوله
هنا هن زيد) أي شبهته له كما بعن أحماه الانجاس مطلقا وقيل عما يستفهم ذكره وقيل عن
الفرج خاصة وفي المصباح أنه يمكن بعن اسم الانسان أيضا تقول باعني في الأتي هنة (قوله
من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله تعزى أي تتسبب انتساب الجاهل لما يقول بالانحلال فاعضوه
أي قولوه أعضض عن هن أيك الذي انتسب اليه ولا تكونوا أي لا تذكر والهن الذي هو كناية
عن الذكر بل هو صوابه (قوله مجموع) أي مقام عليه اعطى (قوله بأنه اعتدى عدى الخ) هو
عدي بن حاتم الطائي صحابي وقوله فاطم لم امنزل منزلة إلا لازم فلامفعول أي ما حصل منه ظلم
لأنه لم يشابه أجنبيا أو مفعوله محذوف أي ما ظلم أحد في تلك الصفة لكونها صفة أيه أو ما ظلم أبا
ببضيق صفته أو أمما بها مقامه إذا لم يشابه (قوله بالانحلال مطلقا) هي لغة بني الحارث وختم
وزيد وغيرهم وعليها حديث عامر بن أب جهل وقول أبي حنيفة لا قود في لغتي بني الحارث وختم
فييس (قوله ان اباه الخ) ساقط في غالب النسخ والناسه في الثالث صراحتا وكذا في الأولين
بقرنته أذا بعد التلخيص بين لغتين وقوله بإياه مفعول بلغا في لغتين بلزم المتنى الاتف والضعف
المجدوا انته اعتبارا أنه صفة أو تفرق المراد بالغا في المناد والنهاية أو غاية المحقق التسوية
في الحسب أو الاتف للاشباع للتنمية (قوله وشتر ما ذا العراب) أي بالحرز وفي لان الكلام فيه
وبدليل المثال لا القصص وان كان هو أقرب من ذكر (قوله لا ليا) عطف على محذوف أي يضمن
لا أي أسم ظاهر أو مضمر معرفة أو نكرة لا ليا وقد مثل الجميع ولم يتبدها بيا المتكلم لان بيا
الخطابة مختصة بالتأمل فلا تدخلها الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من الضاف وهو أخوال من
الضاف اليه لعدم شتره الاتي في قوله ولا يجوز حال من الضاف الخ والاعتلا بكسر التاء
مصدر اعتل أي علا وقصره للوقت (قوله مضاغة) أي قلنا كامل أوتة كقول النجاج

وواصلنا ذلك في أب وأخوه ثم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالوالد والوالدة واليا واليا والثانية أن تتخذ منها الأقر الثلاثة وهذا نادرا وإن من لغتين أحدهما التص وهو الأشهر والثالثة الاتحاط بالبا أخا أو اختا فإذا اعتلا (ن) ذكر التصون لأعراب هذا أحد هان تكون مضاعف أو مزدوجين أن لا تصاف فلها حشد قوب الحركت الظاهر فغوه

الثاني أن تضاق إلى غير ما المتكلم فهو هذا أو يزاد أو نحو هو وحق أن أضقت إلى ما المتكلم أعربت بحرف ك مقدر فهو هذا أو يزاد أو
ومررت باني ولم تعرب ثم هذا الحروف وسبق ذكر (٤٠) ما تعرب به حيث أن تكون مكبرة واحتوز لمن أن تكون مصغرة فقام
حيث قد تعرب بالحركات الظاهرة نحو
هذا أن يزاد ويؤى مال ورأت أي
زيد ويؤى مال ومررت باني زيد
ويؤى مال الرفع أن تكون مفردة
واحتوز بذلك أن تكون مجموعة
أو مشتقة فان كانت مجموعة أعربت
بالحركات الظاهرة نحو هو لا مائة
الزيدين ورأت يا أباهم ومررت
بأبائهم وان كانت مشتقة أعربت
أعراب التي بالالف رفعوا بالياء
جر أو نصباً فجوهذا ان أو أزيد
ورأت أبو به ومررت بأبوه ولم
يذكر المصغرة فانه تعالى من هذه
الأربعة سوى الشرطين الأولين
وأشار إليهما بقوله وشرط ذا الأعراب
أن يضمن للآسيا أي شرط أعراب
هذه الأسماء بالحروف أن تضاف
إلى غير ما المتكلم فعلى من هذا أنه
لابد من إضافتها وأنه لا بد أن تكون
لغير ما المتكلم ويمكن أن يفهم
الشرطان الآخران من كلامه وذلك
أن التعريف في قوله يضمن راجع إلى
الأسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها
للمفردة مكبرة فكأنه قال بشرط
ذا الأعراب أن يضاف أبواؤه
لذكر كورة إلى غير ما المتكلم وعلم
أن ذلك لا يستعمل إلا مضافة
ولتضاق إلى مضمر إلى الاسم
جنس ظاهر غير مصغرة فهو ياني
نومال ولا يجوز ياني نوماً
(ص) بالالف ارفع المثنى وكلا
إذا جمعا مضافا وصلا
كلنا كذلك اثنان واثنان
كأبوين واثنين يجريان
وتختلف الباقى جمعا بالالف

بجموعة) أي جمع تكسيةبأما جمع السلامة لذكر تعرب أعرابه كالتثنية وكذا المثنى بأن يراد
بها ما لا يقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسوع فمعاً فقولوا قولي فيما يضاف (قوله ولا تضاق إلى
مضمر) أي وان رجع إلى اسم جنس وشذ نحو أعاني يعرف القفل من الناس ذوه (قوله إلى اسم
جنس) المراد به ما وضع لمعنى كلى ولو معرفاً بالالف التثنية وأضافته للعلم قليلاً فهو ما لا الله ذكرك
بالموحدة لتنفق مكة أي أنما صاحبها وإلى الجمله شاذة لقولهم أذهب يني تلم أي بطريق ذي سلامة
وقوله غير مصغرة أي نحو في المثنى فلا يقال ذو فضل وان كانت جميع المشتقات أسماء أجناس
أما المعنوية كالعلم والكرم فتضاد بالياء وإنما اختص بذلك لأنها وصلة لوصف جاعلها والغير
والعلم لا وصف بها والمستحق بالياء يصلحان بنفسهما لوصف فليرسب الاسم الجنس (قوله إذا
بضم الخ) الجار متعلق بوصف محذوف بقصر المذكر ومضافاً حال مؤكدة من ضمير وصل العائد
على كلاً لأن وصل المضمر به ليس إلا بالإضافة فانه لا يطلق لا للتثنية وجواب إذا محذوف دلالة
ما قبله أي إذا وصل كلاً بمضمر حال كونه مضافاً إلى ذلك المضمر فانه رفعه الخ وهي طرف لا رفع مجرد
عن الشرط (قوله كلنا كذلك) مبتدأ وخبر واثنان واثنان مبتدأ وخبر يجريان وكأبوين حال من
فاعلاً ومفعلاً لصدر محذوف أي يجريان جراً مجزئاً شين وأعراب هذه الألفاظ مقدر على الألف
والياء لأجل ما للمحرف في ذو والقاهرة لا يقدر على التثنية لأنها في الأصل بمنزلة التثنية فليس محل
أعراب وان صارت إلا أن آخر القنذ المقصود وكذا يقال في قوله لا اقشرون والأهلون الخ وهذا
والأنظر للمعجزة فيهما المذهب الذي يتفق أعراب المثنى وأجمع بعد التسمية بهما ومن جعلها
أعرابها بالحروف كأصلها فتدبر (قوله وتختلف الباقى) بالقصر والمراد أنها تقوم مقام الألف في
بيان مقتضى العامل لاقى النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقدير البدخل نحو ليس
تماماً يستعمل بالالف وجر أو نصباً طرقتان بتقدير مضاف أي وقت جوال الخ كما في تسلك طرقت
الشخص لأحالات لان معي المصدر حالاً معني (قوله قد ألف) كالتعليل لبقائه الفتح أي انما يني
مع الباء السبق لقتنع الألف وقيل يشعر من حيث لزومه للاحتمال الباء تخفيف عنها إذا رفع
أول آحواله وانما لم يبق الضم قبل الباء لاجتماع التثنية لتخفيفها كسردون الفتح للفرق بينهما
المثنى ولم يمسك لان مقتضى الفتح انما وجد في المثنى (قوله وحده لفظ الخ) الأولى اسم لاه
جنس قريب وقوله دال الخ مخرج لجادل على واحد ككران ورجلان أي ماش وأذكر كملان
ومنوناً جمع صنو والمراد دال عليهم في الحالة الراهنة إذا سم الفاعل حقيقة في الحال فخرج
المثنى المسمى به علماً كالصين بليلداً واسم جنس كليتي الحداد فانه ملحق بالمثنى في إعرابه لانه مثنى
حقيقة على أنه عو عبر بالماضي ما دخل ذلك لان الفعل في التعاريف منطبق عن الزمان فان قلت
يخرج باعتبار الحال نحو خاتيك عما أريد به التثنية مع أنه مشى حقيقة كما اختاره ابن هشام
لا ملحق به قلت استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للثنية بخلافه بغيره بخلاف العين ونحوه
فانه بوضع جديد وقد استخرج عن وضعه الأصلي بالكلية فتدبر (قوله وعطف مثله) أي وصل الخ
لعطف مثله بعد التعرير بدلان المعطوف هو المفرد لا المثنى والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان
امتنع العدول عن التثنية إليها لانتكته فكسبه التثنية في أعطينك مائة ومائة وكفصل ظاهر
في نحو رجل قصير ورجل طويل أو مقدر كقول الجاح محمد ومحمد في يومى محمد وفى ومحمد
والثنية لا تنفى عن العطف بقية الواو لان لغيرها معنى تفوت بقاؤه كالتثنية في الفاء (قوله

جر أو نصباً بعد فتح قد ألف (ش) ذكر المصغرة فانه تعالى ان هما تنوب فيه بالحروف عن الحركات الاسماء فيدخل
السة وقد تقدم الكلام عليها ثم ذكر المثنى وهو ما يعرب بالحروف وحده لفظ دال على اثنين بزاد في آخره صالح التعرير وعطف مثله عليه

فبدخل في قولنا (الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ جنسا فهو مكران خارج عنه لانه وهو ان كان خلاف المؤلف أو لى من الجنس العبد قدسبر (قوله فموشع) أى وزوج وانما دخلا فبما ذكر لان المـ را بال اثنين مايم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما سواء كانا فردين كرجلين أو جمعين بكما لى أو امسى جمعين كصبيين فخرجا بقيد الزيادة لانهما اللسان المتنى ولا من المتنى به وبمعناه ما ذكر بالزاي كفى وضده خسى بمعنيين فمنه قال الكيميت مكرام لا تقصى اذا نحن لم نقل * زكى وخسى فيما بعد خلاها

أى لم تقل عند حد خصال تلك المكرام هى زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنان الخ) مثلها اثنان وكذا اذ لم يجمع لهما فرد فهى من المتنى بالمتنى لامتثا حقيقة وكذا كالا كنه انخرج بقصد الزيادة كشفيع لان ألفها بدل من أصل واو أو يا أو أما كاتنا ألفها زائدة وتأو هابل عن اللام وقيل بالعكس (قوله ويختلف غير) أى مغاير في الوزن كفى قوة على الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بحب العمرين اليك أى عرين الخطاب وأبى جولى عمرو بن هشام فقلب من صفتة السامدنا وفى الحروف كشال الشارح وكالابوين للاب والام فكل ذلك قلب وهو ملحق بالمتنى على التحقيق لان شرط التثنية عند الجمهور توافق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مر اذا به حقيقة وبجانه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا المشترك باعتبار معنيته كقرآن البحر والظهر لثا يبتس بردى أحد الغصين وانما ثنى العلم المشترك كزدين لتأو به بالسمينين بدوله لم اشابه اذ ليس تحتة أفراد أو أجاز الساطع تثنى كل منهما وجمع مع أمن اللبس كعدى عينان متقودة ومورود قولنا ردى على الجمهور أن شوا القمرين تثنى قرا الحقيقة وقرا الجازع ان القلب سائغ لما صرح به غير واحد أن قلب التثنية مسمى ولا يقال انه مجاز لا بحرفه لان كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز بما ورد وانما كان مجازا لان هيئة التثنية مفعولة للمشتكرين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعمالها في المشتركين لفظا فقط مجاز كذا في حواشى التلخيص قلاص يس وغيره وانما هارن علاقة هذا المجاز الشابه في مطلق الاشتراك لان الزنة كأهوا ظاهر ولا المحاوره كما قيل لان ذلك انما هو في فرد به قبل التثنية فتصور بلفظ القمر مثلا الى النجم حتى بشر كلفظا لعلاقة المجاورة في الذكرا والذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقين ومجازى كالكررين بالعطف هذا في لفظ التثنية والجمع والمضمر والله يصعدن في السموات ومن في الارض حث استعملت من في غير العاقل لاختلاطه به وتقليبه عليه فالظاهر انه جمع بين الحقيقة والمجاز لانجاز لانها لم تستعمل في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دلت على ما وضعت له وغيره من باب الكلة التى هى كعدد أفراد حقيقة ومجازية ومن يمنع جمعها له أن يجعلها من عموم المجاز كان برادتها مطلق ذات فتعتهما هذا تحقيق المقام (قوله وهو) أى المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله زيادة) كائنين واثنين وكذا وقوله أو شبهها ككلا فان اتفها أصلية كما مخرج جادل عليها بيجوهره كشفيع كما مر (قائمة) شرط التثنية عند الجمهور رثمانية مجموعة في قوله

شرط للثنى أن يكون معربا * ومفردا منكر مارا كبا

موافقاً للفظ والمعنى * محال لم يثن عنه غيره

فلا يثنى المبني على الاصح ونحو ذان والذان صيغة مستقلة وانما تغيرها بالاعمال نظر الصورة التثنية فبما على ما يشاكل اعراجها وهذا مراد من قال انهما ملحقان بالمتنى في اعراجها ونحو بازيدان وتأو ه وارد على التثنية ونحو منان ومنين زياده للكناية تصف وصالا للتثنية ولا غير

فبدخل في قولنا لفظ دال على اثنين المتنى نحو الزيدان والالفاظ الموضوعات لثنيين فموشع ونخرج بقولنا زيادة في آخر فموشع ونخرج بقولنا صالح القمر بدخو اثنان فانه لا يصلح لاسقاط الزيادة منه فلا تقول اثن وسرح بقولنا وعطف مثله عليه ماصح القمر بدخو عطف غير عليه كلقصرين فانه صالح القمر بدخو قولوا لكن يعطف علم مغاير لاملته فموشع وشمس وهو المقصود بقولهم القصرين أو أشار المصنف بقوله بالالف ارفع المتنى وكذا لى أن المتنى يرفع بالالف وكذلك شبه المتنى وهو كل ما لا يصدق عليه حد المتنى وأشار إليه المصنف بقوله وكلاهما لا يصدق عليه حد المتنى محال على اثنين زيادة وشبهاهو ملحق بالمتنى فكلا وكذا اثنان واثنان ملحق بالمتنى لانها لا يصدق عليها حد المتنى لكن لا تلحق كلا وكذا بالمتنى الا اذا أضفنا الى ضمير نحو ما دى كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فان أضفنا الى ظاهر

المفرد من اللتقى ويصح الجمع المتناهي وانما يبقى غير المتناهي واسم الجنس واسم
الجمع لان لها ظهرا الاتي حادوكذا يشترط في كل جمع ولا العلم الابدع تنكيره بان يراد به اى واحد
مسمى به ثم يوصف عن العلية التعريف بالاول والانداء لا يبدل على الشخص والتشبيه على
الشروع والتعدد فتنافى ومثلها الجمع ولهذا التقى ولا يجمع كتابات الاعلام كهلان
لعدم قبولها التنكير ولا المركب كما بين في الجمع والاما اختلاف لفظه او معناه كما مر ولا
مالس له محال اى ان في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما مر ويمكن الاعتناء عن هذا
بما قبله لان ما لا يلقى له لم يوافق شيئا في معناه ولا ما استغنى عن تنبيهه بغيره كما استغنى بـ
وسمى عن بعض وسواء وبكلا وكذا عن تنبيه اجمع وجمعا ويستوعب غاية عن تنبيه ثلاثة وأربعة
وأما قوله

فأربان لم يجعل الحب هنا • سوامن فاجعل لي على حبها جلدًا
فشاذ (قوله كتابا بالالف) اى ويقدرا الاعراب عليها كالمقصود وذلك لان لها محظما من الافراد
والثنية لان لفظها مفرد ومعناها مثنى فاعربا كالفردي تارة وكلثى أخرى ولما كان اعراب
المثنى فرع المفرد للضم فرع الظهور على الاصل للاصل والفرع للفرع المناسبة وبعضهم
يعربها مثنى مطلقا وبعضهم كالمقصود مطلقا ومنه قوله

ثم الفتى عمدت اليم مطبق • في حين جدنا المسير كلانا
(فائدة) الاكثر في ماهر اعادة اللفظ وبها القرآن نصا في قوله تعالى كتابا الحسن آتت كلها ولم
تظلم منه شيئا وأما خبر خلاهما فمفصل رجوعه للجنسين وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل
للمضاف اليه وقد اجتزأ في قوله يصف فرسين تسابقا

كلاهما حين جد الجري بينهما • قد أقبله وكلا ففهم ما راى
فتشأ أقبل ما أى ترك الجري مراعاة له في رواية اللفظ في رواية يعنى متشغف من انتعاب قال في المفق
وقد سئل قد يعان قوله زبد عمر وكلاهما طام أو قائمان بهما الصواب فكتب ان غلدا
كلاهما أو كيدا فقامان لا يخبر عن زبد عمر أو مستدأ فالوجهان والاختار لا فرق ادعى هذا
فاذا قيل ان زيدا وعمر اذان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه قال النمامي
ويتعين الافراد مراعاة للفظ في قوله

كلانا غنى عن أخيه حياته • ونحن اذ لمنا أشد قنينا
وضابطه أن يفسر الى كل منهما حكم الاسر بالنسبة اليه لا الى ثالث اه (قوله والصحيح الخ)
هو منه بسببه وبالجور كما قالوا في الاسعة الستة ولم وافقهم النافخ هلاله كان يجب ظهور
قصة النصب على الباطن قلبا لظهورها واقتضاهما قبلها (قوله بالالف مطلقا) اى ويعبره
كالمقصود مع كسر التون اذ او بعض هؤلاء يعبر على التون كسلطان والظاهر على هذا ان نحو
صالحان ينع الصنف الزيادة والوصف مثل لا تخرج على الاول قرامان هذان لساخران بشدان
وحقه هذين قراماة الا كثر لانه اسم بصورة الثنية فيبقى على ما يشاء لكل اعرابها كما مر
وقيل اسم ان ضمير الشأن محذوف واوله هذان الخ خبرها واللام داخلة على مبتدأ محذوف اى
لها ما حارنا لا على ما حارنا لان لها المصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من المبتدأ وخبره وحذف
المبتدأ لاننا فينا كسلما للام لورود في غير موضع وقيل ان يعنى ثم وما بعد هاجلة
مستقلة كما يحكى ابن الزبير قاله رجل ان ناقتي قد قتبت فقال ارحمها قال وباعطتها
الطريق فقال اسقها قال ما تحتك مستطابا بل مستطابا عن الله ناقة طنتي اليسك فقال ابن

كلانا الفرفعوا نصبا وجرا نحو
جائى كلا الرجلين ورأيت كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين
وجهاتى كلتا المرأتين ورأيت كلتا
المرأتين ومررت بكلتا المرأتين
فهذا قال المصنف وكلا اذا ضمير
مضافا وصلا كلتا كذا ثم بين
ان اثنين واثنين يعربان بحرى
ابنين وابنتين فائتان وائتان
ملحقان بالمثنى كما تقدم وبيان
وابتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف
ان الياء تخفف الالف في المثنى
والملحق به في حالى الجر والتب
وان ما قبلها لا يكون الامضوما
نحو رأيت الزيدين كليهما ومررت
بالزيدين كليهما واحسن ذلك
عن باب الجمع فان ما قبلها لا يكون
الامكسورا نحو مررت بالزيدين
وسبق في ذلك وحاصل ما ذكره ان
المثنى وما اُلحق به يرفع بالالف
ويشبه ويجر بالياء وهذا هو
المشهور والصحيح ان الاعراب في
المثنى وما اُلحق به مجردة مقدرة على
الالف رفعها والياء نصبها جارا وما
ذكره المصنف من ان المثنى والملحق
به يكونان بالالف رفعها والياء نصبها
وجرا هو المشهور من لغة العرب
ومن العرب من يجعل المثنى والملحق
به بالالف مطلقا رفعها ونصبها جارا
فتقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت
الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان
كلاهما

الزيراني ورا كها أي نعم لعن القوم را كها الكونى أى عدم الصفة كما نظر المنفى وحواشيه
(قوله ويا جبر) بقصر بالاثنتين للضرورة وهو متعلق بالجبر وحذف مثله من انصب
لذا لم يصب عليه ولم يتأخر تأخره من انصبه فلا يترجمه العامل الثانى اليه على الاصح عندنا نظم
للفصل بينهما الاول وعلى القول بجواز طلب المفعول في الجملة يمين هنا اعمال الثانى اذلو كان
الاول موجب الضمير فى الثانى وان كان فضله كاسمين (قوله الجمع الخ) تنازعه ارفع والجبر
وانصب فاعمل الاخير لقربه وحذف ضمير الاولين لمكونه فضله وهو من اضافة الصفة الى الموصوف
أو على معنى من احصى كل الثانى على الاول وتخرج بالسالم تكسيرا عامر على عوار كجابر وجواب
ومذهب على هذا قبل لكن سياق فى جمع التكسير عن المستغنى وغيره ان نحو محذوف ومغاد
ومضروب ويكره لا تكسر بل يجب جمعها لتعريف كون مذهبها فالتقسيد بالسالم ليس
لاحتراز الانسبة له امر دون مذهب فتدبر (قوله في هذا البيت) أى وما بعده (قوله السالم)
الاولى جوه صفة للمذكر ان المفرد هو الفاعل بنا فى الجمع من تغيير التكسير وأما تغييره
فأشون ومطلون فلا علال ويصح رفعه مقتضى الجمع لكن باعتبار واحد (قوله جامد) هو
الاسم الدال على الذات باعتبار وصفه الصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله)
فمشتق في الجامد) أى زائدة على شروط التثنية المكونة كما تزداد في الصفة أيضا كما في الوداني
(قوله علم أى شخصا) أما المنفى فلا يجمع منه الا لا وكى كاجمعون لانه في الاصل وصف
أفعل تفصيل فان قلت كيف تشتطو العلم مع وجوب تنكيه عند الجمع كما مر في التثنية قلت
اشتراطها لانه اتم وهو التخصيص حتى تنافى الجمع بل لتفصيل الوصفية تأويله ولا وذلك لان دلالة
الواو على الجمعية اتمامى بالاصالة في الفعل بدليل اسميته فيه فلا يجمع بها الا ما شبهه معنى ووجه
واعلا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويله لا تأويله المسمى دون باقي الاسماء
ولا حاجة ليقال العلم شرط للاقدام وعلمه التحقيق أى شرط معد أى مهي للقول الجمعية
والمدل لا يجمع المشروط وان وقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسميته شرط لما شبهته في
التوقف عليه (قوله لمذ كراقل) أى باعتبار رعاياه لا لفظه يقال زنبون وسعدون في زنب
وسعدى لمذ كرين كما يقال زيدان وعمران في زيدو وعمرؤنشين واختص بالذكور والعقلاء
لشرافهم كما ان الصفة اشرف من التكسية حال التثنية وقد ورد هذا الجمع في أسماءه تعالى
للتعظيم لا امتناع معنى الجمع فيه وهو وقتى فلا يقال رحيمون قياسا على نحو قوم الماهدون لعدم
الاذن وحذف فلا يراد به تعالى لا يطلق علمه مذكرا ولا عاقل فكيف يجمع لان كلامنا في الجمع
القياسى (قوله خالسين تاء التانيث) أى ما لم تكن عوضا فاما ولا م كعدة وثبة والاجماع قياسا انما
سعى بها وما ساقى من عدتها في المقتات عند عدم التسمية ادهسان وأوجب المبرد جمع ذلك
بالاين والثا ولا يشترط ان يكون ألف التانيث بل تحذف المقصور وتقلب الممدودة واو افعال
حاليون وصحرا ورون عند التسمية (قوله ومن التركيب) الاولى حذفه لانه شرط لكل جمع بل
وللتثنية أيضا كما مر (قوله ان صغرا جاز) أى لا يصر كالوصف لانه على التصغير ونحوه وكذا
نحو بصرى وكوفى وتأويله بالتسوية لكذا (قوله فكذلك لا يجمع) أى لان حذف التاء كالات
المقصورة ليس بالجزء فوقع ما قبل الالقاء دفع لذلك ولعل الكوفين لا ياولون به أو يقصرون بفتح
ما قبل التاء فليقرروا ولوبيت التاليزم جمع علامتين متضادتين ظاهر اوسوغ ذلك في الاق
الممدود وقد هاب صوتها أو اياض يمنع وقوع التاء احتسابا بالضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية
لضرورة أن حذفها اميلس مع انه ليس للمؤنث التاء تنية تخصم بخلاف الجمع (قوله وأجازة

ص وارفع وواو

ويا جبر وانصب

الجمع عامر ومذهب

(ش) ذكر المصنف قسمين يهران

بالحروف أحدهما الاسماء الستة

والثاني المنى وقد تقدم الكلام

عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم

الثالث وهو جمع المذكر السالم وما

جمل عليه واعر ابيالوا ورفعا وابلها

فصا ورا أو اشار بقوله عامر ومذهب

الى ما يجمع هذا الجمع وهو ضمان

جامد وصفه فيشرط في الجامدان

يكون علم المذكر عاقل خالي من تاء

التانيث ومن التركيب فان لم يكن

علميا يجمع والواو والنون فلا يقال

في رجل رجلان ثم ان صغرا جاز ذلك

نحو رجل ورجل ورجلان لا موصوف

وان كان علم الفاعل مذ كرم يجمع هما

فلا يقال في زنب زنبون وكذلك

ان كان علم المذكر عاقل فلا يقال

في لاحق اسم فرس لاحقون وان

كان فيه تاء التانيث فكذلك لا يجمع

جمعا فلا يقال في ملحة ملطون وأجاز

ذلك الكوفيون وكذا ان كان مر ك

فلا يقال في سيوه سيوهون

وأجازة بعضهم ويشترط في الصفة

أن تكون صفة لذكر عاقل خالية
من تاء التانيث ليست من باب أفعل
فعلولا من باب فعلان فاعلى ولا عما
يستوى فيه المذكر والمؤنث فخرج
بقوله صفة لذكر ما كان منه مؤنث
فلا يقال فى حاضر حاضر مؤنث وخرج
بقوله عاقل ما كان صفة لذكر غير
عاقل فلا يقال فى سابق صفة لقصر
سابق مؤنث وخرج بقوله خال من تاء
التانيث ما كان صفة لذكر عاقل
ولكن فيه تاءات تأتي شعاعا
فلا يقال فيه علامون وخرج
بقوله ليست من باب أفعل فعلا
ما كان كذلك نحو أخرج فان مؤنثه
جاء مخلا يقال فيه أخرج مؤنث كذلك
ما كان من باب فعلان فاعلى نحو
سكران وسكرى فلا يقال سكران مؤنث
وكذلك ان استوى فى الوصف
المذكر والمؤنث فهو صبور ويرى
قانه يقال رجل صبور وامرأة صبور
ورجل يرى وامرأة يرى فلا
يقال فى جمع المذكر السالم صبورون
ولا يرى يرون وأشار المصنف الى
الحامد الجامع للشرط الذى سبق
ذكرها بقوله عامر قانه علم لذكر عاقل
خال من تاء التانيث ومن التركيب
فقال فيه عامرون وأشار الى الصفة
المذكورة أولا بقوله ومذهب قانه
صفة لذكر عاقل خالية من تاء
التانيث وليست من باب أفعل فعلا
ولا من باب فعلان فاعلى ولا عما
يستوى فيه المذكر والمؤنث فيقال
فيه مذنونون
(من) وشبه ذين وبه عشرون
وبأما أمق والاهلون
أولو عاقلون عليونا
وأرضون شذو السوننا

بعضهم أى يسيوون بجميع الجزأين وبعضهم يقول يسيون بجميع الاول فقط وبعضهم يجمع
المزجى وان لم يصره بوجه أما الأسنادى فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا بل يقال خذوا وأذروا فخرج
من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كيقال فى المزجى على القول الاول ولا يظهر أن
التقييدى كذلك رأيا أما اضافة يثنى ويجمع جزئا الاول مضافا للثانى كقوله مونذو عبد الله وجرى
الكوفيون جمع الجزأين قال الروادى لا لأن أحدى يجترى على ذلك فى نحو عبد الله إنما الله
واحد اه ومن هاتين خضعنا لاختارنا الأمير من أن اطلاق المذهين لا يحسن بل ان افرد المضاف
اليه جمع الصدق فقط قولوا واحدا كعبيدز يدوان تعدد كل منهما كعبيدز الملك وعبيدز
المصرى مثلا فالوجه جمعهما كعبيدز يود (قوله صفة لذكر عاقل) أى ولو تزدل ليدخل نحو
أنا طائفة من رأيتهم بساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كقيل لان الماوصفت بصفات الفصل من
الطاعق والسجود جعلت جمعهم وينبذ المذكر والعاقلى على غيره فيقال زيد والهندات وأوالج
منطلقون (قوله خال من تاء التانيث) أى الموضوعه وان استعملت فى غيره كلب العقبى تاء
علامة (قوله ليست من باب أفعل الخ) مجزأ فعل وفعلان بالكسرة لاضافتهما الى ما بعدهما
فأبطلت ما قبله من العلية ووزن الفعل أوالزائد أو أفاعله بفتح الفاء فى الموضعين فغير مصروف
للقاب المددود فى الاول والمقصورة فى الثانى والاضافة لادنى ملازمة أى أفعل الذى مؤنثه
فعل كجاء وجرى وفعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب أفعل
وفعلان أصلا كقام ومأهونهما ولا مؤنثه كسكر لكير كرقاذر ورجلان لطويل الصبة
وماله مؤنث على غير ما ذكر كقيل بالضم فى الاول كفضل وقضى وفصلته فى الثانى كندمان
ونداقة من المتأدسة لامن التدم فكل ههنا متعصب والواو على كلامه (قوله ولا عما يستوى فيه الخ)
قال أن باب الخواشي هو مع ما قبله يعنى قول التوضيح بشرط فى الصفة قبول التاء والدلالة على
التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو سكران ويرى نحو جبه نحو أفضل
وأكره لسان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا فى فعل هذا نحو أكره لسان لا يجمع لعدم
التاء والتفضيل معا وبه فى أكره فى خواشي الازهر به وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح
به الصبان بتدبر وجرى (قوله فلا يقال الخ) أى لان أخرج وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور
للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء بعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كجاء وانما يجمع
الأفضل مع عدم قبول التاء ايضا لان التزام قصره عند جمعه فاقبسه الفعل اللازم حالة التكثير ومن
الساخذ خلافا للكوفيين قوله

فلم يجلت نساء بنعيم • حلائل سودين وأجرين
وقوله من الذى هو مان طرشارة • والعائسون ومن المردو الشيب

حيث جمع العائس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرًا كان أو أنثى (قوله نحو صور
وجرى) أى غير عاقلين والاجماع محل استوائهما فى فعل اذا كان بمعنى فاعل وفى فعل اذا كان
بمعنى مفعول بشرط جابها على موصوف مذكور (قوله بوجه عشرون) شروع فى ذكر كمال الخلق
بالجمع وهو أربعة أنواع اسماء جوع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف الشرط كاهلن وعالمين
وجوع مسمى بها كلمتين وجوع تكبير كرضين وسنين (قوله وباه) أى أخوانه وتوابعه
أمكن أصرح فى ارادة العقود الى التسعين لان باه قد يشمل مشين مع انهم باب سين ولم يقل
أطفا أى عشرون وباه لتأوله ما المذكر (قوله والاهلون الى علون) مبتدآت حذف عاطفها
ونحوها أى كذلك أخفت وأرضون مبتدأ خبره شذو حذف خبر السنون لدلالة هذا كقائه

الاثنو على شئ من هذه من مع أن جميع الملحقات شاذة قلشدت فمهما اذ هو من أربعة أوجه
 فان كلامهما جمع فكسر لاسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشئ ذكيا كما فقط لكثرة
 استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أي باب سيق أو مصفة لصدر يحذف أي ووردا
 مثل حين (قوله لا واسله) أي لا من لفظه ولا معناه كقوله البشري (قوله اذ يقال عشر) والا
 لزم انطلق عشر على ثلاثين وثلاثين على تسعة لأن أقل الجمع ثلاثة من مفرد (قوله لا هاسم
 جنس جامد) أي لئلا القربة لا علم ولا مصفة ويستعمل وصفاً بمعنى المسحق كالجمدة أهل الجدة
 وجمعه حينئذ تحقيقاً لا ملحق به لا في معنى المسحق ولم تقلب عليه الاسم كالاول وقال الروادي
 هو أيضاً ملحق لأنه صفة لا تقبل التثنية ولا تدل على التفضيل أطلقها الصبان (قوله من لفظه) أي يدل
 من معناه لأنها اسم جمع فهو معنى صاحب يكتبها الواو وينزله الميم وتو اللام ليعترض إلى الجارة
 نصاً ويراجل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أي لكل ماسوي الله وأما العالمون فخاص
 بالعتلاء وقيل بغير غيره أيضاً وهو الرابع فجمع لعلها قالة السارح ولأن شرط الجمع أن
 يكون أهم من مفردة لأخص ولا مساوي أو لا يابل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة كذا قيل وفيه
 أن اسم الجمع كالجمع في ذلك والاعتناء معنى كونه اسم جمع حيث لم يقدم معناه في الجملة فخلق أنه
 جمع له لأن العالم كايطلق على ماسوي الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم
 الجن فجمع بهذا الاعتبار اسم أنواع العتلاء شمولاً على القول الاول وأليم جميع الأنواع
 والاصناف بناء على الثاني وخلق أيضاً تفسيراً لشرط الجمع كقوله الرضي تعالى لكشاف
 وغيره لا في الأصل صفة لا تبين معنى العلم ككلامه لما يختص به والقابل لما يخطب به الشئ من
 حالة إلى حالة لأن جميع المخوقات لا مكانها واقترانها إلى مؤثر يعلم بها ذات موجودها وتدل على
 وجوده ولغاب على العتلاء منهم جمع بالواو كقوله أروافهم فدخل غيرهم في العالمين فقلبت
 (قوله وعلين الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزيد بن مهي جوكتين وقسرين على يدين
 بالعراق والشام فخلق بالجمع في أعرابه استعمالاً لأصله على الرابع وبي فيه أربعة معانٍ لانه
 إما أن يعرب على التثنية مع لزوم الياء كحين وغسلين أو الواو كبرون أو يفتح الصرف مع الواو
 كبرون للعلية وشبه العلية أو يفتح أعرابه على الواو مع فتح التثنية أو يفتحها مقابلة على
 التثنية وأما الثاني فإداسي بمقاماً أن يعرب كاسمه أو كفتحان غير مصروف للعلية والزيادة على
 ذلك ما لم يجاوز سبعة أحرف والاعتين أعرابه ما بالروف كافي التسهيل كتهيباين متنى
 اشتهيباين صدر اشهاباين الشبهوهي لون معروف (قوله اسم لاعي الجنة) فقوله تعالى كآب
 هر قوم على حذف مضاف أي يحمل كآب وفي الكشف أنه اسم لدون الخيرة التي دون في معاملة
 الملائكة وصلها الثقلين فكتاب الاراء مصدر بتقدير مضاف أي كآبة أعمال الاراء (قوله
 لكونه لما لا يعقل) أي اسمه ليس بجميع الات وان كان في الأصل جمع على كسب من
 العالمون كان اسم مكان كان ملحفاً باعتبار أصله أيضاً وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعا حقيقة
 (قوله اسم جنس الخ) أي لأهم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويزاد كونه لغرض عاقل
 وجمع تكسر وكذا في سنة كاسر (قوله مؤنث) أي يدل أن أرض واسعة وتصفه على أرضة
 (قوله سنة) أصله سنو أو سنة لجمعه على سنوات وسنات وقعه سنات وسنات وأصل سنات
 سنات قلبت الواو وايطر فبعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة في ذلك الخف وكونه
 للام والتعويض وكونه نالها هو عدم التكثير وذا في نسخ كون الاسم ثلاثياً وتكون في أخرى لأن
 ما أنزجوه به يحترج بالخطف ولم يأخذوا بالاعتناء القيد الأخير فيخرج بالاول نحو قرة على يحذف

وباهو مثل حين قد يرد

ذا الباب وهو عند قوم بطرد

ش أشار الحنف بقوله وشعين

الشبه عامر وهو كل علم مستجمع

للشروط السابق ذكرها كجمد

وابراهيم فتقول يحملون وابراهيمون

والشبه عذب وهو كل صفة

اجتمع فيها الشروط كالأفضل

والضارب وشقو هما فتقول

الافضالون والضاربون وأشار بقوله

وبعشر ونالها ما سبق فجمع المذكر

السالم في أعرابه أو رفعها وباه

جر أو نصبا وجمع المذكر السالم هو

مسلم فيه بناء الواحد ووجد فيه

الشروط التي سبق ذكرها فاما

لاواحدة من لفظه أو له واحد غير

مستكمل للشروط فليس يجمع

مذكر كسالم بل هو ملحق به فغيره

وباهو ثلاثون إلى تسعين ملحق

بالجمع المذكر كالسالم لأنه لاواحدة من

لفظه اذ يقال عشرو وكذا ثلاثون

ملحق به لأن مفردة وهو أهل ليس

فيه الشروط المذكورة لأنها اسم

جنس جامد كرجل وكذا أولولاه

لاواحدة من لفظه والعالمون جمع عالم

وعالم كرجل اسم جنس جامد

وعلمون اسم لاعي الجنة وليس

فيه الشروط المذكورة لكونه لما

لا يعقل وأرضون جمع أرض وأرض

اسم جنس جامد مؤنث والسنون

جمع سنة السنة اسم جنس مؤنث

فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكور

سبق من أنها غير مستكملة للشروط

وأشار بقوله وباه إلى الباب ستة وهو

كل اسم ثلاثي حذف لانه وعرض

عنها التثنية ولم يكسر

كأية ومثني وبسته وثمين وهذا
الاستعمال شائع في هذا ونحوه فإن
كسر كشفة وشفاه يستعمل
كذلك الأشد إذا كطبة فانهم
كسروا على طلبا وجعوا أيضا بالواو
رعاها بالسبعرا ونصبا فقالوا
نابون وتلبين وأشار بقوله ومثل
من قدر هذا الباب إلى أن سنين
ونحوه قد تزمه السامع يجعل
الاعراب على التوزن فتقول هذه
سنين ورأيت سنينا ومررت بسنين
وإن شئت حذف التوزن وهو أقل
من إثباته واختلف في أطرا هذا
والصحيح أنه لا يطردوا مقصود على
السماع ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم اللهم اجعلها عليهم متينا كسنين
يوسف في إحدى الروايتين ومثله
قوله الشاعر

دعاني من تجدقان سنينه

لعين بن شيبان وشيننا مردا
(ص) ونون مجموع وما به التصق
فأنفق وقل من بكسر منطلق
ونون مائتي والمحقية

بعكس ذلك استعماله فأتبه
(ش) حتى نون الجمع وما للحق به الفتح
وقد تكسر شدوا ومنه قوله

عرونا جعراو بن أسه
وأكثر نازعا في آخرين

وشدأ نون الكسر جمع أضاء كفتا نوحى القدر وأوزن لا وزن الثاني فهو عدة مما حذف
فأوزن شد زقون في رقة وهي الغضوة أصلها ورق نقلت كسرة الواو إلى الزاوية وحذفت وعوض
عنها الهاء وبالثالث نحو يدعمل بعوض وشدأون وأخون وبالرابع نحو اسم وأخت لان
المعوض في الأول الهمز فوقى الثاني التاء الهاء مع شد بنون جمع ابن وهو مثل اسم فهدت شدت
عن باب سنة في هذه الاستعمال وكذا ظنون الحقي في الشارح وإن كان الباب من أصله شاذا عن
قاسم الجمع وهذه القبول فليست كما ترميها عنه لانتسابه فيه قدس (قوله كأية ومثني)
بكسر الميم فيهما لان مفرد هذا الباب إن كان مكسورا والقائم تغيري في الجمع ومفتوحا كسنة
كسرت في الجمع على الاقضى فيهما وحكى مثون وعزون وسون بالضم أو مضموها كسنة ضمت
في الجمع أو كسرت وأصل مائة مائى من مأت القوم فتمم مائة كفى القاموس فالهاء عوض عن
لامها (قوله وثبة) أى يعنى الجاسق الأقوى إن أمه ثومين ثوبت أى جعت لاني لأن أكثر
ما حذف من اللامات والوول تجمع في التثنية إلا بالالف والتاء كفى التصرع نحو فافز واثبات
وأما ثبة يعنى وسط الحوض فثبوة العين لا اللام لأن من ثاب ثوب إذا رجع ومنه ثابة
للناس (قوله كشفة) أصلها شفة حذفت الهاء لهما وتصد بعوض التاء عنها ومثلها في ذلك
شاذ إذا أصلها شوهة تصغيرها على شوبهة الأقرب فتح واوها كما اختاره الروادى ليلتاق قلبها
ألفا بعد حذف الهاء (قوله كطبة) بكسر المجهة كفى التصريح وضمها كفى القاموس وهي طرف
السيف أو السهم وأصلها طو لقلوبهم طوبوه إذا صبتهم القلبة (قوله على طلبا) كهدي وعلى
أطلب أيضا كاد جمع دلوا أصله أطلبوا ولو كرر لقلب الواو لأنه ليس في العربية اسم معرب
آخره واو قلبها ضمة والضعفة كسرة لتناسبا ثم أعل كقاض (قوله هه سنين) أى ثمينه لبني
عاصروا بعدد ما تقيم معجزة بالكسرة على ظاهر كلام المصنف والفصحى على ظاهر كلام القراء
ولاوجه له أناده الصبان (قوله واختلف في أطرا هذا) من التكوين من يطرد في باب الجمع
كله ولا يخصه باب سنين غسكا بقوله

ربى عربى عن ندى طلال * لا يزال خادير القباب

حيث أننى التوزن مع الإضافة لان الاعراب عليها وقوله * وقد جاوزت حد الأربعين *
والصحيح مصر على السماع مطلقا والعربى الشديد والطلا لفتح الحاء الملهة الحسنة (قوله في
أحدى الروايتين) والرواية الأخرى اجعلها سنين بلا تونين كسنى يوسف بحذف النون للإضافة
وسكون الياء محققة وهذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء
حالهم (قوله دعاني) أى أتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالثنية تعظيما والشاهد في سنينه
ثبوت نونه مع اضافته ولو حذف لسكرت الياء وكسرت الهاء (قوله نونون مجموع) الأقرب نصبه
مفعولا لا لانح لان فاعله زائدة لتزين اللفظ فلا تنح عن فيم قبله بخلاف فاعله نون أو رفعة مبتدأ
يحوح إلى تقدير رابط في افتح (قوله وقل من بكسر منطلق) أى مع الماء ولم تسع مع الواو ليزيد
الثقل (قوله بعكس ذلك) أى بخلافه لان الكثير في أحدهما قليل في الآخر ويغنى عن هذين
اليتين قول الكافيه

والتون في جمع الفتح وفى * تنبئة كسر وعكس قدنى

(قوله زعاف) جمع زعفة بكسر الزاى والنون وهو الدعى الذى لا أصل له وأصل الزعاف
أطراف الأديم وأكرعه والشاهد في آخره ينفع الخاء كسر نونه على كلام الشارح لكن رواه
علمه القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الأصناف وهو اختلاف حركة الروى المطلق لكسر

التون في قول بر بركة

عز من عز شليس منا • برث الى عز من عز

الآن يكون فيه روايتان أو اثنتان أو ثلث على أصل فتح الجمع وعز من كأمير بطن من قيم وهو مبتدأ خبره من عز صغره بطن من بجملة (قوله وماذا الخ) قوله

أكل الدهر حل وارتحال • أما ينحى على ولا يقين

وكل طرف خبر عن حل بعض حلول أو هو فاعل بالطرف لاعتقاده على الاستفهام والشاهد كسر

توّن الأربعة مع اعرابه بالحروف لكن استشهد بعضهم على اعرابه بمركان التوّن والشاهد

لا يكفيه الاحتمال كما صرح به الآن يجعل مثلاً أقاده المصان (قوله وحق توّن المشي

الكسر) أي على أصل التصل من السكونين إذا صل التوّن السكون كالسكون للمعوضة هي

عقول يادتها والرائد ينحى بضمه ما أمكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور في

قول الكافية

ان ساكنان التقيا كسر ماسوق • وان يكن لينا خذفه اسحق

لثلاثه في التثنية والاعراب والسبق التثنية على الجمع حرك بأصل التماس ثم فتح الجمع فرقا

بينهما (تنبيه) هذه التوّن عوض عن التوّن فلذا حذف للاضافة مثله وعن الاعراب

بالحرركات فلذا ثبت مع ألتمها وقيل هي دفع توهم الاضافة في نحو جاني خليلان موسى

وعيسى ومررت بين كرام ولقد وقع توهم الأفراد في نحو جاني هذان ومررت بالمهتدين (قوله على

أحوزين) بفتح التوّن محل الشاهد لانه تثنية أحوزى وهو الحاذق الخفيف المشي وأراد بهما

جناحي قطاة بضمها بالسرعة والخفة واستقلت أي ارتفعت ثل القطاة وقوله غايي أي غاي

مساقر وبيتها المقدار نحو تقيب عن البصر بعدها قبل وهذا من مواضع عود الضمير على

متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير الخبر عنه بضمير على حده أي الاحيايتا الدنيا وقوله ان المرجع غير

خبر كما يعلم من التقدير المذکور (قوله أعرف منها الجيد) بكسر الجيم الفتوح والعينا واردة على

لغمن يلزم المعنى الالف تنصبه مقدرا عليها والشاهد في مخم توهمه كسر ومضمر ان كان

بضمها أيضا فذاك والافتد لفق بين الفتين كالتق في نصبه بالياء بعد استعمال الهمزة بالالف

والنصر بفتح الميم واناء أو كسرهما أو ضمهما وكسلا وعصفور ولبان اسم رجل على ما صوره

العيني الالف تنصبه على وهل المعنى أشبه منظره في الكبر أو الحسن أو أشبه انفس الرجل في العظم

أو القبح الأقرب الأول (قوله مصنوع) صمغ العيني انعزى لرجل من ضية والله سبحانه وتعالى أعلم

(قوله وماذا الخ) اعلم ان هذه الحروف اذ قصرت وحسب توينها عند الشاطبي بنائه على قصرها من

الممدود كسرت ما بقدر اعرابها على الالف المحذوفة لتوّن لان حذفها لعل تصريفه نهى

كالتثنية بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر ثم ان ترك التوّن للوصول بنية الوقف جاز وقال ابن

غازي وضيع كذلك استدلاله لا يختص بفتحة الشبه الوضع ولا تون بني أن يقال ان أوقت

ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مقدر ودان الذي يكسر نصبها هو الجمع الآن

يقال المعنى الجمع الذي تحققت جمعيته بانه الخ (قوله بكسر الخ) سكت عن الرفع لخلوه في قوله

سافرا فرغ ضم ولم يسكت عن الجر مثله ليعين ان نصب محمول عليه ولذا تقدمه (قوله معا) هي

عند الناطم بحسبه فلا تقتضي اتحاد الزن كما هو المراد هنا وعند نعلب وابن خالو به مقتضيه دون

جميعا فتكون هنا مجازا في مطلق المصاحبة (قوله على الفتى تنوب فيه الحروف) أي من الأسماء

وستأتي الأفعال الخمسة (قوله وقيدنا بالاسم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كنبات

وماذا تنبني الشعر اعني

وقد جاوزت حد الاربعين

وليس كسر هالفه متخلا فلان زعم

ذلك وحق توّن المشي والمحقق الكسر

وقصها الفه ومنه قوله

على أحوزين استقلت عتبة

غايي الالهة ونقيب

وظاهر كلام المصنف ان فتح التوّن

في التثنية ككسر توّن الجمع في

الفه وليس كذلك بل كسر هاني

الجمع شاذ وقصها في التثنية لفه

كأقلمناه وهل يخص القبح بالياء

أو يكون فيها وفي الالف قولان

وظاهر كلام المصنف الثاني ومن

الفتح مع الالف قوله

أعرف منها الجيد والعينا

ومضمر أن أشباهنا

وقد قبل انه مصنوع فلا يجزبه

(ص) وما بنا وألف قد جمعا

يكسر في الجروفي التصبعا

من لما فرغ من الكلام على الذي

تنوب فيه الحروف عن الحركة

شرع في ذكر ما نابت فيه حركة

عن حركة وهو قسمان أحدهما

جمع المؤنث السالم نحو مسلمات

وقيدنا بالياء أحسن أزا عن جمع

التكسر وهو ما لم يسلم فيه بناء

الواحد فهو نود وشار المصنف

اليه بقوله وما بنا وألف قد جمعا

أي جمع بالالف والتاء المزيدين

فخرج نحو قسمة فان الفه غير زائدة

بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء

لان أصله قضية ونحو آيات

وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات قصر ملك وسطها بعد مسكونه في المفرد ويكون مذكرا
كحمامات وإسطبلات فعبارة المصنف الأولى ويجب أن جمع المونث السالم صار لقب لكل ما جمع
بالف وناحلا احترازاً عما هو عن المكسر بغيرهما واعلم أن هذا الجمع ينقسم في خمسة أنواع نرى
النام أطلقاً على كل منوثاً وغيرهما وذى الألف مطلقاً مقصورة أو ممدودة وتظهر هل يعمم فيه
كالنام حتى إذا كان على المذ كركز كرجيع أم لا وعلم مؤنث لا علامة فيه كترقب الأبواب حذام
عنتمن بنام مصغر مذ كرم لا يعقل كدرج حات ووه فمذ كرجيع عاقل كليم معدونات وجبال
راسيات وتقلها الشاطي فقال

وقه في ذى التاء نحو ذكري • ودرهم مصغر وحصرا

وزيب ووصف غيرة العاقل • وغيره اسم للناقل

فيقتصر في أحد التمسك على السماع كسموات وأرضات ونباتات وشجالات وأسماء لانها أسماء
جنوس مؤنثة بلا علامة ونحو مجلات وحامات من كل مذ كرا يعقل ليس مصغراً ولا صفة
ويستثنى من الأول امر أتمامة وشدة وثقة وقلة بضم الظاف وفتح اللام مخففة فهي لعبة للصبيان
زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد وله فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل بجمع شمة
على شفهات وشغوات وأمة على أموات وأسمات ومن الثاني فعلا وفعلي موشى أو فعل وفعلان
كحمر أو مسكرى فلا يجمعان بالألف التاء كالم يجمع مذ كرمها بالواو والنون وكذا فعلا الذي
لا أقبل له كجهاز أو مقام عند غير المصنف (قوله فان تاء أصلية) أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع
ليست في جميع حروف مفردة بخلاف نحو فاطمات فان تاسف قد مر تأنيده على نفسه لتأنيث فتعذف
في الجمع ثلاث يجمع علامتا تأنيث وانما لا تعذف ألف التأنيث لذلك لهاب صورتها بابتلاجهما
ووراء في نحو حليات وحصراوات لانها كالمفر من الكلمة والتأنيث لا انفصال فان قلت حينئذ
يخرج شلت وأخوات لان تاسف قد مرها عوض عن أصل لازالة إذا أصل بنت وأخت بنو وأخو
كذلك كرمها حذفت اللام وعوض عنها التاء أحسب بانها مع كونها المعوض دالة على التأنيث
فحذفت في الجمع لذلك لانها التي فيه دليل رد اللام في أخوات إذ لا يجمع العوض والمعوض وانما
لمزة اللام في نباتات كخوات حمل لكل على مذ كره وهو أبوه وأخوة لانها الضميمة في أباه
بابتلاجهما من تفككت لهما لمزة بخلاف أخوة (قوله بالصيغة) أي بصيغة التكسير فان وزنه ما فعله
وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع كونها النسبية لا بجمع مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة)
جوز الكوفون نصبها الفضة طلقا وحشام فما حذفت لانه محكي سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم
بالفتح قال فان ردت في الجمع نصبها بالكسرة كخوات وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصرح
أصلها أو في بضم فتح قلب الياء التماس حذفت لاحتقاعها مع الألف والتاء الذي يدين فوزته فعات
فاختصره الروداني بأن حينئذ يكون جمعا لملقبه فالصواب أن وزنه دخلت بزيادة التماس فقط
وألفه أصلية ٨١ والمقصود لفظاً وألانت في معرفة العلمية فان أولت الكلمة منعت الصرف
للتأنيث المعنوي أو باللفظ مثلاً صرفت وان كان فيها التالان المانع مع العلمية هـ التأنيث
لا تأنيث والتلظم جميع على كل قبل ونكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق
بينها بما كابة اللات بلامين فان صح كتبها بالواو فلنكن للعمل على مذ كره وهو أولها مرف قد ير
(قوله والقي اسم الخ) أي والذي قد جعل علماً لذكر أو مؤنث بعد أن كان جمعا وأدركت في
الأصل جمع أذ رجمه جمع ذراع ثم جعل علماء على قرينة الشأم وذ كرفي هذا البيت نوعين من الملحق
بجمع المؤنث وبقي اللات جمع التي في لغة وإن كان الأشهر تاء وذوات جمع ذات الطائفة عند

فان تاء أصلية والمراد منها كانت
الألف والتأنيث في دلالة على الجمع
نحو هذات وأخترت ذلك عن نحو
قضاة وأسات فان كل واحد منهما
جمع ملتبس بألف وناو ليس مما
شخص فيه لان دلالة كل واحد منهما
على الجمع ليس بالألف والتاء وانما هو
بالصفة فاندفع بهذا التقرير
الاعتراض على المصنف بمثل قضاة
وأسات وعلم انه لا حاجة الى أن يقول
بألف وناو من يدين قالاً في قوله بناء
متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع ان
يرفع بالضمه وينصب ويجر بالكسرة
نحو جاني هذات ورأيت هذات
ومررت بهذات فثبت فيه
الكسرة عن الفتحة وزعم بعضهم
انه مبني في حالة النصب وهو قاسد
اذ لا موجب لبنائه
(ص) كذا أولات والذي اسما قد جعل
• كذا رعات فيه ذاً أيضاً قبل
(ش) اشار بقوله كذا أولات الى
ان أولات تعبري

بعض من آفته وأما ذوات بعض صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بعض صاحبة لالحق به والتألف
ذات عوض لأنها كتبت وبنات (قوله مجرى) مصدر مجرى الحذف فان بن مجرى القاعل
كان يقع الميم من جري التلافي والمفعول كان بضمة من أجرى الياح لان مصدره المجى بوزن
مفعوله (قوله من لفظها) أى بل من معناها وهذا نحو اسم جمع في مؤنث كأولوفى المذكرا لان
أولواخص بالعاقل (قوله ولا يصف منه التنوين) أى لا للمقابلة مرعاة لاصوله وحوال الجسمية
ولم يطر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أى اذامى بمؤنث الماخذ كـ
فلا يمنع من التنوين لفقده التأنيث كفى التصريح وغيره وفيه آفة على المذهب الثاني منها تغلب
تأوه فى الوقف هله كائن على مفتكون هي الهاء الملققة فينبى ان ينعش أيضا للتأنيث اللفظى
(قوله ينصب ويجبر بالكسرة) أى مرعاة لاصوله وينع التنوين نظر للعتس لاهوان كان للمقابلة
لكنه يشبه الصرف صورة والمذهب الثاني ينظر اليهما قطع ولا يبتدأ أصله (قوله تنوزن الخ)
لامرئ القيس من قصيدتها وأهلا

الأعم مسباحا أجم السلل البالى • وهل يعمن من كان فى العصر الخالى
وهل يعمن من كان أحدث عهد • ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال

وفى بعض مع أى بعض من الأبدانية أى مبتدأ من انقضاء ثلاثة أحوال فالقصة خمس سنين ونصف
ومعنى تنوزنتا نظرت بقلبي الى نارها يريد ان الشوق يحيل بحبوبة الهوى كلة ينظر الى نارها
وجعله وأهلها يترقب حال من الهوى كذا جله أدنى دارها الخ وفيها حذف ضاف أى نظر أدنى
دارها لظلال الخ وأدنى دارها هو نظره الى بعضى ان الاقرب اليه من دارها هو الذى يترقب يحتاج لنظره الى
خطيب لشدة تبعدها عن أذرعها فكيف يعطى ويرى باسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم حيث
يجزى زلها من العلمين وقدره تعالى عن تسميتها بل لأنه من التثريب وهو المخرج نحو لا تريب
عليكم وأما قوله تعالى بأهل شرب الحكاية عن المنافقين (قوله هو جبر بالقصة الخ) ما قبل أى فكيكون
مثلا لا تنزل أصلها جبر كالتصريف لضعف الالى الجبر بخفت الهمزة وادغم فيكسر على
أصل القصص من الساكنين ويضم للاتباع ويقع للفتحة وكذا كل ما وازنه أو هو ما ضم مجهول
فبالفتح لا غير ويؤيد الاول لاحقه والثاني ما شئت (قوله ما يصف الخ) أى مدغم كل من اضافته
ورده لال فهو من عموم السلب لان أى بعد التثنية لنى كل نحو ما تسوهن أو ترضوا الخ ولما
كانت البعيدة لا تقتضى الاتصال أى يرد في نفسه فليس حشا (قوله ويجبر بالقصة) أى ولو
مقدرة على الختار كوى وجوار ولم يظهر على الثاني لتباين عن تغلب وذلك لأنه لما نقل يشبه
الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسر لان التنوين علامة الاختفاء لا يمكن والكسر
واخيه في الاختصاص بالاسم فإذا اتى للضرورة فقبل ببق قصه لأنه ليس صرا قبل تنوين آخر
لخص الضرورة وقبل بكسر تبع التنوين لأنه ما صرف أو بصورته (قوله فان أضفى الخ)
ظاهره كالتصنيفه باقى على منع صرفه مطلقا كالجرح فى شرح الكافية لان الفتى حكم عليه
بالكسر مع الاضافة هو ما لا ينصرف وهو قول الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود
مع آل والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والباقى وغيرهما واختاروا فى التكتصر وفى
مطلقا لا يدخلها هو من خواص الاسماء يؤلفى معناه فان ضمه ما قبل فرجع الى أصله
وهذا الماخذ على أن الصرف هو الكسر فقط وهو التنوين ما قبل لا يمنع منه الا يمنع ككل
أو التنوين فقط لكن لم يظهر للاضافة أو الوبيل انزالت منه فتنصرف نحو ما جسد كم زوال
عليه مع الاضافة أو آل وان بقيت العلتان فلا نحو باحسبكم واختارنا النظم فى نكته

مجري جمع المؤنث السالم فى اسمها
تنصب بالكسرة وليست بجسم
مؤنث سالم بل هي ملحقة بذلك
لانها لا تمر بظن ان لفظها ثم اشار
بقوله والذى اسما قد جعل الى ان
ما معى من هذا الجمع والمخبر به
نحو اذرع تنصب بالكسرة كما
كان قبل التسمية ولا يحدف منه
التنوين فهو هذه اذرع ورأت
اذرع ومررت بأذرع هذا هو
المذهب الصحيح وفيه مذهبان
آخران أحدهما انه يرفع بالضمة
وينصب ويجبر بالكسرة ويرأى منه
التنوين فهو هذه اذرع ورأت
اذرع ومررت بأذرع والثاني
انه يرفع بالضمة وينصب ويجبر
بالفتحة بخفض منه التنوين فهو
هذه اذرع ورأت اذرع
ومررت بأذرع ويرى قوله
تنوزنهما من اذرع وأهلها
يترب أدنى دارها لظلال
بكسر التامسونة كالذهب الاول
ويكسرها بلا تنوين كالذهب
الثاني وقصها بلا تنوين كالذهب
الثالث

(ص) ويرى بالقصة ما لا ينصرف
ما يصف أو يك بعد الرفع
(ض) أشار بهذا البيت الى القسم
الثاني مما بدأ به من حركة
وهو الاسم الذى لا ينصرف وحكمه
انه يرفع بالضمة نحو ما جسد وينصب
بالفتحة نحو ما جسد أو يك بعد الرفع
أيضا نحو مررت بالذهب بالفتحة
عن الكسرة هذا اذا لم يصف أو يقع
بعد الاقوال واللام فان أضفى جبر
بالكسر فهو مررت ما جسد كم

على مقدمة ابن الجلبج وقال المتأخرون انه التصديق (قوله أو دخلت عليه آل) أي معرفة كانت
كأن في الفعل التفضيل نحو الأفضل أو في الصفة المشبهة على الأصح كالاعشى واليقظان
أو موصولة كالعوائل والقوائم أو زائدة كاليزيد بناء على بقائه بتعريف العلية أو ماعلى تنكيره
قبلها فهي معرفة (قوله نحو يعضلان) فهو مضاف الى يعضلان لتصدقه لفظه وجر مقدره على
التون التوكية وتدعين وتساؤلونا تعطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك (قوله سمع) أي
علامة وظاهرها تصانصه من ان الاعراب لفظي الا ان جعل الحذف والجزم والتصب على
المعنى المصدرى أي ان حذف التشكيم التون علامة على أنه جزم الفعل أو نصبه فلا ينافي
ان الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحي وقد مر ان جعل الحركات علامة يجري
على المذهبن فلا تغفل (قوله كلم تكوفي) خبر حذف أي وذلك كلفظ لم تكوني الخ وتزوي
نصب بان مضرت وجوباً بعد لام الجحود فهو في تأويل مصدر مجرور باللام ومطلقاً محذوف
خبره تكوني أي لم تكوني فإله تروم مثله بفتح اللام أي ظلم وكسر هاءه مقيس وان كثرة لان
مفعل للحدث قياسه التفتان مكان مضارع مسكورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زياته
فالقياس الكسر كما سبق (قوله فهذه الامثلة) اعلم انهم لم يعرفوا المتنى والجمع بالحروف أرادوا
مثله في تظلم هاتين الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها بحرف العلة الموجودة ثلاثاً محذوفها
الجزم وهي ضمائر ولا الاتيان بحرف علة آخر ثلاثياً ما كان معها محذوفاً ثانياً فرفعوا
بالتون لتشدها بحرف العلة ولما تقدم فيها نحو من والواو قبل ان تأتي الوقف نحو ان
ثم حذف الجزم كحرف العلة ولما جعلوا التصب على الجرف في تظلم هاتين الاسماء لتأخيرها في
اعراب الفضلات حلوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحلوه عليه في الفعل المعتل لا مكان
ظهور النقص أو تقدير هاء على حرف العلة ولوقدرت هناك لتأخر اعرابها بالحروف وكسرت التون
بعد الاقتصار تشبيهاً للمتنى وقصبت بعداً عنها لتأخرها بالجمع والتفتوا لما كان الضمير المتصل كالجزم
قدم عليها وبها يلغى فيقال أي اعراب يفصل من الكلمة بمجموعها أو أي كلمة تفصل بين الكلمة
واعرابها (قوله ترفع التون الخ) أي عند الجمهور وقبل اعرابها مقدره على لام الفعل وحذف
التون لتفريق بين المرفوع وغيره (قوله وتصب ويحذف محذوفها) لا ريدشون في الآن يعقون
لان هذه تون التسوق والواو فيه لام الفعل فوته يعضلن بالباء على السكون بخلاف الرجال يعقون
فان واوه ضمير الجمع وثونه الرفع محذوفها الناصب نحو وان تعقوا أو أصله تعقون بواو ين حذف
الواو وهي لام الفعل فلا علال والتون والتصب وقد حذف التون بلا ناصب وبجزم وهو جامع
نون التوكيد وهو ازا بكثر جمع نون الواو بانه يجوز ادغامها فيها وتكهما وقد قرئ تأمر وفي ذلك
التونين وادغامهما وينون واحققوا الصحيح انهما نون الواو بانه لا الرفع وبه تجمعا عند ذلك كحديث
والتي نفس يده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون
وأصل تحابوا اتصافوا أو اقام في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة لكن في الهمع وغيره
لا يقاس عليه اختياراً (قوله فان لم تعملوا) قبل تنازع الحرفان في الفعل فاعمل الثاني وحذف
تظلم من الاول وقيل الاصل ان ثبت انكم لم تفعلوا حتى لم في عدم الفعل واستقبال ان في اثبات
ذلك العلم على حدان كان قيسه فتدخان المعلق عليه اثبات القصد لاهو نفسه لسبقه على وقت
الحاكمة وقيل لم علمت في الفعل وهي معه في محل جزمها نوجواب الشرط على كل محذوف أي
فأتركوا العناد وعبر بأقوال النار تنبها على انه بوجهها (قوله وسم معتلا الخ) معتلا فعل ثان
وامام فعل اول وكله لفظي مقلها ومن الاسماء يان لها فهو حال منها وتقديم الحال على صاحبها

أو دخلت عليه أل نحو مررت
بالاحذفه بغير الكسرة
(ص) واجعل نحو يعضلان التونا
رفعوا تدعين وتساؤلونا
وحذفها للجزم والتصب سمه
كلم تكوني لترومي مظهله
(ش) لم يفرغ من الكلام على
ما يعبر به من الاسماء النابتة شرع
في ذكر ما يعبر به من الافعال النابتة
وفذلك الامثلة الخمسة فاستأخر قوله
يعضلان الى كل فعل اشغل على القصر
اثنين سواء كان في أوله الياء نحو
يضر بان أو التاء نحو يضر بان وأشار
بقوله وتدعين الى كل فعل اتصل به
ياء الخاطبة نحو أتت تضرين وأشار
بقوله وتساؤلونا الى كل فعل اتصل
به واو الجمع نحو أتت تضرين سواء
كان في أوله التاء كما مثل أو الياء نحو
الزيدون يضر بان فهذه الامثلة
الخمس هي يعضلان ويعضلان
ويعضلون وتعضلون وتعضلن ترفع
بالتون وتصب وتجزم محذوفها
فتأيت التون فيها عن الحركة التي
هي الضمة نحو الزيدان يعضلان
فيعضلان فصل مضارع مرفوع
وعلا مقترعه ثبوت التون وتصب
وتجزم محذوفها نحو الزيدان لم يخرما
ولن يخرجا فاعلامه الجزم حذف
التون من يقوموا علامة التصب
سقوط التون من يخرجا ومنه قوله
تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فأتقوا النار

(ص) وسم معتلا من الاسماء

بالصطفي والمرقي مكرما • فالاول الاعراب فيه قدرا

جميع وهو الذي قد نصرا • والثاني منقوص ونسبه لهم

ورفعه بنوى كذا ايضا بجر (ص) شرح في بيان اعراب المعتل من الاسماء الاتصال (٥١) فذكر ان ما كان مثل المصطفي والمرقي يسمى معتلا

جاء لكن قال الرضي يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل ما كان مخدوف كشيء اولفظ وجعل التأخر بدلا منه ففعل هذا يكون المفعول الاول مخدوف وأي لفظا من الاسماء الموصول بدل منه والمعتل عند النحاة آخره مخدوف وفي الصرف ما يصرّف على أول وآخر أو وسطا ولكل اسم مضمّن (قوله مكرما) مفعول المرقي على حذف مضاف أي درج مكرما أو تبحر تحول عن الفاعل جمع مكرمة يضم الراء وهي فعل الخبر (قوله جميعه) اماتا كيد للمضمر في قدرا أو نائب فاعله ولا ضمير فيه أو نا كيد للاعراب وان فصل بينهما بالجر لانه مفعول للمؤ كذا لا جنبي على حد ولا يجوز نوضه بما اتين كاهن لكن الفصل في الآية يعمول بالعامل المؤ كذا لا للمؤ كد نفسه ويصر به نا كيد القه في فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤ كدز قوة تقصيرا أي مضمي مقصورا من القصر وهو الجنب لجنبه عن الدأ ومن ظهروا لاعراب ومنه مقصورات في التليام أي محبوسات على بعلونهم (قوله بنوى) فيمحم قدرة فغن فأنما شئ واحد على المشوور وقيل المتوى مخصوص بالياء وبالالف الاصيلة والتقدير الاتى الثقيلة نكت (قوله كذا ايضا بجر) الظاهر ان كذا متعلق بجر على اتصال من ضمير ما وصفه لمخدوف أي بجر بمنزل ذاتي كونه منو بالاعلى أنه مخدوف لغو قدس (قوله جميع الاعراب) مخصوص بغير الكسرة فيعلا يصرّف فاته وقدس فيه الفتحة كما هو وهذا التقدير لحد لان الف بالبيئة لا تسطها وجر بهامع النفس بتعذر قصر كها الا بظها همزة (قوله آخره ات) أي لينة لا همزة كالنظا (قوله لازمة) أي لفظا أو تقديرا كالمقصود المتون ولا يراد ان نحو المرقي اسم مفعول من أقرأه الكتاب بل يدل الهمزة أن الفاعل هو علمه حكم المقصود مع أي يخرج بقيد الزوم حيث يجوز النطق بالهمزة بتدليها لا نا تقول ابد الهمزة المتحركة من جنس حركتها ما قبلها شاذوا التمرق بالمقصود قيا سا وكذا يقال في الباء (قوله فخر جبال اسم الفعل) أي فلا يسمى مقصورا في الاصطلاح وكذا المبني وإن كان ضميرها من المدون وهو الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ام) أي لازمة لتخرج به المتنى والجمع والاسماء الخمسة (قوله يظهر فيه النسب) أي عام يمكن الجزاء الاول من هر كبجر ج اعراب كالتضامين رأيت مديكر بوزنك فالحق فلا اسم وضع فتسكن الباء بلا خلاف استعصا لحكمها حالة البناء أو مع الصرف كالحق الجمع وفي الروض الاتف تقول تشرقوا بأبادي سببا يسكون الباء وهو حال جعلها كالاسم الواحد اه نكت لكن نقل بعضهم جواز التفتح أيضا ومن العرب ممن يسكن باء المنقوص مطلقا كقوله

ولوا واش بالجملة قدرا • وداري بأعلى حضرموت اهدت لي

فكن يا عواش وحذفا للتون قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه لاجل النسب على الرفع والجر والاصح جواز في السبعة لقرا متجفرا الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم يسكون الياء أو الف بعد الهاء اه صبان (قوله ويقدريه الرفع والجر) أي لتقلعها على الياء وقد ظهرا ضرورة كقوله

لعمرك ما تشدق حق انت بائ • ولكن أقصى مدقة العمر عاقل

وكتول جرير فيوما فوفيق الهوى غير ماض • ويوما ترى منهن غولا لتقول (قوله وأي فعل الخ) أي مضارع لان الكلام في العرب يوصل الشرط كل مخدوف للضرورة لانه لا يحذف مع غير ان ولو الامسرا ابعمل بعده كائن عليه ابن هشام في شرح باب سد حاد آخر اسم

ولم يوجد ذلك في العرب إلا في الاسماء المستعارة في حال الرفع نحو جاء أو هو أو جاز ذلك الكوفون في موضع آخر بن أحدهما لم يسمي بمن الفعل فهو يدور ويغزو والثاني ما كان أعجميا فهو مندوب وقد (ص) وأي فعل آخر منه أت

أو واو أو يا مختلا عرف
(ش) اشار إلى أن المعتل من الاتصال
هو ما كان في آخره واو وقبله اضمه
نحو يغزوا وياه قبلها كسرة نحو
يرى أو آلف قبلها فتحة نحو يرى
(ص) قال آلف أو في غير الجزم
وأي نصب ما كيد عو يرى
والرفع فيما أنو واحذف جازما
ثلاثين تقض حكا لازما
(ش) ذكر في هذين البنين كيفية
الاعراب في الفعل المعتل فذكر أن
الآلف يقدر في غير الجزم وهو الرفع
والنصب نحو زيد يفتنى فيضى
صرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة
على الآلف ولن يفتنى فيضى
منصوب وعلامة النصب فتحة
مقدرة على الآلف أو ما الجزم يظهر
لأنه يحذف الحرف الأخير فيقول
يخش وأشار بقوله وأب نصب
ما كيد عو يرى إلى أن النصب
يظهر فيما آخره واو أو ياء نحو لن
يدعوا ويرى وأشار بقوله والرفع
فيما أنو إلى أن الرفع يقدر في الواو
والباء نحو يدعوا ويرى فعلامة
الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء
وأشار بقوله واحذف جازما تالذهر
إلى أن الثلاث وهي الألف الواو
والياء تحذف في الجزم نحو لم يخش
ولم يغزوا ولم فعلامة الجزم حذف
الألف الواو والياء ما حصل ما ذكره
أن الرفع يقدر في الواو والآلف
والياء وأن الجزم يظهر في الثلاثة
بحذفها وأن النصب يظهر في الواو
والباء ويقدر في الآلف

كان ومنه صفتها أو آخرها وقف عليه السكون على لغز حقة في المنصوب ولا يتأقبه رسم
أو ولا ياء آلف لا مكان جله خبر مبتدأ محذوف أى أو ثومنه واو الخ فالصنف الجله على جله
كل قبلها أو وأما خبر الشان وجهه آخر منه آلف خبرها منسوبة كفى الاشغوى أى فى
عمل نصب وقولهم لا يحمل الجله المنسوبة أى لغز خبر الشان وصريح ذلك الجرى على أن كان
الثانية ناقصة حيث جعل الجله خبرها وقيل إنها تأتى بالجله لتفسرها الضمير كنهما هو وقيل
واسطة فى كل الشانين تأتى أقوال مكافئة فى السكت وأصحها الأول لأن ضمير الشان لا يعمل
فيه إلا ابتداء أو أحذفوا ضمير على الأخير بن فعل يحمل الجله رفع كفسرها التفاعل ولا يحمل لها
يجوز (قوله فتلا) الأولى جله مفعولا تأتى العرف بمعنى علم لا حالاً من ضمير لان القصص كونه
معتلا لا يعرف تأتى مقديته أو ضمن عرف معنى سعى وانظر ليدخلت الفاعل جواب الشرط مع
صالحه لما بشره الانا وتولعه على تقدير قد تأمل (قوله فالآلف) منصوب بحذف بفسرها انو لازم
له كقصدا ولا يس على حذف ياء خبره ولا يقدر أن الآلف لا تنوى (قوله ثلاثين) أى
أحرف الصلة مفعول حذف ومفعول جازما محذوف أى الأفعال أو ثلاثين أى الأفعال فهو
مفعول جازما ومفعول حذف محذوف أى أحرف الله وعلى الأول حل الشارح (قوله تقض)
أى تؤدسك أى يحكموا به أو تقض بمعنى تحكم وحكمه صدر من تنوعه (قوله إلى أن النصب يظهر
الجزم) يقدر للضرورة كقوله

خمسون فى عام من وراثته • أى الله أن أسويام ولا أب
وقوله ما أقدر الله أن يبنى على شط • من داره الجزم من داره رسول

وما تقيصه والشط البدو الجزم وصوله موضعان وانظر هل يجوز ذلك فى السعة كما مر فى
المقوص (قوله إلى أن الثلاث الخ) أى إذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كقرا وقرى
ووضوفاً لا تحذف أن قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لاخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز
فإن قدر قبله كان شاذاً تسكناً الهمز ولا يحذف أيضاً إلا كتر لعدم الاعتدال العارض فيقدر
السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فذكر (قوله تحذف فى الجزم) أى أنها تحذف بالسكون
فصل الجازم عليها كونه لم يحذفها لكن التصيق مذهب سيبويه أنه انما يحذف الحركة
المقدرة وتحذف الحرف عنده لا فى غير ما فى الجزم وغيره وأما تنويع الجازم فى حقوقه
وتقصص من شطه عشية • كان لم ترى قبلى أسرا عيانا

فضرورة لانها تزداد الكلمة إلى أصلها كما فى سبك المظوم المصنف وحينئذ فجزم به يكون مقدر
على الحرف حتى على القول الأول للضرورة وتوحيق أنه جزم يحذف الحرف عما للضرورة وفى
الهمزة لغة فجزم كذلك وخرج عليها فترقب من أنه يتق ويصير بالياء جزم يصير وقيل
الموجودات شاع والحرف الاصل حذفه الجازم ويرد أن حرف الاشباع لا يكتب ومن موصولة
وسكن يصير تخفيفاً أولية الوقف وليس من ذلك مستقر تلك فلا تنسب لاهنى انتهى أى خلت
تنسى • (قوله) بنى مما تقدر فيه الحركة كما سكن الوقف والادغام كضرب بكرود ودا جالوت أو
للتخفيف كسكن بارتكهم ويعولن ورسنا ومكر السى ويا مكر وكشعرم والعصير جوازها
للقراءات فى السبع والتسبع كالجذته والحق كالعلم المركب اسنادا والمضف لىء التمسك حتى فى
حال جزمه خلاصة المصنف لسبق حركة الماسية على الاعراب وكالبها لا يغلاما يقدر السكون
فيما حركه الساكنين كمن الذين وما أدغم فى آخره كمن يشدوا حركه من القوافى كقوله

اغزك منى أن حبل قاتلى • وألمهم ما تمارى القلب يفعل

الاصلي نفسه وهذا معنى ما قيل انه تصوير لا تصور ولو سلم عدم جله اصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من السورغ لتصير صورة اللفظ لانهم مبدءا وخبر صورة لاحقة فتقدر وجل المواطة ما يصح بل اتوا بل المشتق وحذف المضاف كعمل العلم على التقه وجل الاشتقاق بخلافه كعمل العلم على الشافعي (قوله مؤثرا) جال من المضاف اليه وهو الال لان المضاف اسم فاعل يقتضي العمل في الحال (قوله ما يقبل الالح) اعترض به غير جامع لخروج الحال والتيز واسم لا ويجوز رب واقبل من فاعله انكرات مع انه لا تقبل الولا تقع موقعه وغير مائع له دخول هو ويحس وضيه الغائب العائد لذكره كما في رجل فأكرمته فاعلم معارف مع الاولين يقبل الال والثالث واقع موقع فاعله هو رجل والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل الال في الافراد ولا يصح عدم قبولها في تراكمها لخاصة لغرضه وعن الثاني ان هو ويحس لا يقبل الال اذا كانا جعين له ودي ويحس كروم وروى وهو ما حثت ذكرنا اما اذا كانا عليين على القبلتين فلا حيثئذ يمتنع الصرف للعلية والتائب المعنوي اما الضمير فخاصه الرجل المذكور وهو لا يقبل الال بل بالتكرير فتدبر (قوله وتؤثر فيه التعريف) قديده لانه المراد من تأثير الال عند الاطلاق فخرج نحو العباس والحارث فان الال فيهما مؤثرة لهما في الالهما من الوصفية يشد العوض والحارث لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه ايضا ما وقع في الالهام كحدود ريب وغيره وبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرؤ لهما لم يسع دخول الال عليهما فيكون شيئا للغير والشبه موقعا وكذا اسماء لاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان والماضين الاستفهام والشرط فتاذا على أصل الوضع ومن هذا النوع ايضا من الاول اسماء الضالعين والمقنعين لان الال فيهما موصولة للمعرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجبر ومداخل الال عليهما من عند الجهول لاضافتها معنى وتو بنما بدل عنها وكذا اسماء الافعال التكرار لوقوع صه مثلا موقع سكونا أو موقع اسكت الدال عليه تدبر (قوله ومما صاحب يقبل الال) أي المعرفة لان المراد بها القوام والنبوت فهو صفة شبيهة باسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله وغيره معرفة) افراد الضمير لارادة المذكور لان العطف بالاوليات تنوي بية بمعنى الاول والا لاحد الدار حتى تقتضي الافراد وفي الاخبار قلب لان المعرفة في الحديث عنها بيان خاصا كما التكرير لم يعرفها بالحدس في التسهيل من تعذره بلا اعتراض عليه وعلمه بالجملة لم يقدر عرف كثير التكرير بما شاع في جنس موجود كرجل أو قد كشمس والمعرفة بما وضع ليعمل في شيء بعينه ولا اعتراض واقهم كلامه عدم الواسطة بينهما وهو الاصح خلافا لما انبأ فيها لا يدخله تنوين ولا الال كن وما (قوله كهم وذي الح) ليرتبها الضيق التنظيم وقد رتبها في الكافية بقوله

نضمر أعرفها ثم العلم • فتدوا اشارة وصول ثم

فتدوا اداة فتدوى صينا • فتدوا اضافة بها تيننا

وترك المنادي هنا كلم الفصل غير المنون ونحو أجمع في التوكيد كرهافي أو ايهما وقد كسر فيما لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك الى ما هنا لان تعريف أجمع والعالية الجنسية أو الاضافة المقدرة بالباقي بالعقدرة لكن اختار في التسهيل أن تعريف المنادي بالمواجعة والاقبال عليه لا بالانفليس عما هنا واعلم أن الحلالة أعرف المعارف اجما ثم الضمير على الاصح لا العلم ولا الاشارة وأعرفه ضمير التكلم فانما يطلب الغائب السالم من الالهام بان يتقدمه اسم واحد كما في التصريح بخلاف جازم يدور فأكرمته فهذا كلام أو دونه والمراد العلم الشخصي كافي التسهيل اما بالنسبة فالتأمر أمدون الجميع واما المضاف فكما أضيف اليه عند المصنف

مؤثرا أو وقع موقع ما قلذ كرا
(ش) التكرير ما يقبل الال وتؤثر فيه التعريف
فيه التعريف ويقع موقع ما يقبل
الال فغال ما يقبل الال وتؤثر فيه
التعريف رجل فتقول الرجل
واحتز بقوله وتؤثر فيه التعريف
بما يقبل الال وتؤثر فيه التعريف
كعباس علما فانك تقول فيه
العباس قد دخل عليه الال لكنها
لا تؤثر فيه التعريف لا لمعرفة
قبل دخولها عليه ومثال ما يقع
موقع ما يقبل الال ذواتي بمعنى
صاحب نحو جاني ذومال أي
صاحب مال فذو تكرر وهي لا تقبل
الال لكنها واقعة موقع صاحب
وصاحب يقبل الال فهو صاحب
(ص) وغير معرفة كهم وذي

مطلقا وعند الاكتمال المضاف للضمير كالمعلم لانه وصفه بكونه زيدا صاحبك والصفة
لا تكون اعراف من الموصوف بل مثله اودونه وورد بانه لا ضرر في ذلك بل هو الانسب لكونها
تعين الموصوف وتوضعه ولذا اختاره ابن هشام تبع القراء السالوين وقال المصنف انه الصريح
على قول الناجم ينتقض القول بان الضمير اعراف الجميع والانسب كون المضاف دون ما اضيف
اليه مطلقا لا كسماه التعريف منه ولان نحو غلام زيد صادق ياتي على نفسه ليعلم من زيد
(قوله والذي) مقتضاه انه يسمى معرفة حال اقاربه عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام
لان زوماه وعدم استعماله بنونها بخلاف المضاف دون المضاف اليه (قوله فافق الخ) لما قاله
ترتيبها ذكر ارتباطها برباها لكن قاله ان يترجم للضمير كخبر هو الفاضحة كالاحتقن وما
مفعول اول لسم والطرف صلتها اي في موضع ذي غيبة الخ اي لمقهوره الكلبي يات على قول
السعدان المضمران ونحوها كالاشارات والموصولات والحروف كليت وضعاء جزئيات استعمالا
فهو مثلا موضوع لطلق غائب ولا يستعمل الا في واحد مخصوصه كزيد والمخفي في موضع لافراد
ذو غيبة يات على قول العضد والسيدان جزئيات وضعا واستعمالا فهو موضوع لكل فرد فرد
بحايسته بل فيه لكن بواسطة استحضارها بامر كلبي يتم تلك الافراد لتعذر ان يحيط الواضع
على انهم البشر جميعها وقت الوضع تفصيلا فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت اذا
كان الضمير والاشارة في الموصول مستوفى وضعا واستعمالا لمخفي كون بعضها اعراف من بعض
كأمر قلت لان تعرف فيها من أمر زائد على الوضع كالمراجع والحضور في الضمير والاشارة في
اتم الاشارة والصلة في الموصول ولا شك ان بعض هذا وضع من بعض فالترتيب انما هو
باعتبارها لا بالوضع الا ترى ان الحروف في مثلها وضعا واستعمالا وليست معارف لعدم قرينة
التعريف فتدبر (قوله كانت) جريا على كلف لتصل لفظه وليس من انابه ضمير ارفع عن ضمير
الجر كما هو (قوله بالضمير) فعمل من الضمير وهو الهزال لقله وحرفه غالبا ومن الانصار هو
الاخفاء المذكور استتاره ولاه خفي في نفسه لعدم صراحته كالظهور مع ما فيه من حروف
الهمس غالب وهي التاء والكاف والهـ ولذا يستحق ضمير ايضا يسميه الكوفيون كناية وتكنيا
اي كفي به عن الظاهر اختصارا (قوله ما دل على غيبة) اي لفظا جسد وضع لفي غيبة الخ
نخرج اعراف المضارة وكفى الخطاب في نحو ذلك واخر نحو اتموا يا مومنين الفصل عند
البصر بين فانها اعراف فتمس الغيبة والخطاب لانهم ساءوا رج ايضا ما فيه الالحضور
بكتبت الساعة ونحوه يابزون الحضور في ذلك ليس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور
خصوص التكلم والخطاب بقرينة التثنية لا مطلق حضور نخرج اسمه الاشارة على ان حضورها
لم يشترط وضعا وانما هو من كونها الاشارة بها الالحاضر وباقاع ما على الاسم الجامع من حفظ
غائب ومثلكم وخطاب فانها مشتقة على ان المراد بها التكميل فتمس بغير ذلك لفظه عن نفسه
وبالخطاب فتمس بوجه اليه الخطاب وبالقاب ما تقدم ذكره ارجع وهذه ليست
كذلك وبهذا اقرر الاسماء الظاهرة يات على انها موضوعات للغائب لانها لم تقدم ذكرها
والاصح انها وضعت لسماعها المعين لا بقيد غيبته للاحضور فاستعمالها في كل منهما حقيقة واعلم
ان ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظا ولو لم يجرده كاعطوا هو اقرب اي الصلابة المقهور من
اعطوا او معنى بان يعلم من السياق نحو ولا يه لكل واحد اي الميت بقرينة ذكر الارث حتى
توارى بالخطاب اي الشمس بقرينة ذكر العشي والالهة من ذكر زيدا صلاة العصور ورتبة
كضرب غلامه زيد فان رتبة الاعمال قبل المفعول ولا يعود على ما تأخر لفظا ورتبة الا في صحت

وهذا بين والغلام والذي

(ض) اي غير النكرة للعرفه وهي

سنة اقسام المضمر كهم واسم الاشارة

كذو والمسلم كنهذ والمخفي بالانصاف

واللام كالغلام والموصول كلفي

وما اضيف الي واحد منها كاني

ومثلكم على هذه الاقسام

(ص) فلهذا غيبة او حضور

كما تنو هو سبب الضمير

(ش) يشترط ان الضمير ما دل على

غيبة كهو او حضور وهو مكان

أحدهما ضمير المخاطب نحو انت

والثاني ضمير المتكلم نحو انا

مسائل جعلها في حكم المتقدم لكانت خاصة بها كالاجال ثم التخصيص وهي ضمير الشأن والقصة
والضمير المحرور ويرى المرفوع ثم أو ياول المتنازعين كما ستبين في أوامهم والضمير المبدل من مفسره
كضربتموهذا والهم وصل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر بضمه بضمه وقومها هي الاحياء
الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما جلت وهي العرب تقول ما شامت وقيل ضمير هذين القصة وقيل
من باب ضربته زيد الجملته تقول وتحمل خبره وفي الهمع انه قد يرجع الى الفعل السابق فهو ما
يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر عندى درهم ونصفه أي نصف درهم آخر ٨١
وجعله التمامين نفس السابق مع حذف مضاف أي من مثل عمر ومثل نصفه (قوله وقد واصل)
اما خبر مقدم عن ماله انتهى المعرفة وعكسه لان الضمير في المضاف محذوف عنه ومنه صفه
(قوله مالا يتدا) أي يحذف الجار فاصل الضمير واسترو ليس محذوف لانه نائب الفاعل ولذا
يحذف العائد المحرور فيه شرطه والمراد لا يتدا به الجمع بقائه على حالته الاولى فخرج ضمير
ضربه وما وضرمهم ومنه فانه اذا ابتدئ به صار مبتدأ بعد ان كان معفوا فلا يرد بقاءه
معفوا ولا قبل اياه ما ضربت لاهما فتدبر (قوله الا) مقول بل قصد لفظه واختيارا فبزع
الخاص أي في الاختيار والمراد ما يم الا الاستثنائية والوصفية وهي التي بمعنى غير كما في شرح
الجامع (قوله كالباه والكاف الخ) تمثل لانواعه ومجمله لكن اراي الاعرف فقدم المتكلم
فالخطاب فالغائب وان فانه تقدم المرفوع وتاخير المحرور كعادتهم الضرورة يقتل المتكلم والمحروور
بابي والضايط والمنسوب با كرمك والمرفوع والغائب بلسيه (قوله المضمر) أي من حيث هو
يقسم الخ وهل المتصل أصل المتصل لان معنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله تعالى
عوض الخ) في خبر مقدم وناصر مبتدأ مؤخر والاستغنى من مقدم عليه وقياسه الا بالاه عوض
ظرف يستغرق المستقبل كذا الا انه محض بالتي وهو مبني على الضم لقطع عن الاضافة كقبل
وبعد ومع فيه - حثذا الكسر والفتح فان أضيف نصب كالأفعل عوض العائض كذا بالآتين
وفي القاء ومن ملأ يته عوض فاستعمله في الماضي (قوله وما تبالى الخ) مالا الاولى نافية والثانية
زائدة لامصدرية بخلافه في لان اذا الشرطية مختصة بالجل النعطة وجله ان لا يجاوز الخ
مفعول ببالى ويأري معنى أحسن الفاظ العموم الملازمة للتي أصله ووارا لمن دار بدور والآله
مستغنى من مقدم عليه وقياسه الا بالاه أي لا تبالى في بعدم مجاورة سوائه ايها المحبوبة اذا كنت
أنت جارة توافي نسخ وماعطينا أي وماعطينا بأسماء مجاورة وسوائه اذا تأملت في معنى البيت
وجعلت الاعمى غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في محل جر بالاضافة
لاستغنى كما ظاهرا باب الحوائى والاتصال مفعول بعد كل منهما كما في شرح الجامع (قوله وكل
مضمر الخ) لما كان قسمها الا في محبب مواقع الاعراب وهم اعرابا دفعه بذلك في ابتدائه ليعلم
ان المحرور غير محالها فقط وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالباه الوضعي لانه لا يفيد هذه الكلية
فاشارنا الى ان هذا التسمي بعضها والباقي محمول عليه أو آله عللا أخرى (قوله كلفظ ما نصب)
أي في الصورة ولومع اختلاف الحركة كضربه واه واهن كلامه الا في المتصل من قوله وقد
اتصال الى قوله وقد وارتفاع واتصال فاشار الى المحرور والمنصوب في هذا الشرط وكل منهما ماثلا
عشر قسما كما سلك والى المرفوع فيما بعد ما أتت آخره لانه كرحم البناء هذا دفع التره المار
وهو عام للمتصل والمتصل فرمواوه ان ما بعده عام مثله فوقع ذلك بتقديم المحرور الذي لا يكون
في المتصل أصلا فتدبر (قوله في الجود) هذا أحدا وجه أربعة في التسهيل ثانيا الشبه الوضعي
في بعضها وحل الباقي عليه ثالثا الشبه الانتقاري لا تقاردها لالتا الى المرحب وأخطاب حثلا

(ص) وقد واصل منه ما لا يتدا
ولا يلى الاختيار أبدا
كالباه والكاف من ابني أكرمك
والناحو الهام من سلمه مالت
(ش) المضمر البارز ينقسم الى
متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي
لا يتدا به كالكاف من أكرمك
وتحده ولا يقع بعد الا في الاختيار
فلا تقول ما أكرمك الا وقد جاء
شاذ في الشعر كقوله
أعوز رب العرش من فتفت
على تعالى عوض الاله ناصر
وقوله

وما تبالى اذا ما كنت جارتنا
ان لا يجاوز الا لا دليل
(ص) وكل مضمره النبايج
ولفظ ما جر كلفظ ما نصب
(ش) المضمرات كلها مبنية لشبهها
بالحرف في الجود وذلك لانصرف

ولاتنفي ولا يجمع وإذا نظرنا فيه بينت أنهما ما اشتراكا فيه الجبر والنصب وهو بل خفي نصب أو هو متصل فهو كرمك ومن ذلك ما قبله
فالكافي أن كرمك في موضع نصب وفي بل في موضع جر والها في الهمزة في موضع نصب وفي في موضع جر ومنها ما اشتراكا فيه الرفع والنصب
والجبر وهو نا واليه أشار بقوله (ص) (٥٧) الرفع والنصب جبر ناصح • كما مر في سابقنا فلنا الخ
(ش) أي صلي لفظ الرفع نحو فلنا

والنصب نحو فالتلو الجبر نحو تناوعا
يستعمل الرفع والنصب والجبر الية
فمثال الرفع اضري ومثال النصب
اكرمي ومثال الجبر مري ويستعمل
في الثلاثة أيضا فمثال الرفع هم
فأتون ومثال النصب كرمهم
ومثال الجبر لهم وانما لم يذكر
المصنف الياء هو لانها لا يشبهان
نامن كل وجه لانها لا تكون الرفع
والنصب والجبر المعنى واحده
ضمير متصل في الاحوال الثلاثة
بجمل اليا فانهما وان استعملت
الرفع والنصب والجبر كانت ضميرا
متصلا في الاحوال الثلاثة لم تكن
بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة
لانها في حالة الرفع المتعاطف وفي
حالي النصب والجبر المتكلم وكذلك
هم لانها لو كانت بمعنى واحد في
الاحوال الثلاثة فليست متصلا
لانها في حالة الرفع ضمير متصل وفي
حالي النصب والجبر ضمير متصل
(ص) (والتلو والواو والنون)
غاب وغيره كقاموا واعلموا
(ش) (الالف والواو والنون من
ضمائر الرفع المتصلة وتكون
للقائب والمخاطب فمثال الغائب
الزبدان تاما والزبدون قاموا
والهندات فن ومثال المخاطب
اعلموا واعلموا واعلموا وبذلك تحت
قول المصنف وغيره المخاطب
والتكلم وليس يجيد لان هذه الثلاثة

رابعا استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها باختلاف المعاني كالخرف اه وقال ابن غازي
لشبه المعنوي لتعنيها معنى التكلم والمخاطبة والغيبة وهي من معاني الحروف الجزئية كحرف
المضارع والواو في اياي والباء وياه اه ومقتضاها أن مثل أحرف المضارعة كانت
اصطلاحية وهو قول الرضي (قوله ولا تنفي الخ) وأما فهوها وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء
(قوله الرفع الخ) متعلق بصلى الواقع خبرا عن نا وهو ضمير الامام فصاع من ضميرها لكن الغيبة هنا متعين
لثلاثة عيب السناد (قوله كحرف بنا) فنه معني اشرف قدما بالياء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا
(قوله لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر في مثل فقط لا في نحو اجبني كوني مسافرا الى ابي فان الياء في
الجميع ضمير متصل لمعنى واحد ومحلها نصب في الاول ووقف في الثاني بالكون وجر في الثالث
والجواب ان رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا كالنعل ومحلها الاصل بالانسية
المضاف هو الجبر فقط اما ما اخترت به الاصل (قوله واقت) مبتدأ مسوغه عطف المعرفة عليه ولما
غاب خبره وأشار به ذم مع قوله الرفع والنصب جري الى جواز عطف المعرفة على التكرار وعكسه
واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار به في الثلاثة لتسمعنا المتقدمة الى بعض أقسام البارز
المرفوع وفي التام في حضوره بتخصر تمام الخاطبة في تضرير ثم ذكر المستتر لتكمل
ضمائر الرفع المتصلة مستغنى كما ستعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أي مع الأفعال ما في نحو
ضاربان وضاربان عرفان والفاعل مستتر (قوله وليس يجيد) ولو قال بالكتاب ونحو بل لكناه
لكن أجيب عنه بأنه مرفوع الترهيل لئلا كما فادبه انها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه يجب
الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) فأدنى تقدم ان غير اختصاص المستتر بالرفع لانه
عدة فلا بد منه لفظا وتقدير او ما غير مفضلة لاداعي الى تقدير ما اذا عديم من اللفظ الا ليرط الخبر
ونحوه وذلك نادر ومنه المصنف ضمير في ان المستتر من المتصل لان كلامه لا ان فيه وهو
الاصح لامن المتصل كاقبل الا لا يشتد به ولا يلى الا بل لا ينطبق به أصلا واختلاف الجامع انه
واسطة لان الاتصال والانفصال عن عوارض الانقضاء المحققة اه نكت (قوله وافق) يجوز في
جواب الامر وتفتيح بالغين المجهية بدل منه (قوله يتقسم الضمير) أي المتصل بالامر والمراد بالبارز
ماله وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الفى ضمير بت لامكان النطق به اما المستتر
فامر عقل لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعملونه للتفصيل في قولهم تقديره أنت مثلا
للتعريب كما تمحصل الفرق بين المستر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حال من المحذوف لانه
يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالوجود وذلك اختص بالعمد اما المحذوف فلا بد له من
القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أي بان يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر والضمير المتصل
كزبدان يصح فيه قام أو أو قاما هو بخلاف الواجب وليس المراد الجواز محض برونه
اذ لا يقال قام هو على التاعلية لان المستر مطلقا لا ينطبق به أصلا لانه امر عقلي وسنجد تقسية
هذا جاز في لومها به واجبا بمجرد اصطلاح لا مشاحة فيه فانقطع ما للموضع هنا فانه سم (قوله
للوحد) سيد كحتمت في الخطاب لبيان الواقع ولم يذكر كرمي الواحد دخوله في المبدوء بالياء

(٨ - خضري ل)

لا تكون المتكلم أملا بل انما تكون للقائب والمخاطب كما مثلنا
(ص) ومن ضمير الرفع ما يستمر • كقوله وافق فتتبع اذ تشكر (ش) يتقسم الضمير الى مستر وبارز والمستر الى واجبة الامتداد
وجازة والمراد بواجبة الاستمرار لا يحل محله الظاهر ويجازا الاستمرار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع
التي يجب فيها استتار الضمير اربعة الاول فعل الامر للواحد المخاطب كقوله التقدير أنت وهذا الضمير

(ص) وفي اختيار لا يجيء المنفصل
 اذ انما ان يجيء المتصل
 (ش) كل موضع أمكن ان يؤول فيه
 بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه
 الى المنفصل الا فيما سجد كره
 المنصف فلا تقول في اكرمكنا اكرم
 باللام يمكن الاتيان بالمتصل
 اقول اكرمك فان لم يمكن الاتيان
 بالمتصل تعين المنفصل نحو اياك
 اكرمتم وقد جاء الضمير في الشعر
 منفصلا مع امكان الاتيان به متصلا
 بقول الشاعر
 بالباعث الوارث الاموات قد خفت
 اياهم الارض في دهر الدهار
 (ص) وصل او افصل هاسلته وما
 أشبهه في كتبه انقلب انتهى
 كذلك خلتبه واتصلا
 اختار غيري اختارا لافصلا
 (ش) أشار في هذين البيتين الى
 المواضع التي يجوز ان يؤول فيها
 بالضمير منفصلا مع امكان ان يؤول
 به متصلا فاشار بقوله هاسلته الى
 ما يتعدى الى مفعولين الثاني منهما
 ليس خبرا في الاصل وهما ضميران
 نحو الدرهم سلتيه فيجوز للثاني
 هاء سلتيه الاتصال بنحو سلتيه
 والاتصال نحو سلتى اياه وكذلك
 كل فعل أشبه نحو الدرهم
 أعطيتك وأعطيتك اياه وظاهر
 كلام المنصف انه يجوز في هذه
 المسئلة الاتصال والافصال على
 السواء وهو ظاهر كلام أكثر
 النحويين وظاهر كلام سيدي به
 ان الاتصال فيها واجب وان
 الافصال

بعد ضمير أمر الواحد لا يتحد مع تضرب كما يتحد مع تضارب العائب مع ما ضربه في صورة المقدور وكذا
 لم تعد الواو والالف يوفون التسوية مع المضارع لا تصاد صورتهما مع الماضي وكذا اضرب مع تضربين
 وانما جعل الضمير في الامر على المضارع دون العكس لانه الاصل قد تدبر (قوله لا يجيء المنفصل الخ)
 أي لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يصلح ان يتصل بالاحتمال بعد ما اضرب ضرورة
 كيت الشارح ولتقدم على عامله كالكاتب بعد ما اضرب ولا تصدوا الا اياه وقوله
 أنا الذي اشد الحاي التمار وانما * يدافع عن احاسنهم أنا والمثلي
 أو لكونه عامله محذوفا كالكاتب والشر أو مضوبا كالكاتب أو ضمير كرم أو حرف نفي نحو
 ما هن أمهاتهم أو فصل من عامله يعتبر على كغيره من الرسول ولما كرم وولي وواو المصاحبة كقوله
 فالت لا تفتك أحسن قصد * تكون واما هاء المتلا بعدى
 أو لرفع مصدر مضاف الى التصوي بنحو ضمير كرم نحن كتم ظاهرين أو لغرض ذلك كما في التصريح
 (قوله بالباعث الخ) متعلق بحفظ في يثقله والاموات اما خبر وروا باضافة الباعث أو الوارث اليه
 وحذف فاعله من الآخر في حد * بين ذراعى وجهة الأسد ومنسوب تنازعه الوصفان فاعل
 فيه الثاني وحذف ضمير من الاول لكونه فضلا وضمت بمعنى تفضت أي اشغلت عليهم حال من
 الاموات والدهار ب أول الدهر في الزمن الماضي لا واحدا من لفظه ويقال دهور دهار ب رأى
 مختلفة كما في القاموس وقسر هاء التصريح بالشدائد ولكن المناسب هنا الاول وفي الصحاح
 دهر دهار ب رأى شديد كليله ليل لا يوم أو يوم وساعة وساعة (قوله هاسلته) تنازعه الفعلان قلته
 فاعل فيه الثاني لا الاول كما قيل والاضرب في الثاني لما ساقى الا ان لا يجعل تنازعا بل حذف
 من الثاني لانه لا الاول لكون الوصل أو مرجع فيعلق بالمفعول الطاهر وهذا كالاتين من قوله وفي
 اختيار الخ لا مناضفه كما قيل (قوله وما أشبهه) اشار الشارح في حله الى انه على حذف مضاف
 وما واقعة على فعل أي وهه كل فصل أشبه سلتيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والقفل وليس
 كذلك فالاحسن جعل الاشعور ملواقعة على ضمير والهاء في أشبهه عاتقها هاسلته أي وكل خبر
 أشبه هاسلته فيما ساقى سواء كان عامله فعلا كما نفها واسما كالدرهم أو مفعلا كاه
 (قوله ليس خبرا) صادق بكون العاهل ليس ناصبا أصلا كسأل أو ناصبا لاحد الضمير من فقط
 كذا بركهم الله في منامك قليلا الآية فان رأى الحليمة لم تسبح الكافي بل الهاء لکنهم ليستخبرا
 في الاصل فالآية من باب سلتيه لاختيابه لان التسبح المتعبر في خلتبه للضمير ب معاضة الضمير الشارح
 أو لمن التعدير بكون العامل ليس ناصبا (قوله وهما ضميران) أي أولهما أعرف كما يفيد المثال
 فلو قدم غيرهما أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما ساقى في المتن ويرى بكونهما مفعولين
 ما اذا وقع أولهما فيجب الوصل مع الفعل ولو قدم غير العرف كضربك وضربوني بالان الفصل انما
 جازا لغيره من اتصال فضلتين العامل وذلك محقق وهذا المرفوع كجزء الفعل ويجوز الامر ان
 مع الاسم سواء كان الاول مرفوعا ويجوز ان كسبت من ضربك وضربني اياك اذ اياها فاعل المصدر
 مجرور بالاضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون الأمسترا كالكاتب الضارب والكاتب الضارب اياك بناء على أن
 الكاتب مفعول لامضاف اليه والاتين الوصل لان الجهر ولا يكون الامتصلا اه صيان وكذا
 يجب الوصل في أشار به بلا لال تعين الاضافة فسيه فان تون الوصف تعين الفصل كضارب اياه
 قد تدبر فعلا ان اشتراط الشارح التعدي الى المفعولين خاص بالفعل لانه اقصر عليه دون الاسم
 بقي ان موضوع المسئلة الضمير ان فاولد أحد هاءا الظاهر كالدرهم أعطيتك زيد الظاهر تعين
 الوصل على الاصل وانه أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ خبر جميع الرسل من تقديمه في عبارته

مخصوص بالشعر وأشار بقوله
في كتبه الخلف انتهى إلى أنه إذا
كان خبر كان واخواتها خبراً فإنه
يجوز اتصاله وانفصاله واختلف
في اختار منها فاختار المصنف
الاتصال فحركاته واختر اسيدويه
الاتصال فحركاته ياها قول
الصديق كتبه وكتبت ياها وكذلك
اختار عند المصنف الاتصال
في نحو خلتني وهو كل فعل تعدى
إلى مفعولين الثاني منها خبر
في الأصل وهما ضميران ومذهب
سيبويه ان الاختار في هذا أيضاً
الاتصال فحركاته ياها ومذهب
سيبويه أرى أنه هو الكثير في
لسان العرب على ما حكاه سيبويه
عنه وهو المشافه لهم قال الشاعر
إذا قلت حذام فقد حذوا
فان القول ما قلت حذام
(ص) وقدم الاخص في اتصال
وقدم من حيث اتصال
(ش) ضمير التكلم اخص من ضمير
المخاطب وضمير المخاطب اخص من
ضمير الغائب فان اجتمع ضميران
منصوبان أحدهما اخص من
الآخر فان كانا متصلين وجب
تقديم الاخص منهما فتقول
الدرهم أعطيتك وأعطيتك تقدم
الكاف والياء على الهاء لانهما
اخص من الهاء لان الكاف
للمخاطب والياء للتكلم والهاء
لغايب ولا يجوز تقديم الغائب
مع الاتصال فلا تقول أعطيتك
ولأعطيتوني وأجازة قوم ومنه
ماروا بان الأثير في غروب الحديث
من قول عثمان رضي الله تعالى
عنه أراه مني الباطل شيطانا
فان فصلت أحدهما

وأصرح منها قول الكافية • منتهى وصل وقد فعل • وطفه فسبك فيهم إله أن لا تمكوها
ان يباكموها الذين يكهم الله كالمزهد في الفعل أما في الاسم فلا انفصال أرى لضعفه عن
اتصال المفعولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله • ومنعها بشئ يستطاع •
وقوله • لن كان جيلك لي مادافا • لقد كان حيلك حاشنا
(قوله مخصوص بالشعر) برده حديث ان الله ملكتكم ياها أي الألفة ولواها للمصنف
أنا كم والشاهد في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الألف ولو وصل لقال
ملككم بهم ففتح الكاف الأولى وضم الثانية وقديقال عدل عن هذا التعليل مع ما في الفصل
من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله اذا كان خبر كان ضمير الخ) سكت عن اسمها فاذا كان
لا يشترط كونه ضميراً او يدل عليه كلام ابن الناطم نحو الصديق كلفه يديكن عبارة شرح
الكافية تدل على الاشتراط (قوله واخواتها) مثله في شرح الكافية وجرم أوسيان تبين
الفصل فيها وان ليس وليه مثلاً (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء اما فيه فيجب
الفصل بكونه ليس ياها ولا يكون ياها كما يجب مع الاتفاق فارق هذه المسئلة ما قبلها بان أول
الضمير من مرفوع ويجعل عمله الظاهر في قول والعمل ناسخ لهما معا (قوله فاختار المصنف
الاتصال) أي لأنه الأصل ولكثرة تعللها وتوثر في التصحيح كحديث ان يكنه فلن تسلط عليه الخ
وقول أبي الأسود لعبد

دع الخريش ربها القوتة فاني • رأيت أخاهاه فنيابجكانها

فان لا يكتها أو تكنته فانه • أخوها غدا تهاه بليلنا

ومراده باخيا يئذ الزيب لعله من يقول بجله اذا اذبكروا ما الاتصال فاشعرا كقوله

لئن كان ياها لقد حال بعدنا • عن العهد والانسان قديتغير

ولم يجز تترافا في الاستثناء مومر مثله (قوله الثاني منها خبر الخ) أي لكون العامل ناسخا لها
معا (قوله وهما ضميران) أي أولهما اخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذين وسلبه الألتسغ
واذا كان أولهما اخص فلا بد من تغايرهما معي كأمور ظاهر ولا يحتاج لجعل الاختيار فمما من
باب شعري شعري الا في اتحاد الربة كأماني (قوله أرى) أي في المسئلة لان حق الخبر
الاتصال قال الرضي وانما وصل أولهما القرب من الفعل وان كان حق المبدأ كذلك وواقعه
في التسهيل على باب طن فجز الخبر عنه بنصب شبه الفضلة فخرج الى أصل الخبر بخلاف كتبه
فم يجوز الاضمير رفع كزوال الفعل فاشبهه ما مضى يشفرح الى أصل الضمير من وصله بما له (قوله
اذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأته قيل هي الزبا وقيل غيرها وكانت تصر من
مسافة ثلاثة أيام ولا تحط في قول تقوله ولا صار هذا الشعر مشلا لن يقدم قوله على غيره كما هو
مراد الشاعر (قوله وقدم الاخص) أي في المسائل الثلاث كما في الاثني دون غيرها وضابطه
أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربنا فاستألفا فيصيب اتصالهما بتقديم المرفوع
وان كان اخص لجريه بكونه كزوال العامل فلا يجوز التصويب عن الاتصال على أصل الضمير بلا
معارض بخلاف الابواب الثلاثة ونفس هذا على ان جواز الامر من مشروط بتقديم الاخص
لان قوله وما أشبهه يصدق بأي شبهه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتك) أي ولا حسبتك
ولا كقولك بل يجب الفصل بتقديم غير الاخص (قوله وأجازة قوم) كاللرد وكثير من القدماء لكن
انفصل عندهم أرى (قوله أراه مني الخ) الباطل فاعل أرى والها مفعول أول والهاء ثان وشطنا
ثالث قال ابن الأثير وفيه شذوذ وان الوصل وترك الواو لان حقه أراه مني فزأبها (قوله

كتب بالبرهان على ما قلنا

الاص فقلت انهم اعطيتك
اباهم اعطيتك اباهم فقلت فقلت
غير الاص فقلت اعطيتك اباهم
واعطيتك اباهم واليه أشار بقوله

وقدمنا ما مضى في الفصل
وهذا الذي ذكره ليس على الملاحه
بل انما يجوز تقديم غير الاص
في الانفصال عند أمن اللبس فان
خيف لليس لم يميز فان قلت زيد
اعطيتك اباهم لم يميز تقديم القائب
فلا تقول زيد اعطيتك اباهم لا يعلم
هل زيد أخذ أم ما أخذ

(ص) وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا
وقد يعبر القسبي فيه وصلا
(ش) اذا اجتمع ضميران وكانا
منصوبين واتحدا في الرتبة كان
يكو المنكبين ومخاطبين أو ثابتي
فانه يلزم الفصل في أحدهما فنقول
اعطيتك اباهم واعطيتك اباهم
واعطيتك اباهم ولا يجوز اتصال
الضميرين فلا نقول اعطيتك اباهم
ولا اعطيتك اباهم ولا اعطيتك اباهم
كأنهما اثنين واختلف قلتهما
فقد تضللان فقولان زيدان الدرهم
اعطيتك اباهم واليه أشار بقوله في

الكتابة
مع اختلاف ما لو غرضت
اباهم الارض الضر ورة اقتضت
وربما ثبت هذا البيت في بعض
نسخ الا لقصة وليس منها وأشار
بقوله ويجوز فثبت ان آخر البيت
الى ان الاتيان بالضمير منفصلا في
موضع يجب فيه اتصال ضرورة
كقوله

بابا بعت الوارث الاموات قد ضمنت
اباهم الارض في جهر الهادير
وقد تقدم ذكر ذلك (ص)
وقيل بالنفس مع الفعل التزم

كتب بالخيار من هذا مع ما قبله يعلم جواز الامر من حال تقديم الاخير (قوله لا يعلم) الاولى
لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معني وهو الاختيبيج فله على الماخوذ ضميرا كذا وظاهر
فلو قدم غيره سادرا له الاخذ فحصل اللبس وما علم العلم بشي مما جال لاليس (قوله وفي ايجاد
الرتبة الخ) قال سمي أي في باب حسنه وختلته لان من قيوهما كون أحد الضميرين خاص فهذا
محترزه وكذا انحصر الاثموني في التخييل عليه ما ومقتضى ذلك انما يكل يجوز فيه الوصل مع
اتحاد الرتبة ككتبت بضم اشاء وكتلت بفتحها ويكون الاخبار فيه على حد شعري شعري كما
سباني وزجاني يده ان امتناع الوصل فيهما حيث ناعما هو ثواني الثبات مع ايهام كون الثاني
ثا كذا وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين واعرابهما ومنه في القية حديثا ان يكنما الخ
لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا لفظا فليس هو بخلاف ما قبله لاسباب ان كون الفاعل
والمفعول ضميرين متخيلين لسمي واحد من خواص افعال القايبي ايضا من الاثموني ان
تقديم الاص واجب في الابواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة لان مراد تقديمه عند
وجوده فلتأمل ويحذر (قوله وقد يبيح القسبي) أي في اتحاد الرتبة (قوله لمنكبين) أي يجب
الاصل وان كان في ذلك التركيب سلكوا واحدا ومخاطبوا واحدا لا يمكن اتحاد رتبة في التكلم
والخطاب الا حيث يختلف القية وفي نسخ التكلم ومخاطب أو غائب وهي ظاهرة وانما اتحد
مدلول الضميرين كان الاخبار في خلت اباهم على حد شعري شعري (قوله واختلف لفظهما) أي
في الافراد والتد كذا في ضمهما كشأنه وقومهما حسن الناس وجوها وانضمر هو واسمها متباعد
الها ان كذا كرام تقار بالحقوا عطاها واسمها الان الفصل حيث أن جودا تخلصا من قريها
اذ ليس بينهما الاسرف واحد بخلاف ما مر وانما لشرط الاختلاف لرفع والى الثلثين واجام
التاكيد وقيد القية لان اختلاف لفظ الضميرين في المصلى الرتبة اذا لم يرفع أولهما يلزمه تعدد
مدلولهما وذلك لا يمكن في الخطاب أو التكلم لانهما حيث نلتني واحد اذ لا يخال علمنا ولا
ظننا كذا (قوله واليه أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولله وأشار اليه هنا بتكرار وصل أي
يبيح القسبي فيه نوعا خاصا من الوصل وكل تفسيره الى الموقف (قوله في الكتابة) من ذلك التي كتبت
وفي ابن الميت اسمهم وانما هو في الشافعية وأما في الكفاية فهو

والاضطرار وسوغوا في ضمنت • اباهم الارض حقق ما ثبت
(قوله وربما ثبت) أي بعد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقبل بالنفس) أي المتكلم بقرينة وليس
وليتي فلا يرد إطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالترم وأحال من
بالنفس ومفهوما انها التزم من غير الفعل بل ما يجوز براجعية أو مرجوحية واستدراكه
بقوله وليتني فسالج أوتتبع وهو ما عد ذلك وفي التوضيح انها تزم مع اسم الفعل للمعدي أيضا
كدرا كتي وعليكته وسكى القراء مكانتي أي انتظرني لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان
من حسمها أن تلقى بقية الاسماء لتقيها اشياء الاعراب لكن تركت للاتصال بين المتضامين وقد
لحق شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم المتفصيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله
عليه وسلم لليهود هل أنتم صادقون ولو حلفت قيل صادق بكسر القاف وشذوا به وقوله
وليس يميني وفي الناس جمع • صديق اذا أعيا على صديق

ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوف عليكم دوى بلان ونوبها أي أخوف
الامور التي أخافها عليكم والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال لعلهم يصفونه لا يخفى
عليهم تليسه بخلاف غيره فربما اعتبره بالمسلاح أضر على الأمة من متهاجر بالقسط (قوله

بالحذف وتفاوتون في نون الوقاية ومجبتك لانها في الفعل من الكسر وذلك نحو كرمي وكرمي وا كرمي وقد جاء حذفها
مع ليس شذوذا كما قال الشاعر (٦٢) عدت قوتي كعبد الطيس • اذهب القوم الكرام ليسى واختلف في أصل التعجب هل

لحقته نون الوقاية أي وتندغم فيها نون الرفع في الأفعال الخمسة وتقبل كغمروني وتصاحبوني
وقد حذف أحدهما تحذفوا الصريح أنه نون الرفع لأنه عهد حذفها الغير ذلك ولأنها تأتي عن
الضممة التي تحذف تحذفها مع فعل الأناث والافرق في الفعل بين الماضي المتصرف
وبغيره كذكري ويزكري وكثلافي وعداني وحاشاني اذا جعلت أفعالا كقولها

نخل الندى ما عداني فأنى • بكل الذي يدي ويدي مولى
فان قدرت حرفا سقطت كقام القوم خلاي (قوله لانها في الفعل) أي الصريح وجعل عليه نحو
دعواي على طرد الجلب وقوله الكسر أي الذي يختص مثله بالاسم وهو الذي بسبب ما المتكلم لانه
أخو الحرف في الاختصاص فصنع الفعل مثله أماما لا يختص به بان لم يدخله أصلا كالذي قبله
الخطابة ويدخل فيها كالذي للخص من السكونين فلا حاجة لقصوره عنه فلا بد قضا وقال
الناظم لانها في ليس بالمتكلمية الخطابة أو المذكر بامر المؤمنين نحو كرمي وا كرمي
وجعل الماضي والمضارع على الأمر ودخلت في غير الفعل لتق تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع
ليس) أي ليس بها العروف الآتية في الجود والقياس لزوما كسائر الأفعال وهو الكثير كقول
بعضهم وقد بلغه أن تصحاحه (٣) عليه رجلا ليسى أي يلزم رجلا غري (قوله الطيس) بفتح
المهمله وتسكون القسمة الرمل الكثير واظفر في زمان لعدت أولها فاجاة والمعنى عدت قوتي
كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام ونفاجاني ذهابهم سوى واسم ليس مستور وبها واليا خبرها
أي ليس الذاهب أي بقية شذوذا خربحت أصل الضمير بفعل الاستثناء (قوله ما أفقرني) من
فقر بالكسر أي أفقر لا من أفقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذ (قوله عند من يلزمها)
هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والأصح فعليتها فآتت بها النون كما عند البصريين
(قوله الاندورا) ظاهر مجوازه اختيارا وهو أحد قولي الناظم والثاني قصره على الضرورة
(قوله كيتي جابر الخ) قبله

نحني من يدي فافلاق • أنا ثقة اذا اختلف العوالم
كسبة الخ كان من يدوي بابر تينان لقام زيد انليل الذي جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدان
لعداوة بينهما فلما قطع عنهم ما هو باق في ذلك والحوالي الرماح والسيوف (قوله والكثير
ثبوتها) أي ليس بها الفعل معنى وعلا بلا معارض بخلاف لعل فان عملها الحرف في بعض الأحيان
ووالا الامثال في بعض لغتها وهولعن بالون عارض شبهها فسدوت معها النون وانما خبر
في الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو والى الامثال فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصائغ
لكنه أكثر من تجر بديت فقله اعكس أي في مطلق القلة (قوله القدوم) بتحذف الدال آة
الصوت وأخط أي أخطت القدر الفلاق والياض السيف والمباعد العظيم (قوله فقول اني
وانني) فثبوتها شبه الفعل وحذفها التوالي الامثال لان التثقل حصل بها وقيل حذف الاني
لكونها والساكن أولي بالتغير وقيل الوسطي المدغم فيها لانها في محل اللام التي يلقها التغير
وكذا الخلاف في آتات التشديد لكن لم يقل أحد بصدده بحذف النون لانها ضمير عمدة قلة
الروادني اه صيان (قوله تازمها) أي لقصته بانها معالي السكون لانه الأصل بخلاف ما بين
على غيره (قوله من قيس) يروي بلا صرف على ارادة القبيلة ومصره والارادة أيها (قوله

تازمه نون الوقاية أم لا فتقول
ما أفقرني الى عفو الله وما أفقرني
الى عفو الله عند من لم يلزمها فيه
والصحيح انها تازمه (ص)
وليتني فشا وليتني ندرا

ومع لعل اعكس وكن خبرا
في الباقيات واضطرار اخفا
معي وعني بعض من قد سلمنا
(ش) ذكر في هذين البيتين حكم نون
الوقاية مع الحروف فتذكرت
وان نون الوقاية لا تصنف منها
الاندورا كقوله

كيتي جابر اذا قال بيتي
اصادقه وأتقدجل مالي
والكثير في لسان العرب ثبوتها
وبه ورد القرآن قال الله تعالى
يا ليتني كنت معهم وأما لعل فذكر
انها بعكس ليت فالصحيح خبر يدها
من النون كقوله تعالى حكاية عن
فرعون لعلني أبلغ الاسباب ويقل
ثبوتها كقول الشاعر

فقلت أعراني القدم لعلني
أخط بها قبرا لا ييض ما جد
ثم ذكر انك الخبار في الباقيات
أي في باقي أخوات ليت ولعل
وهي ان وأن وكان ولكن فتقول
افقراني وآني وآني وكان كيتي
ولكني وليكني ثم ذكر ان من
وعن تازمها نون الوقاية فتقول
معي وعني بالتشديد ومنهم من يحذف
النون فتقول معني وعني بالتصنيف
وهو شاذ قال الشاعر
أيها السائل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس معني

(٣) قوله عليه رجلا الخ: فيه نسبة اسم الفعل عن المضارع واللام معا فهو شذوذاه انما شوب عن
الفعل وحده لا يقال انه تأني عن فعل الأمر لان فاعله ضمير الغائب مستقر فيه بدليل الهاء التي هي حرف غيبة كالكاف في هاء
يخرف خطابا للفاعل مستقر اه منه

وفي النفي متعلق بقول خبر لدني الثانية وفي قدني متعلق بنفي خبر الحلف ولا يضر تقديمهم معمول الخبر الفعلي على المتداكمات وتعلقه ما لحلف برعله اعمال الصدموثر او محلي بالوالثاني قليل وفي الاول خلاف وأشار بقدها أيضا الى قوله الحذف فيها كدني فبق من الوفا بمعنى يأتي لامن النفي (قوله بالتخفيف) هي لنافع ولم يجعل قولها الوفاية ملحقا ليدل السكون لضم الدال في الآية ولابد التزم ومما التفتان في ليدل لان هذه يقال فيها ليدل بلا تون كما قاله سيبويه لان التون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما هو صريح كلام سيبويه بهذا انك بلا تون تصاق للضمير بخلاف ما لم منع (قوله أي حسي) تفسير لكل من قدني وقطني على القسيتين كما هو مذهب الخليل وسيبويه خلافا للكوفيين في قولهم يجب الحذف في التي بمعنى حسب كما يجب في اسم الفاعل الذي هي بمعنىناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الطرفية فهو ما فعلت فقط اذ لا يضافان للساو عن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكني كافي المعنى أو كني كما استقر به العاصمي لان اسم الفعل المضارع تحت تخفيفه فان التون تازمه كما لا انفصال كما هو من التوضيح وإذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤه مع اسم على السكون وقد يسكن ان وقد يعربان كما في الروادي (قوله قدني من نصر الخ) تعلمه

• ليس الامام بالمتكلم في الحديث • ولتبيين عبد الله بن الزبير ما يشبه حبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب وروى بصيغة الجمع على ارادة حبيب بن عبد الله ومن على رأيه والشاهد في الثاني حذف نونهم اضافته الياء بقرنة سابقة فاحتمل كون الكسر على لغة أو لاجل الروي والياء اشباع للمتكلم في روى ومن الحذف أيضا ما في صحيح البخاري في روى لا تزال جهنم تقول هل من مشرك يتبعني يضع رب العزة قدمه فيها فتقول فقط وروى بعضها الى بعض بروي بسكون الطاء وكسرها بالياء بها وقطني بالنون فقط بالتون والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التبعن عليها بظهره وكبريائه وقيل ما قدمه له المراد أنه يخلق لها خلقا كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

(الم)

يطلق لقطة على الجبل كقوله تعالى وله الجوارات المنشآت في البحر كالاعلام وقول الحسناء

وان حضرت التأم الهداية • كما هو على رأيه نادر

وعلى الزاوية والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتي والظاهر ان النقل من الثالث قولهم انه علامة على مسماه فيصنع للسكره أيضا بحسب أصله لكن خص عاصيا في (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعله لانه المحدث عنه لا تعرف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضمير على بعض الخبر على حمل ع. عين حبيب فان عاد الى اسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر فبمعنى اللام الاختصاص مسماة ومطلقا حال من فاعل يعين أو صفة لصدر محذوف أي تعيينه مطلقا (قوله وخرقا) بكسر المجهدة التون علم المرأة لا سيما تقول من ولد الرب كما في قوله

• لبنه المس كس المرتق • فلا ينصرف للحيثية والتأنيث ولكن المراد هنا القفلة وانما علمه لحكاية أصله أولا لحظة أنه مدلوله كلمة قوة وواشئ نفسه تلج قوة تعالى وتلهمهم كلهم حيث ذكر مسماة اعلام وثنهم بالكلب (قوله يعين مسماه) أي يدل على تعيينه لانه يصح له لان المسمى لا يكون الا معينا والرافعيين التعيين الخارجي والذي معا كغالب علم الشخص أو المعنى فقط كعلم الجنس المسماة في وبعض علم الشخص كعلم فتعلموا لئلا المتوهم وجوده هنا وكلم القبيلة الموضوع لجمهور من وجد وسيوحد فان هذا المجموع لا يوجد الا اذا نقولهم فتخص العلم الشخصي خاربي أو محلي فأفاده الصبان عن يس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا قرينة خارجية عن ذات اللفظ لان تعيين العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعة لتعيين

(ص) وفي لدني الحذف وقلي

قدني وقطني الحذف أيضا قدني

(ش) أشار به الى أن التصحيح في

لدني اثبات التون كقوله تعالى قد

يلتفت من لدني عذرا ويقل حذفها

كقراءة من قرأ لدني بالتخفيف

والكثير في قدني فقط ثبوت التون

محذوف قدني وقطني وبقل الحذف

فمحو قدني وقطني أي حسي وقد

اجتمع الحذف والاثبات في قوله

قدني من نصر الخليلين قدني

(ص) (الم)

اسم يعين المسمى مطلقا

عليه كحضور خرقا

وقرن وعذن ولاحق

وشذقهوهية وواشئ

(ش) العلم هو الاسم الذي يعين

مسماة مطلقا أي بلا قيد التكميم

أو الخطأ والغيبة فالاسم جنس

يشمل التكرار والمعرفة ويعين

مسماة

مسماها لكن واسطة قرينة امام غزوية كالتركيب وأخويه للضمير والتوسيع والأفعال للمنادى
أو لفظية كالمدة في الموصول وال في مدلولها والتظاهر ان منها الأضافة في غلام زيد أو حسية
وهي الإشارة بنحو الأصبع في اسم الإشارة فتعين المدلول انما هو به هذا القرائن لامن الوضع ولا يرد
أن العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تصديق الوضع أما باعتبار كل وضع على
حدته فغير محتاج (قوة أخرج النكرة) أي كرجل وشمس فاموضوع لكل كوكب نهاري وان
انحصر في الكوكب الخصوص فعينه عارض لعدم وجود غيره لامن الوضع (قوله أو الغيبة) أي
معرفة من رجعهان كزأ وغيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حيث ذلك الشيء المتقدم بهينه وان
أجمت ذاته (قوله العقل الخ) خبر ان الأوضع حذف المسميات وفي نسخ العقل مال وهي ظاهرة
(قوله من المألوفات) هذا في العلم الشخصي أما الجنس فاما يكون غالب الغيبة للألوف كالسباع
والحشرات الآتية وقد يكون مألوفاً كالنساء القفرس وأبي الدخا فبفتح المهملة وسكون المعجمة
وبالفاء محدود اللاجق وهيان بن يان بنش والابن يسمه الإنسان المجهول وهو من الاستدلال ان
المجهول مغيب حتى لا يهين بين وفي المحكم يقال ما أدري أي هي بن يان هو أي الناس هو قال
ابن هشام وكلهم جابره لعدم الشعور به كالأولوف وكذا أبو الدخا فتنفرهم عنه أقاده المصحح
(قوله أخت طرفة) بفتح المهملة والراء كالفي القلموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء اليها ينسب
أويس القرني رضي الله تعالى عنه (قوله وعدن) بفتحين بدل بساحل اليمن (قوة فرس) أي
لما وبه رضي الله تعالى عنه (قوة وشذم) بفتح اللام والهمزة وقيل بالمهملة بجل للثمان بن
المنذر (قوله واسم أي الخ) أي في العلم حال كونه اسماً الخ (قوة والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم
في التعريف المتقدم فالمراد بمقابل الفعل والحرف وفي نحو وعلم آدم الأسماء فالمراد به مطلق لفظ
موضوع (قوة ما كان في أوله) أي علم مركب تركيباً اضافية في أوله أب الخ لا هو أب زيد قائم
مسمى به لانه تركيب اسماً ولان المركب الإضافي خبر علم (قوة أب وأم) أي أب وابن أو بنت
أوأخ وأخت أو عم وأخالة (قوة ما أشعر مدح الخ) أي اعتبار مقصوده الأصلي
فان ذلك قد قصد تبعاً فله السد وفي التصريح معن الأهرى ان الاسم يقصده الذات فقط
واللقب يقصده الذات مع الوصف ولذا اختار عندنا التعظيم أو الأهانة اه ويقصده ان اشعاره
مقصود في وضعه العلمي من جهة أنه مفهوم آخر يلاحظ تبعاً وينتسب اليه وان كان المقصود
منه لاصالة مجرد الذات فلا يرد ان شوز يداذا أشهر بصفة كمال كل فقه اشعار بها ويعد كونه
لقباً انما داسمي به شخص آخر بعد ذلك الشارح كان لقباً أقاده بس واعلم أن المقهوم من كلام
الأقدمين كما في الروايات ان الاسم ماضع للذات ابتداء كانت ما كان ثم ماضع بعد فان كان
مصدراً بأب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل
الكنية أو بعدها فالثلاث متباعدة في السجاسي عن سم ان الكنية واللقب يجتمعان في نحو أبي
الفضل وتفرّد الكنية في أي بكر واللقب في مظهر الدين فعلى هذا لا يصير في اللقب عدم التصدير
وعليه ما يظهر ما حكاه ابن عرفة فمن اعترض عليه أمراً في قصة في كنيته بالي القاسم مع قوله
صلى الله عليه وسلم تسوا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فاجاب بأنه اسمه لا كنيته أي لانه يعتبر تائراً
وضع الكنية عن الاسم لكن فيسمه أن ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجاً عن
الثلاث فهو بخلاف المقرر الآن يجعل اسماً تائراً وقيل لافرق بين الثلاثة الا بالحقيقة فقط كالي
العلم من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار بل وعلى هذا
يظهر قول المحدذين وغيرهم في أم كانوا اسمها كنيته ادون ما قبلها نسبة الاسم والكنية عليهما

فصل أخرج النكرة ولا قصد
أخرج بقية المعارف للضمير فانه
يعين مسماه بقيد التكلم كما
أو انطاب كانت أو الغيبة كهو
مثل الشيخ باعلام الاناث وغيرها
تنبها على ان مسميات الاعلام
للعقل موضوعه من المألوفات
لغير اسم رجل وتخرج اسم امرأة
من شعراء العرب وهي أخت طرفة
ابن العبد لانه وقرن اسم قبيلة
وعدن اسم مكان ولا حاق اسم فرس
وشذم اسم جبل وعيلة اسم شاة
وواشق اسم كلب

(ص) واسم أي وكنية ولقباً
وأخرن ذات سواء حسبها
(ش) ينقسم العلم الى ثلاثة أقسام
الى اسم وكنية ولقب والمراد بالاسم
هنا ما ليس بكنية ولا لقب كزيد
وعمر وبالكسبة كما كان في أوله
أب أو أم كالي عبد الله وأم الخير
وباللقب ما أشعر بمدح

الآن برادها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب على بن الحسين
 ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وأما بنت كسرى سببت مع أختها في فتح العراق وولدت
 الثامنة سالم بن عبد الله بن عمرو والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهو أول الثلاثة فاقوا أهل المدينة
 زهدا وعلموا وكانوا يرعون عن التسري فرغبوا فيهم حينئذ (قوله كاتبة الناقة) لقب جعفر
 ابن قريش أبو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاءه ليأخذ قسم أمه ولم يبق إلا الرأس
 فخرها من أنفها فلقب به وكانوا يفتخرون من هذا القلق حتى قال الخليلي
 قوم هم القلق والاذناب غيرهم • ومن يسوى بألقب الناقة الفتيا
 فصار مدحا والنسب إليه أنى اه قصر مع (قوله ولا يجوز تقديم القلق) أي جلالي التعت لانه
 يشبه بالشعار الصفة ولثلاثتهم ارادة مسماه الاول في غويطة وألقب الناقة وجل الباقي عليه
 ولآخر من الاسم وضعا فكذلك القلق (قوله الاقليل) أي ما لم يشهر القلق والاباء بكرة لا تنفاه
 الابهام كتوبة تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بان
 ذا الكلب) متعلق بالبلغ في قولها
 أبلغ هذيلوا ببلغ من يلقها • عن حديثه بعض القول تكذيب
 بان الخ فاته أخت عمرو في مرتبة أولها
 كل امرئ يعمل الفهرم كرب • وكل من غاب الايام مغايب
 وذابحني صاحب وعمر ابلد منو بطن شر بان اسم موضع خيران وجله يعوى الخ حال أو عكسه
 وشر بان بكسر الشين شعر لعل منه القسي ومن قد عده أيضا قول أوس بن الصلت
 أنا ابن من ريقا عمرو وجدي • أبوه نذر ما السماء
 كان عمرو والمذحكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى من قيسا كراهية أن يلبسها معه فلقب
 من ريقا (قوله فاما مع الكنية الخ) يرجع كتبه وجوب تأخيره عنها أيضا لما مر في الاسم فائق التي
 على عمومته ولا ترتيب بين الاسم والكنية فنقد فيها أقسم بالله أبو حفص عمر • ومن تأخيرها
 قول حسان
 وما هتعت عرش اقم من أجل هالك • سجنه اليه الاسعد أي عمرو
 ولم أر في ذلك خلافا (قوله وذا اجل آخر) يقبل حركة الهمزة الى اللام (قوله لئلا شته معاويد)
 أحسب بان قوله وان يكون أي القلق وسوا مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوي لانها
 لا تكون مفردة وقية سم بان كون السوي مفردا يتحقق بعض افرادة فقط وان كان البعض الآخر
 مر كاقصد (قوله ولو قال الخ) في شرح السوي أي وحده كذلك في نسخ (قوله مفردين) المراد
 بالمفرد هنا كتاب الكلمة ما قابل المركب بخلافه في باب الاعراب والمبتدأ والمنادي كما لا يخفى وأما
 ما لا يدل برؤي في معناه فاصطلاح منطقي (قوله فاضف) قال في التصريح اللامع ككون
 الاسم أو القلق ل كالمركب كزهرهون الرشيد فيفتح الاضافة كإفص عليه ابن خروف اه وفيه
 ان ال في الثاني فقط لاتبعها كضلام الرجل وعبد الله قتلتم بقى أي قوله هنا فاضف فما
 يقتضي اطراد الاضافة في التصدير بمعنى وقوله في الاضافة ولا يضاف اسم لمبه انصود الخ يقتضي
 منعها هنا ويقتصر على ما ورد من مع تأويله وقد ذكرناه من جملة ما ورد ويجب تأويله اضافة
 الاسم الى القلق بين الكلامين متناف قطع كما في الحنفى وأجلب بعضهم بان المراد هنا بانفسه أن
 الاضافة الواردة مع تأويلها لا تحذف جيع ال ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يقيد
 لحوى الكلام هنا فاما يستعمل (قوله والا أتبع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحا ورد في التبعة

كزين العابدين أو زم كاتبة الناقة
 وأشار بقوله وأوس الخ الى أن
 القلق اذا صاحب الاسم وجب
 تأخيره كزبد ألقب الناقة ولا يجوز
 تقديم القلق على الاسم فلا تقول
 ألقب الناقة زيد الا قبل ومنه قوله
 بأن ذا الكلب عمر اخبرهم حسبا
 بطن شر بان يعوى حوله القلق
 وظاهر كلام المصنف انه يجب تأخير
 القلق اذا صاحب سواء يدخل تحت
 قوله سواء الاسم والكنية هو تأييدا
 يجب تأخيره مع الاسم فاما مع
 الكنية فأنشأ الخبر بان تقدم
 الكنية على القلق فتقول أو عداقه
 زين العابدين أو القلق على الكنية
 فتقول زين العابدين أو عبد الله
 ووجد في بعض النسخ بدل قوله
 وأخرن ذان سواء حسبا
 وذا اجل آخر اذا صاحبها
 وهو أحسن منه لئلا شته معاويد
 على هذا فانه نفس في له انما يجب
 تأخير القلق اذا صاحب الاسم ومفهومه
 انه لا يجب ذلك مع الكنية وهو
 كذلك كما تقدم ولو قال وأخرن
 ذان سواء صاحبها ورد عليه من
 ان يصير التقديم وآخر القلق اذا صاحب
 سوى الكنية وهو الاسم فكانه
 قال وأثر القلق اذا صاحب الاسم
 والله اعلم

(ص) وان يكون مفردين فاضف
 حقا والأتبع الذي ورد في
 (ش) اذا اجتمع الاسم والقلق فاما
 أن يكون مفردين أو مركبين أو
 الاسم مر كأو القلق مفردا أو الاسم
 مفردا والقلق مركبان كما قام مفردين

لغة أي جعل التي به آخر بدلاً وعطف بيان (قوله) الإضافة أي على تأويل الأول بالمسعى لانه
 للعرض فلا سند له والثاني بالاسم غالباً وقد يعكس إذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد
 كزوجهما يتدفع اتحاد معنى المتضامين لاختلافه بهذا التأويل وجعل الزمخشري إضافة الاسم
 إلى القلب لفظية تقديرافسكا كلها كحاشاة الوصف إلى معموله إذا لم يكن على البدلية أو البيان
 فلا يحتاج لتأويل بخلاف المعنوية اسطاحلي (قوله كز) هو في الأصل خرج الرافعي ويطبق على
 التثنية والخاص (قوله) وأجاز الكوفيون أي وبعض المصريين الاتباع أي بدلاً أو بياناً وهذا
 هو الحق لعدم أحواجه للتأويل فجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وإنما
 اقتصر سيوبه على الإضافة لانه خلاف الأصل في أنها سموعة وأما الاتباع والقطع فعلى
 الأصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع) أي بالنسبة لاستتباع الإضافة فلا يتأويل
 جواز القطع إلا في هذا واختار جواز الإضافة في الصور الثلاثة كعبد أي أضاف الناقبة كاسم ربه
 الرضى لانه كلام عبده الله فالإضافة في صورتى كون الأول مفرداً والاتباع في صورتى كونه مركباً
 (قوله وجعله الخ) عطف على منقول أي ومنه جملة ومنه ما ركب الخ مضمرة تضاماً مع اسمان
 للمتنول مع انشمال لهما والمضاف الآن يحيل من عطف الخاص اهتماماً به أو يخص المنقول
 المتقدم بالمقرول له الأصل والجمله هي المركب الانشادي بضم كة أي أخرى على وجهي فسد وأما
 المزيح فهو مزيج الكلمتين كلمة واحدة متصلة لا تأتي بمعاملة التانيث بمقابلها في أن الأعراب
 على التانيث في الأولى نازمة واحدة كبعيلك ومعديك وبالمقابل في أن الأعراب
 المحلى للدخول نحو خمسة وعشرون وهو على لغة بني تميم ومارك من الظروف والأحوال كصباح
 مساء وشعر يضرع الخ جزأين للبناء فكل ذلك من المزيح والإضافي كل كلمتين نزلت تانيثاً بمعاملة
 التنوين بمقابلها في أن الأعراب على الأولى والتانيث متصلة واحدة قال بس ولم يسم
 العرب بركب غيره هذه الثلاثة تقلد التصريح عليها وقال شيخ الإسلام ولا يربط ماركب من حرفين كأنما
 أو حرف واسم كيزيد أو حرف وفعل كقد قام لأنها تنحكي كالجمله وأما المركب الوصفي كزيد القاتم
 فخلق بالمفرد اه (قوله ذا) أي المزيح مبتدأ وبقية ومعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره
 ثم المذكور أو أرب جواب الشرط لا خبره لصحوة بياضه الأداة والشرط وجوابه خبر (قوله
 مر يميل) من أربيل الخطبة والشعر إذا ابتدأها بياضاً نهي فكأنها مأخوذة من قولهم أربيل الشيء
 إذا فعله فاعمالاً على رجليه من غير أن يقعد يترى اه تصرف (قوله وإلى منقول) منه العلم
 بالقلية لأن غلبته كلوضع الجديد خلافاً لما جعله واسطة قاله في الآيات وقيل كل الإعلام منقولة
 لأن أصل الأسماء التنكير فله معنى سابق على العلية وإن لم يعلم في نحو سعد وقيل كلها مر قبلة
 (قوله ما ليسبق) استعمال أي اللفظ الخصوص سواء استعملت مادته كعادم لا كقفص
 فان مادة الأول استعملت في غير العلية كالسعد والمساء عقودن هـ والناس لم يستعمل هو
 ولا مادته فالواو لم يحمي من ذلك غيره فأقدم المصرح ولوأبدل الاستعمال بالوضع نزع ما قبل بعد
 وضع فقط فانه من المنقول كافي شرح الجامع (قوله قبل العلية) أي قبل نوعها الحاضر نزع
 اسماء على الشخص فانه منقول كما قاله الشنوي وغيره لا اختلاف النوع ودخل سعد لأمارة
 غير الأولى فانه مر يميل لاتحاد (قوله وأرد) نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أودى المرتن
 الود تعرف وغرفة والمهمز بدل من الواو المضمومة كافي اقتبس أجوبه وجه وقال شيخ الإسلام
 ادعلم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمز بدل من واو وعند غيره من الديقن الهمزة
 وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبني على هذا (قوله كفضل) أي وزيد قاله

وجب عند البحر بن الإضافة نحو
 هذا سعيد كزوجهما يتدفع اتحاد معنى المتضامين لاختلافه بهذا التأويل وجعل الزمخشري إضافة الاسم
 إلى القلب لفظية تقديرافسكا كلها كحاشاة الوصف إلى معموله إذا لم يكن على البدلية أو البيان
 فلا يحتاج لتأويل بخلاف المعنوية اسطاحلي (قوله كز) هو في الأصل خرج الرافعي ويطبق على
 التثنية والخاص (قوله) وأجاز الكوفيون أي وبعض المصريين الاتباع أي بدلاً أو بياناً وهذا
 هو الحق لعدم أحواجه للتأويل فجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وإنما
 اقتصر سيوبه على الإضافة لانه خلاف الأصل في أنها سموعة وأما الاتباع والقطع فعلى
 الأصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع) أي بالنسبة لاستتباع الإضافة فلا يتأويل
 جواز القطع إلا في هذا واختار جواز الإضافة في الصور الثلاثة كعبد أي أضاف الناقبة كاسم ربه
 الرضى لانه كلام عبده الله فالإضافة في صورتى كون الأول مفرداً والاتباع في صورتى كونه مركباً
 (قوله وجعله الخ) عطف على منقول أي ومنه جملة ومنه ما ركب الخ مضمرة تضاماً مع اسمان
 للمتنول مع انشمال لهما والمضاف الآن يحيل من عطف الخاص اهتماماً به أو يخص المنقول
 المتقدم بالمقرول له الأصل والجمله هي المركب الانشادي بضم كة أي أخرى على وجهي فسد وأما
 المزيح فهو مزيج الكلمتين كلمة واحدة متصلة لا تأتي بمعاملة التانيث بمقابلها في أن الأعراب
 على التانيث في الأولى نازمة واحدة كبعيلك ومعديك وبالمقابل في أن الأعراب
 المحلى للدخول نحو خمسة وعشرون وهو على لغة بني تميم ومارك من الظروف والأحوال كصباح
 مساء وشعر يضرع الخ جزأين للبناء فكل ذلك من المزيح والإضافي كل كلمتين نزلت تانيثاً بمعاملة
 التنوين بمقابلها في أن الأعراب على الأولى والتانيث متصلة واحدة قال بس ولم يسم
 العرب بركب غيره هذه الثلاثة تقلد التصريح عليها وقال شيخ الإسلام ولا يربط ماركب من حرفين كأنما
 أو حرف واسم كيزيد أو حرف وفعل كقد قام لأنها تنحكي كالجمله وأما المركب الوصفي كزيد القاتم
 فخلق بالمفرد اه (قوله ذا) أي المزيح مبتدأ وبقية ومعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره
 ثم المذكور أو أرب جواب الشرط لا خبره لصحوة بياضه الأداة والشرط وجوابه خبر (قوله
 مر يميل) من أربيل الخطبة والشعر إذا ابتدأها بياضاً نهي فكأنها مأخوذة من قولهم أربيل الشيء
 إذا فعله فاعمالاً على رجليه من غير أن يقعد يترى اه تصرف (قوله وإلى منقول) منه العلم
 بالقلية لأن غلبته كلوضع الجديد خلافاً لما جعله واسطة قاله في الآيات وقيل كل الإعلام منقولة
 لأن أصل الأسماء التنكير فله معنى سابق على العلية وإن لم يعلم في نحو سعد وقيل كلها مر قبلة
 (قوله ما ليسبق) استعمال أي اللفظ الخصوص سواء استعملت مادته كعادم لا كقفص
 فان مادة الأول استعملت في غير العلية كالسعد والمساء عقودن هـ والناس لم يستعمل هو
 ولا مادته فالواو لم يحمي من ذلك غيره فأقدم المصرح ولوأبدل الاستعمال بالوضع نزع ما قبل بعد
 وضع فقط فانه من المنقول كافي شرح الجامع (قوله قبل العلية) أي قبل نوعها الحاضر نزع
 اسماء على الشخص فانه منقول كما قاله الشنوي وغيره لا اختلاف النوع ودخل سعد لأمارة
 غير الأولى فانه مر يميل لاتحاد (قوله وأرد) نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أودى المرتن
 الود تعرف وغرفة والمهمز بدل من الواو المضمومة كافي اقتبس أجوبه وجه وقال شيخ الإسلام
 ادعلم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمز بدل من واو وعند غيره من الديقن الهمزة
 وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبني على هذا (قوله كفضل) أي وزيد قاله

ووجه وما يجزى مركباً
 ذا ان يفرو به ثم أعربا
 وشاع في الإعلام ذوالإضافة
 كعبد شمس وإلى عاقبة
 (ش) ينقسم العلم إلى مر يميل وإلى
 منقول فالمر يميل هو ما ليسبق له
 استعمال قبل العلية في غيرها
 كعادم وأرد والمنقول ما يسبق له
 استعمال في غير العلية والنقل إما
 من صفة كحرث أو مصدر كفضل أو
 من اسم جنس كسعد وهذه تكون
 معرفة

أومن جملة كلام زيد بن زيد قام وحكمها أنها تحكي فتقول يا بني زيد قام ورأيت زيد قام ومرت زيد قام ومنهم من الأعلام المركبة ومنها أيضا ما ركب تركيب مزج فهو يعلبك ومعديكرب وسيبويه (٦٧)

ان ختم بغير و به أعرب ومفهومة أنه ان ختم بولا يعرب بل يني وهو كان صكره فتقول يا بني يعلبك ورأيت بعلبك ومررت بعلبك فصر به اعراب ما لا ينصرف ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح فتقول يا بني يعلبك ورأيت بعلبك ومررت يعلبك ويجوز أيضا أن يعرب اعراب متضايقة فتقول يا بني حضر موت ورأيت حضر موت ومررت بحضر موت وتقول فيما ختم به يا بني سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه فتنبهه على الكسر وأجاز بعضهم اعرابه اعراب ما لا ينصرف نحو يا بني سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه ومنها ما ركب تركيب اضافة كعبدشس وأي تحافة وهو معرب فتقول يا بني عبدشس وأي تحافة ومررت بعبدشس وأي تحافة وتنبهه بالثاني على ان الجزء الاول يكون معربا بالحر كعبد والآخر ف كأي وإن الجزء الثاني يكون منصرفا كشس وغيره ينصرف كتحافة

(ص) ووضع البعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لقنوا وهو علم من ذلك أم عرط للعرب وهكذا أنعاله للتعلم ومثله بزة للبرة

كذلك الجار علم للغيرة (ش) العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص له سكن معنوي وهو أن يراد به واحد بعينه كزيد أو أحد لفظي وهو جهة مجيء

الحال متأخر عنه نحو يا بني زيد ضاحكا ومنه من الصرف مع سبب آخر غير العلم نحو هذا أجد ومنع دخول الالف واللام عليه فلا تقول جاء العبر وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أمانة مقبلا فتعنه من الصرف

مصدر زاذنيد (قوله أومن جملة) أي فعلية وأسمية كما مثله قال في التسهيل والتسمية الأسمية غير مسبوقة وانما قاسها التسمية على الفعلية وقاعل هذه امتازها بكمثل وأظهر بارز كالمرقا لمقارنة ومستتر كقوله • ثبت استولى بنو زيد • بضم الدال فكل هذه تحكي كما قاله الشارح فاعربها مقدر للمكاة كما نقله يس عن السيد والباب وليس من المبنى أما المنقول من الفعل وحده فعرب كالأينصرف للعلية ووزن الفعل ما ضا كان كشر بشد الميم لقرس وبذر شد اللجعة لما يقرب مكة أو مضارعا كشر كرسيد نافع صلوات الله عليه أو امر كاهمت بكسر الهمزة والميم لمقارنة لان كاهما يقول لصاحبه اهمت من الفزع قال الرضي وانما كسرت الميم وإن كان الفعل من باب نصر لان الأعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لتسيرة وره اسمها فتقول معاملة الأسماء ولم يفعل هذه كيزيد لم يصح منها هاس الصرف كقوله

أشلى سلوقية بابت وبات بها • بوحش اهمت في أصلها أوند فخر اهمت بالقصة ولم يحكسكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصاد كالأينسلوقية في أصلها أودأى هوج بوحش تلك المقارنة بخلاف زيد فان جوه قدر رخصة الحكاية فان أحتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله • وجدني أجاج فارس شرا • حمل على الثاني لان النقل من الجملة خلاف الأصل فلا يصار إليه الا بدليل كضم زيد المار (قوله يعلبك) بدل اسم ضم وبك رجل بعده زاجو جعل على البلدة (قوله ومعديكرب) بكسر الال شدو ذوا القياس فتعنه كربي وسبى قاله المصرح هنا وقال في باب الدامعي معديكرب عدا الكرب أي تجاوزاه وقضته انه اسم مفعول اعل اعلان مرضى فلا تثنو ولا تهقل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الرواني ولا ينصرف فيه وان كان القياس شذها كرضي لان الأعلام كثيرا ما تغير عند النقل (قوله اعراب ما لا ينصرف) أي على الجزء الثاني أما الاول فإزمن الفتح أو التكون وكذا فسويوه اذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيها بجماع المزج في كل لا من موجب البناء انما وجد في الثاني وهو ضمته معني العطف كما مر وانما سمى بالركب العددي حكى بناؤه على الاشهر كما سجد كره المصنف في بابا فتراده بالمزج هنا غير العددي (قوله اعراب متضايقة) أي فيقتض الحجز أيضا وتجري على المصدر وجوه الأعراب إلا أن النقصه كغيرها لا تظهر في نحو معديكرب وإن كانت تظهر على الياء في غيره لثقله بالتركيب (قوله فتنبهه على الكسر) أي تغلبيا لجزئه الثاني لانه اسم صوت تنبى له لم تأثر به العوامل وكسر على أصل التقاض (قوله أي تحافة) اسمه عثمان والد الصديق حماني مثل رضى الله تعالى عنهم ولا يعرف أربعة متساوون كلهم صحابة الأيو تحافة وإنه أبو بكر وبنوه أما أبو نهباء الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله ووضوا) أي العرب لكثرة ظهور على أسمتهم والأفلا واضع هو الله تعالى وفيه إشارة إلى أن علم الجنس سمائي (قوله كعلم الأشخاص) صفة لعلم الاحال منه لتذكيره وقلة تناقضه لبعض الكاف أي مثله من جهة اللفظ أو نصب بيزع الخاض (قوله وهو علم) فعل ماض لا أقبل تفضيل حذف همزة للنسرة لاقتضائه العموم في علم الشخص وليس كذلك (قوله أم عرط) بكسر الميم ولسكون الراء وفتح القصة كسبة القرب واسمها شيرة ومحارب لا رغبنا وضع خنصا مذكورة عليها وأدونها إياها في جوف القرب (قوله لله) بالتثنية للوزن وكثرتها أو الحصى (قوله برة) بفتح الموحدة فغير مصروف للعلية والتأنيث والمبرة فضتيه الب (قوله بخار) مبتدأ مفعلي على الكسر كذا م وعلم خبره

وكذا حال الغير يسكون الجيم معنى القيور والتأنيث الحقيقة للوحدة (قوله وثائق الحال بعده) قيد البعده لان تقديمها يسوغ مجيئها من النكرة وكذا يتدأ به بلامسوغ (قوله يحكم النكرة) أي فهو نكرة بمعنى كاهو ظاهر المتن ونص عليه المصنف في شرح التسهيل لكن تعقبه المرادى بأن تفرقة الراضع بين أسد واسامة لفظاً تؤذن بفرق في المعنى والالزام التحكم والتحقيق في بيانه كما اشار به سيويه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي شخصها في الذهن بمعنى انه جرم من الموضوع له أو شرط قبل وهو الصحيح واسم الجنس للماهية بليد أصلاً من حضوراً وغيره وان لم يكن له الحضور إلا في أيضاً التحدث الوضع المعهود لكنه لم يقصد فيه كالاول وان ثبت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمها بالعكس وعلم الشخص للماهية للمشخصه هنا وخارجاً كما قاله ابن الصائغ فالشخص الذي يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقهما وكل علم الجنس المعروف بلام الحقيقة وكل علم الشخص المعروف بلام العهد الآن العلم يدل على التعيين مجبوه موداً للام بقرينها ٨١ ملخصاً من النكت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبني على وجود الماهية خارجاً في ذهن الفرد شخص بشخصه ما أعلى التحقيق من أنها لا توجد في الخارج أصلاً فهو للفرد المعين خارجاً وهو ظاهر قول الشارح أن براد به واحد بعينه وكونه خارجاً أعلى لما مر أول الباب فتدبر وعلى ما ذكر فاسم الجنس بغير النكرة مفهوماً للوضعها للفرد المنتشر أي الحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما وان وافقها في الماصد فكل من أسد ورجل ان اعتدلاته على الماهية بليد سمي اسم جنس وه طلقا عند الأصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند الأمدى وابن الحاجب انهما مثنى واحد وهو موضوع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثيرين في النجاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حيث نطقا ظهوراً على كل فالفرق بينهما محض اعتباراً لا بظهوراً في المعنى اذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الأفراد لا فرق (قوله يكون الشخص) في نسخ العلمين وهي أوضع (قوله المعنى) منه كيسان للفرد وسبعان للتزويج ويسار المعسر قوافله أعلم اللهم بسر أمورنا بجاه نيلك عليه الصلاة والسلام

• (اسم الإشارة) •

هو ما وضع لمشار إليه أي حساباً للأصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضر المحسوس بالبصر فاستعماله في المقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك يخرج منه الغائب والآن اشارت ما ذهبت قبل والاشارة في التعريف لغوية وفي المعرفة اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد بالمعرفة اسم تعصبه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضاً فالاسم جواب الدمامية بأن أخذ خبر المعرفة في التعريف لا يجب الدور لحوازه من فذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر (قوله هذا) قدم للمعمول للصدر بالنسبة لما ذكره هنا والاختلاف اذاه به جزء من كسورة وذاتهم لم يعد لها كذلك وذاته بضمها مع المد في الكل ويروي بالآخر من قوله

هذا أو ما لا يخفى خبر دفتر • في يد قمر ما جدم صدر

والله جزءة معدودة فلام كافي التسهيل قال الساماني وليست بلامن اذ لا يتابعه مخرجها فصارت الهمزة اسماءها كلها هي حرف في النداء وقيل أمر من الوأى كما مر فحيلة اشاران الفرد خة (قوله المفرد) متعلق بأشهر واللام بمعنى إلى كقوله تعالى إلى لما أنزلت إلى من خبر فقتران لم يضمن معنى سائل لان الإشارة لا تتعدى باللام كما يقبله صنيع القاموس والمفرد ما حقيقة أو حكماً كهذا الجمع وذلك القرين ونحوه وان بين ذلك أي المذكور من الفارض والبكر وقد

وثائق الحال بعده ولا تدخل عليه الالهام واللام فلا تقول هذا الالهام وحكم علم الجنس في المعنى يحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط وكل ثعلب يصدق عليه نعالة وعلم الجنس يكون للشخص كما تقدم ويكون المعنى كاملاً بقوله بزة للبرة وبجار للغيرة (من) • (اسم الإشارة) • ينال المفرد مذ كراشر

يستعمل في الجمع كقول بليد

ولقد ستمتحن الحما وطولها • وسؤال هذا الناس كيف ليد

(قوله مذكر) أي ولو تميز بلا ضو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا بي وقيل ذكره مراعاة القبح
أولاً لفظة إبراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث (قوله بنى) متعلق بآقتصر لتضمنه معنى
خصص والمحصرا في أيضاً للمساقي (قوله من نفس الكلمة) أي وهو ثلاثي الوضع لا كما
الموصولة خلافاً للسرا في لفظة أحكام الثلاثي عليه كالموصوفة والتصغير وأصله بنى غير ممنون
للبنا حذفت لامه اعتباطاً وقلت عنه ألفاً لانه حركة وقبل حذفت العين لأنها ساكنة ورد
بأن الحذف بالأو آخر أليق وحكاية تغييره إمالة ألفه تعين أن أصلها اذ لا سبب لها سوا موافاة
كل باب طوبى كثر من باب حيث (قوله زائدة) أي فهو واحد في الوضع لأن الألف والياء في
ذان وزين للتنبيه ورد بأن ألفه حذفت لساكنين ولذا شدد النون عوضاً عما على أن التصديق
أنهم الباسماتين حقيقة كما ساقى (قوله بنى الخ) جملة ما ذكره لها عشرة خمسة أبدال وخمسة
بالتاء وأما الروايات أن أصل الجميع ذال قبل التاء والذال ناهى في بنى ثم الياء هاء في خموة
وقس الباقي (قوله وذات) بالضم هي آخرها والاسم ذوات التثنية (قوله للمثنى) أي صورة
المرتفع محالان التصديق وضعهما كذلك استدلالاً بذكر والمؤنث لامثباتاً إذ لا ينفي المبني
كأمر والظاهر شأنه على الألف والياء مراعاة صورة التنبيه كما رجحان ولا رجحان (قوله
وفي سواء) أي وفي حال أراد أن يسمي المرتفع وما كان هذان لسائر أن تقدم تأويله (قوله للمثنى
المذكر) أي ولو باعتبار أن خبره كقوله تعالى فذا لك برهاتان كافى للمثنى (قوله مطلقاً) أي مذكراً
عاقلاً وأولاهو حال من جمع مع تنكيره ولو رد لمخال من التنكير قليلاً (قوله والمدأولى) جرى على
عرف اللغويين والقراءان المدوالتصر لأخص الاسم العرب وتنبؤن المدوالتفرقة وسجله المصنف
كونه شفيقاً كثر به اللفظ وكذا تأويله على الضم وأشباع الهزاة ولبداهاها مضموم مقولاً
مفتوحة تليها وأوصا كنه كافي التسهيل وشرحه وتكتب ألف المقصود بقاء وكذا المدودة في
أولئك ويفرق بينهما وبين إلى الجارة وأو بين الهزاة واللام وبهذين مع إشارات المقرود المقررة
وذين وتين تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر وبلغان أول المدود أربعة وعشرين وهي بالنظر
للمشار إلى خمسة أقسام فقط باعتبار الإفراد التذكير وضمهما (قوله انطقاً) ألفه مبداً من نون
التوكيد الخفيفة (قوله واللام) مبتدأ خبره متعقود حذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على
ما مر في قوله والامر أن لم يكتف بكون نحل الخ فلا تغفل وهذا اقتصر مفعول قدمت وتكتب
مقصوداً لتنبيه لأن المقصود اللفظ الموضوع لتنبيه الخاطب المركب من الهاء والألف اليتية فهو
معرفة بالعلية عليه لكنه يتكرر ويضاف للتنبيه ليتضح المراد من إضافة الدال للمدلول ولا يقال
هنا التنبيه بالمدلول لا يقتضى أن الدال عليه هو ما لم يدان قصد لفظها أو مسماها وهو المقرودان
قصد معناه كما يقال بالجرم أن العامل مسماها وهو بقدرب (قوله وغيرهم) منه قوله تعالى
أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً (قوله ثم المنازل) بفتح الميم المتعقود كسرها
على أصل التقصص وضما اتباعاً للدال وهي على هذا التقريب في الحسن على ما ينظرو والمراد
بالعيش المعيشة اه صبان وفي الأسقاطي الراجح الكسر لأنه الواجب لو قلنا الإغناء (قوله أتى
ذلك والكاف وحدها) لكنها لا تدخل في إشارات المؤنث إلا مع فتاوى كذا في يحذف بخلاف غيرها كما
نقل عن الهجوع وغيره والظاهر منعها أيضاً ضم ذواته بالضم والكسر من إشارات المذكر (قوله
أو والكاف واللام) لكن لا تدخله اللام في المنسئ ولا أول المدود بل في القرمة مطلقاً وأولى

بنى ونفى تأتلى الأني اقتصر
(ش) يشار إلى المقرود المذكر
ومذهب البصريين أن الألف
من نفس الكلمة ومذهب
الكوفيين أنها زائدة يشار إلى
المؤنث بنى وبه يسكن الهاء وفي
وتأوده بكسر الهاء واختلاس
بأشباع وبه يسكن الهاء وكسرها
بأختلاس وأشباع وذات
(ص) وذات نال للمثنى المرتفع
وفي سوا من بنى إذ كقطع
(ش) يشار للمثنى المذكر في حالة
الرفع وذات في حالتي النصب والجر
بذات والى المؤنثين بذات في الرفع
وذن في الجر والنصب (ص)
وبأولى أشرجع مطلقاً
والمدأولى ولي البعد انطقاً
بالكاف حرفاً دون لام ونعمه
واللام أن قدمت هاتمته
(ش) يشار إلى الجمع مؤنثاً كان أو
مذكر بأولى ولهذا قال المصنف
أشرجع مطلقاً ومقتضى هذا أنه
يشار به إلى العقلاء وغيرهم وهو
كذلك لكن لا أكثر استعماله في
العالم ومن ورودها في غيره قوله
ثم المنازل بعد منزلة البري
والعيش بعداً وثان اللام
وفيها لغتان المدوحي لفظة أهل الخبز
وهي الواردة في القرآن العزيز والقرص
وهي لفظة تميم وأشار بقوله ولي
البعد انطقاً بالكاف إلى آخرها
التي أن المشار إليه رقتان القرب
والبعد فجمع ما تقدم بشار به إلى
القرب فإذا أريد الإشارة إلى البعد
أق بالكاف وحدها تقول ذاك أو
الكاف واللام نحو ذلك وهذه
الكاف

المقصود والظاهر منها أيضاً فيما لا تدخله الكاف من إشارات المقردة والمقدومة لا بد خلونها أصلاً وأصل هذه الألام السكون لكنها تكسر القلص في نحو ذلك والتو تليق وتلا يتوهم أنها لام الجر مع الضمير وقد بقي سكونها ويحذف ما قبلها من ياء وألف كذلك بكسر الساو فتحها (قوله حرف خطاب) أي لاضمير والا لاضيف اسم الإشارة إليها إذ لا يصل الضمير الابعاض ولو أضيف لحذفت التو من ذلك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لصاحبة الإشارة الحسنة وتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب على الانصاع كالكاف الامسية وقد تقدم ما مضى في الاحوال كلها أو مفتوحة في اللز كرومكسورة في المؤنث جمعاً وغيره فنيا ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي الملاحضة لاسم الفعل في نحو هلكها كأول الضمير في الياء أيا كان ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو أرايتك هذا الذي كرمت على قاله فاعل مجرد عن الخطاب ملتم انفراد استغناء بتصرف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف خلافاً للقرآن لأنها ليست من ضمها والرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء لا تستغنى بهذا التركيب الا عن حالة مجبسة فلا بد بعد من استقام بيننا ما ظاهراً كما يستزيد ما صنع أو مقدر كآلة أي لم كرمته وقوله لن آخر تن كلام آخر والنصب بعد ما يترج الخلف أي أخبرني عن زيد وعن الذي لان هذا من مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أي أخبرني خبر زيد كاختاره الدماميني وقد يحذف نحو أرايتكم إن أناكم عذاب الله الخ لا محل لجهة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال كما صرحه الرضي شاء على أن أصله بمعنى أبصرت وأعرفت فطلب مفعول واحد مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلاً إلى طلب الاخبار (قوله فان تقدم حرف التنبيه أتب الكاف) لكن يقل بجهما حتى في المثني والجمع كما اختاره أبو حيان وان منعه المصنف فيما كتبه بامام علي غزلاً فاشدق لنا • من هو لا تكن الضال والسر وهو تصغير هو لا إلا أن يحكم المصنف بشذو ذلك وتنتج الكاف ان فصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة لان جهما بدون فصل قليل فلم يحفل معه كالف التسهيل والفصل اما بالضمير نحو هاء إذا وهو كسبه وقد تعادها نو كيداً نحو هاء أنتم هو لا أو بغيره وهو قليل كتبه هاء ان ذي عذرة لا تكن ففتت • فان صاحبه تشارك النكد والعذرة بالكسر العذرة والابخار عن الضمير بعدها التنبيه غير اسم الإشارة شاذ كما صرح به ابن هشام في حاشية التسهيل وان وقع في دياحية المغني حيث قال • وهاء أنا نابع عما سره • (قوله بن غبراء) هي الأرض وينوها القسراء أو الأضياف أو ألو صوص وأهل عطف على الواو في ينكر وفي الفصل بالمفعول والظراف بكسر المهملة اليت من الادوم أراد بابهه الأغنياء والمتطرفة بن العبد في معقلته (قوله فلا تقول هلك) أي كراهة كثرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعه أن اللام تتنوع في المثني وأول المدود فمما يدل على البعد تمدد وتشديد التو والمد لا يصلح له لوجود هاء بدين الكاف أيا ضمير ان لغة تميز كها لفظها وأعلم ان المشار اليه امام فرداً ومغنى أو جمع مذ كرا وموئث فتلست ستة فضر في ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمجاعة وغمائية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار الخطاب لعدم لحوقها الكاف وهي ثمانية أنفسها مع كل مخاطب فتدول كيف هذا الرجل وذو المراتب لاربعة وارجل واربعة جلال الخ وتتبع من مرتبة البعد ثمانية وهي جمع الكاف واللام في ستة المخاطب مع مثني المشار اليه مذ كرا وموئثا نحو ذان لك ذان لكما تان لك تان لك الخ تنطبق صوراً لجواز ستة وستين وهي رتبة التوسيط بقلمها

حرف خطاب خلا موضع لها من الاعراب وهذا لا خلاف فيه فان تقدم حرف التنبيه الذي هو هاء على اسم الإشارة أتت بالكاف وحدها فنقول هذا ذلك وعليه قول طرفة رأيت بنى غبراء لا يتكروني ولا أهل هذا الطرف الممد ولا يجوز الاتيان بالكاف واللام فلا نقول هلكاً وظهر كلام المصنف انه ليس المشار اليه الا رتبان قري ويعدى كالمفعول به والجهو وعلى أن له ثلاث مراتب قري ووسطى وبعدي فيشار إلى من في القري بما ليس فيه كافي ولا لام كذا وذو والى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذالو والى من في البعدي بما فيه كافي ولا م نحو ذلك (ص) وبهنا أو ههنا أو ههنا إلى

وستمن القرب وأربعة وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى والانتشار للجمع المذكور والمؤنث بلفظ واحد وخطاب المتخذي ذكر أو مؤنثا كذلك في اعتبار اللفظ تضرب خمسة في خمسة خمسة وعشرين في الثلاث مائة وخمسة وسبعين تعدد منها عشرون وبتعني عشرون قنوا تعدد أدوات الإشارة لكل مشار اليه تكاثرت الصور وهذا الايضاح يفيد عن الجدول (قوله داني المكان) أي المكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمكان لكن في التسهيل ان هناك وهناك وهناك التسديد قد يشار به للزمان نحو هناك تبسوا كل نفس ما سلقت أي في يوم غميرهم وقوله

داني المكان وبه الكاف صلا

في البعد أو بتم فهأوها

أو بهنالك انطقن أو هنا

(ش) يشار إلى المكان القريب منها

وتقدمها بالتبعية يقال هنا

ويشار إلى البعد على رأي المصنف

بهنالك وهناك وهنا يفتح الهاء

وكسر هاء مع تشديد النون وبتم

ومنت وعلى مذهب غيره هناك

للمنوس وما بعده البعد

(ص) (الموصول)

وصول الاسماء التي لا تأتي

والا إذا ما تليها لا تثبت

بل ما تليها أوله العلامة

والنون ان تشدد فلا ملامة

والنون من ذين وتين شذبا

واذا الامور تشابهت وتماثلت • فهناك يعرفون أين المقزع

أي في وقت تشابه الامور وقوله • حنت نوارولات حناحت • أي ولات في هذا الوقت حنين فلا تمهله لتقدم الخبر وهو هنا على الابتداء وهو حنت الموقول بضمين وليس هنا معها وحنت خبر على تقدير ولات الوقت وقت حنت لان هذا الخبر عن العطفية ولان لا تعمل في معرفة • واعلم ان المكان وال زمان لا يشار اليهما من حيث كونهما طرفين اليم هذه الأدوات فهي في محل نصب على العطفية ما من غير تلك الحينية فلا يشار بها بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وهذا الزمان الربيع (قوله وبه الكاف صلا) أي مفتوحة مقفلة فتداسم (قوله أو بتم) يفتح الثلاثة وتشد الميم وقد تلحقها الثانية كما كتبه مفتوحة كسر تها وهاء السكت حقا وقد يعبري الوصل بحجاء لا الكاف ولها التنبية وهي وهما ملازمان للعطفية وأشبهها وهو الجري أو كافي أن لا خصوص من كماله العمامي ولذا غلط من زعم ان ثم مفعول رأيت في قوله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت بل الصواب ان الفعل اما منزل منزلة اللازم أي وإذا وقعت رؤيتك ثم أي في ذلك المكان أو حذف مفعوله أي وإذا رأيت الموعود به ثم (قوله فه) يضم الفاء أمر من فاه يقوه اذا نطق (قوله أو هنا) والفتح والتشديد والاختراع بالكسر والتشديد (قوله ومنت) زيادة ناه ساكتة على هنا المفتوحة المتددة وحذفت ألفها الساكنة وقد تكسر هاؤها لا نصريح واقصهاته وتعالى أعلم

• (الموصول) •

هو اسم مفعول من وصل الشيء بغير جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة (قوله موصول الاجزاء) مبتدأ أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الأول والآخر مبتدأ خبره التي أي ومؤنثه أي التي هو التي فالعاطف محذوف وال عوض عن المضاف اليه أو التي مبتدأ ثان حذف خبره والجملة خبر التي أي التي هي التي التي (قوله لا تثبت) يضم الواو مجزوم بلا الناهية ولا يجوز رفعه بالايحيني وهو خبر عن الياء أي لا تثبت أنت جواب اذا محذوف دلالة هذا عليه أو الياء مفعوله مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط لجواز أن اذا مجرد العطفية (قوله بل ما تليها) أي ارفق التي تليها الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لا من اللبس وهذا صريح بما على قلظ بل انتقال الاضرب وكون ما مفعولا لا محذوف خبره أو له من باب الاشتغال أو يرجع من كونه مبتدأ خبر أول كما ستعرفه (قوله ان تشدد) اما يضم كسر الدال مبنيا للفاعل أو مع فتحها للمفعول من تشدد ال باي أو بفتح التامع ضم الدال مبنيا للفاعل أو بفتحها للمفعول من تشدد يشدوا والنون مبتدأ على كل لاء مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره والجملة الشرطية والرابطة على بناءه للفاعل محذوف أي تشددوا والمفعول مستتر فيه • (قاعدة) • قال القراء كل مضاعف على فصل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعفت أعف ولا يضم الاجزاء

أبو تعويض بذلك قصدا
(ش) ينقسم الموصول الى اسمي
وحرفي وليد كرم النصف الموصولات
الحرفية وهي خمسة أحرف احدها
أن ووصل بالفعل المتصرف
ماضيا سئل عجب من أن قام زيد
ومضاهما نحو عجب من أن يقوم
زيد أو امره نحو أشرف اليه بأن قام
فان وقع بعده ما فعل غير متصرف
نحو قوله تعالى وأن ليس للإنسان
الاماسى وقوله تعالى وأن عسى أن
يكون قد اقرباً لهم فهي محققة
من التثنية ومنها أن ووصل باسمها
وخبرها مثل عجب من أن زيدا قائم
ومنقولة تعالى أولم يكفهم ما أنزلنا
وأن الخففة كالنقلة ووصل باسمها
وخبرها لكن اسمها يكون محذوفا
واسم التثنية يكرر مذكورا وونها
كي وفومل بفعل مضارع قطع نحو
جئت لكي تفكر كم زيدا ومنها
ماو تكون ظرفية مصدرية نحو
لا أصحك مادحت منطلقا أي مدنة
دواما منطلقا وغير ظرفية نحو
عجت محضرت زيدا ووصل
بالماضي كأمثل والمضارع نحو
لا أصحك ما يقوم زيد وعجت ما
تضرب زيدا ومنه جائسوا يوم
الحسب وبالجملة الاسمية نحو
عجت عمار زيدا قائم ولا أصحك ما زيد
قائم وهو قليل أو كمر ما ووصل
الظرفية المصدرية بالماضي أو
بالمضارع المنفي بلم نحو لا أصحك
ما لم تضرب زيدا أو يقل وصلها أغنى
المصدرية الظرفية بالفعل المضارع
الذي ليس بمنفي بلم نحو لا أصحك
ما يقوم زيد ومنه قوله

أو متعديا ضم كحدث أريد وحدثت أمد الثلاثة أحرق من المتعدي كسرت أيا نورا وهي شدة
يشتمو ويشتموه إذا ساءل أو تبايعه ويعلوه الحديث يتهمونه فان جاسم مثل هذا ما علم لجمعه فهو
قليل والضم أصله واجمته حرف واحد الكسر فقط شذوا وهو وجهه بجيه اه صحاح (قوله
وتعويض) مبتدأ خبره قصد وسوغ معنى الحصر على حشئ جاء بك أي ما فصل بذلك التشديد الا
التعويض عن ياء المفرد خلا فان جعله لنا كيد الفرق بين ثنية العرب والمبني وان حصل
أصل الفرق بخلاف الياء (قوله الى اسمي) هو كافي التسهيل ما انقترأ بدلى جله ولونا وبلا
كالتلف والوصف الى عائد من ضمير أو خلقه كإسما في فخرج بأبداء السكر الموصوفة بجمله فانما
تقتصر الى حال وصفها بالابداء والعائد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبقت ما بعده بمصدر ولم
يحتاج لعائد (قوله وهي خمسة) نطلمها السندوي فقال

وهذا حروفا بالمصادر أولت • وذكر لها خمسة أصح كجروا

وهاهي أن بالفتح أنشدنا • وزيد عليها كي فغنها وما لولا

وزيد عليها التي بعض أحواض نحو وخضمت كالتي خاضوا أي كغوضهم قالوا وال فيسه زائدة
دخلت على الحرف بدورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسمية وحذف عائد وموصوفة
أي كالمغوص التي خاضوا وأصله الذين حذف تونه على لغة والمراد كالفرق التي خاضوا لجمع
العائد نظر المعنى (قوله ماضيا الخ) لكن لاتصبة اتفاقا لانها تموز في معناه شيئا بخلاف ان
الشريطة لما قبلته الى الاستقبال تاسب عملها في محلها للموصولة بالماضي وكذا بالآخر هي التاسبة
للمضارع عند الجهور ولا غيرها وان كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع
فيها ووصلها بالماضي اتفاقا وبالأمر عديميو بميل دخول الجار عليها في نحو كتبت اليه بان
قم ولا تعدد اذ لا يدخل الاعلى الاسم قولا بمصدر طلي أي كتبت اليه بالامر بالقيام كما قدر
المتخصري في قوله تعالى أنا أرسلناك بالحق وما أنت ذو قومك أي بالامر بالانذار فلا يقول معنى
الطلب وردة العاصم بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أنفه تفسيره بمعنى أي كنهه
الاية ونحو قافا حينما اليه ان اصنع القلب واذا وصبت الى الحوار بين أن آمنوا وانطلق الملا
منهم أن آمنوا أي انطلقت ألسنتهم فكل ذلك اذ لم يقدره الجار كات تفسيره لسبقها بجمله
فيها معنى القول دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه ما زائدة
كلثال أي كتبت اليه بقب أي بهذا القدر زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهر وان كان
في الواقع اسما للقصده لفظه (قوله ومنها أن) بالفتح والتشديد المناسب لمر أن يقول فانها (قوله
ووصل الخ) أي وثقوا بمصدر خبره ماضيا لاسمها ان كان مشتقا والكون ان كان جامدا أو
ظرفا كلفي أن تزد في الدار أي يظن كونك زيدا الى آخره أو يقال في الجامد بلفي زيدا
لان ياء النسب مع التامض المصدرية كالظرفية أعاده الاسقاطي وكذا يقال في الخففة الآن
اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجمله والمصدر يؤخذ بمصدر الفعل الجامد ويضاف لما تاسبه
كان يقال في الآية الأولى وعدم كون شي لانسان الاسعه وفي الثانية وتكون أجمع متوقع
القرير فتأمل (قوله كي) أي الجور وما لا لام لفظا وتقدير (قوله ظرفية) الاولى زمانية لا يعمل نحو
كلما أضاه لهم شوا فسه أي كل وقت أضاه اذ اذ من الخفوض لا يسمى ظرفا (قوله بالماضي
والمضارع) أي للمصرفين ولونصرفا قاصدا كلامه يند وصلها بالامد كغلا وعدا وتبع بالامر
(قوله وبالجملة الاسمية) أي اذالم تصد بحرفه مصدرى نحو ما أن شجعا في السه لانها جئت

قاعل بحذوف هو صلة ماى مائت أن يحميا الخوقيل أن وصلت مبتدأ حذف خبره أى ثابت
(قوله أطوف) بشدة الواو والتكريرا أطوف أى عدة تطوئي ولكاع كذا مذهب الموفث أى لثمة
أو وصحة يقال للمذرك لضع كعبر (قوله بالمائى والمضارع) أى المتصرفين لا بالآخر ولا بالاجمة
كما قاله ابن هشام أما نحو بود والواو أنهم يادون فى الاعراب قالتهم بأن تقديره وثبت أنهم م الخ
ويجى الفاسمى أنه يقتدوا أنهم يادون ثابت كقدره جمع بعدلوا الشرطية فى ولو أنهم صبروا كما
ساقى هناك فتكون المصدرية توصيل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأله اه والغالب
أنها لا تقع إلا بعد مفهم التنى كود أو حب من غير الغالب قوله

ما كان ضرك لا ومننت وربما * من التنى وهو المخطأ المحقق

(قوله احتراز الخ) أى فى بى رأى والآخر لم يدخل أصلا لان الكلام فى المعارف فذكر
الاسماء لبيان الواقع (قوله فالدنى) يكىب هو وجهه التى بلام واحد لكثرة استعماها والذين
والذين منى بلام على الأصل فى كل ما لوى بالو للفرق بينهم بينا لجمع فصاويرا وحل
الرفع عليها ولم يعكس لسبق المتنى فاستحق الأصل وأل فى الجمع زائدة لامتعة لان تعرفها
بالسلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف نون الجمع ونزع عليها كلنى خاضوا فى قول وفون
الثنى لبقى الحرب كقوله

أبى كلبان عبي الذبا * قتلا الملووفككا اغلاالا

وقوله

هما اللتان ولتقيم * لقد ل غرلهم جميع

والحاصل ان الذين الجمع اما بالنون مع ال وحذفها أو بحذف النون مع ال والاصح رفعها بالواو
والثنى اما بتقصيف النون مع ال وحذفها أو بشدة الدون وحذفها مع ال نفسه أربع أيضا وأما
الثنى التى تقتضى يا وهما مع ال مع اسكان ما قلها وكسره وكذا ثبت ما كتمع ال وموئها
وتشتمكسورة ومضموم مع ال فتعجمت لغات (قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكما كالترقيق
(قوله أسقطت الباء) أى الباء المفردة لكرهنا مع العلامة ولم يقل الذين بقصر لى ما المفردة لكونها
مع العلامة كالنصبان لانها لا دخل لها فى الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك انها تنبى حقيقة فلا
يشترط فيها اعراب المفرد كإقيل به والاصح اشتراطها وانها صيقتان وضعتا ابتداء لالثنى لانتية
حقيقة ونهذ فالظاهر شأوهما كالفردين لانتية التى هى من خواص الاسماء لم توجد حتى
تعارض شيهما المتعارى وانما اختلفا مع العاقل نظر الصورة التنبية فنبأ على ما شأ كل
اعرابها من ألف أو ياء مثلها هذان وتان وكذا يقال فى اللذين على رفعها بالواو وتقدر (قوله عوضا
عن الباء) مقتضاه منع تشديد المصدر لوجوع آته فله سم ولم يعوضوا فى دين ودين لان الحذف
فيهما قبل التنبية لالها (قوله وقد قرئوا بالذنان) هى لا بن كثير وكذا رأوا الذين ويسكن راءا زنا
(قوله جمع الذى) مبتدأ خبره الا فى الذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذى أى بالباى فى الرفع
وغيره والمراد بالجمع القوي وهو مطلق التمدد لانها اسماء جمع لا جمان لان شرطها لجمع اعراب المفرد
كالتنبيه ولان الا فى واحد من لفظه والذين أنص من المفرد لاختصاصه بالعقل فلا يصح على
سنا لجمع كذا قبل وفيه ان عموم التنى للعلا لا غيرهم على قلا ينع جمعه اذا أريد بها قائل ليعهم
شوا لجمع نحو فاتهم وانهم على قائمين وانما يخلص القلا مع الاطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم
لبطل كونه اسم جمع أيضا كما صرح فى عالمين فالاسم التليل الاول وان احتج عليه انه جمع لم
يستوف الشر وطيف كونه فى كلام المصنف فليقل تتامل ويكتب الا فى بلاوا ولزومه الا فى بلايته
بلى الجارة كالى التصريح بخلاف أولى اشارة (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلهم برفعوه بها فى

أطوف ما أطوف ثم أرى

الى بيت قصيدة لكاع

ومنهالو وصل بالمائى نحو

وددت لو قام زيد بالمضارع نحو

وددت لو يقوم زيد فقوله المصنف

موصول لا كما احتراز من الموصول

المحرف وهو أن وأن وتكى وما ولو

وعلامته صحة وقوع المصدر وقوله

نحو وددت لو تقوم أى قيامك ويحب

عما تصنع وجئت لكى أقرأ أو يعينى

انك فاتهم أريد أن تقوم وقد سبق

ذكره وأما الموصول الاسمى فالدنى

للمفرد الذى كروالى للمفرد كالمرثنة

فاذا ثبت أسقطت الياء ما ثبت

مكاتها بالان فى حالة الرفع نحو

الذنان والتاد والباى فى حالتى

النصب والمحرف تقول الذين واللتين

وان شئت شددت النون هوضا عن

الباء المحذوفة فتقول الذان

واللتان وقد قرئوا بالذنان

منكم ويجوز التشديد أيضا مع

الباء وهو مذهب الكوفيين فتقول

الذين واللتين وقرئ ذنانا والذين

بتشديد النون وهذا التشديد يجوز

أيضا فى ثنيتا فلواتا اسمى الاشارة

فتقول ذان وتان وكذلك مع الباء

فتقول ذين وتين وهذا مذهب

الكوفيين والقصد بالتشديد

أن يكون عوضا عن الالف المحذوفة

كما تقدم فى النوى (ص)

جمع التنى الا فى الذين مطلقا

وبعضهم بالواو رفعا مطلقا

واللات كلذين نزارا وقها
(ش) يقال في جمع المذكر الالى
مطلقا غللا كان أو غير نحو جاني
الالى فعلا وقد تستعمل في جمع
المؤنث وقد اجتمع الاحران في قوله
وتبلى الالى يستلمون على الالى
تراهن يوم الروع كالحدا القبل
فقال يستلمون ثم قال تراهن وبقال
للمذ كرا ما على في الجمع الذين مطلقا
أى رفا وفضلا ورا فتقول جاني
الذين كرموا بيداوي بيت الذين
أكرموا ومررت بالذين أكرموا
وبعض العرب يقول للذين في
الرفع والذين في النصب والجر وهم
بنو هذيل ومنه قوله
نحن الذين صموا الصبا
يوم الغنيل غارة لمحا
ويقال في جمع المؤنث اللات واللات
بلايا فتقول جاني اللات فعلن
واللات فعلن ويجوز اثبات الاء فتقول
جاني اللات فعلن واللاتي فعلن وقد
ورد اللاتي بمعنى الذين قال الشاعر
هنا آياتنا من منه
علينا اللات مقدمهوا انظورا
كأنه يقضى الالى بمعنى اللاتي كقوله
فاما الالى يسكن سورتهامة
فكل قاة تترك الحبل اقصا
(ص) ومن وموال تساو ما ذكر
وهكذا ذو عنطلي شهر
وكالتى ايضا للهم ذات
وموضع اللاتي في ذوات
(ش) أشار بقوله تساو ما ذكر الى
أن من وما والاقصواللات تكون
بلفظ واحد للمذكر والمؤنث
والمتنى والنحو فتقول جاني من
قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا
ومن قاموا ومن قن واجمعى ماركب
وماركب وماركا وماركة او ماركبوا وماركة

التصغير نحو اللاتون (قوله باللات) متعلق بجمع خبر عن التى والباحصنى على (قوله كلذين نزارا)
سالت من فاعل وقع أو صفتان مصدر أو مختلفان أى وقع اللاتي في كلامهم وقومنا نزارا حال كونه
كلذين في كونه للمذ كراهه الشارح أو فى أنه يستعمل بالياء والتون كقوله
وانامن اللاتين ان قدروا عفا • وانثروا جادا وانثروا عفا
وسمع اللاتون رفا كاللذين وانثروا بالهمز بمعنى استغنى كأنه الله عند التراب وتربضه كله لصق
بالتراب اه صحاح (قوله عافلا كان أو غير) لكن يقل في غيره كافى التوضيح كقوله
تجبنى للوصل يا امنا الالى • مررد علينا والزمان ودين
وقصر كما ذكر أشهر من مده كقوله

أى الله للشتم الالات كلهم • سيوف اجاد القين وباصقالها
أى آى الله ضررا لشم بالضم من الشتم وهو ارتضاع غصبة الالف والقين بفتح القاف الحداد (قوله)
وتبلى الالى الخ) ضميره للمنتون في قوله قبله

قلنا خطوط قد غلت شيئا • فليعاقبنا المنون وما نبلى
أى وما نلبى أو يستقون أى يلبسون الالات وهى الفرع حال كونهم على النحول الالى تراهن الخ
والروع بالفتح تحلف والحداء جمع حدأة كعنب وعنه طار معروف والقبل جمع قبلا تكسر وجره
من القبل كالنحول في العين ورا ومعنى فالاول للمذ كربليل يستلمون والثاني للمؤنث بدليل
تراهن ومنه قول مجنون ليلى

محاسب احبال الالى كن قبلها • وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(قوله اللاتون رفا) والصحيح ان يعنى بجى مع على صورة العرب والظاهر ستاوعلى الواو والياء لا
قريساو يكتب حيث قد لا يمين لمساوية العرب الذى تظهر فيه الالفوات النقل الحاصل على اللفظ
الاولى بلزوم ملاحظة واحدة والظاهر على الصحيح على فتح التون لاهى الالف تامل (قوله هذيل في)
التوضيح أو عقيل بالتصغير فعا (قوله صموا الصبا) ظرف تا كيدى أى صمومهم وقت الصباح
والغنيل بالجمع متصرفا موضع الشام والفتاة اسم مصدر لا غار على العدو ففعل لاجله أو حال
أى مغفريين ولمحا بكسر الميم من الخ الممردام واستند (قوله ورد اللاتي بمعنى الذين) أى للمذ كرا
ان الالى ورد للهمز حيث قارضان الان الثانى أكثر من الاول (قوله فعا آيات الخ) أى ليس آياتنا
الذين جعلوا بجورهم هذا النابا أكثر استنا فاعلمنا من المدح فواقع اللاتي للمذ كربليل ههنا
وفصل بين الموصوف وصفته بأجنى واخره وتجاوز قول (قوله تساو الخ) لما بين المختص بالمررد
وغيره من الموصول وهو التسمية المتقدمة التى والى ومشاهاها والذين والالى واللات والالات
بين المشتركين الواحد وغيره وهستمن وماوأل وأى وذوات فكل واحد منها يساوى الثانية
في الاستعمال (قوله وهكذا الخ) أى ذو شعر عند طي حال كونه كهذا المذ كروى المساواة (قوله)
طوي) بشد الياء هو من آخره على المشهور من الطاعة كالطاعة على الابدافى المرحى كافى الصحاح
ويقال بلاهيزا أيضا كافى شرح مسلم وتعين الاول للوزن وقال السيوطى سبى مجدهم جلهمه
لانه أول من طوى المنازل (قوله وموضع) ظرف لاف ذوات فاعله (قوله أو) كتر ما تستعمل الخ)
ظاهرا منها العقل لا غيرهم كقوله في التاجى صحن أ كثر الغوى بن والقول بانها اقهرهم فقط البعض
وفى شرح الجامع عن كتب الاصول وغيره ان ابن ابي يعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون
من دون الله ساجدين قال لا تخشع محمدا ليس قد عبد المسج والملائكة فيكون هؤلاء
حسبهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما جعلت بقلعة قومك ملأ باليعقل اه وهذا ان

صح كان تصافي محل الخلاف (قوله في العاقل) الاولى فهو فيما بعد العالم اذ لم يرد ان في وصفه تعالى بالعقل (قوله فاكسوا ما ملأ الجحيم) وقيل انها في ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته المعروفة مع الذات وهي من غير العالم فلم يخرج عن أصلها قال السعدى حواشى الكشف التوفيق بين ما من انما على عند ارادة الذات وحدها ما اذا لو خط معها صفة نحو كرم ما شئت من هؤلاء القسام والقاعد وما زيدا فاضل أم كرم فما كن يحكم الوضع على ما ذكره المختصرى والسكاكى وضربهما وان أنكره بعضهم وللمعنى أنكمسوا الموصوفة بأى صفة اردتم من البكارة والتوبة ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهوم من الصلة اذ هذه في كل موصول ولعل المعنى في المثال الثانى سبحانه القادر الذى مضى كمن مثلاً قد تبر وتستعمل في العاقل اذا اختلط بغيره انصافا فهو يسبح لله تعالى السموات وما فى الارض وفى المهم امره كقول من رأى شيئا من بعد انظر ما ظهر لى واما نحو قوله تعالى انى تدرى انى طين فانما استعملت فيه ما لان الجلى فى حكم الجاهل العالم ينصل للابناء ذكوره واؤنثه كانهما الشيخ والعن المصنف لان ذلك لا يفرجه عن العقلاء قد تبر (قوله وقد تستعمل في غيره) أى اما لقرانه بقى عموم فصل بين الجاهل ونحو فهم من عشى الجحيم فتكون من مجاز الجاهل وانهما يشبه بنحو اسرب القطا المخل فتكون استعاره ولا اختلاط به بنحو وقته يسبحون فى السموات فتكون تقريبا وقد مضى فى بحث التنبيه (قوله بكت الجحيم) قيل انهما القاص من الاخف وهو مولد لا يمتج بنسبه مولد اسقطا فى نسخ والسر بكتس المسملة وسكون الراء الجماعه والقطا جمع قطا نوع من الطير وهو بكتس الواوى حيث والشاهد قوله هل من يعزى لقطا منزلة العاقل وانا هو مطلب منه الاعارة فاستعمل فيه من وبصدد البيتين فجاءى من فوق غصن اراكه • ألا كنا يا مستعز بعبر وأى قطاة لم تعسر جناحها • تعيش بل والجناح كبير

ما فى غير العاقل وقد تستعمل فى العاقل ومنه قوله تعالى فاكسوا ما ملأ لكم من النساء وقولهم سبحان ما مضى كمن لنا وصحان ما يسبح الرعد بحمده ومن بالهكس ما كثر ما تستعمل فى العاقل وقد تستعمل فى غيره كقوله تعالى ومنهم من عشى على أربع وقوله بكت على سرب القطا انهم يرون فى قطت وشلى بالكاء جدي اسرب القطا هل من يعزى جناحه لعل الى من قد هو ربنا طير وأما الاقوال الامم فتكون العاقل وضرب ونحو جاني القائم والمركوب

(قائه) • تأنى من والمجان بجهت يقولى
شامل من حسن فشرط تفهم • وموصولة تنكير قص وعما
وهنى على السمع نفى كفى يجب • تفسير معنى مع تبنى اعلى
وزائدة تأنى كذا مصدرية • مع الطرف أولا فاقهم لتعجا
أى يأتى كل منهما مشرطا واستفهاما وموصولا ونكره موصوفة أو تأنية فالوصوفه ما مجرد كقوله لما تافع بسى السيب فلا تكن • لشيء بعد تفعه الدهر ما عا
ونحو مردن بجهت لادوين مجب كذا فنافع ومجيبا لمرصقان أو يجمعه كقوله
وبين أنفصت غطاطله • قلنى لى عونا لم يطع
وقوله ربحا نكره النفوس من الامسرة ففرجة كحل العقال
لخلة أنشبت ونكره مصقتان لاصتان لان دب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لماولة ففرجة
خيرها وأما محل ما كانه ففرجة مصفة لمخروف هو مقول نكره ومن الامر بيان لماولة ففرجة
النفوس حال من الامر ففرجة المخفوفة ان الموصوف بالجملة لا يطف الا اذا كان بعض اسم
يجرور بن أوفى نحو مصاطن ومنا آمهم وفينا سلم وفينا هك • وفرجة بفتح الفاقيل مع الخراج
فانما يقر الامن اعترف غرقه بالفتح فانكره هو عدا بعد القتل ان لم يات بمشاهد على وقوع فعله فى
الكلام فخرج الرجل هاما بطلب شاهدا فبعدا بام معرجا لئلا يسمين أبى الصلت
صبر النفس عند كل ألم • ان فى الصبر حيلة التحال
لا تضى بالامور ذرا فعدى كشف غمها بغير احتيال

تصريفها قال أبو حيان هو نقل غريب (قوله فاما كرم الخ) تقدم في الاسماء الستة (قوله)
ومتهم من يعرفها العرب مسلمة) صرح به ان هذا ذات المفردة وهو اضافي الهمع على ان
الشارح ثقة فليس لنا ان نقول لم يقل أحد بكلام أو ماعود الضمير على ذات فلا يعنى فساد نم
وهو كلامه ان ذات لا تنصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارشاد في كافى
الصرح ومع من الرضى (نفسه) اذا أعرب ذات وذوات هذين زوجة وتوابعهما لعدم
الاضافة بخلاف ما يجي صاحب نحو ما في ذات ذات وذوات تن وهكذا كصافي التصريح
وقياسه ثبوت النون في تنسية ذوات ذوات تجمع ذوقا لذوات فاما وذوون فاما وذوات فاما
لعدم الاضافة لكنها في جميع السبع مخدوفة ولم ادر من بنه عليه فليست مراد وجهه والله اعلم (قوله)
ومثل ما) خبر مقدم عن ذاهو اما مرفوع لفظا وبنى على الفتح في محل رفع لان الاضافة الى
المنى يجوز البناء كما سبقت وقري بها في السبع قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون وقوله
ما استفهام من اضافة الال للمدلول فهي على معنى لام الاختصاص لا ياتيون من عطف عليه
وحذف منه استفهام لعلمه (قوله في انها تستعمل الخ) أى لاني كونها للعاقل بل هي
للعاقل وغيره كأصروا به (قوله أن تكون مسبوقة بما) أى وان لا تكون متشابهة لها في
التوابع وسكت عنه لوضوحه وأن لا تلحق في كافى المتن بل يشترط الكوفايون الاول علاج بقوله
عند من العباد عليه اشارة • يجوز هذا فتصلين بطلق
أى والذي يعمله منه ورد يجعل ذا اشارة ويحصل حال أى وهذا بطلق حال كونه محمولا لك
(قوله وهو خبر) لا رد امتناع الاخبار بالمرقة عن النكرة لان ذلك في غير الاستفهام ثم الاول
عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أى وأما جملة موصولة أو تكررة موصوفة كقوله
دعى ما دعت سابقه • ولكن الغالب خبر يقرى
فإذا كلها اسم موصول بجملة علمت عند البراءى وتكررة موصوفة بها عند القارى قال لان
التركيب التام في أسماء الاجناس لاني الموصولات أى التى علمت أو خبر يقرى بعاقب
عنى لا تجنبه وهذا أى جعلها خبر كلمة الفاعل حكى ما الحقيقى فجعل ما استفهامية وذات اشارة
على رأى من يجوز زيادة الاسماء كالناظم يظهر أثر الانعام في خصوصاته عما ذاقته انت
ما في الانعام الحكيم لصيرورتها جزأ من المركب وتحذف الجار في الحقيقى كما قاله الشيخ يحيى
صيان (قوله فاما مبتدأ) ويحتمل ايضا عدم الانعام هذا موصول بالرفع خبر عن ما يظهر
أثر الاحتمالين في السبل من اسم الاستفهام في جوابه فتقول في الالهام ما صنعت اخيرا أم
شر بالانصب بدلا من • هذا لامه مفعول مقدم وعنده ما لرفع بدلا من ما لانها مبتدأ ومنه قوله
الاتصالان المر ما ذا يحال • أحب فحضى أم ضلال وباطل
وكذا يشعل في الجواب فجمعا • فتقول قل العفو يا رفيع لاني عرو على جعل ذا موصولا
وبالانصب السابق على الالهام كافي قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا قبل ويستعين الانعام
اذا وقع بعد ذا موصول بقوم ذا الذى يشفع في ذامتدأ ومن فقط وذات اشارة على ما مر والذي
خبر لكن قال العباسى بل يرتفع فقط لاحتمال ان الذى فأكيد أو خبر محذوف والجملة صلة
ذا اه (قوله يلزم بعده صلة) ويجوز حذفه بالدليل اما لفظى كان يدل بصلته لموصول على صلة
آخر فهو أعط الذى والتى وصلت أو معنوى كقوله
فمن الاى فاجع جو • عن ثم وجههم البنا
أى الاى عرفوا بالشجاعة دليل المنام وكقولهم بعد اللبيا والتى أى بعد الحصلة التى من فطاعة

فاما كرام هم سرون لقبهم
لخصي من ذى عندهما كفايا
بالاصلى الاعراب والواو على البناء
وأما ذات فالصحيح فيها ان تكون
مبنية على الضم رفعا ونصبا وراى امثل
ذوات ومنهم من يصير بها اعراب
مسلمة غير تعهبا للفتحة وينصبها
ويجرها بالكسرة (ص) ومثل
ما لا يعد ما استفهام
أومن اذا تلغى في الكلام
(ش) يعنى ان ذا اختص من بين
سائر أسماء الاشارة بأنها تستعمل
موصولة وتكون مثل ما فى أنها
تستعمل بلفظ واحد للمذكر
والمؤنث مفردا كذا ومثنى أو جموعا
فتقول من ذا عندك وماذا عندك
سواء كان ما عندك مفردا مذكرا أو مفعول
وشرط استعمالها موصولة ان تكون
مسبوقة بما أو من الاستفهاميتين
نحوم ذا جابط وماذا فعلت فن اسم
استفهام وهو مبتدأ وذا موصول
بمعنى الذى وهو خبر من وجابط
صلة الموصول التقدير من الذى
جابط وكذلك ما مبتدأ وذا موصول
بمعنى الذى وهو خبر ما وفعلت
صلته والما محذوف تقديره ماذا
فعلته أى ما الذى فعلته واحترز
بقوله اذا تلغى في الكلام من ان
يجعل ملح ذا أو من مع ذا كلمة
واحدة للاستفهام فقوم ما عندك
أى أى شئ عندك وكذلك من ذا
عندك فذا مبتدأ وعندك خبره
فذا في هذين الموضعين ملغاة لانها
جره كلمة لان التجميع اسم استفهام
(ص) وكلها يلزم بعده صلة
على ضهير لا تقي مشهولة

(ش) الموصولان كلاهما معرفة كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها ويشتد في صلة الموصول الاسمي ان تشتغل على ضمير يليق بالموصول ان مفردا مخرودا من ذكر اخذ كروان غيرها ضميرها مخفوجا على الضمير به وكذلك المتى والمجوع فموجوب على اللذان ضميرهما والذين ضميرهم وكذلك المؤنث فتقول جاءت التي ضميرها والتتان ضميرهما والتان الذي ضميرهم وقد يكون الموصول لفظه مفردا مذكرا ومفعله منى أو مجموعا وغيرهما ذلك نحو من وما اذا قصدت ضميرها غير المفرد المذكور فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فتقول أعجبني من قام ومن قامت ومن قاما ومن قاما ومن قاموا ومن قام على حسب ما يعنى بهما (ص) وجلة أو شبهها الذي وصل به يمكن عندي ان يشبه كقول (ش) صلة الموصول لا تكون الاجلة أو شبهة جلة ونعني بشبه الجمله التي ظرف والجار والمجرور وهذا في غير صلة الاسم واللام وسبب حكمها ويشترط في الجمله الموصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثاني أن تكون خالصة من معنى التعجب الثالث أن تكون غير منقذة الى كلام قبلها فاستترض بطريق معنى غيرها وهي الطلبة والانشاء فلا يجوز به الذي يضر به خلافا للكسائي ولا يأتى الذي ليس به فأمثله خلافا لهما ولم احتج بضاعتين معنى التعجب من جلة التعجب فلا يجوز

شأنها كت وكنت فخذوا الصلة ايها ما قصر العبارة عن تصوير شقتها ٥١ تصرح على التليا بفتح اللام وتضم ضميرها التي وقد يحذف الموصول دون ملته كقول حسان
 أمن بهجور رسول الله منكم • ويمدحهم بضمير سواء
 (قوله هوفية) هذا اذا دلت على المقتضى لانهما بالاسميتا اذا وجب اشتغالها على الضمير (قوله أن يقع بعدها صلة) أي صلة بها وقد يوصل بينهما بالجملة الصغية كقوله
 ذلك الذي وأنيك يعرف مالكا • والحق يدفع زهات الباطل

أو التذانية كقول الفرزدق لذي نبردى اليمى زانه
 نعن فان عاهدنى لا تخوننى • تكن مثل من ياذنب بصلحان

وكذا الاعتراضه كافي الهمع وسبب اني مثاله ولا يجوز تقديمه ولا معمولها على الموصول لان كلجزء المقته وأما فهو وكأنا من الزاهد ينقلق الطرف محذوف تدل عليه صلة آل أي وكأنا زاهد بن فممن الزاهدين كالطرف الثاني ما خبره ان أو صفة للغير المحذوف لتأكيدها من العلم أو التأسيس على معنى من يلحقهم الزهد الى ان يعدوا من الزاهدين (قوله تبين معناها) أي لان تصرف الموصول انما هو بصلته الراجعة لاجامه تعيين نفسه أو جنسه ان هو موضوع للدلالة على معهود يعضونها فتعرف به لولا كذلك صفة التذكير لان وضعها على الاجام وتخصيصها باعراض فلم تعرف بها (قوله على ضمير) ويسمى عائدا وقد يخالفه الظاهر ما كان كقوله • وأنت الذي في درجة الله أطعم • (قوله ان مفردا الخ) يجب الاول ورفع الثاني أي ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتى في باب كن (قوله مراعاة اللفظ) هو الاكتر فهو ومنهم من يقع اليك ومن الثاني ومنهم من يستعملون ويجرى الوساخ في كل ما خالف لفظه معناه كما هي الشرط والاستفهام الآل الموصولة فراقى معناها فقط لخاصة موصولها وجوز أن وجبان مراعاة لفظها اذا لم تقع خروا لانتها لكما الضارب بالواحد وغيره ويجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ ليس كالحط من سائلك لامن سائل أو قبح كمن هي جراحوا لقتل هولان الخبر مؤنث وشوية يج اذا عضد مسابقي كقوله • وان من القردان من هي روضة • كافي التصريح أي فيصير من هو روضة بلا قسم لان اللفظة واحدة للثانيات كما لا يخفى في زيادة علامة فتدبر (قوله وجه الخ) خبر مقدم عن الذي أي التي الذي يوصل به جلة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي (قوله الطرف والجار والمجرور) لم يجعلها جلة باعتبار متعلقها الفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بئى ان لا تكون معلومة لكل أحد فتجوز اني اجابها فوق عينه الاعتدال او اعادة الاستفراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يعرف بها الموصول فان في التوضيح الاقحام التحويل والتقسيم فيصن اجابها فتعرف قسم من اليه ما غشهم فاقى الى عبدهما أو الى ويلينهم عهدا خبر يتبادون العكس لان الخبر قد يجمله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محذوفة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع أحدهما بالنظر لقاتلها ومنها الجمله القسمة فنحو وان يمكن لبطن وان كان القسم انشراحا للمقصود وجوبه وهو خبر وكذا الجمله الشرطية اذا كان جوابا خبريا كما هي التي ان قام قمت والمراد خبر به اضافة اذهي الآن لاحكامهم العلم قد نسبتها قلت كلاما متضلا عن كونها خبرا وكذا جلة الصفة في الحال وان لم (قوله بالذي اضر به) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليست فأمثله طلبية فمخنا وبئى جاء الذي رحمه الله عما هو انشائي معنى فقط اذا فرق بين الثلاثة عند الجهور ونائب الماضي في الاخبار والكسائي في الكل كافي الاشئني فقول الشارح

خاطب النبي ما أحسنه وإن قلنا
أنها خبرية واحترز بقوله مقترن
كلام قبلها من نحو جاء النبي لكنه
قامت هذه الجملة لتندرج سبق
جمله أخرى نحو ما قصد بذلك
قامت ويشتط في الطرف والجار
والجسر وأن يكونا تامين ونفني
بالتم أن يكون في الوصل به فائدة
نحو جاء النبي عندك أو التي في
الدار والعامل فيها فعل محذوف
وجوبها بالتقدير جاء النبي استقر
عندك أو التي استقر في الدار فلان
ليكونا تامين يميز الوصل بها فلا
تقول جاء النبي بل ولا جاء التي
اليوم (ص)

وصفة صريحة صلة آل

وكونها يعرب الأفعال قل
(ش) الالف واللام لا وصل الا
بالصفة الصريحة حال المصنف في
بعض كتبه أو أي بالصفة الصريحة
اسم الفاعل نحو اضارب واسم
المفعول نحو المضروب والصفة
لشبهة نحو الحسن الوجه نخرج
القرشي والأفضل وفي كرون الالف
واللام الداخلة على الصفة المشبهة
موصولة بخلاف وقد اضطرب
اختيار الشيخ أبي الحسن بن
صغفور في هذه المسئلة فرة قال
انهم موصولة ومرة منع ذلك وقد
شخص الالف واللام واللام بالفعل
المضارع واليه أشار بقوله وكونها
يعرب الأفعال قل ومنه قوله

ما أنت جاحككم الترضى حكومته

ولا الاصيل ولاذي الرأي والجدل
وهذا عند جمهور البصريين مخصوص
بالشعر وزعم المصنف في غير هذا الكتاب
أنه لا يخص به بل قد يجوز في الاختيار
وقد سله وصلها بالجملة الاسم
وبالطرف شذوذان في الاول قوله

من القوم الرسول الله منهم

لهم دأب رهاب بني معدة

خلافا لهشام أي والكسافي ولا جهة لهما في قوله

والأراج تفرقة قبل التي • لعل وإن شطت فها أوزرها

لان تقديره التي أقول فيها على الخ وأن أوزرها صلة دالة على خبر لعل وهي معقوصة بين الصلة
والموصول ولا في قوله

وماذا صني الواشون ان يصدقوا • سوى ان يقولوا اني قلت عاشق

لا يمكن ان ذل المعلة لا موصولة وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانها الترحي لكن دخول
الاستفهام عليها فيقول هل عسىم ووقعها خبرا لان نحو اني عسىم ما عمل لعل على انه فعل
خبري فينسخي جواز الوصل به بخلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصالة لانها الآن
انثائية انماها وانما تمت وقيل لان التعجب انما يكون فعلا في سببه فيه لهما والمقصود من
الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بان يكون متعلقة عاملا وانما جبرته كان يقال اعتكف
زيد في الجامع وعمر في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا تام كما قاله النعماني أما
الماقص فهو ما سنف متعلقه انما ص لا قرينة كما ملته الشارح هذا هو التحقيق في تفسير

التمام والنقص وسألف في الاستدعاء والغو والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جملة
ولا بقدرها ما خيرا محذوف نحو الذي هو كائن عندك لان شرط الحذف من الصلة ان لا يصلح
الباقى للوصل به كجاسائي والطرف هذا صلح الجملة النعماني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفة
لكونها في تأويل الفعل ولم تقلب عليها الامسية (قوله وكونها) أي آل يعرب الأفعال أي
موصولة به أو الضمير لصلة آل أو الباء بمعنى من (قوله لهما الساعل والمفعول) أي المراد بهما
الصدل والادواء والآن من الصفة المشبهة كقولون والسائق فيصير فيهما الخلاف وكذا أمثلة
المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لا جاء مدمول بل للثبوت أي المتسبب الى كذا لا مفعلة صريحة
وأما الأفضل فشتق كالصفة المشبهة لكن ما بعد الفعل من جهة كونها للثبوت لا التقيد
فلا يزالان به ويريدا لأفضل بكونه لا يطردهما الظاهر الا في مسئلة الكل فلذا اتفق على ان آل
فيه معرفة واختص فيها فنظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالصنف ومن نظر الى
كونها للثبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفضيل ونخرج أيضا
ما غلب عليه الاسم من الاوصاف كالصاحب اسم لصاحب الملك والايصل للمكان التسليم
أي التسليم والاجرة للمكان المستوي فيه الرمل لا يثبت شافا لغيره معرفة لان لا خلاصها عن
الوصفة ان لا تجرى على موصوف ولا فعل عمل الصفات ولا تحصل ضميرا كما قاله الشاطبي
(قوله واليه أشار) أي الى الوصل بالمضارع لاسم وصفية للثبوت فقولوه يجوز انما اختيارنا على
ان الضرورة ما ليس للشاعر عن ممدوحة أي بحسب ما يسهل عاقد من العبارات لا يطلق ما وقع
في الشعر وان سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هنا يمكن بسهولة ان يقول المرضي حكومته
فعدوه الى المضارع يدل على الجواز لا يرد أنه كان يجب تأنيث المرضي فينكسر الوزن لانه على
تأويل الحكومة بالحكمة في التصريح ما يشد ان بعض الكوفيين يجهن بكثرة تتكون المذهب
ثلاثة واستبعد الصان ونخرج المضارع للثبوت فيفتح وصلها به استقلا لا لكن يحسن عطفه
كالمضارع على ملتها لكونها موصولة بالفعل نحو ما تغيرت مصاحف قرآن أي فأنشئت التي أغرن مصاحف
فأثر به تعاقبها وغايرها ونحو يعصني الصائم ويعتكف (قوله الترضى) بدغم آل في التاويل فكها
بجذ لا في آل الحرفية يجب ادغامها في الكلمة استعمالها كائن عليه شيخ الاسلام وغيره اه
مجاى (قوله الرسول الله) أي الذي يرسل الله كائن منهم ودانت أي خضعت بنو معدة لقرش

(قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسم بخلافه في صلة غيروا كما مر وسعة
 بفتح السين وتكسر واوهم ان صلة آل ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبيه بالجملة كما في التوضيح
 وفي الطولي وغيره من أنه جملة فعلية المراد في معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل
 انما يتسلط على آل ولكن ينتقل اليه اعرابا عارية كما انتقل اعراب الالاجمعي غير لما بعدهما
 لكونهما بصورة الحرف كتبت بلا زلوا وكان فيهما آلهة الا الله لكن ما بعدهذين مجرور تقدير
 باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان وصلت بجملة نصبت الالاجمعي انه ثبت لعلها اعراب المقرد التي
 هي في موضعه كلب في البيت أى ينتقل اعراب العارية لعلها آتال فلهذه جملة ثبت لها أنواع
 الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صلة ولا مضافا اليها لوهذا غير يرب ووجه الشئ بان المقرد الذي
 هي في موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابا بل في معنى الجملة مع ان اعرابها ليس أصلا
 بل عارية والجملة لا تصلها فعلى هذا يكون محل العامل لان نصبها كافي للموصولات لا للبعيدة هذا
 وطالما توقفت في قولهم ظهر اعرابها على ما يصلها الخ فانه يقتضي انها مرة مع قيام موجب
 النابها وهو الاقتتار كسائر الموصولات وانفتارها وان كان الى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر
 فيوز البناء وكذا الال والتان بمعنى غير تام بهما سبب البناء وهو الشبه اللفظي فيها والوضعي في
 لا لكن يمكن في هذين ان اضافتهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظي مجرور لا موجب
 فاعرابها على ما بعدهما لغير بخلاف آل فان موجب بناءها ليعارض شئ الا ان يراد بقولهم ظهر
 اعرابها أى الى حقها ان يكون لعلها كسائر الموصولات لا للفظها فلا ينافي انهابنية وقولهم
 لكونها بصورة الحرف أى الذي هو مما عدلوا باستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل
 الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورة تقدير واوهم اعلم (قوله ما لم تصف) ما مصدر بظرفية
 وجملة مصدر وصلها الخ حال من ضمير تصف بتقدير الاضافة التفسيرية بحيث صدر الصلة أى من عدم
 اضافتها المتبني على حذف والى اذا اوجما الى مقيد بقيد صدق شقها معا بان لا تصاف ولا يحذف
 المصدر نحو أى هو قائم بانتفاء المقيد فقط بان لا تصاف ويحذف المصدر نحو أى قائم بانتفاء
 القيد فقط بان تصاف ولا يحذف المصدر نحو أى هو قائم فهذه الثلاث صور ومنطوق عبارة
 ومفهومها ضرورة ثبوت الاضافة والحذف معا نحو أى هو قائم حيث تدل على قول

• أى كى لو ثبت انما تصف الخ لكان أو ضم وحمل هذا الصورة اذا كان مصدر الصلة ضمير اكاهو
 فرض كلاسها فلو وصلت بفعل أو ظرف أعرب اجاءا كما نقل عن أى حان نحو أى هو قائم
 أو عندك الا حذف في الاول والمحذوف في الثانى ليس ضمير ابل جملة فعلية ١٠ (قوله في
 أنها تكون الخ) أى في الموصولة كما يجر من المقام وتختلفها في الاعراب وكونها العاقل وغيره
 ولزومها الاضافة لفظا وتقدير التعريف جنس ما وقت عليه والصلة تعرف عنه فقها ما عرفان
 لكن يجهتين فلا اشكال ولا تضاد لتكررها أصلا بخلاف الشرطية والاستفهامية وتحوذ ابن
 عصفور وابن الصانع وجعلها منه وسيعلم الذين ظلموا أى متقلب يتقلبون على معنى سيعرفون
 المتقلب الذى يتقلبونه وجعلها الجمهور استفهامية لا موصولة وهي مقول مطلق ليتقلبون
 علفت يعلم من العمل في الجملة أى يعلم الذين ظلموا يتقلبون أى انقلاب (قوله معربة) أى لان
 شبهها الحرف في الاقتتار عورض بما يخص بالاسم وهو اضافتها لفظا وتقدير افرجحت الى
 الاصل في الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائما وثبت في الحالة
 الرابطة تنزير الى الصاف اليمتزة مصدر الصلة لشبهه في الصورة فكأنه لا اضافة حتى تعارض
 شبه الحرف ومن أعربها حيث لا حظ الحقيقة وانما ثبت في أى قائم مع عدم الاضافة لفظا لقيام

من الثانى قوله

من لا يزال شاكر على المعه

فهو من يعين شذات سعه
 (ص) أى كما وأعرابها لم تنف
 وصدر وصلها ضمير المحذف
 (ش) يعنى أن يا مثل ما في أنها
 تكون بلفظ واحد لئلا يكون
 مفردا كأن أو مثنى أو جمعا نحو
 يعنى أى هو قائم ثم ان آلهة أربعة
 أحوال أحدها أن تصاف ويذكر
 مصدر صلتها نحو يعنى أى هو قائم
 الثانى ان لا تصاف ولا يذكر
 صلتها نحو يعنى أى قائم الثالث
 ان لا تصاف ويذكر مصدر الصلة
 فهو يعنى أى هو قائم وفي هذه
 الاحوال الثلاثة تكون معربة
 بالمركات الثلاث نحو يعنى أى هو

التنوين مقامها كأي كل وبعض ولا يمكن مقامه مقام المبتدأ لكونه لا يشبهه ولا له بعده هذا ما علوا به ونفسه إلا يمكن تنزيل المضاف السبعة من المبتدأ المحذوف في نحو أيهم قائم لاختلافهما بما جاءوا أفرادا وإن أمكن في أيهم أشد لأن فعل التفضيل يحذف عن الواحد وغيره إلا أن يقال حمل الأول على الثاني طردا للباب فليتأمل هذا ونبت على حركة فاعلا ككثير أولان لها أصلا في الأعراب وكانت ضمة جبر القوت اعرابها قوى الحركات أو تشبها بقبل وبعد في حذف بعض ما وضعها (قوله ورأيت أيهم الخ) جرى على رأى المصنف والبصريين من صحة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين ٨١ وسئل الكسائي في حقة تونيس لم لا يجوز أن يعجب أيهم قائم فقال أي كذا خلقت فصار مثلاً (قوله إذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد في أيهم حيث جرى على الضم مع اضافته وحذف مصدره أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطلقاً) حالم للمفعول المحذوف أي أعرب أيا حال كونه مطلقاً عن التقيد بعامر أو المراد أعربها اعراباً مطلقاً (قوله أيا) مفعول يقتضي الذي هو خبر عن غير أي غير أي من الموصولات يقتضي أيا أي يتبعها في حذف مصدر الصلة فتقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والاصح جوازها كمر (قوله أن يستعمل) السين والتاء ما لا يعد أي أن يعد طولاً كما تصنف العلل عدده حسناً وزائداً فإن أي أن يطل أي يطله المتكلم فهو مجهول على كل شيء يصح على الثاني تأويله على أي أن يطل بفتح الباء أصله يستعمل وحذف جواب الشرط ضرورة لعله مما قبله أي جاز حذف المصدر وإنما كان ضرورة لأن فعل الشرط ليس ماضياً (قوله يحذف) أي يحذف وشبهه مصدر الصلة الذي هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سيظهر عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم التامة أي كمل لأن يكون جملة بعادتها أو تشبها (قوله كثيرة مضطربة) خبر أن تنازعاً قوله في عائشة كان جعل منجلى صفة لكثير كان هو العامل وحده لأن الموصوف لا وصف قبل جملة وفي كلامه صيب التضمن وهو متعلق القافية بما بعدهما وإن لم يكن محذوفاً عنه بعضها الثاني أفاده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقاً) هو مذهب الخليل ويونس وتأولوا الآية بأنها استفهامية مستندة أخيراً ما قد فصحها اعراب ثم قال يونس الجملة سبقت معمول فتوزع أن أي علقته عن العمل لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب وقال الخليل هي صفة لمفعول المحذوف على تقدير القول أي أن تترعن من كل شعبة فربما يقال فيه أيهم أشد ورت عليهم ما بقوله وسلم على أيهم أفضل بالضم لامتناع الاستفهامية فيه لأن حرف الجر لا يملئ عن العمل ولا يصح أن يقدر على خفض مفعول فيه أيهم أفضل لامتناع حذف الجبر ورواها في الجبر على معمول صلتها بلا ضرورة كأي المقتضى والمراد بصلته ما هو من تمامه ولو وصفت كما هنا وانما قدروا كذلك في نحو ما هي ثم الوفاء ليلي تمام صاحبها ضرورة أن الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنه لموصولة ومنبذ بذلك رد على ثعلب المتكسر لموصولة أي والنصب في الآية والخرف اليبس شاذان لا يمتنع جماعاً على الأعراب (تنبيه) يؤخذ عن ذكر عن المقتضى أنه لا يجوز في قوله كن ترجوهم أن يقدر كقولهم ترجولان الجملة صالحة للجر لقصد لتظنها فلا ضرورة قال في حذف الجبر ورواها في الجبر على معموله كالأيدخل على معمول صلتها بل الجملة نفسها محذورة بالكاف أي كهذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحتفظ بذلك يتعلل في مواطن كثيرة (قائمة) كذا أي موصولة وشروطها استفهامية كذا أي ماضية ال كإياها الرجل ونعتا السكرة وحالاً من معرفة التاني على الكمال كررت بفارس أي فارس وزيراً يدي رجل

وقائم وأى قائم وكذا أي هو قائم وأيا
هو قائم وأى هو قائم الرابع أن
تضاف ويحذف صدر الصلة نحو
يعبى أيهم قائم وفي هذه الحالة تبنى
على الضم فتقول يعبى أيهم قائم
ورأيت أيهم قائم ومررت باهم
قائم وعليه قوله تعالى ثم تترعن من
كل شعبة أيهم أشد على الرحمن
عنا وقول الشاعر
إذا ما لقيت بني مالك

فسلم على أيهم أفضل
وهذا استفاد من قوله وأعربت مالم
تقف إلى آخر البيت أي وأعربت
أي إذا لم تقف في حالة حذف صدر
الصلة فدخل في هذه الأحوال
الثلاثة السابقة وهي ما إذا
أضيفت وذكر صدر الصلة أول
تقف ولينذكر صدر الصلة أول
تقف وذكر صدر الصلة ونحو
الحالة الرابعة وهي ما إذا أضيفت
وحذف صدر الصلة فأنها

لا تعرب حينئذ (ص)
وبعضهم أعرب مطلقاً وفي
هذا الحذف أيا غير أي يقتضي
أن يستعمل وصل وإن لم يستعمل
فالحذف نزو أو أن يحذف
أن ملح الباقي لولم يكمل
والحذف عندهم كثير منجلى
في عائشة أن تعصب

يقول أو وصف كن ترجوهم
(ش) يعني أن بعض العرب
أعرب أيا مطلقاً أي وأن أضيفت
وحذف صدر الصلة فتقول يعبى
أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت
باهم قائم وقد قرئ ثم تترعن من كل
شعبة أيهم أشد بالنصب وروى
فسلم على أيهم أفضل بالجبر وأشار
بجمله في هذا الحذف أيا الخ إلى المواضع التي يحذف فيها العائد على الموصول وهو أيا أن يكون

الاذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو وهو الذي في السماء هو ايهم أشد فلا تقول جاء اللذان قاموا لا اللذان ضربا رفع الاول بالقاعدة والثاني بالنسبة بل يقال قاما وضربا واما المتدا فيصنف مع أي وان لم تطل الصلة كما تقدم من قولك يصحني أيهم قائم ونحو ولا يصحف صدر الصلة مع غير أي الا اذا طالت الصلة فتجوز أي هو ضارب زيد فيجوز حذف هو فتقول جاء الذي ضارب زيدا ومنه قوله ما بانا الذي قاتل للتسوية التقدير الذي هو قاتل فان لم تطل الصلة فالخلف قليل وأجازته الكوفيون قياسا فتجوز به الذي قائم التقدير هو قائم ومنه قوله تعالى تماما على الذي أحسن في قراءة الرفع أي هو أحسن وقد جوزوا في لاصي زيد اذا رفع زيد ان تكون ماموصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف التقدير لاسي الذي هو زيد فخلف العائد الذي هو المتدا وهو قولك هو وجوبا وهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أي وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقص وليس بشاذ وأشار بقوله وأبو ان يحتفل ان صلح الباقي لوصول مكمل إلى ان شرط ما حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لان يكون صلة كما اذا وقع بعده جله فتجوز به الذي هو او منطلق أو هو ينطلق أو ظرف أو جار ومجرور تامان فتجوز به الذي هو عندنا وهو في الدار فانه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة

وكلهما معرفة بالاموصولة فيعبرم والندائية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفي هذا الخلق لعون اسم الإشارة لقوله وسدر وصلها خبرا متحذف وسدر الوصل هو المبتدأ وكون خبره مفرد من قوله وأبو ان يحتفل ان صلح الخ كما سئله وهذا شرطان للجواز وطول الصلة للكثرة وبقي الجواز أن لا يكون الضمير معطوفا ولا معطوفا عليه كما الذي زيد وهو أو هو وزيد فاعان فلا يصح بالثني عن المفرد وبقي العاطف بدون معطوف ولا بعدولا كالذي لولا هو لا كرتك لوجوه حذف الخبر بعدها فإينما الانحاف ولا معطوفا ولا محصورا كالذي ما هو قائم وما في الدار الا هو (قوله بالقاعدة الخ) أي القاعل ونائبه لا يحذفان الا في واضع ليس هذا منه بخلاف المبتدأ (قوله فيصنف مع أي الخ) أي أطولها بالاضافة لفظا وتقديرًا فاستغنت عن شرط الطول لكنه يفصح بيجبي أي قائم لعدم الطول لفظا كما تقدم ان خروفا كان جائزا (قوله الا اذا طالت) أي بشئ يتعلق بها كعمول الخبر أو نعتها وغير ذلك سواء تأخر المفعول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء الذي هو الذي في السماء أي موصوفا بها وجعل المبتدأ خبره الطرف أو فاعلا به فسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كما هو ظاهر (قوله قليل) أي ليقاس عليه بدليل ما بعده وقد جازع الطول وعدمه في قوله

لا تتوالا التي خيرت فاشتقت • الا تقوس الى الشر ناوونا

أي الذي هو خير والاي هم ناوون الشر (قوله في قراءة الرفع) هي شاذة ليس بن يعبر ومثلها لما بين دشر واين السكك ما يعوضقروا بقية الرفع أي ما هو يعوضقروا موصولة بدل من مثلا حذف صدر صلتها بلا طول وجوز أبو الباقين اذ تأخر فاعلا تحت مثلا واما على النسب فمأثرة موصوفة يعوضه بدل من مثلا أو زائدة ويعوضه بدل واما فتح أحسن فعلى انه فصل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه وجعله الكوفيون موصولا حرفيا أي على احسانه (قوله لاسي الذي الخ) أي بمعنى مثل لا يتعرف باضافته الموصولة لتوخره في الابهام فصح كونه اسم لا ولا جعل ما نكرة موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو زيد أو زائد قوسى مضاف الى زيد فان كان بنية نكرة كقوله

الارب يوم صالح لثمنها • ولا سيما يوم بدارة جليل

فلقبه الرفع والجر كذلك ويزيد النصب بغير السى كما يميز مثل نحو ولحقنا جملته منددا وما حشدت كافة عن الاضافة وقصصى شاعلى هذا الاقاردها واعراب في سواء الاضافة للملأ أو تأليها والبيت مروى بالوجه الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أي لا مثل كذا موصوفا ولا عمل للجملة وقد تحذف ياؤها وقد تحذف منها الواو او اما وحدها أو مع لا كما كساه الرضى ونقصه الدمامنى هذا وقد يرجع في خصوصاف كون في محل نصب مفعولا مطلقا شخص محذوف واحتشدت ذوقى بعدهما حال كاحبز زيدوا لاسيما را كأو هو را كبحفى حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه من اذ الحبة خصوصا في حال ركوبه وكذا بالجملة الشرطية نحو ولا سيما ان ركب أي أخصه بذلك فتقول المصنفين لاسيما الامر كذا تركيب عربى أفاده الدمامنى وغيره (قوله وجوبا) أي يلزمه بالجرى المثل وليكون ما بعد لاسيما مفردا صورة لانها كالاستثناء في مخالفة ما بعدها ما قبلها وهي لا يقع بعدها جله ولذا جرت عادتهم به كراهي الاستثناء وان لم تكن من أدناه لان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لانها جرت عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقص) أي فهو مستثنى من شرط الطول لما لم قال لاسيما زيد الصالح فلا استثنا طول الصلة فالتبعية بمنه البيت المار (قوله جله) هذا محذوف وقوله وخبره مفرد موسى كان خبرا العائد جله أو نظرا فلا بد من اشتغاله على ما به

فلا تقول بـاء الذي أو بمنطلق تعني الذي هو أو بمنطلق لان الكلام يتم دونه فلا يدري أن حذفه من شأنه أن لا يوصف بـاءه الأمثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وصفها فلا تقول بل يبعث أيهم هو يقوم ببعث أيهم يقوم لأنه لا يعلم الحذف ولا يتخصص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ بل الضابط أن تعني أحقل الكلام الحذف وعدمه لم يبح حذف العائد وذلك إذا كان في الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الموصول نحو بـاء الذي ضربته في داره فلا يجوز حذف الهام من ضربته فلا تقول بـاء الذي ضربت في داره لأنه لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام بأنه (٨٢) لم يبين أنه متى صلح ما بعده الضمير لا يكون

صلي لا يحذف سواء كان الضمير حرفوا أو منصوبا أو مجرورا وسواء كان الموصول بـاء أو ضميرا بل ربما يشعر بظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وغير أي من الموصولات لأن كلاً في ذلك والامر ليس كذلك بل لا يحذف مع أي ولام غير هاتين صلح ما بعده أن يكون صلة كما تقدم نحو بـاء الذي هو أو بمنطلق ويصح أيهم هو أو بـاءه مطلق وكذلك التصويب والمجرور نحو بـاء الذي ضربته في داره ومررت بالذي مررت به في داره ويصح أيهم ضربته في داره ومررت بأيهم مررت به في داره وأشار بقوله والحذف عندهم كثير فيجوز إلى آخره إلى العائد التصويب بشرط جواز حذفه أن يكون متصلاً منصوباً بـاءه أو بـاءه أو بـاءه بـاء الذي ضربته والذي أنما عطية درهم فيجوز حذف الهام من ضربته فتقول بـاء الذي ضربت ومنه قوله تعالى في ذلك ومن خلقته وحدا وقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسوله للتبشير بخلقته وبعثه وكذلك يجوز حذف الهام من عطية فتقول الذي أنا عطية درهم ومنه قوله

بالمبتدأ وهذا الرابطة يصلح لعوده على الموصول قطعاً فهو أي ما صلح للوصلة والكاف في قوله كما إذا وقع استقصاصاً يقتضيه العمل (قوله فلا يدري الخ) فيه أن هذا الجمل لا يباع مع أن الحاصل ليس فلو قال لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا إذ الوصل المحذوف فإن جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره (قوله بل ربما يشعر الخ) أي لاقضاء الكلام على أي وهو الآن في غيره ما لو رجوع ضمير محذوف لقوله وصدر وصلها وهو لا يكون الأمر فروعاً اللهم إلا أن يرجع قوله ضميراً محذوف بلا قيد الصدرة فيم المرفوع وغيره في أي وغيره فتدبر (قوله وطر جواز حذفه) أي زائدة على عدم صلاح الباقي للوصل لوجوب هذا في كل عائد كقائه (قوله تام) أخضع من مثال المصنف ولقد ذكره في الوصف لعلمه من هذا (قوله ومن خلقت) أما محطوف على الباء من ذرتي أو مفعول معه ووحيداً حال أي خلقت حال كونه منفرداً بالأهل والعمال وهو الوليد للقرية (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ خبر بموليك أي عطيتك والجملة صلة ما حذف عائداه هو المفعول الثاني لموليك وفضل خبر ما فاعاً فاجده سيئ موقفاً في التحليل (قوله موليك) قد مر متصلاً مع أن عامله اسم يترجى معه الانفصال كما مر لأن الكلام في المتصل فانه الزاد في ويعلم أن المراد متصل ولو جازاً كما سيتضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد إلى ذلك بتقديم الفعل واتكلى على اشتراك أصاته في العمل والتصرف الذي من جلته حذف المفعول وفرعية الوصف فهما (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف أنه لا فرق بين صلة أو غيره أو مذهب الجمهور أن منصوب صلته لا يحذف أصلاً إن عاد عليها إلا بعد على استحسان النسخة وأما قوله

ما المستغزى الهوى محمود عاقبة • ولو أتبعه صفو بلا كدر

أي المستغزى فنادى أن عاد إلى موصول قبلها جازية الذي أنا الضارب أي الضاربة (قوله منفصلاً) أي وجوباً ما قبله عكسها أو لخصه بما الذي مضى بت الأبناء لا حذفه بعكس القصد بخلاف المتصل جوازاً فيصنف كآيت المار ونحوها كهنجاً تاماً بهم أي آتامهم إياه ولا بد من اتصالان اقتصادية الضميرين في النسخة فيصنف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ومثله ومما رزقناه محققون ورضعنا بـاءاً نحن كاهن أقامه الصانع ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك إنما هو عند تلفظ أجمع الحذف فلا ضعف لعدم النطق كما في أعراب السنين (قوله فلا يجوز حذف الهاء أي لأنها عمة والخرف لا يستعمل بدونها ثم قد تحذف تبعاً للخرف نحو ابن شر كافي للذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شر كل ذي شر يثبت فيهم ويجوز تبعاً للاستعلاء لأن قدر تزعمونهم فلا إشكال (قوله بـاء ناقص) أي لأنه كالحرف في أن منصوبه عمله ولا يستعمل هو بونه لأنه كالعرض من مصدره لا سيما على قول البصريين أنه مجرد الزمان لا حدث له أصلاً (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر

ما قبله موليك فضل فاجده به • بخلاف غيره وقع ولا ضرر تقديره الذي الله موليك فضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فإن كان الضمير منفصلاً لم يجز الحذف نحو بـاء الذي ضربت فلا يجوز حذف بـاءه وكذلك يتجوز الحذف إذا كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف وهو الخرف نحو بـاء الذي أنه منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يتجوز الحذف إذا كان منصوباً بمتصل بـاءه ناقص نحو بـاء الذي كنه منطلق فلا يجوز حذف الهاء (ص) كذلك حذف ما وصفه خفصاً • كنت قاض بعداً من قضى

قضى أو هو نفسه مصدق قصره للضرورة (قوله كذا الذى جو) يضم الجيم صلة الذى وهو الثانى بقضاه صلا ما (قوله بمعنى الحال) أى مع كونه معقداً يكون عاملاً فى محل الضمير النسب وإن جره بالاضافة أيضاً وبهذا يشارك منصوب الوصف المتقدم (قوله غير ذلك) أى بغير وصف أصلاً أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف بجرورها كماثلة ومجمله فى اسم المفعول المتعدى لواحد كمثل أنه لان الضمير حينئذ فاعل على المعنى أما المتعدى لاثنتين كذا الدرهم الذى أما معطافاً لا منع فيه لانه حينئذ فضله منصوب للمحل أعاده الاسقاطى (قوله ما أنت فاض) قبل لاشاد فيه لا محال ان ما مصدرية توصلت بحالها الاسمية أى اقض قضاءً أو مصدرية بغيرية أى ملقة قضائن دليل انما تقضى هنا لحاجة النسيان (قوله الا ان دخل على الموصول الخ) أى ليكون فى الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير فى المعنى ومنه الموصوف به كقوله لا تركن الى الامر الذى ركنت • أثناء بعصر حين اضطرها القدر

أى ركنت اليه وكذا المضاف الموصول أو للموصوف به كركبت فى سلام الذى مررت أو بسلام الرجل الذى مررت أى به (قوله مائة) أى لفظاً وكذا معنى فلا يكتفى باتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذى وقتت عليه من الوقت والوقوف ولا المعنى فقط كسررت الذى فرحت به لكن استتوبه شيخ الاسلام ألاكتفاً بالثانى وخرج عليه فاصدع بما تفرع أى امر بما تفرع به بل قل السببى فى التنبيه عن الشاطي ان المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلاً وخرج عليه قوله هو ينبى الموصول بالذى اشتهر به أى به وخرج بالادة الصفة فلا يضر اختلافها قطعاً كما مثل من الفعل مع الوصف ووجه ما ذكر لحذف الجبرور بالحرف خمسة شروط بجر الموصول وكون جاره كجار العائد لفظاً ومعنى واتفاق العامل لفظاً ومعنى ويزاد أن لا يكون الضمير عمدة ولا محصوراً ولا موقفاً محذوفاً فى ليس فلا حذف فى مررت الذى مر به أو بالذى ما مررت الا به أو رغبت فى الذى رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي للوصف به كما قدمه الشارح مع مثاله فالخالف أنه يراد على هذا الشرط فى الجبرور بالحرف ما سمعته وفى الجبرور بالاسم كون جاره باسم فاعل عاملاً أو باسم مفعول متعدياً لاثنتين على ما مر وفى المنصوب كونه متصلاً بزمه عدم المحصور وكون ناصبه معلوماً أو وصفاً وكونه تاماً ويزم من هذا كونه غير عمدى كون الوصف عاملاً كجار وفى المرفوع أن يكون مبتدئاً وان لا يكون معطوفاً الى آخر ما مر فتدبر (قوله أى منه) لم يقدره قشره لئلا يشكوا كلمة ما قبله ولان ما كان مشروياً لهما لا يتقلب مشروياً لغيرهم وقصص بيان المعنى قشره بوجسه تكلف (قوله حب مبراه) كسر اسم امرأة وحبة بكسر الحاء الملهة له وسكون القاف فوحدة أى مدة طويلة ويتحقق من انشاء هذا الظهور وقوله نفع يضم الباء أى أظهر جواب شرط مقدراً أى اذا كان كذلك فيجوز وقوله لان أصله لان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى الادم فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فان اختلف الحرفان) أى لفظاً ومعنى أو بمعنى فقط كما مثله أول لفظاً والمعنى كالحذف فى الذى حلت به وقبله بجرور الحذف حينئذ فوجه قطار لانه لا يعلم نوع المحذوف ١١ تصريح (قوله للسببية) أو للملاحظة وهى أظهر فان حذف على زيد كانت بمعنى الأولى فتأمل (قوله وان اختلف العاملان) أى عند غير المصنف كجاره وشذوقه

وان لسانى شهيداً يشق بها • وهو على من صبه الله علمه
بتعاقب على المذكورة بعلمتى أى شاقوا المحذوف بصبه أى علمتى على من صبه عليه كما شاذ الحذف عند عدم جرم الموصول فى قول حاتم
ومن حسد يجور على قوى • وأى الدهر ذم ولم يحسدنى

كمر القى مررت فهو مر
(ش) لا تفرغ من الكلام على الضمير
المرفوع والمنصوب يشرح على الكلام
على الجبرور وهو ما أن يكون مجروراً
بالاضافة أو بالحرف فان كان مجروراً
بالاضافة لم يحذف الا اذا كان
مجروراً باضافة اسم فاعل بمعنى
الحال أو الاستقبال نحو جاء الذى
أناضربه الآن وأغدا فقول جاء
الذى أناضرب يحذف الهاء وان
كان مجروراً بغير ذلك لم يحذف وهو
جاء الذى أناضربه أو أناضربه
أو أناضربه امس وأشار بقوله
كثرت فاض الى قوله تعالى فاض
ما أنت فاض التقدير ما أنت فاضيه
لحذف الهاء وان كان المصنف استغنى
بالمثال عن ان يقيد الوصف بكونه
اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال
وان كان مجروراً بالحرف فلا يحذف
الا ان دخل على الموصول حرف
مثله لفظاً ومعنى واتفق العامل
فيهما مادة فهو مررت الذى مررت
به أو أنت ما نفع فيجوز حذف الهاء
فتقول مررت بالذى مررت قال
الله تعالى ويشرب مما تشربون
أى منه وتقول مررت بالذى أنت
مارأى به ومنه قوله

لقد كنت تحق حبيباً محبة
فيح لانها بالذى أنت يا حبيب
أى أنت يا حبيب فان اختلف الحرفان
لم يجز الحذف نحو مررت الذى
نحست عليه فلا يجوز حذف عليه
وكذلك مررت بالذى مررت به على
زيد فلا يجوز حذف به منه
لاختلاف معنى الحرفين لان الباء
الداخلية على الموصول للالصاق
والداخلية على الضمير للسببية وان
اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً

فيه فذو معنى الذى يجرى الاستفهامية وحذف عاملها المحرور بئى لكن قيل لا شذوذ في
ليتين لان عمل الشر وطا المذكورة اذا لم يتعين الحرف المحذوف ولا جاز الحذف مطلقا كما فهم ما
هذا ظاهر في الثاني لهود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان الزمان ظرا فلا يجوز
لا يجرى نحو ما عجبني اليوم الذى جئت أى فيه المحذوف سبعين بخلاف الاول اذ يحتمل ان سبب معنى
ماط فيه لم يعل ويحذف أى أطلق فتعدينى فالحذوف غرض تعدى لا يحنى وأما قوله تعالى ذلك
لذى يشتر الله عباده أى به فقيل الحذف فيه سماعى أيضا لعدم جر الموصول وقيل على مذهب
لكسائى من ان الحذف تدريجى فحذف الجار أولا فانسب الضمير وانصل ثم حذف وهو
نصوب لا يجرور فهو قياسى وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذاً صلاتاً فيه فى كل حذف اه
لكن أنت خير بان المشرع لا يبيح الا بالياء فالحذوف فيما تعين جرماً وتقديره يشتر فيه بالياء ان
ساق الآية لسان المشرع به لا لسان البشارة كما لا يحنى ففرض الية على هذا أولى فتأمل والله
بجاهه وتعالى أعلم

• (المعرف بإداة التعريف) •

هذا أول من التعبير بالجر يانه على كل الاقوال الآتية واصل مقدم عند جبر لكن لا حاجة
لضافتها التعريف لأن اداة النسي ما يصلح له والانسب باقى المعارف حيث لم يقل فمن العرف
إلى هية مثلاً أن يقول ذوالاداة والمقام يعينها قبل ان كنت بالاسمية فتقوله أ حرف تعريف
تبرع عنه لزاد منه الترجمة أو بمعنى مع فلا زيادة (قوله أو اللام) أو لتتويع الخلاف للثلاث
واللام مبتدأ حذف خبره دلالة ما لها حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم
وعمر وان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من المعلومين فلا دلالة والثاني وأخبر فيه أقوال فان
صلح لاحدهما فهو له خبر الآخر محذوف شوزيد وهذا قائم وأما قوله هذا كلفى أو التوسعية
لأنها يجب معها الماخبة كالواو كلفى ما لى اللش ونحوه فلا حذف معها لأنها الاحد
الدائر كما أفاده يس (قوله فقط) الفازائدة لترين اللفظ وقطع معنى حسب حال من اللام أى حال
كونها احسب أى كانتك عن طلب غيرها وقيل التقافى جواب بشرط مقدور وقطع خبره حذف
أو اسم فعل بمعنى أنه أى اذا عرفت ذلك فهو حسبك وأفاته عن طلب غيرها (قوله فقط عرفت)
أى أردت تعريفه مبتدأ وصفة وقطع خبره بالخط معمول قل قصد لفظه (قوله همزة طمع) أى
أصلية بدليل قصها وهمزة الوصل مكسورة الاء العارض ولتبويعها مع تحرك اللام فى نحو الآخر
ينقل حركة همزة إلى آخر اللام لأنها وصلت فى الدرج لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أى
زائدة بعد الوضع للفظ بالسك ولام دخل لها فى التعريف وانما لم تحرك اللام ويستغنى عنها
لان كسر هاء تعده بلبسها بلام الجر وقصها بلام الابتداء وضعها للتقديره ونقل فى التسهيل عن
سيبويه ان العرف أل يجملتها كالاول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل مقدماتها فى الوضع عنى
انها جرة الاداة وان كانت زائدة فيها كحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافى الاعتداد
بها فى الوضع وتظهر ثمة الخلاف فى نحو من التوهم على الثانى لاهمزة فيه أصلاً للاستغناء عنها
وعلى غير ميو حودة لأنها حذف لكثرة الاستعمال وعن المبردان العرف الهمزة وزيد اللام
لقرعها من همزة الاستفهام فالاقوال أربعة اثان أحاديان واثان ثنائان (قوله العهد) فيه
حذف مضافين أى تعريف ذى العهد أى النسي المعهود واحداً كان أو أكثر وهو ثلاثة اقسام
ذكرى وعلى وضرورى فالاول ما قصدت ذكره مصرحاً بأكمل أو كناية ونحوه وليس الذكر كالائى
لتقدم الذكر كنيابته عما فى قوله لما فى بطنى جرحه لان التعريف رأى الوقت فندميت المقدس

نحو ممررت بالذى فرحت به فلا يجوز
حذف به وهذا كله هو المشار
إليه بقوله كذا الذى جرى كذلك
يحذف الضمير الذى جرحته ما جرحه
الموصول نحو ممررت بالذى فرحت فهو
برأى بالذى ممررت به فاستغنى
بالثالث عن ذكر بقية الشرط التى
سبق ذكرها والله اعلم (ص)

• (المعرف بإداة التعريف) •

الحرف تعريفياً واللام فقط
فقط عرفت قل فيه اللفظ
(ش) اختلف الصوون فى حرف
التعريف فى الرجل ونحوه فقال
التحليل المعرف هو ال
سيبويه هو اللام وحدها فالهمزة
هند التحليل همزة قطع وعند
سيبويه همزة وصل اجتلبت للفظ
بالاكن والالف واللام المعرفة
تكون العهد كقولك لقيت رجلاً
فاكرمت الرجل وقوله تعالى كما
أرسلنا الذين فرعون رسولا فنعصم
فرعون الرسول

كان عندهم خاصاً بالذكور والثاني ما حصل في علم الخاطب بغير الذكور المان والحس الاثنى نحو
بالوادي المقدس اذهب في القارة تحت الشجرة والثالث ما حضر في الحس والملاحظة كقولك لمن
قوف سهماي رفعه القتر طاس أي أصب القتر طاس الحاضر وهو الغرض المنسوب للرأي اليوميته
اليوم اكملت لكم دينكم أي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع التي نزلت فيه
الايتومن جعلها للعهد العلي فطر الى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الا ان قاله في الثلاثة
خارج عن السانين والحقبة لكون الثاني ذهني كأي يس وهو في الجمع كعلم الشخص في
الدلالة على القدر المعين الا أنه بقرينة ال والعلم بجوهره وإذا كان أعرف من المحل مطلقاً (قوله)
ولا استغراق الجنس أي استغراق افراده ولو كان مدخولها جماً كما حققه في المطول ان خلقها كل
حقيقة كالمثل وإذا صرح الاستثناء بعده ولا استغراق خاص الجنس وأضافه ان خلقها كل
مجازاً كانت الرجل وزيد الرجل على أي الجامع لا ووصاف كل الرجل ونصوص العلم المتفرقة
فهي ان يصح أن كل رجل على استعارة المثل للكل البعض لا استعارة مع مقامهم وقد خلقها كل
حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية تجمع الامر بالصيغة أي صاغته بلده
لا صاغته الدنيا وليست أي في الصاغته موصولة لان المراجع الامور كالمصنعة أي صاغته بلده
كل ذلك كذكر مسورة بكل (قوله ولتعريف الحقيقة) أي الملاحظة باعتبار حضورها الذهني
بقطع النظر عن الافراد قد خلقها كعلم الجنس في الدلالة على ذلك لا أنه بقرينة العلم بجوهره
كأمره ونهي لأم الحقيقة والطبعة والملاحظة وهي الداخلة على المعرفات كالانسان حيوان
ناطق والكليات كالانسان نوع ويقي من أقسام آل ما أشهر به البعض منهم واحداً أو أكثر
كل دخل السوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لانها كلام الجنس في
وضعها الحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وانما جلت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالمدخول
والاكل فيما ذكر الامن الوضع فهي داخله في لأم الجنس عند الحاجة وأما البيانون فيصالحون للعهد
الذهني لعهد الحقيقة التي لذلك البعض في الذهن وان كان هو مسموماً ومدخول هذه وان كان
معرفة بالنظر لوضع الحقيقة ففكري عليه أحكام المعارف كجسمه مبتدأ وإذا حال ووصف المعرفة
الا انه في المعنى كالذكر فطر القتر فخلت البعض المبهم وإذا نعت بالجملة في قوله

ولقد أمر على التيم بسبق • فضبت عنه قلت لا يعينني

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهماً والحقيقة في ضمنه وهذا الحقيقة الحاضرة
لا باعتبار فرد أصلاً كالمثل فالجرد وذو اللام بالنظر للقرينة سواء في الاجام والنظر لانفسها
مختلفان وكذا اسم الجنس مع علم المستعمل في فرد كقبيت أسلمة كإفاده السعد في شرح
التخصيص والمخالف ان آل عند الحاجة ثلاثة أقسام واحد الجنس واثنان للقرود وعند السانين
أربعة لكنهم ترجع الى خمسة أو ستة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجع السيد الصفوي انه اقبحان
قط لانها الملاحظة معهودة خارجاً باقسامها الثلاثة أو الجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام
الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض بهم مع قرينة ذلك فلام الهدا الذهني أو في جميع الافراد
فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضة فتحمل على الكلية وان لم يوجد شرطها كالاستثناء لكن
لا يعين قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لأم الحقيقة جلت
عليه بالقرينة كالتيم للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعها الافراد
لا الحقيقة وأما العهدية خارجاً للقرود عليهما ويقي قول ثالث وهي انها الحقيقة من حيث هي
مطلقاً ثم تشعب منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمل (قوله أي هذه الحقيقة خير الخ)

ولا استغراق الجنس نحو ان الانسان
اني خسرو علامتها ان يصلح موضعها
كل ولتعريف الحقيقة نحو الرجل
خير من المرأة أي هذا الحقيقة خير
من هذه الحقيقة والنقط ضرب من
البسط والجمع أو تملط مثل سبب
وأصباب والنقط أيضاً الجماعة من
الناس الذين أمرهم واحد كذا
قوله الجوهرى (ص)

والآن والذين ثم اللات

ولا اضطراب كسبات الاوبر

كذا وطبت انفس يا قيس السرى

(ش) ثم المصنف في هذين البيتين

ان الالف واللام تأتي زائدة وهي

في زيادتها على قسمين لازمة وغير

لازمة ثم مثل الزائدة واللازمة

باللات وهو اسم صم كان يحكى

وبالان وهو ظرف زمان مبنى على

الفخ واختف في الالف واللام

الداخل عليه فذهب قوم الى انها

لتصرف الحضور كما في قولك

مررت بهذا الرجل لان قولك الان

جمع في هذا الوقت وعلى هذا

لا تكون زائدة وذهب قوم منهم

المصنف الى انها زائدة وهو مبنى

لتعنه معنى الحرف وهو لام

الحضور ومثل ايضا الذين واللات

والمراد بهما ما دخل عليه ال من

الموصلات وهو مبنى على ان

تعرف الموصل بالصلة فتكون

الالف واللام زائدة وهو مذهب

قوم واختاره المصنف وذهب قوم

الى ان تعرف الموصل بال ان

كانت في مقولته وان لم تكن فيه

فبنيها نحو ومن وما الا انها تعرف

بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون

الاصول الازمنة زائدة واما حذفتها في

قراة من قرأ صراط الذين انعمت

عليهم فلا يدل على انها زائدة اذ

يحتل ان يكون حذفت شذوذا وان

كانت معرفة كاحذفت من قولهم

سلام عليكم من غرتون يريدون

السلام عليكم واما الزائدة غير

اللازمة فهي الدخلة اضطرابا وهي

العلم كقولهم في ثبات اوبر علم ضرب

من الكا ثبات الاوبر ومنه قوله

ولقد جننتك كوا وعسا قالا

ولقد جننتك عن ثبات الاوبر

التفاضل بينهما من حيث تغيرهما بانه كورقوا الاونة وان اتحد ثاقى الانسا فيكون الحكم على الحقيقة لا ياتي بخلف الخيرة في بعض الافراد خصوصا عرضته (قوله وقد ترد) أي لفظة ال المتضمنة في قوله ال حرف تعرف فالفعل عطف على الخيرة فكاله قال قيسان حرف تعرف فبوزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ ال من حيث هو لا يتجدد كونه حرف تعرف فلا استخدام في مرجع الضمير واثبت الفعل هنا باعتبار انها كلفوز ذكر في قوله الا في دخلا باعتبار انها حرف اول فلفظ اشارة الى جواز الامر من (قوله لازما) صفة لصدر محمد وفي اي زيد الازما ولا اضطراب عطف عليه اي وزيدا لا اضطراب (قوله كاللات) هذا اسم صم والثاني موصول جمع التي وفيها جاس تام لا تخافهما لثغلا المعنى (قوله يا قيس) منادى مضمر وهو السرى فكسر أي الشرف تحت فيصير زنة تعا للغة ونصبه مراعاة لحمله كاسا في النداء (قوله ثاقى زائدة) أي غير معرفة قبليل المقابلة لتدخلها على معرف غيرها كالعلم والموصول وعلى واجب التذكير كالحال والتمييز لا صالحه للقسوط لانها قد تكون برسم كالسبع (قوله لازمة) هي ما زانرت وضع الكلمة وغير الازمنة ما عرضت بعده (قوله باللات) مثله كعلم فارتت الوضعه للعلمه مخرجا كان كالموأل اسم شاعر يهودي أو متوقلا كاللات فان أصله بشدا تام وصف لث بلتو كان رجلا يلبث السوي بالطا فلبا مات اتحد وصفا وهو به تخفف ثاقوه كالزعي ثاقب الازع ثقلت اسم ثاقب وتعدبها تخلفا و كالسبع شاعلى التمرى فيقول من مضارع ومع وقوله لم لا عرى من الاتياء الاشعب وهو دوسا لم ويحمله عنه لا عرى مصر ونا ونا فاقا الاهوال وقيل هو أجمي فارتت الازمته (قوله وهو ظرف زمان) أي لزمان الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازا واعلم ان المجهول على التعميم جنس لازمان مبنى لقوله لم من الان الفتح ثم اختلوا في حجب بانه فقبل تضمن معنى ال الحضورية مع زيادة التي فيه كما في الاسم على التكرير في قوله واني وقت اليوم والامس قبله ذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث ان اللفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تعنه معنى الاشارة فاجمع في هذا الوقت وقيل الشبه المجهول اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين وقت وزمان ومن غير المجهولين جعله اسم اشارة للزمان كنهلك المكان وعليه الموضع فعلة بانه كلمه الاشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعرف الحضور) أي لعل هذا الحضورى كفى في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازمة وتقصته حيث تذا اعراب وهو ملازم التصب على الظرفية وقد يجرى عن كاريوى الى التبا لمرقا الى التكت وهذا قول لا يمكن التصح فيه وهو الراجح عندى والقول بانه لا توجد على محصة اه (قوله فبنيها) شامل لال الموصولة فتعرفها بانه لا مانع منه اه حسيان (قوله واما حذفتها الخ) يوارد على جعلها في الموصول معرفة أو كانت معرفة لتكرر الموصول بعد حذفها مع انها على تعرفه اذ يختلف عنها ويحتمل انه اراد على لزومها في الموصول أي لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك وحاصل الجواب عنهما انه شاذ فلا عبرة به لكن يمين الاول قول الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفي التسهيل ان حذفتها من الذين واللاتي لغيره لثا شاذ وكذا الذي والثي كما قال الحسن أن يقال انها لازمة في اللغة القصص عند أكثر العرب (قوله ثبات الاوبر) هذا بيان لفظ الواقع في الشعر لانه يقال ثبات لان الكلام في الضرورة (قوله ولقد جننتك) أي جنيت لك على الحذف والاصل لو اذن نبتك والاكوسمزا آخر يجمع ككافلس وفلس والكه واحدا الكاهل لانها اسم جنس جى له على خلاف الغالب من كون التام في المقرد وهي تفتى البادية ثم يجرى والعساقل جمع عسقل كعصفور نوع منها وهي الكبار البيض التي يقال لها عصاة الارض وأصله

والاصل ثبات أو برقررت الالف واللام وزعم المبردان ثبات أو برقررت الالف واللام عندهم غير زائدة ومنه الدخلة اضطرا على
التيز كقولهم رأيت لما نعرفت وجوهنا صدقت وطبت النفس بأقرب عن عمرو والاصل وطبت نفسا زادا لاف واللام وهذا
على أن التيز لا يكون الاكثر وهو منبج (٨٨) البصريين وذهب الكوفيون الى جواز كونه معرفة فالالف واللام

عاقيل كعصا حذفت أو ملغضت أو بقرت الالف واللام في لغة غير لغة على لونا التراب ريشة
الطير وهي أول الكاء وقيل مثلها وليس منها تصرع بر بامة (قوله ليس يعلم) أي بل جمع ابن
أو بر كبنات أو بر بنات عرس جمع ابن أو بر بنات عرس وانما جمع على ثبات تفرقة بين العاقل
وغيره (قوله غير زائدة) أي بل معرفة لانه نكرت حذفت عن عليه فممن العرف اذا جرد من ال
الوزن والوصفية الأصلية كآدم وأسد ولان أصل أو بر بمعنى كثير الالف واللام والعلية
لا يبرء العلم في حكمه (قوله على التيز) وكذا الدخلة شذوذ على الحال كدخول الأول فالاول
فان السابق حال والاخر عطف عليه زيد فيما الشذوذ الجواب تنكر الحال والاصل ادخاوا
أول فاول وأنى بالفاء تبدل على الترتيب أي ادخاوا مرتين (قوله وجوهنا) أي ذواتنا أو كبرنا
وضمن طبت معنى تسلبت فسادا من أو هي متعلقة بصدقت (قوله طبت نفسا) قبل لا تبين
ذلك لجواز أن تكون النفس مفعل صدقت وحذف تميز طبت أو لا تميزه (قوله وبعض
الاعلام عليه دخلا) فيه إيماء الى اسمها في فلا تدخل على غيره ما ورد كمد صالح ومعلوم
(قوله للمع) أي ملاحظة ما في المعنى الذي قد كان نقل هو أي ذلك البعض منه أي عن ملاحظة
جرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) فقدمه لانه على الوصف أي الحشد بالملاحظة لكونه
مصدرا والخبر مشتق يدل علمنا تضمن وأحر النعمان لانه على وصف الحرة الترابية
لكونه في الأصل اسماء للام وأظهرتها على الترتيب زيادة الحروف وكون الالف النعمان عارضة
للمع بنافي غلبته في التسهيل لما فارتد الوضعية الآن يقال يحتمل ان العرب جواب النعمان
تتضمنه الالف وبشعمان فتدخله للمع قال الشنقي ومن الاول النعمان بن التمدن ملك العرب
لانه لم يسمع بغير الالف (قوله المتقولة بما يصلح الخ) خروج المراجعة كسعاد والمتقولة بما يصلح لها
كزيديون تنكر فلا تدخلها الالف أو ما قوله ورأيت الوليد بن الزبير كاه فصوره سلهما كلمة
الوليد والتقدير القتل وما يصلح لها ليس إلا حرا من غيره لان الباب سماه بل لبيان مورد
السماح ما مراد سم (قوله في الجملة) أي في بعض الاحوال وهو اذا أول باسم الفاعل مثلا
في الفضل واللاحق الدم بخلاف ما لا يوصفه أصلا ولا بالتأويل (قوله فليست بارتدتين)
أجيبان المراد بالزائدة ما ليست للتعريف وان لم تقع السقوط كما مر وكذا قول المصنف بيان
أي في عدم أخذ التعريف لا مطلقا (قوله بالعبه) هي ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه
فيعرضه الخصوص في استعماله لعلية الملاحظة على شيء بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب
عليه كالعبه والجم فالعبه تحقيقة وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه ذلك بحسب وضعه
كالألف لا تقدر به وأما الله فعلى الوضع الشخصي على الضم فلا يصلح لغيره تعالى ومضاهوا
استعمالا وما له بغير الالف على ما غلبه ولا بالوضع بل يطلق على كل ما هو يجرى أو باطل على
السواء اه لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية ما لا نالا عنه على الغلبة التحقة فلا يفهم
منه اذا أطلق غيره تعالى وهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانبياء كذالك في باب
العلم في نوعه الى الوضعي وعلى لكونه كذا في باب من كثر فاته هاستطراى وهذا النوع قبل

عندهم غير زائدة على هذا من البين
الذين أنشدناها أشار المصنف
بقوله كبنات الالف وقوله وطبت
النفس الخ (ص)

وبعض الاعلام عليه دخلا
للمع ما قد كان عنه تقلا
كالفضل والحرف والنعمان

فذكرنا وحذفنا

(ش) ذكر المصنف فيما تقدم ان الالف
واللام تكون معرفة وتكون زائدة
وتقدم الكلام عليهما في ذكر في هذين
اليتين انها تكون للمع الصفة
والمراد بها الدخلة على ما هي من
الاعلام المتقولة بما يصلح دخول ال
عليه كقول في حسن الحسن وأكثر
ما تدخل على المتقول من صفة
كقولك في حار الحرف وقد تدخل
على المتقول من مصدر كقولك في
فضل الفضل وعلى المتقول من اسم
جنس غير مصدر كقولك في نعمان
النعمان وهو في الأصل من أسماء الدم
فيورد دخول ال في هذه الثلاثة
قطرا الى الأصل وحذفنا نظرا الى
الحرف وأشار بقوله للمع ما قد كان
منه نبالا الى انه قد تدخل الالف
واللام الدلالة على الالتفات الى
ما خلت عنه منه أو ما في معناها
وصاحبه لما اذا أردت بالمتقول من
صفة وشعره انه انما هي في تقاولا
بمعناه أنت الالف واللام للدلالة
على ذلك كقولك الحرف نظر الى انه
انما هي في التقاؤل وهو ما يعيش

ويحتر وكذا كل ما دخل على معنى وهو ما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علما
لم تدخل على الالف واللام بل تقول فضل وحار ونعمان قد تدخل الالف واللام أقامه في لا يستأدب معهما فليست بارتدتين خلافا لمن
زعم ذلك وكذلك أيضا ليس حذفتا وانما هما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق
ذكرهما وهو انه اذا لمج بالالف واللام وان لمج لم يثبتهما (ص) وقد بصير علم الغلبة

الغلبة يعرف بالاضافة والالعهدية ثم تترل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علما وبلقي تعرضه السابق (قوله مضاف) اسم يصير مؤخر وعلا خبرها مقدم (قوله كالعقبه) اصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اخص بعبقته معنى التي يقال فيها جرة العقبة فانه الشاطي فيقول بعقبه أبله عند مصر (قوله وحذف آل) معقول مقدم لا وجوب قوله ذى أى التي في الغلبة كما بينه الشارح ونسبها بالذم كرمع ان المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع تقلا كانتضر والعمان أو ارتباطا كالعقب والسؤال فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في المكاشفة وقد تقارن الاداة التسمية * فقتداهم كاصول الآية

قال في مشرهما أى لانهما لم يعلم كونهما محسوسا خلافا في الغلبة كالاعشى والناغية فانها وان كانت لازمة لانها لم تقارن للوضع بل أصلها طائفة تعرف العهد ثم التي تعرفها بالغلبة فمصارف زائدة اه وبمثل ان قوله ذى إشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كما نقل عن الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالد بن الوليد باعز كثرناك لاسما نك * اقرأيت الله قدأها نك

فتأيد التنبية على ذلك مع ان مثلها المعرفة تقع فوسم ثبوتها معهما لكونها زائدة لا يلزم عليها جمع معرفين أو ان تأيد التنبية على تعيين حذفها فلا يتوصل لندائها بل لا بد للمعرفة فلا يقال بأنها السؤال ولا ياد الاغشى والآخر لان التوصل بذلك انحط في آل الخنسب بخلاف العهدية والزائد تمكن هذه الفائدة خاصة بالنساء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصق) بكسر العين هو خوص بلدن فيقول كان يعلم الناس بتمامه مقتصد الرعي التراب في جفائه أى وعبه طعامه فيها فرمى بصاغة فسمى الصق وهو في الاصل اسم لكل من رعى بصاغة (قوله عيوق) في قول يعنى فاعل كقيوم يعنى قائم وهو نجم كبير قرب التراب للبران سى بذلك لزعم ان البران يطلب التراب وهو يعوق عنها والبران يصغر ثم روى الترو وهي الكثرة لكثرة كواكبها فلما علم ان روى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قيل الصواب ذكر ابن الزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل اطلاق العبادة لانه من الطبقة الاولى من الصحابة ويرد ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبدا لله وانما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمار على العبادة أى على الأشخاص المسمى كل منهم بعد الله مع ان ابن عمر مثلاً يصدق بعد الله وغيره من اخوته والعبادة جمع عبد لله بزيادة اللام كما يقال في زيد زيد الله وهي زيادة شائعة في مثل هذه الاسماء أو ان عبد الله ما خول من عبد الله ومثل هذا يسمى تخيلا اشتقاقا لانه لا يكون من كثرين فيجاس التصريف اه اسقاطى وانتهى به انه تعالى أعلم

(الابتداء)

لما عرفت من الاحكام الافراد بشرع في الاحكام التركيبية قالوا لا يجب المقتضية ترجع الى جلدتين فطعت ومنها جلة السنداء كما مر واسمها الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفى بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهر في قوة المرفوع مخصوص بغيره فذا وبغيره أصل فانها في قوة جلة فعلية كما مر وقدم المستغيب بالابتداء في ما تركبته لانه أصل المرفوعات عند مسيو به لانه مبني ومي وقيل أصله التفاعل لان عامله لفظي ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابتداء يستدعى مبتدا وهو يستدعى خبرا أو ما يستدسى به كمن في الترجمة نونية بالمقصود مع الاختصار وإشارة من أول الامر الى انه العامل والى عدم ملازمة المبتدأ الخبر فمثل (قوله مبتدا زيد) خبر مقدم عن زيد وعاد مبتدا آخر موصوفه قصد لفظه ولفظ خبره وجواب الشرط

مضاف أو موصوب ال كالعقبه

وحذف الذى ان تاداد وتصف

أوجب في خبرهما قد تصدق

(ش) من اقسام الالف واللام انها

تكون للعبه نحو اللبى والكتاب

فان حقهما الصديق على كل مدينة

وكل كلب لكن غلبت للدين على

مد يتصرف الله صلى الله عليه وسلم

والآب على كلب سيبويه رحمه الله

فقال حتى انهما اذا أطلقا يتبادران

الفهم غيرهما وحكم هذه الالف

واللام انها لا تصنف الا في السنداء

أو الاضافة نحو يا صديق الصق

وهن عند بنى الرسول صلى الله عليه

وسلم وقد تحذف في غيرهما شذوذا

جمع من كلامهم هذا عيوق طالعها

والاصل العيوق وهو اسم فحيم

ويكون العلم بالغلبة ايضا مضافا كابن

عمر وابن عباس وابن مسعود رضى

الله عنهم فانه غلب على العبادة نون

غيرهم من أولادهم وان كان حقه

الصلق عليهم لكن غلب على هؤلاء

حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه

غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن

مسعود وهذه الاضافة لا تقارنه

لا في نداء ولا في غيرهما وابن عمر

واقه أعلم

(ص) (الابتداء)

مبتدأ زيد وعاد خبر

ان قلت زيد عاذر من اعذر

وأول مبتدأ والثاني

فاعل أغنى في أسارذان

وقس وكاستفهام التي وقد

يجوز حذفاً أو لا والرشد

(ص) ذكر المصنفان المبتدأ على

قسمين مبتدأ خبر ومبتدأ فاعل

سدمس الخبر فقال الأول زيد عاذر

من اعتذر والمراذبه ما لم يكن المبتدأ

فيه وصفاً مستقلاً على ما يذكر في القسم

الثاني فزيد مبتدأ وعاذر خبره ومن

اعتذر فاعل عاذر ومثال الثاني

أسارذان فلهمة للاستفهام وسار

مبتدأ وذان فاعل سدمس الخبر

ويقاس على هذا ما كان مثله وهو كل

وصف اعتد على استفهام أو نفي نحو

أقام الزيد وما قام الزيدان فان لم

يعتد الوصف لم يكن مبتدأ وهذا

مذهب الصريخ إلا انخفض

ورفع فاعل نظاها كمثل أو ضميراً

منفصلاً نحو أقام أتاوأم الكلام

فكان لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو أقام

أبو زيد فزيد مبتدأ مؤخر وقام

خبره مقدم وأبو أفاعل فقام ولا

يجوز أن يكون أقام مبتدأ لأنه

لا يستغنى ضاعله حينئذ لا يقال

أقام أبواه قسم الكلام وكذلك

لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا

رفع ضمير استفرا فلا يقال في ما زيد

قام ولا فاعله أن فاعله مبتدأ والضمير

المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لأنه

ليس بمنفصل على أن في المسئلة خلافاً

ولافرق بين أن يكون الاستفهام

بالحر فاعل أو بالاسم كقولك

مخدوف أي أن قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) المقتضى مبتدأ خبر عن أول وسوغ الابتداء به
كونه غير سالمة المعرفة أغنى قوله والثاني وجهه أغنى صفة فاعل أي أغنى عن الخبر وسارسم فاعل
من سرى يسرى إذا مشى ليسلا (قوله أن المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمنصف اكتفاً بمثال
وأحسن مما هنا قول الكافية

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر • أو وصف استغنى برفوع ظهر

لأنه مع اختصاره صرح بمحذوئى المبتدأ وبين بشوهره فرفوع بمعنى أن عامله معنى في شبهة خبره

عن العوامل القظية والمراد بقوله ظهر مطلق البروز فيشمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قوله هو

الاسم العارى عن العوامل القظية غير الزائدة وشبهها مع كونه خبراً عنه أو وصفاً متقبهاً

برفوعه والمراد الاسم ولو تأويل لا يدخل نحو وأن قصوا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي

من فعل أو حرف مثلاً ودخل ضمير الزائد فيسأى في الشرخ مخرج بكونه خبراً عنه الخ أساء

الاقبال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرة وحقائقها غايه عن العوامل لكنها ليست مبتدآت

لأنها ليست خبراً عنها ولا وصفاً الخ ولا رد على حصره في القسمين قوله لم أقل رجل يقول ذلك

حيث أنه مبتدأ آخره ولا مرفوع يمكن به بل الجمله صفة للكرة أغنت عن الخبر في الافادة لأن

افتقارها إلى الصفة أشد من الخبر لان هذا معنى والكلام في القياس على أنه إذا نفي التسهيل

جعل الجمله خبراً أو قل أن أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لأنه بمعنى قل رجل يقول ذلك أي صغر وخبر

فلذا لم يخبر عنه (قوله فاعل) أي أنا لأنه قاله مطلق المرفوع (قوله سدمس الخبر) ليس المراد

أنه خبراً محذوفاً وهذا قام مقامه لأنه لا يستحق حذفه خبراً بل أنه أغنى عن أن يكون خبر

اكتفاً بما يشبهه بالفعل وإذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا ينفي ولا يجتمع في الفصيح كإني

التسهيل (قوله كل وصف) أي اسم فاعل أو مفعول أو صفة متبينة أو أفعال تفضل فاعله رفع

الظاهر بطرادي في مسئلة الكمال ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد الكمال

منه في عين غيره فالكمال فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضياً أو غيره بخلاف

عمله التصديق فوطاً ومقدراً نحو أفتك شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلاً مبتدأ متعلق

بالطرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدأ أي أكثر في الله شك والجمله حينئذ اسمية

كما إذا جعل الطرف خبراً قدما عما بعده فان جعل فاعلاً استقر محذوفاً كانت فعلية أو بالطرف

نفسه لقسامه مقام عامله كانت ظرفية كإني المتى وسواء كان وصفاً حقيقة أو تأويلية نحو أعدل

أبوالأولاء بعدا ولا كللتوب بنحوه كإني في الخبر (قوله ورفع فاعلاً) عطيف على اعتد الواقع

منقول وصف وكذا قوله وتم الكلام به فشرطه ثلاثة (قوله وأبو أفاعل فقام) في نسخ أو أبو

بالاقراد وعليها فلا يبين ذلك كصحة في الأولى بل يجوز كون فاعله خبراً عن أبوه والجمله خبر زيد

(قوله لا يستغنى الخ) أي لاقتضاه لمرجع الضمير فان علم أن سرى ذكر زيد فقبل أقام أوالأم

ينبغي أن فاعله الاسقاطي وقبل يجوز مطلقاً لأن الاكتفاً بالمرفوع اعتماؤه عن الخبر لا مطلقاً (قوله

فلا يقال في ما زيد الخ) أي بل فاعله عطوف على فاعله الواقع خبراً فان قلت أقام فاعله خواله

وأردت العطوف فالقياس أم فاعله ما باراز الضمير وسكني أم فاعله ان الضمير المستتر لان

الانحراف قال ابن هشام ففاعدان مبتدأ العطوف بأم المتصلة على المبتدأ وليس تسحب ولا فاعل

منفصل وباز ذلك لترسمهم في النوائ أي فهو مبتدأ أصح كقوله فاعله المستتر وسعاً فتسبدهم

بالبرز جرى على الأصل والغالب وأرادوا البارز ولو حكما كهذا فانه في حكم البارز لكان

العطف والتنازع وقد يقال أن التقدير أم هما فاعلان محذوف المبتدأ فاعله عطوف والجمله أفاده

كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل أو بالفعل (٩١) كقولنا ليس قائم الزيدان فليس فعل ماض وقائم

اسم الزيدان فاعل جمل مسدخ
ليس وقول غير قائم الزيدان فغير
مبتدأ وقائم محذوف بالاضافة
والزيدان فاعل بقائم جمل مسدخ
غير لان المعنى قائم الزيدان فمضارع
غير قائم معاملة ما قائم ومنه قوله
غير لاء عد الفاعل الله هو
ولا تقتدر بعارض سلم
فغير مبتدأ ولا محذوف بالاضافة
وعد الفاعل بلاه وقد سد مسدخ
غير ومنه قوله
غير ما سوف على زمن

ينقضى بالههو الحزن

فغير مبتدأ وما سوف محذوف
بالاضافة وعلى زمن جار ومجرور في
موضع رفع ما سوف لياسته نائب
الفاعل وهو قد سد مسدخ غير
وقد سال أبا الفتح عن جنى ولده عن
أعراب هذا البيت فأرسل في أعرابه
ومذهب الصريين الا لا يخش ان
هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا
اعقد على نفي أو استفهام وذهب
الاخفش والكوفيون الى عدم
استدراك ذلك فأجاز وقائم الزيدان
فقائم مبتدأ والزيدان فاعل مسد
مسد خبر والى هذا أشار بقوله

وقد يجوز نحو قائم أو لوالرشد
أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف
مبتدأ من غير ان يسبقه نفي أو
استفهام وزعم المصنف ان يسبقه
بجوز ذلك على ضعف ما عورده من قوله
لغير نحن عند الناس منك
اذ المعنى المثوب قال بالا
فغير مبتدأ ونحن فاعل مسد مسد
الخبر ولم يسبق خبر نفي ولا استفهام
وجعل من هذا قوله

مبتدأ أو نولب فاعل مسد مسد الخبر

الاسقاطي ومثل ذلك سواء يجرى في نحو ما قائم زيد ولا قائم بغير خلاف مثال الشارح فان العطف
فيه ليس على وصف مكتف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أي ومن ضارب الزيدان
وتنزه اذبا أخواله فكيف حال من الفاعل ومن مضارع الوصف ومتى ظرفه وقس (قوله
وقائم اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل وادخال ذلك هناك متهمة مبتدأ في الاصل وكذا افعال
في اسم ما محذوف به خبر حال كان فيه اغناها مرفوع عن منصوب ولا نظيره وأيضا الوصف انما
يعمل لقوة شبهة بالفعل والتامخ بعدمه لا اختصا صا بالمبتدأ والخبر فأقده الاسقاطي (قوله
سد مسدخ ليس) ظاهره انه في محل نصب كغيره وليس كذلك فالمراد سد عن ان يكون لها
خبر لانها لا تستحق حينئذ خبر ابل فاعل اسمها نظير ما مر (قوله محذوف بالاضافة) لا يردانه
حينئذ ليس مبتدأ لان المتضامين كالشي الواحد عدل انه وان خفض لنظافه وفي قوة المرفوع
لانه المقصود لا اسناد فكأنه قبل ما قائم كما أشاره الشارح (قوله غير لاء) من لها بل هو والمراد لانه
أي غير ناقل وأطرش بشد المسحلة وكسر الراء أي اترك والسلب بالكسر والفتح الصلح أي يسلم
عارض (قوله في موضع رفع عا سوف) أي والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ أي لا يناف
عليه ولا يجوز احياءه بدليل قوله بعده

انما يجوز احياءه متى * عاش في أمن من الاذن

فحول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأثيب عنه الجار والاذن بالمهلة جمع
احنة كقرب بالكسر وقرية وهي الحفص والصدادة والمراد بها كبايد الدهر واليتان لا يفرس
بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بانيات سعد (قوله أبا الفتح) في نسخها أو فيكون هو
السائل ليمتنع واهم مثلا غير روي وقد كان واهم منه حدثا وأدبا جدد الضبط حسن الخط واسمه
غالي وكنته أبو سعد مات سنة تسبع وأغان وأربع مائة (قوله فارتد) في القاموس ربه القام في
وحمل فارتد فيه فهو استعاره شاعرية (قوله على نفي) أي ولو لمعنى كقائم الزيدان
أو متوقضا كقائم الزيدان (قوله أو استفهام) أي ولو قدر ان نحو قائم الزيدان أم قاعدان
والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء المرفوع أو ما العمل فشرط لمطلق اعتماد
ولو على الموصوف مثلا كسابق في باب (قوله وذهب الاخفش الخ) اعلم ان المذاهب ثلاثة مذهب
البصريين منع الاستدعاء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما لاجوازه يقع
كما قبل ومذهب الكوفيين والاخفش جوازه بلا فهم ومذهب المصنف جوازه يقع كما صرح به
في التسهيل وذكره الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى جل المنع عليه فيحصل فلكاية
عن الفتح والسوسق لا ابتداء حيث قد علم في المرفوع ولا يرد ان شرط العمل عند المصنف الاعتماد
لانه معقد على المسند اليه وهو كلف في العمل لان اعتقادهم ان اعتقاد الابتداء كما هو وأما
الاخفش والكوفيون فلا يشترطون لعمل اعتقاد أصلا كما في التصريح (قوله المثوب) أي
المرح صوته ولا تكرره ليستغنين نائب الرجل ثوب ثوبا أو ثوبا باربع بعدلها هو المثابة
موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة لئن لم يأتكم من قبله فلا توفى على
اللام (قوله فغير مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبر مقدم ما عن نفي فلا يفصل بين أقبل ومن يا جنبي
وهو المبتدأ فهو ما نحن بحث كقائه المرفوع بلا اعتماد ورفع الضمير المتفصل بأقبل
التفصيل في غير مسئلة الكمال الآن يؤزل بان خبر خبر عن نفي محذوف والمذكورة كما كبد
للضمر في خبر فلا شاهد فيه (قوله نولب) بكسر اللام قبلة من الازدعالون بزجر الطير وعيافته
بالقائه وهي أن يعتبر الطير بأسمائه ومساقطه وأوائه فيستعدا ويتشام (قوله فغير مبتدأ)

خير نولب فلا تملقيا * مقالة لبي اذا الطير مرت

(هـ) والثاني مبتدأ والوصف خبر • ان في صوى الافراد طبعا استقر (ش) الوصف مع الفاعل اما ان يطابقا افرادا او اثنين او جمعا ولا يطابقا وهو قسمان جاز ومجموع فان تطابقا افرادا نحو اقامت زيد جاز نفسه وجهاً اً حدهما ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سديد الخبر والثاني ان يكون ما بعده مبتدأ مؤخر او يكون الوصف خبرا مقدما منه قوله تعالى اراغب انت عن آلهي يا ابراهيم فيقول ان يكون اراغب مبتدأ وانت فاعل (٩٢) سديد الخبر ويحتمل ان يكون انت مبتدأ مؤخرا و اراغب خبرا مقدما والاول في هذه الآية أولى لان قوله عن آلهي معصوم لراغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمفعول باجنبي لان آتى على هذا التقدير فاعل لراغب فليس باجنبي منه واما الوجه الثاني فللزم فيه الفصل بين العامل والمفعول باجنبي لان انت اجنبي من راغب على هذا التقدير لا مبتدأ فليس راغب عامل فيه لا خبر ولا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقا اثنين نحو اقامت الزيدان او جمعا نحو اقامت الزيدون فاعل على هذا معنى قول المصنف والثاني مبتدأ الى آخر البيت اي والثاني وهو ما بعده الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا في غير الافراد وهو التثنية والجمع هذا في المصور من لغة العرب ويجوز على لغة اكلوني الراغب ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يطابقا وهو قسمان مجتمع وجائز كما تقدم فخال المشنع اقامت زيدا و اقامت زيدا فاعل هذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز اقامت الزيدان و اقامت الزيدون وحينئذ يتعين ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سديد الخبر

أي لا يفرض ولا يخبر به عن الجمع وهو بنو و ربه الصريون بان فصلا يعني فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالصديق وانه كصديق وشعوب والملائكة ته ذلك تاهير وقوله • من صديق للذي لم يشب • (قوله طبعا) اسم معني المطابق كالشبه يعني المشابه سال من فاعل استقر العائد انما ومصدر معني المطابقة تغيير يحول عن الفاعل أي ان استقرت مطابقة في صوى المخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أفصا تطيب خيل الحى • وداهى المنون نادى جهارا

كافي العرب ومقتضاه ان استقر المذكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر المحذوف بعد ان قد سر ولولا كناية الالف لا يمكن جعله على حد ادأ حملن المشر كين استجارك (قوله وهو قسمان) أي غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا الخ) هذا مفهوم المقروء في جواز الامرين كافي الجمع والتكث كونه الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع ع كنبس بحر مع نحو اجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون وجمع تكسيع معنى أو مجموع لأمع مفردا ياتي نحو اقامت الزيدان أو الزيدون فالجمله متصولة لكن في التصريح عن الشايطي ان جمع التكسير كالشخص في امتناع الفاعلية (قوله وجهاً) ارجعها الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الامتناع من أحدهما ففتح الخبر في نحو اراغب الخ لمافي الشرع في نحو اراغب الخ حاضر القاضي امرأه لئلا يخبر بذكر عن مؤثرت فصل الفاعل من الوصف يجوز ادم تأنسه كالفعل وتنبع الفاعلية في نحو اقامت زيدا زيدا لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا جعل زيدا فعلا بالوصف المحذوف أي كائن زيدا في دارة كان مقدم الرتبة عن المجرور كالايحيى الا ان يجعل فاعلا بالطرف نفسه قد تبر (قوله ويحتمل الخ) أي قطع النظر عن المتأخر الا في وقوله أولى أي واجب (قوله فيلزم فيه الفصل) أي ان لم يقدر الجار متعلق بعدا ت أي اراغب انت راغب عن آلهي فيجوز حينئذ لعلم المانع (قوله على المصور) أي من وجوب تقرير الوصف كالفعل من علاء التثنية والجمع (قوله وان لم يطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعلم من السياق أي حكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالواو وتفصيله (قوله وما بعده فاعل) وتتم الخبر لئلا يخبر بالمفرد عن غيره والحاصل ان الصورة خمسة عشر (١) ترجع الى أربعة احكام امتناع الخبرية في الوصف المتردع المثنى والجمع لما ذكره واستماع الفاعلية في تطابقهما تثنية وجمع تصحيح نحو اقامت الزيدان و اقامت الزيدون الاعلى لثمة كوني الراغب امتناع الامر في عكس هذا الاربعه نحو اقامت زيدا و اقامت زيدا و اقامت الزيدون و اقامت الزيدان فاعل هذا التركيب فاسد وكذا نحو اقامت زيدا و اقامت الزيدان في الصور السبعة المتقدمة الامتناع كما مر فاعلم و انما اعلم (قوله ورفعا) أي جمهور البصريين أي حكموا بذلك (قوله بالابتداء) خبر عن رفعه وكذلك حال من المستكثر في الخبر أو هو خبر بالابتداء مطلق رفع أي رفع الخبر بالابتداء كائن كذلك في التسعة ذكر ولا بد ان عني المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لان الرفع من عوارض الاقلاظ ونظفها بمختلف بل وهو معهما

في هذا الآية أولى لان قوله عن آلهي معصوم لراغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمفعول باجنبي لان انت اجنبي من راغب على هذا التقدير لا مبتدأ فليس راغب عامل فيه لا خبر ولا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقا اثنين نحو اقامت الزيدان او جمعا نحو اقامت الزيدون فاعل على هذا معنى قول المصنف والثاني مبتدأ الى آخر البيت اي والثاني وهو ما بعده الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا في غير الافراد وهو التثنية والجمع هذا في المصور من لغة العرب ويجوز على لغة اكلوني الراغب ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يطابقا وهو قسمان مجتمع وجائز كما تقدم فخال المشنع اقامت زيدا و اقامت زيدا فاعل هذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز اقامت الزيدان و اقامت الزيدون وحينئذ يتعين ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سديد الخبر

(ص) ورفعا مبتدأ بالابتداء

كذلك رفع خبر المبتدأ

أيضا

(ش) مذهبي هو جمهور البصريين ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالابتداء

١ (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره في أربعة المرفوع المفرد والمثنى والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر وزاد عليها كون الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثنى والجمع وهذا في الحقيقة الصور عشرة ومن ضرب ثمة الوصف المفرد والمثنى والجمع صحها ومكسر او كونه يستوي فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يفتي طليل حكمها ٨١ منه

وأيضا لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والتعريف محكمهما وان اتحد اما صدقا (قوله والعامل في المبتدأ) الاولى تقر به بما قلناه كافي نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أو لا يضر عنه ثبانه ولو في الرتبة وأما لغة فهو الاقتناع بغيره بالاهتمام بالشئ ويجعلها ولان ثبانه لا يلزم المعنى معه لان الاهتمام لازم للقوى والاصطلاحى (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك زيد فالباء زائدة في المبتدأ وعلى احتمال أى زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله بحسبك مبتدأ) أى ودرهم خبر وكذا نكرته وليتها واختار الكفاية عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كافى لاعتبار الكفاية بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لكل مقام فلا يخفى اطلاق أحد هاتين نظرا لما مسوغ للابتداء بغيره لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كاسيين ولا قصد الحقيقة لان الكفاية لا تخلق بها الآن بقدره وصف أى درهم واحد متماثل فان ولد معرفة بحسبك زيد كانت هى الخبر عند المصنف لانها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتصرف بالاضافة ولا يتغير بجمرة عن نكرته وان قصصت الاف باب الاستفهام وأفعال التفضيل كن أبوك وخبر منك زيد والافى النسخ نحو فان حسبك اقبح جعلها ابن هشام مبتدأ مطلقا لان الباء الزائدة فى الخبر وكفى فى الاخبار بالمعرفة عن النكرة تخصيصها واعلم ان حسب ان استعمل بحرف الجر الاصل كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أى بقدره والا كان ما كنا ما كنا أهله بعضهم (قوله فرحل مبتدأ) هو بحسب رفعه مقدر حركة الجواز ائتدا وشبهه ولا ضرر فى اجتماع اعرابى لفظى وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يخص الحرفى بالبنيات (قوله ونذهب قوم الخ) أى لان الابتداء يستلزمهما مافعل قيسما كالفعل فى الفاعل والمفعول ويرداهم لم يوجد فى العوامل الظنية ما يعلل وفعين بدون اتباع فكيف بالمعنى الضعيف ولا يرد المبتدأ فى نحو القائم أو هو ضاحك لان رفعه الفاعل جهة شبه الضعيف لا يكونه مبتدأ فم تحذف جهتها وما المبتدأ التعدد الخبر فمحوها فمض فمضوعهما الخبر لكن ظهر الرفع فى جزائه لتعذر دفعه ونحو كاتب شاعر موزون بالقرء أى متصف بذلك فمخبر (قوله بالابتداء والمبتدأ) أى الضعيف الابتداء فى معنى بالمبتدأ فاعمال مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله زافعا) أى لانتقار كل الى الآخر فعمل فيه كدالة الشرط مع فعله فى نحو أمانا ندعو او هرة اس مع الفارق لاختلاف جهة العمل فى هذين (قوله لا طائل تحته) فيه انه يترتب عليه محبة عطف المقدرات فى نحو زيد قائم وعمرو جالس اذا قلنا العامل فى الجزأين الابتداء دون ما فى الاقوال لتسلا يعطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدأ اهتماما بحيط القائدة وثبوتة لتقسيمه الى مفرد وغيره (قوله الممت القائدة) أى المحصل للقائدة فامة اذ لم تحصل قبلها محلا وأما الحاصلة فى زيد يضرب أبومع حذف الاب فى غير المقصودة ولا يرد قائم فى زيد أبوه قائم لانه يحصل لها وضعا وثوقها على المرجح ليس من حيث الاسناد ولا شاعرى شاعرى لحصولها بالتأويل أى شاعرى الا ن هو شاعرى المعروف سابقا (قوله كلقه) أى محسن والابادى أى التجميع أى جمع يد بمعنى التهمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أى فاعل الفعل وفاعل الوصف المكتوب به ويجب ان يحذف بقدر كونهم مبتدأ غير الوصف المذكور لعلهم من قوله مبتدأ زيد الخ لانه على ان الخبر لا يكون الاعم المبتدأ وان ذلك الوصف لا خبره وأكذلك تنبيهه بالخبر الخ (قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدئه محلة كما مرفلا فى هذا ايضا من استثناء ذلك الوصف (قوله بما يوجد الخ) أى فهو تعرف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه (قوله ومفردا)

والعامل فى المبتدأ معنوى وهو كون الاسم مجردا من العوامل الظنية غير الزائدة وما اشبهها واستزجر بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم بحسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل الظنية غير الزائدة ولم يبرح عن الزائدة فان الباء الداخلة عليه زائدة واحقر يشبهها من مثل ربح رجل قائم فربح رجل مبتدأ وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه مقفوء بربح قائم وامرأة والعامل فى الخبر لفظى وهو المبتدأ وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله وذهب قوم الى ان العامل فى المبتدأ والخبر ابتداء فاعمال فمضما معنوى وقيل المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ وقيل زافعا معنوا ان الخبر رفع للمبتدأ وأن المبتدأ رفع الخبر وأصل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الاول وهذا الخلاف لا طائل تحته (ص)

والخبر الجزء الممت القائدة كلقه بر والابادى شاهده (ش) عرف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للقائدة ويرد عليه الفاعل نحو قائم زيد فانه يصدق على زيد أنه الجزء الممت القائدة وقيل فى تعريفه انه الجزء المتكلم من منع المبتدأ محلة ولا يرد التعلل على هذا التعريف لانه لا يتكلم مع المبتدأ محلة بل يتكلم من منع الفعل محلة وخلاصة هذا انه عرف الخبر بما يوحى حقيقته وفى غيره والتعرف بخفى ان يكون مختصا بالعرف دون غيره (ص)

ومفردا بآنى

حال من فاضل باقى العائد للشر والراد بالمقدرة هنا غير الجمله وشبهها فيشمل المثنى والجمع والمركب
 باقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتب به (قوله وباقى جمله) أى غير ذاتية ولا مصدرية بل كن
 أو بل أو حتى بالاجماع كذا فى النكت لكن فى الشهاب على السبأوى استشكل وقوع
 الاستدراك خبرا فى نحو زيد وان كثر ماله لكنه يجيز مع وز وده فى كلامهم وخرجه بعضهم على
 انه خبر عن المبتدأ مقسدا بالفاية وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح
 جواز كونها قسمية خلافا لتعليل وانشائية خلافا لابن الباري ولا يلزم تقدير قول جعلها كما
 يلزم فى النعت خلافا لابن السراج لان القصص من الخبر الحكم لا التفسير فلا ضرر فى كونه غير معلوم
 بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها القياس بل باعتبار
 تعليلها بالمبتدأ فطلب الضرب فى زيدا خبره وان قام بالتكلم الا انه منقطع بـ يز يدف كانه قيل زيد
 مطلوب ضربه مثلا وهذا صاع كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب اقامة العمانتين عن
 بعضهم وقال انه غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أى مشتق على اسم معنى المبتدأ الذى سبقت
 خبره وهو الرابطة (قوله معنى) يشير الشارح فى حمله الى نصبه برفع الخافض أى الى المعنى
 والاحسن كونه غيرا (قوله كنى) أى المبتدأ بها عن الرابطة (قوله وكفى) أصله وكفى يحسبها
 لان الكثير هو فاعل كنى بالياء الزائدة فحذف الجار فاضل الضمير واستتر (قوله يربطها) من يابى
 ضرب وقتل كالى المصباح (قوله اما خبرا) أى يولى فى جملة أخرى مرتبطة بالاولى اما بشرط
 كزيد يقوم محرر وان قام أو بغيرها فافاه كقوله

وانسان عين يحسر له تارة • فيبدو وتارات يجمع فيفرق

أو بالواو أو ثم كما قاله الرضى كزيد ماتت عند وزيد أو ثم وزيد ماتت فى الجملتين بعضهم واحد
 لا رابطهما وكذا كل ما يحتاج للربط كالصفة والخال (قوله مقدرا) أى ان علم ونصب بفعل
 كقراءة ابن عامر فى الحديد وكل وعدا لهما الحسنى بالرفع أى وعدا وبوصف كادهم فاعطى
 أو جر باسم فاعل كزيد ما ضارب أو يحرف دال على التبعض كشال الشارح أو الظرفية نحو
 • فيوم نسافر يوم نسافر • أى فيه أو مسوق بـ تل المحذوف كقوله

• اصبح فالتى توصى به أنت مقل • أى به كذا فى التسهيل ولم يشترط ابن الحاجب سوى العلة
 اه نكت وبى نحو قوله تعالى فان الجنة فى الماوى أى له وزوجى المس من أرباب المس له
 أو منه فهذا رابط مقدر عند البصريين وليس واحدا كما ذكر قلعه ليس مراد التسهيل المحصر
 (قوله منوان) تنبئة منا كصامكال وميزان ويقال عنيان كافى القاموس وهو مبتدأ كان سوغه
 الوصف المقدرا أى كأننا منه (قوله رفع اللباس) أى ان جعل ذلك مبتدأ لما يبا خبره فان جعل
 بدلان لباس أو رفعه على تجوز القارى كون النعت أعرف من المنوع وخبر خبرا ليس فالتبر
 مفرد لا يحتاج لربط وكذا على نصب لباس عطفا على لباس الاول وهما صعيان (قوله وأ) كثر
 ما يكون الخ) أقاد أن وضع الظاهر موضع الضمير قياسى فى التخييم وغيره وان كان فيه أكثر قال
 الاخفش وان لم يكن بلفظه الاول فعنده نكتى إعادة المبتدأ بجمناه فقط وجعل منه آية والذين
 يحكون بالكتاب الخ فالرابط إعادة الذين يحكون الخ بلفظ المصلين لانه جمناه وروى الذين
 يحجرو عطفا على الذين يتقون لا مبتدأ ولترسل فالرابط عموم المصلين أو محذوف أى منهم أو الخبر
 محذوف أى ما حورون بدليل لانضيق الخ فالتى المعنى وشترط سبويه كونه بلفظه الاول
 وخصه بواقع التخييم ويصو ما السيد قد عسد وفى غير ذلك ناص بالشهر اه تصرع بزيادة
 (قوله ما الخالق) ما استقامت مبتدأ لان سوغه العموم لانهم انكروا عند الجمهور ما عسدا بن

وباقى جملة

حاوية معنى الذى سبقت له

وان تكن اياه معنى اكنتى

بها كلفى الله حسبي وكفى

(ش) يتقسم الخبر الى مفرد وجمله

وساقى الكلام على المفرد فاما الجملة

فاما ان تكون هى المبتدأ فى المعنى

أو لا فان لم تكن هى المبتدأ فى المعنى

فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ

وهذا معنى قوله حاوية معنى الذى

سبقت له والرابط اما خبر يرجع الى

المبتدأ نحو زيد قام أو هو وقد يكون

الضمير مقدرا نحو السمن منوان

يدورهم التقدير منوان منه يدورهم

أو اشارة الى المبتدأ كقوله تعالى

ولباس التقوى ذلك خير فى قراءة

من ورفع اللباس أو تكرار المبتدأ

بلفظه أو أكثر ما يكون فى مواضع

التخييم كقوله تعالى الخالق ما الخالق

والقارعة ما القارعة وقد يستعمل

فى غيرها كقولك زيد ما زيد أو عموم

يدخل تحتها المبتدأ

فحوزيد من الرجل وان كانت الجمله الواقعة خبر اى المتدافى المعنى لم يتحقق الرباط وهذا معنى قوله وان تكن الى آخر البيت أى وان تكن
 الجمله أى الى المتدافى المعنى اكتفى بها عن الرباط كقولنا نطق الله حسى فنطق مبتدا والاسم الكرم مبتدا فان نحو حسى خبر عن
 للمبتدأ الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن الأول واستغنى عن الرباط لان قولنا الله حسى هو معنى نطق وكذلك قولنا لاله الا الله (ص)
 وللفرد الجمله فارغ وان يشتق فهو نحو خبره مستكن (٩٥) (ش) تقدم الكلام فى خبر اذا كان جله وأما المفرد فاما ان يكون مبتدأ

أو مشتقا فان كان مبتدأ فذكر
 للمصنف انه يكون فارغا من الضمير
 نحو زيد أخوك وذهب الكسافى
 والرماني وجماعة الى انه يتصل
 الضمير والتقدير عندهم زيد أخوك
 هو وأما البصريون فمضاهون ان
 يكون الجامد متضمنا معنى المشتق
 أولا فان تضمن معناه نحو زيد أخوك
 أى شجاع يتصل الضمير وان لم
 يتضمن معناه لم يتصل الضمير كما مثل
 وان كان مشتقا فذكر للمصنف انه
 يتصل الضمير بنحو زيد قائم أى هو
 هذا اذا لم يرفع نظاره وهذا الحكم
 انما هو للمشتق الجارى مجرى
 الفعل كاسم التاعل واسم المفعول
 والصفة المشبهة وأفضل التفضيل
 فاما ما ليس جارا مجرى الفعل من
 الاسماء المشتقة فلا يتصل ضميرا
 وذلك كاسم الآلة نحو مفتاح
 فانه مشتق من الفعل ولا يتصل ضميرا
 فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير
 وكذلك ما كان على صيغة مفعول
 وقصده الزمان أو المكان كرمى فاه
 مشتق من الرمى ولا يتصل الضمير
 فاذا قلت هذا رمى زيد تريد ما كان
 رمية أو زمان رمية كان الخبر مشتقا
 ولا ضمير فيه وانما يتصل المشتق
 الجارى مجرى الفعل الضمير اذا لم
 يرفع نظاره فان رفعه لم يتصل ضميرا

كيسان محرفة والحقاقه بعد خبرها والجمله خبر الاول والرباط اعاده المبتدأ بلفظه (قوة زيد
 ثم الرجل) أى لان الاصح ان فى فاعل فم استغرافية فتشمل زيد اعالى كونهما خبرا فالرباط
 اعاده المبتدأ بعصا مبتدأ على ما قاله الاخفش وس الرباط بالعموم قوله
 ألا تستعزى هل الى أم هانئ • سبيل فاما البصريون فافلاصروا
 وقوله فاما القتال لا قتال لكم • فالصبر القتال مبتدأ والجمله لا صبر ولا قتال خبر ربطت بصوم
 النكرة المنقصة وبحال اعاده المبتدأ بلفظه ودرع الرباط بالعموم انه يستلزم جواز زيد مات
 الناس وعمر ولا يرسل فتاقل سم ولا مانع منه أخذ من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه
 (قوله الى المتدافى المعنى) لا يراد ان كل خبر كذلك كما هو لان المراد هنا كون المبتدأ مفردا فى معنى
 الجمله كحديث وكلام كامله وتضمير الشان فان المراد بنطق منطق وقوله صلى الله عليه وسلم
 أفضل ما قلته أنا والنبى من قبل لاله الا الله وقوله تعالى وأخبروه ان الجسد قد جعلت
 ان صله لا تحققة وكون الخبر فى هذا جله انما هو فى ظاهره والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجمله
 كما أخبر عنها فى لاجل ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة فم ذلك ظاهر فى ضمير الشان نحو قول هو الله
 أحد فالجمله خبر عن هو يلا رباط لانها عنه أى محسرة له أى الحال والشان الله أحد ويصح كون
 هو ضمير المسؤول عنه سماعا على انها خبر جازوا بال قول المشر كين صف لنا ربك فافه خبر واحد
 بدل أو خبر ثان (قوة نطق الخ) أى منطوق وكذا قوله الا فى قولنا لاله الا الله أى معقولا (قوة
 والمفرد الخ) مبتدأ خبره جله الجامد فارغ حذفت رباطه أى الجامد منه وليس الجامد صفة
 للمفرد فلا يتلقى عود الضمير فى يشتق عليه وعوده اليه بدون صفة خطأ عند الشاطبى لقول
 سيبويه انما كل شئ الواحد لكن الاصح جواز عند القرينة الا انه لا ضرورة اليه لان حذف
 الرباط كثير (قوله وان يشتق) أى يصغ من المصدر للدلالة على تصغيره كما هو اصطلاح الصوريين
 أما عند الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وان لم يتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان
 والآلة وليست مرادة هنا (قوله الى انه يتصل) أى وان لم يرفع بالاشتق فهذا هو محل الخلاف
 بينهم وبين البصريين أى المأثور فى مقصده اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس فى كلامه ما يدل على
 جريان الخلاف فى المؤول أيضا كما لا يخفى (قوله أسد) أى وتيمى أو ذومال أو رجل فكل هذه
 تتصل الضمير وترفع الظاهر كل اشتقاق لها والمناسوب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان
 رفعه الخ) المراد بالظاهر ما مثل الضمير البارز متصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلا مجرورا
 كالقافر مضروب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل فى محل رفع والوصف فارغ ان ليس له الا
 مرفوع واحد (قوله وأبرزه) أى ضمير الخبر المشتق مطلقا أى من اللبس أولا أى وأبرز الضمير
 مطلقا ان تلاحظ الخبر المشتق ما أى مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ولا يخفى ما فى ذلك
 من التعسف وتشديد الضمائر وأى كل من قول الكناية

وذلك بنحو زيد قائم غلاما فعلا ملامه مرفوع قائم فلا يتصل ضميرا حاصل ما ذكر ان الجامد يعمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا
 يتصل ضميرا عند البصريين الا ان أول مشتق وان المشتق انما يتصل الضمير اذا لم يرفع نظاره وان جارا مجرى الفعل بنحو زيد مطلق أى
 هو قائم لم يكن جارا مجرى الفعل لم يتصل شأنه بهذا مفتاح وهذا ما ذكره (ص)
 وأبرزه مطلقا حيث تلا • ما ليس معناه محصلا (ش) اذا جرى الخبر المشتق على من هو له اسم الضمير فيه بنحو زيد قائم أى هو
 فلما ثبت به هذا المشتق به ونحوه وأبرزه فقلت زيد قائم هو

فقد جوزسيو به فيموسين
أحدهما أن يكون هو
توكيد الضمير المستتر في قام
والثاني أن يكون فاعلا لقام هذا
إذا جرى على من هو فاعل جرى
على غير من هو وهو لارد هذا
اليت ويجب إبراز الضمير سواء
أمن اللبس أو لم يؤمن بخال ما أمن
فيه اللبس زيد هند ضاربها هو
ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا
الضمير زيد عمرو ضارب هو فيجب
إبراز الضمير في الموضعين عند
البصرين وهذا معنى قوة وأبرزه
مطلقا أي سواء أمن اللبس أو لم
يؤمن وأما الكوفيين فقالوا أن
أمن اللبس جاز الأمران كالمثال
الاول وهو زيد هند ضاربها هو فان
شئت أتت به و ان شئت لم تأت
وان خيف اللبس وجب الإبراز
كالمثال الثاني فأن لم تأت بالضمير
فقلت زيد عمرو ضاربها هو فقل أن
يكون فاعل الضرب زيدا وان
يكون عمرا قلنا أتت بالضمة فقلت
زيد عمرو ضاربها هو فقل أن يكون
زيد هو الفاعل واختار المصنف في
هذا الكتاب مذهب البصريين
ولهذا قال وأبرزه مطلقا يعني
سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار
في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين
وقد ورد السماح عنهم حين ذلك
قوله

قوي ذري الجرد بانو ها وقد علمت

بكنه ذلك عن ذنان وخطان

التقدير بانو ها هم غنخ الضمير

لا من اللبس (ص)

وأخبر وأنفرد أو بحرف جر

ناو ين معنى كأن واستقر

وان تلاغسب الذي تطلقا * به فأبرز الضمير مطلقا

في المذهب الكوفي بشرط الذان * لا يؤمن اللبس ويأمن حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنتع والصله ولا يختص فاعلا بالثمن كما هو ظاهر المتن والشارح
بل مثله الفعل والتصرف إذا جرى على غير صاحبه كما كثر وعروضه هو وأقرب ذاره هو فيجب فيها
الإبراز مطلقا عند البصريين وبشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المخدور في الجمع كأي الجمع
وقال بعضهم محل الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الإبراز عند الأمن اتفاقا وأهل
سره ما اتفقوا على العمل ويحمل الضمير (قوله فقد جوزسيو به الخ) يقتضي الوجه الثاني أن المستتر
يمكن إبرازه والتعلق به ويزم أن يجوز زيد قام هو على الفاعلين أو الفاعل والفرق وغير سيو به
وجب الوجه الاول للمحرر أن المستتر واجب أن لا يتيسر النطق به وانما يستعيرونه
لفظ المنفصل تقر يا نذر يا قالا وصف الجارية على صاحبه كالفعل في استماع روز خضره وان
سبي مستتر جازا لا به يحلقه الظاهر فنذر (قوله جبار ازال الضمير) ويحلقه الظاهر كزيد
عمرو ضاربها زيد كما قاله أوحسان (قوله ضاربها) خبر هند هو فاعل يفر بها وهو زيد يلا هو الضارب
ولا لابس فيلذ كبره فيعلم أنه زيد ومثله هند يلا ضاربته (قوله أتت بهو) أي على أنه فاعل نظرنا
لجريته على غير صاحبه فيع استلاره أو كما كذا نظر الأمن التباسه الجوز واستلاره وأما عند
الخوف ففاعل لا غير والبصريون يصحونه فاعلا مطلقا فيقال في التثنية على الفاعلية الهندان
الزبدان ضاربتهما هما وعلى التثنية كيد ضاربتهما هما وكذا في الجمع قال النمامي والمهوع
من العرب أفراد الوصف في مثل ذلك الأعلى لغة كوفي البراءة أي فو يد مذهب البصريين
(قوله ذري الجسد) جمع ذروة بتثنية المجهول أي على الشيء ويكتب بالاقع عند البصريين
لا تخلا بعا عن و ابو الياء عند الكوفيين لضم أوله كأي الصبان وهو مبتدأ ثان خبر بانو ها جمع بان
من بني يثي وفيه ضمير مستتر عائدا لقوي لجريته عليه وأما الواو فخرف جمع ولم يبرزه من يانه على
غير مبتدأ وهو الذي يعلم بأنها مبنية لا بانية ولها لالة الواو على اسناد لقوي والاقبل بانيتها
ولو أبرز لقال على القصي بانيتها هم وعلى غير هابا وهاهم وتكلم البصريون بما حقل كون ذري
معمولا لوصف محذوف خبر عن قوي بفسره المذ كور فلا شاهد فيه أي قوي بانو ذري الجسد
بانو ها ويراد من الوصف الدوام لا المضي بقرينة المدح فعمل وبقرس العامل (قوله بانو ها هم)
الافصح بانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو لم لا غير (قوله بظرف) أي مكاني
أو زمانى مفيد كما يعلم من اليت بعده لا خصوص المكاني وانما يجب به وبالجر ورذا كانا ثمان بان
يفهم من تمام معنى متعلقهما المخدوف لكونه عاملا وناصا بقرينة كأي في الصلة عن الدمامي
ومثاله هنا على قياس ما مر أن تقول بل زيد اليوم وعمرو أمس في جواب زيد قائم آمن وعمرو
اليوم وفي المعنى أن من الحذف الخاص تقر ببقوة تعالى الخبر بالقرى مقتول أو يقتل لان
تقدير العام فيه غير مقيد لا حاجة لتكلم حذف المضاف من المبتدأ والخبر أي قتل الحر كائن
بقوله (قوله أو بحرف جر) أي مع مجرور به لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فاعل الجزع على
الكل وما قيل أنه أراد بالحرف الجر مجرور بحال العلاقة المجاورة أخذنا من قول الرضى محل العامل
للبصر وروحه لان الحرف توصيل معاني الافعال وشبهها الى الاسماء لا يصح لان مراد الرضى
المحل الذي يقتضيه المتعلق بدليل تعلقه لا محل التجربة فالخالص ان محل العامل في الطرف اللغو
للمعبر ورفقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقيد يكون رفعا كثر بزد يحجوه لافز بدوحده نائب
الفاعل ولا يكون جرا وكذا في المستقر من حيث تعلقه بعامله الآن محله نصب بدأ وأما من حيث

(ش) تقدم ان الخبر يكون مفردا ويكون جملة وذكر المصنف في هذا البيت انه يكون ظرفا واجارا ويجرور المحرور عندك وتبقى الدار مثل
منهما متعلق بحذف واجب الحذف واجاز قوم منهم المصنف ان يكون (٩٧) ذلك المحذوف اسما او فعلا نحو كان او استقر
فان قدرت كائنا كان من قبيل الخبر

بالمقدرة ان قدرت استقر كان من
قبيل الخبر بالجملة واختلف
النحو في هذا فذهب الاخفش
الى انه من قبيل الخبر بالمقدرة وان
كل منهما متعلق بحذف وذلك
المحذوف اسم فاعل التقدير زيد
كان عندك او مستقر عندك او في
الدار وقد نسب هذا السيوه
وقيل انه من قبيل الجمل وان كلا
منهما متعلق بحذف هو فعل
والتقدير زيدا استقر او يستقر
عندك او في الدار ونسب هذا الى
جمهور البصريين والى سيوه
ايضا وقيل يجوز ان يجعل اسم
قبيل المقدر فيكون المقدرا مستقرا
ويشبهه وان يجعل اسم قبيل الجملة
فيكون المقدرا مستقرا ويحذف هذا
ظاهرا قول المصنف ناو في معنى
كان او استقر وذهب ابو بكر بن
السراج الى ان كلا من الظرف
والمحرور قسم برأيه وليس من
قبيل المقدر ولا من قبيل الجملة
فقل عنه هذا المذهب تليده ابو
علي القاري في الشرايات والحق
خلاف هذا المذهب وانه متعلق
بمحذوف وذلك المحذوف واجب
الحذف وقد صرح بشذوذا كقول
لله عز وجل ان كان من قبيل الخبر
فانت لى بجحوة الهون كان
وكما يجب حذف عامل الظرف
والجار والمجرور واذا قضا خبرا
كذلك يجب حذفه اذا قضا صفة
نحو صرت برجل عندك او في
الدار وبالا نحو صرت برجل عندك

قيامه مقام عامله فاعمل المبعوض رفعه في الخبر وقصبا في الحال وجرافى الصفة المحرور وتولا محله
في الصلة كماله (قوله متعلق بحذف) أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم
وهو ذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا يجوز معهما كما اختاره الرضى لكن لا يقيمهما
عند الجميع الا ان الاول نظر الى ان العامل اولى بالاعتبار وان كان معموله قد لا يتبعه والثاني
الى المقنونة وهو معمول العامل فلا بد من ملاحظته معهما والثالث الى توقف القائده على كل وكذا
التخلاف في الحال والصفة والصلة اما على الرفع في نحو اقي الله شئ وتعمل الضمير في خبره
القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف في المتعلق العام اما المتخصص فهو الخبر او الحال مثلا اتفقا
ذكرنا وحذف (قوله واجب الحذف) أي عند الجمهور لانه كون عام في فهمه يدون ذكره وسمى
الظرف حينئذ مستقرا استقرا بمعنى عامله في أي فهمه من ولان الضمير يستقر فيه اذا قلنا به
الخبر اما لكون المتخصص فيمنع حذفه بلا قرينة او لعدم افتراضه يجوز كبر في جواب من جردت
وتارة يجب كيوم الجمعة صفت فعله في الاشتغال ويسمى الظرف في كل ذلك لغوا فالحذف عن الضمير
مدار للغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه يقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام
المعنى وعليه اقصر النعماني لكن قد يقدر المتعلق خاصا كزيد على القوس او من العلم او في
البصر تأييدا كبعد ودوميق ولا يجوز حذفه عن الاستقرار ان يجوز تقدير العام لوجه
الاعراب وخصوصه جملة المقام لا يقتضي لغوه كمرجه النعماني في اول شرح التسهيل
وفي بسمله الشنواني عن السيد نحوه ثم قال قلنا كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفروا
المستقر به حينئذ فلا يكون المتخصص المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كثال الجواب
والاشتغال لا مطلقا هذا ومقتضى ذلك مع ما مر في نفسه التمام انه اعم من المستقر لا تفرد في
نحو الحار والحر اما على القول بان مدار المستقر على حذف العامل عاما كان او خاصا والظرف على
ذكره ولا يكون الا خاصا فلا زلة وما اشهر من ان المستقر هو ما وقع صفة او صلة او خبرا او حالا
لا تنسحب على اطلاقه الا على حدادون الاول لان الخبر من ملاحظته قد يكون غير مستقر كما عرفت فتدبر
(قوله كان عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل او ثبت فالظرف بالنسبة لتلك المقدرة لغو متعلق
به لامن الناقصة والالكان الظرف في موضع خبره فيقدر كان آخر وتسلل آفاده السعد قوله
وقد نسب هذا السيوه (أي في شرح الكافية) به تعيين تقديره اسم ابعد ما لو اذا الغيبة نحو
أما في الدار فزيد اذا لهم مكران القعل لا يلزم ما حذف الباقي عليه لكن رد ابن هشام بان كان
تقدير القعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المعنى (قوله في الشرايات) اسم كتاب أملاء
بشراي قتل السيوه لم يزل فيه ولا في الحليات (قوله وان من) نائب فاعل يعود لولا ان المراد
به التامر والخلف ويصو حة بضم الموحدين ويجمع مطلق وسط الدار وغيرها والهون بضم الهاء
الذوالهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محمل ذلك اذا قدر كوننا ما كما هو فرض
كلام المتن فان قدرنا ما جاز ذكره في الكل كما عرفت وجوز ابن جني اظهار العام ايضا كما نحو
فلما استقر اعده ورد بانه استقرار خاص بمعنى عدم الحركة لاعام معنى مطلق الحصول حتى
يجب حذفه (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جهة) أي لا صفة لها ولا صلة ولا لاحدا منها الا مع
القائده لانها لا خبر في المعنى وانما قيد بزمان والجهة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى

(١٣ - خنيزل)

أوفي الدار واصله نحو به الذي عندك أوفي الدار لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا
التقدير به الذي استقر عندك أوفي الدار واما الصفة والحال فيحكم الخبر كما قدم

(ض) ولا يكون هم زنا خبرا

عن جنة وان يصدق خبرا
(ش) طرف المكان يقع خبر عن
الجنة فهو زيد عندك وعن المعنى
نحو القتال عندك وأما طرف
الزمان فيقع خبر عن المعنى منصوبا
أو مجرورا بنحو القتال يوم الجمعة
أو في يوم الجمعة ولا يقع خبر عن
الجنة قال المصنف إلا أن أقاد
تقولهم الليلة الهلال والربط
شهرى ربيع فإن لم يقدم يقع خبرا
عن الجنة فتوزيد اليوم إلى هذا
ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير
هؤلاء إلى المنع مطلقا فإن جازم
من ذلك يقول نحو قولهم الليلة
الهلال والربط شهرى ربيع فإن
التقدير مطلق الهلال الليلة
وجود الربط شهرى ربيع هذا
مذهب جمهور البصريين وذهب
قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك
من غير شرط ولكن بشرط أن يفيد
كقولهم في يوم الربط وفي شهر
كذا إلى هذا أشار بقوله وإن يقد
فأخبرنا فإن لم يقد امتنع بحوزيد
يوم الجمعة (ص)

ولا يجوز الابتدأ بالنكرة

مالم تقدم كعند زيد غيره

وهل فتي فيكم فاخللنا

ورجل من الكرام عندنا

ورغبة في الخير خير وعمل

بريزين وليقن مالم يقل

(ش) الأصل في المبتدأ أن يكون

مجرى فو قد يكون نكرة لكن

بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة

بأحد أمور ثلاثة كالمصنف هنا ستة

أحدها أن يقدم انبر عليها

وبالمكان عن الجنة والمعنى مفيد لان كل معنى من فعل أو حركة مشلا لا بد له من زمان ومكان
يخصه وكذا الجنة بالنسبة للمكان فيحصل بالإخبار ثمة بيان هذا الخاص بخلاف العام الزمان
المطلق لا يميز جميع الأجسام إذ لا بد له من زمان تحصل فهو ذلك معلوم فلا فائدة في الأخبار بفعله
كان الزمان مع المعنى أو المكان معهما ما امتنع أيضا نحو القتال زمانا وزيدا أو القتال مكانا لعدم
القائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو يحصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدام استظهر
جواز الأخبار مطلقا عند من لا يشترط تجدد الفائدة فتقدير (قوله عن جنة) هي الجسم فأعدا
والقائمة الجسم فأنشأ مكان الأولى عن جسم لبعدهما لكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر
والعين والجنة القاطع متقاربة المراد بها ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كأمثله فلا
يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة امتطال (قوله إلا أن أقاد) أي وذلك بأحد أمرين ثلاثة
أما بتقصص الزمان وصف أو إضافة مع زماني وكذا يعلم على الظاهر كمن في يوم طيب أو في
شهر ربيع أو في رمضان وأما بتقدير مضاف هو معنى كالיום غرو غدا أمر أي اليوم شرب خير
ولا يحتاج لتقدير في أمر لأن المراد به القتال المترقب وهو معنى وأما شبه الذات المعنى في تجدها
وقتا وقتا كالربط شهرى ربيع والليل والورد أيا رفع الهمز وتوسط المنة التسمية كافي
التصريح اسم شهرى روى غير مصروف العلمية والجمية واتفق أنه سادس بشنن القبطى والنوع
الأول يجب برزني فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث يجوز كالورد في أي فيكون فيسمونان
(قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله يؤول) أي بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ
يشبه المعنى كأمثله أو لا كمن في يوم طيب أي وجودنا واليوم خبر آخر شيء هو مذهب الناطم أن
الأول يفيدان بلا تقدير وهو الحق (قوله الليلة الهلال) ينسب الليلة طرفا المحذوف خبرا عن
الهلال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك مؤنثا للفتيل نوع عن ما يشيد وللتصريح
بعدم شذونه فكان الأصح رد ذلك مع ما تقدم (قوله غيره) يقع فكم كذا منخط تلبسه
الأعراب والجمع غير كافي للمصباح (قوله فاخللنا) عين جعل مأمية لان الكلام في المبتدأ غير
المسوخ ونسما أحدا غير من أقه (قوله ورجل من الكرام) قبل أرادها لإعلام النوى لأنه تليد
المصنف رضى الله تعالى عنهما (قوله برزني) بالفتح كيبس (قوله وليقن مالم يقل) أي من رتبة
أنواع المسوغات وأما الكافي كعند زيد الخ فلا يدخل فيه أمثلة الأنواع المذكورة فلا تكرر اسم
(قوله أن يكون معرفة الخ) أي لأنه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بسجوع لان الحكم
على الجهول المطلق لا يفيد لتعريف السامع فيه فينفرد عن الاصطلاح حكمه المذكور بعده وأما
يشترط ذلك في التفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو القيل أذا قيلتقرر مضمونه في
الذهن أو لا ويعلم أنه مفعلا بعده وإن كان مقروبا فلا ينفع السامع عن الاصطلاح لمسلوق فائدتها
وهذا التقرر يرد دفع ما يقال لو خصص التفاعل بحكمه المقدم لكان قبل الحكم غير مخصص
فيلزم الحكم على الجهول وطامل الدفع أن تخصصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا
فإنها الصفة في تقدم العلم بدون الخبر لا يقال بأنهم ذلك جواز الابتدأ بالنكرة إذا تقدم
خبرها مطلقا كذا مرسى ولم يقلوا به لا مكان الفرق بأن تقدم انبر بخلاف الأصل فلم يكف
مسوغا بغيره بخلاف تقديم القيل فإنه لازم أذا اقتدروا واختاروا الرضى حمله كالمبتدأ ومن لا يشترط
تجدد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ماذا كفي المبتدأ الخبر عنه أم المكنى بمرغوبه فشرطه
التسكير كالصواعق ولا يحتاج لمسوغ لأنه محكوم به كلفعل لا علمه فلو كان أصل الخبر التسكير
وكان حقه أن لا ينف بغيره ولا تسكير كاللفعل لكن لما لم يكن تحرد الاسم عنهما جردنا عما

بطراً ويصاح للصلاة وهو التعرف (قوله هو ظرف الخ) الحق في شرح التسهيل هما الجلبة
كقصدك غلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من الجبر وروماً أنشيف اليه
الطرف والسند اليه في الجلبة مسلماً لا يتقدم على الجبر ولا يدخل في التسوية والابراز
وولده وولد رجل لعدم القاطنة قال في المعنى ومن هنا يظهر أنه لا يدخل في التقديم في التسوية والابراز
ذلك بل التسوية هو الاختصاص واشترط التقديم لمفعولهم الوصفية اهـ وقد يقال لا يلزم من
منع ذلك كونه لا يدخل في الجواز كونه جـ على هنا وان كان على تامته في التفاعل لاختصاص كل باب
بأحكامه ولما مر من الفرق فندبر (قوله استهلام) أي سواء كان بغير الهمز متع أم كاشته أم بهما
نحو أو رجل في الدار أم امرأته خلا قال ابن الحارث في غرره على الثاني وإنما كان مسوغاً لأن
الانكارى منه معنى التي فصلها فائدة العموم والمحقق موال عن غير معين يطلب تعيينه في
الجواب فكان السؤال على جميع الأفراد فاشبه العموم الحقيقي في حصول القاطنة فأدما المصريح
(قوله ان توصف) أي بوصف شخص كئال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم القاطنة والوصف اما
لفظي كائناً أو تقديرى بأن يصدق قلم الكلام نحو موطناً متقدماً همته أي من غير كبدل بل ما قبله
أو معنوي بأن لا يصدق في الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة تظسية كالضعيف في
رجل جالته في معنى رجل صغيراً وإسالة كالجيب في ما حسن زيد أي شيء عظيم ثم اعتبار
الوصف المخصص يقتضي ههنا حيوان ناطق ههنا دون انسان ههنا وهو كذلك وإن كان معناه لان
الموصوف مظنة القاطنة فليقيم التفسير بعد الاجال وقتل سم عن شيء الصفوى ان
اعتبار الوصف فاعده حكمت به العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكيمه وان لم
يظهر أثر في بعض آخر طرد الباب (قوله رغبة في انهم) قبل ليس الطرف معمولاً رغبة بل وصف
لهافهو محابله والصواب خلافه لانه مصدر رغب في الشيء أي أحبه فقتعدى بيني والجروفي
محل نصبهما قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لأن كونهما مله يشمل عمل الجركن
صلاوات كبهن اقصو على برزين ومثل لا يضل والنصب كما مر يعرف صدقة ونهى عن منكر
صدقة ورغبة في الخير غير وأفضل منك عندنا فان الجروفي محل نصب بالمصدر والوصف والرفع
كقائم الزيدان عندهم جوزه كذا في الاشعري وغيره وفي الآخر نظر لأن المبتدأ المكتنى يعرفه
شرطه التنكير كما مر فليس بمائن فيه فـ لاوى التميل بوضرب الزيدان حسن يتويز ضرب
كأقاله الهماسي (قوله الى نيف) في نسخ الى أكرم ذلك وهي الصواب لانه سيد كالتيف بعد
ذلك (قوله التقدير رجل عندى) أي لا صدر رجل لان الجواب يسأل بجملة السؤال من تقديم
وتأخر كما في شرح التسهيل فلو قيل أعني رجل أم امرأه كان تقدير الجواب عندى رجل
موافقة فيكون فيه مسوغاً فتمام (قوله عامة) أي نفسها كاشته وكلمها الشرط
والاستهلام أي بغيرها كالنكرة في سياق النفي والاستهلام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم
كافي المعنى والشرح عدها أربعة ولو ذكر اسم الاستهلام كشرط كانت خست وليس داخل في
هل حق فيكم لان هذا المبتدأ في سياق الاستهلام لانه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولى كما هو في
هذه المذكرات وأما البدل فليس مسوغاً لوجوده في كل نكرة وتوحيلى في التسهيل قصد
الحقيقة الا في داخل في العموم لوجوده في كل فردوا لاظهر علم مسوغاً مستقلاً كلياً
عن المعنى (قوله الشوبع) هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفا) المصدر لا قبلت
من معناه وأحال من التاء أي زاحفا وقوله ليست التي في المعنى نسبت من التبيان به قال
وأنما نسى فيه لشغل قلبه بمجرب شوبع الآخر ليعني أثره ولهذا زحفا على الركبتين واليت

وهو ظرف أو جار ومجرور نحو في الدار
رجل وعندى يدعرا كان تقدم وهو
غير ظرف ولا جار ومجرور ولم يجر نحو
فأمر رجل الثاني ان يتقدم على
النكرة استهلاماً نحو هل حق فيكم
الثالث ان يتقدم عليها نفي نحو
ما خلت لنا الرابع ان توصف نحو
رجل من الكرام عندنا انما ليس
أن تكون عاملة نحو رغبة في الخير
خير السادس ان تكون مضافة
نحو عمل برزين ههنا ما ذكره
المصنف في هذا الكتاب وقد أنماها
غير المصنف الى نيف وسلاطين
موضعا فذكر السنة
للمذكورة والسابع ان تكون
شرطاً نحو من يقم أقم معه الثامن
ان تكون جواباً نحو ان يقال من
عندك فله ورجل التقدير رجل
عندى التاسع أن تكون عامة
نحو كل عوت العاشر ان يقصد
بها التنويع كقوله

فأقبلت زحفا على الركبتين

فتوب ليست وفي أجر

فقوله توب مبتدأ وليست خبره

وكذلك أجر الحادى عشر ان

تكون

دعاه فهو سلام على آل ياسين
 الثاني عشر أن تكون فيها معنى
 التهج فهو ما أحسن زيدا الثالث
 عشر أن تكون خلتا من موصوف
 فهو مؤمن خير من كافر الرابع عشر
 أن تكون مصغرة فهو رجل عندنا
 لأن التصغير فيه فالتصغير في الوصف
 تقديره رجل صغير عندنا الخامس
 عشر أن تكون في معنى المحصور
 فهو شر أهر ذائب وثيق به بك
 التقدير ما أهر ذائب الأثر وما به
 بك الأثر على أحد القولين والقول
 الآخر أن التقدير شر عظيم أهر
 ذائب وثيق عطس جاهك فيكون
 داخل في قسم ما جاز الاستداه
 لكونه موصوفاً لأن الوصف أعين
 أن يكون ظاهراً أو مقدرًا وهو هنا
 مقدر السادس عشر أن يقع قبلها
 وأوالها لفظ القول الشاعر
 سرينا ونجيداً فانه فندبا
 محال أخفى ضومته كل شارق
 السابع عشر أن تكون معطوفة على
 معرفة فهو زيدو رجل قائم
 الثامن عشر أن تكون معطوفة على
 وصف فهو تيمى ورجل في الدار
 التاسع عشر أن يعطف عليها
 موصوف فهو رجل واعر أو طوبى
 في الدار العشرون أن تكون مبهمة
 كقول امرئ القيس
 هرسة بين أرساغه
 به عسم يعني أرسا
 الحادى والعشرون أن تقع بعد لولا
 كقوله
 لولا أمطاراً ودى كل نى مقة
 لما استقلت عطايها من قلعتين
 الثاني والعشرون أن تقع بعده
 لجزاء

لامرئ القيس ثم ضعف الاستداه بأن نسبت وأجر محفلان الوصف فهو الموصوف محذوف أى غن
 أو أي توبى نسبت الخ وإن كان الأخير من أحق تقدير الوصف أى توبى نسبت الخ اه (قوله
 دعاه) مرعته في المثنى يكون التكررة في معنى القتل يجعله شاملاً للدهاء شخص كشال الشارح
 وعليه كقول المطففين ولما رآه التهج كعب بن زيد الشارح جعل التهج مستقلاً وأراد به
 ما أحسن زيدا وقدمه أدخل في الوصف المعنوي كالتصغير لا في التقدير (قوله خلطان
 موصوف) بغير أيساعين هذا بكونه موصوفاً لمخوف فيهما مسوغ واحد لاثنا وأدرجه الموضع
 في الوصف لأنه يشغل ما ذكر فيه الصفة والموصوف فهو وليعده مؤمن خيراً والموصوف فقط فهو
 وطاعة فندأ عدهم أو الصفة فقط كحديث سودة ولود خير من حسنة عقيم فسودة صفة لمخوف
 هو المتدافى للحقيقة مسوغ الوصف أى امرئ سودة لأنه حذف وأقيم الوصف مقامه اه
 وصرح في المثنى بأن عدم مسوغاً مستقلاً خلاف الصواب وبظهر أن منه قول الشاعر
 • ثلاث كلين قلت عسدا • أى أشخاص ثلاث وثقوبتي عسداى رجل تيمى (قوله في
 معنى المحصور) يعلم منه تسويج المحصور بالاولى فليس هو المحصر لأنه تارة يكون
 معنوا بكشاله وتارة فقط لظهوره في الدار وتوقع المثنى فيه استقامه من حيث قبلها إنما
 في الدار رجل لأن فيه مسوغاً آخر فتدبر (قوله شر أهر ذائب) أى شر جعل ذائب وهو الكلب
 مهر أى مصون ولو هذا مثل ظهور أمارات الشر (قوله أو أوالها) المدار على وقوعها في بدال الحيل
 وإن لم تكن أو أوكقوله

تركت ضائى نود القتب راعيا • وأنها لا ترى آخر الأبد
 الذئب يطرقها في الدهر واحدة • وكل يوم تراني مديدة يدي
 خدي مبتدأ مسوغه كونه مديجة جالس من ياترى ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجيد
 ضا) فيه الشاهد محال وهو لك والشارف الكوكب الفاعل من الأقن من شرق يشرق قطع
 بطلع وزناو معنى (قوله السابع عشر) والاثنا بعد ترجع إلى مسوغ واحد وهو المعطف بأن
 يكون أحداً للمعطفين يصلح للاستداه أمال كونه معرفة وتكررة مسوغه لأن المعطف يشترك في
 الحكم فالصورأربعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على التكررة كرجل زيد قائم ان (قوله
 مبهمة) أى مقصود اليها ما لان البليغ قد قصد فلا بد أن اجمل التكررة هو المانع فكيف
 يسوغ (قوله مرعته الخ) قاله امرئ القيس في أيلت خطا يا اخه هي
 أياخذ لا تنكحى وهه • عليه عقيقته أحبا
 مرسة بين أرساغه • به عسم يعني أرسا
 ليصل في رجليه كعبا • حذار ألمية أن يعطبا
 والوجه الآخر وعقيقته مشهورة التي وليه لكونه لا يتنطق ولا أحسب إلا في حوافر والمرسة
 به حلات على رنة تسم المفعول تيمى تعلق بحافة العطب على الرسخ وهو طرف الساعد فيباين
 الكوع والكوسوع في القاموس ومع الصبي كعنه شديده أو رجليه مرز الدع العين والعسم
 بفتح المجهلة في مفصل الرسخ تعويج منه اليد وانما طلب الأرساغهم أن الجنى تقتبها
 لحضائى علق كعبا ليصب جن ولا حصر بخلاف الثعالب والقبابور التناقض يقول لها لا تنكحى
 شخصاً من أولئك الجفاه والشاهد في مرسة مستقصداً بها وانما تحضر الموصوف حيث يعنى
 بآنى تيمى بين أرساغه خيرها فتدبر (قوله لولا أيساعين) خبر محذوف وجود أى موجود وإنما
 سوغ لولا لاختلافها تعليق الجواب على الجملة التي فيها التكررة وأولى أى هي والملة كمد من

ومنه يقفه كوعده بعد ما أوجب واستقلت أي مضت والظعن بفتح الهمزة فالمهمة السيرة (قوله
 ان ذهب عبر) بفتح المهملة وسكون الهمزة المراد به هنا السيد والرحط قوم الرجل وعشرته وهو
 مادون العشرة من الرجال خاصة أي ان ذهب من القوم سيد ففهم غيره وروى صغير في الرباط
 فالمراد به الحار وهذا من أجل الرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في الغنى المسمى في ذلك
 الوصف المقدراً أي صغيراً آخر (قوله كم علة الخ) أي على رواية رفع عمة متبداً خبره قد حلت
 ولك صفة فقيه مسوغة وخاله مبتداً حذف خبره لدلالة الأول عليه وفدعا بضمهم فدين
 صفتها وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الطلب قال في النهاية الفدع بالفتح من زرع بين
 عظم القدم والساقي وكذلك السدفهوز وال مفاصل عن أما كنهها رجل أقنع واهراً فعداء
 كآجر وجره وقد حذف ظهراً من عمة كما حذف للتمن خالة فقيه احتسب والعتار جمع عشرة
 وهي الناقعة الحامل وأتى على إشارة إلى أنه كان مكرهاً في طلب مثل هذين عشائه لمقارنتهما وكم
 على هذا خبره للتكثير وهي امطرفاً ومصدر طلبت حذف عمة أي حلت كم وقت أو كم
 حلبة بالجر ما على رواية جر عمة خالة تميز الحكم الظهري ورواية نصها تميزها الاستفهام متغلا
 شاد فيه لأن كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها إضافة التمييز على الأول والعموم على الثاني
 وقد حلت خبرها والاستفهام للتمكيد أي أخبرني بعد عمالة التي حلت في فقدانيتها والظاهر
 جواز استفهاميتها على الأول أيضاً فيقدر تغييرها منصوباً بالاعتداء الفاعل مفعول به كسبائي
 فتدبر (قوله بعض المتأخرين) هو به الدين بن القاس ومن جملة ما ذكره كافي التكت ان يراد
 بالسكره واحد مخصوص كقول أي جعل لقرش حين أسلم عمر رجل اختار لنفسه امرأته
 تريدون ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح ولكن جعله خبر المحذوف والباقي
 مستغنى عنه وأبطل فأنظره (قوله إلى سيف) بشد الباء وقد خفف من ثقب بنوف إذا ارتفع
 وهو كل ما زاد على العقد إلى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فباين الثلاثة والعشرة (قوله وما لم
 أذكره الخ) أربع بعضهم جميع المسوغات إلى العموم والنصوص كما قال أبو حيان في منظومته
 نهاية الأعراب

وكل ما ذكر في التقسيم * يرجع القصاص والتعميم

وجرى عليه في السذور وغيره وقال في المعنى لم يعول المتقدمون الأعلى حصولاً لثابت دور أي
 المتأخرون أما ليس كل أحد يندى إلى مواطنها فتتبعوها في مقل محل ومن مكره مورد ما لا يصح
 أو بعدد لا موزع متداخلة والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف
 والعموم والعمل والعطف وكونها في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن
 ان يراد بها الحقيقة من حيث هي كقمة خمر من يراد قوم مؤمن خمر من كثر وقدم الشارح
 بهذا الخلق الموصوف فيكون فيهم مسوغة التامع كون الخبر من خوارق العادات كبقرة
 تكلمت وشجرة تصدت العاشر كونها بعد إذا الثمانية كخبر جت فاذا رجل بالباب وزاد
 الاثني عشر في خمسة وقوعها بعد لولا وألام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها جواباً أو مهمة فهذه خمسة
 عشر ترك منها شارحاً الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين المحصر والتوزيع وباقي
 ما ذكره متداخلاً وعما يستعمله العرب كون النكرة فاعلاً أو نائباً في المعنى نحو كريم وفي
 نوعه وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصة لازواجهم ويمكن دخوله
 في معنى الفعل أو يؤتى بها للناقضة كرجل طامع زعم ان امرأته قامت فتبلغ المسوغات نحو
 العشرين وقد نظمها فقلت

كقولهم ان ذهب عبر صغير في الرباط
 الثالث والعشرون ان تدخل على
 النكرة لام الابتداء نحو رجل قام
 الرابع والعشرون ان تكون بعد كم
 الخبرية نحو قوله
 كم علة كذا يا جر وخاله

فدعا قد حلت على عشاري
 وقد انتهى بعض المتأخرين ذلك
 إلى سيف وثلاثين موضعاً ما لم أذكره
 منها أحفظه أرجوه إلى ما ذكره
 أو لا يخبر صحيح

(ض) والاصل في الاخبار ان تؤخر • (١٠٢) • وجوزوا التقديم الاضرا (ش) والاصل تقديم البدأ وتأخير الخبر وذلك لان الخبر

وصفي المعنى المتبدا فاستقر
التأخير كالموصف ويجوز تقديمه
اذا لم يحصل بتقديمه ضرر اى ليس
أو نحوهم على ما سبق فيقول قائم زيد
وقام أو زيد أو ما يؤول منطلق قائم زيد
الدار زيد عندك عمرو وقد وقع في
كلام بعضهم ان مذهب الكوفيين
منع تقدم الخبر لما تكرر التأخير عند
البصريين وفيه نظر فان بعضهم نقل
الاجماع عن البصريين والكوفيين
على جواز في دار زيد ففصل المتع
عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح
هكذا قال بعضهم وفيه بحث فمنع
الكوفيون التقديم في مثل زيد قائم
وزيد قائم أو زيد أو ما يؤول منطلق
والحق الجواز اذا لم يمنع من ذلك
واليه أشار قوله وجوزوا التقديم
الى آخر البيت فيقول قائم زيد ومنه
قوله مشنومين يشنول في مبتدأ
ومشنوم مقدم وقام أو زيد
ومنه قوله
قد نكت امامهم كنت واجده
ويأت مستبأ في برز الاسد
فمن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد
نكت أمخير مقدم وأبو منطلق
زيد ومنه قوله
الى ملأ ما آمن من محارب
أبو ولا كانت كليب تصاهره
قأبو مبتدأ مؤخر وما آمن من محارب
خبر مقدم وقتل الشريفا أو
السحادات حبة اقه بن الشصري
الاجماع عن البصريين والكوفيين
على جواز تقديم الخبر اذا كان جله
وليس بصحيح وقد قدمنا نقل
الخلاف في ذلك عن الكوفيين
كذا اذا لم يقل كان الخبر

مؤنات ابتداء من كورهم صفة • عطف عموم بمعنى الفعل مع على
حصر وتوق وتويع حقيقته • أو بدو حال جواب السؤال ايل
أو جدد لولا ولم لأم ابتداء أو ذا • تقديم اخباره الابهام فاقبل
كذا المراد مخصوص مناصفة • أو كونه فاعلا معني فلا تفصل

واقطع اعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أي الاربع والاغلب فيها ذلك قطع النظر عن جواز
واستناع ثم فصل ذلك مقدمًا ليعرّف ان الاصل عدم غيره وأسموه وجوب اثنان بقوله فأنتم
لجربنا على أصل التأخير دون أصل الجواز وأخرو وجوب التقديم بقوله وهو عندي درهم الى آخره
لنحاشي الله الاصلين معا (قوله وجوزوا التقديم) أي لم ينعموه فلا يشاق ما مر من أصالة التأخير أي
أرجحته (قوله الاضرا) الاحسن والانسب بقوله فأنتم الخ ان اذ طرفه كما يشبه اليه
قول الشارح اذا لم يحصل الخ لا تطلية (قوله فاستقر التأخير كالموصف) وانما استقر تقدم
الوصف حذو لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتسليم والاعراب والحاصل والمصنوع
ولا كذلك الخبر والمضمت رتبة عن السبعة وكان نوع استقلال (قوله فيقول قائم الخ) عدد
المثال الخبر المقدور والمثلين والظرفين ومحل تقديم الفعل اذا لم يرفع خبره المبتدأ كاملا والا استنع
كأشياء (قوله وفيه بحث) أي في الافتراض على نقل المتع بقوله خبره هذه الصورة بحث قيل وجهه
ان ناقل الجواز لحاظ فيكون جهة على من لم يصف وهو ناقل المتع وهو كلام مبرك وقيل وجهه ان
تجوز هذه الصورة لا يتقدم في نقل المتع عنهم لا يمكن لنا معهم في الظرف وفيه ان هذا هو عين
كلام المعترض انه ضاع فبقينا ناقل المتع ان لا يطبق بل يقيد بغير الظرف وهو المقدور والمثلين
ولعل الاحسن ان يقال تجوز هذه الصورة بمحل شاء على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم
يعقد لجواز عندهم لا على تقديم الخبر فصيح اطلاق المتع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث
ظاهر في نأيد اطلاق النعت لكن قوله ثم الخ ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان في صدقة
الان يحل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار لقوله المروفيه نظري يكون هو الافتراض على
اطلاق المتع بمسنة فتقوله ثم الخ استنداك على ما هو همه اجازتهم تقديم الخبر بالظرف من جواز
تقديم غيره ايضا ولعل هذا هو الموافق للخبر (قوله مشنوم) بهما آخر مكبوض وزنا ومعنى
والكوفيين ان يقولوا ما جده نائب فاعله لجوازه بلا اعتقاد عندهم (قوله قد نكت) من باب
تعبأى عمت وانها ووا جملها لم خبرا أت وكنت كافي نسخ وهو من وجد يعني لى فيسعى
لوا حد فقط والجمله ضمة من الواقع مبتدأ ومثنيا بالثين المجهضة أي متطعا والبرن يوحدة ثم
مثنى مضمومتين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو للفرزدق مدح الوليد بن
عبد الملك ومحارب وكتب قبيلتان (قوله قأبو مبتدأ مؤخر الخ) أي والجمله صفة ملك أي ملك
موصوفان اياه ليست آمن من محارب فخير أمه لا لب لتقدمه رتبة وهو رابط والخبر وخبر أو
لمت وهو رابط الصفة هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أي خلاف الكوفيين والبصريين لان
بين الكوفيين خلافا (قوله عرفا ونكرا) اسم مصدر بن لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما يرفع
الناقص أي في العرف والتكرار توسع الموقفين فيه أو وضع من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل
يسوى (قوله عادى) حال من الجزآن وبيان معنى الميز وهو القدر المتكافئة للسند من المسند
اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لجليل وقدره وقلب فالاول حذف شرط اذا القسر بكان
وجوابا للدلول عليه بكذا والثاني حذف نعت الفعل وأما الثالث فلا في المحدث عنه الخبر

(ض) فأنتم محين يسوى الجزآن • عرفا ونكرا عادى بيان والاصل

أو قصد استعماله منصرفاً أو كلاً مستنداً الذي لا مبدءاً * أولاً لازم الصدركين في مبدءاً (ش) ينقسم الخبر بالنظر
 المبدء وأما خبره عنه ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه التقديم والتأخير وقد سبق ذكره وقسم يجب فيه تأخير الخبر وقسم يجب فيه تقديم
 فإشارة هذه الآيات إلى ان الخبر الواجب التأخير قد ذكرته خمسة مواضع الأول أن يكون كل من المبدء والتأخير معرفاً ونكرتاً صاحب الخبر
 مبتدأ ولا مبدءاً من الخبر يجوز تأخيراً أو أفضل من زيدا أفضل من عمرو (١٠٣) فلا يجوز تقديم الخبر في هذا الوجه ولا نكرتاً

لوقد تمت فقلت أخوك زيد وأفضل
 من عمرو وأفضل من زيد لكان المقدم
 مبتدأ أو متزيد أن يكون خبراً
 من غير دليل يدل عليه فأن ورد
 دليل يدل على أن المقدم خبر جاز
 كقولك أبو يوسف أبو حنيفة فيخبر
 تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لا يعلم
 أن المراد تشييه أبو يوسف بأبي
 حنيفة لأن تشييه أي حقيقة بأبي
 يوسف ونحوه

بنو نابت أو نابتا

بنوهن أي بنات الرجال الأباة
 فقول بنو نابت خبر مقدم بنو نابتا
 مبتدأ مؤخر لأن المراد الحكم على
 بنو نابت أنهم بناتهم كبنيتهم وليس المراد
 الحكم على بنو نابت أنهم بناتهم كبنيتهم
 الثاني أن يكون الخبر فعلاً رافعا
 لضمير المبتدأ مستتراً مخوفاً زيدا
 فقام وقاعله المقدر خبر عن زيد ولا
 يجوز التقديم فلا يقال قام زيد على
 أن يكون زيدا مبتدأ مؤخر أو الفعل
 خبراً مقدماً بل يكون زيدا فعلاً رافعا
 فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل
 من باب الفعل والفعل فلا يكون
 الفعل رافعا لفاعله خبر مخوفاً زيدا
 جاز التقديم فتقول قام أبو زيد وقد
 تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك
 يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً

والأصل كذا إذا كان الخبر فعلاً مستنداً الضمير المبدء المستتر فأنفع تقديمه بخلاف غير المستر
 مبيته الشارح والراجح إذا جرد الطرف متعلقة بالمعنى المفهوم من كذا فلا تحتاج لثواب (قوله
 منصرفاً) بالفتح أي منصرفاً عن أي منصرفاً عن المبدء أو أن قل أنه محال في تقديمه ويروى
 بالكسر على تقدير مضاف أي منصرفاً عن المبدء أو أن قل أنه محال في تقديمه (قوله
 أو لازم الصدر) بالجر عطف على أي أو مستنداً للازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال
 للنكرة المسوقة بفعل التصديق الجروياً أو يكونها مفعولاً لا يشترط اتحاد المفعول (قوله
 لكان المتقدم مبتدأ) أي لا يجب الحكم بابتداءية المتقدم من المعرفين والتسكين وإن
 تفاوتا ضمناً كما هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً وقيل المشتق خبر
 وإن تقدم والتصديق أن المبدء هو الآخر في عند علم الخاطب بهما أو وجه لهما أو لغير الآخر
 فقط فأن علم هذا فقط فهو المبدء أو أن لا يعلم أحدهما فهو المبدء أو علمهما ويجعل النسبة
 فالمقدم المبدء انظر للمنفرد وحواشه (قوله فأن وجد دليل) أي تقتضي نحو حاضر رجل صالح
 تسويغ الثاني بالمصدقين الأول أو معنوي كمثل الشارح فأن القرينة الحالية هي كون
 أي يوسف تابعاً لابي حنيفة تدل على أن المراد تشييه الأول بالثاني لا بالعكس اللهم إلا أن يكون
 المقام بالمبالغة في مدح أي يوسف (قوله وبنايتا) مبتدأ خبر جعله بنوهن الخ أي لا بابتدأ
 ليس فتعهم لنابل لا تأسيهم إلا بجانب العلم بنيتهم البنائية خلاف أولاد بنينا فأنهم نسبون
 البنات (قوله فلا يقال قام زيد) أي ثلاثيهم أن زيدا فاعل لامبتدأ ففوت الدوام الحاصل
 بالأمعة وكذلك أقوى الحكم بذكر أستاذ الجلالة إلى الظاهر بعد أسناد الفعل لضميره لكن
 نقل الدامس عن السيوطي أن الأسماء التي خبرها فعل تصيد التبديل الدوام وعليه فلا يقوت
 الاتقوى الحكم والأصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وبراز الصبر إذا
 جرى الوصف على غير ما هو عليه ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبدء
 وهو الأصح كسائر خبره بابتدأ لا إجماع فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل مع معموله أن فاده
 الصبان (قوله فأنما الزيدان) أي والاتساق في النطق بخلاف الانزياح في الوقف والنطق
 وتقديم الخبر أكثر من لغة أو كلوي في الرفع فلا يصح حمل علمه واحتمال كون الظاهر بدلاً
 خلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عملوا سوءاً وفساداً كثيراً وأسرأ البصير الذين ظلموا أن
 كثير والذين يبتدأ مؤنران لا بدلان (قوله فتقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن
 ألقى الفعل للمعد على يمين النعاة العرفية والما المبتدأ فلا يلزم من موقف (قوله محصوراً)
 أي فيه كالمحاصر (قوله فلا يجوز تقديمه) فأن أي ثلاثيهم أن زيدا فاعل لامبتدأ ففوت الدوام الحاصل
 القيام في زيد بالموصوف وانتماع عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة
 غيره وأما كون غيره قائماً ولا نفى آخر فأن قلت يثنى اللبس في الابتداء على ما علم الخبر

بارزاً مؤخران فأنما في خبره أن تقدم الخبر فتقول فأنما الزيدان فكون الزيدان مبتدأ مؤخر أو فأنما خبراً مقمداً ومنع ذلك فهو إذا عرفت
 هذا فتقول المصنف كذا إذا ما الفعل كان خبراً يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً وليس كذلك بل الخاطب تأخيره إذا رفع
 ضمير المبتدأ مستتراً كالمقدم الثالث أن يكون الخبر محصوراً بابتدأ مؤخر فأنما أو لا في خبره بابتدأ لا فأنما هو المراد بقوله أو قصد
 استعماله منصرفاً فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في المثالين وقد جله التقديم مع الاشتداد في قول الشاعر

في ارب هل الالك النصر برميح
عليهم وهل الاعلى العلول
الاصل وهل العلول الاعلى فقدم
الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدأ قد
دخلت عليه لام الابتداء فلو زيد
قائم وهو انشراح اليه بقوله أو كان
مسند الذي لام ابتداء فلا يجوز
تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم
لزيد لان لام الابتداء لها مصدر
الكلام وقديما التقديم مسندون
كقول الشاعر

خالي لا تتو من جو يرخاه
يل العلالي بكرم الاخوال
فلا تتسبدا مؤخر خالي خبر
مقدم الخالص أن يكون المبتدأ
له صدر الكلام كما سماه الاستفهام
ثمومني في متبدا في مبتدأ أولى خبر
ومبتدأ حال ولا يجوز تقديم الخبر
على من فلا تقول لي من متبدا (ص)
وتو عندي درهمي وطر
ملزم فيه تقدم الخبر
كذا اذا عاد عليه ضمير

مما به من مينا خبر
كذا اذا يستوجب الصدرا
كما ينس عتمة نصيرا
وشبه المحصور قد ابدأ

كانت الا اسام احدا
(ش) أو اشار بهذا الايات الى القسم
الثالث وهو وجوب تقديم الخبر
فذكر ما يجيب في أربعة مواضع
الاول أن يكون المبتدأ متكررا
لهامسوغ الاتقدم الخبر والخبر
ظرف أو جاور مجرور نحو عندك
رجل وفي الدار امر أو تعجب تقديم
الخبر عن فلاتقول رجل عندك ولا
امرا في الدار فاجع الصفا والعرب
على منع ذلك والى هذا اشار بقوله

كافي البيت فم حكم بشذونه قلت جلاوا على اعطارد الباب (قوله في ارب الخ) الشاهد في
عجزه كما اشار الى الشارح وكذا في صدره ان جعل الخبر بك ورتجي حال لان جعل الخبر برتجي
وبك متعلق به لان المقدم حينئذ معمول ان خبر نفسه والاستفهام انكارى يعنى النفي (قوله
فقدم الخبر) أى وهو عليك ولا يجوز كون العلول فاعلا بالتصرف كما لا يجوز فعل الا قام زيدا
التصرف العامل كالنقل ولان الاتعاع اعتمد على الاستفهام (قوله شذونا) أى أو بعضهم بان اللام
لست لا ابتداء بل زائدا وانها دخلت على مبتدأ محذوف أى هو أنت ففى مصلة في جملتها
أو ان أصله لخالي أنت دخلت اللام للضرورة (قوله ومن جو يرالخ) قبل من شرطية بلزم من
جوابها الها وكسر لسا كتن وفعل الشرط كان الثانية محذوف فوجه جو يرالخ خبرها ويرتبان
حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذفا لاجن جعلها موصولة من خبرها ويرتبان لاجن انما مجرى
الشرطية والعلل ما افترق والمذ كما هنا العلوي بالضم والنصر جمع عليها كذلك ويكرم عطف على
يل أو مرفوع استئنافا وهو بكرم الاخوال مفعولة على الخ لفاعل ومنسوب بترغ الخافض
ان على المفعول أى للاخوال (قوله له مصدر الكلام) أى اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما
التجسية وتم الخبرية أو يفهمه كلفظ ملحق كلفظ لا من عندك وعلام من يقدم خبره وما لم
رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب حينئذ المتضاد لانه
لانها دخلت عليه كما قاله الناصر الطيلاوى ومقتضى ذلك ان الحازم حينئذ المتضاد لانه
استظهر الرواى عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما آخره بحيلة حتى عنه
فى المعنى كنعلى الله حسبي كافي التسهيل وكذا كل ما يفهم معنى الكلام كالعرض والنفي والنفي
والنهي وغير ذلك كافي الرضى اذ لو اختلف الخبر السامع هل هو راجع لما قبله أو ليس بدو تشوش
ذنه بغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبى عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف
مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومنها الخبر المقرون بالقاء كاذى يأتينى فله درهم تشبه
بجواب الشرط وبالباء الزائدة كما يزيد بقائه الطلى كزيد اضربه والخبر عن مذوء مذوق مارا به
مذا ومنذو مان اذا جعل مبتدأ بن تعرض فيها معنى اذا المعنى امدان قطع الروى به يومان فتقول
يس لنا نكره لانه تاج ملحوع وهى مذوم من ادها انما نكره لفظا (قاعدة) لا يقترب الخبر بالقاء
الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط فى العموم والاستقبال وترتب ما بعده عليه وذلك لكونه
موصولا جعل صالح للشرطية بان يتناول من علم الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قدوما
الثانية أو ينفرد أو يجمر وكاذى يأتينى أو هنا وفى الدار فله درهم ونكره موصوفة بذلك كرجل
يأتينى أو هنا وفى الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول والموصوف المذكور بن شرط كونه لفظ
كل فى الثاني كما قاله السيد اليلدى كعلام الذى يأتينى أو كل رجل يأتينى الخ وموصوفا بالموصول
المذكور كرجل الذى يأتينى الخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كعلام الرجل الذى يأتينى الخ
قلت غنى عشرة صورة يتكرر اقتران خبرها بالقاء النص على مرادنا لتكلم من ترتب الدرهم على
اليتين مثلا فلو عدم العموم كالسى الذى تسعاه فى الخبر مستغناء والاستقبال كاذى يأتينى
أمر له كذا وأقترن الفعل بشئ مما كاذى سأتينى أو ان يأتينى كرمه أو قد تانى أو ما تانى
له كذا امتنع الفاعل ان يشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو الصلة غير ما ذكر كاذى أو
محسن بكرم والقائم زيد لا يجوز تكرار ولا في بدلا فالعصنف فى الثاني وأما آية السرقة والزنا
خبرهما محذوف أى عما لى عليكم حكم السارق والزانى الخ وقوله فاقطعوا فاجلدوا بيان
للكم وتدخل القاء بقوله فى خبر كل اذا أضيف لغير ما مر بأن أضيف لغير موصوف أصلا ككل

ونحوه عندى درهمى وطىر البستخان كان فكتر نفعه جازا الامر ان نحو رجل طرى عندى وعندى رجل طرى كى الشان ان يستعمل
المبتدأ على ضمير يعود على شئ فى الخبر نحو فى الدار صاحبها مبتدأ والخبر الموصول يرجع الى الدار وهو من الخبر فلا يجوز تأخير
الخبر نحو صاحبها فى الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا من المصنف (١٠٥) قوله كذا اذا عاد عليه مضمرا لئلا أى كذا

يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمرا
فما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فكأنه
قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه
ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن
عصفورى فى بعض كتبه وليست بصحيفة
لان الخبر فى قول فى الدار صاحبها
انما هو عائدا على جر من الخبر لادنى
الخبر فينبى ان تقدم مضافا لمحدد وفانى
قول المصنف عاد عليه التقدير كذا اذا
عاد على ملابسه ثم حذف المضاف
الذى هو ملابسه واقيم المضاف اليه
وهو الهامسة مقامة لصار اللفظ كذا اذا
عاد عليه ومثل قول فى الدار صاحبها
قولهم على التقرن مثلها زيدا ومنه
قول الشاعر

اهابك اجلا لا وما بك قدرة
على ولكن مل معين حبيبا
حبيبا مبتدأ مؤخر ومل معين خبر
مقدم ولا يجوز تأخيره لان الخبر
الموصول بالمبتدأ هو هاء عائدا على عين
وهو متصل بالخبر فلو قلت حبيبا
مل معين عاد الضمير على متأخر لفظا
ورتبة وقد جرى الخلاف فى جواز
ضرب غلامه زيد لمع ان الضمير فيه
عائد على متأخر لفظا ورتبة ولو يصح
خلاف فيما اعلم فى منع صاحبها فى
الدار فى الفرق بينهما وهو ظاهر
فليأتمل والفرق بينهما ان ما عاد
عليه الضمير وما اتصل به الضمير
اشترى كفى العامل فى مثله ضرب
غلامه زيد اختلف مستثنى فى الدار
صاحبها فان العامل فيما اتصل به

نعمه فى الله ولو صوف بغير ما ذكره قوله

كل امرئ مباحدا ومذانا • خطوط بحكمة المتعال

ومنه حديث كل امرئ بالخ يباحل ان العبرة بالصلة الاولى فان اعتبرنا الثانية وهى لا يدا
كان من الكثير لمالوه للشرط كافى الصبان والظاهر ان مثل ذلك اضافته الموصول بغير ما
كسلك الذى اوبى قائم فله درهم فجعله ما تدخل الفاعل خبره احدى عشرة صورة ما لم يدخلها ما
فمنع القامعا جامع المحققين لان وان لو كسر على الصحيح كانه ان الذين قالوا بنا القادح واعلوا انما
نعمت الخ وذلك كنهوا فاعلم (قوله ونحوه عندى الخ) أعاد ذلك بعد قوله كنهوا بدفعه لان ذلك
لبيان التسويغ ولا يفسد وجوب التقديم لاحتمال كون اللغو اختصاص الخبر فقط بخلاف
هذا فلتكرار (قوله كذا اذا عاد الخ) أى يلزم التقديم التزاما كذا أى كالتزامه فيما عدا اذا عاد عليه
أى الخبر مضمرا أى مبتدأ يخبر به أى بالخبر عنه أى المبتدأ حال كونه أى الخبر مينا لذلك الضمير
العائد اليه قال ابن غازى وهذا البيت مع تعقيد وثبتت ضمائر كان بنى عنه وما بعده ان
يقول كذا اذا عاد عليه مضمرا • من مبتدأ وماه التصدير

اه (قوله التصدير) أى فى جلته فلا يزبد ان من سكته (قوله وخبر المحصور) الاولى والخبر المحصور
لانها المحصور فى المبتدأ هنا لا العكس الا ان يجعل من اساقعة الموصوف للصفة وفىه حذف
وايصال كأمرا أى خبر المبتدأ المحصور فيه (قوله والخبر طرف الخ) أى أوجهه كقصك غلامه
رجل وانما وجب ذلك لتلاي توهم كون المؤخر فعلا لان ساجدة النكرة المحضة الى التخصيص ليقيد
الاخبار عنها أى قرى من الخبر وكذا كل ما وقع فى ليس كعندى الخ فاضل اذ لو أخر الخبر وهو عندى
لا لبست ان المؤخر كذا يتبقى معنى لعل وأما قوله

عندى اصطبارا وما اتى من ج • يوم التوى فلو جدد كذا يدى بنى

فانما أخر الخبر وهو لو جدد لعدم اللبس اذ المكسورة والتى معنى لعل لا يقعان بعد ما (قوله فاجبت
النواة) قال الاما طى بل اجازها الجزوى والواحدى بل الكوفيون فاطبة (قوله ان بقدر مضاف)
أى بقدر من كل مثال وجبت هذا النوع فانما يعود ضمير على شئ فى الخبر لادنى نفسه فلا بد
من ذلك التقدير (قوله على الترقاخ) خبر مقدم عن مثلها وزيد انما يزلل واحال منه ويجوز رفعه
يانا او بدلا من مثل او هو المبتدأ ومثلها حاله وان كان نكرة لتقدمها عليه وسجند فده ومن
المسئلة الاولى لا من هذه وعلى كل فخل امام عرب رفعا ونصبا ومبنى على الفتح لاضافته للمبنى
كاقرئ مما مثل ما أنكم تنطقون وبجث الدمامين فى الشاهدين ان خبرا يتعلق العلم المحذوف
وهو يصح تقديره مؤخر على الاصل كما يزد كرائى من مؤخر الخوعلى الله عبده متوكلا ويمكن
الجواب بأنهم بنى على كون الطرف فمضمون الخبر (قوله اهايك) بكسر الكاف (قاعدة) مثل
بعضهم محقرى شاذ فى قوله تعالى انما يحشى الله من عباده العلماء فرغ الجلالة ونصب العلماء
لمعنى قلت فاجيب هذا البيت اهايك الخ أى ان الطرف مستعمل فى لازمه وهو الاجلال (قوله
ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عدي به ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أى

(١٤ - خضرى ل)

كذا اذا استوجب التصدير نحو اين زيد فز يد مبتدأ مؤخر وابن خبر مقدمه لا يؤخر فلا تقول زيد اين لان الاستهتاهام له صدر الكلام
وكذلك اين من علمه نصير فاقين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصير اصله من الرابع ان يكون المبتدأ محصورا نحو اعطى الدار زيد
ومضى الدار الا زيد ومثلها لا اتباع أحد

تقول زيد بعد من عندك
وفي جواب كمن زيد قل
فزيد استغنى عنه ادع
ش يحذف كل من المبتدأ وان لم يرد
حل عليه دليل جواز او وسويا
فذكر في هذين اليقين الحذف
جواز ان محال حذف لتبرأ ان يقال
من عند كمن تقول زيد التقدير زيد
عندنا ومثله في اخرى حيث فاذا
السبع التقدير فاذا السبع حاضر
وقوله

يحيى بما عندنا وانت بما

عندك راض والراى محذوف
التقدير نحن بما عندنا راضون
ومثال حذف المبتدأ ان يقال كيف
زيد تقول صحى اى هو صحى وان
شئت صرحت بكل واحصتها
فقلت زيد عندنا وهو صحى ومثله
قوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه
ومن اسما فعلها اى من عمل صالحا
فعله لنفسه ومن اساء فاساءته
عليها قبل وقد يحذف الجزاء ان اعنى
المبتدأ والخبر للدلالة عليها كقوله
تعالى واللاى ينس من الحمض
من نسائككم ان اردتم فعدتم
ثلاثة اشهر واللاى لم يحضن اى
فعدتم ثلاثة اشهر لحذف المبتدأ
والخبر وهو فعدتم ثلاثة اشهر
لدلالة ما قبله عليه وانما حذفنا
لوقوعهما موقع مفسر دو الظاهر
ان المحذوف مفسر التقدير واللاى
لم يحضن كذلك وقوله واللاى
لم يحضن معطوف على واللاى ينس
والاولى ان يشمل نحو قولهم فى
جواب ازيد قائم اذا التقدير زم زم قائم
١ قوله ونصه فون عندك لا يلقى
ان النصف ما من بما كاهو نظاهر

الاشكال الملعن من قوله فما الفرق بدليل امر ما تأمل أو الفرق نفسه ظاهرا لمن تأمله بدليل
ذكره بعد ومثله ان المفعول مشهور بمن الفعل والقاعل فكان كالتقديم بخلاف هذا فان
المبتدأ وان اشعر بالخبر لا يشعر بعلامه الذى هو المرجع اصلا (قوله ما يلزم) اى تفصيلا لاجالا
بان يعلم ان هالك حذفتا بلا تعيين فلا يكتفى اسقاطا (قوله جازما) اى غير متجمع فيصدق
بالوجوب (قوله كمن تقول) لم يقل قولان لطابق عند كالا حقال ان يجيب احد المولىين فقط
ويصح قولنا لتون ان لم تعلم الرواية (قوله قل قدف) اى مريض من العشى وغيره صر ما ملازما
كافى القاموس وهذا الجواب مبنى على قول السراقر والخصش انه يتفهم بكيف عن الاحوال
والصفات وليست ظرفا وضايط اعراهم احسن ثانيا ان لم يستغن عنها ما بعد ما فعلها بحسبه رفعا
فى كيف انت ما خبره بقوصافى كيف كنت كذلك وكذا فى كيف غلنت من زيدا على انها مفعول ثان
وان استغنى عنها فعلها بالنصب ابد اعما على الحال ككيف جازم زيدا وعلى المفعول المطلق نحو
كيف فعل ربك اى اى فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد اى اى صنع وصنعون
اذ جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح كونها حال من فاعل جئنا امتناع وصفه تعالى بالكيفية
ولان السؤال ليس عن كيفية الجى بل عن حالهم وقصه بتجسيما لها لفظا عما هذا هو المشهور
واما قول سيبويه ما هنا ظرف فآله المصنف بانه ليس معنا انها فى محل نصب ادع على القرينة
الجازية كما فهم بل انها فى تاو يل ما يسمى ظرفا وهو الجازم والجور لانها تفسر بقوله على اى حال
لكونها سؤالا عن الاحوال اه واستحسن على الحذف وايدى وحذف تكون فى محل رفع عند
سبويه ايضا ويكون تفسيرها المطابق للفظها فى كيف انت اصبحت انت وفى كيف جازم زيدا كما
جازم زيد مثلا حتى الجواب صحى وسبقه روا كما وما شيا ويكون تفسيرها بقوله على اى حال
اوقى اى حال وجوابها نحو على خير ليس بالنظر لفظها على قول سيبويه كما فهم بل انها على اى حال
رجوعه الى الاول بل هو تفسير لفظها قولا واحدا اذ هو سؤال عن الاحوال العلة ولذا قال
الزحمرى انها سؤال تقويض كانه فوفت الضابط ان يجيب بما ارد بخلاف الهمزة
فسؤال حصر اى عن وصف بخصوصه فيحصر الجواب فيه هذا وقد نسل الاستفهام وتخلص
لمعنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد اى الى حال صنعه وكيفته وولوا
ذلك لم يعمل فيما قبلها فآله الدمايين (قوله من المبتدأ والخبر) خرج القاعل ونائبه ولوليتدا
اكتفى بما فلا يحذفان ولا ذلك المبتدأ كما نقله بس عن الساطي واذا احتل كون المحذوف مبتدا
اواخر اقالا الى المتداول والخبر (قوله زيد عندنا) اى تقديم المبتدأ المطابق السؤال كما مر (قوله
فى راى) هو ان اذا التجانية حرف ما على كونها ظرف زمان او مكان فهي الخبر ولا حذف اى غنى
الوقت او الحضرة الاسد (قوله نحن بما عندنا الخ) من التمسح ١ ونصه فون عندك وفيه شذوذا
حذف من الاول لالة السالى والقياس العكس ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه خبر الماعظم
نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر انت كما قاله ابن كسان اذ لم يسمع نحن قائم بل يجب المطابقة لفظا
نحو واما نحن نحن ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الخ) قبل هذا تعليل غير صحيح لحذفهما
بعدنم ولم يعلل بالمحذوف الفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا لفظا حتى يرد على ما بعدنم بل
يعلل حذفهما فى خصوص الآية وهما كذلك فيما على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على ان الجملة
مفهومة منتم لم لا محذوفة ومقدرة بعد هالكن الشارح يصير محذوفة فتمثل (قوله هو كذلك)
اى الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الاولى التعية بآلان هذا احتمال ثالث فى الآية
لا من تحه ما قبله وحاصله ان اللاى ينس مبتدأ والثانى عطف عليه وقوله فعدتم خبر عنها

والحذف أصلا كافي المعنى أى وليس هذا من باب زيد أو كان وعرو حتى يمنع القبح اللغوي بل
من باب زيد في المار وعرو وهو جاز لعدم القبح ثم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاعل المبدا
المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الآن يقال يقتضي في التابع أقامه الصبان وفي صكون
فقد من خبرنا فتر لا جوابا للشرط والشرط وجواب خبر فتأمل ومعنى ان ارتبتم شكركم في
عدت من ما هي (قوله ويعملوا) يصح تعطيله بخلاف مع ملاحظة تقديمه وهو حتم أو بحتم نفسه ولا
يرد تقديمه مع حصول المصدر وتوهمه في الطرف كما مر وكذا يقال في ويعملوا وقبل حال لانها
معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناع لان الخصخصة لا يلزم الا الفعل كما سأل في نحو لولا
أرسلت النار سولا (قوله غالباً) هو نصب برفع الخافض أى في الغالب (قوله وفي نص عين) من
إضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقرار الواقع خبرا عن ذا وانظر مع أنه كون عام للضرورة
كما مر ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا كما قبله في قوله تعالى فلما
رأى مستقر اعندل لان عدم الثبوت لا يعقل في المعاني فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة وما
مصدرة لتكون الواو نافية للمعية أى كل صانع وصنعه أنه الذي تلازم الصانع لما صنعه
(قوله لا يكون الخ) الجملة مفتحة لآى لا يصفى الخبر قبل الحال الا اذا اتصل تلك الحال بالخبرة
عن تلك المبتدأ وان صحت لغوية (قوله منوطا) من ناط الشيء بالشيء منوطه اذا ربطه وعلقه به
(قوله واحترز بغالب الخ) دفع لتوهم منافاة الغلبة للخصم وحاصله ان المراد بالغالب الكلام الضعيف
فيخصم فيه الحذف مطلقا كما كان انحرأ وخصوصا اذا ذكره فساد ولا يحتاج لتأويل على هذه
الطريقة (قوله معد) هو ان عدنان أو العرب وان فعله لارادة القضية والمقاله المتابع جمع
أقيلد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه أقاليد وقيل لا واحد منه من لفظه كافي العيني وهو
مفعول ألقت بزيادة الباء كفى بذلك عن الطاعن أو الامتثال أى لولا ان لم يترك زيد بن جبرية
وجلد عمر قبله لا طاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما جعل المنع علم لأنها المتبادرة
من التعبير بغالب ولكن الأولى جعله على الثالثة كما صنعه جميع الشراح لموافق كلامه في غير
هذا الكتاب فيكون مرادها الغالب أكثر أحوالها وهو كون الخبر عام فيخصم الحذف فيه أما
كونه خاصا فقليل ولا يهتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام القصص
والتصميم على الحذف في تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أى في كل تركيب لان الخبر
لا يكون الا كونا مطلقا فان أراد الكون المتقد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو
لولا سلمة زيد ما سلم ولا يجوز لولا زيد ما سلم لا في شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان
ورد ما هو به أول بما سأل في لا يعمل على اعتد كافي الأولى فحصل الفرق بين الطرفين بطريقين خلافا
للعمى (قوله مؤول) أى كآول وقوله على الله عليه وسلم لما تشقوا قولك حديثه بعد بكسر
لبنبت الكسبة على قواعد ابراهيم بن ابراهيم وعلى المعنى والمشهور في الروايات لولا حدثان عهد
قولك لولا حدثان عهد قولك لولا ان قولك حديثه عهد الخ وتوهموا المعرى في بيته الا فتورد
عليهم ذلك برفع الوو فوق الاحاديت ويسد باب الاحتجاج بجمع أن الاصل عدم التبديل
لتصريحهم في نقلها باعنائهم وتشديد هم في ضبطها ومن جوز الاربعة بالغي معترف بانه خلاف الأولى
وغلبة الظن كقصة في الاحكام الشرعية فضلا عن التوبة على ان الاحاديت دونت في الصدر
الاول قبل فساد اللغة فغايته ابدال لفظ صحيحه بما تنوع كذلك وبعد تدوينها لا يجوز تبديلها بلا
خلاف كما قاله ابن الصلاح في حق الحديث محبة في ما به وكيف يلحنون المعرى مع ورود مثلها في
الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله • لولا زهير جفاني كنت معتذرا • ولولا الشعر

من ويعملوا غالب الحذف الخبر
حتم وفي نص عين ذا استقر
ويعملوا وعنت معهوم مع
تشكل كل صانع وما صنع
وقبل حال لا يكون خبرا
عن الذي خبره قد اضرما
كسري العلي مستأوا تم
تبيين الحق منوطا بالحكم
ش حاصل ما في هذه الايات ان
الخبر يجب حذفه في اربعة مواضع
الاول ان يكون خبر المبتدأ بعد
لولا نحو لولا زيد لا تشكك التقدير
لولا زير يمدو ولا تشكك واحترز
بقوله غالب لا يمدو زير كونه شذوذا
كقوله الشاعر

لولا اوبك ولولا قبله عمر

القت البك معذبا باليد

فعدم مبتدأ وقبل خبره وهذا الذي
ذكره المصنف في هذا الكتاب من ان
الحذف يعملوا واجب الا قليلا هي
طريقة لبعض النحويين والطريقة
الثانية ان الحذف واجب دائما وان
ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر
مؤول والطريقة الثالثة ان الخبر اما
ان يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا

فان كان كونا مطلقا وجب حذفه نحو لو لا زيد لكان كذا أي لو لا زيد موجود وان كان كونا مقيدا فاما ان يدل عليه دليل أو لا فان لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لو لا زيد يحسن إلى ما أتت ودخل عليه دليل جازا ثابته وحذفه نحو ان يقل هل زيد يحسن اليك فتقول لو لا زيد لم يكن أي لو لا زيد يحسن إلى فان شئت حذفته ان غير وان شئت أتيت ومنه قول أبي العلاء العربي

يزيب العربي عنه كل غضب

فأولا القلم يحسنه كذا

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غيره هذا الكتاب والموضع الثاني أن يكون المبتدأ ناصي العين نحو لعمر كذا لأفعلن التقدير لعمر كذا قسي فعمر كذا مبتدا وقسي خبره ولا يجوز أن تصريح بمفيل ومثله بين الله لأفعلن التقدير بين الله قسي وهو لا يحسن أن يكون المحذوف فيه خبر الجواز كونه مبتدأ أو التقدير قسي بين الله بخلاف لعمر كذا فان المحذوف معه يبين أن يكون خبرا لأن لام الابتداء قد دخلت عليه وحققه الفخول على المبتدأ فان لم يكن المبتدأ ناصي العين لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لأفعلن التقدير عهد الله على فعهد الله مبتدأ وعلى خبره ولك اثابته وحذفه في الموضع الثالث أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في الجملة نحو كل رجل وضيقه فكل مبتدأ وقوله وضيقه معطوف على كل والخبر محذوف والتقدير كل رجل وضيقه مقترنان وقد مر ان خبر بعد واو الجملة

بالعلمين زي وكان يفهم عن تعيينه جعل محذوف لاشكال من القيد على ان الاصل ان يحسنه فحذف ان وارتفع الفعل والخبر محذوف أي موجود يمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل محسنه كالامن انظر المحذوف لا تتأخذ كالحال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا في المعنى كما تفرق في المعنى عن الاختصاص وهذا أصل جعل قبل بيت الشارح حالفقنبر (قوله وجب حذفه) أما المحذوف فله علم هو ما وجوبه فعلان جوابها معروض عنه فلا يصح بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت العربي ونحو لو لا أنصار زيد جوده ما سلم لان شأن القسم الامساك والتاصر الحماية وأخرج عنه كالمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف سفعه لو بان السوف القاطعة تذوب في انحمارها لربها وفزعها عنه فلو لان انحمارها تمسكها لالت على الارض فظهر محسنه لكل غضب والمغني مقتضى لولا سلبه ان على الارض والمثبت بقوله يذيب سلبه ان في نفسه فلا تنافي (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرائي وابن النحوي والشاويين وهو الحق وشواهدا كقول الصبح اه سندوق وقد علت حل المتن على اخلافا للشارح (قوله لعمر كذا) أي لحياكل من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عرا بالفتح والضم على غريقا لان قياسه كالفتح والتمزؤ المقنوع في القسم خاصة تخفيفا لكثرته وقيل أنه تعمر المحذوف زوائفه (قوله بين الله) في نفس ابن يفتح الهمزة وضم المهم من العين وهو العربة وكل صحيح (قوله ولا يتعين الخ) وذلك القيل وأجاب سم بانهم لم يدعوا التعيين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم ولعل المحذوف حقيقته غير واجب اذ لم يسد جواب القسم مسدداً أي لعدم جوده محله لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد مسدداً بخلاف الخبر لا محط القاشدة (قوله على المبتدأ) أي المذکور ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي تقسمي عرك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله) اغتالم يكن ناصي القسم لاستعماله في غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء وهو العهد اقله ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه بخلاف عرك فانه يطلب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره الا بقية شراذمه بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمه هال الصريح والكفاية فلا ينافي تسوية التقهاتين العرو والعهد في أنها كآية بين لان مرادهم العين الشرعي الموجب للآثم وهو لا يكون الا باسماء الله وصفاته لا القوى الاعم ولا يستعمل مباشرة الا اذا قوى بالعمر بقائه الله وأحيائه وبالعهد استحقاقه لما أوجبه علينا من العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو قوى به ما نفس العبادة لانها مطلقان عليها كما نقل عن سم قدس (قوله نص في الجملة) أي مع كونه بالمعطوف المراد انها ظاهره فحقها لان الواو فيها ذكره تحتل مجرد العطف أيضا كان يقال كل رجل وضيقه فكل مخلوقا فان لكنها ظاهرة في الجملة بسبب أن الصيغة تلازم الصانع فالعينة ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضيقه) بفتح المعجمة وسكون الضمة أي حرقته سميت به لان تركها يضيع عنها صاحبها وتطلق على التوب والعقار أيضا وهما اشكال مشهور وهما لا يضيع عود الضمير إلى كل لافاده ان كل رجل يقارن بضعة كل رجل ولا إلى رجل لافاده ان كل رجل يقارن بضعة كل رجل واحد وهما فاسدان والجواب ان كل لما كانت في قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها أو على مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقنونة لقسمه أحادا كركب القوم ودواهم فكما قبل زيد وضيقه وعمر وكذلك الخ (قوله بعدوا والجملة) أي بعد معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين واعتراضه بأنه لا شيء بعد الواو بعد مسددا لخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بأن المعطوف يسد مسددا من حيث كونه خبرا عن الاول لخلوه حيث تنفي محله وان لم يسد مسددا من

وقيل لا يحتاج الى تقدير الخبر لان معنى كل رجل وضعته كل رجل مع وضعه وهذا كلام تام لا يحتاج الى تقدير خبر واختاره هذا المذهب ابن عصفور في شرح الايضاح فان لم تكن الواو اضاف الى العينة لم يحذف الخبر وجوبا (١٠٩) يجوز بدو خبره فائتمان الموضع الرابع

ان يكون مبتدأ مصدرا وبعده حال سدت مسددا لخبر وهي لا تصلح ان تكون خبرا فقصفت الخبر وجوبا لبدل الحال مسدودا لان خبره في العبد مبنيا فضرى مبتدأ والعبد معمول له ويستأ حال سدت مسددا لخبر والخبر محذوف وجوبا والتقدير ضرى العبد اذا كان مسينا ان اردت الاستقبال وان اردت الماضي فالتقدير ضرى العبد اذا كان مسينا فثبت حال من الضمير المستوفى كان المقسر بالبعد اذا كان واذا كان ظرف زمان نائب عن الخبر وبه المصنف بقوله وقيل حال لا يكون خبرا على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسددا لخبر كما تقسم قسره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي تصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ المذکور نحو ما حتى الاخش رجحه اليقين قولهم زيد قائما فز يدعبتا والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح ان تكون خبرا فتقول زيد قائم فلا يكون الخبر واجبا الحذف بخلاف ضرى العبد مسينا فان الحال فيه لا تصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها فلا تقول ضرى العبد مسي لان الضرب لا يوصف به مسي من المضاف الى هذا المصدر حكمه حكم المصدر نحو ان تبين الحق منوطا بالحكم فاتم مبتدأ وتبين مضاف اليه الحق مفعول لتبين ومنوطا

حيث كونه خبرا عنه هو (قوله وقيل لا يحتاج الى) رد بان الواو ان كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أي بان لم تكن العينة أصلا بل مجرد التشرية في الحكم كزيد وعمر ومتباعدان أولها لا تصاح كمال الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أي بل جواز ان علم دليل والامتنع فلو قلت زيد وعمر ووردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين يقتضي الاصلطاب وياز ذلك ان الواو ليست ناصية بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

تتوالى الموت الذي يشعب الفتى • وكل امرئ والموت يلتصق

ويشعب كي علم أي يفرق فذ كرا خبر وهو يلتصق لان الواو لم تنص على العينة ولولا حذفه لفهم افاده المصريح وفيه ان يلتصقان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضعته بل ان التي يحصل ولو بعد حين كما هو الموافق للواقع فالواو ليست للعينة أصلا فلا يريد كل امرئ وقبول الموت ملتصقان بالفضل كان ذلك كرا خبر شدة التصق على العينة فتأمل (قوله مصدرا) أي صرير يحاخذ جمهور البصريين وقيل ولومؤلا كان ضربت العبد مسينا ولا يدمن عليه في اسم يرجع اليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير صاحب الحال المذکور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيئنه الشارح (قوله وبعده حال) أي مفردة كشاة أو ظرفي كضري العبد مع عصيانها وجهه كحديث أقرب ما يكون العبد من ربوه هو ساجد وقوله

خبر اقترابي من المولى حليف رضا • وشربعدى عنه هو غضبان

ولوه ضاربة عند مسيو بخلاف القرأ كضري العبد مسي ومنه قوله

ورأى عيني الفتى أباك • يعلى الجزيل فطيلك ذاك

(قوله حال من الضمير الخ) اغمال يجعل حاله من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لثلاث يكون الحال من معمولات المبتدأ فيقدم عليها حقتن على الخبر فلا تدمسده لعدم وقوعها في محله فيفتقر الى تقدير خبر كما هو رأى الكوفيين أي ضرى العبد مسينا موجود فيقول المقصود من حصر الضرب بثنائي حال الاسامة ويستند يكون الحذف جازا لعدم مدنى مسدودا واما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لا حاله ان حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجمله الاسمية مقرونة بالواو وموقعه كالحدث واليات المارين وهي لا تكون خبرا لها تقدير (قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله فلا يكون الخبر الخ) أي بل يحذف كرو وما حكمه الاخش شاذ كقولهم حكمك مسطحا بحكمك أي حكمك للحال كونه قائما وترجت فاذا زيد جالسا بناء على ان اذا حرف أعل أي انها ظرفي فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضرى العبد شديد ابل ان قصبت الحال لية وجبت كرا خبر كضري العبد اذا كان شديدا والخبر يوجب الرفع (قوله لا يوصف بأنه مسي) أي بحسب قصد اشكام كون المسى مفعولا للعدا لا الضرب فالواو مصدر وصف الضرب بمعجزا عن فاعله ولا يجوز في الجواز تعيين رفعه على الخبر به وكذا يقال في مثال المتن الثاني لان منوطا يصلح لغيره على التبيين بحسب ذاته حقيقة فلكل لم يقصد الا براه على الحق فهو غير صالح للتبني بحسب القصد فقط وأوضع منها ضرى العبد قائما وأتم شري السويق ملتوتا لان الحال فيه ما لا يصلح للضرب فلا يصح ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله والمضاف الى هذا المصدر الخ) أي صرير كما كان له أومؤولا كخطيب ما يكون الامير

حال سدت مسددا لخبر اتم تقديره اتم تبين الحق اذا كان واذا كان منوطا بالحكم ولم يد كالمصنف الموضح التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدها في غيره هذا الكتاب أربعة

• الاول التعت المقطوع الى الرفع في مدح تصوير رت زبد الكريم أو ذم تصوير رت زبد الخبيث أو ترحم تصوير رت زبد المسكين فالبتدا محذوف في هذه التمثل وتحوها وجوباً والتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين • الموضع الثالث أن يكون الخبر مخصوصاً ثم أو بئس فتونم الرجل زبد بئس الرجل عمرو فزبد عمرو غير أن مبتداً محذوف وجوباً والتقدير هو زبد أي المدح زبد وهو عمرو أي المذموم عمروه الموضع الثالث ما حكى القاري من كلامه في ذم لا فعلن في ذم خبيث مبتداً محذوف واجب الحذف والتقدير في ذم يمين وكذا ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه مصر بمافي القسم • الموضع الرابع أن يكون الخبر مصدراً أو مبتدأ الفعل فتصوير جبل التقدير صبري صبر جبل فصبري مبتداً وصبري خبره ثم حذف المبتدأ الذي هو صبري وجوباً (ص) وأخبروا اثنين أو بأكثر من واحد كهم سرائعرا (ش) اختلف التصوي في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد فتصوير عطف بضم زبد قائم ضاحك فذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر

فأعاً أي أخطب كون الأمير أي كونه إذا كان قائماً قوله أربعة أضاف الهمم وغيره مواضع منها الاسمي زيد الرفع كأم ومثابه المصدر النائب عن فعله المين فأعاه ومفعوله يحرف بـ نحو سقياً ورعيات فلف خبر مبتداً حذف وجوباً الى المصدر فأعاه ومفعوله كإيذان الفصل أي اسقياً فلهذا الدعاء لئلا يزيده شلاً فالكلام جلتان وليس الجار متعلقاً بالمصدر لا امتناع خطابين لاثنين في جملة واحدة وحذف كآثر إذا كان المصدر نائباً عن فعل الامر وكان الجبرود الجبرود ضميراً المخاطب فان نائب عن غير الامر كشكر الله أي شكرت لك شكرًا أو كان الجبرود غير ضميراً للمخاطب كشكر الله فالتأثير أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أي اسقياً فلهذا الدعاء فاحفظ هذا التحقيق اه صبان واللام في ذلك مبنية للمفعول ومثال الفاعل كافي الرضى شعروا بالتصديق بعد أي بشت وسقت وبعثت ولعل المانع من كون الجار متعلقاً بالمصدر هنا أن التعدي باللام إنما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبنية للمعارف فتصوير ما بكم من نعمة إذا جعلت ماموصولة اما المبنية للتكررات فهي مفعلاً كما إذا جعلت ما في الآية تكرة اه (قوله التعت المقطوع) سمي تعتاً باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتبعية على شدة اتصاله بالمفعول أو للاشعار بإنشاء المدح كما فعلوا في التذاه (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص أو الايضاح فان الحذف فيه جائز كافي التصريح وغيره (قوله محذوف وجوباً) أي لصيرورة الكلام لإنشاء المدح مثلاً تجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نم) أي المؤخر عنها كأمثلة اما المقدم كزبد يمين الرجل فهو مبتداً خبره الجملة ووابطها العموم كأم ومثل نم فيما ذكر ما شأ كلهما في المدح أو الذم كبسوسه (قوله في ذم يمين) أي أو عهداً وميثاقاً أي متعلق ذلك وهو ضمون الجواب لاه الذي يستقر في النعمة باليمين والعهد وانما وجب حذفه لئلا الجواب عليه ويستمسك لكونه واجب التأخير والجواب في محله (قوله صبري يحا في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صبراً حتى قطعاه اه اسقاطي (قوله نائباً عن الفعل) أي أي به بلا عن اللفظ بفعله إذا صله صبراً الحذف والفعل وعوض عنه المصدر كتنافيد لانه عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع لئلا يفتقد الوام وأوجب حذف المبتدأ استيعاباً بالحالة الصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء الحالة القرعية حكم الحالة الاصولية (قوله صبر جبل) أي في قول الرازي

شكا الى جلي طول السرى • صبر جبل فكلا تامبلي

أي أمرنا صبر جبل ومثله مع وطاعة أي أمرنا ذلك • (قائدة) الصبر الجبل هو الذي لا شكابة معه الصفع الجبل هو الذي لا عتاب معه والمهر الجبل هو الذي لا ذنب معه (قوله صرة) بفتح للمهله وقد فتم أصله صرة فلبس ياء أو ألفاً كقصة جمع سري أي شريف على غير قياس انقياس جمع فعل المعتبر باللام أفعله كبي ونيام وتقي وأنقياه كسابق في قوله وناب عنه أفعلا في المثل لا ما الخ (قوله سواء الخ) فإذا نادى تعدد الخبر على ضربين كما قصر عليه في شرح الكافية لانه أمانى اللفظ والمعنى كمثل المتن والآية واليتين فيصور فيه العطف وتعدداً أو غيرها وفي اللفظ فقط وشابطه ان لا يصدق الاخبار بعضه عن المبتدأ فتحو حواض أي من وهذا أعسر يسر أي اضبط العمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانها مشى واحذف المعنى ولا توسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الأصح فحما وزادوا نفعاً عايب فيه العطف وهو تعدد الخبر لتعدد ما هو حقيقة كقوله

واحد فهو هذا هو حامض أى من أم لم يكونا كذلك كلثا لا الأول وذهب بعضهم إلى أنه لا تعد الخبر إلا إذا كان الخبران فى معنى خبر واحد فان لم يكونا كذلك تعين العطف فان جاء من لسان العرب شىء بغير عطف (١١١) قدره مستداً آخر كقوله تعالى وهو الغفور الوهيد وذو العرش المجيد وقول

الشاعر

من يذات فتهذات

مقطعة مصبغة شتى

وقوله

ينام بأحدى عقلته وينق

بأخرى لما ينفق قطان نائم وزعم

بعضهم أنه لا تعد الخبر إلا إذا كان

من جنس واحد كأن يكون الخبران

مشتا من قريتين نحو زيد قائم صاحبك

أوجبتين نحو زيد قائم ضحك قائما

إذا كان أحدهما مقردا والآخر

جمله فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد

قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل

ويشعق كلام المصيرين القرآن

الكرم وغيره تجوز ذلك كثيرا

ومن قوله تعالى فأذاهى حية تسعى

جوزوا كون تسعى خبرا ثانيا

ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا

(ص)

(١) (كلن واخواتها) (٢)

رفع كان ابتدا اسما والخبر

نسبه ككان سيدا عمر

ككان ظل باتأضهى أصمها

اسمها وصار ليس زال برحمتي

واتنق وهذى الاربعة

لشبهتي والثنى متبوعة

ومثل كان خام مسبوفا بها

كأطع مادمت مصيبا درهما

(ش) لما فرغ من الكلام على

الابتداء وانشرع في ذكر ما مضى

الابتداء هو قسبان افعال وحروف

فالافعال كان واخواتها وافعال

المقاربة وظن واخواتها والحروف

ما واخواتها ولا السرى لثنى الجنس

أحذلقوله

بداء الخبر هار قصى • وأخرى لأعدائها غاقله

أو حكا كونه المراء كقوله تعالى علوا انما الحسنة التي سلب ولهو الخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين اليجاز افعله النماضى (قوله من) بضم الميم كافى القاموس أى متوسط بين الخلا وتوالمجوزة الصرقتين وليسبا جميعين فيهما لا محالة ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لانهما فكل منهما خبر مستقل (قوله من يك الخ) من شرطه حذف نون يكن وقوله فهذا بى قائم مقام جوابها من إمامة السبب مقام المسبب أى قائم مقامه لأن هذا بى والبت كاستغنى مريع ومقطوع وما بعده يصيغ اسم الفاعل أى كافى لى فى القبط وهو شدة الحرو والصيف والشتاء (قوله ينال الخ) المروى فهو يقطان هاجع بدل نائم لأن قبطه

وبت كنوم الذئبية ذى حفيظة • أكلت طعاما دون وهو جائع

ينال الخ والعرب تزعم ان الذئب ينال بعض ويحرس بأخرى ثم يتأوبان فى الحرس فهو نائم من جهة يقطان من جهة أخرى فجميع بين الصفتين كجميع زبد بين الكثرة والشعر (قوله وضع الخ) وذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذ لم يجعل خبرا كونه صفة لحية لأنها مكرة لا مسوغ لحيى الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢) (كلن واخواتها) (٣)

استعار الاخوات للتطابق فى العمل فجميع مطابق إجمانية وخص كلن بالذ كرا لانه أم الباب اذ حيدنها وهو الكون يجمع جميع اخواتها ولذا اخصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما فى الخطبة (قوله اسما) الظاهر ان معمول المحذوف كائسبه فعل الشارح أى يسمى اسمها وقد يحصل حالا أى حال كونه اسمها أى معنى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه محذوف العاطف فى ثابته (قوله زال) أى ماضى زال لا ماضى بى بل بفتح أوله فانه تام متعدي مع ما تزعمون زل ضاكن من معرك أى ميزه وأصدرها زال ولا ماضى بى زول فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصه وزنها فعل بالكسر وغيره بالفتح كافى التصريح وغيره (قوله قفى) بثلاث التامى يقال اننا كافى الهمع (قوله وهذى الاربعة) أى مرادها فلا يرادها افعال الماضية لآتى التبي الذى من جهة شبه التنى (قوله لشبهتي) قدمه هن التنى جبر الضعفة (قوله ومثل كان الخ) خبر مقدم عن دام المقصد لفظها ومسبوفا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كأطع الخ) درهما ما مفعول ثان لا عطف وحذف الاول كقوله مصيبا أى واحد أى اعطى المحتاج درهمه مادامت واجدة فقهيه تقدمه وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيبا وحذف مفعول أعطى أصل دام دوم بالفتح وينقل الى الضموم عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الدال لتدل بعد حذف عنه لسا كنين على انها أو أو وأطرل جعل مقتضى ما علة لا يتصرف على الضمير وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالجملة على التامة لانها جاه مصفعا على فاعل وهو قسلى فى الضموم والمكسور كما مر بآتى (قوله فواضع الابداء) من التسخ وهو الازالة لازالتى التحكم المبتدأ والخبر (قوله الى انها فعل) أى ليقبول التامين (قوله ترفع المبتدأ) أى تجدده فترفعها برفع الابداء عند البصرين وهو الصحيح لاتصال

وان واخواتها فبدأ المصنف بذكر كان واخواتها وكلها افعال اتفاقا الاليس فذهب الجمهور الى أنها افعال وذهب القارى فى أحذلقوله وأبو بكر بن شقيقى أحذلقوله الى أنها حرف وهى ترفع المبتدأ

وتصب خبره ويسمى المرفوع
بها اسمها هو المصوب بها خبرا
لها وهذه الأفعال قسمان منها
ما يعمل هذا العمل بلا شرط
وهي كان وعمل وبات وأضحي
وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها
ما يعمل هذا العمل لا بشرط
وهو قسمان القسم الأول ما يشترط
في عمله أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرًا
أو شبهة نفي وهو أربع زوال وبرح
وفتي وانقل نخال النفي لفظا مازال
زيد قائما ومثاله تقديرًا قوله تعالى
قالوا تالله نفوسنا ذكر يوسف أي
لا تنفوا ولا يحذف الثاني معها قاسا
الأي القسم كناية الكرمية وقد
شد الحذف بدون القسم كقول

الشاعر

وأبرح ما أدام الله قومي

بحمد الله منتقيا محمدا
أي لا أبرح منتقيا محمدا أي
صاحب نطاق وحواما أدام الله
قومي ومعنى بذلك أنه لا يزال مستغنيا
مابق له قومه وهذا أحسن ما جلت
علمه البيت ومثاله شبه النفي والمراد
به النهي كقولك لا تزال قائما ومثله
قوله

صاح شعر ولا تزال ذا كرمو

تفسيته ضلال مدين
والدعاء كقولك لا يزال الله محمدا
اليك وقول الآخر

الأياسي بأدري على البلا

ولا زال منهلا بجمع غائك القطر
وهذا هو الذي أشار إليه المصنف
بقوله وهذه الأربعة إلى آخر
البيت القسم الثاني ما يشترط

الصغير بها وهو لا يعمل إلا بعد الاستعارة ولا يتم الوصل بعمل الأي الخبر كما عند الكوفيين لكات
ناصفة غير رافعة ولم يبعد فعل كذلك وتسميته حيث تنبئ أفعالها باعتبار ما كان والفي المبتدا
كلمة الشرط والاستفهام ليس لا الاستعارة فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير
الأضمر لسان ولازم الحذف كالنصف المقطوع ونحوه عامر واللازم لصقة واحدة كلوي
المؤمن وويل للكافر وكان في القسم واللازم للانداسه كقول رجل يقول ذلك وقد أدرك
وما التهمة فان هذه الأشياء عرجى الامثال فلا تخرجها وروى وغيره كصوب ولو اذا
التعبية فانها لا يصاحبان غير المبتدا (قوله وتصب خبره) أي غير المطلب في الجميع وشد قوله

• وكوفي بالكلام ذكر في • أو هو بمعنى تذكر في وغير الفعل الماضي في صار وما بمعناها
ودام وزال واخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغيرها اسم الاستفهام في دام وليس والمنى
بالحذف قال لا كذلك كيف ما دام زيد ولا ين ليس زيد لان خبره دام وليس لا يتقدم عليه ما
ولا ين مازال زيد لان ما التامة تلزم المصدر عند البصريين فتزحم مع الاستفهام بخلاف المنى
بغير ما تقولين لا يزال زيد وغير المنى ككيف كان زيد واعلم انه لا يحذف الاسم ولا الخبر في هذا
الباب اقتصار أي بلا دليل ولا اختصار أي به عند الجمهور الا ضرورة لشبه الاسم بالقاعل
والخبر صار كالعرض عن مصدرها اذ القيام مشلا كون من أكون زيد والعوض لا يحذف أي
واما حذفها في خبر غير كاسمائي فتصح لكان لا الاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر
اقر بفتح مطلقا والمستغنى ليس فقط حكمه سيويه ليس أحد أي هنا أفاده في الجمع مع زيادة
(قوله ويسمى المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لان زيد مشلا اسم للذات
للكان والأفعال لا يتصرف عنها وقد يسميان فاعلا ومفعولا بخلاف لان القاعل في الحقيقة مصدر
خبرها مضافا اسمها بمعنى كان زيد قائما كان قيام زيد (قوله ان يسبقه نفي) أي لان التصديق بالجملة
الاثبات وهذه الأفعال معناها نفي فاذا قضيت انقضت اثباتا (قوله الأي القسم) أي مع المضارع
وكونه الثاني لا كما قال النحوي

ويحذف ناقص شرط ثلاثة • اذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله بجمدة الله) متعلق بالاستقرار المقصود من أبرح المنى وبجيد بضم الميم خبر ثان ان قلنا
بتعدد الخبر في هذا الباب والافتت (قوله نطقا) هو ما يشبهه الوسط جمعه نطق ككتاب وكتب
(قوله وجودا) بقتضف الواو يطلق على القصر ذكر أو أي كافي المصباح (قوله وهذا أحسن)
الاشارة اما إلى الاعراب فقابل ان أبرح غير مني بل تام بمعنى أزول عن كوني منتقيا محمدا أي
أترك ذلك صدامات قومي لانهم يكفونهم فلا شأنا هدفهم وإلى المعنى فقابل ان منتقيا معناه ناطق
وبجيد أي محسنا في البناء على قومي أفاده المعنى (قوله النهي والدعاء) أي لان المطلوب به وترك
الفعل وهو نفي نفي غيرهما كالاستفهام قبل الا الانكار أي لانه يعني النفي ولا فرق في الدعامين
كونه بلا أو بلى كقوله

لن تزالوا كذلككم ثم لا تأتكم لكم خالد اخو الجبال

ان قلنا بانها فيه للدهاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها ثم قرار من حطفت الانشاء على الخبر
(قوله صاح) منادى من ضم صاحب على غير قياس لكونه ليس يعلم وشعر أي لجمدة في الاستعداد
للموت ولا تحسه (قوله الأياسي الخ) الأسرف استقناع وتبنيه وامو كدلة لها والماندى
محذوف أي ما يهذو به اسم امرأة غريبة لا تزحمها كافي التصريح أي فلا يراد ان تزحم غير
الماندى شاذلكن قال الصبان من تتبع كلامه في الزمة تطلما وترا ووجهه يسمى محبوسا بهما

وعلى البلى أي منه بكسر الباء من بلى التوب كرضى صار خلقا والجر عام له مستوية لا تنبت شأومنها كمنصا وزنا ومعنى والمراد انصباب غيره ضرر بدليل اسحق (قوله المصدرية القرطية) أخذها من المثال لو سميت ذلك لتقديرها بالمصدر مع ثباتها عن القرط وهو المدة وهو ما شرطان لصحة العمل لان دام لتوقيت أمره تدبوت انظر للاسم لا لوجهه بدليل عدم عملها في امدادات السموات والارض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة أي مدة بقاها مخرج غير المصدرية كالتأني في نحو مادام شي وغير القرطية كيجهني مادمت مهيأ أي دوام فقدم فيها تامة بمعنى بقي والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كادوام التظلم أهلق ولا توجد القرطية بدون المصدرية (قوله ومعنى ظلي) أي مع معمولها لان معناها واحد ما طلق حدث في زمن ماض نهاري وقوله بالنهر أي بجلولة التختين وهو الحدث وقوله نهاري أي ما ضار كما يقال في الباقي (قوله ومعنى صار القول) أي موضوعه هو اما القول المقهوم من كل فصل فأنه زمن من دلالاته على التبدل والحدث لان الوضع لفصل الفرق بينهما فادوم وقديما مثل صار في العمل والمعنى ما جئته بقولي

بمعنى صار في الافعال عشر • تحول آض عاد ارجع لتتقم
وراجعنا احتمال ارتد فاقدم • صار فيها كها والله اعلم

وحكي سيبويه ما جاءت حاجتك بالنصب أي أي حاجته صارت حاجتك فاجمها ضميرها الاستهامة وبالرفع أي صارت حاجتك أي حاجته فاخبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضفى وأصبح وأمسى بمعنى صار كسبر الخمر وقتت السماء فكاتب أو ابا زاد الرخصي يات قال في شرح الكافية ولا يجبه عليها (قوله لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال والجماع لم يزل على المضى ككثر الافعال الماضية لان شبهها الحرف في الجود والمعنى جرد هاعن الزمان أصلا لكن حدث خبرها بالابه من زمن فعمل على الحال لانه الاقرب (قوله وعند التقيد بزمن) أي صيرها كما مثله وأوضحنا كليس خلق الله مثله أي في الماضي واسمها ضمير الشأن الايام باتهم ليس مصر وفاي في المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تنقيصا ولم تقلب ألفا لجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مقدمة قبول الخبر عنه الفرسو ادوام بدوامه نحو ما زال الله محسنا لا يزال زيد أزرق العينين أم لا نحو ما زال زيد ضاحكا وعالمنا أي حدث قبول ذلك ووجوده عليه مطلقا (قوله مثله) ما حال من فاعل عمل أو ثبت المصدر محذوفا أي عمل لاملأه عمله وفيه ما تقدم معمول الفعل المقرون بقدره وهو ممنوع فعمل نفسه خلأقا وللضرورة (قوله وهو ليس ودلم) حصره غير التصرف فيها يقتضي ان امر انما بالتصرف ما يعم التصرف التام الناقص فيدخل فيمزال وأخواتها فليس لها الا الماضي والمضارع واسم القاعل دون غيرها كالمصدر والامر والليس ودلم فلا يصرفان أصلا على الصحيح في دام أو ما يدوم ودوم دام وهو من دام التمسك لكن رجح الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صالحة لما المصدرية وادعاء ان هذا التمسك مصدر التامة واختراع مصدر لم يرد وجوز وسوغلن والباقي تصرف تام كما منه الشارح لكن اخضعني اسم المفعول فتعنه قومهم أي وعلى قال في شرح اللسان تليدهما بالفتح من حتى سألته عن قول سيبويه يكون فيه فقال ما كل داي يعالج الطيب وأجازة أخرى وعلمه فالتاسع عن الاسم اما القرط كما مثل وأوضحه مصدره المقهوم منه نحو ما يكون فاعلم فخلص انها ثلاثة أقسام (قوله أنك) خبر كائنوا منه ضمير يعود على من وكانا خبر ما الحجازية وتلقه أي يجله (قوله

الناقصه دل لها مصدر أم لا والاصح
ان لها مصدر او منقول الشاعر
يذل وحلم يذل قومته التي
وكونك اياه عليك يسير
ولا يتصرف عنها وهو دام وليس
وما كان التي أو شبهه شرطافه
وهو زال واخواتها لا يستعمل منه
أمر ولا مصدر (ص)
وفي جميعها توسط الخبر

اجز كل سبعة دام خطر
(ش) من اده ان أخبار هذه الأفعال
ان لم يجب تقديمها على الاسم
ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين
الاسم والفعل مثال وجوب تقديمها
على الاسم قولك مكان في الدار
صاحبها فلا يجوز هنا تقديم الاسم
على الخبر لئلا يعود الضمير على
متأخر لفظا ورثة ومثال وجوب
تأخير الخبر عن الاسم قولك كان
أخى زفي فلا يجوز تقديم زفي
على أخيه لانه لا يعلم ذلك لعدم
ظهور الأعراب ومثال ما توسط فيه
الخبر قولك كان قاضا زيد قال الله
تعالى وكان حقاعينا ناصر المؤمنين
وكذلك سائر أفعال هذا الباب من
المصرف وغيره يجوز توسط
أخبارها بالشرط المذكور وتقبل
صاحب الأرشاد خلافا في جواز
تقديم خبر ليس على اسمها والاصواب
جوازها قال الشاعر
سلي ان جهات الناس عاوتهم
فليس سواهم اهل وجهول
وذكر ابن معطي أن خبر دام
لا يتقدم على اسمها فلا تقول
لا صاحبك مادام فانما زيد والاصواب
جوازها قال الشاعر
لا طيب العيش مادام منقصة
لذا نهدا كل الموت والهزم

والاصح ان لها مصدرا أي فلكان الكون والكنونة ولصارا الصبر والصبر ورويات البيات
واليتونة ولظل الطلول ولا يصح وأمسى وأضى الأصباح والأسماء الأضواء (قوله يذل
بالاسم سبعة متعلقة بإدائ شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالإضافة ورفع من حيث
انها اسم الكون واباء خبره من حيث النقصان ويسر أي سهل خبره من حيث الابتداء وعليك
متعلق به (قوله وما لا يتصرف عنها الخ) هذه الصارفة غاية القلاقة لما فيها من التكرار والمناقضة
لما مر بالا يفتي (قوله وفي جميعها) متعلق بالخبر وتوسط مقعوله وكل مبتدأ خبره خطر أي منع
وسبقه مفعول خطر وهو مصدر مضاف لتأخيره وداه مقعوله أي وكل الصانع أن يسبق دام
خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) غشيل صحيح لان تقديم الخبر يصدق بتقديمه على الاسم وحده
كهذا وعلى الفعل أيضا كفي الدار كان صاحبها وليس كلامه إلا أن في وجوب التوسط حتى
يعترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان الضمير ستة أحوال وجوب
التأخر كالنصاحي عدوى للمذكر المارح وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاه أي تصفوا
بالتأني وتصدي أي نصيفوا لمصره وجوب التوسط كيجب ان يكون في الدار صاحبها فيفتح
تأخيره في الدار لكان الضمير وتقديمه على الفعل لثلاث فصل بين ان وصلته أو على أن لان معمول
الصلة لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كأي كان زيد وجوب التأخر أو التوسط
كهل كان زيد فاعني فتح تقديمه على هل لان لها المصدر على كان لثلاث فصل بينهما وجوب
التوسط أو التقدم كالنصاحي في الدار صاحبها وكان غلام هنيئها بحسب غلام ويجوز ما كان قائما
الازيد لجواز تقديم الخبر على كان لانه لا على مالان لها المصدر السادس جواز الثلاثة كالنصاحي
قائما وكان غلام هنيئها بحسب بعض فيجوز تقديمه لتقديم مرجع الضمير رتبة وان تأخر
لفظا (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم يجب تقديمها (الخ) أي بشرط أن تخلو من موجب
التقديم والتأخر ولا تنقل عن التفصيل المتقدم (قوله والاصواب جواز) منقولة من
وحقق ليس البر أن تولوا بنفسا لير (قوله فليس سواء) خبر ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا
من قصيدة للمهمل الهودي يخاطب امرأته خطيبا هو وأخرا قالت لا تأخر وأولها
إذا المرء لم يدنس من الذم عرضه • فكل رداء يرتديه جليل
وان هو لم يحصل على النفس ضيها • فليس الى حسن الثنائس ميل
تعبنا اننا قلل عدينا • فقللنا ان الكرام قليل
وما قبل من كانت بقليل مثلنا • شبابه اسى للعلا وكهول
وماضنا اننا قلل وبارنا • عزيز وبارا لا كثر بن ذليل
وانا آماس لا ترى القتل سبة • اذا ماراته عامر وسلول
يقرب حب الموت آجالنا لنا • وتكرهه آجالهم فتطول
وما من منسلي في فراشه • ولا ضل منا حيث كان قبيل
اناسي لمنا خلا قام سيد • قول بما قال الكرام فعول
وتكر ان شئت على الناس قولهم • ولا يشكرون القول حين تقول
وايانا مشهودة في عدوتنا • لها غرر مشهورة وجول
واسياقنا في كل شرق ومغرب • بهل من قراع الفارعين فالول
معشودة ان لا تسل نصالها • تغمد حتى يستباح قتل
سلي الخ (قوله لا طيب العيش) أي العيشة والحياة ومنقصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لئلا

وأشار بقوله وكل سبقه دام خطرا ان كل العرب وكل الصحابة سبق خبر دام عليها وهذا ان اراد انهم منعوا تقديم خبر دام على ما اتصل به ما نحو لا أصبحت قائما دام زيد فليس وان اراد انهم منعوا تقديمه على دام وحده ما نحو لا أصبحت قائما دام زيد على ذلك جله وادنى شرحه فقه نظر الذي يظهر انه لا يمنع تقديم خبر دام على دام وحده فتقول لا أصبحت قائما دام زيد كما تقول لا أصبحت ما زيدا قلت (ص) كذلك سبق خبر ما التافيه • ففي ما متلوه تالية (ش) يعني انه لا يجوز ان يقدم الخبر على ما التافيه ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان (١١٥) التي شرطنا في عمله وما زال وأخواتها فلا تقول قائما ما زال زيدوا جاز

فلما بين كيسان والخاص والثاني ما لم يكن التي شرطنا في عمله نحو ما كان زيد قائما فلا تقول قائما ما كان زيد وأجاز بعضهم ومفهوم كلامه انه اذا كان الشيء بغير ما يجوز التقديم فتقول قائما لم يزيد ومنطلقا لم يكن عسرو ومنعهما بعضهم ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده اذا كان الشيء بما نحو ما قائما لم يزيد وما قائما كان زيدوه عنه بعضهم (ص)

ومنع سبق خبر ليس أصطفى ودون علم ما برفع بكتني ومساواة ناقص والقصر في

قضى ليس زال دائما قضي (ش) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزيج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف الى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان الى الجواز فتقول قائما ليس زيد واختلف النحويون على سببوه فتسبب قوم اليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقديم خبر ليس عليها وانما

قال شيخ الاسلام ويزن عليه الفصل بين منصوب ومعمولها وهو ياد كارباجني وهولائه فالاولى احوال ان دامت ومنصبة تنازع في ذاته فاعمل الثاني وأخبر في دامت خبرا مستترا هو اسما فلا شاهد فيه وأصل اد كراذكار قلت انه الاعتلال والاد تحت خبر النال المجهول بعد قلبه من جنسها كما ساقى (قوله تسل) أي الاجماع على ذلك تسل لاستناع تقديم معمول الصلة على الموصول قبل وهذا احوال أقرب الى كلامه ليوافق ما شبهه بقوله كذلك سبق الخ في ان الخبر في كل سابق على ما قبل (قوله فقه نظر) أي في ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والعصم من الجواز ولا يضر الفصل بين الحرف المصدرى وصلة لانه غير عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل • هنا الشدة تعلقه بها لانه يطلبها الموصول بها والعمل فيها وغير العامل يطلبها الموصول فقط قدر (قوله كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر بالتويز وما مقعولة أي سبق الخبر على ما التافيه مثل سبقه على ما المصدرية مع دام في المنع قطع النظر عن وصفه بالاجماع لماساقى (قوله ففي الجاهل) فيه مع تو كيد ما قبله الاشارة الى ان ما تازم صدر بجلته أبدا (قوله وأجاز بعضهم) أجاز الكوفيون السورين لان ما التازم المصدر عندهم ووافقه ابن كيسان في الاولى لان فيها الإعجاب فكأنه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بعضهم) حكاه في التسهيل عن القراء وكذلك جميع حروف النفي لكن قال في شرح الكافية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

معاذ فيهما عملان أربا • مجل أو أحسن من شمس الضحى (قوله على الفعل وحده) هو والصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وأصطفى خبره أي ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار وليس مفعول سبق وخبر بالتويز فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه فيقد الوزن والمعنى لا فاد منه سبقه. طلقا وعلى الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس المنفي بمالكونه عنه وهو كذلك ولو كان جله على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبر قضي يضم القاف أي تسع دائما ما لم خبره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محمل الاختلاف في غير الاستثناء ما فيه فلا يتقدم خبرها اجماعا ومثلها لا يكون (قوله وتقريره) براسين أي بيان وجه دلالة وقد أجاب عنه المتأخرون بأنه نظري يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول الممول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر اذا كان خلافا أو أن يوم معمول لم يحد فأي لا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصر وخال من موصولة أو انه مبتدأ يأتي على الفتح لاضافة الى جلته يأتيهم وليس مصر وخال خبره والضمير في ليس يعود له لالْعذاب (قوله الاحيت يقدم العامل) أي الاصل

وردم لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبره عليها كقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصر وخال من موصولة أو انه مبتدأ يأتيهم خبره عليها وتقرير ان يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصر وخال وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم معمول الاحيت يتقدم العادل وقوله ودون علم الخ معناه ان هذا الاتصال انقسم الى قسمين الاول ما يصح كون تاما ناقضا والثاني ما لا يكون الا ناقضا والمراد بالتام ما يكتفي بمر فوعه وبالنقص ما لا يكتفي بمر فوعه بل يحتاج معه الى المصوب وكل هذه الاعمال يجوز ان تستعمل تامة الاقضى وزال التي مضارعها زال التي مضارعها ين ولولا قائما نامة نحو زالت الشمس وليس قائما الاستعمال الا ناقصة ومثال التام قوله تعالى

وان كان ذو عسرة تغفر له عيسره أي (١١٦) وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى الذين فيها ادمت السموات والارض وقوله تعالى

فسبحان الله حين تمسون وحين
تصبحون (ص)

ولا يابى العامل معمول الخبير

الاذا نظر قاضي أو عرف جر

(ش) يعني انه لا يابى كان واخواتها

معمول خبرها الذي ليس ينظر

لا جاز ويجرور وهذا يشمل حالين

احدهما ان يتقدم المعمول وحده

على الاسم ويكون الخبر مؤخر اخر

الاسم نحو كان طعامك زيدا كلا

وهذه جمعة عند البصريين

واياها الكوفيون الثاني ان

يتقدم المعمول والخبر على الاسم

ويتقدم المعمول على الخبر فهو

كان طعامك آكلان ذوبى جمعة

عند سيبويه واياها بعض

البصريين ويخرج من كلامه انه

لذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم

وقدم الخبر على المعمول جازت

المسئلة لانه لم يكن معمول خبرها

فتقول كان آكل طعامك زيد ولا

يعتبر البصريون فان كان المعمول

ظرفا وجارا ويجرور اياها

كان عند البصريين والكوفيين

فهو كان عندك زيد مقبولا كان

فك زيد راجعا (ص)

ومضرا الثاني اسمان وقع

مومهما استبان انه متع

(ش) يعني انه اذا وى لسان

العرب ما ظاهره انه ولى مكان

واخواتها معمول خبرها فاؤه

على ان في كان خبرا مستقرا هو

خبر الشان وذلك فتقول الشاعر

فتاغ هذا جرح حول بيوتهم

بما كان اناهم عطية عودا

فهذا ظاهره انه مثل كان طعامك

زيدا كلا ويترجى على ان في كان

خبر مستقرا هو خبر الشان وهو

اسم كان وما ظاهره انه مثل كان طعامك

في ذلك وقليحا فهذا الاصل كما جازوا تقدم معمول خبر ان على اسمها دون الخبر كان في
الجارزى بالى وقدموا معمول الفعل المتى بلا وى دونه كزيد الم ولى ضرب ومعمول الخبر
الفعل على المتى عند البصريين دونه كخبر ان ضرب ومعمول الفعل بعد ما دونه نحو قاتما
اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لانه كانت فعل من اوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جواز الكوفى نقصها
على حذف الخبر أى من غرما تكبر ورد ان الخبر لا يحذف في هذا الباب كما هو ويجوز حذف نسخ
بعد الاية قال الشاعر

اذا كان الشتاء فادقوني • فان الشجر حرمه الشتاء

والاكثر عدمه (قوله ادمت السموات) أى بقيت (قوله حين تمسون) أى تدخلون في المساء
والصبح وكذا بابات وأضى التامان معناهما داخل في البيت والضضى وظل اما جنى دام كلونظ
الظلمة لك الناس أو طال كلل التبت أو الليل وتقول برح الخلفاء أى ذهبوا فلك الشئ مخلص
وصرت اى زيدا تحوأت أو رجعت اليه ومنه الى الله قصيرا الامور وصار فلان الشئ يصيره
ويصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصر من البلى أى ضمن وبهذا يحل قوله

انى رأيت غزالا • أو رث قلى خبالا قصدا ركبا وقردا • وصار بعد غزالا

ولى بذلك دليل • فى قول رى تعالى

(تنبيه) • فهو كان زيد فاعمال يحل التمام فاعمال بخلاف كان زيد آكله لا متاع كون الحال
معرفة الا ان يجعل كل معنى كفل فآكله مقول وكذا يعين النقص في كونك اياها لما ذكر
الآن يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فالحذف انقص الضمير (قوله لا يابى كان الخ)
أى لا متاع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول الخبر ذلك المعمول لانه اجنبى بالنسبة للمعمول
الاول وان كان ذلك الغير معمول لآلئك العامل فلا يجوز جازعرا ان يضر بخلاف زيد بامر
يضر بزيد كان طعامك آكلان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض
البصريين) هو ابن السراج والقارى لان الخبر يجوز تقضي معموله بجزءه فتعجم بخلاف
تقديمه وحده وجهو البصريين على المنع طلقا والكوفيين على الجواز مطلقا (قوله جازت
المسئلة) أى اتفاقا كتقديم المعمول على الفعل نحووا أنفسهم كانوا يظنون (قوله ومضرا
الشان) أى الضمير الى ال على الشان وهو مفعول انو واسما حال منه أى حال كونه اسما لكان
فخسدا كان الشاة ناقصة وهو الاصح كما مر فى آخر المعرب ومومهما فاعل وقع أى ورد (قوله
فاؤه الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك في كل ما ورد قوله

باتت فؤادى ذات الخصال سالبة • فالعيش ان حلى عيش من العيب

وقوله لئن كان حلى الشيب الصغرى • لقد هون السوان عنها الفصل

تقدم فؤادى وسلى مع نصبهما بالسو مغررا ولا سليل الى ضمير الشان لظهور نصب الخبر وهذا
أقوى ما استدله الكوفيون وأجيب بانه ضرورة أن فؤادى وسلى منادى ومعمول سالبة
ومغرا يحذف أى لك وقوله لقد هون الخ اتفاقا عن خطابها اعراضا وطرحا لها (قوله فتاغ
الخ) جمع فتاغضم القاه وقصه آخره مجتهدا جرح من الهدى بان وهى مشية الشيخ الضعيف
بهمجوا القرد زرق قوم برى بالظهور والحياتة أى هم كالفتاغ فائق مشيهم لئلا للسرقة وعطية أبو
جرير أو عموه والشاهد تلواياهم لكان مع انه معمول خبرها وهو عود او عطية اسمها (قوله انه مثل
كان الخ) أى فى ان المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وما فى البيت الثانى فالعالم
والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فتامجوا الخ) المعرب بصفة اسم المفعول محل الزلوا آخر

اسم كان وما ظاهره انه مثل كان طعامك آكلان ذوبى جمعة

عند سيبويه واياها بعض البصريين ويخرج من كلامه انه

لذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم

وقدم الخبر على المعمول جازت المسئلة لانه لم يكن معمول خبرها

اذ اقرب اليه المنة فمن فوق فيخرج الشيطان على ان في كل ضمير اسما هو ضمير الشان والتقدير في الاول بان كل هو اى الشان
ضمير الشان اسم كل وعينه مبتدأ وعود خبره وايها معمول عود الجمله (١١٧) من المبتدأ والخبر كان فلم يفصل بين كان

وامهما معمول الخبر لان اسمها
مضمر قبل المفعول والتقدير في
البيت الثانى وليس هو اى الشان
ضمير الشان اسم ليس وكل التوى
مفعول لتوى وتلقى المسما كن فعل
وقال والجو خبر ليس هذا بعض
ما قبل في البيت (ص)
وقد تزايد كان في حشو

كان اصح علم من تقدما
(ش) كان على ثلاثة اقسام احدها
الناسخة والثاني التام وقد تقدم
ذكرهما والثالث الزائدة وهي
المقصود بهذا البيت وقد كان
عصفوراها تاردين الشينيين
المتلازمين كلبتدا وتلججوا زيد
كان قائم والقول ومرفوعه مفعول
يوجد كان مثلك والصلة والموصول
مخبر به اى كان كرمتهما الصفة
والموصوف نحو مرت برجل كان
قائم وهذا ينهم ايضا من اطلاق
قول المصنف وقد تزايد كان في حشو
وامتصاص زيادتهما من اوفعل
التعجب نحو ما كان اصح علم من
تقدما ولا تزايد في غير الاسماء وقد
سميت زيادتهما بين الفعل ومرفوعه
كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرب
الانما هي الكلمة من بنى عيسى لم
يوجد كان افضل منهم وقد مع ايضا
زيادتهما بين الصفة والموصوف
كقوله

فكيف اذا امرت بدار قوم
وجيران لنا كانوا اكرام
وشذ زيادتهما بن حرف الجر ويجوز
كقوله

نترأى اى بكرى شامى
على كان المسومة العرب

الل والمراد هنا التزلزل مطلقا وقاله جدين ثورا أحد الغلاء المشهورين بهجوا أصنافه
بكثرة الاكل حتى ان نوى القرادى اكلوه أصبح عاليا على محل نزولهم مع انهم لا يقوته كلب
يتلوه بنو اول القصيدة

لامر حيا وجوه القوم اذ تروا * كلهم اذا ناخوها الشاطن
(قوله اذ اقرب اليه) اما اذ اقرب اليه اى الاصغر فتعني كون المسما كن فاعله والجملة خبر ليس
وامهما ضمير الشان اجلا اذ لو كان اسمها المسما كن ويطى خبرها لوجب ان يقال بلقون
لما طعة في الجملة والتاء تنفى عن ذلك لتأويل المسما كن بالجماعة (قوله ضمير الشان اسم كان)
اى وجعلها صلة ما والعاث محذوف اى عودهم به ويحتمل ان اسمها ضمير يعود على ما وجعلها
عطفه عودا اخرها واورا بطها بالمبتدأ محذوف اى عودهم به وقيل كان زائدة (قوله ضمير الشان
اسم ليس) اى لا المسما كن لتلازم الفصل المتقدم ويزن تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو
متنوع فيما يظهروا كلبتدا والخبر لم ارس ذكره هالكين سائى في افعال القاربة ما يؤيد (قوله
وقد تزايد) التقليل بالنسبة الى علم الزيادة فلا ينافى ذلكهما في ذاتهما ويعنى زيادتهما انما لاتعمل
شيئا فلا مرفوع لها على الاصح لانها قسم ضمير الناسخة والتامة كما في الشارح وقيل تامة
ومرفوعها ان لم يكن ظاهر هو ضمير مصدرها فعنى زيادتها حيث عدم اختلال المعنى بموجبات
هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل مجرد التوكيد ولا تدل على الحدث
اتصافا كذا قيل وهو مشكل على القول بان لها مرفوعا لانها حيث منسدة اليه ولا يستلزم
الفعل الاحدنه (قوله في حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط القائلة (قوله
وامتصاص الخ) الذى في التوضيح وغيره انما يتقاس في معاد الجار والمجرور ولكنها في فعل
التعجب اكثر وقال في الكافية

وزيد كان بين جر اى جملة * وشذبت حرف جر قبله
(قوله بنت الخرب) بضم الخاء والسين المعيتين وسكون الراء خرموحدة والاعراب بالرفع
صفها نسبة الى اعراب قبيلة من العرب والكلمة بنصبان جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع
الكامل وقيس الحافظ وعبارة الوهاب واثن القوارس وقيل لها اى ذلك افضل فقالت ربيع
بل عبارة بل قيس بل اثن تكلمهم ان كنت اعلم ايها افضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري اى طرفاها
حكاه الزنجشري في المستعنى (قوله كانوا اكرام) بجر اكرام مفعولهم وان الواو فاعل كان تاء على
ان الزائدة تامة ولا تنع علمها من زيادتها كما تستلظن الملاءة الى الفاعل الآن يفرق بان الزيادة
أضعف من الالفه متان في العمل وأما على انها قسم ثالث فتقبل الاصل ويجوز ان كانت لنامهم
على ان هم تاء كيدل المستكن في الطرف فاما زيدت كان بعدلنا وصل بها هذا المؤ كيدل الكسر
فاتقلب واو اصلا حافظا لثلاث يقع الضمير المنفصل بيجاب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير
لا يتصل بالاعماله فالواو حيث تدنا كيدل الضمير في ما وقيل غير ذلك ومرفوعه من هذا التكلف
تجعلها في البيت ناسخة لازدانة والواو اسمها وانما خبرها وجعلها معترضة بين المفعول والموصوف
(قوله سرنا الخ) فضع الملهة جمع سرى اى سبى على غير قياس كما مر وتسمى أصله قسماى حذفت
احدى التاءين تخفيفا والمسومة اغسل المفعول عليها مسومة بالضم اى علامة لتترك في الرعى
والعرب العربي يقرى الملهمة الصلاب اى التماسفة الاعضاء الشديدة (قوله عقيل) وزن

انت تكون ما جندبل * اذ تعجب شامى بل
اقله

وكل بكافى الصحاح أخوالامام على كرم الله وجهه والمجاهد الكريم والنيل كشر فمن
النيل بالضم وهو الفضل وشال كعصر ربح الشمال كصاحب ويقال شامل بتقديم الهمزة وشال
يسكون الميم وقصهاو بيل أى مبالغة من التثنية وأبالة لمتعلقه لوطو بها وقولها اذا تهب الخ
كثايعن الدوام (تنبيه) أنهم يخصص الحكم بكان أن غيره ما من اخواتها لا يردوهو كذلك
الاشاذ من قولهم ما أصبح أبرد هاوماسى أدفاها روى ذلك الكوفيون وأجازاوى على زيادة
أصبح وأسى فى قوله

عدو عينك وشانها • أصبح مشغول عنغول

وقوله أعادل قولى ما هو يتفاوى • كثيرا أرى أسمى أديك ذنوبى

وأجاز بعضهم زيادتها اذا لم ينقص المعنى (قوله وبعدان ولو) أى الشرطيين لانها يطلبان
فعلين فيطول الكلام تحذف الحذف واختص ذلك بهما لان أم الادوات الحازمة ولو أم غير
الحازمة كما أن كان أيها لوهم توسعون فى الامهات والغالب كون أن تنوبه كما مثل ومن غير
الغالب انطق بحق وان مستغبرا احنا أى وان كنت مستغبرا وأما لو فقال أو حسان شرطها
اندرج ما بعد حافيا قبلها لا على منه ولا هم كمال الشارح ونحو الاطعام ولو غزاورد بقولهم
الاحشف ولو غزاورد قوله

لا يا من العز وبني ولو ملكا • جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فان المثل على محله والقرأهم من الحذف اه تصرع (قوله التقدير ان كان الخ) أى لحذف

كان مع اسمها وبني خبرها وقد تحذف وحدها وبني الاسم والخبر كقوله

أزمان قوى والجماعة كالذى • لزما رحلة أن تغل بميلا

قال سيبويه أراد زمان كان قوى مع الجماعة الخ فتوى اسمها والجماعة مفعل معه كالذى
خبرها وانما تقدير كان لان المفعول معه لا يقع الابدال فيه فبالفعل ومعناه وحره كاسيان
حال الشواقي ومراد الشاعر وصفا كان من استواء الامور واستقامتها قبل عثمان رضى الله
تعالى عنه أى فشل حال خومه فى لزوم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال را كبر لم ارحل خوف
ان يغبل بميلا بفتح الميم الاولى أى مبالغة مفعول مطلق بكافى تصرع وقد تحذف مع خبرها
وبني الاسم نحو الاطعام ولو تربع بالرفع أى لو يكون عند كم تتركه سيبويه فلا يختص حذفها
بالماضى بخلاف الزيادة ومنه المزمع بجزى بعمله ان خبره خبر وان شرفه برفعها أى ان كان فى
عمله خبر بجزاؤه خبر الخ وفى هذه المسئلة أربعة أوجه فاتهم ما ذهب ما على تقدير ان كان عملها خبرا
فهو بجزى خبرا الثالث نصب الاول ورفع الثانى أى ان كان عملها خبرا بجزاؤه خبرا الرابع عكسه
وهو أضعفه لان فيه محذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاؤه كالاها نادرا
والثالث أرجحها السلامه معهما والا ولا نحتسوسان وقد حذفت مع معمولها بعدان
الشرطية فى قولهم افضل هذا ان ما لاى ان كنت لاتفعل غير مفاعوض عن كان ولا نافية
خبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لان لاجر من
الخبر فكأنه لم يحذف وقال القاتى ما زائد لنا كيدا لشرط نحو فاماتين ولاد اخله على فعل
الشرط بلا تقدير لكان أى ان لاتفعل غيره والجواب على كل محذوف لانه لا ماقله واحسنه
غير واحد لفظه تكلفه لكن ضعفه الرواى بان سالتا رد قيل الشرط المتنى بلا ريبان جواب
الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضا وهو على زعمه مستقبل (قوله من الخ) بضم الال
لفتح لن وشولا بفتح المجهة وسكون الواو ومنو ناجع شال على غير قياس اذ قياسها شواثل روى

(ص) ويحذفونها ويحقون الخبر
وبعدان ولو كثيرا اذا اشهر

(ش) تحذف كان مع اسمها وبق

خبرها كثيرا بعدان قال الشاعر

قد قيل ما قبل ان صدقا وان كذبا

فما اعتدال من قول ذاقبلا

التقدير ان كان المقول صدقا وان

كان المقول كذبا وبعدلو كقولك

اتقى بناية ولو جارا أى ولو كان

المائى به جارا وقد شذخذفها بعد

لبن كقوله

• من لدن لافى انا لها •

التقدير من أن كانت شولا (ص)

وبعد أن نعرض معنا الرمك • كمثل ما انتبر الختبر

(ش) ذ ك في هذا البيت ان كان حذف بعد ان المصدر قوي بعوض عنها ما بقي اسمها وخبرها نحو ما انتبر افتقد بعوا الاصل ان كنت برافا تقرب فحذفت كأن فاقفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصار ان انتبر ان في بعوضا عن كان فصار ان ما انتبر ان ثم التثنية النون

في الميم فصار ما انتبر او مثله قول الشاعر

أما تراشاة ما انت ذافر • فان قوي ما كلهم الضبع

فان مصدر قوموا زائدة عوضا عن كان وانت اسم كان المحذوف ذافر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما لم يكن معا عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعووض وأجاز ذلك البردفي قول أما كنت منطلقا انطلقت (١١٩) ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها

واقاء اسمها وخبرها الا اذا كان

اسمها ضمير مخاطب كما مثل يامسحف

ولم يسمع مع صيغة التكلم نحو ما أنت

منطلقا انطلقت والاصل ان كنت

منطلقا ولا مع الظاهر نحو ما أنت

ذاهبا انطلقت والقياس • وازعما

كما جازع الخطاب والاصل ان كان

زيد ذاهبا انطلقت وقمئل سيبويه

وسمعا في كآبه بأما زيداهيا •

(ص) ومن مضارع لكان مخضرم

تحذف نون وهو حذف ما التزم

(ش) اذ اجزم الفعل المضارع من

كان فبقي لم يكن والاصل يكون

حذف الجائز الضمة التي على

النون فالتى سا كلن الواو والنون

تحذفت الواو لالتقاء الساكنين

فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضى

أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر

لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا

لثقل الاستعمال فقالوا لم يكن وهو

حذف جازع لا لازم ومذهب سيبويه

ومن تابعه ان هذه النون لا تحذف

عند ملاقات سا كن فلا تقول لم يكن

الرجل قائما وأجاز ذلك يونس وقد

قرئ شاذا لم يكن الذين كفروا

ومثل الآية قوله

الناقاة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأنى علم من تاجها سبعة أشهر وأثمانية أما السائل بلأها
فالتى تشول بذنبها أى ترفع له طلب اللقاح وجمعها شول كراصع وركم والقاهر اذ تقول اتلاه
بالكسر مصدرا قلت الناقاة اذ اتلاه واهلها أى سبعا (قوله من لدان كانت الخ) أى من ذن
كونها شولا وهذا تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفي وصلته وواسمه معمولة وهو ممنوع
وان جاز حذف أن وحدها اه سببان وفي الاصل على بل نص سيبويه على ان الموصول الحرفي
لا يجوز حذفه الآن يقال انه حصل معنى أى فيعان فرار من قلة اضافة لدان الى الجمل وحل
الاعراب من له كانت بحذف ان وقدرها بعضهم من بدشالت شولا فكون مصدر اذ الجاهو
أقل كلفة لكن فيه حذف عامل الصدر لوقد وسبق ما منه (قوله اذ تركب) مثل هذه العبارة
لا يقال الا في خارج عن القياس مع ان هذا الحكم ليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجمله
في موضع حذف الفعل وحده أوى (قوله تحذف) أى وحدها ولا يحذف الاسم معها كافي الشارح
وصرح به الفارسي (قوله والاصل ان كنت برا) أصله الاول اقرب لان كنت برا قدمت الهمزة على
المعاول العصر ثم حذفت اللام لاطراف حذفها مع أن وزيت القافى المعاول تشبهها بحجاب
الشروط في ترتمه على ما قبله ثم حذفت كأن فاقفصل الضمير لان صلة الحرف المصدرى قد حذفت
نحو لا أعجبك مان حان اسمك ماى ما انت الخ (قوله أما تراشاة) ضمير الخاء المجرى وحكى كسرها
مجهابا وهو منادى وأما انت الخ عله أوى وفان قوي الخ عله تأنيده حذف معاوله ما دلالة المقام
أى لان كنت ذافر افتقرت على لا تقصر فان قوي الخ والمراد بالضبع اما السنة المجدية بالاستعارة
التصريح بقول الكل ترشيع وقيل هو حقيقة فيها وهو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن
عدم فهمهم (قوله وأجاز ذلك المبرد) أى على زيادة قائلها انها عوض (قوله ما التزم) أى لم تلتزمه
العرب (قوله غير صير الخ) أى ما لم يكن ضميرا أصلا كما مثلها وضمير منفصلا كالمدق لم تكن اياه
والحاصل أن شرط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصل ليس بعده
سا كن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الاخيرين وتر كالوسطى فلا تحذف في
الجزم بغير السكون نحو وتكونوا من بعده فوما صلحين ولا في حالة الوقف بل ترد النون لان جزء
الكلمة أولى من اجتنابها السكت الواجبة في الوقف على ذى الحرفين كلم يع والظاهر أنها
لا ترقف القرآن لان الوقف فيه على مر سوم الخط ولانه لا يجتنب فيه هاء مكنت غير ما ثبت في
الوصل نحو اقترده فكذا النون فلجزم والله أعلم

«فصل في ما ولولات وان المشبهات بليس»

فان لم تكن المرأة أبدت وسامة • فقد أبدت المرأة جبهة ضميم
ضمير متصل أولا فان كان ضمير متصل لا تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد
ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان يكونه الا بكون وان كان غير ضمير متصل جاز
الحذف والاثبات يجوز يمكن زيد قائما لم يكن زيد قائما وظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ
وان تلك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص)
«فصل في ما ولولات وان المشبهات بليس»

اعمال ليس علمت ما دون ان • مع ما التفتي وترتيب زكن • وسبق حرف آخر أولي في ما • في آتت معنا أجاز العلماء
(ش) تقدم في أول باب كان أو خواتها ان أو اسخ الاندات تنقسم الى افعال وحروف وسبق الكلام على كان أو خواتها وهي من الانعما
الناسخة وسبق في الكلام على الـ في (١٢٠) وقد ذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة فيما يعمل عمل كان و

(قوله اعلم ليس) مقول مطلق لا علمت وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب)
أى بقاء ترتيب زكن أى علم من قوله فيعلم • والاصل في الاخبار ان تؤخر • لانه يصدق
بالنسخ (قوله وسبق) مقول به لا جاز وهو مصنف لغاؤه وحذف مقعوه أى أجاز العلماء ان
الحرف والطرف المعمولين بغيرها كما يشهد له المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها لان لها الصل
ومفهوم ذلك ان معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله
على الباقي) انما قسم هذه الحروف على بقية الانفعال لانها أظهر شبه اباب كان لو انما قسم ليس معنى
وعلاوة لكونه يعجز خبرها مفرد انما يظهر علمها بالرفع والنصب بخلاف افعال المقاربة (قوله قلقة
تيم الخ) بها قرأ ابن سعد وما هذا بشر وقيل من عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال السيوطي وهو
القاس لما له الشارح وقد أمهلوا ليس حلا على ما في قوله ليس الطيب الالمسك بالرفع مخفي
(قوله كعمل ليس) أى عند البصريين أما الكوفيون فجعلوا المرفوع بسدها مبتدأ والنصب
خبر على نزع الناقض ولم تعمل شيئا ولمل الناقض هو الباء التي تزد بعد التاني فالمصوب مرفوع
حلا أو تقدير الحكاية وجود الباء تامل (قوله) ابتأوها الخ قوله

وأنما النذر يصر متسوة • تصل الجوش الكيم أو أودها

والمرء يفتح الممسحة أرض ذات حجارة سودا راد بها الكسبية السوداء مكتوبة بها أما الحرة
بالكسر فاعطش كاقبل أشد العطش حر على قرة أى عطش مع برد والاقداج جمع قود كعرب
جاعة الخيل والمراد بانها تهاجر بالها وبأبائهم مادتها ومتكفوا بلاون لاضافته لمساعدته أى
أبناء تلك القبيلة محمد قون برؤسائهم ويحيطون بهم وفي نسخ النون فأبائهم مقول به وقصر
هزئه الأولى الوزن وحقق الصدر وجع حتى يفتح فكسر من الحق يفتن وهو الغبط وهو خبر
ثان لا يتأوها وقوله وما هم أولادها أى حقيقة بل مجازا كقولهم هزلنا من الحرب (قوله أربعة)
تقدم أن الرابع مذكور ضمن الأصبر بها (قوله بطل علما) أى لأن ان تعدش بها ليس لكونها
لا تلجأ أصلا ولضعف ما عن قطعها أمان الثانية فلا تضر بل تكون مؤكدة قلما كيدا لفظا
بالمراد بخلاف الزائدة فتأ كيدا معنوى كسائر الحروف المزادة (قوله ان لا ينقص النى) أى
عن خبرها كما في الشنور ولا يضر نقصه عن معمول الخبر اجاعا لانه ليس معمول لها فهو ما زيد
فأما الان في الدار (قوله بالا) خرج غير نصب فيها عند البصريين كما زيد غير قائم (قوله خلا فان
أجازة) هي يونس والثاوين وتسعها المصنف في التسهيل رسل المنظوم لورود في قوله

وما الدهر الامتنونا بأهله • وما صاحب المطالبات الامتنعا

وقوله • وما حق الذي يبعثنا ههنا • ويسرق ليله الاتسكا

وأجيب بالله شذا أو مؤول بانه مقول مطلق لغير المحذوف أى يورد ويران يخنون وهو دولاب
الماء يعذب معناه أى تعذيبا أو شكل تكلا على حلماته بالاسم (قوله وفي ذلك خلاف) اختار
في التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسيوطي وهو مذهب النزه وقال الجري انه لغة
مع معاصم من اعتب أى من اعتدلين اساءة متوسخ على انشاد أحوال وانما يحذف أى
موجود كقول القرزقي فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم • انهم قريش وانما مثلهم بشر

ما ولولات وأن أملا قلقة تيم أنها
لا تعمل شيئا فتقول ما زيد قائم فزيد
مرفوع بالانداء قائم خبره ولا عمل
لها في شيء منها وذلك لان ما حرف
لا يتصرف في خبره على الاسم فهو
ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم
زيد وما لا يتخصص لا يعمل ولغة أهل
أجازة أعمالها كعمل ليس لشبهها
بها في انما التي الحال عند الاطلاق
فيعقون بها الاسم ويخصون بها
ان خبره ما زيد قائم فاشاء ان الله تعالى
ما هذا بشرا وقال تعالى ما حق
أهمتهم وقال الشاعر

أبناؤها مستكفوا بآبائهم

حقوا الصدور وما هم أولادها
لكن لا تعمل عندهم الا بشرط
ستذكر المصنف هنا أربعة الاول
أن لا تزد بعد هان فان زدت بطل
عملها فهو ما زيد قائم فرفع قائم
ولا يجوز نفسه ما جاز ذلك بعضهم
الثاني أن لا ينقض النى بالان
ما زيد قائم فلا يجوز نصب قائم
كقوله تعالى ما آتت الانسر مثلا
وما أنا الانذر خلا قال أجازة الثالث
أن لا تقدم خبرها على اسمها وهو
غير ظرف ولا جاز ويجوز ان تقدم
وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول
ما قائم زدد في ذلك خلاف فان
كان ظرفا أو مجرورا وقدمت قلت

ما في الدار زيد معاندا • عروفاً شتفت
الناس في ما حنت ذل هي عاملة
أم لا فن جعلها عاملة قال ان الطرف
والجار والمجرور في موضع نصب
بهاوس لم يجعلها عاملة قال انما

في موضع رفع على انهم اخبار للمبتدأ الذي بعدهما وهذا ثانی هو ظاهر كلام المصنف فانه شرط
في اعمالها ان يكون المتبدا وتلعبه معاني الترتيب الذي ذكر وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن أى علم يعني بأن يكون المبتدأ مقبلا
وانتبه مؤخر ومتبدا به متى تقدم الخبر لا تعمل ما تبسوا كأن الخبر ظرفا أو جار أو مجرورا أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في غيره من الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ثلوث ولا جوار ولا يجوز ورفق تقدم بطل عليها
فصوابه ما لم يزل كل فلا يجوز نصب كل ومن أجاز به العمل مع تقدم الخبر بجريه العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى لتأخر
الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الأعمال مع تقدم معمول (١٤١)

غير موجود مع تقدم الخبر فإن كان
المصمول طرفا أو جارا وعجزوا لم
يسل عليها نحو ما عندك زيد مقيا
ومأى أنت مضيا لأن الطرفين
والجروا يتوسع فيها ما لا يتوسع
في غيرهما وهذا الشرط مفهوما من
كلام المصنف التصويب جواز
تقديم معمول الخبر بما إذا كان
المصمول طرفا أو جارا وعجزوا
الشرط الخامس أن لا تكرر ما كان
تكررت بطل عليها فهو لما زيد
قام فالأولى نافية والثانية مثبتة
التي في إثباتها لا يجوز نصب قائم
وأجاز بعضهم الشرط السادس
أن لا يدل من خبرها موجب كان
أبطل بطل عليها فهو ما زيد في الشيء
لا يصح في موضع رفع خبر من
البسائط الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون
في موضع نصب خبرا عن ما أجاز به
قوم وكلامه ميسر به رحمه الله تعالى في
هذا المسئلة بمثل القولين المذكورين
أعني القولين بالاشتراط أن لا يدل من
خبرها موجب والقول بعدم اشتراط
ذلك فإنه قال بعد ذكر المثال
المذكور وهو ما زيد في الشيء الخ استوت
الفتان يعني لغة الخجاز ولتقيم
واختلص شرح الكتاب فيما يرجح
إليه قوله استوت الفتان فقال
قوم هو راجع إلى الاسم الواقع قبل
الاول والراداة لأجل ما فيهما فتوت
الفتان في المعرف فوع وهو لا مهم
الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يدل

بشبه مثل أو ما في لاضافه لمعنى على حد مثل ما أنكم تنطقون فهو مبتدأ أو بشر خبره
وما مهم لانه تعجب (قوله) وقد صرح بهذا الخ (ربان) تقدم الطرف إذا كان معمول الخبر لا بشر
فكيف بالخبر نفسه وقد منعوا تقدم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العادل ومعموله
بمعمول غير بدون الخبر فكان هذا الأولى لأن الطرف أضغفن الفعل وإذا كان مذهب الجهور
الأول وصححه الأعلام وابن عصفور كما قاله ابن هشام فأخذه في التكت (قوله بطل عليها) منه قوله
وقالوا تعرفها المنازل من متى • وما كل من وافى حتى أنا عارف
نصب كل بمفعول عارف الذي هو خبرا وأوملهمة ومعنى تعرفها المطلب معرفتها في المنازل وما
أهملت لضغفن عن أن تصرف فيها واغفروا الطرف لتوسعه فيهم فيه وكذا يتبع تقدم معمول
الخبر عليه ومعمول الاسم عليه ثلاثا بفصل بينها وبين معمولها ما جنى فلا يقال ما زيد بطلها
آ كلا ولا ما زيد اضارب قائما لأن تردد فيهما سم كذا في يس لكن الظاهر حوز الأولى لأنها
لم تفصل من معمولها معا (قوله لم يطل عليها) منه قوله
بأهية من لم توات كت أسنا • فما كل حين من وإلى مواليا
(قوله أن لا تكرر) أي مع كون الثانية ثابتة في الأولى كما صرح به الشارح لصحوة الكلام
إيجابا وهي لا تعمل فيه وكذلك أن كانت زائدة فيها يظهر قياسا على أن الزائدة أمانة كانت نافية
مؤكدة للأولى لا موسعة في العمل كما في شرح التسهيل واعتمد العلماء في غيره كقوله
لا ينكح الأمي تاسلفا • ما من جامأ حدمه عصفما
(قوله فالأولى نافية) الثانية مثبتة التي في إثباتها الظاهر في المعنى أن الأولى هي التي تنفي في
الثانية عن الخبر أي اتقى عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة ساقة من غالب النسخ ومجملها بعد
قوله سألما زيد قائم (قوله فإن أبطل بطل عليها) لأن إيجاب البطل إيجاب للسلب عنه وهي لا تعمل
في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أي بناء على أن الأعراب المحلى لا يختص بالمنبات
أو رفقه مقدرا لكمة الجواز الزائد ما على اختصاصه مع كل فشي الثاني بالرفع بدل من اعتبار هذا
الحل والاعتبار بوجوهه وهو كونه خبرا للبسائط أو لانه ما جعفته (قوله وأجاز قوم) وحسنه
فشي الثاني بالرفع بدل من محله قبل نصحه بما على عدم اشتراط وجود المجرز ما على اشتراطه وهو
التصديق فيجعل خبره مبتدأ محذوف أي الأهوش الخ والاحتياج حتى لكن • (تبسبه) • يجوز
نصب شي الثاني على الاستثناء مطلقا وكذا على البسائط من محل الأول أن اعلمنا على القول الثاني
ويستع على الأول لأن البطل عليه يمنع عملها ولا يجوز بوجه ما لم يزل الأول مطلقا لأن البلاء لا تعمل
في موجب فتدبر (قوله في أنه رفوع) أي محلا أو قدرا على ما مر لانه خبرا للبسائط أو ما مهملة
(قوله هو ما جعلت الخ) وعلى كونها محذوفة فهو يدل من الخبر قبل نصحه على ما مر (قوله وترجيح
المختار) أي بيان وجه ترجيحه والحاصل أن الشرط الخامس والسادس ضغفن فكذا ترى كما
المترو بقرض صحة السادس يعني عنه شرط بقاء الشيء لما مر (قوله ورفوع الخ) مفعول الزم ومن
بعده متعلق برفع (قوله منصوب بما) مثله المجرور بالبلاء الزائدة فيستعين الرفع بعده أيضا ويتبع المجرز

(١٦ - خضري ل) من خبرها موجب وقال قوم هو راجع إلى الاسم الواقع بعد الأول والراداة يكون مرفوعا هو ما جعلت ما جاز به
أم تميمه وهو لا مهم الذين لم يشترطوا في أعمال ما أن لا يدل من خبرها موجب ونوجه كل من القولين وترجيح المختار بينهما وهو الثاني
لا يلحق هذا المختصر (من) ورفوع معطوف ولكن أو بيل • من يضمن صوب الزم حيث حل (ش) إذا وقع بعده خبرا ما لم يلق فلا يخلو ما
أن يكون مقتضا الإيجاب أو لا فإن كان مقتضا الإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده فلا يشوب بل ولكن فتقول ما زيد قائما لكن فإحد

أقول قاعد مصيب رفع الاسم على التسمية بتدليله على التقدير لكن هو قاعد وبل هو قاعد ولا يجوز نصبه على ما عطف على خبره إلا أن
 ما لا يعمل في الموجب وإن كان الحرف (١٢٢) العاطف غير مقتضٍ للايجاب كالواو وهو ما يوازى الرفع والنصب واختار النصب

شعور ما زيد قائما ولا قاعدا ويجوز
 الرفع فتقول ولا قاعدا وهو خبر مبتدأ
 محذوف التقدير ولا هو قاعد ففهم
 من تخصيص المصنف وجوب الرفع
 بما إذا وقع الاسم بعد بل ولكن أنه
 لا يجب الرفع بعدهما (ص)
 ويعلم وليس ير الباء الخبر

وبعد لا ونى كان قد يصير
 (ن) تراد الباء أكثر في الخبر المتنى
 بليس وما محذوفه تعالى ليس الله
 بكاف عبده وأليس الله بمنزلة
 اتقام وما ربك بعلقل عما يعملون
 وما ربك بغلام للعبد ولا تقتصر
 زيادة الباء بعد ما يتوهمها مجازية
 خلافا لقوم بل تراد بعد ما وبعد
 التسمية وقد نقل سيبويه والقراء
 رجها الله تعالى زيادة الباء بعدما
 عن رقيم فلا اتفات إلى من منع
 ذلك وهو موجود في أشعارهم وقد
 اضطرب رأي القاري في ذلك فشرحه
 قال لاتراد الباء إلا بعد المجازية وصحة
 قال تراد في الخبر المتنى وقد وردت
 زيادة الباء على خبر لا كقوله
 فكن لي شقيا يوم لا تدوس شفاعتي
 بمن قتيلا عن سواد بن قارب
 وفي خبر مضارع كان المتنى بل كقوله
 وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم كن
 بأهلهم إذا جتمع القوم أو عمل
 (ص) في التكرار اعلمت كيد لا
 وقد قتل لا وتوذا الأعمال

ومالات في سوى حين عمل
 وحذف خي الرفع فشاو والعكس قل
 (ش) تقدم أن الحروف العاملة
 على ليس أربعة تقدم الكلام على ما

لان الباء لاتراد في الأثبات والنصب لما صاق (قوله خبر مبتدأ الخ) أي وبل ولكن حيث قد عرفنا
 ابتداء ما عطفان ألا يطفقان إلا للرفع فأطلق العطف مجازا لشيء الصوري (قوله وهو خبر مبتدأ
 محذوف) أي لا عطف على المحل على التحقيق لأنه مفسوخ (قوله ير الباء الخبر) الباء القصير فاعل ير
 والخبر مفعوله (قوله ونى كان) أي ويعتق قاعد ما وإن لم تكن ماضيا أو أعم منه قول التسهيل
 ويعتق فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخى والليل ربي ودينه • فلما دعاني لم يعتق بشعده
 فتراد الباء في المفعول الثاني ليصل بكونه ناسخا متماشيا والتقدير بضم القاف وقاله الأولى الضعيف
 (قوله في الخبر المتنى) أي إذا كان قابلا للايجاب ولم يقتض نفسه وفي غير الاستعانة فلا يجوز ليس
 مثلك بأحد وليس زيدا بالبقاء وقامو ليس بزدهن الباء كيد التاني على الصحيح والجور بها
 على الأعمال منصوب محلا وتقديره على الأعمال مرفوع كذا على ما مر ولم يقع خبره في
 القرن آخر تراد عن الباء الأوهوم منصوب فليصل عليه المرفوع بها • (تيسه) الاسم إذا وقع في
 محل الخبر كالمجر على قلته كقوله ليس البرهان ولو انصب البرهان وقوله

أليس عبيدا إن الفتى • يصاب بعض الفتى فيديم
 (قوله مكنى) الخطاب للثاني صلى الله عليه وسلم والقتيل خطب في قس النوا وهو مفعول مطلق
 أي ليس مفعول اغتافل سواد بن قارب دعاني جليل هو قائل البيت فحبه التفتات (قوله أجمع
 القوم) أي أشدهم حرم على الأكل وإعمال الأول يعني محل يقر شدة الخ والتاني على باب أومثله
 وأذ تعليلها لطرفية فيما يظهر (قوله في التكرار) متعلق باعلمت ولا نائب فاعله وكليس المحل
 لا أم مفعول مطلق أي علا كليس (قوله وقد قتل) من وفي التي يليه ولاية أي ولا مولات وإن
 فاعله وذا العمل مفعوله والاشارة لأعمال ليس في البيت الأول لا لقوله في التكرار الخ لان
 التكرار لا يشترط في أن يكونا قد التصيق بالنسبة للثلاث ولتقليل في أن استعلاء الالف في معنيته
 فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات اجاع من العرب على أن هذا الاجاع لا ينافي قوله الوقوع
 والمراد أن العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الاخفش إلا في (قوله بشرط
 ثلاثة) أعلم أن شروط أعمال ما الأربعة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف الأعدم الاقتراح بان
 فانها لاتر "نصبها" أملا فلا حاجة إليه لكن يظهر قيا ساعلى ما سبق في ما أن تا كيدان يمثلها
 لا يضر ثم لا يشترط غير ذلك في أن أو مالات في زيدان تنكير مع مفعولها ومقتضى لان لا تنفي
 الجنس فساو لا العمل كان وتخص لات يكون مفعولها اسمي زمان كسا عقر حـ ون أن يحذف
 أحدهما فشرط لات استقولا لخمسة وان ثلاثة (قوله تنز) أي تسل وتصبو والوزر المأ والمأ والشاهد
 في الثاني صراحة أما الأول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الأرض وباقيا حال كان فيه
 الشاهد بقرنة الثاني إذ بعد التلقيق (قوله إذا لصاحب الخ) إذ ظرف لنصرتك وبوقت ماض
 مجبول من يؤاء القس لا أسكنه أو ما لا يكتب جميع وهو الشواصع المتكفي بسلامة أي المتعطف به
 وهو متعلق بصيننا (قوله للنافعة) أي الجمدية وهو قيس بن عبد الله الحناني الذي ياتي ولم يؤند
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعفت سيده التي أولها

بلغتنا السماء مجدنا وسوانا • وانا ترجو فوق ذلك مظهرا

وذكرها لولا أن تأنى ما لا يذهب الجاز بين أعمالها على ليس ومذهبهم إعمالها ولا العمل عند الجاز بين الاشتراط ثلاثة فقال
 أحدها أن يكون الاسم والخبر نكرين نحو لا رجل أفضل منك ومنه قوله تعز فلا تني على الأرض باقيا • ولا وزر عاقضى الله وأقيا
 وقوله نصرتك إذا لصاحب غيرك الخ فيؤت حسننا بالكتابة حيننا ورعهم بعضهم ما قد فعل في المعرفة وأنشد للنافعة

بنت فصل ذي وطلعتا • وتلوقت حاجتي في فؤادنا • وحلت سواد القلب لا بالماضي • سواها ولا عن جهام تراخا
 واختص كلام المصنف في هذا البيت قوله قال المأمول ومرة قال ان القياس عليه ما فتح الشرط الثاني أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا
 تقول لا فاعل رجل • الشرط الثالث أن لا يتقدم الضمير الذي بالافعال تقول لا رجل الأفضل من زيد بنسب أفضل بل يصير فعه ولم
 تعرض المصنف لهذين الشرطين وأما ان التافه فذهب أكثر البصر بين والقراء انهم لا تعمل شيئا ومذهب الكوفيين خلافه انهم
 تعمل عمل ليس • وقال بمن البصر بين أبو العباس اللرد وأبو بكر بن السراج (١٢٣) وأوعلى القاري وأبو الفتح بن يحيى

واختاره المصنف وزعم ان في كلام
 سيويه مرجه الله تعالى اشارة الى
 ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر

ان هو مستول على احد
 الاعلى اضغ الجاهلين

وقال آخر

ان المر مينا باقتضا حياته

ولكن بان يحيى عليه فيضلا

وذكر ابن جني في المختص أن سعيد

ابن جبيرة رضى الله عنه قرأ ان الذين

تدعون من دون الله عبادا أمثالكم

بنسب العباد ولا يشترط في اسمها

وخبرها أن يكونا تكرين بل تعمل

في النكرة والقرعة تقول ان رجل

قاموا وان زيد القام وان زيد قاما

واما ان تفهسي لا الناقصة زيدت

عليها تاء التأنيث مفتوحة ومذهب

الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع

الاسم وتنصب الفعل لكن اختص

بانها لا يذرعها الاسم وان لم يرفعها

بل انما يذرعها اسمها والكثير

في لسان العرب حذف اسمها وابقاء

خبرها ومنه قوله تعالى ولان حين

مناص بنسب الحين تخلف الاسم

وفي الخبر والتقدير ولان الحين

حين مناص فالحين اسمها وحين

مناص خبرها وقد قرئ شذوذا ولان

حين مناص برفع الحين على انه اسم

واتخذ محدودا والتقدير ولان حين مناص لهم أي ولات حين مناص كالسهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذي الرفع الى آخر البيت

وأشار بقوله وما اللات في حوى عن عمل الى ما ذكره سيويه من أن لا تعمل الا في الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل

الا في لفظ الحين ولا تعمل في ابدانك كالساعة ونحوها وقال قوم المراد انها لا تعمل الا في اسمها لانها لا تعمل في لفظ الحين ويميل الى انهم

اسم الزمان ومن عملها اخباره يقول الشاعر

فقاله الى أين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم اواصل قوله فيها
 فلا خير في حلم اذا لم يكن له • بودر يحصى صفوه ان يكذرا
 ولا خير في جهل اذا لم يكن له • سليم اذا ما ورد الامر أصدرنا
 قال له صلى الله عليه وسلم لا تفضض الله فاك فله تكسر له من مع طول عمره قيل عاش ما تين
 وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حذف مضاف
 وفعل نصب بنزع المضاف لا مفعول لا بد الازم أي بما فعلها كعمل الخ وقت تشدد القفاف
 أي تركت سواد القلب وسويدا وسودا وجسمه وياضه أي طالبا (قوله ممول) أي بان انا نائب
 فاعل مخوف أي لا أرى يا ضامن راى البصرة فباضا حال فلما حلف القمل برز الضمير وان
 ذلك القمل خبره أي لا أراى الخ فان قيل قد وقع في أمثله سيويه مما زيد فاعلموا اخوة فاعدا
 فاعل لا في المعرفة بجيبه ما لا زائد في الاسمان ثابتا لمعول ما اه تصرع (قوله أن لا يتقدم
 خبرها) أي ولا معمولا غير الظرف في كافر في ما (قوله فذهب) أكثر البصر بين الخ بقصر على قول
 بعضهم ان قائم بنسب الذين فاصله ان اقام أي لست قائما لحذفت همة انا احتياطا أو أضع ثم
 حذفت التاء الاخيرة للوصل ومثل هذا في لكاهوا فقهري فاصله لكن أنا فعل بهما وجمع ان
 قائما على الاعمال فاقامه في المعنى فلكي في الآية عرفت استدراك مهمل لتعقيبها وانابتا
 أول وهو ضمير الشأن مبتدأ فان خبره جله اقترى وبالجملة خبرنا قال الفلميني وأثبت ابن عامر
 أن لكاهوا ولا ووقاهو يضاهيان الهمة وتوابعها غيره ووقاه قطع على الأصل في قلب ازار قوله
 الاعلى الخ) يؤخذ من أن قضي التي في معمول الخبر لا يضر في ما في (قوله ان الذين الخ) أي ليس
 الاصنام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وعملها فكيف تعدونها
 (قوله زيدت عليها تاء التأنيث) أي لتقوى شبهها بليس انقصها وزنها وهي ثنائيت لفظها كما
 ربت وعتت وحركت الساكنين ولقرعها من تاء الفعل (قوله ولان الحين) قد مر معرفة لان المعنى
 حين خاص وهو الذي يوصون فيه أي بهرون أي ليس حين مناصهم حين فرأى ليس صلحاته
 ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير معمولها لان محلى الظاهر دون القدر (قوله كالسهم) أي حسنا
 كالسهم (قوله ولان ساعتهم) أي ندم وبالجملة حال أي ولست ساعة معهم ساعة دم أي
 لا تطير وهو المرتع مكان الرعى وبمنعه طالمو وحم كقتل وزنا ومعنى خبر مرع وبالجملة
 خبر البني (قوله يحفل للقولين) فعل الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى
 اسم حين فلفظ الحين وغيره مختص أنها لا تعمل في غير اسم زمان انفاها وأما قوله
 لهنى عليك لله فتمن حاتف • يعني جوارك حين لا تميم

وكلام المصنف محتمل للقولين ونحوها الثاني في التسهيل ومذهب الاخفش انها لا تعمل شيئا وان وجد الاسم بعد هاءه فاذابه قبل
 مضمره والتقدير لا تارى حين مناص وان وجد حمز فوعا فهو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لا تارى حين مناص كأنهم واقعة علم

فتقدير محين لات وجد مجير اولات مجيره فهو اما فاعل أو مبتدأ الاسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

• (أفعال المقاربة) •

لم يقل كذا أو خواها لا ملا دليل على انها أفعال بالمخلاف كأن لم امر قيل والمراد أصل القرب كما قرأنا حقيقة المقابلة لأنه الغير فقط وقد قال يازنه من وضعه القرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كذا كذا قالوا والخكاية سيبويه كدت بالضم وكان قياسها كود كطلت أطول لكتهم قالوا الكشدوذ وأبعده المصنف من تدخل اللغتين فاستقنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عنها بالاحتمال انه لسان حركة العين كشت فحصل انما يقال كاد يكد ولا يكد هذا في التي معنى قارب أيا بمعنى المكرف كاد يكد (قوله كان كذا) أي في العمل وعدم الاستغناء بالرفع لا مطلقا كما يفيد قوله لكن نزل الخ أي فضالها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كاسياني ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بأن كما صحه ابن عصفور والفعل ماضي ويجوز حذفه ان لم يحدث من ثاقب أصليا وكذا من أجل أخطأ أو كاد وفي انها لاتراد بخلاف كان في الجميع وإذا افردت عنها ياب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء المتنى والجمع وفون التسوية المتكلم عن غيره كما مل بعضه (قوله وهي كذا كورب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه والم (قوله على الريح) بالمدونة الطمع في الامر المصوب لكن المراد هنا ما يطمع في التبرع بما لا الاشتقاق أي الخوف منه مكره وفاقه قلب كافي يس وقد جمعنا في به وعسى أن تكرر هو شيئا الخ فالاول للترجي والثانية للاشتقاق كما قاله الساماني فطر القواقع وقضى الامر وعكس الشئ فطر الى حال الفاضلين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأنوا الفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشروع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع وقوله وهي جعل وطفق الخ زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد وتعلم وهب فتعلمه

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى • فليج كافي كتب بالهم مغريا

ويضي عن شرع وزاد الرضى أقبل وغرب وفي الشذور هل هل كقول

ومثنا ديار المعتدين فهل هل • تفوسهم قبل الامامة تزهق

قال في التكت ولم أقف عليه لغيره بل يزم في التسهيل بانها النون الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذه التسمية أن يكون الكل حركة حقيقة كتسمية المركب من كلمتين كما تكرر كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بلاز كيب باسم بعضها فقلب كالتسمين فكان الانسب أن يقول فقلب البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أقليل ان الجميع للمقاربة اذا الشروع في الفعل يازنه القرب منه ورجاؤه قرب من تقدير حصوله فلا يجاز ولا قلب (قوله الامضارع) أي لا يرفع الاضمار اسمها الا الظاهر ولو سيبويه في غير عسى لان وضع هذا الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره فلا بد فيمن ضميره ليحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه اليه بقله كقوله

واسم حتى كدما لانه • تكلم في أحجار ومولاه

وقوله وقد جعلت اذا ما لقت يفتلى • ثوب فانهض نهض الشارب السكر

وكت أمشي على رجلين معتدلا • فصرت أمشي على أخرى من الشجر

وأولان ثوب وأحجار بلا اشتغال من اسم جعلت وهو التاء واسم كذا وهو ضمير يرجع لربعية قبله وفاعل يفتلى وتكلم في ضمير السبل لتقدم مرتبة ولانه المقصود بالحكم والقيلان خبران

• (ص) • (أفعال المقاربة) •

كان كل وعسى لكن ندر

غير مضارع لهذا خبر

(ش) هذا هو القسم الثاني من

الأفعال الناصقة لاتنداء وهو كاد

وأخواتها وز كر المصنف منها احد

عشر فعلا ولا خلاف في انها أفعال

الاعصى فنقل الزاهد عن ثعلب

انها خوف ونسب أيضا الى ابن

السراج والصحيح انها فعل بديل

اقصال تاء الفعل وأخواتها بها

ثموصيت وهيت وعسيت وهذه

الأفعال تسمى أفعال المقاربة وليست

كلها للمقاربة بل هي على ثلاثة

أقسام أحدها مل على المقاربة

وهي كاد وكرب وأوشك والثاني

ما دل على الرجاء وهي عسى وحري

واخلوق والثالث ما دل على الانشاء

وهي جعل وطفق وأخذ وعلى وأتت

فسميتها بأفعال المقاربة من باب

تسمية الكل باسم البعض وكلها

تدخل على المستند والخبر قد رفع

المبتدأ اسمها ولا يكون خبر خبرها

في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله

كان كاد وعسى لكن الخبر في

هذا الباب لا يكون الا مضارعا نحو

كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم

لحامل البذل المقدرة فاعنيان خبر المذكور أو ما خبر عسى فيرفع السيئ بلائله خلافاً لابي حبان
في التثنية الحسنان والمراد بالسيئ هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الخاطيء سلخ جهله * اذ افطن جاوز ما سخر زباد

يرفع جهله أي وما الذي يقال فيه عسى الخاطيء لرفع جهله ما عسى نفسه ففاعل سلخ ضمير الخاطيء
ولا شاهد فيه أي سلخ الخاطيء جهله (قوله) وندرجته اسماء (أي) شذائي التوضيح وليس من
ذلك فخلق مسخا بل انظر بحذف أي خلق مع السيف مصابوق الحسل أي أربحها
وأعناقها فخصام صدر من النوع لتعلق ما بعده لا مؤ كنعني يمنع حذف عامله (قوله ملها)
اسم فاعل من ألح في القول لا دأوم تكراره وصاغ أي عسككن خطاباً وسام كلاماً وهو
محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغيور أبوسا فغير غار اسم ما كلب وأبوس أي شدائد
جمع أبوس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في المفسر أنه محاذ منه
كان أي يكون ذا أبوس لبقاء عسى على استعدادها الأصلي اه وسبقه إلى ذلك ابن جني فقال في
البيت الآخر وما كدت أكون أي ما وشدته يقال في عيب أكون صانعا أفاده المصريح (قوله)
فأنت أي درجت وفهم قبيلة وآيا وأرجاع محل الشاهد كخبر به يعني كثير مبتدأ ومثلها
بالجر ضميرها وفارقتها خبر وتصفير بالمضارع صفر كعب يجب أي خلا ومضارع أسفر
سكا كرم يكرم بمناه (قوله) لكن في قوله الخ) أشار إلى شوقي بلواه بان فيه تقدير العطف أي
لهذين وأخواتهما لا مورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وما ضو به أي فقير المضارع موزع
على الجميع لكن يحتاج إلى التثبت وروده طرفاً ويجوز أيضاً إلا في الأولى الجواب بأن الحكم
بالندور على غير المضارع يكفي في صدقه ثم عليه بعض أفرادها لم يثبت للمصباح فالجملة كقوله
وقد جعلت فلو من في زياد * ما الاكوار مر تعاقرب

والقائوس الناقصة الشابة والاكوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كافي الصان أي جعلت ترى قرب
المنزل لتضعها والمضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يضرب أرسل رسولاً
بشائه على أن إذا غرق لأرسل مجرد عن الشرط والاختيار جملة الشرط وجوابه لو جعل جملة
ما ضو به على هذا أيضاً باعتبار أن المقصود من الجملة الترشية بوجوبها والشرط قبله لا سيما مع
كون أرسل عاملاً في إذا فهو أول الجملة في الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لأن المترجي مستقبل
فيئاسه أن لا تستقبلها وهن ثم خص الجمهور علمها بالشعر كافي الشارح ويحتاج في صحة
الآخبار بها عن الذات التي تأويل كالصدور الصريح أي عسى زيداً أن يقوم أو عسى حال
زيداً أن يقوم لكن قال السد المصدور المؤول يصح جملة على الذات بلا تأويل كزيداً ما أن
يقول خبراً أو يثبت لا شفه على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى
الكر ب الخ) بعده

فلمن خاتمو فلو كان * وباق أهله الناق الغريب

وأثبت فيه بضم التاء ويرى بفتحها على أنه يرد من نفسه شخصاً يتخلطه واسم يكون ضمير
الكر ب جملة زوامه فرج خبرها وليس فرج اسمها ورواه فرج خبرها لأن خبر عسى لا يرفع
الاخبر اسمها وبسببه المضاف لضمير (قوله) وكذا في التصريح وهو المصباح وغيرهما
وانظر ما تصنع في قوله عسى فرج يأتي به افتقار فاعل يأتي لفتا الحلالة وهو أخب من الاسم وإنما
حصل الربط بينهما جباله من مفتتح ذلك أنه لا يشترط السيئ بالمعنى المذكور بل يكفي
ملاسته لضمير بأي وجه كاله من وراه ويؤيد ذلك خبري بران إياك في التصريح جعل يكون

وندرجته اسماء بعضى وكذا كقوله

أ كرت في الضل حلا دائماً

لا تمكثون إلى عسيت صانعا

وقوله فأتيت اليهم وما كنت آتياً

وكيما لها فارقها وهي تصغر

وهذا هو مراد المصنف بقوله لكن

ند إلى آخره لكن في قوله غير مضارع

إسماء فأنه يدخل محته الاسم

والظرف والجار والجرور والجملة

الاسمية والجملة الفعلية ضمير المضارع

ولم يندرج في هذه كلها خبر من

عسى وكذا بدل الذي يندرج في الخبر

اسماء وماهذه فلم يسمع بجيبها خبراً

عن هذين (ص)

وكونه يثبت أن بعد عسى

نزود كذا الأمر فمعكسا

(ش) أي اقتدار خبر عسى بأن كثير

وتغير بضم أن قليل وهذا مذهب

سيويه ومذهب جمهور البصريين

أنه لا يجر خبرها من أن إلا في الشعر

ولم يرد في القرآن إلا مقراً بأن قال

الله تعالى فغسي الله أن يأتي بالفتح

وقال عز وجل عسى ربكم أن

يرحكم ومن ورويه بدون أن قوله

عسى الكرب التي أمست فيه

يكون ورواه فرج غريب

تأمر ووراسته علقاها فان فاعلها حيدته هو فرج لا ضمير الاسم لان التصديق الحكيم بوجود الفرع
عقب كرهه لا بوجود الكرب لانه حاصل فتمثل برأى شديد ولا تكن أمير التقليد (قوله عسى
فرج الخ) قبله

علك اذا ضاقت بأموالك والتوت • بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
ولا تشكون الا الى الله وحده • فمن عنده تأتي الفوائد والبشر
عسى فرج الخ ويعد

اذالاحصر فارح بسر افاته • قضى الله ان العسر يعقبه يسر
وهو امره ولا لجلالة وليس الاول لقسان لتقدم مرجعه مع احتياج الثاني الى ذلك المرجع وله خبر
عن امر وفي خلقته سال وكل يوم طرف الغدير (قوله أن يعبر الخ) أي لا لانه واضع على قرب
الغدير فكما مضى وروع فيه سال المستقبل وقرن به قليلا لتلزم الاصله من استقبال خبره وان كان
قربا وسئل في ذلك قرب (قوله فنجوها الخ) لا يثقنه وما كادوا يفعلون الدال على اتقاه
الذي به يتأخر مقاربتهم لم يتصلبتم اتحادا زنه ما الذي هو شرط التناقض اذا لمعنى فنجوها به بعد ان
امتنعوا حتى لا يعبر وامننه ولا تناقض في ذلك وأما الجواب بان كذا فقها اثبات وعكسه فباطل
لانها كسائر الافعال تجلس التقي على معناها وهو مقاربه الغدير وبزمنه في الغدير الاولى ولذا كان
قوله تعالى لم يكذب بها ابليس لان تقي الروية لا يفتى مقاربتهم بخلاف عكسه وكذا قول
في الرمة

اذ اغرق النأي الهين لم يكذب • رعين الهوى من حبيمية يرح

أبلغ من لم يرح أي لم يذهب كما لا يخفى (قوله من بعد ما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعاصرين
ذكر المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وترى في التوقية فاعله خبر القلوب لتقدم مارة كما
مر في تكلمني أحجاره لا القلوب نفسها ثلاثا يخالف خبر عن ضمير الاسم أما على قرأته ما تقتضيه فلا
يصح كون القلوب فاعله لذكر ولا ضميرها لوجوب تأنيث الفعل المستند لضمير المؤنث قال
الماضي بل هو على افعال الشان اه أي قاسم كاد ضمير الشان لانه فاعل يربح أخليس بعده
جمله تفسره ولا نه لا يرفع الا الاسماء أو فاعله لكن حيث يخصها خبر عن ضمير الاسم الآن
يخص هذا الخبر بغير ضمير الشان لان جملة المضارع لكونها مفسرة كانه ما بينه وذلك أبلغ
في الربط من افعالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض الرجل يفيض فيضا
وفيو ضا فوضا ما بالاضاد أو التماثل بها اذ ماتت وكذلك فاضت نفسه وفاضت أي خرجت روحه
عن أي عبدة والفرقا لعل الاضاد لقيم والماضي ومنع الاصحى فاضت نفسه بالماضي فاض مع
النفس وغيرها لان النفس للدمع والماء وانما يقال فاض اذ ماتت كذا في الصحاح زيادة و به يعلم
ما في السجاني والريضة يفتح الرءوسكون التسمية بالماضي الملهمة الملائمة اذا كانت شعبة واحدة
وقد تطلق على كل نوعين في وجهها رباط كلبه و كلاب البرود جمع برود نوع من الثياب والمرواداة
صارحوا كلفه (قوله وكعسى) خبر عن حرى بفتح المهلة والراء حقاقة لصند بخذوف أي
اتصالا خفا (قوله والزنوا الخ) يصح في كل من اخولق وان كونه مفعولا أولا أو نائلا لان
الزوم من الجاهل ومثل حرى حال من اخولق (قوله وبعد الخ) متعلق بيزر الذي هو ضمير عن
اتقيا بقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من كلمتين لا يجوز حذف احدهما اخشارا الا اذا اتفقا
في الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فهم ملكون عسى مع ان الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل
لان عسى هي الاصل والشبهة فيه ما عثقت عن لزوم أن جملة ههما (قوله وأما وشك الخ)

وقوله عسى فرج بأقربه افاته
له كل يوم في خلقته أمر
وأما كاد فذكر المصنف انه عكس
عسى فيكون الكذب في خبرها
أن يعبر من أن يقبل الاقترانها
وهذا بخلاف ما نص عليه
الاندلسيون من أن اقتران خبرها
بان مخصوص بالشعرين فيعبر من
أن قوله تعالى فنجوها وما كادوا
يفعلون وقال من بعد ما كاد ترغ
قالب فرقت منهم ومن اقترانه بان
قوله صلى الله عليه وسلم ما كدت
أن أصلي العسر حتى كدت الشعر
أن تقرب وقوله

كادت النفس أن تفيض عليه

اذ قد احشور ريطة وورد

(ص) وكعسى حرى أو كن جلا
خبرها احتجابا بتصال

والزمنوا اخولق أن مثل حرى
وبعدا وشك انفا أن زرا

(ش) يعنى أن حرى مثل عسى
في الدلالة على رجاء الفعل لكن

يجب اقتران خبرها بأن فهو حرى
زيدان يقوم ولي يعبر خبره لمن

أن لافي الشعر ولا في غيره وكذلك
اخولق فزمن أن في خبرها فهو

اخولقت السماء أن تطروهم ومن
امته يسبوه وأما وشك فالكثير

اقتران خبرها بان يقبل حذفها
منعقن اقترانها بقوله

ولو مثل الناس التواب لا وشكوا
اذ قبل هاتوا على ما لو يتعوا

ومن يعبر ضمير قوله

يوشن من قرمن منيته • في بعض غرامها وقتها (ص) ويشل كل في الاصح كريا • وقوله ان شمع ندى الشروع وبها
كانت السائق يحدو وطق • كذا جعلت واخذت وطق (ش) ليد كرسيوه في كرب التجر خبرها من أن وزعم المصنف ان الاصح
خلافه وهو انها مثل كل فيكون الكثير فيها تجر خبرها من أن ويقل اقترابها من خبر يده قوله • كرب القلب من جواميدوب
حين قال الوشا هند غضوب • وسعم اقترابها بقوله (١٢٧) معاهدوا الاحلام بجلا على الظاهر وقد رت عناقها ان تقطعا

والمنهور في كرب فخر الزمير
كسرهما ايضا ومعنى قوله وتلك ان
معنى الشروع وبها ان حائل على
الشروع في الفعل لا يجوز اقتران
خبره بانها يشعوبين أن من
المتعلقان المقصود به الحال وان
لاستقبال ذلك فهو اننا السائق
يحدو وطق زيد يدعو ويحصل
يتكلم واخذ يتكلم وعلق فعل كذا
(ص) واستعملوا مضارعاً وشكا
وكذا لا غرور ادم وشكا
(ش) افعال هذا الباب لا تصرف
الا كالأو وشك فانه قد استعمل
منها المضارع نحو قوله تعالى
يكادون يسقطون وقول الشاعر
يوشن من قرمن منيته
وزعم الاصح انه لم يستعمل وشك
الا بفتح المضارع ولم يستعمل أو شك
بلفظ الماضي وليس يجيبديل قد
حكي ان شيل استعمال الماضي وقد
ورد في الشعر كقوله

ولو سئل الناس التراب لا وشكو
اذ قيل ها أن يالوا يتعنوا
نعم الكثير فيها استعمال المضارع
وقيل استعمال الماضي وقول
المصنف وزعموا وشكاهنا أنه
قد ورد ايضا استعمال اسم الفاعل
من أو شك كقوله

فوشكه أرضنا أن تعود

خلاف الانيس وحوشا يا
وقد يشعر تحميمه وشك بالذكر

انما خالفنا كاد وكر بعم ان الثلاثة عند المصنف القرب المرجح للتجديد لان أصل وضعها
للسرعة كأوشك فلان يوشك ايضا كأي اسرع السير ويوشك الذين سرعة القراق ثم عرض
استعمالها في القرب لترسم على الاسراع فلذلك خالفنا ما على ما ذكره الشاطبي عن
الشوازين وغيرهم انه لا يجزأ كس في الأفعال ظاهر لكن كان حقها لزوم أن تحركوا واخولوا اذ لم
تشهر في الرياضا رضى قتال (قوله غرامه) بكسر الميم وشد الراء أي غفلة واليتمن
المترشح (قوله وتلك ان) استعمل من الظلم أن خبر هذه الأفعال أربعة أقسام ما يجب اقترانه
بان وهو حركي واخولني وما يجب تحريمه وهو أفعال الشروع وما يقلب اقترانه وهو عسى وأوشك
وما يقلب يحرم وهو كاد وكر ب (قوله يحدو) بهجتين بعد التثنية أي ينفذ للابل لتسرع والسائق
هو الذي يسوقه (قوله وطق) بالقامو الموحدة بلها كثر فحيما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل
الطبراني عن شرح مسلم للتوراني أن شيو به كذا ما لم يبدل زعم النسبة الى القاتل لا القربض
فليصل كلام الشارح عليه (قوله من جواه) أي شد قود جود حركته (قوله سقاها) أي العروق
المد كورة في قوله • مدح عر وقال في نصبت الترى • وهو ضم السين جمع عرق لاغضها
بمعنى القرس الخفيفة لم العارضين اذ لا تناسب الجمع في اعناقها ولان الشاعر بهجوا معانيهم
حدوث في الفنى واصلمهم الفاقة كافي العنى والاحلام العقول والسجل الفتح ليلوا الضمة
مثلة كافي القاموس أو التي فيها ما وان قل وقطعا اصله تقطعا صبان (قوله لا غير) لا عاطفة
لغيره أو وشك فهو مبني على الضم في محل جر أي لا غيرهما مكودي (قوله فوشكه الخ) خبر عن
أرضنا وفيه ضمير هو اسمه وان فهو خبره وخلاف معنى بعد كقوله تعالى فرح الخلقون بمجمعهم
خلاف رسول الله وسوا خبر تعود أي تصير وهو فتح الواو أي متوحشة وبضعها أي ذات
وحوش ويا بفتح التثنية بعد ما موحدة أن خبرا (قوله أموت أسي) أي حرنا والجام بكسر
الراء بالميم اسم موضع وقعب بر بوره أي حرهون وكأنها الهمز التي ترسم بالابتلاط
سببا في الابد الوخير محذوف أي كاد أنه كافي شرح الكافية وقصوب الموضوعاته
بالوحد من المكابدة على غير قياس اذ قياسه مكابدة قتال فلا شاهد فيه رجوعه في شرح
الشواهد الكبرى فقال ظهري ان الحق مع التأمل اه تصرع وقد يقال لاشاهد نفسه على
الاول ايضا لاحتمال ائمن كذا التامة بلا تقدير خبري أي التي انما قرى بين فعله كما قالوا ان قوله
ابن أن ألك كارب يومه • فاذا عيت الى المكابدة فاعل
لا يدل على مجي اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال ائمن التامة كقولهم كرب الشاة أي
قربوا الأصل كارب يومه فاعل أي قريب هو قاته ولا رد أنه لم يأت من أفعال الباب تاما غير
ما في البيت الا في ان المراد المكاتب بان يفعل لا مطلقا تدبر (قوله عسى عسى) قيل وعسى
يعسا أيضا فهو ولوى وافي (قوله مضارع ططق) أي مصدره أيضا كصدر ططق وقروح (قوله
مضارع جعل) كقولهم ان البير ليرم حتى يجعل انا شرب الملهجه وفيه شذوذ وقوع الماضي

انه لم يستعمل اسم الفاعل من كل وليس كذلك بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله

أموت أسي يوم الراجم واني • قينا الرهن بالتي أنا كاد • وقد ذكر المصنف هذا في غيره الكتاب وافهم كلام المصنف ان غير كاد
وأوشك من افعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكي غيره خلاف ذلك فحكي صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم
الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى فهو عاس وحكي الجوهري مضارع ططق وحكي الكسائي مضارع جعل

(ص) يعني اخلوئي أو شئت خيرد • غني بأن يفعل عن نان فقد (ش) اختصت عسى واخلوئي وأوشكاتها تستعمل ناقصة وتامة فاما الناقصة فتعني ذكرها وأما التامة فهي المسندة الى أن والفعل شيوخ عسى أن يقوم واخلوئي ان يأتي وأوشك ان يفعل فان والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلوئي وأوشك واستغنت عن المنصوب الذي هو خبرها وهذا الما ذليل الفعل الذي بعد أن اسم ظاهر و يصح رفعه فان اوله شيوخ عسى أن يقوم يزهد الاستاذ اوهي الشاويين الى ما يجب أن يكون الظاهر من قولنا بفعل الذي بعد أن وأن وما بعد فاعل بعسي وهي تامة ولاخبر لها وذهب المبدؤا سيرة في القاموس الى يجوز ما ذكره الشاويين ويجوز وجه آخر وهو ان يكون ما بعد الفعل الذي بعد أن مفعول عسى اسمائها وأن والفعل في موضع نصب بعسي وتقدم على الاسم والفعل الذي بعد أن فاعله خبر يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه (١٢٨) وان تأخر لانه مقدم في الرفع وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث

خبرنا كاسم في أرسل رسولنا فخلص من الشرح التمازجة المضارع خمسة وزيد عليها كرب
ينكر تنكير نصور وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضع كرب وميم وقد علمت ما فيه واستعمل
المصدر لثلاثة لطلق كاسم ولا وشك ان يشا كل ولا كودا ومكادوا مكانة وكيدا بقلب الواو يا
هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه (قوله أو شاك قد) بسكون الكاف الوزن قد تنقسم في القاف
قسمين فالأشكدة (قوله غني بان يفعل عن ثلث) أي عن أن يكون لها ثلث لقامها فلا خبر لها
أصلا كما هو مذهب الجمهور وأما عند النظم فهي ناقصة وأن يفعل شمسة مع مولها كما سد
مسد الفعلين في حسب الناس أن يتركوها ولا يضر كونه في فعل نصب ورفع لأنها ضمائر ن كما
في أعجب كونك مسافرا وكل المناسب للشرح على مذهب من يقول غني عن ثلث أي وعن
الأول أيضا وأما عندك المصنف عن هذا الوقوع أن يفعل في عمله فاغناؤه عنه واضح (قوله
الثلثون) بفتح الهمزة وضمة اللام وقد تفسر بفتح الهمزة الواو بين القاف والهمزة لا لفظ
أعجب كآذ كره الهمزة (قوله ويجوز وبما آخر) أو زيد على التماس اسم عسى وأصله مبتدأ
بفاعل الفعل بعد ها وقد مضى تقدم الخبر الفعلي على المبتدأ الثلاثين بالفاعل وقد يجاب
بان هذا ليس لا محذور فيه ما لا الجمله تزل فعله لتصديها بعسى بخلافه ذلك فان الجمله
تخرج عن الاسم إلى الفعلية اهـ وزيد مجاز كونه حينئذ مبتدأ مؤخر أو جله عسى خبره
وفيه ضميره تنتقل إلى اللاحقة كآذ كره الهمزة في شرح التوضيح أعلاه سم وهو يؤيد ما مر
في وليس كل النوى (قوله مر فوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك إذ الميقن أن الفعل بان كعسى
يقوم زيد اهـ واستظهر الصبان الجواز أن قدرت أن مع الفعل واللاحق بعدم ما يصلح لمرفوعة
عسى حينئذ خبره (تنبيه) متبع كون الظاهر اسم عسى في عسى أن يضرب بزيد عسى التلا
يفضل من عله أن هو يضرب بوعى مولها وهو عرابا حوزي هو زيد وثقله قوة تعالى عسى أن
يعتزل بركه مقام محمود أن نصب مقامها باعتبار على الظرفية وغيرها فان جعل مصدر المحذوف
أي يتقوم مقامها بالامر ان (قوله لفتح الجاز) عليها فاقه تعالى لا يضر قوم من قوم عسى أن
يكونوا (قوله وما غير عسى الحصر) يحرف في أن الخلق وأوشك يجب فيها الاضمار ولكن نص
المرادى والاشتهى وغيرهما على أنها كعسى (قوله وأحقا) بكسر التاء الفوقية ففقا مصدر
استغاد أي اختاره حصرا للضرورة والفتح مضاف إليهم وكن أي علم كونه الأصل والمشتهر
واقعا علم

فتقول على مذهبهم الشاويين
عسى أن يقوموا الزيدان وعسى
أن يقوموا الزيدون وعسى أن
يقم الهندات فتأقضي بضمير في
الفعل لأن الظاهر ليس مر فوعا به
بل هو مر فوع بعسى وعلى رأى
الشاويين يجب أن تقول عسى
أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم
الزيدون وعسى أن تقوم الهندات
فلأن تأق في الفعل بضمير لا يرفع
الظاهر الذي بعده (ص)

ويجوز أن يسمى أو أرفع ضميرا
بها إذا اسم قبلها قد كرا
(ش) اختصت عسى من بين
سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا
تقدم عليها اسم جاز أن يعمر فيها
ضمير يعود على الاسم السابق وهذه
لغة تميم وجاز فخر بها عن الضمير
وهذه لغة الحجاز وذلك يجوز بدعي
أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في
عسى ضمير مستتر يعود على زيد
وأن يقوم في موضع نصب بعسى
وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى
وأن يقوم في موضع رفع بعسى
وتظهر فائدة ذلك في التانيث
والثمنة والجمع فنقول على لغة تميم

هذعت ان تقوم والى بدان عسانا بقوما والزبدون عسانا يقوموا الهندات عسانا بقمن ونقول • (ان)
على لغة النحاز هذعت ان تقوم والى بدان عسانا يقوموا الزبدون عسانا يقوموا الهندات عسانا بقمن واما عرسى من افعال
هذ الباب فيجب الاخبار فيه فنقول الزبدان جعلنا سلطان ولا يجوز ترك الاخبار فلا نقول الزبدان جعل سلطانا فنقول الزبدان
عسانا يقوموا (ص) والفتوا الكسر ارجى اليمن • فتعوضت واستاق الفتح زكن (ش) اذا اتصل بعسى ضم مرفوع
وهو كلف نحو عسنت أو مخاطب فتعوضت وعسنا وعسيت أو لغائبان فتعوض عن جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ
ناقم فهل عسيت ان نلتم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها

• (ان واخواتها) •

(قوله وهي ستة أحراف) زاد الموضع عسى في لغة جلاء على لعل لكونها بجناهاها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصل كقوله • فقلت عساها نار كس وعلمها • وهي حيث تدور في كل لعل وفافا للسرا في وصلافا البههور في اطلاق فعليتها ولابن السراج وتعلب في اطلاق حرفيتها اه والحاصل ان نحو وصلافا وعساها فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انها حرف لكل ومذهب المبرد انما على اصلها تعمل على كل لكن انعكس طرفا الاستدلال كما كان متعلقا بالاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدا وجعل خبرها اسمها مؤنرا الضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على اصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن تاب ضمير النصب عن ضمير الرفع وورده رفع الضمير في البيت المار وان النباة انما سمعت في المنفصل نحو ما انا كنت لاني اتصل واماقوله • يا ابن الزبير طامعك • قال كافي بدلين التبدل لا يصير فيها النباة (قوله فاسقط ان الخ) وانما يفسط كما تمع ان اصلها ان المكسورة والكاف لاتحاج هذا الاصل بصيرورتها كلمة واحدة بدليل ان الكاف لاتعلق بشئ ولا تجبر ما بعد هاء الجهور واما المتوسطة فلم ينسخ عنها حكمها اصلها بدليل جواز المعطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله لتوكيد) أي منسوبه لمن نسبة الجوزي لكسبه لان توكيده ما برئ من مطلق توكيدا واللام في الدنأى معناهما التوكيد وكذا الباقي والمردو كيد التسمية وتقرر هافي ذهن السامع ايجابية كان زيدا قائما ولا نحو ان الله لا يظلم الناس شاقا فان قلت كف تكون المفتوحة لتوكيدهم انما بمعنى المصدر فهي علت قائم علت قائم لا وفوق كيد فيه لعدم جواز على فعله قلت كونها بمعنى لا يوجب مساواتها لمن كل وجهه ضم (قوله للتثنية) أي المؤكدة لتوكيدها من الكاف التثنية وان المؤكدة والاصل ان زيدا كما سددت الكاف لتفيد التثنية ابتداء ففتحت الهزلة لتبصر انهم سارا كلمته واحدة ولا يلحقها بالمتبوع اما الكاف ومثل فيلعلها المنسوبة قال في المعنى أطلق بالجمهور كونها للتثنية وزعم جماعة تفسيرها بالجماد فان كان وصفا وانظرنا أفعلا كانت الظن قال الكوفون وزد التصديق كقوله

فأصبح بطن مكة مقشرا • كأن الأرض ليس بها هشام

أي لأن الأرض الخ وللتقرير نحو كما ملكنا الفرح آن وبالشئ اسقىل وكان ملك الدنيا لم تكن وبالأخرة تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقبل الكاف اسم كان على حذف مضاف في الأولين وما بعد الجار خبرها أي كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء أو أما الاخيران فأحسن ما قبل فيها كما قاله الرضى ان انجبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايتهم او وكقولهم كما في البليل وقد قبل وبالشئ وقد طلعت والاصل كأنك تضر الفتيان حال كونهم لم تكن وكان في ابصر البليل الخ فحذف الفعل وزيد الباء اه ولولا ودنيا أو لا يمكن جعل لم تكن خبرا وبالباء بمعنى في متعلقته وقبل الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدلال) هو تعقب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزيد شعاع لكنه ليس بكم أو بآيات ما يتوهم نفسه كزيد شعاع لكنه كرم وما قام زيد لكن عمرو اذا كان بينهما ملازمة كلابسة الكرم والشجاعه هذا التعريف السالم من التكلف واما قولهم تعقب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو شبهه فظاهر فاسد وما مرئي تعقب الرفع عطف على ثبوته أو بغير عطف على الهماء اذا المعنى على الاول أو برفع ما يتوهم ثبوته وعلى الثاني أو برفع ما يتوهم ثبوت تعقبه واذا كان الثاني أو ثبتت التي متوهمها الشئ نأى حاجة لتنى ذلك الشئ بالاستدلال فلا بد لخص من تقدير مضاف أي أو برفع نقي ما يتوهم ثبوته ورفع التي

• (ص) • (ان واخواتها) •

لان أن ليت لكن لعل

كأن عكس ما كان من على

كأن زيد عالم بأن

كأن ولكن ابنه ذو فخن

(ش) هذا هو القسم الثاني من

الحروف الناصبة للاستدلال وهي

ستة أحرف ان وأن وكان ولكن

وليت ولعل وعندها ليس به نجسة

فأسقط أن المفتوحة لان أصلها

ان المكسورة كما ساقى ويعني ان

وأن لتوكيد ومعنى كأن للتشبيه

ولكن للاستدلال وليت للتعجب

ولعل للترجي والاشفاق والفرق بين

الترجي والتعجب ان التعجب يكون في

الممكن نحو ليت زيد قائما

أثبتت كجاء المراد في الأول برفع ثبوت ما توهّم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعليل فحكوا لكن
 للاستدراك غايي أن قدرت دلت على التوكيد كل ما جاز بدلا كرمته لكنه لم يحنى أكلت لو في نقي الجبي
 وكذا ما زيد ما كن لكتنه معتزلة وقيل لا تخرج عنه أصلا وهو المشهور لكن فسروا بمغايرة حكم
 ما بهداهما قبله وإن لم يندفع به توهم فلا تقع إلا بين متغاييرين أما بالنقض كما ذكرنا والتضاد
 كما زيد أيضا لكنه أسود كذا بنا خلافا كما اختاره الرضوي كما زيد فأنهم لكتنه مضاحك وقيل يمنع
 هذا أفاده في المعنى مع زيادة (قوله وفي غير الممكن) أي المستنع وهو الأكثر فيه ولا يكون في
 الواجب كليت غدا يجي أو ما فتقوا الموت فألزموا ادغوا فيه وهو مستحيل (قوله إلا في الممكن)
 أي لما توقع أم لا الممكن في التخييل فغير متوقع فهذا الفرق وإن ولا رد قول فرعون لعلني أبلغ الأسباب
 الخ لانه يمكن متوقع في زعمه الباطل (قوله والاشفاق في المكروه) أي الخوف منه كقدوم العدو في
 مثاله أو ما التفتيل به بلل الصدو هالكا طال لأن هلاكا محسوب لأمكروه ولا بد من كون المكروه
 ممكنا كالمحسوب ولا رد قوله تعالى فلهلك نارك بعض ما سوى الخ لانه الترتيل والصيق ممكنا في ذاتهما
 وإن استحال العقل بالنسبة لعل الله عليه وسلم لا يدل على عصيته عقلي (قائلة) واختلف في لعل
 وعسى في كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموت فيه إذ لعله محبط فقيل للتضييق والوقوع ويرد عليه
 فلهلك نارك الخ وقيل إنهما باعتبار حال الخاطئين فالراجح والاشفاق متعلقان بهم كأنك في
 أو وروى عن من التصريح أن معناه ما في القرآن أمر بالترجي والاشفاق (قوله عكس عمل كان)
 انما علمت رفقوا ونصبا كالافعال لأنها أشبهت كن في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء عما أو شئت
 مطلق الماضي لفظا في السامعي الفصح وكونها تاليفا كتر ومعنى لكونها بمعنى كدت وتغيت
 مشلا وعملت على عكس الفعل تنبها على القرع وتوهم لم فيه علميا في ما أو خواتمها مع جعلها على ليس
 لتلوه ورفعتها بضم اتماق العرب على اعمالها (قوله فتنبب الاسم) أي اتفقا باختلاف الخبر قال
 في التسهيل ما لا تدخل عليه ما من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الحروف أي فلا تدخل على
 مبتدأ لازم الحذف أو الأبداء أو الصدر الأضمر الشأن إلى آخر ما مر في كتابنا وكان وأما قوله

وفي غير الممكن فحوليت الشيايب
 يعودون وما وان التبرج لا يكون إلا في
 الممكن فلا تقول لعل الشيايب
 يعودون الفرق بين التبرج والاشفاق
 أن التبرج يكون في المحبوب نحو
 لعل الله يرحمنا والاشفاق في
 المكروه ونحو لعل العدو يقتلهم وهذه
 الحرف تعمل عكس عمل كان
 فتنبب الاسم وترفع الخبر نحو ان
 زيد قائم فهي عاملة في الجزأين
 هذا مذهب البصريين وذهب
 الكوفيون إلى أنها لا تعمل لها في
 الخبر وإنما هي باقية على رفعه الذي
 كانه قبل دخول ان وهو خير
 المبتدأ

ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جارا ذرا وطيه

فاسم ان ضمير الشأن مخدوف لامن الشرطية لازومها الصدر وقد كثر رفعها حذف ضمير الشأن ومنه
 كما قاله الصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصدرون وليست من زائدة في اسم
 ان خلافا لقساوي ولا تدخل على خبر طلي ولا أنشأ في ما فحقوا الله نعماء يظفكم بهم انهم صله
 ما كانوا يعملون فهو ما على تقدير القول كقوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم • لا تحبوا إليهم عن ليكم ناما

أو على استعمال نعم وشبهها خبر الانشاء واستثنى في المعنى أن الفتوحة المحذوفة فحكوا خبرها جلة
 دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وكقولهم أما ان جازك الله
 خيرا (قوله وترفع الخبر) حتى قوم منهم ابن سيدنا أن بعض العرب ينصبها الجزأين كقوله
 اذا اسودت جرح الليل فلتأت وتكن • خطاك خفا فان حراسنا أصدا

وقوله كأن أنشبه إذا تشوقا • قادمة أو قل محترقا • وبالتألم الصبار واجعا
 ولعل ياك قائما أو له الجهور محذوف الخبر والمصوب الثاني أما حال أي تلقاهم أسدا أو قبل
 رواجها أو بعد قائما أو مفعول به كبشها قائمة من قوادم الطير وهي مقدما بجنه بل
 الحذف في هذا اثنين ثلاثين بالتردد في غيره (قوله وذهب الكوفيون الخ) سباق ما يترب
 عليه عند قوله وجاز رفضك الخ (قوله وهو خبر المبتدأ) الواو للسأل أي باقية على رفعه في حال

(ص) وراعاة الترتيب اللفظي • كليت غير أو هل خضر البني (ش) أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا مجرورا فإنه لا يلزم تأخير موصفت هذا اسمان أحدهما (١٢١) يجوز تقديمه وتأخيره وقد اشعر كليت فيها

غير البني أو كليت هنا غير البني أي الوقح فيصور تقديم فيها وتماثل غير وتأخيرهما عنها والتساوي أنه يجب تقديمه نحو كليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لتساويها على متأنر لفظا

وربما ولا يجوز تقديمه بمفعول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيد أكل طعماء فلا يجوز أن طعامك زيد أكل طعماء فلا يجوز أن طعامك زيد أكل وكذا

ان كان المفعول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان زيد أوقف بئ أو جالس عنك فلا يجوز تقديم المفعول على الاسم فلا تقول ان بئ

زيد أوقف أو ان عندك زيد جالس وأجاز بعضهم وجعل منه قوله فلا تلتصق فيها فان جها

أخلط مصاب القلب جم بلا به (ص) وهرمان أفع للصدر مسددا في سوى ذلك أكرس

(ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجواز الأمرين فيجب فتحها إذا قدمت

بصدر إذا وقعت في موضع مرفوع نحل نحو يعني أنك قائم أي قيامك أو منصوبه نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عرفت من أنك قائم أي من قيامك وانما قال السد

مسددا مستداه ولم يقل لسد مقرد مسددا لأنه قد بدد المقرد مسددا ويجب كسرهما نحو فلنت زيد

أه قائم فهذه يجب كسرهما وان صدقت مسددا لأنها في موضع المقول الثاني ولكن لا تقدم

المصدر إذا لم يصح فلنت زيد أقامه فان لم يجب تقديمه بغيره بغيره بل تكسر وجوبا أو جوازا على ما سبق ونجت هذا اسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر وأما الزا لجوب الكسر بقوله (ص) فأكسر في الاشتراك بدصه

كونه خبرا مبتدأ فهو مرفوع بالمبتدأ قبل النسج وبعيد دليل أنه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معمولها لكان مذهب المصدر بين اسمها لمصر من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فاصيد كثر بها (قوله وراعاة الترتيب) أي المعلوم من الأمثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان لضعف هذه الحرفية فالخبر بمثل ما وخواهها أو أحسن قول ابن عنت

كأني من أخبار ان ولم يجز • له أحسن في التواء بتقديمه عى حرف جر من ذلك يجوزني • اليك فاضى في علاك مقدا

(قوله اللفظي) استأن من مقدرا أي في كل تركيب اللفظي الترتيب الذي استقر كليت الخرف كون خبره ظرفا أي يقدم الخبر على الاسم لتوسعه في الظروف لأعلى الحرف نفسها لان لها

الصدر وأن المتوسعة وان لم تقع صدر للمسياق لكنها حلت على المسورة وانما تقدم الخبر الظرفي هناك من القوة ههنا شبهها الفعل فيلزم ولا يعمومة على السهل المتصرف وما على

الجامد وهو ليس سم ويجب ان يقدم متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدم الخبر وهو غير ظرف في نحو ان ما لا ولا جعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر واللفظي الحقيقة من

تقديم معمول الخبر (قوله لا يلزم تأخير) أي اللفظي كذا زيد اللفظي لا امتناع تقديم الخبر مع الاسم فاقسام الخبر الظرفي ثلاثة (قوله أي الوقح) شخ الواف وكسر القاف فلا لهما فهو تفسير

للبندي وهو الفاحش في لفظه بلارزه (قوله على الاسم) أي لئلا يفصلها عن معمولها مع اختلاف الخبر يقدم عليه معموله لأنه مفصول عنها في الجملة (قوله وأجاز بعضهم) هو الظاهر لأنه يقدم

في ما وجد أقوى دليل تقديم الخبر نفسه هنا هناك (قوله فلا تلتصق) شخ التام والجملة المهمة مضارع مجزوم بلا من حيث الربط الجملة شخ الحافض جأى لئلا وأخلط اسم ان مصاب خبرها

وبجها متعلق به وفيه الشاهد سم أي كثر خبره ثان وبلا بئ وسأوسه وهو مفعول فاعله (قوله إذا قدرت بمصدر) أي إذا وجب سد المصدر مسددا ومصدرها فان امتنع ذلك وجب الكسر

وان جاز جاز كسباقي والمصدر الذي تقدمه هو مصدر خبرها ان كن عشتقاو الكون المضاف لاسمها ان كن جامدا أو ظرفا وكذا يجب الفتح إذا مسد مسد مفعول على وان لم يصح تأويلها بالمصدر

لان المدار على أحد أمرين إما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعول على مع عدم التعليق كملت أنك قائم كذا في الجمل على التفسير (قوله مرفوع فعل) أي فاعلا كن كامل أو أنا بدخو

قل أو أي أنه استحق ظاهرا كن الفعل كذا كرو وقدرا كجلس ما ان زيد جالس أي ما كنت جالوس بناء على ان المصدر لا لا قبل بجملة اسمي مصدر مجرور وهو الأصح كما مر أول

الموصول ونحوه ولو أنهم صبروا أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كسباقي في باب لو كونها مبتدأ نحو من آياته التي ترى الأرض الخ أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق

عليه خبرها كمتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فضلك فان قدرنا متقادي فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولي أنك فاضل واعتقادي انحق فيجب كسره كسباقي (قوله

أو منصوبه) بها الخبر أي منصوب فعل سواء كنت مفعولا له لفعل غير قول ولا ناسخ كامل بخلاف المحكمات والقول والمفعول الثاني نحو فلنت كسباقي في الشرح أو مفعولا له كسبت أني

أحبك أو معك كيجي جالوسك عندنا وانك قد شئت متقدي كيجي أمورك إلا انك تشتم الناس لا مفعولا مطلقا ولا ظرفا ولا حال ولا تمييزا في الجملة وبغيره (قوله مجرور حرف) أي

المصدر إذا لم يصح فلنت زيد أقامه فان لم يجب تقديمه بغيره بغيره بل تكسر وجوبا أو جوازا على ما سبق ونجت هذا اسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر وأما الزا لجوب الكسر بقوله (ص) فأكسر في الاشتراك بدصه

أو حكيت بالقول أو حلت محل

حال كزيتواني ذوال

وكسروا من بعد فعل علقا

باللام كاعلم انه لذوق

(ش) فذ كزأه يصح الكسرى

منه مواضع الاول اذا وقعت ان

استداه أى فى أول الكلام فحوان

زبداهم ولا يجوز وقوع المقنوعة

استداه فلا تقول انك فاضل عندي

بل يجب التأخير فيقول عندي

أنت فاضل وأجاز بعضهم الاستداه

بها الساقى أن تقع ان مصدره

شجوه الفى انه قائم ومنه قوله

تعالى وآتاهم من الكونز ما أن

مقتضاه لتو الثالث ان تقع

جواب القسم وفي خبرها اللام نحو

واقده ان زيد قائم وسيأتى الكلام

على ذلك الرابع ان تقع فى جله

محكمة بالقول نحو قلت ان زيد قائم

فان لم تقبل به بل أبرى القول جمرى

الغن فقت شحو أقول أن زيدا

قائم أى أنظن الخامس ان تقع فى

جمله فى موضع الحال كقولك زرنه

وانى ذوال ومنه قوله تعالى كما

أخرجك من بينك الملقى وإن

فرمقا من المؤمنين تكارهون

وقول الشاعر

ما أعطيت ولا سألتهما

الاولى لما جرى كرى

السادس أن تقع منفصل من

أفعال القول بوقطع عنها باللام

شجوه قلت ان زيد قائم ومنين هذا

فى باب غن فان لم يكن فى خبرها اللام

فقت شجوه قلت ان زيد قائم هذا

ما ذكره المصنف وأورد عليه انه

نقص مواضع يجب كسر ان فيها

الاول اذا وقعت بعد الاستفاحية

شجوه لان زيدا قائم ومنه قوله تعالى

آلاتهم هم السفهاء الثاني اذا وقعت

أو إضافة فهو مثل ما أنكم تنطقون فإضافة الى المقدر فان كان لايضايق الا الى الجمله تحيت واذا
تعين الكسر على ما ساقى أو يضاف لهما كحين وقت جاز الامر ان ومثل هذه المواضع ما عطف
عليها نحو اذ كروا نعتى التي أتعت عليكم وأنى قتلتكم أو أبدل منها نحو واذهبكم الله
أحدى الطائفتين أيهما لكم (قوله وحيث ان الخ) عطف على فى الاستداه فهو متعلق بالكسر على
انه مذكور مكان اعتبارى له أى كسرى في كيب تكون أن فيممكنة لعين (قوله أو حكيت
الخ) عطف على مخول حيث (قوله لذوق) اللام لا استداه دخلت فى خبر ان وقد علفت اعلم عن
العمل فى هذا الجمله فهى فى محل نصبه ولولاها لفصلت المهمة وكان عاملا فى لفظ المصدر المذول
منها (قوله ولا يجوز وقوع المقنوعة استداه) أى ثلاث تنصب بالكسور ونحوها والى هى لغة فى العمل
لفظا ونحوا (قوله مصدره) مثلها الصفة كما اذا جعلت ما فى الآية تذكره فهو صفة مخرج
حشوها بكاء الذى أورد على انه فاضل ولا يفعله ما ان فى السماء فتحا فتفتح لانها فى الاول
مبتدأ مؤخر فهى حشوة لفظا وفى الثانى فاعل ثلث محذوف وهى حشوة (قوله لتو) أى تتل
خبر ان وجعلت مصدره ما الواقع متفعلا ما لا ينأى أى عطيتا من الكونز القدير الذى أن
مقتضاه الخ (قوله وفى خبرها اللام) أخذ هذا من قول المصنف الذى فى اللام بعده وذلك شامل لذكر
فصل القسم واللام نحو ويصلحون بالله انهم ليسكم أهولاء الذين أقسموا بالله جهداً بينهم انهم
لحكم ولا ينفذونه لغو والعصران الانسان الى خير فيعين الكسرى هاتين كما هو منطوق
الشارح وان لم يمتثل الثانية ومفهوما لا يجب الكسرى بل اللام سواء كرر فعل القسم كقوله الله
ان زيدا قائم أو لا كقوله ان زيدا قائم وهو أيضا ظاهر قول المصنف الذى فى اللام بعده صرح به
الشارح هناك مع انه يجب الكسرى فى الأخيرة كالاولين نحو حم والكتاب المبين ان زلتا قال فى
شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز القصر غلظ لانه لم يسمع ونقل فى التوضيح اجماع
العرب على الكسرى فى الصور الثلاث فبينى ان يصدق المقوم وقوله فى اللام بعده كسر فعل القسم
ولا يعمل على مذهب الكوفيين لما عرفت خلافا لسياسى فى الشارح فى ما اذا كان القسم جله
اجميه وقضى ماذا كروا جوب الكسر مع اللام وعدمه مع عطيتها نحو لعمر ك ان زيدا قائم
أو قائم وسيصرح الشارح بالثانى قدبر (قوله فان لم تقبل به) أى مع كونها معمولة ككامل أو
لغيره كما خشك القول انك فاضل أى لانك فيجب الفتح (قوله فى موضع الحال) أى فى صدرها كما مر
فى الصلة والصفة فتفتح فى جاز زيد عندي انه فاضل وسواء اقترن بالواو ككاملته أم لا نحو الاتهم
لأى كون الطعام مكسرة لانها حال ولان خبرها اللام فيها موجبان كيت الشارح والاية
فان قلت لم تفتح فى الحال مع أن أصله الانرافقت لان مصدرها معرفة لاضافة المستند اليه
ولان عجز المصدر المانع كونه لا ينقاس لم يسمع الى الصريح المذول (قوله ما أعطيت) أى
التخلي لان فى قوله

دع عنك حلى اذعز طلبها • واذا كرر خليلك من بنى الحكم

وهما من للشرح (قوله ألا الاستفاحية) أى التى يستفتح بها الكلام قال فى المغنى وقول
الحريين الاحرف استفتاح بيان لكتمانها وهما لعل معناها وهى حرف التنبيه على ما كدمعرون
الكلام ضد التكلم ومثلهما فى جوب الكسر بعدها كالاتى بمعناها وهى التى لم يتقدمها
ما يبرزه كما قاله أبو حاتم والزجاج فهو كالاتى الانسان فلا حرف استفتاح وتنبيه لا يفتح حقا
كما قاله الكسائى والاولو يجب بعدها الفتح مثله وهو خلاف المسحوق أما التى للزجر فالكسر

بعد حدث فوجاهتم تحت ان زيد اجالس الثالث اذا وقعت في حلة هي خبر عن اسم عن خور زاده قائم اه ولا در عيشي من حلة
الواضح لتسوة تحت قوة فاكس في الابتدالان هذه اما كسر لكونها (١٣٣) اول حلة مبتدأها (ص) بعد اذ انما و قسم
لا لام بعده وجهين في

مع تالوق الجزا وذايطرد

في نحو خبر القول أني احد

(ش) یعنی اے عبورِ قمان و کسرها

أذا وقعت بعد إذا الفجائية نحو

روحیات فاذا ان زیداً مات من کسرها

جعلها حلة والتقدير خرجت فاذا

زيد قائم ومن فقهها جعلها مع صلته

مصدر او هو مبتدا خبره اذا انضائية

والتقدير فاذا قيام زيد أي فني

الحضرة قیام زید و محوز آن يكون

انهم يحذونوا والتقدير نحوحت فاذا

قيام زید و خود و عیال و حاکم و حاکمین

قول الشاعر

و كنت أرى زيدا كما قبل سدا

إذا نهى عن القفا والهازم

روى نعمان بن وهب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كسره من كسرهم»

جعلها جاهةً والتقدير إذا هو عمد

القضاء والى لازم ومن قصها حطها

مصدر امتداد في خبره الى جهات

السابقان والتقدير على الاول فاذا

عبدته وأيقظت الخلق قعودته

وعل. الثاني فاذا عودته مع حودة

وكذلك مع زفيران وكيم ما إذا

ولذلك يقولون اننا نسرنا اذا
نقعت في حواء قسم وليس في

خبر ما اللام نعو حلفت ان زيدا قائم

وَالْفَتْحُ وَالْكَسَمُ وَقَدْ رَوَى بِالْوَحْدَيْنِ

قول الشاعر

لتفقدن بمقدار القصي

منى ذى القادورة المقلد

أوتعلم بربك العلم

انى اؤذالك المي

و، قضم. كلام المصنفاته محوز

فتران و کبر هایدالقس اذا

لَمْ يَكْ فِي خَيْرِهَا إِلَّا مِثْلُ مَا كَانَتْ

م يكن في حبرها الدم عروا ناك
دا قاتم أو اسمي مقوم لعمرك ان بدا

نومهم ولها جازة أحسنها الشرط

بعد ما ظاهر لانها في اسداء الجمله حقيقة لجواز الوقت اذ على كلا والاسداء بما يعملها الجهور
على انها في القران الزبر لا غير فيقدر الزبر جوعه اذ الموحى على كمال جامعته سمعت كلا
فاعلم ان السورة متكبة اى لان اكثر السنين نزل بها الكون ان اذ الفتن (قوله بعد حديث) اى
والنحو وب اضافتها البطل لكن الصحيح جواز الفتح بعدها خلافا لى حيان كما جاز بعد اذا
التماع اختصاصها بالجل فان وصلتها اما فاعل ثبت محذوف او امتداد اخره محذوف وقيل
فى اضافتها بصورة الجمله وعلى قول الكسائي يجوز اضافته حيث المحذوف لا اشكال فى الفتح
(قوله عن اسم عين) اى لان المصدر لا يجنبه عن الذات الا ناول وهو ممتنع مع ان اه تصرع
وتخرج اسم المعنى فيصير معه الفتح بشرطه المار (قوله قد خولوا الخ) اى ظلموا ابناء الاسداء اسداء
جملتها اما حقيقة كاهن او حكما بان يسبقها مله تعين بالكلام غير اجر الجمله كنهذا كذا كوراث
ومثلها بعد حتى الاسداء اية كرض زيد حتى انهم لا يرجونه (قوله بعد اذا فاجن) بضم الفاء والم
من اضافه الدال المدلول اى اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بقتة وبعد ظرف لثنى اى نسب
ونائب فاعله ضمير عائد له زمان فاعلم لكن لا يقيد فاعله او كسر وهو ليس متعلق به (قوله لا لام
بعده) بهذا غير ماهر ولا بدنه من ذ كر فعل القسم كاعت خلافا للشرح (قوله عا) عطف
على بعد اسقاط العاطف فهو متعلق بى ايضا (قوله بن كسر الخ) هذا كقول بان انظر
محذوف وبينان على ان اذ حرف مفعلة لا محال بل فتكون الجمله بعده كمله وهو قول الناطم
اما على انها ظرف مكان او زمان فهي الخبر وما بعدها مبتدأ ويجب حذو فنج ان والتقدير فى
الحضرة وبقى الوقت قيام زيد (قوله وكنست ارى) اى اظن والغالب فى استعماله بمعنى الظن ضم
همنه ن كاهه بس وقد تنقح ويتعدى لمقوله قطع ارض فزيد مفعول اول وسيدان
ولا يردان المضموم مضارع ارى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن قصر عن الثالث وحسنه
فضية المسترفة فاعل لانما به فى المراءى على التسهيل والمقنا يفيد تعدية لثلاثة اولها الضمير لاه
نائب فاعل والثانى والثالث ما بعدهم والكثير كونه لتكلم كاهن ووزى واريت بالبناء المجهول
وقد يكون مخاطب كراهى وتزى الناس مكلى بضم الكسرى بضم الشاوصب الناس اى ظنهم والقفا مؤخر
العنق والهازم جمع لهزمة الكسر طرف المعلوم وذلك كاهن ذناه وخسته لان القفا موضع
الصفع والهازم موضع الكثر الحاصلين بعد وقوه كما قبل اى ظنا موقعا للمقبل (قوله
لتعقد الخ) اللام للقسم والفعل مرفوع بانون المحذوفة لتوالى الامثال وحذفت با الفاعله
لكونها معنونة التوكيد كسر الدال دليل عليها ومعه محذوف مكان ومعنى حال من يا الفاعله
اى بعد شئى او متعلق بالقضى اى البعد وذى القاذورة صفة القصى وكذا الملقى اى البغوض
وتحذف منصوب بيان مضمرة بعد اى التى يعنى الا وبنالك تصغير ذلك على غريباس والشاهد فى اى
اواخ فالكسر على ان جملها جواب القسم والفتح على نصبها بترع الخافض سدد مسدا لجواب
اى على اى الخ لا نهائى الجواب لانه لا يكون الاجمله جواز الوهمين موزع على الاحقائين
(قوله او غير موقوت) يقتضى ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فاعلم فيه الكسر كما عت (قوله
اوامية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قلناه (قوله بعد الجزاء)
قال المصنف والكسر احسن قياسا لعدم اوجاهه لتقديره اى يجي الفتح فى القران الامسوقا
بتمثلهمو لم يعملوا امنن بحد الله ورسوله فانه كتب عليه امنن ولا فاقه يضل ولا كان واجب

الجله المقسمه فاعلمه والقعل فيها ملقونه بفخو حلفت ان زيد قائم او غير ملقونه به فهو والله ان قائم كذلك يجوز الفخو والكسر اذا وقعت بعدهما الجزاء فمؤمن باثني فانه مكرم فالكسر على حده فمكناه فالمن باثني فهو مكرم والفخو على جعل ان وصلته بمصدر استندوا وان لم يحذفوا والتقدير من

أكتبكم بكم على نفسه الرحمة أنه
من عمل منكم سوا ما يحبها لم تأب
من بعده وأصل فانه فتقود رحيم قرئ
فانه الفتح والكسر فالكسر على
جعلها جملة جوابي والفتح على
جعلها مصدر ابتداء خبر محذوف
والتقدير فالتقدير ان جزؤه أو على
جعلها خبراً مبتدأ محذوف والتقدير
خبراً أو المبتدأ محذوف وكذلك يجوز الفتح
والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدأ
هو في المسمى قول وخبر ان قول
والقاتل واحد فتوجه القول اني
أجد الله من فتح جعل ان وصلتها
مصدراً خبراً عن خبر والتقدير خبر
القول جده الله خبر مبتدأ وجد الله
خبر ومن كسر جعلها جملة خبراً
عن خبر كما تقول أول قرأني سبع اسم
ربك الأعلى قال مبتدأ وسبع اسم
ربك الأعلى جملة خبر عن أول
وكذلك خبر القول مبتدأ وان
أجد الله خبره ولا يحتاج هذه الجملة
الى رابط لانها نفس المبتدأ في
المسمى فهي مثل نطق الله حسي
ومثل سبويه هذه المسئلة بقوله
أول ما أقول اني أجد الله نحو ج
الكسر على الوجه الذي تقدم
ذكره وهو أنه من باب الاخبار
بالجمل وعليه جرى جماعة من
المفسرين والمتأخرين كلبرد
وازجيج والسرافي وأبي بكر بن
طاهر وعليه أكثر الصوفيين (ص)
وبعد ذلك الكسر نصب الخبر
لام ابتداء نحو اني لوزر

(ش) يجوز دخول لام الابتداء
على خبر ان المكسورة نحو ان زيدا
لقامت وهذه اللام حقها ان تدخل
على أول الكلام لان لها مصدر

الكسر أي قرأته فتقود لمن يأت به مجرماً فان به جهنم انه من تق وصب برآن الله ولذا لم يفتح فانه
غفور رحيم الا من فتح فانه من عمل منكم سوا أو فني ان يكون كالجواب ما يشبهه وهو واحداً
غتمت من شيء عان الله الفتح والكسر فله وصوله لاشربة لانها لا تدخل عليها التماسيح كما مر
وعاداً محذوف أي غتمته ودخلت القاف خبرها شبهها بالشرط فعلى كسر ان جعلها هي الخبر
وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف أي فكون خمسة الله ثابت أو خبر محذوف أي فالواجب كون
خمس الله والجملة خبر ان الأولى (قوله ويجوز أن يكون خبر الفتح) هذا أولى لان حذف المبتدأ في
جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط أي فهو يؤس (قوله هو في المسمى قول) أي وان كان
من غير مادته وكذا ما بعده وترك شرطاً لانها هو اتحاد القاتل فان اتى القول الأول نعت الفتح
كعملي اني أجد الله ما لم ير المفعول اللاتقي وهو المظنون والا كان من الأول أو القول الثاني
أول بعد القاتل نعت الكسر كقول اني مؤمن وقولي ان زيدا بحمد الله فتقود مبتدأ فان جعل
بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بل رابط لانها عنه في المعنى لقصد لفظها كقولي الله حسي
وان بقى على مصدرية جملة ان محكيته وخبر محذوف أي قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح
على ان المصدر ليسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بياضه ولا يحمد غيره لاختلاف
موردتها (قوله فتقود القول) انما كان هذا القول لان أقبل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فني
فتح الفتح) أي والقول حيث نفاق على مصدره لا لاخبار عنه بمصدر ان وصلتها ما على الكسر فمعنى
المقول وجه ان خبره مقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كالقول قرأني أي مقروفي لفظ سبع
وتجوز ركوبه حيث نعت مصدر او جملة ان محكيته فهو الخبر محذوف زيدا مودتها انه لا يطرد في نحو أول
قولي اني أجد الله اذ التقدير حيث نذاً أو قولي هذا اللفظ ثابت فيكون غرضاً له ليس بآيات وليس
مراداً والحاصل ان الخبر عن بيان ان كان اسم ذات وجب الكسر لاسم واسم معنى فلا يتخلوا ما
أن يكون قولاً أو غيره وعلى كل خبر ان ما قولاً أو غيره وعلى كل ما ان يصدق على المبتدأ ولا يفتي
الفتح اذ كان المبتدأ خبره قول سواء كان خبر ان قولاً أو غيره قول مع عدم صدق على المبتدأ كعملي
انني أجد الله وامتناعاً في ذلك فاضل ويجب الكسر في الثاني ان صدق عليه كاعتقادي انه حق
وأما كون خبره هو قولاً مع صدق على ذلك المبتدأ اعتقادي القول لا يصدق على غيره وكذا يجب
الكسر ان كان المبتدأ قولاً أو خبراً غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولي انه حق وقولي انك فاضل
وكذا ان كان خبره قولاً غير صادق عليه لم يصدق القاتل كقولي ان زيدا بحمد الله فان اتحاد
جاز الامر ان فتأمل (قوله وبعد ذلك الكسر) متعلق بنصب قدمه ليصدق الحصر لكن بالنسبة
لاخواته المطلقا فلان ياتي انها نصب المتقدم من المبتدأ وخبره على الأصح في الثاني نحو لقاها ثم زيد
ولزيد قائم كاعتصم المؤخر من اسم ان وخبرها ومعه والمنتوسط وخبر الفصل لا غير ذلك وما نحو
ليقوم زيد ليس ما كافي اصبحتون فتدبر كمرسول فالشهور أنها لأم القسم لان لام الابتداء
لا تدخل على الفعل الا في باب ان كافي الفتح وسبب ذلك لان أصلها الدخول على المبتدأ (قوله
نصب الخبر) أي بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافاً لان المصنف دليل ان
رجمهم به ومثله خبره وبشرط كونه مبتدأ وخبره ماض متصرف حال من قد كما سبب كذا المصنف
وغير جملة شرطية بان يكون مفرداً نحو اني لسميع الدعاء ومضارعاً ولوع التفتيش كان زيدا
لسيقوموا وما ضابطاً ما كافي ان يقوم أو متصرفاً مع قد كما أنه لقدام وظرفاً أو مجروراً
أو وجه اسمية أو أول جزأها أو لأم اللام فان زيدا الوجه حسن أولى من وجهه حسن بل في البسط
أن هذا شاذ (قوله لوزر) زاراً أي طلباً (قوله فحقها أن تدخل على ان) أي ولا تزاحمها في

بين خوفين يعني واحد فاعثروا اللام الى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي اخوات ان فلا تقول لعل زيد القاتل أو أجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشدوا يلوون في حب لي عوانى * ولكن من جهة العميد (١٣٥) وتخرج على ان اللام زائدة كما شذ

زيادتها في خبر أمسي نحو قول الشاعر

مر وإعالي فقالوا كفسدكم

فقال من سألوا أمسي لمجودا

أي أمسي بمجودا وكان يدت في

خبر المبتدأ شذوذًا كقول الشاعر

أم الحليس لمجوز شهره

ترضى من الهم بعظم الرقيه

وأجاز المبرد دخولها على خبر ان

المفتوحة وقد قرئ شاذًا ألا أنهم

ليكونوا لطماع بفتح ان

ويتخرج أيضا في زيادة اللام

(ص) ولا يلي ذى اللام مقدما

ولامن الافعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كان ذا

لقد سماع على العدم استقوذا

(ش) اذا كان خبرا منفيًا لم تدخل

عليه اللام فلا تقول ان زيدا لما

يقوم وقد ورد في الشعر كقوله

وأعلم ان تسلموا تركا

للأمتشاهان ولا سواه

وأشار بقوله ولا من الافعال

ما كرضيا لأنه اذا كان الخبر

ماضيًا متصرفًا غير مقرر بنقد

لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان

زيد الرضى وأجاز ذلك الكسائي

وهشام فان كان الفعل مضارعًا

دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك

بين المتصرف نحو ان زيد الرضى

وغير المتصرف نحو ان زيد البذر

الشعر هذا اذا لم يقتصر به السين أو

سوق فان استترت نحو ان زيدا

سوف يقوم أو يصيغ مقفي جواز

دخول اللام عليه خلاف وان كان

ماضيًا غير متصرف فظاهر كلام

المصنف جواز دخول اللام عليه

فقول ان زيد النع الرجل وان عمر النع الرجل

فقد جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيد القذام

(أليس في نسخة السارح التي بأيدينا)

الصدارة لجواز كونها كالاستقناحية أو الالعطف في عدم تقوية صدرة ما بعدها (قوله بن سرفين) أي باقين على صورتهم ما تفرج لهنك قاتن بادل الهمة انما هو والصوره ان لا يقال هلا كانا همن التا كيدا لفظي بالمرادف كنم جبر لا تمنع المرادفة اذا اللام لا تعمل ولا تنخص الاسم وان يعني الفعل وهو أكد بخلاف اللام فتأمل (قوله فاعثروا اللام) أي لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسماع ضعف عملها بالخبرية (قوله لعميد) من عمده العشق بالكسر اذا هدموا وله المخشري بأن الأصل لكن اني هذفت الهمة وهذفت حركتها الى لكن ثم ادغم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله من سألوا) مر سوفي النسخ بالياء بعد السين فيعيد سألوا لمفعول وعليه فالواو عائد للموصول باعتبار معناه لكن قبل الواو ينسأ لمفاعل فقهه الرسم بالالف والعاد حقيقته محذوف يقدر مراد الان الا كثر مرعاة لفظ من أي سألوه لمجودا خبرا مسمى من جهده الامر ببلغ منه المشقة (قوله أم الحليس) بالضم مصغرا والمجوز بلامه عند ان السكيت ومقال بهاء عند ان الاباري تحقيقا لآتيه وهي المرأة المسنونة الشهيرة الفانية الضعيفة ويقال شهيرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لجهة القافية ومن يعضية ان قدره صاف بعد الباء أي بلم عظم الرقيه والانجني بدل وانما شذوذ دخولها في هذا الخبر لآثره ومنع الشذوذ بيجعلها داخله على مبتدأ محذوف أي لمي مجوز زرع عليه ان الحذف نافي التاكيد وفيه مامر (قوله ويتخرج على زيادة اللام) أي ليست لام ابتداء وانما فاعلت التا كيدا لمخبروف الزائد وكذا الشعر المار بالاسمين يعني عن تليث الروح الطيخ انفسق لساعة ففتح همة انهم بهم ومثله خبر يهذف اللام ثلاثا ينسب اليه لمن وهو من يراءه معي القوم يرويه (قوله ذى اللام) بالتصديق من ذى الواقع مفعول يلي وما قد تنصافه (قوله ولا من الافعال) بيان لما تقدم عليها واخذوف أي لاشي من الافعال وما كرضيا بدل منه سماعي منع الرضى تقديم البيان على المين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد تضم جمع عدو كما في الصباح وسقوذا أي مستويا حال (قوله لم تدخل عليه اللام) أي فلو لم نوال لا مضي في نحو لا ولم وطرد البالي في باقي التوافق ولان اللام لتا كيدا لا ماض وهو ضد النفي (قوله واعلم ان الخ) بكسر الخ لتعلق الفعل عنها باللام فهو تعلق شاذ فليتأ معني شاذو تسليما أي على النسخ أو تسليما للامر وترك أي بذلك وسواء اسم مصدر يعني الاستواء يعني بهن الواحد وغيره وحقا التقديم على متشابهان لان في التشابه نفي الاستواء الاولى بخلاف عكسه لكن آخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيد الرضى) أي على ان اللام لا تبدأ ويجوز على انها القسم وحقيقة فتح ان في نحو علت ان زيد الرضى لان الفعل لا يعلق عن ان الابلام الابداء خاصة وانما استبعد في ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدر تضمن الحال فينبه المضارع المشبه للام قد تدخل عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم الموقر لعدم دلالة على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على تقدير قد كما في الحق (قوله لينذر الشر) أي يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفا تاما والافعال الامر نحو قدرهم وقد ياتي منه ماض ومصدر كقوته وذرأوهما قائلان كما في المباح ولذا قيل ان العرب اما منهم لعدم اعتبار ذلك لفظته وشذوه (قوله (٧) فيموزان كن سوف الخ) يرده على ان المضارع مع اللام يتعين الحال ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلامه يسيو يوحسند فتنا في التنقيس لاسيما موف وجعلها الكوفيون مع التنقيس القسم (قوله ما ضيا غير متصرف)

فقول ان زيد النع الرجل وان عمر النع الرجل فقد جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيد القذام (أليس في نسخة السارح التي بأيدينا)

(ص) وتخص الواسط معمول الخبر * والفصل واسما حله قبل الخبر (ش) تدخل لام الاستدعاء على معمول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيد الطاعمان اكل ويبنى ان يكون الخبر حثثا على يصح دخول اللام عليه كما ثبت ان كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخوله على معمول كما اذا كان خبره فصلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم يصح دخول اللام على معمول فلا تقول ان زيدا لطاعمان اكل واجاز ذلك بعضهم وانما حال المصنف وتخص الواسط أي المتوسط تنسبا على انها لا تدخل على معمول اذا تأخر فلا تقول ان زيدا اكل للطاعمان وأشعر قوة بأن اللام اذا دخلت على معمول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول ان زيدا للطاعمان لا اكل وذلك من جهة انه خصص دخول اللام معمول (١٢٦) الخبر للمتوسط وقد سمع ذلك قليلا حتى من كلامهم ابي الصمد انه صالح

وأشار بقوله والفصل الى ان لام الاستدعاء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيدا هو القائم قال الله تعالى ان هذا هو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وصي ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيدا هو القائم فلو لم تأت به لاحتل ان يكون القائم مفعلة زيدا وان يكون خبرا عنه فلما ثبت به وتعين ان يكون القائم خبرا عن زيد بشرط ضمير الفصل ان توسط بين المبتدا والخبر فهو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدا والخبر نحو ان زيدا هو القائم وأشار بقوله واسما حله قبله الى ان لام الاستدعاء تدخل على الاسم اذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار زيد قال الله تعالى وان لك لاجرا غير ممنون وكلامه يشعر أيضا بأنه اذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول ان زيدا هو القائم ولا ان في الدار زيد او مقتضى اطلاعه في قوله ان لام الاستدعاء تدخل على معمول المتوسط بين الاسم والخبر ان كل معمول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمعمول الصريح والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون ينصب على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيدا ضاحكا كأكب (ص) وصل ما بين الحرف وبسطل * اعمالها وقد نقي العمل (ش) اذا اتصل ما غير الموصولة بان أو خواتمها كقبحا عن العمل الاليت فانه يجوز فيها الاعمال والاعمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكان ولكن ولعل فتقول ليمتاز زيد قائم وان شئت نصبت زيدا فتقول ليمتاز زيد قائم وظاهر كلام المستفتين ان ما اذا اتصلت به الا حرف كقبحا عن العمل وقد تعمق قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكي الاختصاص والكسائي انما زيد قائم

معمول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمعمول الصريح والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون ينصب على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيدا ضاحكا كأكب (ص) وصل ما بين الحرف وبسطل * اعمالها وقد نقي العمل (ش) اذا اتصل ما غير الموصولة بان أو خواتمها كقبحا عن العمل الاليت فانه يجوز فيها الاعمال والاعمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكان ولكن ولعل فتقول ليمتاز زيد قائم وان شئت نصبت زيدا فتقول ليمتاز زيد قائم وظاهر كلام المستفتين ان ما اذا اتصلت به الا حرف كقبحا عن العمل وقد تعمق قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكي الاختصاص والكسائي انما زيد قائم والصحيح المذهب

ينسبها ويعلق ما وضع عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الأول) هو منسوب سيبويه
 لزوال اختصاصها بكلمة والثاني يكتب بالاختصاص الأصلي (قوله ويأت) أي اجاءا وهو خبر عن
 رفعك وبعد تعلق بمطوفاً كمل ومفعول تنسكلاً محذوف أي خبرها (قوله على منصوب ان)
 أي المكسور وتوسيد كالمفتوحة (قوله يعاطف) لم يقمداً والاولان لا مثلها كان زيدا قائماً لا عراً
 ولا عرواً واستظهر النسب ان القاصم وأبو حنيفة كذلك والاصح ان الرفع خاص بعتق النسق
 دون غيره من التوابع كافي الهمس وأجازه الجري والقرامير جابح في النسق والتوكيد وعطف
 البان قال اسم والظاهر تناو على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على
 أنه لا يشترط في تبعية المحل بقية الحرز أي الطالب لانه الطالب للرفع هنا ابتداء وقد نسبته وهو
 مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فنعوا تبعية المحل في مثل ذلك لتسحق
 طالعاً بخلاف بقية ما عدا من رجل ولا امرأته الرفع عطف على محل رجل لان طالعاً وهو الابتداء
 باق لم ينسخ وان جرفه (قوله يشعر به) أي لعله معطوف على منصوب ان الآن برز معطوفاً
 صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في ان خبر ان
 وجد فاصل كان زيدا كل مطلعك وعرو فهو عطف مفرد كان لم يفصل تعيين الأول مبتدأ بالجمهور
 كاسياً في العطف (قوله تعيين النسب) أي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لم تقدم
 المعطوف على المعطوف عليه وأعلى محل الاسم زمر وأرد عاملين على معمول واحد لان
 المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم
 ما ذكر لان لم تعمل في الخبر كإمارة أجاز بعضهم كاسياً وقد يقال على الأول وما المانع من
 جعل العامل مجموعاً لعل مستقلاً كما هو في ان زيدا وان عراً قائمان الان يفرق باختلاف
 العاملين هنا كاسياً في باب لا وان قد زيدا خبر وعطف جملته على جملته ان لمز العطف قبل تمام
 المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة
 (قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجازها الكسائي مطلقاً والقرافي خفي فيه أعراب المعطوف عليه
 نحو ذلك وزيد اهابان فراراً من قبح اللفظ استدل الكسائي بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين
 هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله ان الله ولا شك يصالحون على النسي رفع
 ملائكتهم وقول الشاعر

فمن بك أسس بالمدينة رحله * فاقى وقيارها الغرب

ونخرج ذلك على انه ليس من العطف على الاسم كما هو المذهب بل المرفوع مبتدأ خفف خبره
 لدلالة خبر ان عليه مع ملاحظة تقديمه أي ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ
 والصابئون والنصارى كذلك خفف عن الثاني لدلالة الاول كما هو الكثر ولا يلزم حينئذ
 العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة ان في التبعة ملاحظة تقديم خبرها وان الخبر المذكور
 خبر عن المرفوع وخبر ان محذوف وان كان الخفف من الاول لدلالة الثاني قلباً ولا يعين
 الاول في البيت لمكان لام الابتداء في خبر ان الآن تقدراً لا يعين الثاني في يصلون فلا يصح
 خبرا عن ان لجمعه كقوله

خليلي هل طيب قاني وآتيا * وان لم توطأ الهوى دفن

ولا يصح جعل الواو لتعظيم كهي في رباب وجوز لانه لا يبقى الاستان من المطابقة الغلبة نحو
 ونحن الوارثون انهم يسمعونها فان قلت الصلات في الآية بمعنى الاستغفار فكيف ندل على
 المحذوفة التي بمعنى الرحمة فاجاب ما اختاره في الثاني من ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف

الأول وهو انه لا يعمل منها مع ما
 الاليت وأما أحكامه الاخفش
 والكسائي فتأذوا حذراً في خبر
 الموصولة من الموصولة قائماً لا تكتمها
 عن العمل بل تعمل معها والمراد
 بالموصولة التي بمعنى الذي نحو انما
 عندك حسن أي ان الذي عندك
 حسن والتي هي مقدرة بالمصدر نحو
 انما فعلت حسن أي ان فعلك حسن
 (ص) ويأتى رفع المعطوف على

منصوب ان بعد ان تنسكلاً
 شأى اذا أتى بعد اسم ان وخبرها
 يعاطف على الاسم الذي بعده
 وسكان الاول النسب عطف على
 محل اسم ان نحو ان زيدا قائماً وعراً
 والثاني الرفع نحو ان زيدا قائماً وعرو
 واختلاف في المذهب ان المعطوف
 على محل اسم ان لا يفي الاصل
 مرفوع كونه مبتدأ وهذا يشعر به
 ظاهر كلام المصنف ونهت قوم الى
 انه مبتدأ وخبره محذوف قال تقدير
 وعمر وكذلك وهو الصحيح فان كان
 العطف قبل ان تنسكلاً ان أي
 قبل ان تأخذ خبرها فعين النسب
 عند جمهور القوم في تقول ان زيدا
 وعراً قائمان وانك وزيد اهابان
 وأجاز بعضهم الرفع (ص)
 والحقت بان لكن وان
 من دون ليت ولعل وكان

(ش) حكم ان المفتوح قول لكن في العطف على اسمهما محكم ان المكشورة فتقول بلقي ان زيدا قائم وجرور رفع جرور ونصبه وتقول علت ان زيدا وجررا فان كان بالنصب فقط عند الجهور كنك (١٣٨) تقول ما زيد قائم لكن عمر اسنطق ونك ان نصب نك او رفعه وما زيد قائم لكن

خالفه او امر اسنطق ان بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكان فلا يجوز معها الا بالنصب سواء تقدم المصروف أو تأخر فتقول ليت زيد او امر فان كان ليت زيدا قائم وجررا نصب جرور في المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كان وعلل وأجاز الفراء الرفع فيه متقدما أو متأخرا مع الا حرف الثلاثة (ص)

وخفت ان فعل العمل وتلزم اللام اذا تمهل ورجع استغنى عنها ان بدا ما ناطق أراد معقدا (ش) اذا خفت ان لا لا تكرر لسان العرب اسمها فتقول ان زيد قائم واذا أهملت زيتها اللام قاروقه فيقولون ان النافية ترقل اعمالها فتقول ان زيدا قائم وحكي الاعمال يسير وهو لا يخسر رجها الله تعالى فلا تانها حينئذ اللام لانها لا تنبئ والنافية هذه لان النافية لا تنصب الاسم ورفعت الخبر وانما تنبئ بالنافية اذا أهملت ولم يظهر المقصود بان ظهر المقصود بها فتدبر يستغنى عن اللام كقول الشاعر

أنا ابن أمانة القسم من آل مالك وإن مالك كانت كرام العائد التقدير وإن مالك كانت كذا خذت اللام لانها لا تنبئ بالنافية لان المعنى على الأثبات وهذا هو مراد المصنف بقوله ورجع استغنى عنها ان بدا الى آخر البيت واختص العيوب في هذه اللام هل هي لام الأثناء أدخلت للفرق بين النافية وان

المخففة من النقلة أم هي لام أخرى اجعلت للفرق وكلامه يسير به بدل على انها لا اثناء دخلت الفرق وقطعها فاعلم الخلف في مسئلة ثبوت بين ابن أبي العافية وابن الأخرى وقوله على اعلمه وسلم قد علمنا ان كنت لمؤنسا

الارتشاف

المخففة من النقلة أم هي لام أخرى اجعلت للفرق وكلامه يسير به بدل على انها لا اثناء دخلت

الفرق وقطعها فاعلم الخلف في مسئلة ثبوت بين ابن أبي العافية وابن الأخرى وقوله على اعلمه وسلم قد علمنا ان كنت لمؤنسا

من جعلها لام الاستداه اوجب كسران

ومن جعلها لاماً أخرى اجتلبت
للفرق فتح ان ويرى اختلاف جعلها
في هذه المسئلة بين أي الحسن على
ابن حليان البغدادي الاخفش
الصغير ومن أي على القاري فقال
القاري هي لام غير لام الاستداه
اجتلبت للفرق وبه قال ابن أبي
العاقبة وقال الاخفش الصغير انما
هي لام الاستداه ادخلت للفرق وبه
قال ابن الاخير (ص)

والفعل ان لم يكن ناصتاً

فلا تلحقه نال بيان ذي موصل
(ش) اذا خفت ان فلا يليان
الافعال الا الافعال الناصتة للاستداه
فحوكان واخواتها وعلن واخواتها
قال الله تعالى وان كانت لكيرة الا
على الذين هدى الله وقال الله تعالى
وان يكاد الذين كفروا ليرفونك
باصارهم وقال الله تعالى وان وحدها
آثرهم لقاسم بن قديس بن ابيغرا الناسخ
واله اشارة بقوله غالباً ومنه قول
بعض العرب ان يترك لتفصيل وان
يشنلنا لهيه وفولهم ان قنعت
كائن السوطاً واجاز الاخفش ان
قام لا نامة قول الشاعر

ثلث حينك ان قلت لسلما

حلت عليك عقوبة المتعمد

(ص) وان خفت ان فاسمها استكن
وان لم يجعل حلة من بعد ان
(ش) اذا خفت ان بقيت على ما كان
لهامن العمل لكن لا يكون اسمها الا
صير الشأن محذوف وخبرها لا يكون
الاجلة وذلك لخواص على ان زيد قائم
فان محذوف من التقية واسمها خبر
الشأن وهو محذوف والتقدير علت
أمر زيد قائم وقدير زاسمها وهو خبر
خبر الشأن كقول الشاعر

الارتشاف اقامه لصبان لكن هذا لا يظهر على كونها اما قارة لمسا في عن القاري (قوله
اوجب كسران) أي لتعليق العمل باللام من العمل في لفظ الجملة (قوله فتم ان) أي لطلب
العمل لها ولا معنى لان الفارقة تليست من المعطيات (قوله فقال القاري) قال الدمامي بحجة
دخولها على الماضي المتصرف فحو ان زيد القامه على منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فحو وان
وجدنا آثرهم لقاسم بن قديس بن ابيغرا الناسخ كراهة لا يجوز مع الشبهة اه وقد يجاب بأنهم وسعوا في المخففة
لضعفها للتخفيف اه صلب وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارتشاف في التصريح بحجته
انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الاصل ولا راجحاً الى الخبر كالفعل في فحو ان قلت
لسلما واجيب بان الفعل مع فاعله لكونهما كالشيء الواحد حلا على الجزء الاول على ما بعد ان
والمفعول كجزء الثاني فان قلت لسلما بخلة ان قبيلك لسلما (قوله غالباً) ظرف زمان أو مكان
متعلق بالتي أي اتقي في غالب الزمنة او التراكيب افعال الفعل غير التامع بان وسقوه ان
افعال التامع ان يفتش في غالب التراكيب فيصديق الكثرة ولا يلزم منه كون الافعال غالباً ولو
علق بالتي لانهم ان افعال التامع فيها غالب مع ان القوم انما كروا الكثرة لا القليوت بينهما فرق
اقدامهم (قوله موصل) يفتح الصاد اسم مفعول من اوصل الراي وهو المفعول الثاني لتلقيه وذي
اشارة لان فهو موصلة لها (قوله فلا يليان الخ) أي اذا دخلت على فعل فشرطه عند جهو والبصر بين
كونه ناصتاً لانها لم تخرج من التصغير الى اختصاصها بالمبتدأ والخبر عوضاً عن دخولها على
فعل مختص بها مارة لفظها الاصل في الجملة وشرطه كونه غير ناف ولا منفي كليس وما زال ولا
صلة كادام (قوله وقديس بن ابيغرا الناسخ) أي خديس من ذكر واعلم ان الاقسام أربعة كثيرة وهو
مضارع التامع وأكثروها مضايه ويقاس عليها ثقافاً ونادروها مضاي غير التامع ومنع غير
الاخفش القياس عليه وأندروها مضارعه ولا يقاس عليه اتفاقاً ثم ان اللام تدخل بعد التامع
على ما كان خبراً في الاصل كالتدخل بعد المتدعة على الخبر بعد غيره على معموله فاعلا كان أو
مفعولاً ظاهراً لا ضميراً منفصلاً ومثله الجمع في الشارح فان اجتمع الفاعل والمفعول دخلت
على ما بينهما ما لم يكن ضميراً متصلاً فاعده في التصريح (قوله ان يترك) يفتح الباء كذا يشين
وهما امر فوعان بضم النون (قوله قنعت) بفتح النون أي ضربت سوطاً على رأسه وجعلته
كلقناع وهو ما قبله المرأة فوق الحمار (قوله ثلث) يفتح السين أقصم من ضمها لعله دعا يقيم
الشال وهو بطلان زكاة اليد وحلت أي وجبت وأوزلت (قوله استكن) أي حذفت وجوباً لالانها
تحمله لانه امر ف ولا ن ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوداً بخلاف
المكسورة وان كانت فرعاً لانها اسمها بالاسم لعل منها ان لفظها كلفظ بعض ماضٍ أو امرأ
والمكسورة لا تشبه الا لامر بكند ولا عبرة بتشبهها فحو قيل لانه مخبر عن أصله ولا ن طلبها المعمول
من جهتين الاختصاص والوصل به والمكسورة من الاولى فقط وانما عمت في ضمير محذوف
لتكون كلاً عاملاً اعطاه الضعفاء بالتصغير لئلا تظهر مزية الفرع على أصله (قوله الا ضمير
الشأن) أي عند ان الحاجب لم يشرطه انما ظهروا لجهو نظروحه عن القياس فلا يحمل عليه
ما أمكن غيره ولقد اذرسبو يفي أن ابراهيم قد صدقت الروايات لكونها المناسبة للشارح حل
كلامه على مذهبه (قوله الاجله) أي ان حذفت الاسم كاهو الواجب سواء كان ضمير الشأن
أو غيره محظوظة على المسند والمستند اليه فان ذكر شذوذاً وضرورة جاز كون ضمير حلة ومقدراً
وقد اجتمعا في قوله

لقد علم الضيف والمروء • ن اذا غابا فاق وعبت شمالا

فأولئك في يوم الزمان تأتي

طلائعكم لم يجعلوا أمثا حديق
(ص) وان يكن فعلا ولم يكن دعا
ولم يكن نصره متعنا

فالأحسن الفصل بقدا وثقي أو

تفيس أو لو قلل ذكر

(ش) اذا وقع خبران المتعقبة

اسمية لم يتصلح اني فاصل فتقول

علت أن زيد فأنم من غير حرف

فاصل بين أن وخبرها الا اذا قصد

التي تفصل بينهما بحرف التي

قوله تعالى وأن لاله الا هو فهل

أنتم مسلمون وان وقع خبرها جلة

فعلية فلا يخلو اما أن يكون

الفعل متصرفا أو غير متصرف

فان كان غير متصرف لم يوث

بفاصل نحو قوله تعالى وان ليس

للانسان الاماسي وقوله تعالى

وان عسى أن يكون قد اقرب أجملهم

وان كان متصرفا فلا يخلو اما أن

يكون دعاء أو لا فان كان دعاء لم يخل

صك قوله تعالى والخامسة

أن غضب الله عليها في قرأتمن

قرأ غضب بصفة الماضي وان

لم يكن دعاء فقل قوم يجب أن

يفصل بينهما الا قليلا وقالت فرقة

منهم المنصف يجوز الفصل وتركه

والأحسن الفصل والفاصل أحد

أربعة أشياء الاول قد كونه تعالى

وقل ان قد صدقنا الثاني حرف

التفيس وهو السين أو سوف يقال

السين قوله تعالى علم سيكون

منكم مرضى ومثال سوف قول

الشاعر
واعلم فلم المرحمتهم

أن سوف يأتي كل ما قدرا

بالمندرج وغيره مع * وأما هنالك تكون النحالا

فربح خبر الاول مفرد وجلة تكون النحالا خبر الثانية الموصول الفقيه واما الاحال من فاعل

هتأى هبت الريح خالا والنحال يكسر المثناة الثاني وذلك عند ابن الحارثي شاذ من

وحسين كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا وعند المصنفين الثاني فقط وكذا ايت

الشارح (قوله فلو انك) بالكسر وكذا اسألتني لامخاطب لي ورجعتو صديق فعيل بمعنى مفعول

فيستوي فيه المذكر والمؤنث أو انهم اجرا فعيل بمعنى فاعل بجرا بمعنى مفعول وفي المصباح

يقال امرأه صديق وصديقه تصف الشاعر نفسه بكثرة اليهود حتى ان صديقه الذي يمز عليه

فراقه لو طلب منه الفراق لاجابه كراهة والسائل فجعله وأنت صديق حال من تأسأت وتخص

يوم الزمان لان الانسان يعلمون عليه مفارقة اجابه في الشدة (قوله وان يكن) أي الخبر (قوله

فبصل جنهما) أي بين ان والجله الاسمية التي هي عند خبرها وان كان حرف التثنية جزءا منه (قوله

وان عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان ان تحذف واسمها ضمير الشأن محذوف وجلة

عسى الخبر خها وظاهر ان عسى تامقة عليها ان يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف

وقد اقترب خبرها أو انه تنازع يكون واقترب في أجملهم فاعل فيه الثاني واستتر ضميره في الاول

كاجوز بعضهم الوجهين في قوله تعالى وانه كان يقول سفيها يتأمل انه لا يشترط وجوب توجه

العاملين للمتنازع فيه كإسافي أو أن أجملهم اسم يكون فاعل اقرب ضمير متقدم بية شاء

على جواز تقديم خبر كل على اسمها وان كان فعلا كما في الخفي وان منع ابن عصفور واطرهل

يصح جعل عسى ناقصة وأجملهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون ضميره وكذا فاعل اقرب

لتقدم مرتبة قياسا على ما مر من المبرد في عسى أن يقوم بيدا ويفرق بطول الفصل هنا بالعلمين

(قوله أن غضب) أي بتخفيف ان وهي قرأت نافع (قوله يجب أن يفصل) أي للفرق بين التخصفة

والناصفة للمضارع ولم يتصلح للفصل مع الاسمية الفعل الجامد والدعاء لان الناصفة لا تدخل عليها

واعترض بان التخصفة لا تقع الا بعد مفيد علم أو ظن عند المصدر وهي بعد العمل لاقتحاج لصارق

لعدم وقوع الناصفة بعد مسألت في ما يجرها أو ما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازها فيها

وأجيب بان هذا الفرق اعطى ولنا قال المصريح وغيره انما يجب الفصل ليكون عوضا من

المحذوف وهو اسمها مع اسدى التوينة أو ثلاثا لتبس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر

منه مع الاسم وما أشبه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره (قوله يجوز

الفصل وترك الخ) مصر بجه ان تركه حسن على هذه الطريقة فاعل التخصيف في قول المصنف

فالأحسن عن أبيه بالنسبة لذخبه ما على الاول فمرى عليها في التوضيح فتركه قبيح لاسما

بالمصدرية قال الروداني وخبني ان عمل قصه اذا لم يكن هنالك فارق غير الفصل كوقوع ان بعد

العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اه أي مع وقوعها بعد

الظن نحو نلت أن تقرب بالرفع لا بعد العلم الرجوع لمقلده ولا بعد غيرهما الامتناع التخصفة حيث

عند البصر بين ولنا جوا ان يتم الرضا عما يرفع على أهبال ان المصدرية وسياق ذلك مزيد

في اعراب الفعل (قوله احدا أربعة أشياء) فالتفيس ولن ولم المضارع فقط وقيل لماضي فقط كما

في التصریح ولولو لاله والظاهر امتناع الامر هنار قوله ان قد صدقنا اسمها اما ضمير الشأن

أو ضمير المخاطب على مذهب المصنف أي ان لو قد صدقنا خبرا والجله سدت مسد فعلى تعلم

وقد بقي الأمثلة لك بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول وبعضها يتصرف فيه بـ

الثالث التي كقوله تعالى أن لا يرجع إليهم قولا وقوله تعالى يحسب الإنسان أن لن يحيط بخلقهم وقوله تعالى يحسب أن لن يرجع
أحد الزابع لو قل من ذكر كونها فاصلة من الضومين ومنه قوله تعالى وأن لا يستعملوا على الطريقة وقوله تعالى أولم يجد الذين يرون
الارض من بعد أهلها أن لو نشاء أمناهم بنفوسهم وعيالهم يكونون فاصل قول الشاعر علوا أن يؤملون جادوا ليعقل أن يستألوها بضم سؤل
وقوله تعالى لن أراذن إنم الرضاغة في قرأه من دفع ثم في قول والقول (١٤٩) الثاني أن لن يست خفف من الثقلة بل هي الناصبة لفعل

المضارع وان تضع يدهم شذوذا
(ص) وخفت كأن أيضا فتوى
منصورها وثابتا أيضا روى
(ش) اذا خفت كأن فتوى اسمها
وأخبر عنها بجملته اسمية فتوى كأن
زيد فام أو جملته تعليلية مصدرية
بلم كقوله تعالى كأن لم تكن بالاس
أو مصدرية بقدر كقول الشاعر
أندلت رحل غير أن ركنا

لماتزل برحاننا وكان قد
أي وكان قد ذلت اسما كأن في هذه
الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن
والتقدير كلة زيد فام وكان لم تكن
بالاس وكلمة قد ذلت والجمله التي
بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله
فتوى منصورها وأشار قوله وثابتا
أيضار وي إلى أنه قد روى أن ثابت
منصورها ولكنه قليل ومنه قوله
وصدور مشرق النسر
كأن تديبه حقان
فتديبه اسم كأن وهو منصوب بآلية
لا تمشي وحقان خبر كأن وروى
كأن تديبه حقان فيكون اسم كأن
محذوفا وهو ضمير الشأن والتقدير
كلمة تديبه حقان فتديبه وحقان
مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن
ويحتمل أن يكون تديبه اسم كأن وباء
بالاقتضى لنفسه فيحصل المثنى
بالاقتضى الأحوال كلها (ص)

• (لا التي لتني الجنس) •

عل ان اجل للاتي نكرو • مفردة بانه أن ومكرره (ش) هذا هو القسم الثالث الحروف الناصبة للابتداء وهي
لا التي لتني الجنس والمراد بالاتي قسمها التخصيص على استغراق التي الجنس كله وانما قلت التخصيص احترازا من التي يقع الاسم
بعدها مفعولا محذورا لاجل فاعلم انهم ليست صاق في الجنس اذ يحتمل في الوحدة فتني الجنس فبتقدير ارادة فتني الجنس لا يجوز
لأرجل فاعلم لرجلان و بتقدير فتني الوحدة يجوز لأرجل فاعلم لرجلان وما لا يهتف في

المخاطبة والغائب والمتكلم بحسب ما يناسب (قوله الثالث التي) أي بلا أولم وبقى منع
لمواضي يسمع فيها اسم (قوله أن لا يرجع) أي بارفع مضارع يرجع الثلاث وهو يستعمل
متعديا كما هنا ولما رجع زيد وعذيل بعد وعالهم فتواسم ان اما ضمير الشأن أو ضمير الجمل
ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبو أن لا تكون فتنة في قرأه الرفع (قوله علوا أن يؤملون)
اسم ان اما ضمير الشأن أو ضمير التقوم المحدث عنهم والسؤل بمعنى المسؤل كقوله تعالى قد أوتيت
سؤلتي وعمارو ديني فصل قوله

لتي زعيم يا فوسفقة انما مت من الرزاح
ويجوز من عرض النور • تمن العنى الى الصباح
ان تهبطين بيلادق • م ريمون من الطلاح
والرزاح بضم الزاء وكسر هاء زاي هو الهزل والطلح شجر القضي جمع طلع الفتح (قوله في قول)
أي قول من لم يشتر ما سبق الخفة تعلم وأنظر وهم الكوفون (قوله بجملته اسمية) لا يحتاج لفصل
كل خبر المفرد اما القطعة فتفصل به أو قد كما في شرح القطر وسئل الشاعر (قوله وهو ضمير الشأن)
لا تبين عند المنصف كأن ان فيحصل في الآية ان احياها ضمير الارض المذكرة وتقبل أي كلها
وفي البيت ضمير الركب اما في المثال الاول فبغير ضمير الشأن لعدم تقدم مرجع ولا تبين كون
الضمير بجملته الاتع ضمير الشأن ويجوز اقراءه مع غير مسواذ كالاسم كيت الشاعر الاتي
أو حذف كقوله

ويوماؤا قينا وجميعهم قسم • كان غلصة تعطو الى وارق السلم
أي كأنها غلصة والقسم من القسام وهو الحسن وقطعو أي تأخذ من عطوت الى التي تناولته
باليد وضمنه معنى قيل فعدا ما بالي والسلم يقتضين كافي التمني شبر معروف (قوله مشرق النسر)
أي مضى العلق وتديبه أي الصدر أي التدين فيه وتشبهها بالحقين في الاستدارة (قوله وهو
ضمير الشأن) لا تبين بل يحتمل ضمير الصدر دما سبق (هاتمة) لا تخف لعل على اختلاف لفظها
وأما لكن فتقتضون حمل وجوبها نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاخفش اعمالها واقه
سجانه وتعالى أعلم

• (لا التي لتني الجنس) •

أي لتني حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان التي اقترنت بالاحكام لا التواتر فهو مجاز
عق في النسبة الاقضية وتسمى لا التبرئة فإضافة الحال للمذلول لأنها تدل على تبرة الجنس من
الخبر (قوله عل ان) أي لشها بها في نو كذا التي كما هي في الاثبات وفي التصديرتاوى لفظها
اذا خفت (قوله ليست صفا) أي بل ظاهرة فيه ضرورة ان التكررة في سياق التي للعموم فاحتالها
لتني الوحدة أي لتني الخبر عن اسمها بقيد وحدته مرجوح محتاج لتقرنه كقولك بعدها بل

عل ان اجل للاتي نكرو • مفردة بانه أن ومكرره (ش) هذا هو القسم الثالث الحروف الناصبة للابتداء وهي
لا التي لتني الجنس والمراد بالاتي قسمها التخصيص على استغراق التي الجنس كله وانما قلت التخصيص احترازا من التي يقع الاسم
بعدها مفعولا محذورا لاجل فاعلم انهم ليست صاق في الجنس اذ يحتمل في الوحدة فتني الجنس فبتقدير ارادة فتني الجنس لا يجوز
لأرجل فاعلم لرجلان و بتقدير فتني الوحدة يجوز لأرجل فاعلم لرجلان وما لا يهتف في

أى غير علم بان اريد مطلق جماعة بهذا العدد أما العلم فلا يعمل فيه لا مؤمله فيما يظهر مما اذا
ايد جماعة معينة هذه عند قسم لا محذور حتى يجب قصر فهمها بالفتح لم لا وتكرير على آخر
معطوف فان اريد بالثلاثة جماعة معينة فبالثلاثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت في
الثاني فيقال لا الثلاثة ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو قبيح فتأمل واعلم ان معناه المضاف يلزم
اعرابه من ناعند البصر بين مجوز ان كسان بناء أيضا فلا نزون اياه مجرى المضاف لعدم
الاعتداد بالمعول لفحة الكلام بدونه وأجاز الناطق اعرابه غير متون بقوله تشبها بالمضاف على
أحدهما من يخرج حديد لا مانع لما اعطيت ولا معنى لما منع وقوله تعالى لا جدال في الحج
ويمكن تخريجهم على الاول يجعل التلطف خبرا متعلقا بمعطوف لا باسم لانه هو مفرد معنى لاشبهه
بالمضاف أى لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية ولا جدال حاصل في الحج وأجاز اليفداديون
بناءه ان يحل في طرف كناية اه اسقاطي بزيادة (قوله لتركب معهما) هكذا على سبويه
وكثيرا النام مستلذبان بعرابه عند نفسه منها وقوله ان التركيب انما يصلح على لغة لا لغته انما التصف
لا اصل البناء الا لئلا يعلى وحضر موت واما بناء خمسة عشر وميموه فليس التركيب كما هو
قال الوجه انه ينبغي تصفحه معنى من الاستقراكية لان النص على استغراق الجنس يستدعي وجود
من الدالة عليه لفظا ومعنى ولذا صرح بها في قوله

فقلهم يذود الناس عنها بيسمه • وقال الامام سبيل الى هند

ولان قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال تحقق أو مستقدر كأنه قيل هل من رجل في الدار فاجيب
بالتي على وجه الاستقراكية ولما عارضت الاضافة تعدد الضم اعراب المضاف وحل عليه شبهه
لا يقال الضم المقتضى البناء ما كان باصل الوضع وهذا عارض دخول لا لا تقول ذلك في البناء
الاصل لا العارض ولا يراد من هذا الضم كضم الخال معنى في حيث انما مقدرة في تعلم الكلام
بل بسبب ذكرها في البيت فلا يقتضى البناء كما لا يذكرها ضروري في حركة اذنا بعروض
البناء وكانت فحة لثمة (قوله قصه اعراب) أى وحذف تنوينه لثمة ورز بآله بعد حذف
التنوين لا لتع صرفا واضافة أو وصفها للبناء أى ولا فاقما كن أو وقف أو ناسا وليس هذا من
غير البناء (قوله وذهب المبرد الخ) أى لان التشبها بالجمع من خواص الاسماء فعارض ان علم البناء
ورز بآله وارز على ما والواردة فقه بقوا على معارضتها بخصلاف الذين على القول بعرابه ولو
سلنا ذلك لكان يرب نحو باز يدان ولا قائل به وقطر غرة الخلاف في لائين كراما تبنى الصفة على
الفتح عند الجمهور بدونه (قوله بكسر التاء) أى بلا تنوين لانه وان كان المقابلة متشبه لتنوين
التيكن التي لا يجمع البناء مجوز بعضهم تنوين مع البناء قياسا لاسمها فطر الى ان المقابلة
(قوله ان التشبها) يرى اودى التشبها بضم الهمة وسكون الواو فدل المهملة أى في ونذهب
ومجذب عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لكونه مصدر او الجملة صلة التي وجهه فيمنع فتح
اللام مضارع لمن باب تعجب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشبها ما بكسر
السين جمع اشيب او مضاعف على حذف مضاف أى لئلا يشبها او اللام بمعنى في أى في ذن
الشبها والشاهد كسر لثمة على هذه الرواية ويرى فيها بلا تنوين (قوله والرافع لا عند
المصنف وجماعة) أى سوا تركب مع الاسم اولوا وهذا هو مذهب الاخفش الاقوي وحقا فليس بويه
انما هي في حالة البناء فحفظ كما هو مقاد الشارح فتحصل منه اولا خلاف في علمها في الخبر لا عدم
التركيب وصريحه الثابتين وينبغي ان يراد خلاف بين البصر بين وأما الكوفيون فخلا قولون
يعمل ان في الخبر فلا بالاولى آفاده الشامي (قوله ان لا واسمها المبرد الخ) صريحه ان المبدأ

كأين رجل لتركب معهما
ونهب الكوفيون والرافع الى
أن رجل في قول لا رجل معرب
وان قصته فحة اعراب لا قصته
ونهب المبرد الى ان مسكين ومسلمين
معربان واما جمع المؤنث السام فقال
قوم بيني على ما كان ينصب به وهو
الكسر فتقول لا مسلمات بكسر
التاء ومنعوه

ان الشباب الذي مجدعوا فيه

فيه تلذذوا لذات الشبها

وأجاز بعضهم الفتح نحو لا مسلمات

وقول المصنف بعد ذلك الخبر اذ كر

رافع معناه ائيد كراخير بعد اسم

لا مرفوعا والرافع لا عند المصنف

وجماعة وعندي سبويه الرافع

لان كان اسمها مضافا أو مشبها

بالمضاف وان كان الاسم مقرا

فاختلقت رافع الخبر فنصب

سبويه الى انه ليس مرفوعا بسبب

وانما هو مرفوع على انه خبر مبتدأ

لان مذهب ان لا واسمها المبرد في

موضع رفعه لا ابتداء واسم المرفوع

بعدهما خبر عن ذلك المبدأ ولم

تعمل لاحده في هذه الصورة

لا في الاسم وذهب الاخفش الى ان انخسر مرفوع بلا فتكون لاعامله في الجزأين كما علمت فحما مع الحذف والمشبّه وأشار بقوله والثاني اجلا الى انه اذا في بعد لا والاسم الواقع بعدها يعلق ونكرة مفردة وتكررت لافحور لا حول ولا قوة الا بالله يجوز فيه خمسة اوجه وذلك لان المعطوف عليه اما ان يقي مع لاعلى النفع أو نصب أو رفع فان يقي مع لاعلى القيم جاز في الثلاثة اوجه الاول البناء على التفتير كبه مع لا الثانية فتكون لا الثانية عاملة على ان نحو لا حول ولا قوة الا بالله المعنى العظيم الثاني نصب عطفا على محل اسم لا تكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو لا حول ولا قوة الا بالله ومنه قول الشاعر

الشاعر

مجموع لامع اسمها ويرد عليه ان الخبر مستدرك عن المجموع فلا يتصلط عليه النفي ويكون معنى لا يرسل قائم غير الراجح قائم فيضيد اثبات القيام لغير الراجح وان نفسه عنه مسكوت عنه وليس مراادوا ايضا لا يكون المستدرك مجموع اسم وحرف غير ما بان واجيب بان في نحو هذه العبارة تحمها كما اشار اليه اسم وان المستدرك في الحقيقة هو الاسم فقط وهو الذي عمل في الخبر كالمقبل دخول لا لكن لما كانت تجزئه نسبوا ذلك للجموع تسامحا وذلك قال الاشعري مذهب سيبويه ان انخسر مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخول لا ولم يعمل لا الا في الاسم فينبغي ارجاع ما خالف هذه العبارة اليه والاول برهان لانحذف حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر في شرح الكافية والتسهيل ان لاعامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء الا لفظا وهو باق تقدير اول ذلك يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف ان تنسخه لفظا ومحملا لقوتها اذ لا يجمع ذلك الصبان (قوله الا في الاسم) أي انخرجه منها ولم تعمل في انخرجه لضعف شبهها بان حيث صارت جزءا كقولنا في المعنى الذي عنده ان سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم ايضا لان جزءه النسي لا يعمل وأما الراجح فربما بالنصب فقل يا زيدا الفاضل بالرفع أي ان نصب ظرف بنسبة اللفظ لا العمل كما ان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش الخ) يظهر أثر الخلاف في نحو لا يرسل ولا المرأة فاما ان خندسيو يجوزون لان العامل في انخسر مجموع المتدبرين المتعاطفين وعند الاخفش يمنع ثلثا تواردي على انخرجه لان لا الاولى والثانية فيذكر لكل خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر في نحو لا حول ولا قوة ا ما عند سيبويه فيجوز تقدير معنى منهما ويكون جملة واحدة كذا قيل ورتبناهما وان كانتا جملتين في انخسر الا انهما متماثلتان لفظا ومعنى فيجوز عملهما في اسم واحد ومحملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا فاما ان اقامه المصريح والعلماني قال الروداني والحق القصة ان رفع الخبر في ذلك انما هو مجموع الحرفين لا بكل على حدة اذ لا يعمل معبولا لعاملين تماثلا ولا الاستقامة اثر بين مؤثرين ولان قائمان لكونه متين لا يخسر بهن كل من الاثنين بل عن مجموعهما فلم يكو به معمولا لمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا انخسر يدعوه قائمان وعلى هذا فلا خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه بمجموع المتدبرين المعطوفين مثل زيد وعمرا قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا) مبيحة بحدوث في المتن (قوله يجوز فيه) أي في التركيب المشتمل على ذلك لا في الاسم الثاني وحده فان اوجهه ثلاثة فقط وهي البناء والرفع والنصب (قوله خمسة اوجه) فيه نظر لان كلامه الا في يقتضي انها عاملة لانه ان بنى الاول وانصب في الثاني ثلاثا وان رفع فوجهان ومن ذكر انها خمسة كالاشعري اقتصروا على كون الاول مفردا كالثاني كمثل المصنف وحسنه فليس في الاول الا البناء ثلاثة في الثاني أو الرفع بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت ولا لاتنصا بقطع النظر عن مثله فيضد أكثر لانه على منع نصب الثاني على رفع الاول أي فقع نفسه أو نفسه لكونه مضافا وشبهه يكون في الثاني ثلاثة ومن رفعه سواء كان مفردا أو مضافا وشبهه وجهان فالجمله خمسة عشر وأما الثاني فيضد في كلامه بالمقابلة لانه خبريه بين التركيب وغيره تقدير (قوله الثاني النصب) هذا انضف الاوجه لان القياس مع وجود لا تناؤه لأنصبه وأيضا لا الاولى لاتعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه للمفرد (قوله على عمل اسم لا) أي عندنا ناظم ا ما عند غيره قائما على لفظ الاسم وان كان مبنيا لشبهه بحركة الاعراب في العروض وعلى هذا فالحركة اتساعا والاعراب محذورة وانصبا فتدبر ا مصلان وجوزوا الرخصى نصبه بمعطوف أي لأرى قوة وقال يونس وجهه ثنوين الثاني في البيت الضرورة كنون المنادى المفرد كذا في

التوضيح أي فهو مر كسبع لا وهي غير زائدة لكنه من الضرورة (قوله اليوم) خبر لا الأولى وخبر
الثانية محذوف دلالة الأولى عليه أي ولاخه اليوم وهو ظرف لغو متعلق بالتثنية وتليغ محذوف
أما خبر واحد لهما أي لا نسب ولاخه فمتأول لكل خبرين هذا عند سيبويه أن نصب
الثاني على محل الأول لأن خبر الأول حينئذ مر فوع بالبتداء وخبر الثاني بلال لأن الناصبة للاسم
ترفع خبرها اتفاقاً فلا وقد خبر واحد لم ارتقاءه بعلتين محذوفين وهو متعق أقاده المصريح وفيه
نظر أما ولاخان لا الثانية عند نصب ما بعد زائدة لا تحتاج خبر بل الثانية محذوف على الأول
عطفه محذوف دلالة فيجب كون الخبرين المتعاطفين والكلام جملة واحدة قدم على منسوب
من أنه مر كسبعها ومن الضرورة يصح ما ذكر وأما تأني فكونه يتعين لكل خبر عند سيبويه إلى
أتم ما قاله بعيد كما بينه الصبان فأنظر وقوله اتبع الخرق على الراقع يروي اتبع التثنية على
الراقع وهو عطفه قبل وهذا هو الصواب لأن التثنية قافية (قوله على عمل لاواهما) أي عند
سبويه على التسامح المحذوف بلان لا الأولى لكونها جزءا المعطوف عليه لا تسقط على الخبر
فكيفية تكون الثانية زائدة لأن العطف في الحقيقة على محل الاسم فقط فندبر (قوله زائدة)
أي بين المتعاطفين وتليغ المحذوف معنى عطفها فهو جملة واحدة (قوله وليس للأعل فيه) أي
لوجود شرط القامها وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الأول كما في
الزائدة في نصب لكل خبرين يكون من عطف الجمل كما إذا علمت كليس (قوله هذا المعركم الخ) يفتح
العين مبتدأ خبر محذوف وجوبا أي للمعركم قسما والصغار يفتح الصاد المهملة فتعين مجمة المثل
والهوان (قوله وان نصب المعطوف عليه) أي لكونه مضافاً أو شبهه مع كون الثاني مفرداً (قوله
أعني البناء) أي لتركيبه مع الثانية والنصب أي عطفه على لفظ الأول والرفع أي لانتهاها أو
أعمالها كليس أو بابتها مع عطفه على محل اسم لا عند سبويه لأنه لا فرق عند سيبويه بين المقدور وغيره
في كون محل الرفع على الاستدراك فأنظر سم عن أقدميقي ويؤيد ما مر عن شرح الكافي من أن
لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء لا لفظه معناه تقدير الكن فيه أن لا الناصبة للاسم
ترفع الخبر اتفاقاً فإذا كانت مع اسمها على محل المبتدأ لم أن هذا المبتدأ لا يعمل في شيء إلا أن يقال
الثاني والمنقضي كالشيء الواحد فعل أحدهما كعمل الآخر كما قاله في غير قائم الزيدان فتأمل
صبان (قوله الأول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبر أن عند الجمل مع سواء علمت الأولى
كليس أو أهملت ثلاثاً أو دعاملان مختلفان على الخبر ويلزم على الأول كون الخبر
منصوباً مرفوعاً (قوله فلا لغوا الخ) الفوا بالاط والتأني اللوم من قولك للشخص أنتم الضمير
للبنوة وما فاهوا أي لظن قوايه وهذا من قصيدة لامية لابن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها
وموئل من مقنين وأصله

فلا لغوا ولا تأنيب فيها هـ ولحين ولا فيما لم

وفيها لهم ساهرة وبرج هـ وما فاهوا الخ

والحين بالفتح الهلاك والملم باللام والساخرة أرض يجدها الله تعالى يوم القيامة فالمنقضي فيها
سلم وبرج (قوله والثاني الرفع) أي على عمل الثانية كليس أو أهملها وما بعد هامة مبتدأ مستقل
أو بابتها وعطفه على الأول سواء علمت الأولى كليس أو أهملت وتقدر خبر واحد أو اثنين يعلم
محاضر (قوله ولا يجوز النصب) أي عطفه على المحل أو تبعاً لفظ لا تنافيها ما النصب محذوف
كأمر عن الخمشري فيجوز والحاصل أن الامرين أن كلاً من درين جاز في الأول البناء والرفع
الفاء أو عملاً كليس فتثنية ثلاثه وفي الثانية سبعة بتأوه ونصبه على محل الأول أو لثقله أو محذوف

لائب اليوم ولاخه

اتبع الخرق على الراقع

الله الارتفاع وفيه ثلاثاً أو جبه

الأول أن يكون معطوفاً على محل

لاواهما لأنها في موضع رفع

بالابتداء عند سبويه وجنود

تكون لازمة الثانية أن تكون

لا الثانية علمت على ليس الثالث

أن يكون مرفوعاً بالابتداء وليس

للا عمل فيمؤلفاً لحوالاً لوقته

الانته ومنه قوله

هذا المعركم الصغار بعينه

لأنه إن كان ذلك ولأب

وان نصب المعطوف على جازي

المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة

أعني البناء والنصب والرفع فهو

لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة

ولا امرأة وان رفع المعطوف عليه

جازي في الثاني وجهان الأول البناء

على الفتح فهو لرجل ولا امرأة ولا

غلام رجل ولا امرأة ومنه قوله

فلا لغوا ولا تأنيب فيها

وما فاهوا به أدامهم

والثاني الرفع فهو لرجل ولا امرأة

ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز

النصب لثاني لاه انما جازي فيها

تقدم المعطف على اسم ولا هنا

ليست بناصبة فيسقط النصب

ولهذا فالصنف وان رفعت أولاً

لانتها

وامرأته امرأته أو لا يجوز البناء على الفتح وعلى الانقش لا رجل وامرأته بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكاكه قال لا رجل ولا امرأته
ثم حذفت لا وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الرفع (١٤٧) والنسب سواء تكررت لا نحو لا رجل ولا غلام

امرأته أو لا تكرر نحو لا رجل
وغلام امرأته هذا كله إذا كان
المعطوف توكراً فإن كان معرفة
لا يجوز فيه الرفع على كل حال
نحو لا رجل ولا زيداً ولا رجلاً
وزيداً (ص)

وأعطى لامع حمزة استفهام

ما تسقى دون الاستفهام

(ش) إذا دخلت حمزة الاستفهام

على لا النافية للجنس بقت على

ما كان لها من العمل وسائر الأحكام

التي سبق ذكرها فتقول لا رجل

قام وألا غلاماً رجلاً قائماً وألا طاعاً

جباراً طاهراً وحكماً المعطوف

والصفة بعد دخول حمزة الاستفهام

كحكمها ما قبل دخولها هكذا أطلق

المستفهمه الله تعالى هنا وفي

كل ذلك تفصيل وهو أنه إذا قصد

بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام

عن الشيء فالحكم كذا كرم الله بيق

عملها وجميع ما تقدم ذكره من

أحكام العطف والصفة وجواز

الانقضاء خلال التوبيخ قولك

ألا رجوع وقد شئت ومنه قوله

ألا رجوعاً ما نزلت شئت

وإذا نزلت عجب بعد هـ

ومثال الاستفهام عن الشيء قولك

ألا رجل قائم ومنه

ألا اصطباراً لي أم لها جلد

إذا أتى بالتي لا فاعاد ما أتى

وإن قصد بالتي فذهب المازي

انها أتى على جميع ما كان لها من

الأحكام وعليه يتشأن المطلق

فالأولى حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أي حذفت وفتحت
وليس الفتح بالتركيب مع الأول الفصل بالواو (هـ) البذل النكرة كالتعاقب المقصود
نحو لا أحد رجل وامرأته بالنسب والرفع والابتداء على تركيب مع المبدل منه لأنه ينة تكرار
العاد فيبينهما فاصل فقد وجوز بعضهم لأن هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح فإن كان معرفة
تعين رفعه نحو لا أحد زيد بكر فيها وكذا يقال في عطف البيان وأما التوكيد فالأولى في المفتى
منه كونه لفظ المؤكد مجرد عن التنوين ويجوز رفعه ونسبه ما ما المعنوي فيجسج بناء على أنه
لا يتبع نكرة لأن اللفظ معارف أما على أنه يتبعها فيعين رفعه لعدم تسلط لأعلى المعرفة (قوله
وأعطى لا) قال سمع عيسى شوهة للعامة على أن أولس (قوله دون الاستفهام) ليس في جميع الأول
إعطاهما لفهما تفرقا وتكراراً (قوله فالحكم كذا) لكن مع التوبيخ كثيراً ومع الاستفهام
عن الشيء قليل حتى وهم الشاويين عدم وقوعه (قوله ألا رجوعاً) أي أنكافاً عن الرجوع وهو
اسم ولا خبرها محذوف أي موجود هو المزمع للتوبيخ والانتكار والنسبية الشباب وإذا أتى أي
أعلنت والهمز فتعني الكبر وقد مرها كتب قبلاً فهو هـ إذا كبر وصف كذا في المصباح
(قوله الاصطبار) الهمزة تلتصق بهم وأعطى بارساً لا ولسي خبرها أو وصفه وانظر محذوف أي
موجود والذي لا فاعاد ما أنه كناية عن الموت والمعنى إذا مات هل فتى اصطباراً لي ورجى أم
تجملد وأما متصله فالملوك بهم مع الهمزة تسمى أحدها ومنقطعة فتكون اضراً
عن الاستفهام الأول إلى الاستفهام عن الصلة فمعنى (قوله الاعطى في الاسم) أي ولا خبر
لها لأنها بمنزلة أمتى فتقولك ألاما كلام تام جمل على معناه وهو أمتى ما فلا خبر لها لا لتفتوا ولا
تقديرها كالأمة المعنى والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازي يكون الخبر مقدراً (قوله
ولا يجوز التأخر) أي لأنها كتبت وهي لا تلتقي (قوله بالرفع) مقتضى اقتضائه عليه جواز النسب
على محل الاسم وهو الظاهر فليصر (قوله ألاما ما باردا) ما الثاني نعم لا أول لجواز الفتح
بالجاء المدحوص بمشتق كرجل رجل صالح ونسبي فقاموطاً فهو مبتنى على الفتح لتركبه
مع الأول وينتفع رفعه عند سبوه ويجوز عند المازي وتعين تنوين بارداً لأن العرب لم تترك
أربعة أشياء ولا يصح كون ما الثاني توكيداً ولا بدلاً كافياً التوضيح لأنه مقيد بالوصف والأول
مطلق فليس مراداً فالتحقيق كدوم لا مساويه حتى يدل منه لكن يجوز بعضهم التوكيد في قوله
تعالى يا أمة ناصية كاذبة فكذلكها وجوز في التكت كونه عطف بيان لجواز كونه أوضع
من سبوه (قوله فبارب) يقع القسم والهمزة وتكون الزاماً آخر موحدة أي يسقط وقاعه ضمير
العمر وأما ثالثة ما كتبت بين هـ من مفتوحين ثم ناء التاني بأى أقسدت ويد الغلات فاعلة
وفيه استعارة من كنهية حيث تشبه الغلات بالفاعل المكتوب وأثبتن لوازمه اليستقيلا
واضح المازي باليت على سبوه يعقل مستطاع ما خبر لا فيل قوله لا خبرها أو وصفه لا معها
مراعاة لأن التاني فيل قوله بعدم ذلك وإيا كان رجوعه نائب فاعل مستطاع ورجوعاً كونه
خبراً مقدماً عن رجوعه وأجله صفة ثالثة لعدم وصفه ولى ولا خبر لا قال الروداني ويجوز
الوصفية مكرراً لا يشك عاقل في أن المتنى انما هو استطاعة رجوع العمر لا العمر المدبر
المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلا شك (هـ) (تنبه) ترداً لا لتنبه وهي الاستنتاجية

المصنف ومذهب سبوه أنه لم يبق لها الاعطى في الاسم ولا يجوز التأخر ولا الوصف أو العطف ما رفع مراعاة لابتداء ومن استعملها
للتحق قولهم ألاما ما باردا وقول الشاعر
(ص) وشاع في الباب اسقاط الخبر

إذا المراد مع سقوطه مظهر

(ش) إذا دل دليل على خبر لا نافية للجنس وجب حذفه عند التعمين والطارئين وكثر حذفه عند الجازين ومثاله أن يقال هل من رجل قائم فتقول لا رجل وتحذف الخبر وهو قائم وهو باعند التعمين والطارئين وجواز عند الجازين ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر خبر طريق ولا جاز ويجوز أن يقال هل أظن أن رجلاً أو يجزوا عن أن يقال هل عندك رجل أو هل في النار رجل فتقول لا رجل فان لم يدل على الخبر دليل لم يحذفه عند الجميع فهو قوله صلى الله عليه وسلم لا أحد غير من الله وقول الشاعر

ولا كريم من ولدان مصبوح

والى هذا أشار المصنف بقوله

إذا المراد مع سقوطه مظهر

واحتراز هذا عما يظهر المراد مع

سقوطه فإنه لا يجوز حينئذ الحذف

كما تقدم (ص)

• (ظن وأخواتها) •

انصب بفعول القلب برأى ابتداء

أعنى رأى خال علت وجداء

ظن حبت وزعت مع حد

بهادري وبعيل الذكاعتقد

وهب تعلم والى كسيرا

أيضاها انصب مبتدأ وخبرا

ش هذا هو القسم الثالث من

الافعال الناصحة للإبتداء

فتدخل على الجائسين نحو أن أولاء الله الخ لا يوم يأتيهم وللعرض والتخصيص يقتضيه بالصلية فهو لا يتصور أن يفقر الله لكم الاتقان فهو ما الخ (قوله إذا المراد الخ) أنشأ طرية كما ينير البصيص الساطع فالذا لمفتوحة وليست هي ذات تعليلية لأن المراد لا يظهر في كل تركيب كما لا يقتضي (قوله إذا دخل دليل) أي مقل كوقوعها جواب السؤال أو صلى بأن يدل عليه الساق نحو فلا فوت أي لم يسم قالوا الأضيأى علينا وأكرمنا بصفته الجازيون مع الأشوالاة إلا الله فيرفع ما بعد الأعلى البليغين ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فهم من التسامع المار فهو يعنى قول بعضهم من محل الاسم قبل الاسم وليس هذا مبنيا على عدم وجود المجرز لما مر من شرح الكافية فتأمل (قوله أعني من الله) المراد بالعبارة لزوما دعايتها وهو مقتضى تعرض لحارمه لا أفعال النفس من فعل ما يستكره لا حقانه على الله تعالى يقال غار الزنج يفار على أمراته كفاف يحاف غضب من فعلها والمصدر غير اكتوفا وغيره كضربة ولا يكسر وأولهما كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ) قيل أنه لما قيل لشخص من بني تميم اجتمع هو وحاتم والنافة عند امرأته نسي مارية خاطبة لها فتحدثت حاتم فقال النبي

هلا مالت البيت من محاسبي • عند الشتاء ذامهت الربيع

ورديا زهرهم حر قاصصة • في الرأس منها وفي الاصلا تلعج

إذا القاح غدت ملق أصرتها • ولا كريم من ولدان مصبوح

والطرف النافعة الموزونة أو السنو والمصر فيشيد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضررها النيقط لئلا يكون أقوى لها أو الاصلا مع صلا هو ما حول الذنب والتلعج التشبه شبه الخ في البياض والقاح جمع لقح وهي النافعة الحلوب والاصرة جمع صراخيط يتدبه ضرع النافعة ثلاثي عرضها ولدها وانما تاتي وتترد عند عدم اللبن والولدان جمع لبين صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبغته صبغته الصبوح والله سبحانه وتعالى أعلم

• (ظن وأخواتها) •

(قوله بفعول القلب) مقدر مضاف فيم (قوله برأى ابتداء) الإضافة لادنى ملازمة أي جواى بجهة ذات ابتداء المراد الجنس الصادق ببعض لأن أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدأ يلزم الحذف أو الصدر وغيره مما يتنوع في كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقدما على أنه مفعول أول كآدم خلقت أفضل بخلاف مكان لأن اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استفهاما في اليان كآدم كنت وأين خلقت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيها وما أقول أي الدرداء وجدت الناس اخترت له فعلى أضمار القول أي مقول في كل واحد منهم اختبره بنفسه ومر مثله في كان ولا تدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر إلا بعد استفهام فاعلم أي وجوده وذكره وإن تأخر عنها فان قلت فتوجب زيد أعمر وصيرت الطين خرقة ليس أصلهما المبتدأ والخبر إذا يقال زيد أعمر ولا الطين خرقة لعدم صحة الأخبار أجيب بأنه يصح في الأول باعتبار التشبه على حذف الازاء وفي الثاني باعتبار الأول (قوله مع حد) بتخفيف الدال للضرورة ومتعلق بأعني أو حال من مفعوله (قوله الذ) يسكون الذال لغنى الذي وكاعتقد صلتته احتزبه عن جعل الذي من أفعال المقاربة وقد مر والى معنى صيرت أي (قوله وهب) بفتح فسكون أمر يعنى ظن لامن الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الحاربي أنه من ظن الخواص ويرده قصبه ان آباءا كان حاربا كذا في شرح الجامع (قوله والى) مبتدأ وكصيرته وهب انصب

خبراً أي والأفعال التي بمعنى صير انصبها أيضاً مبتدأ وخبراً كما تنصبها بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها التاظم بها للاختصاص وغيره مع المتعلقات خبر عنها جعل دال على صوت كسبت زيداً يتكلم فزيد ما يحول أول والثاني يتكلم بخلاف المتعلقات بمجموع كسبعت كلاماً زيداً فتعدي لواحد فقط وقال الجمهور لا تعدي مطلقاً إلا الواحد كسرت أفعال الحواس فإن كان مما يجمع فذاك والانقيص حذفت منافي والقفل بعد حال أي جعلت صوت زيداً حال كونه يتكلم (قوله أي قسمين) قسمها غيره إلى أربعة فمفعول حلو قطع ودرى اليقين فقط وجعل ويجا وعدو زعموه بـ للرجحان فقط ورأى وعمل اليقين عالياً وظن وخالف حسب للرجحان غالباً والشارح أدرج الثالث في الأول والرابع في الثاني نظر الغالب فيهما وتقليلاً للأقسام غنم عند ذكر كل واحد على محيية لغرض ذلك (قوله مثالاً لرأى) أي اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لاجتماع البصر وأصابته ثموا لا تعديت لواحد ما يعني إلى أي والاعتقاد فيحصل كلام الرضى تعديتها تارة لاثنين زاي الشافعي كذا حلالاً ومنه قوله

رأى الناس الأمن رأى مثل رأيه • خواص تراكين قصد المخارج

وتارة تلو أحده ومصدر تأمير مضافاً إلى ما كراهي أو حنفية حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك اه وصرح هذا عدم الاحتياج حيث تد تقدير المفعول الثاني لأن هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرفق بغير الاقتصاد عليه وإن كان في الغماصين ما يخالفه (قوله بمحاولة) أي قدرة وهو غير لا كبر بالياء الموحدة كما أن جنوداً اقتبلا كثرهم بالثلاثة (قوله أنهم يرونها) أي يظنون البعث بعد أي تمتعا وزم أي فعله فريلاً وأفعالاً لأن العرب تستعمل البعد في التقي والقرب في الوقوع غنى الآية الطن واليقين معاً (قوله ومثال علم) أي اليقينية وزم أي الظن قليلاً نحو فإن علمهم من مؤمنات وكان عليه ذكره كراهي إماماً التي بمعنى عرف فستأق في المتن والتي من علم يعلم علماً كرح شرح فراحوا فاعلم والمرأة إذا انشقت شفته العليا فلازم ويقال علمه يعلمه ككسر مكسره إذا انشقت شفته ومشقوقة الشفة السفلى يسمى الفم بالثاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول بالاذل وبالجر بإضافته الموانع ثم أي أفلطت وواجبات الشوق بالحليم والفاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أي بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لاجتماع أصاب الشيء أي لقيامه لا تعديت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضاً ولا بمعنى استغنى أو زحاً وحذف لزوم الثلاثة ومصدرها الثالثة موحدة بفتح الميم وكسر الحليم والثانية وجد بفتح الواو والأولى بتبليتها كافي القاموس (قوله حديث الخ) التاء نائب فعل وهي المفعول الأول والثاني الوفي وهو مصفة مشبهة فالعهد أماناً فله أو ضاف إليه أو نصب على التشبيه بالمفعول به وعمره من حرف التاء والاعتباط بالغيرين المجهية من النبطية وهي غنى مثل حال المصوب من غير أن يزول عنه والظاهر أن المعنى فليقبضك قبضك أو أهدأه بدوام اعتباط الغيرة كناية عن دوام أوصافه الجسدية قال أبو حيان ولم يجد أماناً نادري فيما يتعدى لقصورين ولعله ضمه في البيت معنى علمت والتعجب لا ينقل اه لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعبد بلواحد بالياء فتعديت بكذا فإن دخلت عليه الهمزة تعدى لا آخر بنفسه فهو لا أدرك ما يقبل الامع الاستهتام فيتعدي لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجمل من المفعولين والأوجهما الهمع والمعنى أن علمت مصدر المفعول بالياء فقط فهي في محل نصب باسقاط الخبر كافي فحكت وهذا صحيح أم لا (قوله وهي التي بمعنى علم) أي لا التي نحو تعلم النعم مثلاً ولا تعديت لواحد والفرق بينهما أنه هذه امر يتخيل العلم في المستقبل

وهو ظن وأخواتها وتنقسم إلى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التعويل فأما أفعال القلوب فتقسم إلى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذكر المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودرى وتعلم والثاني منها ما يدل على الرجحان وذكر المصنف منها ثمانية ظن وحسب وزعم ورجح وجعل وهب يقال رأى قول الشاعر
رأيت الله أكبر كل شيء
محاولة وأكثروهم جنوداً
فاستعمل رأي فيه لليقين وقد
تستعمل رأي بمعنى ظن كقوله
تعالى أنهم يرونه بعد أي يظنونه
ومثال علم علمت زيداً خالاً وقول
الشاعر

علمتك البذل المعروف فاشت
البلى وواجبات الشوق والامل
ومثال وجد قوله تعالى وإن وجدنا
أكثروهم لقاصقين ومثال درى قوله
دريت الوفي العهد يا عروفاً قبض
فان اعتباطاً بالياء فاستبد
ومثال تعلم وهي التي بمعنى علم قوله

بما على أسبأه الأولى أمر يتصل به في الحال بما يذ كر من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على أن وصلها اقتسدهم لمفعولها كقوله

قلت تعلم أن الصخرة • والافتقارها فأنك سأل

وفي حديث الجبال تعلموا أن ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مقعوله الأول شفاو الثاني قهر (قوله خلت زيد الخ) ومضارعها الخال والكثرة كسر الهمزة تعلى غير قياس كقوله

أخالت أن لم تنفض الطرف ذاهوى • بسو ما لا يستطيع من الوحيد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو طلع في شبه أى عرج أو أوج فلازمة (قوله دعاني) أى صفاني القوال جمع غائبة وهي المرأة المستغنية بجمها عن الخيل والباص خلق مفعول أول والثاني جملة تل اسم وقوله فلا أدعى به يظهر أنه على تقدير الإنكار أى أقلا أدعى به والخال أنه أول اسم على وقد جعل خال في ضميرين شئ واحد وهما التأويل والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أى بكسر السين بمعنى ظن والاكثر في مضارعها الكسر أيضا يقل الفتح وان كان القياس في مضارع فعل المكسور يقل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والحسبة بفتح السين وكسرها

فان كانت بمعنى صار احسب أى أذاشقره ويأض وجرة فلازمة أو بمعنى عند تصدت لواحد وفقت سينها في الماضي وضعت في المضارع ومصدرها حسب كسر أو حسبنا بالفتح والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسر هـ قاموس (قوله رباحا) تمييز لغيره وباقلا كتابة عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أى لا بمعنى كفى أو راس أى شرف وسادو الاتعتل لواحدة تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى من أو هزل بفسغة المجهول من الهزال والافلازمة أما الهزل فمخالف لجد في القاعل (قوله فان تزعمني الخ) اليامفعول أول ووجه كنى الخ فان واجهل مضارع هو وقوله خبر كان لا افضل من فضيل والمراد بالجهل خلاف الحسل وهو الغضب والسب لانه لا يصدر غالبا الا من الجهل والاكثر تعلى زعم الى ان وصلها كتم نحو زعم الذين كفروا أن لن ينعوا وقوله

وقد زعمت انى تغترب بعدى • ومن ذا القى يا عزا لا تبغى

وكون زعم من أفعال الرجاء انما يأتي على قول السرا في الزعم قول مع اعتقاد صم أو لا إذا قلت زعم فلان هكذا لقناه فاه معتقده وان كان اعتقاده غير صحيح اما على قول الجرجاني انه قول مع غنى أفعال القين وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير جهة لقولهم زعم مطية الكذب أى مطية لتسببه الكذب الى الفعل فاذا قلت زعم فلان كذا فكذلك قلت كذب أى قال قولاً غير صحيح فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقدا لما قاله ويحتمل أن المعنى مطية الكاذب أى هو يتوصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليرى نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بس مطية القوم زعموا انه قد عذب من الحكاية بالاتبث للعسكى لان لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق جهة الخبر والظاهر أنه ليس مراد السرا في ومن معه المحصر فيما قاله كل واحد منهم لا استعماله في العز وغيره قطعاً عن العلم قول أبى طالب

• ودعوني وزعمت انك ناصح • أى قلت ذلك عالمه ببليل قوله بعد

واقصد صدق وكنت ثم أمين • ومن غير زعم الذين كفروا الخ أى قالوا ذلك معتقده لاعتدليل وذلك قال الناصح كفى انه يستعمل في الحق والباطل وأ كثر استعماله فيما يشك فيه أى فاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقاً عندك كالبيت أو باطلا كفى الامة وقد تكون شاك فيه فتأمل (قوله عد) أى لا بمعنى حسب المال والاتعتل لواحد (قوله فلا تعدد المولى) هو للتعلم

تعلم شفاء القين قهر عدوها
فبالغ بلفظ في التصيل والمكر
وهو بمنزلة الأفعال الدالة على القين
ومثال الدالة على الرجاء قولك
خلت زيداً أخاك وقد تستعمل
خال للقين كقوله

دعاني القوالى جهن وثلثي

لى اسم فلا أدعى به وهو أول
وظلقت زيدا صاحبك وقد تستعمل
للقين كقوله تعالى وظنوا أن
لأملنا من الله الا اليه وحسب
زيداً صاحبك وقد تستعمل للقين
كقوله

حسبت التقى والوجود خير تجارة

ورباحا اذا ما المرء أصبح ناقلا

ومثال زعم قوله

فان تزعمينى كنت اجهل فيكمو

فانى شريت الحلم بعدك بالجهل

ومثال عد قوله

فلا تعدد المولى شريكى فى الغنى

ولكنها المولى شريكى فى العدم

قد كنت أجبر أبا عمرو وأخاثة

حتى أملت بنا وما ملكت
ومثال جعل قوله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم جناد الرحمن
أنا أو قد المصنف جعل يكونها
يعني اعتقد احترازاً من جعل التي
يعني صرنا منها من أفعال التحويل
لأن أفعال القلوب ومثال هـ قوله
قفلت أجري أنا مالكة

والأفهي أصراً مالكة

وشبه المصنف بقوله أعني رأى على
أن أفعال القلوب منها ما ينصب
مفعولين وهو رأى وما يصحده مما
ذكره المصنف في هذا الباب ومنها
ما ليس كذلك وهو قفلت لأن مفعول
جبن زيد ومتعداني واحد وهو
كزيت زيداً هذا ما يتعلق بالقسم
الأول من أفعال هذا الباب وهو
أفعال القلوب وأما أفعال التحويل
وهي المرات بقوله والتي كسيرا إلى
آخره فتعدي أيضاً إلى مفعولين
أصلهما المتدا والخبير وعددها
بعضهم سبعة صير مفعولاً للطن
أبريقاً وجعل نحو قوله تعالى
وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه
هابثاً مستوراً وهب كقولهم وهبي
الله فذلك أي صيرني وقصد كقول
تعالى تصفنت عليه أجزاً واتخذ
كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم
خليلاً وتركه وقوله وتركنا بعضهم
يومئذ عوجاً ببعض وقوله
وربعت حتى إذا مات ركة

أنا القوم واستغنى عن المسع شارب

ورد كقوله

رى الحد ثمان نسوة آل حوب

بجندار حردن له سودا

فرد شعورهن السود أيضاً

من قبل هـ والامر هـ قد الزما

ابن بشير العاصي وقوله

وإني لأعطي المال من كل ما مثلاً • وأغفر للمولى الجاهل بالعلم
وإني مسقي ما تلقى جازمته • فإني عند الشدائد من صرم
أي قطع والمراد بالمولى الخليف أي وأصحاب أي لأصحب الصاحب هو من يتخاطب في الغنى
بل في الغنى بعضهم فسكون أي التفرل كل الناس تلقى لغنى كما قال ابن دريد في مقصورته
والناس كلان يحنن عنهم • في كل أقطار البلاد والقوى
صيدى المال وإن لم يطعموا • من غمر في روعة نشنى الصدا
وهم لمن أملت أهدامون • شارصكم فيما أقادو حوى

وقال آخر

حتى الكلاب إذا زارت خائفة • حنت إليه وحركت أذنابها
وإذا زارت وما قفرت بعد ما • هرت عليه وكشرت آياتها
(قوله حبا) أي يعني ظن لا يعني قصداً ورياً وساقاً وحفظاً أو كتم أو غلب في الحاجة من حاجته
فهيئة أي خاطئة فخلته والاعتدل واحد في الكل ولا يعني ظاهراً أو محضاً والافلازمة (قوله
أخاثة) يتورن أع لعمد أخاثة وثقة حسنة أي موثوقه أو بالاضافة أي أخاثة وقوى والمات
الحوادث (قوله والأفهي) أي ظني هالكا (قوله أي صيرني) هو بهذا المعنى لازم المعنى بمرأته
كالثل والفسد امر الكسرى يمدو ويقصر وبالفتح مقصور فقط خاموس وغيره (قوله تصفنت عليه
أجزاً) مقتضى الشارح أنه يعني صيرت مقصوده الأولى أجزاً والثنائي عليه لكن فسرها البصري
بقوله لا خنت فتأمل (قوله حتى إذا مات ركة) حتى ابتداءً أي بما زانته وجواب إذا قوله بعد
تقدم حتى ظالم الأولى يدى • لوى يده الله الذي هو غاليه

قاله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله نفسه لأن الصغير يحتاج
إلى من يرزق القدر عن نفسه وأفعه وتقدم بالغنى المجبة أي سترو مجد وأصل ترك كونها بمعنى طرح
وشلى فلها مفعول واحد فضعف معنى صيرت تعدي لثنتين مثله نحو وتركهم في ثلاث لا يصرون
(قوله رى الحد ثمان الخ) حد ثمان الدهر بكسر فسكون كأيوب خد من القاموس وفي الصحاح
بفتحين تجدد مصابيه فهو من فوج يضم النون وفسره العين بالميل والنهار ومقتضاه أنه مشى
حدث بفتحين بمعنى حدث فخره بكسرة وعليه فغير رد للمقدار أي عقدار من المصائب
ومعنى بفتح الميم من باب دخل كافي المختار أي حزن ويطلق على السرور أيضاً كما في القاموس
فهو من الأضداد (تيسه) عليه بعضهم من أفعال التصغير ضرب العامل في مثل كضرب الله
مثلاً عبداً أو ضرب لهم مثلاً أصحاب القرية مثلاً لمفعول أول وما بعده ثاناً وأعكسه ونيز كنبذ
فريق من الذين الخ تكلم الله لمفعول أول ووراءه وورهم مفعول ثان لا تظرف لتبذلان الطرف
يجب احتوائه على فاعل عامه وردال وداني هذا الوجه وبأنه لا شئ في صفة قولك أصبحت
الهلل بين السحاب أي أن بين طرف لا بصيرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالقن أن ينبغي
طرح ووراء طرفه لا يعني صيروا ما ضرب فاختار في التسهيل أنه يعني ذكر مثلاً لمفعول
والمصوب الثاني بدل أو بيان (قوله وخض) أماً ما ض يجهول ويرجه آخر البيت أو امر ويؤيده
قوله اجعل كل ما لركن وقوله وأنو ضير الشان ومن قبل هـ جعل ما أي ما ذكر من قبله (قوله
والامر) مبدأ وهب مبدأ أي خبره أنزما وبالجه خبر الأمر رابطها بخنوف أي الزمه أو أن

وردت وجوه من البيض سودا

(ص) وخص بالتحقيق والألفا ما

الامر مفعول ثان مقدم لازمه لواز تقدم معمول انظر التعلي على الاصح (قوله ولغير الماضي)
مفعول ثان لجعل والاول كل المضاف الى الموصولة او الموصوفة بحجة تركن أى علم ومن
سواهما حال من غير أى جعل كل الاحكام التى علت الماضى ثابتة لغيره حال كون ذلك الغير من
سوى ب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو الضارع الخ) نيبا بصير على خروج الصفة المشبهة
لعدم صوغها من غير اللازم واقل التفضيل والتجيد لان الاول لا ينسب للمفعول اصلا والثاني
لا ينسب لمفعولين وان صح صوغهما من التعليل كزيدا علم من عمرو وما علمه صبان (قوله انا طان)
أى انا رجل طان فان الضمير فى طان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر انا لان اسم الفاعل
لا يعود ضميره الاعلى القالب كما قاله بعض المحققين اه صحى (قوله الاصفة الاخر) انا هب
فانفاق واما تعلم فعند الاعلى وقال غيره بصرفها حتى ان السكت تعلت انا فلان الخارج أى علت
قال سم وقيل صرغها ان يدخلها التعليق والالفاء (قوله واختصت القلبية المتصرفه الخ)
واختصت ايضا بان يسلم مفعولها ان وان وصلتهما وان كالتى تقديرها المقدّر لتختصها
المستندو المسند اليه صريحا وهى حيث تنقلها فى لفظ المصدر المتصدين الصلة لا فى محل الجملة
لانها ليست معقولة عنها والاكسرت ان ويجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى
واحد كظنتنى قائما وخطتلى اسم ان انا مستغنى والحقها فى ذلك رأى الحلية والبصرية
بكثره نحو اناى اراى اصرخا وقوله

ولقد اراى الرماح درشة • من عن يمين تارة وشمالى

وعدم وقد وجد معنى فى جملة دون باقى الافعال فلا يقال ضرب ببنى اتفاقا لئلا يكون الفاعل
مفعولا بل ضرب بى نفسى وظلت نفسى ليتناير القفظان فلان ورد ما و هم قد فيه النفس نحو
وهزى الملك واخضع اليك جناحك افسك عليك زوجك أى الى انفسك وعلى نفسك بخلاف
اتعمال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا المنسوب بها فلا ضرب فى اتحاد مع
الفاعل ولا وضع النفس مكانه عند الجهور فلا قال ظنت نفسى عالمة وحوذان كيسان فان
كان احد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ما ضربت الاباى (قوله بالمتعلق والالفاء) أى
بمجموعهما أو ان التصبيص بالنسبة الى غير المتصرف فمقنها فلا ينافى انه يشار كهن فى الالفاء كان
زيد كان قائم ذهب بعضهم الى انها فيه ملقاة لازمة وفى شرح الكافية ما يباين عدم كذا فى
التكسبو يشار كهن فى التعليق بالاستفهام خاصة غيرهم بنحو فليظن ارج الزكى طعما ما قسبصر
ويصررون يا ايكم الفتون يسئلون اياهم يوم الدين ويستيقون احق هو عرفت من ائت ونسبت
ايهم زيد واعلم ان الجملة مع التعليق ما تنسب لمفعولين ان لم ينسب الاول والاقتد الثاني
كلمت زيد اومى هو قال بعض المتأخرين فاعلم حيث متعلق عن العمل فى لفظ الجملة عامل فى
محلها التصب على انها مفعول ثان وقيل لا تعليق حيثئذ لان حكم الجملة فى مثل هذا ان تكون
فى محل نصب ولا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلى كلمت زيد اومى قائم ويؤيد الاول
ما سألنى فى الشرع عند تعليلها بلينى فان كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجملة فى
محل نصب باسقاطه ككثرت اهذا صحيح أى فى ذلك لا وبفسه فالحل لا يفسده ان لم يزد
كثرت اومى زيد والافعال اجمع انها بدل منه كثرت زيد اومى هو لاسال لانها انشائية فقيل بدل
كل يتقدر بعرفت شان زيد وقيل اشغال بلا تقدير والظاهر جريان الخلاف المتقدم فى التعليق
وعدمه هنا ايضا (قوله فالتعليل ترك العمل) سمى بذلك لعمل العامل فى المحل دون التعليل فكأنه
لم يعمل كل الرأى المعلقة لامن وجه ولا ملقاة لاسات الزوج عشرتها (قوله لمانع) هو اعتراض ماله

كذا تعلم ولغير الماضي من
سواهما اجل كل ماله تركن
(ش) تقدم ان هذا الافعال سمعان
أحدهما افعال القلوب والثاني
أفعال الصواب فاما افعال القلوب
فقسى القسم الى متصرف وغير متصرف
فالتصرف ماضى ماضى وتعلم
فستعمل منها الماضى نحو ظنت
زيدا فاعلم وغير الماضى وهو
المفعول لرفع نحو اظن زيد قائما
والاخر نحو ظن زيد قائما واسم
الفاعل نحو انا ظن زيد قائما
والاسم المفعول نحو زيد مظلون ابوه
قائما فابوه هو المفعول الاول
وارتفع لقيام مقام الفاعل وقائما
المفعول الثانى والمصدر نحو عجت
من ظنت زيد قائما و ثبت لها
كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضى
وغير المتصرف اثنان وهما هب
وتعلم معنى اعلم فلا تستعمل منها
الاصفة الاخر كقوله
تعلم شفاء النفس قهر عدوها
فبانح بطف فى التعليل والمكر
وقوله
فقلت ابرنى اياما لك
والافهينى امر اها لك
واختصت القلبية المتصرفه
بالتعليق والالفاء فالتعليل هو ترك
العمل لفظا دون معنى لمانع نحو
ظنت زيد قائم تقول لزيد قائم لم
تعمل فيه ظنت لفظا لاجل المانع
لهامن ذلك وهو اللام لكسه فى
موضع نصب بدل انك لو عطف
عليه نصبت نحو ظنت لزيد قائم
وعر امتلطا فهي عاملة فى لزيد
قائما فى المعنى دون اللفظ والالفاء
هو ترك العمل لفظا ومعنى

للمانع شعور بدخلت قائم فليس ظننت عمل في زيد قائم لان في المعنى ولا في القيد وثبت المضارع وبما بعد من التعليق وغيره ما ثبت
للماضى نحو انزل زيد قائم وزيد اذن قائم ولو خواتمها وغير المتصرف لا يكون فيها تعليق (١٥٤) ولا التامر كذلك أقوال الصول نحو

صبر وأخواتها

(ص) ويجوز الالفه لان الابداء

واوضحه الشأن أولام ابتداء

في موهوم الفاء متقدما

والتمز التعليق قبل في ما

وان واللام ابتداء وأقسم

كذا والافتقار فانه المختص

(ش) يجوز الفاء هذه الاعمال

المتصرفه اذا وقعت في غير الابداء

كأذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت

قائم أو آخر نحو زيد قائم ظننت

واذا وصلت فقبل الاعمال

والافتقاريان وقبل الاعمال

أحسن من الالفه وان تأخرت

فالالفه أحسن وان تقدمت استع

الالفه عند البصر بين فلا تقول

ظننت زيد قائم بل يجب الاعمال

فقول ظننت زيدا قائما فان فيه

من لسان العرب ما هوهم الفاء

متقدمة أول على أفعالهم

الشأن كقولهم

ارجو وأمل ان تدفء وندتها

وما أخال له شامك تنويل

فالتقدير ما أخاله شامك تنويل

فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول

الأول وله شامك تنويل جملته

في وضع المفعول الثاني وحينئذ

فلا الفاء أو على تقدير لام الابداء

كقولهم

كذلك أدبت حتى صار من خلقي

أنى وجدت سلاكة النجاة الادب

والتقدير انى وجدت لسلاكة

النجاة الادب فهو من باب التعليق

وليس من باب الالفه في شيء ونذهب

صدر الكلام وهو يجمع المعلقان الآتية بعد الفعل فتقبل عمله لفظا لا تزول صدرتها بسبب
عنه فيها أو فيما بعدها تكون نحو أو هو باطل (قوله للمانع) أى لفظي بل معنوي وهو وصف
العامل يتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال الصول) أى لقوتها لأنها تترك في الذات قبلها
وتحولها والقلب لا يتقوى على التأخير فيها لضعفها انما تترك في الأحداث الماخوخن من فعالها
الثانية فتملكت وأثبت ومنع من ذلك في هب وقدر لزوم لفظهما حالة واحدة تناسب كون عملهما
كذلك وهل المراد بعدم الفاعل كراهه يجب التصريح تأخر الفعل أو يمنع تأخره أصلا
وبعدم تطبيقه عدم دخول المعلق بعد أصلا وأما يدخل وباني والظاهر في ما الأول فليصر
(قوله لاني الابداء) عطف على محذوف أى في حال توسط العمل أو تأخره لاني حال الابداء به
أى بجله قبلهما فهنا ابتداء لتقوى على آخر البيت اصطلاحى فقسما لجناس التام لاختلاف
معناها مع اتفاق لفظهما ولا تضر لاني الأول لكونها في شبه الاتصال كما ذكر علماء البليغ
(قوله يجوز الفاء هذا المانع) أى بشرط عدم اتفاق الفعل والاعتين الاعمال كزيد قائما علم أن لان
الفاء مستندونهم ما قد علمت فبقا حتى الفعل بعد توجيحه في المعنى الى الفاء ولين وأما
قوله وما أخال له شامك فقول بعاسيا في المانع ولولم فلا تناقض فيه لابتداءه على التثنية من أوله
فتأمل ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا يوجد لام الابداء أو الواجب الالفه كزيد
قائم ظنى غالب لا مناع عمل المصدر مؤخر أو نحو ذلك قائم ظننت مانع اللام من العمل فيما بعدها
وقيل الفصل معلق بها لا معلق ومثلا ما في المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله
سبان) أى لان الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى وهو الابداء وقوله وقيل
الاعمال أحسن أى لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما إذا تأخر قائم بضعف قدمه على المعنوى
(قوله فالالفه أحسن) أى اذا لم يترك العامل بمصدر منصوب كزيد قائما علمت قلنا والواقع
الالفه اذا التوكيد دليل الاعتناء بالعمل والالفه الظاهر في صدمه فيتم ما شبه التثنية فان كد
بضمير المصدر أو بإشارة اليه كان الالفه لا لعدم صراحتها في المصدرية وكذا يقال في المتوسط
(قوله وان تقدمت) أى على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليها شيء مما يتعلق بالجملة غيرهما كنى
ظننت زيدا قائما فقبل يرجع الاعمال وقيل يجب وعلى الأول فلا يحتاج لتأويل اليتين التامين
لتقدم وما في الأول وان في الثانية العمل على الأرجح (قوله وأمل) عطف مرادف وهو لا يكون
الاباوا وتدفع منصوب تقدير الضرورة على حدائ الله أن أسوء بأمل وأمل وأخال بكسر
الهمزة فتصغر من قصها والتسويل العطاء (قوله كذلك) أى مثل الادب المذكور في قوله قبله

أكنيه حين أناديه لأكرمه • ولا أقبهوا السوءة للقب

وملاكة الأمر بكسر الميم وفقهما ما يقوم ويتوقف عليه والنجاة بالكسر والخلق والطبيعة (قوله
والتقدير انى وجدت سلاكة) قيل يجوز في كل من اليتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد
كالأشعرى خلافا لما هو عليه صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام في الأول لانها التاكيد
الابتن فتثاني التثنية فتأمل (قوله بل هو جاز) أى الاعم للمصدر واللام فيجب كما هو (قوله قائم
لازم) أى اذا كان المعلق في المفعول الثاني كجملته من هو قائم يجوز نصب زيد لانه غير

(٢٠ - خضري ل)

الكوفيون وتسعهم أبو بكر الزيدى وغيره الى جواز الالفه المتقدم فلا يحتاجون

الى تأويل اليتين وانما قال المصنف وجوز الالفه لينه على ان الالفه ليس بلازم بل هو جاز تخفيف جاز الالفه جاز الاعمال كما تقدم
وهنا بخلاف التعليق فانه لازم

ولهذا قالوا انتم التعليل يجب التعليل لتا وقع بعد الفعل ما التامة فهو ملتزم ما زيد قائم وان التامة فهو ملتزم ان زيد قائم ومنه قوله بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا ولا بعضهم ليس هذا من باب التعليل في شيء لان شرط التعليل انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده في نصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذف قلت ظننت زيد قائما فالآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك لانك لو حذف التعليل وهو ان لم تسلط تظنون على (١٥٤) لبثتم الا قليلا وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله لم يخالفه هو كالجميع عليه من

استفهم عنه فهو مفعول اول والجهة في محل الثاني ويجوز رفعه بتعليل العامل عنه لاستفهم عنه معنى كافى قولهم ان أحد الا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع الاستفهام لكونه هو والصغير في قول شيأ واحد فى المعنى (قوله ولعله يخالف الخ) هذا يؤيد ما تقدم من بعض المقاربة (قوله بعده لا التامة) قيدها على وان في الشذور والجامع والواقفين في جواب القسم لانها لا يلزم ان المصدر الاخذ كالتحقيق فى المعنى عن سيموه فى لا وان مثلها قال فى التوضيح والقسم اما مقبوض كملت واقفه ان زيد قائم ولا زيد قائم ولا عمرو ومقدر كسالى الشرح اذا قدر فيه ما القسم فالعامل فى ذلك معلق عن العمل فى جملة جواب القسم فهى فى محل نصب لتسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا يعمل لها من حيث القسم لكن فى التكت ان التقيد بذلك مذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال واذا أطلقه فى الظن وقدر بسطته فى حاشية التوضيح اه (قوله ولا عمرو) كرر لا لوجوبه مع المعرفة لا لافعالها لكن لافرقها بين الملقاة والعامة كليس وان (قوله اسم استفهام) أى لانه لا يصلح فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن اخذت وعن نسال (قوله لم عرف ان الخ) انما على هذين دون باقى الافعال مما مر انتميه عليه لانها أصل افعال اليقين والظن ولم يعرفوا جاحثه من كونها قاضيين وغيرهما اذا تعدى واحد خرج عن القلبية غالبا (قوله اذا كانت علم معنى عرف الخ) صريح فى ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه من الخلق فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه والكليات والمعرفة بالجزئيات وبذلك تفهني علمت زيدا قائما علمت تصادقا بالقيام معنى عرفته عرفته ذاته وقال الرضى لافرق بينهما فى المعنى وأما الفرق فى العمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد للتساويين فى المعنى بحكم القضى (قوله ولا أى) متعلق بانه بمعنى النسب ثم ان أريد بالروى بالتظن وهو المصدر الاصطلاحي فاضافة رأى الية التسمية اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناها وهو العلم فن إضافة الدال للمدلول وما مفعول انم وانتهى أى اتسبب صلها والعلم متعلق بمطالب حال من علم احقره به عن العرفانية ومن قبل اما متعلق بانتهى بمجرد الايضاح أى من قبل ذ كر العرفانية كما يشير اليه حل الشرح وأحال ثانية من علم أى حال كونها من قبل المتعولين وهو اولى لينص على ان الحلية لا تلغى كما فهم عدم تعليلها بقوله طالب مفعولين اذا التبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز القاء ولا تعليلها خلافا لما شاطي (قوله حلية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعنى مصدر حلم يحلم كقتل يقتل اذ اراد فى منتهى شيا (قوله بلائذ) أى برأى الرويا وقوله لان الرويا الخ جواب عما يقال ليس فى كلامه نص على المراد اذ الروى استعمال مصدر الرأى مطلقا حلية وغيرها فاجاب بما ذكره ومذهب الحريرى والمصنف انها لاتاقى لغويا فلا اشكال عليه وأما الروية فالتامة فالفالب كونها بصرية والعلمية (قوله ابو حنن) اسم شخص وكذا اطلق وعاروا تالامرهم خالفة فى غير الدال للضرورة ويورثنى

انه لا يشترط فى التعليل هذا الشرط الذى ذكره متميل نحو بين التعليل بالآية الكريمة وشبهها يشهد بذلك وكذلك يعلق الفعل اذا وقع بعده لا التامة فهو ملتزم لازيد قائم ولا عمرو ولا ام الابتداء فهو ظننت زيدا قائم اولام القسم فهو علمت ليقومين زيد ولم يصلها أحد من النوعين من العلمات والاستفهام وله صور ثلاثة الاولى ان يكون أحد المفعولين اسم استفهام مفعولاً ايهم اقول الثانية ان يكون مضافا الى اسم استفهام مفعولاً غلام ايهم اقول الثالثة ان تدخل عليه اداة الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت هل زيد قائم ام عمرو (ص) لم عرف ان وظننتهم

تعدية فواحد ملتمته (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أى عرفته ومنه قوله تعالى والله انخرجكم من بطون أمماتكم لا تعلمون شيأ وكذلك اذا كانت ظنن بمعنى اتهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أى اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على القريب ظنين أى يعظم (ص) ولرأى الرويا انم ما علما طالب مفعولين من قبل انتهى

(ش) اذا كانت رأى حلية أى الرويا فى المنام تعدت الى المفعولين كما تعدى اليه ما علم المذكور من قبل والى هذا أشار بقوله أى ولرأى الرويا انم أى النسب لرأى التى مصدرها الرويا ما نسب اليه المتعدية الى اثنين فعبر عن الحلية بما ذكر ان الرويا وان كانت تقع مصدرا لغبر رأى الحلية فالشهور كونها مصدرا لها وما شال استعمال العارأى الحلية متعدية الى اثنين قوله تعالى انى أراى أعصر خرافا ليا مفعول أول وأعصر خرافا فى موضع المفعول الثانى وكذلك قوله أبو حنن يورثنى وطلق وعاروا وانه تالامرهم رقتى حتى اذا ما يبعثى الليل وانقزل النغزال انا ما كلنى يجرى لورد الى العلم يندل بلا قالها والمير فى أراهم المفعول الاول

ورفتى هو المفعول الثانى (ص)

ولا تجزئها بلا دليل

سقوط مفعولين أو مفعول

(ش) لا يجوز فى هذا الباب سقوط

المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا

إذا دل دليل على ذلك فإلّا حذف

المفعولين للدلالة أن قال هل

ظننت زيدا فأثما فتقول ظننت

التقدير ظننت زيدا فأثما فحذف

المفعولين للدلالة ما قبلهما عليهما

ومنه قوله

بأى كلب أم دابة سنة

ترى بهم عار على وتحسب

أى وتحسب بهم عار على تحذف

المفعولين وهما بهم عار على

لدلالة ما قبلهما عليهما ومثال

حذف أحدهما للدلالة أن قال

هل ظننت أحدا فأثما فتقول

ظننت زيدا أى ظننت زيدا فأثما

فحذف الثانى للدلالة عليه ومنه

قوله

ولقد نزلت فلا تلقى خبره

مضى بجزالة الحب المكرم

أى فلا تلقى خبره واقعا فغيره هو

المفعول الاول وواقعا هو المفعول

الثانى وهذا الذى ذكره المصنف

هو الصحيح من مذاهب الصوفيين

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز

لأنهما لا فى أحدهما فلا تقول

ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت

فأثما تريد ظننت زيدا فأثما (ص)

وكنتن أجل تقول أولى

ستفهما بوليه فصل

بغير ظرف أو ظرف وعمل

وإن بعض ذى فصل يحتل

(ش) القول شأنه إذا وقعت بعده

جمله أن تحكى نحو قال زيد عمرو

منطلق وأقول زيد منطلق لكن

الجملة بعده فى موضع نصب

أى يسرى خبره الاول وحذف خبره ما بعده لآلته عليه وأونة جمع أو أن ظرف للغير المحذوف أى
يؤرقونى أونة وحتى ابتداءية وإن الاول شرطية ويحذف اليل وانحزله حتى ذهب وإذا الثانية
فجاءت دخلت فى جواب الاول والورد المنهل أى الماء العذب الأول كالماء السراب الذى يرى وسط
النهار كلمة مأخوذة بلا يكسر الموحدة ما يلبس بالخلق من ما وغيره والمراد هنا الميم كذا الشاعر رفقة
لهذا قوله وحذفه بالشام فصار بهم منما (قوله وورفتى هو المفعول الثانى) بحيث فيه الدماعى
بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقة لا محقق قبل ذلك قال فرفتى حال لا بمعنى مرافق
اسم فاعل لا تعرف بالإضافة وقد يقال المحقق كونهم رفقة بقطعة لا منما كما هو فرض كلام
الشاعر على أن المراد هنا المرافقة الاجتماع الجسمي لا السداقة الحقيقة كما يعطيه النظر السديد
أى أراهم يجتمعون فى فهو مفعول ثانى زمانا ولا شك أن أصلا قد بر (قوله بلا دليل) والحذف
حينئذ يسمى اختصارا والذى لا دليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثانى فاقصاف
لأن المفعول فى الحقيقة مضمون المفعولين كتمام زيد فحذف أحدهما فقط بلا دليل كحذف
الكلمة وهو منجى بخلاف حذفهما معا فتعسف فيه لأنه كحذف الكلمة بغيرها وهو مانع
وجوزة الأكثرين مطلقا والاعطى أفعال القرن دون السلم ومنع مسيو به والاختصاص مطلقا كما
هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنه علم الغيب فهو يرى أى ما بعد تقديمها وظننت من السوء
أى ظننت انقلاب الرسول والمؤمنين منتفيا ونحو من يسعير يحل أى يظن مجموعهما فالحذف
فى كماله الدليل لأن أعنه علم الغيب يشعر بهما فى الاول بل ظننت أن لن ينقلب الرسول الخ
أوضح دليل عليهما فى الثانى ويسعير فى الثالث يشعر بالاول وسال مخاطب الثانى (قوله فى هذا
الباب) أى لا تقدم القائمة فيه بالحذف أذ يكون أخبارا مجرد وقوعه على أو علم وذلك معلوم
إذا ضلوا أحد من ذلك بخلاف غيره هذه الأفعال كما عبطت وكسوت وضربت فلا أخبار مجرد
الفعل مفيدون لم يعلم متعلقه وظاهرنا ذلك على اشتراط تجدد القائمة فافهم ثم هل المنع إذا
أريد مطلق علم أو ظن فان أريد ظننت ظنا عجميا وأريد تجدد الظن مثلا وأبهم الخلقون لتكن
فينبئ الجواز كافى الوردانى وكذا إذا قيل بظرف كل ظننت فى الدار أو عندك لحصول القائمة
حينئذ كافى التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى كافى الروباني والضمير
فى جميعها لا كالبسبب (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أى واقعا
لقد نزلت وقوله فلا تلقى خبره مفعول على ذلك القسم وهما غيره لقول المفعول من نزلت ومنه متعلق
بنزلت وكذا بجزالة الحب المكرم بصيغة المفعول وواقعا هو المفعول الثانى المحذوف ويحذف انتهى
أى فلا تلقى خبره كأنما متعلق بنزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكنتن) مفعول ثان
لأجعل والاول تقول (قوله أو عمل) أى معمول كما يشعروا الشارح (قوله وإن بعض ذى) قال
سم أو بكهالان أسهل ضم الجائز إلى الجائز الجواز وحينئذ هذه الجملة حشو أذ لم ترد على
ما قبلها وقال مسيو به الظاهر أنها استلزام عن الفصل بالكل ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى
الشريعات ١٠ وقد يفرق بأن النهى إنما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا من مذاهب
واحدة كما أنها وهو محتمل حديث أن القاصب أن تؤرق رخصه فأسأل (قوله أن تحكى) أى بلفظها
الاصلى بلا تعبيرها بغيرها فاقبل الحكاية فى معنى لفظها كما سمع كقول زيد عمرو منطلق أم لا
كانولا وقيل عمرو منطلق ونحوه حكاه هنا ما أجازنا فقلت أن تقول قال زيد انطلق عمرو
ولو حكمت قول زيد فأثما أو قوله أنت بغير ذلك أن تقول قال زيد هو قائم فقلت هو بغير
كافى الرضى وأما الجملة المحذوفة كتمام زيد بالرفصع ابن عصفور منع حكاية لفظها بل بحسب الرفع

على المقعولة ويجوز إجرؤه بحرى الظن فتصحب المبدأ والخبر مفعولين كما تصح ما نحن والمنشور أن العرب في ذلك مذهبن أحدهما وهو مذهب عامة العرب أنه لا يجزى القول بحرى الظن البشروط ذكر المفسر منها أربع مخرجات التي ذكرها عامة النحويين الأول أن يكون الفعل مضارعا الثاني أن يكون للضابط واليهما أشار بقوله أجل تقول فإن تقول مضارع وهو للمضارع الشرط الثالث أن يكون مسبوقا باستفهام واليهما أشار بقوله أنى (١٥٦) مستفهما به الشرط الرابع أن لا يفصل بينهما أى بين الاستفهام

والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا مفعول الفعل فإن فصل بأحدهما بضرره هذا هو المراد بقوله ولم تفصل بغير ظرف إلى آخره فقال ما اجتمعت فيه الشروط قولك أقول عمرا منطلقا فمفعلا مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان ومنه قوله

مضى تقول الفاعل الرواسما

يحملن أم فاعله وقاسما فلو كان الفعل خبر مضارع نحو قال زيد مفعول لم ينسب القول مفعولين عنده هؤلاء وكذا أن كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمرو منطلق لم ينسب أول لم يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول عمرو منطلق أو سبقوا باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا مفعولة نحو أنت تقول زيد منطلق فإن فصل بأحدهما بضرر نحو أعندك تقول زيد منطلقا وأنى الدار تقول زيد منطلقا وعمرا تقول منطلقا ومنه قوله أجهل اتقول بين لؤى

لعمري أنك أم متجاهلنا فبنى مفعول أول وجهها لمفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبدأ والخبر مفعولين لتقول نحو اتقول زيدا منطلقا وجزأ فعهما على الحكاية نحو اتقول زيد منطلق (ص)

اعتبار بالمعنى وقيل يجوز والتظاهر أن محل الخلاف إذا لم يقصد حكاية اللحن والافلاحة أحداه (قوله على المقعولة) أى المفعول عندهما الجهور ولا المطلق كالجمله مفرد في معناها كقلت شعرا أو قصد لقوله كقوله إبراهيم أو مدلوله لفظ كقلت قلدا لفظ زيد مثلا نكل ذلك مفعول به لقول الأنا هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمنع الثاني منها ويجعل إبراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله بحرى الظن) أى إذا كان بغير حجة اسمية اما الفعلية فليس فيها إلا الحكاية ولو أنى المفعول لا الانصب اجابا وهل المراد بحرقى الفعل فقط مع بقائه على معناه وهو التلطف كما يشير إليه تيسير الشرح بقوله في نصب الخ أو فى العمل والمعنى معا فبب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عملها الجهور على الثانى حتى عند علمه عليه فالنارحة صفة حقيقية والغاها هو كون فاعله وهو فعوله نصير بن اسمى واحد كل ظن الذى هو معناه كاجته المصريح (قوله أربعة) زاد السجلى أن لا تعدى بلام الجهور الواجب الرفع على الحكاية نحو أقول زيد مفعول منطلق لانها تعد من الظن لكونها التبليغ وقوا عندهم تشديد ذلك وإن لم يذكره وزاد فى التسهيل كون القول جاليا بوجهه لا أكثر بقوله

اما الرحل فدون بعد غد • فنى تقول الدار تجمعنا

نصب الدار مع أن متى ظرف القول فيصعب مستقبله مستقبلا واجب الموضع والنامسى بانها ظرف تجمعنا فالمستقبل هو الجمع والقول حالى ولا يضر كونه خبر مستفهم عنه حيث أن الشرط سبقه بالاستفهام ولو عني غيره كآنى الدماسى خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرعى نقل عاتقى • إذا ألام ألعن إذا الخليل كرت

فإن الاستفهام عن عيب القول لا عنه وعلى هذا فإن تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير محل ونحوها بما يفضى المضارع للاستقبال اما على قول الأكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله الضم) بضم ز مخفف اللام جمع قلاص وهى الناقصة الشابة مفعول أول والرواسم مضمه جمع راسم من الرسم وهو التأثير فى الأرض لسند الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سر الأبل ويحمل مفعوله الثانى وروى بدنى بدله ومتى ظرف له أى الظن السابق بدنىتهما فى أى وقت (قوله ولا مفعولة) قال أبو حنيفة مشددا مع مفعول المفعول فيجوز أن هذا تقول زيد اضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا وعليه الكوفون وأكر البصر بن معادسيو هو الاخفش (قوله نحو أنت تقول الخ) محلهما لا يجعل أنت فاعلا بقول محذوف ناصبا للمفعولين والجازا اتفاقا لعدم الفصل كذا فى التوضيح فاستشكه شارحه لما نقله الموضع فى حواشى الألفية من أن المحذوف لا تعلق به سوى المشتغل عنه وباقى العمولات انتهى المذهب كقول القسول من الاستفهام ويوجب باله غير متفق عليه فقد مرح بعضهم بأن الحكم المضمير مطلقا والمذكور مجرد التفسير (قوله جاز نصب المبدأ الخ) أى بشرط كونه بمعنى الظن عندهما الجهور كما وما الرفع فعلى كونه بمعنى التلطف فالجواز عندهم موضع على الحالتين (قوله هذا المراهقة) الإشارة إلى نصب مصاد

وأجرى القول كلن مطلقا • عند علمه نحو قول دامت فقا (ش) أشار إلى المذهب الثانى للعرب فى القول وهو مذهب الشاعر سلم فيجوز القول بحرى الظن فى نصب المفعولين مطلقا أى سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجلت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قول دامت فقا مفعول أول ومنشقا مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنتم جلا فطينا • هذا العمر الله اسرايتنا فهذا مفعول أول لقالت وليسر أينا مفعول ثان

(ض) * (أعلم وأرى) * إلى ثلاثة رأى وعلم واذا صار رأى وأعلم (ش) أشار به هذا الفصل إلى ما يتعلق من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل فذكر تسعة أفعال منها علم وأرى فذكر أن أصلهما علم ورأى وانهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل لانهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى متعولين نحو علم زيد عمر انطلقا ورأى خالد بكر أن خالفا دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولا ثالثا وهو الذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة وذلك نحو أعلمت زيدا عمر انطلقا ورأيت خالدا بكر أن خالفا فزيد واذا دخل المفعول الأول وهو الذي كان فاعلا حين قلت علم زيد ورأى خالد وهذا هو شأن الهمزة وهو أنها تصير ما كان فاعلا مفعولا ثان كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعلما إلى واحد نحو خرج زيد وأخرجت زيدا وإن كان متعديا إلى واحد صار بعد دخولها متعلما إلى اثنين نحو ليس زيد يجبني فتقول ألبست زيدا حبة وسيأتي بيان ما يتعلق به من هذا الباب وإن كان متعلما إلى اثنين صار متعلما إلى ثلاثة كما تقدم في اعلم وأرى (ص) وما للمفعول ثلث مطلقا * للثاني والثالث أيضا حقا (ش) أي ثبت للمفعول الثاني (١٥٧) والثالث من مفاعيل اعلم وأرى

ما ثبت للمفعولين علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبر في الأصل ومن جواز الألف والتعلق بالنسبة إليهما ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما أو حذف على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيدا عمرا قائما قائما والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المتدأ أو الخبر وهو معروف قائم ويجوز أنفا العامل بالنسبة إليهما نحو علموا وأعلمت زيدا قائما ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الأكبر فامفعول أول والبركة مبتدأ أو مع الأكبر ظرف في موضع خبر وهما اللذان كانا مفعولين في الأصل وأعلمنا الله البركة مع الأكبر وكذا يصوز التعلق عنهما فتقول أعلمت زيدا لعمرو قائما ومثال حذفها الدلالة أن يقال هل أعلمت أحدًا عمرا قائما فتقول أعلمت زيدا ومثال حذف أحدهما الدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أي قائما أو أعلمت زيدا قائما أي عمرا قائما (ص) وإن تعدوا الواحد بلا همزة فلاثنين فهو صلا

الشاعر اعتقاد العرب أن الضاب من مسخ في إسرائيل فحذف ضاف أي هذا مسوخ في إسرائيل التوبيد للام لغة ثانية وهو يعقوب عليه السلام وأصبح الاعلم وغوم هذا البيت على أنه لا يشترط عند سليم فمعنى القول معنى الفن لأن قصد الشاعر حكاية لفظ المرأة لأنها ظنت ذلك كما هو ظاهر واحتمل أن أسرتين باق على جوارقه فحذف الضاف السابق وهو خبر عن هذا المفعول القول بصدق ردا للاحتجاج المبني على الظاهر واثقه أعلم

(أعلم وأرى)

في نسخ أرى وأعلم واكمل وجعلوا افتقه ههنا بعد الترجمة تيبا والاولى تعادل فيها القفلان يتقدم كل في محل لأدليس أحدهما أي ومن الاتحاشي يقدم مطلقا (قوله إلى ثلاثة) متعلق بعلم واخبر الدال مشدود ورأى وعلما فمفعول مقدم والمراد رأى المتقدمه بضمها يقينه وحكمة نحو أدبر بهم أفعه الآية (قوله وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاثي وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافا لاختش في الخاء هاء على الجميع قياسا على ما نزل وجههما عن القياس إذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة بدونها حتى تصل عليه فييب الوقوف عند المجموع (قوله صار بعد دخولها متعلما) مثلها في ذلك التصغير يقال لهما البناء للمفعول والمطاوعة قائما هما يبعلمان المتعدي لو أحدا زما والمتعدي لأكثر بقص واحدا (قوله وسيأتي الخ) أي في باب تعدى الفعل وزمومه (قوله مطلقا) حل من ضمير حقا الواقع خبرا عن ما أي والذي ثبت للمفعول صلت حقيق للثاني والثالث حال كونه مطلقا عن التقييد بحكمه وأحال خلافا لمن اشترط في جواز التعلق والافتاء ههنا منهم للمفعول اما المفعول الأول فليس له شيء من هذه الأحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلا) اماماض معلوم فالثاني للثنية عايدة على علم ورأى في البيت الأول كاتب تعديا وأما رقا فانه بدل من التوابع الخفيفة يؤيد هذا وجودنا في جواب الشرط بلا احتياج إلى تقدير قدا لماض مجهول لأنه لا يئين من اللازم وعلى القول بجواز احتياج إلى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا لاقتلاها ليست مفعولا به بل تكون لا إطلاق ولا الجواز قبله لتقدمه (قوله فهو الخ) أي بذلك دفع فهم أن التسمية في بعض الأحكام لكنه

والثاني منهما كثنائي اثنين كما * فهو به في كل حكم وذاتسا (ش) تقدم إن رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل تعدا إلى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنه انما ثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين واما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد إذا كانا تدرأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا وعلم معنى عرف نحو علم زيد الخ فانهما يتعديان بعد الهمزة في مفعولين نحو أريت زيدا عمرا وأعلمت زيدا الحق والثاني من هذين المفعولين كلفعل الثاني من مفعولين كما وأعطى نحو كسوت زيدا حبة وأعطيت زيدا درهما في كونه لا يصح الخبر به عن الأول فلا تقول زيد الخ لا تقول زيد درهم وفي كونه يجوز حذف مع الأول وحذف الثاني وابقا الأول وحذف الأول وابقا الثاني وإن لم يدل على ذلك دليل فخال حذفهما أعلمت وأعطيت ومنه قوله تعالى فاعلمنا أعطى وابقا الأول وأعلمت زيدا وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولوسوف يعطيك ربك فترضى ومثال حذف الأول وابقا الثاني نحو أعلمت الحق وأعطيت درهما ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثاني منهما إلى آخر البيت

(ص) وكأرى السابق نأخبراه
مفاعل سعة وسوق ذراطر وأرى
وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية
وهي نأ كقوله نبات زيد أعرا غابا
ومنه قوله

نبئت زرعاً والسفاهة كاهما
يهدي إلى غرائب الأشعار
وأخبر كقولك أخبرت زيداً أخالاً
منطلقاً ومنه قوله
وما عليك إذا أخبرني دنفا
وغاب بعثت يوماً أن تعوديني
وحدث كقولك حدثت زيداً ابكراً
مقبولاً ومنه قوله

أومنعتهم ما نستلثون فن
حدثتوه علينا الولاء
وأما كقولك أنأت عبد الله زيداً
مسافراً ومنه قوله
وأثبت قيساً لم أبله

كأزعموا أخيراً أهل الين
وخبر كقولك أخبرت زيداً أعرا غاباً
ومنه قوله

وخبرت سوداء الغنم مريضة
فأقبلت من أهل بصراً أعودها

وأما قال المصنف وكأرى السابق
لأنه تقدم في هذا الباب أن أرى

تأخره تعدى إلى ثلاثة مفاعيل
وتأخره تعدى إلى اثنين وكان قد
ذكر أولاً أرى المتعدية إلى ثلاثة
قبه على أن هذا الأفعال الخمسة
مثل أرى السابقة وهي المتعدية
إلى ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة
وهي التعدية إلى اثنين (ص)

• (الفاعل) •

الفاعل الذي كرفوعاً إلى
زيد من أوجههم الفتي
(ش) المخرغ من الكلام على
نواحيه لا بد اعترض في ذكره
ما يليه الفعل التام من المرفوع

وهو الفاعل وأما به وسبق في الكلام على نأ يعني الباب الذي يلي هذا الباب فاما الفاعل فهو الاسم المسند إليه الفعل

(١٥٨) حدثت أياً كذلك أخبرا (ش) تقدم أن المصنف هذا الأفعال المتعدية إلى ثلاثة

يقتضي منع التعليق هنا كباب كسا وليس كذلك فلوقال بده • ومن يعلق ههنا أسأ • لوقى
بالمردود واتعاجل التعليق هنا لأن العلم العرفي يقتضي وأرى البصرية متعلقة بها ومن تعلّقها بقوله
تعالى رب أرى كفتي الموقى فعمله كفتي الخ في محل المفعول الثاني على عن أرى وقد يقال
يصح كون كفتي أسماء مفعولاً عن الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكسفة مضافة إلى
الفعل بعدها على حد يوم يقع أي أرى كفتي أحياناً كقيل في أي لم تركب فعل بك (قوله نبات)
هي وما عطف عليها بخذف العاطف مبتدأ أخبره كأرى والسابق بالخبر صفة أي السابق قبل قوله
وأن تعدياً واحداً قال التمامي وتعدية هذه الأفعال إلى ثلاثة أغانها بتضمينها معنى أعلم لأنهم زنة
والضعف أذ ليس في كلامهم ما يدل على ذلك ولم يسمع تعدياً إلى ثلاثة صريحة الأولى
مبنية للمفعول كما قاله شيخ الإسلام ولا يردقوله تعالى فبشككم إذا من قتم كل عزق أنكم لفي خلق
جديد لأن جلة أنكم صدت من الثاني والثالث تطبق الفعل عليها لا لأنهم فليست صريحة
(قوله نبئت زرعاً الخ) التماسعول الأول ثابت عن الفاعل وز ردة ثان وجهته يهدي ذلك وقوله
والسفاهة كاهما أي في القبح جلة معترضه قبلها التعريض بذكر ردة قبله فهو عليه في أشهاد
(قوله وما عليك الخ) استفهام أنكراري أي أي شيء ثبت عليك في عيادتني إذا أخبرتني بكسر التاء
خطاباً للأنثى وهي المفعول الأول ثابت عن الفاعل والباء ثان ونفساً ثالث وان تعوديني على
حذف في متعلق بثبت المقدّر كقوله (قوله أومنعت الخ) عطف على أيا قبله ومنع ماض
معلوم وتسلون مجهول ومن استفهام أنكراري والشاهد في حديثه قوله فالتامعول أول والهاء
ثان وجهته لعلنا الولاء ثالث والولاء يقع الواو بمعنى العلابا على كافي نسخ (قوله لم أبله) من بلاد
سبأ ولا اختبره فهو يجز ومجحف الواو لا لضم اللام عليها وقوله كأزعموا أي لم أبر بمجربة
مواقف لم أزعموا والجملة حال متعوضة بين الثاني والثالث والتامعي الأول (قوله سوداء الغنم)
لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد عطفان يسمى الغنم فتح الغنم المعجمة فغرت به وبها
ليس وقوله بصرة صفة لأهل أي الكائنين بصرة وجهه أعودها حال مقدّر من تأخر قبلت وأتته
سبأه وتعالى أعلم

• (الفاعل) •

هو لفظة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما في الشرح (قوله التام) أي ولولنا محضاً ككننت فخرج
التامص ككان وكاد (قوله المسند إليه) أي المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الانبثاق
أو التي أو التعلق أو الانشأ فدخل الفعل في لم يضرب وان ضرب به ل ضرب زيد وخرجت
الفاعل لأنها لا تسمى اصطلاحاً مسنداً إليها ولا منسوباً إليها بل متعلقاً بها والتبادر الاستناد
بالاصالة فخرج البسول والنسق فان الاستناد فيها منسوبة وإما باقي التوابع فلا استناد فيها أصلاً
والمراد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي الذي هو الحدث ثلاثي كركر قوله أو شبهه ولا حاجة لتعيين
الفعل بالتام بل يزوج اسم كان بقيد الاستناد إذ لم تسند إليه أصلاً ما عطف أنما الحدث لعلها بل هي
روابط وقبول المسند هو الخبر فظاهر وإما على أن لها أحد تاماً مطلقاً هو الحصول والثبت فلا نه
لم يسند للاسم بل لمضون الجملة وهو مصدر خبرها مضافاً إليها ما في كان زيد قائماً حصل قيام
زيد وكذا يقال في أفعال المقاربة ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لا خارج المبدأ في زيد
قام وزيد قائم زيد قائماً عند الفعل وشبهه لكنتمو خرون لتفاني الأولين وروية في الأخرى لأن
هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتقن وقوله وبعد فعل الخ لا يذ في مرفوعه واستغنى في آخره ذلك

المتدا

المبتدأ بقوله أسند اليه فعل كاسيينه (قوله على طريقه فعل) أي يقتضيه ويرى نفسه هي كونه
مبتدأ للفاعل ثلاثيا كأن وغيره مفتوح العين وغيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقه فعل
أي يضم فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أملى الصيغة لأنه يخرج عن كونهم يشبهه بالسكون
تخصيضا وإن أحببته بأن المراد بالفاعل المفعول لا عدم التصرف فيه (قوله أو شبهه)
بالرفع عطف على فعل (قوله وحكمه الرفع) أي لأنه عطف الرفع أعراب المفعول أشار بذلك إلى أن
الرفع المأخوذ من قوله كرفوه أي ليس من جهة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة
المذكورة في المتن ورافعه عندهم هو المستدمن فعل أو شبهه لا الاسناد وقد نصب شذوذا
عندنا من اليبس كما قال في الكافية

ورفع مفعوله لا يلبس • مع نصب فاعل رويوا فلا تقس

مع خرق التوب المسماة وكسر الزاج الجبر نصب للمماراة والجزم منه قوله

مثل القنا فهدأ جون قد بلغت • نجران أو بلغت سواتهم هجر

على طريقه فعل أو شبهه وحكمه
الرفع والمراد بالاسم ما يشمل

برفع نجران وهجر ونصب سواتهم فافهمه ابن الطراوة عملا بقراءة قتلي آدم من ربه كملت نصب
آدم ورفع كملت ورد بإمكان جملة على الأصل من أن المرفوع هو الفاعل لأن التلقي نسبته
إليه لا ينسب وقد يحذف لفظه بإضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو أجمعهم من قبله الرجل امرأته
الوضوء أو بين والباء الزائدة نحو لن تقولوا ما جاءنا من بشير كن بالله شيئا أي ما جاءنا من بشير
وكنى الله وهو جند مرفوع تقديره وقبل محلا ويجوز في ناصبه الجبر على اللفظ والرفع على المحل
سواء جبر بالحرف أو المصدر قبل وقدر أدم الفعل جزمه المستقل وهو الحدث فتكون
أما بلا تأويل مصدر فيصم أن يسند إليه كسعه بالمعنى خير ويضاف إليه كيوم يقع ويجبر
فاعلها بإضافته إليه معني ألف فيه العام مني بقوله

أي أعله الهنداني سائل • فتنوا بصديق • يظهر السر

أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه • بحر ولا حرف يكوّن به الجبر

وليس بمعكى ولا يجوز • انتهى التفضيل والإنسان الضمير

فهل من جواب عندكم أستفهم • فن يجسر كم لا زال يستخرج الدر

قال الشنقي على المعنى وسقه إلى الانغاز بذلك أو سعيد فخرج من قاسم المعروف بابن باب النوى
الاندلسي فقال في منظومته التوبة في الانغاز النوى

ما فاعل بالفعل لكن جزم • مع السكون فيه ثابتان

وجوابه ما أنشد ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال

يحيى فعتى ناديا • من سنام حين هاج الصبر

يشد التون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضف إلى فاعله
تخفص مولكون الروي في البيوت قبلها كما نقل كسر الراء إلى الباء التي أصلها السكون والمجان
جمع جنته وهي القصعة والتادى المجلس والسنام على ظهر البعير وهو أعز ما فيه معنى ذلك فهاج
في محل جزم بإضافة حين إليه كما قيل في يوم تقع فقال في الانغاز أي فعل في محل جزم بإضافة
وفاعله جزم ورسا كن مرفوع أي مجرور بالكسرة المنقولة ما كن الضرورة مرفوع محلا هذا
وفي الصحاح ما نصه وصنابر الشناسة برده وكذلك الصبر يشد التون وكسر الباء قال طرفة

يحيى فعتى مجلسنا • وسديف حين هاج الصبر

والصبر يسكن الباء يوم من أيام العجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما سكت الباء للضرورة

اه وعلى هذا فالقزم من أصله باطل لأن كسر الباء اما على خلقه في غير البيت أيضا واما ضرورة
 للفتل من سكنة نافع الروى على أصل الفتل وقران من اشتقاق حركة ما قبل الروى المقيد
 لانه مقول عن الراء بل هي مرفوعة تقدير اولولا الروى للفتل بها فاعادة كون الفعل مضافا
 اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب عن الشواقي رد كون الفعل يستند اليه فاعمل والسديف
 بالقامه السام والام الجوز عند العرب خمسة أو ستة ومرفوعة بشدة البرد (قوله الصريح)
 يدخل فيه الضمير في نحو قاما بقرنة للقاء (قوله والمؤول) أي لوجود ما بل ولو قدرا والسالك
 هنا أن وان وما دون كي ولو نحو ولم يكتمهم نالزنا لم بأن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي لم يخشع
 خشوعها ويسر المرما ذهب اليه أي ذهابها ولا يقدر من الا ان المصدرية خاصة لعدم
 ثبوت تقدير غيرهما نحو وما را على الا يسير الخ أي الا ان يسير أي يسير وليس عند البعض من فاعل
 مؤول بلا ما بل من الثلاثة حال الغماضي الا في باب التسوية كوا علمم أنذرهم منه على ان
 سواهم في مستوخبان وما يمسده فاعله ولا تقع الجمله فاعلا بلا تاويل أصلا فلا يقال ينبغي
 يقوم زيد ونظري في قام زيد خلافا لالكوفين ولا حجة لهم في تمديد الهم من بعد ما را واليات
 ليستجبه وتبين لكم كيف فعلناهم لا حقال ان حجة ليستجبه ليست هي الفاعل بل مفسدة له وهو
 ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي تمديد الهميد كما كسر به في قوله به على من تلك القلوص بداه
 واما كيف فسباني انها بمعنى ككيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بأي معلق وقال
 اللطاميني تحال المعنى بخصوص الاستسقام كالأه لان الفاعل في الحقيقة متناقض محذوف
 لانفس الجمله اذ المعنى تبين لكم جواب كيف فعلنا قالوا لربعه (قوله ما أسند اليه غيره الخ)
 انما ظاهره سقط منه التعميم بقوله سواء كان مفردا لصبغ مطلقه أو جله عليه أو ان قوله
 غيره صفة محذوف أي مفرد غيره ويظهر كلام الشرح ان قيدا لاسناد الى الفعل مغن عن قيد
 تقديره كاحمر (قوله والمصدر) مثله اسمه كحمت من عطاء الذائب زيدو مثله المبالغة نحو أضرأب
 زيد (قوله عجت من ضرب زيد عمرا) بقرين ضرب ووقع زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح
 اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمر هو الفاعل لكتابه بالالتفات على
 ان اضافته المصدر لمفعوله ثم كذا الفاعل بعده قليل بل قبل خاص بالسر كقوله
 • قرع القوارير أقواما الباريق • برفع أقوام (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك
 الى دفع ما ورد على المصنف من انه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط وما صل الجواب ان المراد
 مرفوع الفعل وشبهه الكاتبين في قولك أتى الخ ثم عجمي الفعل بين الجملد والمتصرف (قوله)
 وبعد فعل الخ) اشارة ثانياً إلى حكم الفاعل وهو وجوب تأخر مرفوعا لمتبداً أو سبعة تقدير خبره
 وهو الظرف المختص ووجه اختصاصه ان فعل المضاف اليه يصلح للاندماج فيكون المراد به
 العموم كما في عمت نفسي أي وبعد كل فعل فاعل ففعله لا يدل لكل فعل من فاعله وانه لا يكون
 الا بعده وهذه هي المقصودة هنا اما الاولى تستقيم قوله فان ظهر الخ كما ينبغي لكن يرد
 على عمومته بعض الافعال لا يطلب فاعلا فصياح لاستسنائه كالفعل المؤكد في نحو تألك تألك
 الا لا تقول والمبني المجهول وكل الزائدة على الصحيح والفعل المكشوف بما كلفا وطما وكترما
 وقيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعد فاعل وقال الشاذلي ان قلت ترد لنبات التي القليل
 وقد ترد للتي المحض فيمكن ان تكون حرف في كما لا فعل بلا فاعل اه ولا يقع بعده اللفاظ
 الاجله فعليه قطعها مذكور واما قوله

صدحت فاطول الصدود قلما • وصال على طول الصدود يدوم

الصريح نحو قام زيد والمؤول به
 نحو يجيء ان تقوم أي قيامك
 نفي جالسند الفعل ما أسند
 اليه غيره نحو زيداً نحوك أو جله
 نحو زيد قام أبوه أو زيد قام أو ما هو
 في قوله الجمله نحو زيد قام غلامه
 أو زيد قام أي هو ونحو جرت على
 طريقه ففعل ما أسند اليه فعل على
 طريقه فعل وهو النائب عن الفاعل
 نحو ضرب زيد والمراد به الفعل
 المذكور اسم الفاعل نحو قام
 الزيدان والصفة المشبهة نحو زيد
 حسن وجهه والمصدر نحو عجت من
 ضرب زيد عمرا واسم الفعل نحو
 هيأت العقيق والظرف والجار
 والجرور نحو زيد عندك غلامه أو في
 الدار غلاماه وأقل التفضيل نحو
 حررت بالفضل أبوه فابوه مرفوع
 بالافضل والى ما ذكر أشار المصنف
 بقوله كرفوى أي الى آخره والمراد
 بالرفوعين ما كان مرفوعا بالفعل
 أو يشبه الفعل كالتقدم كزومل
 للمرفوع بالفعل عثالين أحدهما
 مرفوع فعل متصرف نحو أتى زيد
 والثاني مرفوع فعل غير متصرف
 نحو من التتي ومثل المرفوع يشبه
 الفعل بقوله منار وجهه (ص)
 وبعد فعل فاعل فان ظهر

حيث جعل وصلا فاعلا محذوف بضم مبدؤه ضرورة وقبل قدم القاعل على فعله للضرورة
 كذا في المعنى (قوله فان ظهر) أى القاعل المذكور قبل والمراد به القاعل الاصطلاحي أى الاسم
 المرفوع لا القاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لانه لا يظهر ويستتر ويكون بعد الفعل
 الاسم الدال على الذات المحكوم عليها كقوله ظاهر وقوله فهو أى الظاهر المقصود من ظهر
 وخبره محذوف أى فالظاهر المطلوب أى فهو أى الحكم واضح والافيه كما استأرو به هذا التقرير
 ينتج اتحاد الشرط والخبر بلا تكرار وهذا إشارة الى حكم ثالث وهو انه لا بد منه لفظا وتقديرا
 ولا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والاضهير) اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهور استأر بل هو ان
 كونه محذوفا واجب بان حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التفسير
 وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكدا التوثيق السماعي والمخاطبة نحو ولا يصدر ذلك لتعريف بكسر
 الهمزة والاستثناء المخرغ نحو ما قام أى ما قام أحد المصدر بناء على عدم تحمله الضمير لونه
 كضرب زيد أو ما طلع في يوم التجميع كما جمع به أى بهم حذف فاعل الثاني دلالة الاول
 عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو ان يقوم مقامه ما لان قصد بهما
 التفصيل نحو فلحقه رجل رجل فان أصله قلقة الناس رجل رجل أى متساو بين كذا دخلا
 الاول فالاول أى مر تين حذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كل منهما تى واحدا لا تعدد
 الا فى آخره لقيامهما مقام الفاعل الذى لا يتعدد فرقمهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع
 من حيث هو مجموع جعل في آخره فمقتضى فمما العطف كما يتبع في حاله من وزاد بس
 واحدا وهو ما قام ولا بد لمن الحذف لا التنازع لان الاضمار في أحدهما يفسد المعنى
 لاقتضائه نفي الفعل منه وانما هو منقضى عن غير مثبت له وقديشال يضمر في أحدهما مع
 الالتيان بالآخرى فلا يراد به وقديشال في الباقي كما يمكن جعل ما في التجهيز من الحذف
 والايصال بان يجعل فاعل أبصر مستتر في بعد حذف الجار لا محذوفاً أما المصدر فمضمي السيوطي
 تحمله الضمير لانه أوله بالمشق فضرر يعنى ضرب واطعم يعنى ان يطعم ففاعله مستر لا محذوف
 وما في الاستثناء المخرغ فالقاعل اصطلاحا ما بعد الاوكون الاصل ما قام أحدهما متطور فيه للمعنى
 ونظر النصاة للفظ والقعل المؤكد حذف فاعله تضرر فيتمع الدلالة عليه بضم ما قبله وكسره
 فهو كالنائب وأما الفعل المجهول فاعله حذف فاعله السد النائب بسد موشه يقال في رجل رجل
 فاستثناء ههنا من عدم الحذف استثناء خاطا هرى وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائي
 حذفه مطلقا كما يحذف لا يرى الزاى حين رضى وهو مؤمن ولا يشرب الخرجين يشربها وهو
 مؤمن ونحو كلا انما بلغت التراقي وقوله لم اذا كان غدا فأتني وريان الفاعل في كلاهما مستر
 لا محذوف في يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه ما قبله وفي بلغت ضمير الروح المعالومة
 من الساقوا التراقي أعلى المصدر وفي الاخر ضمير يعود لدالت عليه الحال المشاهدة أى اذا
 كان هو أى ما نحن عليه من السلامة غدا فأتني (قوله ولا يجوز تقديعه) أى الا فى الضرورة كما
 نص عليه الاعراب ابن عصفور وهو ظاهر كلام سيويه وقيل يتبع مطلقا لان الفعل وفاعله كثر في
 كلمة فلا يقدم عزها على مصدرها فان وجدنا ظاهره التقدير يجب كون الفاعل ضميرا مستترا
 والمقدم ما مبتدأ كزيد ضرب أو فاعل محذوف نحو وانما نحن المشركون استجارك (قوله
 فاجازوا التقدير) أى عكس ما قبل الزاى وشهد الموحدة

ما ليعمل شيئا ويبدأ • أجنده لا يجهلن أم حليدا • أم الرجال جثما قودا

رفع مشبه ما وليس مبتدأ لعدم خبره لتصبو سيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لا يبدأ مقديما

فهو والاضهير استر
 (ش) حكم القاعل التام عن رافعه
 وهو الفعل وشبهه نحو قام الزيدان
 وزيد قائم غلامه وقام زيد ولا
 يجوز تقديعه على رافعه فلا تقول
 الزيدان قام ولا زيد غلامه قائم
 ولا زيد قام على ان يكون زيد فاعلا
 مقديما بل على ان يكون مبتدأ
 والقعل بعده واقع ضمير مستر
 التقدير زيد قام وهو هذا مذهب
 البصريين وأما الكوفيون
 فأجازوا التقديم في ذلك كله وتظهر
 فائدة الخلاف في غير الصورة
 الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو
 زيد قام فتقول على مذهب
 الكوفيين الزيدان قام والزيدون
 قام وعلى مذهب البصريين يجب
 ان تقول الزيدان قاما والزيدون
 قاموا فتأني بالثبوت ووافي الفعل
 ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى
 قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله
 فان ظهر الى آخره الى أن الفصل
 وشبهه لا بد من مرفوع فان ظهر
 فلا اضمار نحو قام زيدان لم يظهر
 فهو مضمير نحو زيد قام أى هو

(ص) وجرى الفعل إذا ما أسند • لاشين أو جمع كقوله شهدا • وقد يقال بعدوا وسعدوا • والفعل للظاهر بعدمسند
(ش) مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر متنى أو مجموع وحيد غير يدل على التثنية أو الجمع فيكون كقوله إذا
أسند إلى محرف فتقول قام الزيد وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد لا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا
الزيدون ولا قن الهندات فتأني بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على أن يكون ما بعد الفعل من فوعابه وما اتصل بالفعل من الالف والواو
والنون حرف يدل على تنسبة الفاعل أو وجهه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ متروكا والفعل المتقدم وما اتصل به ما صفي موضع
رفعه وبالجمله في موضع رفع خبر عن الاسم المتأخر ويحمل وجهها آخر وهو أن يكون ما اتصل بالفعل من فوعابه ما تقدم وما بعده يدل
على اتصال بالفعل من الأسماء المضمرة ما في الالف (١٦٢) والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم شواخرو بن كعب كما نقل الصغار

عليه وهو يفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهي التأتى وهو عند البصريين ضرورة
كما في قوله وقيل وصل الخ ومن عنده مطعما يجعل الخمر يحذو فالسد الحال مسده أى يظهر
وبدا أو غير ذلك ويرى مشيا بالنصب على المصدر أى معنى مشى أو بالجر يدل اشغال من
الجمال (قوله وجرى الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الأصل
أو أراد الفعل للقوى على حذف مضاف أى مفهم الفعل ومثل ذلك يقال قيام من قوله وبعد
فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما يجر موصوفين علامة التأنيث لاجتماع الياء لان الفاعل
قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعمل المراد بالآلता ومعناه بمختلف التثنية
والجمع فان صيغته ما تنفي عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضير لصعب بن الزبير والمارقين هم
الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلمه أى خذلاه وقبضه انما هذا قياسه أسلمه والمبعد
بكسر المعين وأقصها الاجنبى والحميم القريب والصديق (قوله يلومنى) قياسه يلومنى ويعدل
بالضم من باب نصر كفى المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز جعل جميع ما ورد من ذلك على
الاستدعاء والابدال لان أمثلة العربية اتفاقا على أن فوعا من العرب يصحكون هذه الاحرف
علامات كالتأنيث وللا يكون الابدال أو تقدم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله أكلنى
الراغبت) حقه على الأقصر أكلنى أو أكلنى بآلता وعلى هذه اللغة أكلنى بنون النسوة كما هو
الشافع في جمع غير الصائل وانما أتى بواو العقلاء لتثنية يلوم من لثمتهم في الجور والتعدى المعبر عنه
بالأكل مجازا (قوله يتعاقبون) أى تاتى طائفة عقب أخرى (قوله هكذا زعم المصنف) أشار بذلك
إلى ما مرود به حديث مختصر حذف الراوى صدره ولفظه ان قملا مكة يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون حفص فلا تمكة السابق والواو ضمير يرجع إليها
وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجل أو لا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار قالوا وضمير
عائده على ملائكة المحذوفة كملها لكن قال سيبويه كون الراوى يقتصره ويجعل المحذوف
ملاحظا بل دليل قتيصين جعل الواو قائلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اه
(قوله ويرفع الفاعل الخ) هذا خامس الاحكام ولوقال
ويرفع الفاعل فعل حذفا • كمثل زيدى جواب من وفى

في شرح الكتاب ان الفعل اذا
أسند إلى ظاهر متنى أو مجموع أتى
فيه علامة تدل على التثنية أو الجمع
فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقن الهندات فتكون الالف
والواو والنون حرفا تدل على
التثنية أو الجمع كما كانت السابق
قامت هند حرفا تدل على التأنيث
عند جميع العرب والاسم الذى بعد
الفعل المذكور من فوعابه كما
ارتفعت هند بقبامت ومن ذلك
قوله

تولى قتال المارقين بنفسه

وقد أسلمه بعد وجع

وقوله

يلومنى فى اشتراء التيسيل

أهل فكلهم يعدل

وقوله

رأى الغواني الشيب لاح يعارضنى

فأعرض عنى بالخذود التواضر

تجدد وجع من فوعا بقوله أسلمه

والالف فى أسلمه حرف يدل على

كون الفاعل اثنين وكذلك أهلى

مر فوعا بقوله يلومنى والواو حرف يدل على الجمع والغواني من فوعا برأى والنون حرف يدل
على جمع المؤنث وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال بعد أو سعدوا وإلى آخر البيت ومعناه أنه قد بوقى فى الفعل المسند إلى الظاهر
بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامر كذلك وانما قال والفعل للظاهر بعدمسند لانه على أن مثل
هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا إلى الظاهر الذى بعده فأما اذا جعلت مسندا إلى المتصل به من الالف والواو
والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمير فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلفظة أكلنى الراغبت
وعبر عنها المصنف في كتبه بلفظة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالراغبت فاعل أكلنى وملائكة فاعل يتعاقبون
هكذا زعم المصنف (ص)
ويرفع الفاعل فعل آخر • كمثل زيدى جواب من قرا (ش) اذا دل على الفعل جاز
بحذنه وانما عطفه كما اذا قيل لك

نحو حذفت لام الكامة وفهم من كلامه (١٦٤) ان التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المؤنث المجازي التاخر وتقول مطلع الشمس وطلعت الشمس ولا في الجمع على ما سبق تفصيله

(ص) وقد بينع الفصل ترك التاء في نحو ألقى القاضي بنت الوقت (ش) اذا فصل بين الفعل وقاعه المؤنث الحقيقي بغير الازايات التاء وحذفها والايود الاثبات فتقول ألقى الصلحى بنت الوقت والايود أنت وتقول قام اليوم هند والايود قامت (ص)

والحذف مع فصل الفضلا كماز كالافتاء ابن العلا (ش) اذا فصل بين الفعل والقاعلي المؤنث بالايوز اثبات التاء عند الجمهور فتقول قامم الهندوما طلعت الشمس ولا يجوز ما قامت الهند ولا ما طلعت الشمس وقد باقى الشعر كقوله فما بقيت الا الصلوع الجراشع فتقول المصنف ان الحذف مفضل على الاثبات بشعر بان الاثبات أيضا جائز وليس كذلك لانه ان اراد به انه مفضل عليه باعتباره ثابت في الشعر والتعلم وان الاثبات انما جاء في الشعر فصحيح وان اراد ان الحذف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان الاثبات قليل جدا (ص)

والحذف قديما في بلاصل ومع ضررى المجازي شروعه (ش) قد خذفت التامع الفعل المسند الى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدا حتى سمي به قال فلانة وقد خذفت التامع الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر كقوله فلانة تودت ودقها ولا أرض أبلى ايقالها (ص) التامع جمع سوى السالم من

• مذكر كالتامع احدى اللين والحذف في ضم الفتاة استحسنوا • لان هجلا لقس فيه بين (ش) اذا اسند الفعل الى جمع فاما ان يكون جمع سلامة لمذ كراولافان كان جمع سلامة لمذ كرا ليجوز اقتران الفعل بالتامع نقول تام الزيدون ولا يجوز فاعلت الزيدون وان لم يكن جمع سلامة لمذ كرا بان كان جمع تكسيمي لمذ كرا لرجال اولمؤثت كاهندوا وجمع سلامة لمؤثت كاهندت جاز اثبات التامع وحذفها نقول تام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهندات وقامت الهندات فاثبات التامع والتأولة بالجمع وحذفها تأولة بالجمع وأشار بقوله كالتامع احدى اللين الى ان التامع مع التكسير وجمع السلامة (١٦٥) لمؤثت كالتامع الظاهر المجازي الثانية كناية

كما نقول كسر اللينة وكسرت اللينة نقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك ما في ما تقدم وأشار بقوله والحذف في ضم الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز في ضم واخواتها اذا كان فاعلها مؤنث اثبات التامع وحذفها وان كان مقسودا مؤنثا حقيقا فنقول تام المرأة وهندونعت المرأة وهندوا عما جاز ذلك لان فاعلها مقصوده استغراق الجنس ففعل معاملة جمع التكسير في جواز اثبات التامع وحذفها شبهه به في ان المقصوده متعدد ومعنى قوله استحسنوا ان الحذف في هذا ونحوه حسن ولكن الابطال احسن منه (ص) والاصل في الفاعل ان يتصل والاصل في المفعول ان يتصل وقديما بخلاف الاصل

وقديما بخلاف الفعل وقديما المفعول قبل الفعل (ش) الاصل ان يبي الفاعل الفعل من غير ان يفصل عنه وبين الفعل فاصل لانه كالمزمن منه ولذلك يسكن له آخر الفعل ان كان ضمير متكلم أو مخاطب نحو ضربت وضربت واغما سكنوه كراهة توالي اربع معضرات وهم انما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة فقل ذلك على ان الفاعل مع فاعله كالكلمة الواحدة والاصل في المفعول ان يتصل من الفعل بان

يتأخر عن الفاعل ويجوز تقديمه على الفاعل ان خلا محاسن كرهت قول ضربت زيدا وعمر وهذا معنى قوله وقديما بخلاف الاصل وأشار بقوله وقديما المفعول قبل الفعل الى ان المفعول قد تقدم على الفعل وتحت هذا قسمان أحدهما ما يجب تقديمه وذلك كما اذا كان المفعول اسم شرط نحوما انضرب أو اسم استفهام نحوماي رجل ضربت أو ضمير متصل لا تأخر لم اتصاله نحو ما انضرب فاعلها تأخرت المفعول لان الاتصال وصكان يقال فصله فيجب التقديم بخلاف قولك الدرهم اربعة اعطينت فانه لا يجب تقديم اياه لانك لو أخرته لجاز اتصاله واتصاله على ما تقدم في باب الضمير ان فكنت تقول الدرهم اعطيتك واعطيتك

مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشري

ان قومي يجمعوا • ويقتل محمدوا

لا يابى يجمعهم • كل جمع مؤنث

اي جواز وليس عندهم جمع يجب ثبته أو تذكيره وأما القزويني قال

ايافاضلا قد جاز كل فضيلة • ومن عنده علم العويعض يرا

ان يجمع نصيح يي مذكرا • وفي فضله تاء الاثنا تزداد

فانما يصح على مذهب البصريين والمسنفين وجوب ترك التامع في عالم المذكر وجواب عنه بما تقدم فيه بناء الواحد كاستنبه بنواس ايل فتأمل وسكت المصنف والناسخ عن حكم المتن وهو كالمقدور حقيقة أو غيرهم قوله كالتامع احدى اللين أي في أصل الجواز والافتتاح مع نحو لينة أرجح والحذف في جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما للدهماني والذي للسيوطي استواء الامرين (قوله مقصوده استغراق الجنس) أي بناء على ان ال في فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين في كل مؤنث مقصوده الجنس ولا بدخيه كصار المرأة اختيار من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة فيضريقه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة لتكون المراد بها الفرد وانما هي السوم من التي فاعله الشاطي وقديما بجواز الامرين في الاول لفصل عن الجنس ونقل ابن هشام ان التامع في المرفوعين من الزائفة ذكر قال ويتعين التذكير في كني يهند لا تزامنه من العرب في ان الحكم لا يخص باستنادهم الى الظاهر كما هو المثل والشرح ليجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنم امرأة هند كاصح به السيوطي (قوله والاصل) اي ارجح والغالب وهذا ما سابع الاحكام التي في المتن ومن هنا الى الآخر من تعلقاته وبنى منها اغناؤه عن انظر في نحو فاعله الزيدان وكونه لا يتعدد اجزاء كما في تعليق ابن هشام وأما نحو اختم زيدا وعمر وفاعله المجموع اذهو المسند اليه فلا تعدد الا في اجزائه وأما نقله فاحرل رجل فن حذف الفاعل كما مر ايضا حقه (قوله والاصل في المفعول الخ) قال سلم لا ينبغي عنه ما قبله لاحتمال ان الاتصال اصل في كل ما نقل عن الاخفش أي ان الاصل اتصال افعلهما ليعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله وقد يجي) بالنقص في لغة من قال ياجي وشايشي (قوله كراهة توالي الخ) تقدم في العرب والمثنى نقضه بنحو شجرة فاعله (قوله ما يجب تقديمه) أي على الفعل ذكر الشارح من ذلك مستلذين الاول كون المفعول محال الصدر كالشرط والاستفهام أي لو كمن انظر في نحوكم عبيدملك والحذف الى ذلك كلام من تضرب أضرب وغلان من ضربت ومال كرجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أي في غير باب سلبه وخطبه وكذا يجب تقديمه اذا وقع علم في جواب ما ليس فاعله من الفعل اذا

يتأخر عن الفاعل ويجوز تقديمه على الفاعل ان خلا محاسن كرهت قول ضربت زيدا وعمر وهذا معنى قوله وقديما بخلاف الاصل وأشار بقوله وقديما المفعول قبل الفعل الى ان المفعول قد تقدم على الفعل وتحت هذا قسمان أحدهما ما يجب تقديمه وذلك كما اذا كان المفعول اسم شرط نحوما انضرب أو اسم استفهام نحوماي رجل ضربت أو ضمير متصل لا تأخر لم اتصاله نحو ما انضرب فاعلها تأخرت المفعول لان الاتصال وصكان يقال فصله فيجب التقديم بخلاف قولك الدرهم اربعة اعطينت فانه لا يجب تقديم اياه لانك لو أخرته لجاز اتصاله واتصاله على ما تقدم في باب الضمير ان فكنت تقول الدرهم اعطيتك واعطيتك

أما الثاني ما يجوز تقديمه وتأخره معشور بزيد عمرا فتقول عمرا ضرب بزيد (ص) أو آخر المقول أن ليس حذو •
 أو آخر الفاعل غير محصور (ش) يجب (١٦٦) تقديم الفاعل على المقول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفي الأعراب فعيما

لم تفصل بغير مظهرة كانت نحو فاما النسيم فلاتظهر أو مقدرة نحو وريك فبكسر بخلاف أما اليوم
 فاضرب بزيد الفصل بالترفع ولا يردان ما بعد هذه الجزاء ليعمل فيما قبلها لأن محليها غير ما يكون
 الفاعل منها من حقيقة عن موضعها كما يستتبع في بابها (قوله لا يجوز تقديمه) أي على الفعل وتأخيره
 عنه وذلك إذا دخل من موجب التقديم للار من مائه وهو غالب ما يأتي بما عاين جيب تأخيره عن
 الفاعل أو توسطه وكذا تتبع تقديمه على الفعل إذا كان المشددا أو المخففة منها ومعملها فلا
 يقال إنك فاضل عرفت الأمع أو ما نحو أو ما إنك فاضل عرفت أو كان معمول فعل تهي أو معمول
 صلة حرف مصدري ناصب كأن وكذا لا يقال جئت بزيد الضرب أو كذا بزيد الضرب بخلاف غير
 الناصب فيجوز كيحيى ما زيد انضرب أو وددت لو زيد انضرب وقبل يستع مطلقا أو معمول
 فعل مجزوم أو منصوب يلزم إلا إذا قدم على الحازم ولو أن أيضا فيجوز وكذا المنصوب إذا نعت
 الكسائي أو معمول للعامل مقرون بلام ابتداء لم ينسب بيان أو بلام قسم أو بقدا أو بسوق أو بقلبا
 أو رعا أو فون أو كيد فكل ذلك يستع تقديم معموله عليه كافي الجمع وغيره أو ما تقدم ذلك على
 الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على مافي البتين الأسكن (قوله غير محصور) بكسر الصاد أي غير
 منصرف فيه غيره كيدل عليه قوله المحصر وكذا أقول الشارح الآتي غير محصور أي فيه غيره ولا
 يجوز رفع الصاد لأن المحصر لازم لا يفي منه اسم معمول مع ما يزم من عب السناد (قوله كما إذا
 خفي الأعراب فيها) صور ذلك ستة عشر من ضرب أربعة المقصور واسم الإشارة والموصول
 والضاف للساق نفسها (قوله وأجاز بعضهم) هو أن للحاخ في تقديمه على ابن عصفور (قوله كما إذا
 غرض في الألباس) أي بدليل تصغير عمرو وعرو على عبد ويجوز ضرب أحد هما الآخر وتأخير
 السنان إلى وقت الحاجة جاز عقلا وشرا عاوجب بأن هذا منسحق على أنه لا فرق بين اللبس
 والأتجال والحق الفرق بينهما فإن اللبس تادير خلافا المراد كالتى هنا وهو ممنوع على لقائه
 في الخطأ والأتجال احتمال القتل لهما على السواء كقولك لا عورلت عنيسموا وهذا هو
 الذى من مقاصد المفادون الأول (قوله قرينة) أي معنوية كما ذكره والفتنة كظهور الأعراب
 في تابع أحدهما كضرب موسى الطرف عيسى أو اتصال ضمير الثاني بالاول كضرب فتاه
 موسى أو جوب تقديم مرجع الضمير ولو رتبة وتأنيث الفعل كضرب موسى سلى (قوله
 الكمثرى) بفتح الميم مشدق في الأكثر ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحد كثر أقصيرف
 كلمه الأجاس كذا نقل عن الصباح وأقلم ما وجهر فرفع أمم التأنيث المقصورة إلا أن
 يكون مراده المقدرا لا الجمع (قوله وتأخير المقول) أي عن الفاعل ولو جوب اضاف أي بالنسبة
 لامتناع توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما بان كانا ضميرين متصلين
 كضرب ثم يجوز تقديمه على الفعل كمثل الشارح فان قد في المن حذف المعطوف أي أضر
 الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر حقيقيا ولا يمكن مثل في الشرح لأن مثاله
 بآه (قوله وما لا) مفعول مقدم لقوله أو قوة المحصر أي غيره فيه (قوله وقد يسبق) أي
 ما المحصر بالأ أو بما بشرط ظهور القصد هو لا يظهر في اتفاقه عن قصره على إلا إذا قدمت معه
 لأن القصد لا يظهر إلا اجتذافا بها عن المتن (قوله ما هيئت لنا) مفعول بذر وقد تقدم عليه
 الفاعل المحصور مع الأوغسية طرف الهيبت والاتاء لا لا بعدا ونا معنى وثما بها بكسر الواو

أخر وقد يسبق أن قصد ظهر
 (ش) يقول إذا انحصر الفاعل
 أو المفعول بالآخر أو بما جوب تأخيره
 وقد تقدم المحصور من الفاعل
 أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر
 المحصور من غير موزك كما إذا كان
 المحصر بالآخر ما إذا كان المحصر بالآخر
 لا يجوز تقديم المحصور إذا لا يظهر
 كونه محصورا إلا بتأخيره بخلاف
 المحصور بالآخر يعرف بكونه واقعيا
 بعد الألفا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر
 فقال الفاعل على المحصور بفتح قولك
 انما ضرب عمرا زيد ومثال المقول
 المحصور بفتح انما ضرب بزيد عمرا

ومثال الفاعل المحصور بالآخر بزيد عمرا زيد ومثال المقول المحصور بالآخر بزيد عمرا زيد ومثال المقول المحصور بالآخر بزيد عمرا زيد
 الفاعل المحصور بالآخر بزيد عمرا زيد ومثال المقول المحصور بالآخر بزيد عمرا زيد ومثال المقول المحصور بالآخر بزيد عمرا زيد
 ومثال تقديم المقول المحصور بالآخر بزيد عمرا زيد ومثال المقول المحصور بالآخر بزيد عمرا زيد ومثال المقول المحصور بالآخر بزيد عمرا زيد

• ثم إذا اضعف ماى كلامها هذا معنى كلام المصنف وأما ان المحصور بالآخلاق في أنه لا يجوز تقديمه وأما المحصور بالافقه ثلاثه مذهب أحداهم مذهب أكثر البصريين والقراميين الاسرى أنه لا يخلو وأما أن يكون المحصورها فاعلا ومفعولا فان كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز ما ضرب الاربع عروا ما قوله • فليدر الاقنه ما هيبت لنا • فأول على ان صاحب مفعول فعل مجذوف والتقدير درى ما هيبت لنا فم تقدم الفاعل المحصور على المفعول لأن هذا ليس مفعولا للمفعول المذكور وان كان المحصور مفعولا جاز تقديمه فتقول ما ضرب الاعرا زيد الثاني وهو مذهب الكسائي أنه يجوز تقديم المحصور بالافعال كان ومفعولا الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي والثاوين أنه لا يجوز تقديم المحصور بالافعال كان ومفعولا (ص) وشاع نحو خاف به عمر وشذخو زان نوره الشجر

(ش) أى شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتق على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف به عمر بمفعول وقد اشتل على ضمير يرجع الى عمر وهو الفاعل وانما جاز ذلك وان كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا لأن الفاعل منوى التقديم على المفعول لان الاصل فى الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا فهو اشتل المفعول على ضمير يرجع الى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل في ذلك خلاف وذلك نحو ضرب فلانها جاز هند فنأجازها وهو الصحيح وجه الجواز بأنه لما عدا الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم لان المتصل بالتقديم متقدم وقوله وشذ الى آخره أى وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو زان نوره الشجر فالها المتصلة بشور الذى هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الضمير مفعول وهو متأخر لفظا

فاعل هيبت جمع وشية وهى كلام الشر والسدا وترا أنت فعله لانه جمع ويظهر ضميره لمصداقته (قوله الاضعف) مفعول زاد تقدم وهو محصور بالاعلى الفاعل وهو كلامها والبيت تخنن لىلى (قوله مذهب الكسائي) هو الذى فى المتن والثالث هو الاصم ابراهم لا يجرى انما تقدير للمتأخر عاملا كاذ كفى الاول (قوله شاع في لسان العرب) أى والاصل فى كثرة الاستعمال كونه قياسا وقوله شذى قياسا وان مع كبر ايضا (قوله فنأجازها الخ) أى ومن منعها فطر الى متأخر مفسر الضمير لفظا ويرتفع عدم تعلق الفعل به بخلاف زان نوره الشجر فاعوان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق بعمل فيه فكان مشورا به (قوله متنوعة) أى مشورا وترا وقوله وأجازها أى فيها ما أوعب الله الطول يضم الطامع تخفيف الواو وابن جنى يسكون اليه لان أصله كنى ضرب ابدال الكاف جها وليس منسوب اليه بل كاذ يهوى فى قول ثالث هو الخ وهو جوازها شعرا لاترا (قوله لما أى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المتقدم وهو الطامع الى المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضى الله تعالى عنه وذهبوا بسبب المجهول أى خافوا جوابا بلها وهى اما ظرف بمعنى حين مشوب بالحواب أو حرف وجود وجود خلاف (قوله ورق) يشد القاف أى اعلى ورقع والندى العطاء والندى بالضم جمع ذرة والضم والكسر كافى الضموس وهى أعلى النشأ الشاهد فى شطر يظهر (قوله ولوان مجد الخ) لحسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه رثبه المظلم بن عدى أحد رؤساء المشركين كانه لا يملكه كان يحوط النشأ صلى الله عليه وسلم وشعره قبل الهجرة وابقى جوابا لوقعا الضمير من مجد وهو فاعل مقدم على مطعم وهو مفعول مؤخر (قوله جراه الكلاب العاويات) قيل هو الضرب بالبحارة وقيل دعا عليه بالانسة لانها انما تهاوى عند طلب السقاء وعدى بن حاتم الطائى صحابى فلا يطبق به هذا الهام (قوله أبا الفيلان) بكسر المجهية وعن يعنى بعدويع بالخصارع فى يجرى استحضار الحال الماضية وسنار يكسر المهملة والنون وشد الميم رجل ودوى فى القصر المسمى بالنور فى يظهر الكوفة للنعمان ابن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ القاه من أعلا ملا يبنى لغره مثله فضر به المثل فى سوء الجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بجزائيك عليه الصلوة والسلام واه أعلم

• (التأنيب عن الفاعل) •

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهى أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذى لم يسم فاعله لانه لا يشعل غير المفعول عما يرب كالنظر اذا المفعول به هو المراد عند الاطلاق ولا به شعل المفعول الثانى فى نحو اعطى زيد ديناراً وليس مراداً وان اجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما يرب

الاصل فيه أن يفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة متنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك نالوه وأجازها أوعب الله الطول من الكوفيين وأو الفصح بن جنى وناهما المصنف وما ورد من ذلك قوله لما رأى طابا يوم مصعبا عروا • وكذلك ساعد المقدور ينصر وقوله كما حله ذا الخ أواب سودده ورقى نذاذ التنى فى ذرا الجدد وقوله ولوان مجد أخلد الدهر واحدا من الناس أبى مجده الدهر مطعما وقوله جرى ربه عنى عدى بن حاتم • جراه الكلاب العاويات وقيل وفى جري بنوه أبا الفيلان عن كبر • وحسن فعل كما يجرى سنار فالو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائد اعلى ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسئلة وذلك نحو ضرب بعلمها صاحب هند وقد تعلق بعضهم فى هذه المسئلة أيضا خلافا لوالحق فى التبع (ص) • (التأنيب عن الفاعل) •

فصالة كنبيل خبر نائل
(ش) يحذف الفاعل ويقام المفعول
به مقامه فيعطى ما كان الفاعل
من لزوم الرفع وجوب التأخير
عن رفعه وعدم جواز حذفه وذلك
تحويل خبر نائل خبر نائل مفعول
فان مقام الفاعل والاصل نال زيد
خبر نائل يحذف الفاعل وهو خبر نائل
واقم المفعول بمقامه وهو خبر نائل
ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل
نيل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة
التي بعده وهي نيل والمفعول القائم
مقام الفاعل ضمر مستتر والقدر
هو وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل
فتقول نيل (ص)

قائل الفعل اضمعن والمتصل
بالاسم كسرى مضى كوصل
واجعله من مضارع متفقا
كنتي المقول فيه بنتي
(ش) يضم أول الفعل الذي ليس
فاعله مطلقا أى سواء كان ماضيا
مضارعا وكسر ما قبل آخر الماضي
ويضغ ما قبل آخر المضارع ومثال
ذلك في الماضي قولك في وصل وصل
وفي المضارع قولك في بنتي بنتي
(ص) والثاني التالى المطاوعة

كالاول اجعله بلا منازعة
ونالت الذي بهم الوصل

كالاول اجعلته كاستضى
(ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول
مقتضاها المطاوعة ضم أوله وثانيه
وذلك قولك في تدرج تدرج
وفي تكسر تكسروا في تفاعل فتقول
واذا كان مفتضا بهم تومل ضم
أوله وثانيه وذلك قولك في استضى
استضى وفي اقتدر اقتدروا في انطلق
انطلق (ص)

عن الفاعل ايا كان دون غيره (قوله خبر نائل) في الاصحاح التوال العطاوا التال مثل لكن المراد
هنا الشيء المعطى لانه تمثيل لاداية المفعول به المصدر (قوله يحذف الفاعل) أى يخرج اما
تظنى كالاجاز في شوى غسل ما عوقبه والصحح نحو من طاب تسيرته جحدت سيرته وتصحيح
النظم كقوله

عطفها عرضا وعطفه رجلا • غري وعطى آخرى ذلك الرجل

اى عطفها الله اى عطى اى احبها عرضا بلا قصد او معنوى كالعلم به في وخلق الانسان ضعيفا وجهه
كسرى المتاع وابهاه كصدق على مسكنه وعطفها بصون اسمه عن لسانك وعن قرينه المفعول
كنخلق انظر ويحقه كطعن عمرو كراهة سماعه والخوف عليه اومنه وهو ذلك (قوله مقامه) يضم
المب لامن عام الرباى (قوله فعطى ما كان للفاعل) منه تكون الاصل اتصاله بعامله وصورته
كالجز منه واغناؤه عن الخلق بنحو ما ضرب العبدان وعدم تعلده كاسيد كراى الباب وتأنيت
العامل لتأنيته وتجر به من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيها وصورة نصبها اذا تقدم ولا
يضرب تحذف هذه الثلاثة في الطرف والمجرولان الكلام الا في النائب المفعول به لا مطلق نائب
(قوله قائل الفعل الخ) كاستدراك على قوله فيقاله أى في كل شى لاني صيغة العامل فان الفاعل
يرفع بالفعل الاصل واسمى الفعل والفاعل والطرف ومثله المبالغة والحمد المتوكل بمشقة ولا
يرفع نائبه الا بالفعل الغير واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المتوكل بان والفعل اقوال ثالثها
الاصح جواز حيث لا يس كحيث من كل الطعام يتويز كل ورفع الطعام اى من أن كل
بجلاى عجب من ضرب عمرو اذا كان جرم ومضرب وافسحق اضافته على انه في محل نصب على
المفعول لحصول اللبس على رفعه (قوله اضمعن) اى ولو تقديرا كنبيل وكذا قوله كسرى كذا فان
وجد الضم والكسر قبل ذلك كطرو بكرم قان ان بقدر يحيى مضارع الاولين اى براد بقوله اضمعن
وا كسرا اذا لم يكن وكذا يقال في قوله منفقا (قوله كسرى مضى) أى في لغة الاكثر ومنهم من
يسكنه مطلقا كقوله لوعصر منها البان والمسك انعصر وهو من يفتقه في فعل اللام فتقلب
الياء الفاقية قولك في زيد ويضغ الهمزة في المعتل ثلاث لغات افادة في التصريح (قوله
كنتي) من الاتصاف وهو الاعتقاد وقيل الاعتراض يقال اتعبت جهة كذا اى اعتقدتها في السير
ولمت اليها واتعبت لفلان عرضته واتعبت السكن على حلقه عرضتها والمقول بالمرصعة
لينفى الاول يفتح الياء والثاني ضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظها (قوله نال المطاوعة) هى قبول
التأثير وحصوله من الاول في الثاني كملته فقبل وكسره فكسروا وانما قصد تاليا بكونه تاليا
لبنه على اختصاص هذا الحكم بالماضى فان تاليا في المضارع ثالث فسخى على أصله (قوله
وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعول أول لحذف ضمير اجعلته وكالاول مفعوله الثاني
ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤ كذا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيهما جعل مبتدأ خبره
اجعلته بنى الاشكال في قوله كالاول لتقدمه عليه وقد مر ان المصنف اتركب ذلك كثيرا للضرورة
(قوله وفي تفاعل الخ) أشار بذلك الى ان مثل نال المطاوعة اسمها من كل تامعتاد يأتها وان لم
تكن للمطاوعة كصترة ويوالى وتفاضل يختلف ترمس الشى اى ردمه اى دفنه فلا يضم تاليا
لعدم اعتياد يأتها اذا الاصل التوصل للسكن بالهمزة لا التاء (قوله وفي انطلق الخ) صريحه
بنه الا انهم لجعلوه وقد منعوا كثرهم مطلقا ولا يرده عليهم فراعوا ما الذين سئلوا يضم السين
لحكاية الكسافى سئلوا ضمها ومنعوا أو القاف على الابدعى يحرق كقام وجلس اذلى خلقى
الفعل خبر اى لا يخبر عنه بخلاف ما يبدعى فيه فيجوز كمره وقيل يجوز مطلقا ونوب المصدر المعروف

واكسر أو أضم فالثاني أعل • عنا وضمة جاكوع فاحقل (ش) إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين فمفعله في قامة ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل ويصح ومنه قوله • حيثك على نير بن اذحك (١٦٩) • تختبط الشوك ولا تشاك

واخلاص الضم نحو قول ربيع ومنه قوله

ليت وهل ينقم شياليت

ليت شياليت فاشترت

وهي لغة بني دبر وبني فقص وهما

من فصحاء بني اسد ولا انعام وهو

الاسنان بالقاه محركة تبين الضم

والكسر ولا يظهر ذلك الا في اللفظ

ولا يظهر في الخط وقد قرئ في السبعة

قوله تعالى وقيل يا أرض ابلي ماك

ويا سما اقلني وغضب المبالاة انعام

في قيل وغضب (ص)

وان بشكل خيف ليس يجتنب

ومالباع قدرى لنصوح

(ش) اذا ساند الفعل الثلاثي للفعل

العين بعد ساند المفعول الى ضمير

متكلم ومخاطب وأغاب قامان

يكونان واوياً يا تاناً كان واوياً نحو

مامن السوم وجب عند المصنف

كسر التاء أو الاشباع فتقول سمعت

ولا يجوز الضم فلا تقول سمعتلاً

يلتص بفعل الفاعل قامة الضم ليس

الانحوصت العبدون كان يا تاناً نحو

يا عس السبع وجب عند المصنف

ايضاً سمهاً والاشباع فتقول سمعت

يا عبد ولا يجوز الكسر فلا تقول

سمعت ثلاثاً يلتص بفعل الفاعل قامة

بالكسر فقط نحو سمعت التوب وهذا

معنى قوله وان بش كل خيف ليس

يجتنب أي وان خف اللبس في شكل

من الاشكال السابقة اعني الضم

والكسر والاشباع عدل عنه الى

شكل غيره ولا يلبس معه هذا ما ذكره

المصنف والذي ذكره غيره أن

عن الفاعل بكسر الجاوس واما الفعل الجاوس فلا يبنى اتفاقاً وأما بناء كان وكذا واخواتهما بما
فأجازه سيبويه والجوهري ومنعه اوجان تبعاً للناصري كما في النكت (قوله واكسر الخ) بتقييد
لقوله المارفا قال الفعل اضمعن (قوله أو أضم) يتل ففتح الهمزة الى الوار وليست محسورة لانه من
أثم الرامي ومصدره الاشباع وقاما القصرتا زعم كل من اكسر وأضم فاعل فيه الثاني وحذف
من الاول ضمير مذكور ففعله وعينا تميمي محمول عن نائب الفاعل أي أعلت عنه وضمة مبتدأ سرغ
التقسيم واما القصير فخره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكتفي بلسان هذه اللفظة قال كسوع
لنبيه على اسكان العين وقلها وارا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتي مع بلان اجابوا
عارة المصنف القيد اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كور ومصدره واعتور فاذا يبنى
للمفعول سلاسل جعلت الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر اعلاها والضمة ارضاها (قوله حيثك)
باله وروي بالواو واورده الاشعري شاهد الضم وضميرها راء يصح ما لقروا المائة وهو يوزن
ويذكر أي نصب تلك الراء على نير بن أي طاقسين واذا حاك أي اذ حكت وتختبط الشوك أي
تضمير بمن اختبط الشعر فشرها بصم او ضمها ولا تشاك أي لا يحرقها الشوك لصفاتها (قوله
شياليت) اسم لت الاول يربوع خبرها والثانية فاعل يقع لقصد لفظها فهي مرفوعة بالصفة
الطاهرة والثالثة مؤكدة لاولى وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشي لمفعول مطلق
لننقم أي لا تنقم لت نفعه اما لمفعول به خلافاً للعيني وروى عبد الله (قوله بني دبر) بجملة
فوحده صغراً (قوله بالقاه محركة) بالماء فهو حال من الفاعل في نسخ الاتيان بحركة بن الخ ولا غير
على هذين في نسخ الاتيان بالقاه بحركة الخ وفيه انقطاع حرف جر بمعنى واحد فعملوا واحداً وهو
ممنوع لأن الفعل الباء الاولى مجرد التعدد والثانية للملابسة أو الثانية للتعدّد في الاولى يعني
على (قوله بين الضم والكسر) أي بان يوقى يحزم من الضمة قليل ما يوقى من الكسرة كثير
لاحق ومن ثم غمضت الياء قامة العلوي فالنينة على جهة الاختزال لا الشيعوع والقراء يسمون ذلك
روما والاشباع عندهم يطلق على الاشباع بالتشديد في الرفع والضمة عند الوقت على نحو نستعين
ومن قبل وعلى خط الصائد الى أي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أي للكسائي وهذا
(قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعد الجنس فيصنف الواحد المذكر وغيره نحو بعنا وبنا
وبعنا لأن العائب يلتص بالاعد اسناده لنون النسوة قليل ان الصواب اسقاط قوله
أو عائب بخلاف الصواب ثم الاولى بدلة أو عائب كما في نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي اذا لم يكن
مكسور العين كخفت ولا امتنع فيه الكسر كالباقي لا الضم لان المبني للفاعل ليس الا بالكسر
(قوله من الاشكال السابقة الخ) صريح في أن الاشباع شكل وهو كذلك أن اريد بالشكل كصفة
اللفظ وصيغته المسبوقة لا يمكن ان يحصل به لبس المحمول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال
السابقة أو يقال الجملة الشرطية لا تستلزم الوقوع فإن اريد بالشكل التحريك بحركة خاصة كان
اطلاقه على الاشباع ما يتعلب (قوله هذا ما ذكره المصنف) أي أن قوله يجب بظاهر في المنع
وان احتقل الكراهة (قوله بل يجوز الخ) أي ولا يضر الالباس كالمبالاة في نحو مختار وقضار
فانما يحتمل لان الجوهري والمعلم ورد بان هذا الجال لابس كما هالك في النكت عن أبي حيان
ان اللغات الثلاثة مسبوقة عن العرب ونص على جواز سيبويه (قوله التي ثبت لتساام الخ)

(٢٢ - خضري ل)

والكسري السابق وقوله ومالباع قدرى لنصوح معناه ان الذي ثبت لتساام عن جواز الضم والكسر والاشباع ثبت لفساد المضاعف
نحو يجب فتقول يجب وصي وان شئت أضممت (ص) ومالباع علم العين قل • في اختاروا فتاقد وشبهه ينجلي

كأن من مهابة أو التقدير و يفضى هو أى الطرق أى تطبق العين من مهابة كما استقر به
الر ودانى لان الانضام خاص بالطرق فيبدل عليه وليس المجرور نائبه الفاعل لانه لا يكون جاره
للتعليل مبنى على سؤال مقدر فكأن من جهة أخرى ولهذا المنع آتية المقول لاجله والحال
والتيه وأما منع المقول معه والمستثنى فللفصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للقرزديق
يخرج بزير العابد بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حلقائه
وجهد أن يستلم أطرافه الزحام فجلس بعيدا على كرسي فظفر القصر فهاز بن العابد بن بطوف
وهو أحسن الناس وجها وأطيبهم أرواحا لما انتهى للبحر فحمله الناس حتى استلم فقال رجل من
الشامس هذا الذي هابه الناس هذه الهيئة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن قبل إليه أهل الشام
فقال القرزديق أنا أعرفه

قوله القصر هو بضم الفاء والضاد
وشد الواو لا تناسع كافي القاموس
اه مصححه

هذا ابن خير عباد الله كلهم • هذا تلقى النقي الطاهر اعلم
هذا الذي تعرف البطحاء وطائفة • والبيت يعرفه والكن والحرم
يكن كذا يسكنه عرفان راحته • ركن المطمئن اذا ملأ به يستلم
هذا ابن فاطمة ان كتب جاهله • ببجده أنباه الله قد ختموا

يفضى حياء الخ الى ان قال

من عشر حريمهم دين وبفضهم • ككفر وقربهم لمجاوهم
ان عدا أهل التي كانوا أعتهم • أو قيل من خير أهل الأرض لهم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم • ولا بد أنهم قوم وان كرموا
من يعرف الله يعرف أوليها • الذين من بيت هذا ناله الأثم

نقضب عليه هشام حتى يهتبه فارسل العابد بن اثني عشر أتمدهم فدها وقال مدحت
لله لا لعلطاء فأرسل يقول له أنا أهل البيت اذا همتنا شيئا لا نتعدى ما الله يعلم نيتك وشيك علمنا
فقبلها (قوله ولا ضرب ضرب) أى لانه لا فائدة في استناد الفعل الى المبهمة من المصدر والزمان
أو المكان لا تفهم الأول منه وضعوا الثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بشي من الخصائص
ولا عبرة بما فاده المصدر وكذا الفعل لان هذه غير فائدة الاستناد أو أولى من ذلك المنع ضرب على
اضمار ضمير الضرب المبهمة لان الضمير أشد باها مامن الظاهر ثم ان عاد على مصدره يخص بلام
العهد أو بصفة محدودة لئلا يلجأ في فضى حياء الخ ومثله قوله تعالى وجعل بينهم وقوله

وقالت متى يبطل عليك ويبطل • يسؤل وان يكشف غرامك تدب
وقوله فبالت من ذى حاجته حبل دونها • وما كل ما هو امر وهو طائفة

أى حبل هو أى الحول المعهود والحاصل بالموت أو بفقر وقدر في أحد التفاسير ويبطل هو أى
الاعتلال المعهود والحاصل من الحيوة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح
وغيره وأى لا يصح جعل بين في الآية ودون في البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جهود
البصرين كافي التصريح ثم يجوز ذلك عند الاختش فيكونان منصوبين على الطرفين في محل
رفع بالنسبة كافي عند كذا عند من يجوز تصرفهما كافي قرأته لقد قطع ينكها بالرفع ومودة
ينكها بالجر وقوله

ألم ترأني جئت حقيقتي • وياشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فقههما البناء ولا يصح جعل النائب في البيت الآخر ضمير ذى حاجته لان
الفعل لازم لا يتعدى الى المتعول بنفسه قد تدبر (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب

فلا تقول صروقت ولا ضرب ضرب
ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك
ومثال الضاليل من كل منها قولك
سريع الجعقوض ضرب ضرب شديد
ومرير يد
(ص) ولا ينوب بعض هذين ان
وجد في اللفظ

مفعول به وقدير (ش) مذهب البصريين الا لاخش اذا وا جدي بعد الفعل المبني للماض فاعله مفعول به ومصدره ظرف وجار ومجوز
 تعين اقامة المفعول بمقام الفاعل فتقول ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة امام الامم في دار ولا يجوز اقامة غير مقامه مع وجوده وما ورد
 من ذلك شاذا ومزولا ومذهب الكوفيين انه يجوز اقامة غير مفعول به وجوده تقدم وانما تقول ضرب ضربا شديدا او ضرب زيد
 ضربا شديدا وكذلك الباقي واستدلوا على ان الثاني جعفر ليزي قوما بما كانوا يسيرون وقول الشاعر
 * ولاشئ ذا لشي الا ذو هدى * ومذهب لاخش انه اذا تقدم غير المفعول به عليه جاز اقامة كل واحد منهما فتقول ضرب في الدار زيدا
 وضرب في الدار زيدا وان تقدم تعين اقامة المفعول به فتعوض زيد في الدار ولا يجوز ضرب زيد في الدار
 (ص) وباتفاق قد ينوب الثالث * (١٧٢) باب كسافيا للبابه آمن (ش) اذا بنى الفعل المتعدي الى مفعولين للماض فاعله فاعلان

يكون من باب اعلى او من باب ظن
 فان كان من باب اعلى وهو المراد
 بهذا البيت فذكر المصنف انه يجوز
 اقامة الاول منهما وكذلك الثاني
 بالاتفاق فتقول كسى زيد جبة
 واعلى عمودهما وان شئت ائت
 الثاني فتقول اعلى عمودهم وكسى
 زيدا جبة هذا ان لم يحصل لبس باقامة
 الثاني فان حصل لبس وجب اقامة
 الاول وذلك نحو اضربت زيدا عمرا
 فبتعين اقامة الاول فتقول اعلى
 زيد عمرا ولا يجوز اقامة الثاني
 حينئذ لا يحصل لبس لان كل
 واحد منهما يصلح ان يكون اتخذ
 بخلاف الاول وتقل المصنف الاتفاق
 على ان الثاني من هذا الباب يجوز
 اقامته عندئذ ان اللبس فان عني به
 انه اتفاق من جهة الصواب كلهم
 فليس بجيد لان مذهب الكوفيين
 انه اذا كان الاول معرفة والثاني
 نكرة تعين اقامة الاول فتقول
 اعلى زيد وعمرا ولا يجوز عندهم
 اقامة الثاني فلا تقول اعلى درهم
 زيدا

مفعول به لكن ليد كرفلا غشغ انما غيرة سم (قوله مفعول به) أى ولمنصوب ينزع الخافض
 فتشع اقامة غير مفعول به وجوده كاتبعه مع وجود منصوب بنفس الفعل كخترت زيدا الرجال عند
 الجمهور خلافا لقروا التسهيل (قوله وقدير) أى خذوا أو ضرورة (قوله أى جعفر) هو
 من الضرورة (قوله ليزي قوما الخ) أى نيا يهزى للجهول واتباعه بما كانوا مع وجود
 المفعول به وهو قوما وكذا لم يسن مجهول وبالعلماء ان اية مع وجود المفعول به وهو مسيدا أى لم يسن
 انما أى لم يجعل أحدا يعنى بالعلماء الاسدا وأوله البصر كون بأنه ضرورة والتائب الى الأفعم
 الفعران المفعول من يضر وأوغاه ما فيه اقامة المفعول الثاني وهو جازا وخذوا حتى شرح الجامع
 ان الأحق بالناية ما يكون أهيا الكلام مثلا لو كان التصديق ضربا زيدا امام الامم انب
 الترف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثانيا مفعول به غير خبر في
 الاصل ولا أحدهما منصوب ينزع الخافض كخترت الرجال زيدا (قوله لا يحصل لبس الخ)
 أى ولا يقدح في تأخير التائب لان كون الاصل تأخير الثاني عارضه كون الاصل اقامة الفاعل معنى
 فلا يدل على كون المتأخر هو الآخر بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس
 لعدم المعارض فيه وكذا لا يقدح في تأييد الفعل لتأنيده لثانيه ما يفيد كون المؤنث هو التائب
 واما كونه اتخذ أو ما خذوا فتى آخر (قوله فليس بجيدا الخ) يجب عنه بأنه لم يصح عند مسكايه
 الخلاف أو مراده اتفاق جمهور البصريين (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أى وان لم يحصل لبس
 لان المعرفة أحق بالاستاد وقيل بالمتع مطلقا طرد الباب (قوله اذا قصد الظهر) أى بشرط ظهوره
 فاذا شرطية لا ذات تعليلية (قوله فقد قل غيرها الخلاف) أى اجازة بعضهم حيث لا لبس كما
 مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنا لانه ثانيا مفعول على فتقل الاتفاق غلط فانه ان
 هشام * (تنبيه) شرط اقامة الثاني مع عدم اللبس ان لا يكون جله والامتنع اتفاقا كما يمنع في
 غير الثاني الا اذا حكيت القول لانه لا يحتج بالفرق قصد قلنها ونحو اذا قبل لهم لا يفسدوا فان
 كان الثاني ظرفا مع وجود الاول فليس الخلاف للفرق الترف مع المفعول وعلى الجواز ان التائب
 متعلقه لانه للمفعول الثاني في الحقيقة لا المجزوء تنصبه خلافا لسم لانه معمول المتعلق بالفعل
 بخلاف من زيد كما مر (قوله فلا تقول ظن الخ) أى لان كلامهما يصلح ان يكون ظنا وانظنونا

(ص) في باب ظن وأرى المتع اشهر * ولا يرى متع اذا قصد الظهر (ش) يعنى انه اذا كان الفعل متعديا الى مفعولين (قوله
 الثاني منهما خبر في الاصل كلن واخواتها أو كان متعديا الى ثلاثة افعال كآرى واخواتها لا شمر عند النصبين انه يجب اقامة الاول
 وينع اقامة الثاني في باب ظن والثاني في باب اعم فتقول ظن زيدا قائما ولا يجوز ظن زيدا قائما ولا يجوز
 اقامة الثاني فلا تقول اعم زيدا فرسك مسرجا ولا اقامة الثالث فلا تقول اعم زيدا فرسك مسرجا ونقل ابن ابي الربيع الاتفاق على منع
 اقامة الثالث وتقل الاتفاق أيضا ان المصنف ذهب قومهم المصنف الى انه لا يسن اقامة الاول في باب ظن ولا في باب اعم لكن بشرط
 أن لا يحصل لبس فتقول ظن زيدا قائما واعم زيدا فرسك مسرجا واما اقامة الثالث من باب اعم فتقل ابن ابي الربيع وان المصنف الاتفاق على
 منع وليس كما زعمه قائل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول اعم زيدا فرسك مسرجا فلو حصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن واعم فلا
 تقول ظن زيدا وعمرا على ان عمر هو المفعول الثاني ولا اعم زيدا قائما مطلقا (ص) وما سوى التائب ماعلقا بالرفع انصبه محققا

(ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل

حكم الفعل فكأنه لا يرفع الفعل
الفاعل واحدا فكذا لا يرفع
الفعل الا بمفعولا واحدا فلو كان
للفعل معمولان كما ذكرنا فمفعول واحد
من مقام الفاعل ونصبت الباقي
فتقول أعطي زيد زيدا وما أعلم زيد
ما رافعا ومرفعا يضر به شيئا
يوم الجمعة امام الآء في دار (ص)
(اشغال العامل عن المفعول) هـ

ان مفعول اسم سابق وعلا شغل
عنه ينصب لفظه واو المفعول
فالسابق انصب بفعل انشأ
حقا وفاق لما قد اظهرنا
(ش) الاشتغال ان يقدم اسم
ويأتى عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك
الاسم السابق أو في سببه وهو
المضاف الى ضمير الاسم السابق فقال
المتشغل الضمير زيد اضرته وزيدي
مررت به وشال المتشغل السبي
زيد اضرته غلامه وهذا هو المراد
بقوله ان مفعول اسم الخ والتقدير
ان شغل مفعول اسم سابق فعلا عن
ذلك الاسم نصب المفعول لفظا نحو
زيد اضرته او ينصبه محلا فتعزينا
مررت به فكل واحد من ضربت
ومررت قد اشغل بصمير زيد لكن
ضربت وصل الى الضمير بنفسه
ومررت وصل اليه بحرف جر فهو
مجرور ولفظ لا يتصوب محلا وكل من
ضرب يضر ويرتفع ليشغل الضمير
لتسلط على زيد كما تسلط على الضمير
فكنت تقول زيد اضرته فتنصب
زيد او يصل اليه الفعل بنفسه كما
وصل الى ضمير وتقول زيد اضرته
فصل الفعل الى زيد بالياء كما وصل
الى ضمير ويكون منصوبا محلا كما
كان الضمير وقوله فالسابق انصب
الى آخر معناه انه اذا وجد الاسم

(قوله ونصب الباقي) أي لفظا في غير المجرور ومخلافه والله أعلم

هـ (اشغال العامل عن المفعول)

المقصود بالذ كرهو المشتغل عنه ووسطه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعها تارة ونصبه أخرى ١
صان وقيل ان اول المنصوبات المفعول به في باب تعدى الفعل وزوم وقد ذكر بعدنا لمتناز عنه
مع انه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا وتوسطه ايضا (قوله ان مفعول اسم الخ) مفعول فاعل
بمخدوف يفسر مشغل وفعل مفعول لذلك المخدوف وضمير عنه ولفظه اللام السابق والباء في
نصبه عن وعن وهو يدل اشغال من هنا عادة العامل بعينه أو في المحل بدل عن الضمير على
مذهب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلا عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيد
ضربه أو محله كزيد اضرته فالسابق الخ فاللفظ والمحل اللام السابق لا للمفعول ان نصبه على
أيد هذا ما اشار اليه الموضح والاشعور وهو التحقيق وأشار الشارح كضمير ما ان اللفظ والمحل
لضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه ويجعله تعديا لمحل كزيد اضرته
به مجازا من اطلاق الملام وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى
هذا فالضمير في لفظه للمفعول وبالسبب متعلقة بشغل ويكون قوله الآ في فصل مشغول
بحرف جر نعماء به مخصص لان فصل المشغول امام ضمير الاسم السابق كما ذكرنا من
سببه كزيد اضرته بسلامه فلا تكرر (قوله فالسابق) نصب بمخدوف يفسر انصبه وأفاد
بدل المثال الاشتغال مع حكمه (قوله انشأ) أي حذف حتما أي اضرنا اضرنا كما سب ذكره
الشرح لانصبا حقا لان في نصب التفصيل الآ في (قوله ان) قدم اسم أي واحد لانه
نكر وفي الاتبات فيفيد ان المشغول عليه لا يتعدى مع اتقاد العامل المقدول له لم يسمع واما زيد
وعمر اضرته معا فكالاسم الواحد بسبب العطف واجازه الاخفش ان عمل المقدور في تعدد
كزيد اضرته اعطيه اياه فان تعدد العامل المقدور كما في الرضى كزيد اضرته غلامه مضرته أي
لا يستزيد اضرته اضرته غلامه وأفاد ايضا اشتراط تقدمه واما مضرته تعزينا فليس اشتغالا
بل ان نصب زيد بفعل من الهاء أو رفعه بفتحة مؤنثه وشروط نفسه أيضا قوله الاضرته فلا يصح
الاشتغال عن حال وتعيين مصدر مؤنثه كدومجور وما يحتمس بالطاهر كتي كذا في الصبان لكن
سياق في المفعول المطلق غاية الضمير عن كل من الصدر المؤنث كدومجور الا ان يكون فيه خلاف
وكونه مفعولا للمبعد فلا اشتغال في جازم زيد كما هو كونه مفعولا لتكرار شخصه ليصح رفعه
بالانداء وان عين انصب لعارص فلا اشتغال في وجهه بابتداء بتدويرها بل المنصوب عطف على
مفعول جملتها بتدويرها أي وجهه بابتداء بتدويرها مفعولا كافي المعنى (قوله ويأتى عنه
فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي يذكر شرطه الاتصال بالاسم السابق كما بينا في صلاحه
للعمل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعولا دون الصفة المشبهة والصادر واسم
الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعليل لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يعمل فيما قبله
يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم معمول الاولين ونحو الثالث كزيد
لست مثله أي يا نبي زيد لست مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل وشرطه كونه
ضمير الاسم السابق وسببه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بفتح الحاء من القطع بعد التثنية
١ صان ومراد الشارح بعمله فيمخصص الصب بدليل باقي كلامه ومقتضى ذلك مع قول
المصنف نصب لفظه وقوله فالسابق انصب الخ ان العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان

فيجوز نصب الاسم السابق واختلاف التعويذ في ناصبه فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضارع وجوباً ليكون الفعل المضارع موافقاً في المعنى لقول القاهر وهذا يشل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك زيداً ضربته أن التقدير ضربت زيداً ضربته وما وافق معنى دون لفظ كقولك في زيداً ضربته أن التقدير جازت زيداً ضربته فهو هذا هو الذي ذكره المحقق والمذهب الثاني أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفي واختلف هو لا فمقال قوم أنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً إذا قلت زيداً ضربته كل ضربت ناصباً لا بدولها ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهر وقال قوم هو عامل في الظاهر والضمير ملحق ورد بأن الاسم لا تلحق بعد اتصالها بالعوامل

(ص) والنصب حتم أن تلا السابق ما يخص بالفعل كان وجباً (ش) ذكر التعويذ أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام أحدها ما يجب فيه النصب والثاني ما يجب فيه الرفع والثالث ما يجوز فيه الأمران والنصب الرفع والرابع ما يجوز فيه الأمران والرفع الرفع والخامس ما يجوز فيه الأمران على السواء فأشار المحقق إلى القسم الأول بقوله والنصب حتم الخ ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة ليلها إلا الفعل كدوات الشرط نحواً وجباً فتقول أن زيداً كرمته أكرمك وجباً زيداً تلقاها كرمه فيجب نصب زيداً في المثالين وفيما

أحدهم المشركين استخارك لا يكون اشتغالا والتقول عن شارح التسهيل وأى حبان أنه منه وكذا في التوضيح وهو الحق في الناصب قصورنا حذفاً فعل محذوف ضمير استخارك لا اشتغاله بضميره ولا رداً له ليقرب فله لم يعمل فيه لأن ذلك عارض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل نية الجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافه لحكاية الأفش عن العرب زيداً جلست عند منع أن زيداً مقبول به وعنده ظرف والتقدير لا يست زيداً جلست عنده (قوله مضارع وجوباً) أي لأن المذكور كالعرض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى إلى رأيت أجد عشر كوكبا إلا يقتل من اشتغالاً بل رأيت الثاني تأكيده وساجدين مقبول ثانياً رأيت الأول أو مقبولة الثاني محذوف أي ساجدين لي وقوله والشعر والقمر مقبول المحذوف بفسره وأينهم والجمع حتمت للتعظيم (قوله وما وافق معنى دون لفظ) أي سواء كانت الموافقة الواضع كالرور المتعدي بالياء والمجاورة بخلاف المتعدي يعطى قضاء المجازاة أو بالزوم ولوعرفاً كزيداً ضربته أخاه وقتل عدو أي أهنت زيداً وأسرته لأن ذلك لازم عرفاً للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيداً ضربته بعلامه أي لا يست زيداً لا جواز لأن المجاوزة تليسته وأعلم أنه لا محل للجملة العامل الظاهر على الصحيح لأنها مفسرة خلافاً للشوازين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أي فلا محل لها في زيداً ضربته ومحلها الرفع في أنها كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيداً ضرباً كله لأنها مفسرة الضم والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة أولو صرح بالمعصية التفسير بحسب ما كان منصوباً هو كون المفسر جملة أعانها في اشتغال النصب الذي كلاً مناقبه أما الرفع فالتفسير فيه الفعل وحده لأنه المحذوف لا الجملة وله أعراب ما يفسره انشأوا ومحلها في قوله من نحن فؤنه ميت وهو آمن (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه يلزم كون المتعدي الواحد تعدل اثنين وهو غير مطلقاً (قوله لا تلحق الخ) وبأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بالحرف فكيف يلحق مع وجود طرف المتعدي وأيضاً لا يمكن الأنفة في السبب لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة كزيداً ضربت غلام رجل يحب (قوله كدوات الشرط) أي والتقصيص والعرض لا اختصاصاً بالفعل مطلقاً أو أدوات الاستفهام الأهمية لا اختصاصاً به إذا رآه في حيزها بخلاف ما إذا لم تراه كزيداً ضربت غلاماً وأما ذكر ذلك في خصوص هل يعرض استفهاماً بالتفطن كأمه وأما الهمز فلا تختص به مطلقاً لأنها أم الأب وهم يتوهمون في الإهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وجباً زيداً تلقاها الخ) أي وهل زيداً كرمته وبني زيداً أكرمه وابن زيداً أقرقه فيجب النصب في كل ذلك وقوله تلقاها ليس يجوز وماله مع فاعله مفسر الجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوماً كفسره وفي نسخ تلقه بالجزء إجماعه مجرى المحذوف (تنبيه) تنبيهه في التظيم بين أن حيثما انتهى في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بضمه أعم من كونه في شعر أو تران من جميع الوجوه فلا بد أن جميع الأدوات المذكورة لا يلحق في التران إلا صريح الفعل فلا اشتغال بعدها خاص بالشعر إلا أن مع الماضي لفظاً أو معنى وإذا مطلقاً فلا يقع تلوه غير أنه قل ظاهراً لها في التران نصب طلبها لأن لا يظهر عما جئت من أن أمها وأبها وإذا لا تعمل أصلاً قال الر وداني ومن لها كل شرط لا يجوز نحو لوات سوار لطمتي لوعول ظاهراً لها أن أعيد بخلاف أن مع المضارع لما ظهر أثرها فيعقوى طلبها فيقع تلوه غير لها في التران كدوات ويستثنى من أدوات الشرط ما إذا كان الاشتغال يقع بعدها تظلماً وتراً لكن لا يجب النصب لأن الاسم يليها ولومع وجود الفعل نحو وأما نود فقد بناهم قرياً بل رفع على الابتداء والنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب

أشبههما ولا يجوز الرفع على أنه
مبتدأ إذ لا يتبع بعده هذه الأدوات
وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها
فلا يتبع عنه الرفع على الابتداء

كقول الشاعر

لا تجزى إن منفس أهلكه

وأذا هلك فعندك فاجري

تقديره إن هلك منفس وأنت أعلم

(ص) وإن تلا السابق بالابتداء

يختص فالرفع انقضى أبدا

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد

ما قبل معمولا بالمعجود

(ش) أشار بهذين البيتين إلى القسم

الثاني وهو ما يجب فيه الرفع فيصير رفع

الاسم المشتغل منه إذا وقع بعد أداة

يختص بالابتداء كذا التي للمفاجأة

فكقول شربت فإذا زيد بضره

عمرو ورفعه زيد لا يجوز نصبه لأن

أداة هذه لا يقع بعدها الفعل لأظهارها

ولامقدرا وكذلك يجب رفع الاسم

السابق إذا ولي الفعل المشتغل

بالضمير إذا لم يعمل ما بعده فأيما

قبلها كأدوات الشرط والاستفهام

وما التامة نحو زيد إن قبته فأكرمه

وزيد هل بضره وزيد ما قبته

فيصير رفعه في هذه الأشلة ونحوها

ولا يجوز نصبه لأن ما لا يصلح أن

يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر

عاملا فيما قبله وإلى هذا أشار بقوله

كذا إذا الفعل الخ أي كذلك يجب

رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل

شيئا لا يرد ما قبله معمولا لما بعده

ومن أجاز عمل ما بعده هذه الأدوات

فما قبله أفعال زيدا ما قبلت أجاز

النصب مع الضمير يعمل بمقدر

فيقول زيدا ما قبته

لأن ما لا يليب إلا الاسم وبعد الفاء لا يضلها من أمما الاسم واحداً وأما معرو فهدينا
هـ بنهائم (قوله ولا يجوز الرفع) أي على الابتداء كما ذكرنا ما على القاطبة لتقلع مطاوع
للمدكور فيصير لقوله

لا تجزى إن منفس أهلكه • وإذا هلك فعندك فاجري

أي إن هلك منفس أهلكه وأظهاره من مثل المطاوع المبني المعجول كان زيدا كرمته كرمك

على أن زيد نائب فاعل محذوف أي أنا كرم زيدا كرمته فتقدير (قوله وأجاز بعضهم وقوع

الاسم) أي المتبدا بعدها أي أدوات الشرط وكذا التخصيص والاستفهام وهذا القول ضعيف

(قوله السابق) بالرفع فاعل تلا وما لا ابتداء الخ فاعله أي ما يختص بذي الابتداء (قوله كذا الخ)

منعول مطلق محذوف وفاعل تلا ضمير الفعل وما لم يرد محذوف وما قبله أي قبله فاعل يرد

ومعمولا حال منه أي إذا تلا الفعل شيئا لم يرد قبله معمولا لما بعده بأن كان له صدرا الكلام

فالرفع الرفع التام مثل ذلك (قوله فيصير رفع الاسم المشتغل عنه الخ) مقتضى ذلك أن هذا

القسم من باب الاشتغال مع ابن الحاجب لم يذكر وهو به ابن هشام قال لا يفسر من باب

الاشتغال في شيء ولم يدخل تحت ضابطه لأن العامل لو تفرغ عن الضمير لم يصلح الفعل في الاسم

السابق والمصباح اقتضاه المتن والشرح من عدمه لأن العامل صالح في ذلك للعمل فيه وإنما

امتنع لعارض وقوعه في هذه الأما يمكن فقوله المصنف في الضابط نصب لفظه أو المحل على

الأعراب الأول يعني باعتبار حاله الذاتية وإن منعه مانع عارض ويحرمه ما امتنع عمله فيما قبله

لذاته كالفعل الجاسد أفاده سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أي مطلقا لفرقه بها من إذا الشرطية

وقيل يقع أن اقترن بقدر لاها لا تقع بها الشرطية فيحصل بها الفرق وتل يقع مطلقا الأول أخص

ومثلها التام لا يجوز النصب في ما قبله أشرفه على الاشتغال لأن ما تلا اختصاصا بليت

بالاسم خلافاً لـ ابن أبي ربيع نعم يجوز النصب على أعمالها وما يلزم الابتداء وما هو الحال مع

المضارع المثبت فلا نصب في نحو خرجت وزيد بضره وعمرو لما سيأتي في قوله وذات يده مضارع

ثبت الخ وكذلك الام ابتداء فلا نصب في (قوله لا يرد بضره) (قوله إذا ولي الفعل الخ) وكذا إذا فعل

بين الاسم والفعل بأجني نحو زيد أنت بضره وهند عمرو بضرها فلا نصب فيه للفصل بين

العامل والمعمول بأجني فلا يفسر عام لأنه وهذا قد يدخل في قوله كذا إذا الفعل بلا الخ (قوله

كأدوات الشرط) أي والتخصيص والرض ولا م الابتداء وكما تلحق به والحروف السابقة

والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب في زيد هلا

ضرته أو لا تضربه أو لا تضاربه أو كم أو أني ضرته أو زيد التي ضرته أو رجل ضرته أو ما

زيد لا يضربه عمرو وبخلاف حرف التثنية كزيد ما ضربه فيجوز نصبه على الراجح (قوله وما

التانية) مثلها في جواب القسم لأن لها الصدر أيضا ولذا قال السيوري في قول الشاعر

أكتب حب العراق الدهر أطعه • وأجاب ما كل في القربة السوس

أن نصب حب يرفع الحافظ هو على الجمع نون يفسره أطعه على الاشتغال لأنه على تقدير

لأقلا يعمل فيما قبله أي حلفت على حب العراق لأطعه في الدهر بخلاف زيد لا أضربه ما لم

أضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لأن من القسم الخامس الاتي (قوله ولا يجوز نصبه) أي

على الاشتغال وقوله لا يصلح أن يفسر عام لا على وجه كونه عوضا عن المقدّر كاهو شأن

الاشتغال فالنصب الاسم محذوف يدل عليه بالمفوق دون تعويض أو لم تكن المسئلة من

الاشتغال ولا يلزمه حجة المفوق حينئذ العمل فيما قبله ولما سرح المصنف في قول الشاعر

بأنها لما تمحى دلوى جونكا بان دلوى محمول محذوف بدل عليه دونك أي خذ دلوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويستدحى جزاءها المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله وبعد ما يلاؤه الخ) أي وبعدني يظن في لسان العرب جعل الفعل تالفة فأيلاؤه مصدر مضاف لمفعوله الثاني والفعل مقبول أول لانه الناعل معنى وقاعه محذوف أي يلاؤه العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أي على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فعله لان العطف على الجملة الفعلية يتمها (قوله كالامر) أي ولولا الامر تحوز بدلتضربه لانها كالا نهاية لا يزمان الصدر فلا يمنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما استع تقدم الفعل عليها الضعف مما عاخرهما من العمل كافي لم يلان (قوله والذمة) أي بخير أو بشر بصفة الطلب كزيد اللهم ارحمه وأخبر كما مثله (قوله والاختيار نصب) أي لان الاختيار بالطلب عن المتدافيل وبخلاف القياس لعدم احتمال الصدق والكذب بالثبوت كافر في باب لم قيل بضمه وانما انقثت البع على الرفع في آية السرة والارزاق لئلا يس عاخص فيه بل قد رده عن سدسوه مما عاين عليكم حكم السارق الخ والرائية التي أخبره محذوف واخبر بعده مستألف لبيان الحكم فالكلام جتان لان هذا ليس من واضح دخول الفاعل في الخبر عنده كافر وعند المعز دلالة الفعل مخبر ودخنه الفاعل المضاف المتدا من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعده الجزاء مشبه ما يعمل فيما قبله اعلى أنه لا يتبع اجماع السب على المرحوح قياسا كقوله تعالى وجع الشمس والقمر حيث لم يؤث الفعل مع انه المختار في المؤنث غير الحقيق وان عطف عليه مذكر كافر وقال ابن ابي ثعلبة الرفع في العموم كالاته والنصب في الناصب كزيد اضربه (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها التي بما أولا وان وكذا حيث المجرى من ما لان دخول الجميع على الفعل ككثير فتح النصب بعدها كزيد ارباه ولا عرا ككثروا رايته واجلس حيث زيد انزبه بتجلا في لم ولما فتخص بالبدل ولا يقع الاسم بعدها الاضروا فوجب نصبه فان وصلت الهمزة بغير ظرف نحو أنت زيد تضربه ترج الرفع ام الطرف فلا أثره نحو اكل يوم زيد اضربه والظاهر ان مثل الهمزة في ذلك ما ذكرهما (قوله بعد عطف) أي وأشبهه كضربت القوم حتى زيد اضربه وما رأيت زيد لكن عراض به ففتح النصب لان حتى ولكن وان كافر في ابتداء دخولها اعلى الجملة لكنهما أشبه العاطفين في كون ما بعدهن بعضا مما قبلها وفي كون لكن بعد التي كاهو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كأكرمته زيد حتى عروا كرمته وقام بكر لكن عرو وضربه ترج الرفع لعدم شبههما بالعاطف ولا وجه لتعنيه كما قبل اذا تبه انهما مثل زيد يضربه افاذه سم (قوله لتعطف جملة الخ) ان قلت كاي رج النصب بالرفع الرفع يكون الاصل عدم التدوير اوجب بان التقدير في العربية كثير جدا واختالف العاطفين قليل جدا بل نقل في المفتي بضمه عن الرازي فلا يصلح للترجيح وحمل قوله التقاطع اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله الى سوا عليكم ادعوتهم أم أنهم صامون فان المقضي للتقاطع ان دعاء الاصنام متعبد عنهم فناسبه الفعلة وعبر في الثاني بالامسية تصد ان هذا الدعاء مسا للصمت الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولوعوا بالعلية لقائ هذا المعنى قد بر (قوله فام زيدوا عروا الخ) انما اختير رفعه لان ما بعدها ما استأنف ونقطع عما قبلها ومثلها اذا القصاية كرايت عبدا فاذ زيد يضربه عرو ولكن ارفع في هذه واجب لما عرو ولا أثر لتفصل بغيرهما كقام زيد وفي الفاعل عراضه (قوله فيختار نصب عروا الخ) أفاد ان محل ترج الرفع مع النصب ما لم يقتض النصب مقتضا آخره العطف كالطلب والار ترج النصب لعدم مقتضيه واعلم ان ما بعده الفاعل لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة

(ص)
واختير نصب قبل فعل ذي طلب
وبعد ما يلاؤه الفعل غلب
وبعد عطفه لا فصل على
معمول فعل مستقر أولا
(ش)
هذا هو القسم الثالث وهو
ما يختار فيه النصب وذلك اذا وقع
بعد الاسم فعل نال على طلب كالامر
والنهي والذمة نحو زيد اضربه وزيدا
لا تضربه وزيدا ارحمه الله فيجوز رفع
زيد ونصبه والاختيار النصب وكذلك
يختار النصب اذا وقع الاسم بعد
اذا فعل ان عليه ما الفعل كهمزة
الاستفهام فتقول زيد اضربه
بالنصب والرفع والاختيار النصب
وكذلك يختار النصب اذا وقع
الاسم المستقل عنه بعد عطف
تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين
العاطف والاسم نحو قام زيد وعرا
أكرمته فيجوز رفع عرو ونصبه
والاختيار النصب لتعطف جملة فعلية
على جملة فعلية فالو فصل بين العاطف
والاسم كان الاسم كالو لم يقدمه شيء
نحو قام زيدوا عروا فأكرمته فيجوز
رفع عرو ونصبه والاختيار الرفع كما
سبق وتقول فام زيدوا عرا
فاكرمه فيختار نصب عرو

كما تقدم لانه وقع قبل فصل دال على طلب

(ص) وان تلا المعطوف فعلا محذورا • به عن اسم فاعطف محذورا

(ش) أشار بقوله فاعطف محذورا الى جواز الامر بن على السواء وهذا هو الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط التصويرون ذلك بانماذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عطف تقدمته جلة ذات وجهين جازا الرفع والتسبيل على السواء وقدر والجملة ذات الوجهين بانما جلة

صداها اسم ويجزها فعل محذورا فامروا كرمته في داره فيجوز رفع عمرو مرنا على الصلابة ونصبه مرنا على الجمل (ص)

والرفع في غير الذي مر ربح • فغايب الفعل ودع ما لم يرب • هذا هو الذي تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامر ان ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجبه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يوجب نصبه ولا ما يجوز فيه

الامر ان على السواء وذلك نحو

أومع امال كونهما مع امر حلقه عن سكانها كما سيأتي بيانه ومنتع ان يقدر الفعل قبل الفاعله لا يفصل بينهما وبين ا مايا كرم من جرح واحد بالتقدير واما عرافا كرم كرمه (قوله بعد عطف) أي غير مفصول بالماضي وشبه العطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كاتفل فلأول كما ضربت القوم حتى حضره بته والثاني كذا ضارب يدا وعراي كرمه (قوله جلة ذات وجهين) أي غير تقيمية بطريقان فعل المحجب مجرى الاسم الجوده وذلك صغرو (قوله جاز الرفع والتسبيل) أي بشرط ان يكون في الثانية ضميرا الاسم الاول كزيد فامروا كرمته في داره أو تعطف بالفاء لتعرب بالاولى قال ابن هشام أو بالاولى فاداتها البجعية كما ان في النام السبيعية تور بان جعلتها في المقدرات لا في الجمل فان خلت عن ذلك امتنع التسبيل العطف على الصغرى عند الاختش والسر في ان المعطوف على الخبر خبره ولا رابط فيه وجوزته الناطق وجماعة ومنه مثال الشرح للتوسيع في الثواني وقد اجعت القره على نصب السحاب في قوله تعالى والنبع والشجر يسعدان والسحاب رفعا مع سخاواهن ضمير النصب والشجر فان عطف على الكبرى ربح الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حد زيد اشر به ويكون من عطف فعلية على اسمية فانه الاسقاطي وللأخفش ان يدعى مثل ذلك في الابقع تدبر (قوله غايب الرفع) فائده دفع توهم ان ما خاف المختار من الوجوه السابقة ليقاس عليه نقه سم عن الشاطي (قوله فارما ما خافدوه) أي تركوه وما زائد فاعطف بفتح الحاء المهملة أي غشيه الحرب من كل جانب وزميل يضم الزاي وشدا الم الجبان والنكس بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره الى ضربه ليجزه أو بفتح الكاف فصل ماض ولا يراد بان شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسانكرة محضة لان ما خافه مقام الوصف وان كانت زائدة أي فارما أي فارس (قوله بكسر جنات) هي شاذة (قوله أو باضافة) أي بنى اضافة أو بحذف ولو تعدل كزيد اضررت غلام صاحب أخيه وأمانة خلا فتصو الجمل كما أشاره الشارح بقوله مررت بغلامه لكن فالشاطي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيد اضررت واغشاه أو اضررت من أكرمه أو رجلا بجمعه كاسياني في قوله وعلاقة حاصلته بتابع الخ وحيدته فليست أو لمنع الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل المقدري في اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور أو فصله منه من معناه أو لازمه كما مرر الإشارة المولدة كان السب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أي في الجملة اذ لا يأتي فيه وجوب التسب لانه لا يكون الا بعد ما يتحتم بالفعل (قوله اسم الناعل الخ أي وأمثله المانعة لا الصفة المشبهة ولا أقل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مستدأ خبره جلة اسم الفعل وفاعله

زيد بشرته فيجوز رفع زيد ونصبه والمختار رفعه لان عدم الاضطرار ج من الاضطرار وزعم بعضهم انه لا يجوز التسبيل انهم من كلفة الاضطرار وليس بشي فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية عن العرب وهو ككثير وأشدا أو السعادات بن الشبيري في أماليه على التصليق

فارما ما خافدوه ولما

غرز ميل ولا تكس وكل ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها بكسر جنات (ص) وفصل مشغول بحرف جر

أو باضافة كوصل مجرى (ش) يعني انه لا فرق في الاحوال الخمسة السابقة بين ان يصل الضمير بالفعل المشغول به فتجوز يدضربه أو نفسصل منه بجر جر محذورا مررت بها أو باضافة فتجوز يدضربت غلامه أو غلام صاحبه أو مررت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب التسبيل في نحو ان زيد اضررت به أكرمت كما يجب في ان زيد اكرمه كرمك وكذلك يجب الرفع في خرجت فاذا زيد مر به عمرو ويختار

(٢٣ - خضري ل) التسبيل في أزيد اضررت به ويختار الرفع في زيد مررت به ويجوز الامر ان على السواء في زيد اضررت به عمرو مررت به وكذلك المحكم في زيد يضرب غلامه أو مررت بغلامه واقه أعلم (ص) وسوق الباب وصفنا دأعل

• بالفعل ان لم يك مانع حصل (ش) يعني ان الوصف العامل في هذا الباب مجرى مجرى الفعل فيما تقدم والمراد بالوصف العامل اسم الفاعل واسم المتعول واحتر زيا وصف عما يعمل عمل الفعل وليس وصف كاسم الفعل فتجوز يدرا كغلا يجوز نصب زيد لان اسم الفاعل لا اتصل فيقالها فلا تنفسر عما لفيه واحتر زيا بوجه وصفنا دأعل من الوصف الذي لا يصلح كاسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي فتجوز زيد اضررت به عمرو فلا يجوز نصب زيد لان ما لا يعمل لا يفسر عامله نال الوصف العامل

زيداً بأضاربه الآن أو غداً والدرهم أنت معطاء فيصور نصب زيد الدرهم ورضعها كما كان يجوز ذلك مع الفعل واستقر بقوله إن لم ينك
مأنع حصل عما إذا دخل على الوصف مانع جمعه (١٧٨) من الفعل فيما قبله كما إذا دخلت عليه الالتواء فحوز زيداً بأضاربه فلا

يجوز نصب زيد لأن ما بعد الالتواء
واللام لا يعمل فيما قبله كما فلا
يقصر ماضياً في واقعته أعلم (ص)
وعلاقة خاصة بتابع
كعلقة نفس الاسم الواقع
(ش) تقدم أنه لا فرق في هذا الباب
بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو
زيد أضر به وبين ما فصل بحرف
جر نحو زيد أضر به أو بأضافة
نحو زيد أضر به تغلامه وذ كرى
هذا البيت أن الملابسة بالتابع
كالملابسة بالسبي ومعناه إذا
عمل الفعل في أجنبي وأُضيف
اشتمل على ضمير الاسم السابق من
صفة نحو زيد أضر به بتغلامه
أو عطف سين نحو زيد أضر به
تغراماً أو معطوف بالواو خاصة
نحو زيد أضر به تغراماً أو ما حصلت
الملابسة بذلك كما يحصل بنفس
السبي فيقول زيد أضر به بتغلامه
بجبه منزهة زيد أضر به تغلامه
وكذلك الباقي وأصله أن الأجنبي
إذا أُضيف عليه ضمير الاسم السابق
جرى مجرى السبي واقعته أعلم

«تعدي الفعل وزومه»

لزمه عطف على تعدي فهو تابع له في أعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من إضافة الصفة
للموصوف أي الفعل المتعدي والفعل اللازم لأنهما المذكوران صراحة لأن الصفة التعدي
والزوم في هذا الباب كالمفعول به أو المتصورات فكان الأولى تأخير عن التنازع كما
مرفق الاشتغال (قوله علامة الفعل المتعدي) أي نفسه وضاعفانه المراد عند الإطلاق لا الهدى
بالحرف ولا يفرع الخافض (قوله أن تصل) أي صحتان تصل إلى جنوة علامة تأشوهي صحت صوغ
اسم مفعول منه تام أي غير مقتصر إلى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول تصل وغيره بالجر
مضاف إليه أي هاهنا ضمير مصدر أي غير ظرف أي صافان ضمير متصل باللام كالمصدر نحو
الليله قتها والنهار صمته وأعماله كره المصنف لأنه لا يتصل بالأوسعاً بحذف الجار والاصل
قت فيها وصفت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللام مالم يس كذلك) هذا أقول المصنف ولازم

فأجل الجملة أما هو وحده فلا محل له على الراجح وكذا يجب الرفع في نحو زيد أضر بنا يا لهان المصدر
لا يعمل فاعله فزيد مبتدأ خبره الفعل الذي تابعه المصدر فيجوز الاشتغال فها عند الكسائي
المجوز بتقديم مفعول باسم الفعل والرفق في المجوز بتقديم مفعول المصدر الذي لا يصل بحرف
مصدرى وهو الثاني عن فعله أما ما يصل فلا يعمل فيما قبله اتفاقاً لأن الصلة لا تعمل فيما قبل
الموصول وبمثل ما ذكر ما يمنع منه مانع كلفاء في الذين كفو واقعته لهم فيعين فيه الابتداء
اتفاقاً وتعاماً مصدر نحو زيد هو الخبر أي قسمه تعسا ودخلته القاسم مع أن فعل الصلة ماض
لجواز نه في قوله كآية أن الذين قتلوا المؤمنين الخ (قوله زيداً بأضاربه الآن) أي نصب زيداً
بفعل مضمر ضمير جله أنضاربه أو باسم فاعل مضمر ضمير عن أنما مقدم عليه أو مبتدأ أو نافع
أن اعتد على نحو استقهاهم نحو زيداً أنضاربه هو الوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف
كما قاله النمامي أو هو مفسر للمحذوف وقام مقامه بقدر مبتدأ كما قاله سم فان قيل قد
مرفق الابتداء أن الوصف لا يصل من معموله بأجنبي وحسب ذلك لا يصل ضميره لأن ضمير عاملاً
في زيد لا نه لو تفرغ لزم تسلسل عليه لقوله بآناً قلها هو صالح في ذمة لا بالنظر للفصل أو أن عمل
استماع الفصل عند نحر الأجنبي والمفعول عن الوصف في آية أو رغب انت عن آلهي أخذنا
من كلامهم أقاده الصبان ولا يردهم صرحوا بما استماع زيد أنت قصر به للفصل كما مرع
تقدمهما لأنهم اغتفروا ذلك في الوصف لا حجاجاً إلى ما يعقد عليه بخلاف الفعل (قوله وعلاقة
الخ) يعني أن الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذي لا بد منه في الاشتغال يكون
العامل موجهاً إليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلاً لكونه ضمير السابق أو سميته
بمحصل تابع الشاغل الأجنبي إذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق والعلاقة بمعنى الارتباط
والملابسة والباقى تابع وبالاسم سميته كإشعار إليه صنع الشارع حان كلاهما سبب في
الارتباط باعتبار عمل العامل فيهما وفي متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو يانه أو نسي
عليه بخصوص الواو لا فادتها الجميلة لا البلى والتوكيد وبمثل أن المراد بالعلاقة الضمير والباقى
تابع وبالاسم بمعنى والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السبي فتأمل واقعته أعلم

علاقة نفس الاسم الواقع
(ش) تقدم أنه لا فرق في هذا الباب
بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو
زيد أضر به وبين ما فصل بحرف
جر نحو زيد أضر به أو بأضافة
نحو زيد أضر به تغلامه وذ كرى
هذا البيت أن الملابسة بالتابع
كالملابسة بالسبي ومعناه إذا
عمل الفعل في أجنبي وأُضيف
اشتمل على ضمير الاسم السابق من
صفة نحو زيد أضر به بتغلامه
أو عطف سين نحو زيد أضر به
تغراماً أو معطوف بالواو خاصة
نحو زيد أضر به تغراماً أو ما حصلت
الملابسة بذلك كما يحصل بنفس
السبي فيقول زيد أضر به بتغلامه
بجبه منزهة زيد أضر به تغلامه
وكذلك الباقي وأصله أن الأجنبي
إذا أُضيف عليه ضمير الاسم السابق
جرى مجرى السبي واقعته أعلم (ص)

«تعدي الفعل وزومه»

علامة الفعل المتعدي أن تصل
ها ضمير مصدره نحو عمل
(ش) ينقسم الفعل إلى متعدٍ ولازم
فالتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله
بغير حرف جر نحو ضربه بتزيداً
واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا
يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو

مررت بزيداً ولا مفعول له نحو قام زيد ويحيى ما قبله إلى مفعوله بنفسه فعلاً متعدياً واقعته
وجازوا ما ليس كذلك يسمى لازماً وقاصر أو غير متعدٍ متعدٍ بحرف جر وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر
وهي هاء المفعول به نحو الباب أغلقت بها حيزها غير المصدر من هاء المصدر فلما اتصل بالمتعدي واللازم فلا تدل على تعدي الفعل

غير

فقال المتعلق بالمتعدي الضرب ضرب زيد أي ضربت الضرب زيداً ومثال المتعلق باللازم القيام القيام زيداً أي قيام (ص)

فانصب بمفعوله ان لم ينب • عن فاعل نحو تدبرت الكتب (١٧٩)

(ش) شأن الفعل المتعدي ان

ينصب بمفعوله ان لم ينب عن فاعله
نحو تدبرت الكتب فان تاب عنه
وجبر فعه كما تقدم نحو تدبرت
الكتب فيكون قد يقع المفعول به
وينصب الفاعل عندئذ ان لم ينب
كقولهم خرق الثوب السمارة ولا
يتقاس ذلك بل يقتصر فيه على
السماع والافعال المتعدي على
ثلاثة اقسام أحدها ما يتعدي الى
مفعولين وهي قسمان أحدهما
ما أصل المفعولين فيه المبدأ والخبر
ككفن واخواتها والثاني ما ليس
أصلهما ذلك كاعطى وكسا والقسم
الثاني ما يتعدي الى ثلاثة مفاعيل
ككاعلم وأرى والقسم الثالث
ما يتعدي الى مفعول واحد كضرب
ونحو (ص)

ولازم غير المعدي وحتم

لزم افعال السجيا كنهم
كذا افعال والمضاهي اقتنسا
وما اقتضى تظافاً وندسا
أو عرضاً أو طواع المعدي
واحد كدنه فامتدا

(ش) اللازم هو ما ليس بمستدوهو
ما لا يتصل بها ضمير غير المصدر
ويقتضيه اللازم لكل فعل ذال على
مضية وهي الطبيعة نحو شرف
وكرم ونظف ونهم وكذا كل فعل
على وزن افعال نحو اشرق وأطمان
أو على وزن افعال نحو اقتنسا
واخرجهم أو دل على ناطقة كلهم
الثوب وتلف أو على دنس كدنس
الثوب وروى أو دل على عرض نحو

غير المعدي صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على ان كل واحد منهما واسطة قيل
ولعل المصنف أدخلها في المتعدي لمشبهها في عمل الرفع والنصب لا يتصل بها ضمير غير المصدر
والظاهر ان موضوع كلامه الافعال المتعدي ليس قوله فانصب بمفعوله والافعال أو غيره
ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل ان ما يتعدي نارة بنفسه وتارة
بالحرف مع شيوخ الاستعمالين كشكر فموسكرت فهو محتمة ونقصته واسطة وهو الاصح قال أبو
حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع اللازم وحذف الحرف توسيع ولا متعدي بالحرف في ذاته
كما قيل بكل واسطاً متعدي ولم يمع اختلاف المعنى كعقر فاقباضه فمحبته أي قصه وقفر فوه أي
انفضه وكرادو نقص فلا يخرج عن القسمين (قوله فانصب بمفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند
الاطلاق أما بنية المفاعيل فينصبها اللازم أيضاً (قوله كنهم) في القاموس انهم محركة وكسابة
افراط الشهوة في الطعام وان لا تغني عن الآكل ولا يتيسر نهم كخرج وعنى أي بضم فكسر
فهو نهم ونهم ومنهم اه وفيه أيضاً نهم كخرج وضرب نهم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاجبة
وتقبله بنهم المكسور وضيدان افعال السجيا لا يلزم ضم عنها وفي التصريح بخلافه (قوله
والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابهة اقتنسا امام مفعوله أي والتي شابهها اقتنسا في كونه بعد
نونه الزائدة فان أعين من كونهما أصلين كخرجهم أي اجتمعوا أو أحدهما زائد للضعيف
كققتنس أو غير كسلفي أي دام على ظهره وأخرى الذي اذا تقش للقتال واما فاعله ومفعوله
مخذوف بناء على مذهب المستحسنين جواز حذف ما يدل الموصولة أي والتي شابهها اقتنسا
لاحقاً به وهو وزن افعال أصل اللامين كخرجهم فان السين الثانية في اقتنسا زائدة لاحاقه
بأخرجهم لاصلية بديل تكرارها بلا فصل وعلى كل فاعل اقتنسا وما شابهه لاشتهار هذه العبارة
في ذلك قيل ويضعف الاول انه لا يشيد لاحاق المذكور فالتشبيه عليه مقبول لما عرفت من لاحاقه
بأخرجهم لكن على الثاني لا يشمل نحو ما قلتي فان اقتنسا لم يلحق به بل هو أيضاً ملحق بأخرجهم
فالاولى حل المضاهة فبمعامل مطلق الموازنة والحاصل ان كل من افعال المضاعف كققتنس
ومن افعلي كاسلتي ملحق بافعال أصل اللامين وكالها لازماً ما قوله

قد جعل التعاصي سرديني • أدفعه عنى ويفرديني

فشا فومعنى سرديني واغريني ولا وركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى اللازم للفاعل
أي الذي لا يشارقه الباء بشرط عدم المعارض فلا ير أن نحو الظرف يزول لمعارض كل عرض
ولك الترام عدم وزوال الباء وانما يستمر (قوله كلهم) بالضم والفتح ونطقه بالضم لا غير (قوله
كدنس ووسخ) كلاهما كخرج (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل
نخرجت الحركة فبلازم كنى ومتعد كند أما ما لا يلزم من السجيا كما مر ودخل في العرض
تلف وندس قطعته علماعام ومثل وأضافهم وعلم اع انهم مانتعدان فان جعلنا بئين أو كالثابت
اشكلا على أفعال السجيا (قوله مطاوع الخ) المطاوعة قبول الاثر أي حصوله من فاعل فعل ذي
علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلقاه اشتقاقاً فان حصل الاثر بلا مطاوعة فليس مطاوعاً
كضربه فتألم ونرجح المحسوس غيره فلا يقال علت المسئلة فان علت ولا تلتفت كذا فاقول لعدم
العلاج المحسوس وأما نحو قولهم انقطع الى القوا فكشفت حقيقة المسئلة مما كان معنوياً

مرض زيد واجزأ وكان مطاوعاً لما يتعدي الى مفعول واحد نحو مدت الحديد فامتد وجزأ فامتد وجزأ فامتد وجزأ فامتد
لواحد بمطاع المتعدي الى اثنين فانه لا يكون لازماً بل يكون متعدياً الى مفعول واحد فهو فمت زيداً المسئلة ففهمها وعلمته
اليقوتعله

لجواز الحقيقة أو أنه ليس مطاوعة الفعل بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت هذا الكلام
فانقال اذا عنت الاتفاضة المسبوبة لاحتساج علاجها بغيرك اللسان والشفتين فان أدوت
الحق القهومي من القول بلا نظر للفظ امتنع أفاده العامني ويستغادر من كلام المصنف ما عليه
الجمهور من ان الفعل ومطاوعه لا يتعديان معالي مفعول أو اثنين ولا يلزمان معالي المتعدي
لواحد يانم ولاثنين يقصر عن واحد واما استعطيته مدرهما فاصلا في مدرهما واستنصته فنصحتني
فن باب الطلب والاجابة المطاوعة أو ما قوته

وكم وطن لولاى طعت كاهوى • بأجر امن قنة التيق منهوى

(اص)

وعذلا زما جعفر جبر

وان حذف فالتصيب للمعبر

نقلوا في آت وأن بطرد

مع آمن ليس كجبت أن يدوا

(ش) تقدم ان الفعل المتعدي يصل

الى مفعوله بنفسه وذكره ان

الفعل اللازم يصل الى مفعوله بجرف

بحرف ممررت بريد وقد يحذف

سرف الجرف فيصل الى مفعوله بنفسه

نحو ممررت زيدا قال الشاعر

نمرن الدبار ولم تزد وجوا

كلامك وعلى اذا حرام

أي نمرن الدبار ومنه بالجمهور انه

لا ينقص حذف حرف الجر مع غير

أن وأن بل يقتصر فيه على السماع

ونذهب أبو الحسن على بن سليمان

نضروا وأن منهوى مطاوع أو هو منه المتعدي لا هو الا لازم لكن مطاوعة الفعل لا فعل شاذة
والتيق بكسر النون وسكون التسيمة بالتصاق الجبل وقته أعلاه (قوله وعذلا زما الخ) مثله
المتعدي لواحد أو أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بجرف جر) وكذا بالهمزة كاذبت زيدا
واما تنقاس في اللازم عند سيبويه قيل وفي المتعدي لواحد أيضا وقيل معاملة مطلقا
وتضعف العين ما لم تكن همزة كئى والامتنع ويقبل في غيرهما من حروف الخلق كدخن
وليس يسمع في غير اللازم والمتعدي لواحد وفي خاصة فيه ما خلاف وبغير ذلك (قوله نقل) راجع في
العين للسلف فخط بما يقتضيه صريح الشارح بغيره نقول المصنف وفي أن وأن بطرد فهو متعلق
بحذف من مادته أي ويحذف نقلا كما قدره الاشعري وليس راجعا للتصيب كما قد يظن بهم لتبعيته
للحذف في السماع فلا يوصف به استقلال ولا يقتضي ان عدم التصيب مع الحذف ليس جماعيا
فصدق بقياسه وليس كذلك وبهذا يطل رجوعه لهما معا وان استوجبه شيخ الاسلام أفاده
الصبان (قوله فصل الى مفعوله الخ) أي فينصب بجره أو بوابه عند البصريين الفعل فقولهم
منصوب بزع الخافض أي عندهم وعند الكوفيين الزرع هو التائب قالوا لا له وشذبهاء
الجرف قوله

اذ قال أي الناس شريكة • أشارت كليب بالاكف الاصابع

أي أشارت الاصابع مع الاكف الى كليب (قوله لم تعوجوا) أي تعابوا وتدخلوا (قوله مع غير
أن وأن) مثلها كى المصدر فيطرد تقدير اللام قبلها كئى كتر من أي لكى وفي التسهيل
ان ما ورد منه الحذف كثيرا من غير ذلك قبل وقيل عليه كدخلت الدار والمصنف يقاس عليها
دخلت البلد والبيت وان لم يكثر كوجهت مكة وذهبت الشام لا يقاس عليه فوجهت المسجد
وذهبت الدار ومثلا لا لا يسمع في غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا مطرنا السهل والجبل
وضربه الطهر والبطى أي علمنا ما وهل المنصوب مع دخلت من نحو مفعول بحقيقة أو على
التوسيع بحذف الحرف أو نظرف شذوذ لان نظرف المكان شرطه الابهام وهذا مختص بخلاف
لكن القول الثالث لا يأتي في وجهت لانه على معنى الى لا في قلبه لذلك وسأيت في
حروف الجراطراد الحذف في غير ذلك فمن السامعي ما ورد في السعة كأمثل وكشكرته ونصته
بناء على حذف الجار منها ومنه الميردا لضرورة فلا يجوز لنا ان ناولو في التركيب الذي مع
فيه كقوله

لن من زالكف بعمل منه • فيه كاعسل الطريق التعلب

وقوله • ألتجب العراق الدهر اطعمه • أي حلفت على حب العراق وكاعسل التعلب
أي اضطررت في الطريق ولئن بقى فكون أي وعجم منه صدره قال احمد الوضوح والحكم
بقياسية الحذف مع أن وأن دون نصته وشكرته غير ظاهرا لان المراد بالقياس جواز في أي

المعداى وهو الاخفش الصغير الى انه يجوز الحذف مع غيره باقيا بشرط تعين الحرف ومكان الحذف فيجوز رب القلم الساكن فيجوز منه حذف الباقى قول رب اقلع السكين فان تعين الحرف لم يجز الحذف فيجوز غبت في ذب فلا يجوز حذف في الا لا بد من سبب هذا التقدير وغبت عن زيد او في ذلك ان لم تعين مكان الحذف لم يجز نحو اخوت (١٨١) القوم من ربى فلا يجوز الحذف فلا قول

اخترت القوم بنی عم از لایدری هل

الأصل اخترب القوم من بني تميم أو

اختارت من القوم بني تميم وأما أن وان

فيجوز حذف حرف الجر معهما قبلها

مطردا بشرط أمن النفس كقولك

عجبت أن يدوا والاصل عجبت من

ان يدوا اى من ان يعطوا الدية

ومثال ذلك مع أن بالتشديد عبت

من انك قائم فيموز حذف من

فتقول عجت أنك قائم فان حصل

ليس لم يجز الحذف بحور غيت في

أن تقوم أوفى منك قائم فلا يجوز

محذوف في الاحتمال أن يكون

المحذوف عن فيصل الربيع

واختلف في محل أن وأن عند

حذف حرف الجر فذهب الاخفش
الى ان لا يصح حذف الكاف

الى انهما في محل جرد ذهب اللسان
الأنسان من انفسهم

الحاجه سما الى تحلل نصيب وذهب

سيؤديه الى تجويز الوجهين وحاصله
ان الضمان لا يزول الا بالرفع

بحرف الخ ثانياً كان المحفوظ

ان وان لم يكن حنيفا فالحمد لله

الاسماعا وان كان أنت وان حاز ذلك

قاسا عندا من: القلم، وهذا هو

الْقَصَص (ص)

والاصل مسوقا على معنى كذا

صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وان كان (١٨٢) فاعلا في المعنى فلا تقول أعطيت صاحبه الدرهم ثلاثا بقود الضمير على متأخر لفظ ورتبه وهو عن غير والله أعلم (ص) وحذف فاعله أي وان لم يضر

كحذف ماسبق جوابا أو محصر (ش) الفصلة خلاف العمدة والعمدة ما لا يستثنى عنه كالفعل والفضله ما يمكن الاستغناء عنه كلفعلوه فيجوز حذف الفصلة ان لم يضر كقولك في ضربت زيدا ضربت بحذف الفعل وهو كقولك في أعطيت زيدا درهمي أعطيت في أعطيت زيدا درهمي أعطيت ومنعوله تعالى فاعلم حتى يعطوك الجزية فان وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيت درهما قبل ومنعوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوك الجزية فان ضرحذف الفصلة لم يجوز حذفها كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو ان يقال من ضربت فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت زيدا فلا يجوز حذف زيدا في الموضوعين إلا لا يحصل في الاول الجواب ويرقى الكلام في الثاني إلا ان في الضمير مطلقا والمقصود تنبيهه عن غير زيدا فلا يهضم المقصود عند حذفه (ص) ويحذف الناصب ان علما

• (التنازع في العمل) •

هولعة التنازع اصطلاحا ما سجد كره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمعدوف يفسره اقتضيا وعلى مفعول به لذلك المحذوف وقص عليه بالكون على لغة ربعة وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع انه مصدر للضرورة ولتوسع في الطرف والمراياقتضاهما العمل فوجهها لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى اتمام التوافق في القاعدية والمفعولية والاتصاف فيما كاسم مثل (قوله قبل) حال من عاملان أي حال كونهما قبل الاسم (قوله فاسره) في القاموس الاسر بضم الهمزة الدرع المحصنة واسرة الرجل رهله الا دون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن وجهه عاملين) قال الموضع أي فعلين متصرفين كما تولى أفرغ عليه قطرا أو اسعين بينهما كقوله

عهدت مغنيهما من أجرة • فلم اتخذ الاثنا موتلا

أو اسم وفعل كذلك نحوها ثم أقرؤا كناية اه وقوله بينهما أي في العمل لا في التصرف كما قاله شارحه ثلاثا فانه تمثله بها ثم أقرؤا فانه اسم فعل جامد يعني خذوا تنازعا وهو أقرؤوا في كناية فاعل فيه الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كافي الخطاب فمثل اسم الفاعل كاليت والمفعول كدوله • وعزته لم يولد معنى غريها أو اسم الفعل كالآية والمصدر كقوله • لقيت فلم أشكل عن الضرب مسعها • فليقت والضرب تنازعا مسعها وأشكل أي أعجز من باب دخل وطرب أو اسم المصدر منه كما استظهره الصبان كان يقال من قبله الرجل وسه امرأته الوضوء لم أر من ذكر الصفة المشبهة فاعل التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كزيد اضبط القوم أو جمعهم للعلم وزيد حذركم أو زيدا فليس فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره أو ما نحو فان لم تفعلوا فإبرزتم الفعل وهما في محل جر مهابان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لان الجامد للضعفه لا يفضل من معموله والفعل لازم في التنازع عند أعمال الاول فإذا بطل عمله لفظ بطل التنازع اذ من شرطه جوابا عن العمل كل مناه من هذا يؤخذ منع زيدا أفضل وأكرم من عمرو لانه لا يفضل بن أفضل ومن أبجني قال الروائي ما لم يأت من الجامد

وقد يكون حذفه ملتبسا (ش) يجوز حذف ناصب الفصلة إذا دل عليه دليل نحو ان يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا لحذف ضربته لانه لا ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجبا كما تقدم في باب الاشتغال نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته لحذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم (ص)

• (التنازع في العمل) •

ان عاملان اقتضيا في اسم على قبل فلو احدهما العمل والثاني أو عند أهل البصرة • واختار عنكسا غيرهم ذاسره (ش) التنازع عبارة عن توحه عاملين عن

عن غيره ولا اجازة لم فصله سواء عمل الاول أم الثاني كعقيق وليست عيشل زيدا واجازه المبرد
في فعله التعجب مطلقا واعتبر فصل الاول من معصومه اذا كان هو العمل لامتناع الجنتين
بالعاطف واتحاد مطلق ما وقد سبق شرح التسجيل بأعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من
ارتباط بين العاملين اما بعطف مطلقا كما مثل أو بعمل أو له ما في تأنيدهم ونهمل غنوا كما
غلنتم ان لن يبعث اقاما حدا فقتلوا وغلنتم تنازعا ان لن يبعث والثاني معمول لللال لانه صفة
لمصدره المحذوف أي غلنوا غلنا كذلككم أو يكون الثاني جوابا للاول جواب السوال نحو
يستقونك قل الله يقسمكم في الكلالة أو الشرط كما في أفرغ عليه قطرا ومنه كما في الاسقاطي
هاؤم اقرأوا كناية أو غير ذلك من أوجه الارتباط كما في المعنى فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله إلى
معمول) اطلاقه بنجل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه متصلا مطلقا أو متصلا بغيره ورا نحو
زيد انما قام وقعد هو وما ضربت أو كرمت الايام وقت تقويت بك على خلاف في الاخير
واشترط قوم مرهوب توجه العاملين إلى المعمول فخرج قوله تعالى وانه كان يقول سفيانا الاحتمال
ان اسم كان ضمير الشأن فلا توجه إلى الضمير الاظهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع في الآية
كما يجوز عدمه وخرج توجه العاملين إلى أنه ألك الا لاحقون فليس تنازعا والافسد اللفظ
لو جوب ان يقال أناك أو كرك أو أناك بل الثاني مجرد التوكيد كالحرف الزائد فلا فاعله
أصلوا مثله هيئات هيئات العقيق وخرج أيضا قول امرئ القيس

ولو ان ما أسعى لادى معيشة - كذا في ولم اطلب قليل من المال

فقليل فاعل كفاي ولم توجه اليه اطلب والافسد المعنى المراد بل معصومه محذوف أي لو سعت
للادنى كفاي القليل ولم اطلب اللذيل دليل قوله

ولكنما أسعى لخدم مؤئل • وقديرك البجد المؤئل أمثالي

انظر الصبان (قوله واحد) ظاهر منع التنازع فيما يعدى لاثني أو ثلاثة وهو رأي وصح في
التسهيل والجامع الجواز وقد سبق العمل لغيره كما زيد العمل عن اثنين وقد اجتمع في حديث
تسعون وتكبرون وتحدون بركل مسلا ثلاثا ولاثنين فتنازع الثلاثة في الطرف وهو دبر
والمصدر وهو ثلاثا في فاعله الاخير وحذف الضمير من الاول لكونه ماضيا أي
تسعون فيه اياه وتكبرون فيه اياه ولو أعمل غير الاخير كرا الضمير في فاعله العامل لان
القضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك قوله

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتي • قعدت ولم أبغ الندى عندنا تب

فتنازع فيه ثلاثة فقط خلا فان وهم فيه وهي طلبت وادرك وانغ في الندى وعند فاعل الاخير
كأمر ومن تنازعهم أعمال الاول قوله

كساك ولم تنسك فاشكرنه • أخك يعطيك الجزل وناصر

وقل الاجماع على جواز أعمال أي الثلاثة لكن قيل لا يحفظ أعمال الثاني (قوله لم تكن المسئلة
من باب التنازع) أي لان السابق ان رفع زيد قام وقد فكل من الفعلين مستوف للمعصومه وهو
ضميره فلم يطلب ليعمل افسه وان نصب زيد اضر بشوا كرمته فهو معمول للاول بغيره وقوعه
عقبه فلا يطلبه الثاني كما قاله بعضهم وللا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو بمنزلة التي
نحو فلم يسروا عند الرخصى حيث قد فرقه تأخير الهمزة لانها داخله على محذوف أي أهدوا
فلم يسروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره ولكنه فضله يجوز ذكره وحذفه كذا امتنع التنازع
في المتوسط كضربت زيدا أو كرمت زيدا معمول الاول وحذف معمول الثاني كما قاله ابن هشام

إلى معمول واحد محذوف ضربت
وأكرمته فكل واحد من
ضربت وأكرمته يطلب زيدا
بالمفعولية وهذا معنى قوله ان
عاملان إلى آخره وقوله قبل معناه
ان العاملين يكونان قبل المعمول
كما مثلنا ومقتضاه انه لو تأخر
العاملان لم تكن المسئلة من باب
التنازع وقوله فكل واحد منهما
العمل معناه ان أحدا العاملين
يعمل في ذلك الاسم الظاهر والآخر
يحمل عنه ويعمل في ضميره على

مأخذ كرهه ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الأولى
منها فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى بلفظه منه وذهب الكوفيون إلى أن الأولى أولى بلفظه (ص)
وأعمال الممثل في ضميرها • تنازعوا التزم ما التزم (١٨٤) كيصنعان ربي • أنا • وقبني واعتديا عبدا •

(ش) أي إذا أعملت أحد العاملين
في الظاهر وأعملت الآخر عنه
فأعمل الممثل في ضمير الظاهر والتزم
الأضماران كان مطلوب العمل
مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه
كالفاعل وذلك كقولك يحسن
وربي • أنا • فكل واحد يحسن
يحسن وربي • يطلب أنا •
بالفاعلية فإن أعملت الثاني وجب
أن تضمر في الأولى فاصلة فتقول
يحسنان وربي • أنا • وكذلك إن
أعملت الأول وجب الأضمار في
الثاني فتقول يحسن ورسيان
أنا • ومثله بنى واعتديا عبدا •
وإن أعملت الثاني في هذا المثال
قلت بضمها واعتدي عبدا • ولا يجوز
ترك الأضمار فلا تقول يحسن
وربي • أنا • ولا بنى واعتدي عبدا •
لأن تركه يردى إلى حذف الفاعل
والضام ملزم الذكر وأجاز
الكسائي ذلك على الحذف منه
على مذهبه في جواز حذف الفاعل
وأجازوه القراء على توجيه العاملين
معاً إلى الاسم الظاهر وهذا منه
منهم ما على منع الأضمار في الأول
عند أعمال الثاني فلا تقول
يحسنان وربي • أنا • وهذا الذي
ذكرناه عنهما هو المشهور من
مذهبهما في هذه المسئلة (ص)
ولا يتجمل مع أول قد أهمل

وتعقبه بأنه غايه ما فيه كون الأول أولى بالعمل لأن معمول العامل يجوز تقديمه بـدونه منع تقدم
ما في حيزه العاطف عليه وأجازه جماعة منهم الرضى في المتقدم للنصب والقارى في المتوسط
أما المتقدم المرفوع فبعد جواز إعماله (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفق في عمل الرفع
بما هو عام زيد لاساني عن القراء (قوله إن الثاني أولى) أي وإن كان أضعف علامن الأول
ببطل استدلالهم على أعمال المصدر المثل بال بقوله لفتت فم أنكل الخ وعلى أعمال المجموع بقوله
قدبر يوفى زادت خبرهم • أباقامة الألبجد والفتحا
ولم يصحاح على أن العامل لفتت وزادت (قوله لقره) أي وسلامته من العطف قبل تمام
المعطوف عليه ومن الفصل بين العمل والعمل بأجنبي وإن اعتقره فالضرورة على أن الرضى
نص على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل اسقاطي (قوله لقدمه)
أي وسلامته من الأضمار قبل ذلك كرا عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائي
وعمل الخلاف ما لم يكن لأحدهما مرجح أو الأضمار مرجح أو الأضمار مرجح أو الأضمار مرجح
والأول في ضربت لآ كمتزيدا كأي التكت عن صاحب البسيط وأحسنه (قوله والتزم
ما التزم) أي من وجوب إضمار العدد ومطابقته لظاهر ألفه إذا و غيره لا إذا صلح العامل لكل
فضمير مفراد لا كالأغري نحو أوجع وتسل هنداً وأزبدون مثلاً لكن في التسهيل أن تلك
المطابقة أغلبية فتضمر في سبويه الأفراد في الأحوال كلها كضرب وضربت قومك بالنصب
أي ضرب بني هوى من ذ كركنه فيج كلفه السمايق فالمراد التزم ذلك في النصب (قوله لأن تركه
الخ) هذا الدليل لا يبين الأضمار لا مكان وجوب إظهاره وأجوز أن يقال اقتصر على جزء
الصلة لكفاية في الرد على الكسائي أي وإن اظهره يؤدي إلى التكرار فحين الأضمار لما في
الثاني وهو اتفاق في الأول عند البصريين واعتراض الكوفيين يلزم الأضمار قبل ذلك
مر دود وقوعه في غير هذا الباب كره رجلاً وسما فيه فلفظاً وشرأح سبويه ضمير
وضربت قومك وكقوله

جنوني ولم أجب الاخلافاً • لغير جليل من خليل مهمل
وغير ذلك (قوله في جواز حذف الفاعل) أي في باب التنازع عند أعمال الثاني فإرأ من
الأضمار قبل ذلك لكن حذف العدد ما شنع مما فرغته الآن يقال أنه عهد حذف الفاعل في
المواضع المتقدمة في باب فليقتض عليه هذا لكن قال في شرح الإيضاح ما أشهر عنه من حذف
الفاعل في ذلك باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها كما مر من سبويه فأداه
يس (قوله على توجيه العاملين معاً) أي أن عطفها الواو واتفاق في طلب الرفع قال الصبان وكذا
في النصب كما يقتضيه قول الهمع في الأعراب المطلوب اه • وينبغي تقييده حسب العدد لعدم
جواز حذفها دون غيره فإن اختلفا أضمر مؤخرًا كضربت وضربت قومك فإرأ من الأضمار
قبل ذلك وأحذف الفاعل ويرد لزوم اجتماع مؤثرين على أن واحد وهو لا يعقل الآن يدعي
أن العامل بمجموعهما (قوله أهلا) ما من مجهول من أوله والله لكذا أي أهله بشدها أي

(ش) تقدم أنه إذا أعمل أحد العاملين في الظاهر وأعمل الآخر
منه أعمل في ضميره وإنهم الأضماران كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه ولا فرق في وجوب الأضمار عندئذ بين أن
يكون الممثل الأول والثاني فتقول يحسنان وربي • أنا • وكذا أنه إذا كان مطلوب الفعل
الممثل غير مر فوج فلا يخالو ما إن يكون عطف الأصل وهو مفعول ظن واخواتها لا تعين في الأصل وخبر هو المراد بقوله إن يكن هو

[illegible]

جعلها أهالة (قوله ولا تغمر) أي بل يجب حذفه لانه فضله لا لميل فيه للاضمار قبل الذكرا لا إذا
أوقع حذفه في البس فيضم مؤثرا كزجت ووعب في الزيدان عنها جمع وفي شرح الكافية
دل الى اضمار الفضلة متقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كت الخ) الشاهد في ترضيه
ورضيك فالاول يطلب صاحبفعول والا الثاني يطلبه فاعلا فاعمل فيه الثاني ولم يحذف من
الاول ضمير مع انه فضله وتقدم الكلام على قلنا في افعال (قوله يعكاث) بضم العين المهملة
وتخفيف الكاف في ظاهرها في حق كانت تصاق في الجاهلية يقرب مكة أيام الموسم ويعشى
من الاعشاء بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليللا والمراصد منه مطلقا ونحو من السح وهو سرعة
البصر يعشى يطلب شجاعه أي السلاح فاعلا ونحو ابطله مفعولا فاعل فيه الاول فهو
فاعل وحذف ضمير من الثاني مع أن حقه ان يكون فاعله (قوله وهوشاذ) أي خلا قاما
يقتضي معهم قوله والتمزا التزم ان جواز حذف الفضلة من الثاني المهمل لعدم التزام ذكره
في غير ذلك وانما حذفه هنا لان فيه تمشية العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتضى بخلاف
حذفه من الاول فانه للفرار من الاضمار قبل الذكرا مع كونه فضله (قوله فان كان عمدة الخ) اشارة
الى ان المراد بالغير في قول المصنف غير خبر المحدثين ذكر المألوم واردة الا لازم فيجعل المفعول
الاول للثبوت فانه لا فرق بين المفعولين في وجوب التأخير كطنت منطقة وظننت منطقة
اباها فاباها مفعول اول للثبوت فانه وقع ما هو منه المتضمن القصور فم كل عليه ان يذكر وجوب
التأخير في الفضلة عند خوف البس كما مر مثاله فاولا قال في المكودي
واحذفه لكن معلن أخر • أو مستدا آخره فهو المعتبر

(٢٤ - خضري ل) (ش) أي يجب أن يؤتي في مفعول الفعل الممهل ظاهر الأفعال من إضرار، علم، مطاوعة، ما يفسر، ولكن خبراً في الأصل عمل الايطاب في الفسر كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسر متني نحو أظن ونظائري زيداً وعراً أخيراً في مفعول أول لاظن وعراً معطوف عليه وأخيراً مفعول ثانٍ لاظن والمام معقول أول للظن ان فيحتاج إلى مفعول ثانٍ فلا زالت مضمرة انقلب أول ظن وظنائني الماذر وعر الأخيراً لكان المام ماقالنا في ان ماض قد دان ولكن لا لظان ماض وعلمه هو أخيراً في لأنه مفرد وأخيراً من متني

وذلك لا يجوز وان قلت أظن وينتجان
اباهما زيد وعمر أخوين حصلت
مطابقة المصدر للمفسر وذلك
لكون اباهما مثني وأخوين كذلك
ولكن قوت مطابقة المفعول
الثاني الذي هو خبر في الأصل
للمفعول الأول الذي هو مبتدأ
في الأصل لكون المفعول الأول
مفردا وهو الباء والمفعول الثاني
مثني وهو أباهما ولا يمكن مطابقة
الخبر للمبتدأ قلت اعترضت المطابقة
مع الاختصار ويجب الاظهار فتقول
أظن وينتجان أخا زيد وعمر أخوين
فزيد وعمر أخوين مفعولاً أظن
وباء مفعول أول لظن وأخا
مفعول الثاني فلا تكون المسئلة
حينئذ من باب التنازع لان كلام
العالمين على ظاهره وهذا مذهب
المصريين وأجاز الصنعونيون
الاختصار مراعى فيه جانب الخبر
هذه فتقول أظن وينتجان اباهما زيد
وعمر أخوين وأجازوا أيضا الحذف
فتقول أظن وينتجان زيد وعمر
أخوين (ص)

• (المفعول المطلق) •

المصدر اسم ماسوي الزمان
مدلولي الفعل كامن من أمن
(ش) الفعل يدل على شئ حدث
والزمان قائم يدل على قيام زمن
ماض ويقوم يدل على قيام في الحال
أو الاستقبال وقيد يدل على قيام
في المستقبل فاقسيم هو الحدث
وهو أحد مدلولي الفعل وهو
للمصدر وهذا معنى قوله ماسوي
الزمان من مدلولي الفعل فكأنه
قال المصدر اسم الحدث كامن
فأنه أحد مدلولي أمن والمفعول
المطلق هو المصدر المتعصب

(قوله فتنوت مطابقة المصدر) بكسر السين وهو أخوين للمفسر بقصها وهو اباه (قوله وجب
الاظهار الخ) أي بحيث كان أحدهما طاهرا فلا يحتاج لشيء يضره كما تقدم فلا تضر مخالفة
للآخرين لعدم اقتضائه الساميل انما يطابق مبتدأ الأصل (قوله فلا تكون المسئلة من باب
التنازع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لان أخوين مفعول لظن ولم توجه اليه ينتجان في لعدم
مطابقته لمفعول الأول وهو لا يطلب إلا ما يطلب بهما فتنازع فيه كذا قال الموضع وبمعنى الشرح
وأجاب نعم بمحضها ~~كلام~~ العالمين متوجه في المعنى يقطع النظر عن لفظ التنسية
فكلاهما يطلب مفعولا ثانيا لمطابقا لمفعول الأول فلا أعلمنا فيه أظن ومطابقا لمفعول الأول
تعد علينا الاختصار في الثاني لما في قطع طلبه فعدنا الى الاظهار وقتلنا أخا موافقة للمعبر
عنه وان خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتسابه الى الأثرى جهة التنازع في ضرب في وضربت
ز بد الوجههما اليه يقطع النظر عن نوع العمل مع أنه اذا فرغ قطع طلب الناصب وبالفعل
فكذا ما هنا اه وتقول عندا عمل الثاني أظن ونظني الزيدان أخا اباهما أخوين أو ينتجان
وأظن الزيدان أخوين أخا (قوله وأجاز الكوفيون الخ) أي كما يجوزون الاظهار والحذف أيضا
لدلالة معمول الآخر عليه كاجوز ومنع عدم التصاق في المسئلة السابقة لوجود دليله كذا في
التوضيح والاخوة وبغيرهما لكن يعكس عليه ما نقله المصرح في المسئلة السابقة من أي حيان
في التكت الحسان أن شرط الحذف عندهم مطابقة المحذوف للمثبت افراد وغيره والامتنع نحو
علني وعلت الزيدان تأمين فلا بد ان تقول اباهما لا يجوز حذفه اه (قوله مراعى فيه جانب الخبر
عنه) أي وان خالف المفسر ويضر مقدمه معمول الأول كما مثله الشرح وليس اختصارا قبل
الذكر لتقدم مفسر دقة كونه معمول الأول وان اعمل الثاني أضرمنا كما في التصريح
عن المرادى فيقال أظن ونظني الزيدان أخا اباهما اباهما وأظن ونظني الزيدان أخوين هما
اباهما فاعل ونظني وباء مفعول الثاني وتقول على الاظهار أظن ونظني الزيدان أخا اباهما
أخوين ونظني وأظن الزيدان أخوين هما أخا وتقول على الحذف أظن ونظني الزيدان أخا
اباهما فاباهما تأتد على الزيدان وحذفنا العائد على أخا ونظني وانظن الزيدان أخوين هما
وتحذف عائد الاخوين فتأمل والله أعلم

• (المفعول المطلق) •

(قوله يدل على شئين) أي على مجموعهما مطابقة تناعلي مذهب الجمهور من عدم دخول التنسية
الى الضاعل المعين في مفهوم الفعل بل الدال عليها بجهة الكلام اما عند من يقول بدخولها
كالسند فتضمن كدالاته على احدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاما (قوله وهو
المصدر) أي مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره (قوله
المصدر اسم الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كغسل غسلا ووضأ وضوا أعطى عطاه لان
مدلوله لفظ المصدر لا الحدث كما نقله العامري عن ابن يعيش وغيره وأقره وهو يدل على الحدث
بواسطة والمراد بالدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد ان آخرجه من قيد مدلوله
أي الجاري على نفسه وليس المصدر لا يبري تخليه بل ينقص عن حروفه والمراد بالدال على الحدث
بالاصالة واسم المصدر نائب عنه وبما ذكره كرم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أي الصريح
فلا يقع المؤول . فقولنا مطلقا والتصبيح جازع المرفوع ولو نائب فاعل فلا يسمى مفعولا
في الاصطلاح خلافا لظاهر الاثني وعلم ان بين المصدر والمفعول المطلق عموم وجهيهما يجتمعان
في ضرب بنصير أو يقررا المصدر في ضرب بل ضرب اليه والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سبق

فوكيدا لعاملها ويا بالنوعه أو

عنده فحوضه بضم حاء و بصر
زيد و بصر بضم زين و بصر
مطلقا لصدق القول عليه غير
مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف
غيره من المفعولات فانه لا يقع عليه
اسم المفعول الا مقيدا للفعول
والفعول فيه والمفعول معه
والمفعول له (ص)

بثلاثا وفعل أو وصف
وكونه أصلا لهذين انقلب

(ش) يتصب المصدر بثلثة أي المصدر

نحو يغيب من ضم بئز يذا ضربا

شديدا أو الفعل نحو ضرب بئز يذا

ضربا أو بوصف نحو يا غيايب

زيد اضربا ومذهب البصريين أن

المصدر أصل والفعل والوصف

مشتقان منه وهذا معنى قوله

وكونه أصلا لهذين انقلب أي

اختار أن المصدر أصل لهذين أي

الفعل والوصف ومذهب

الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر

مشتق منه وذهب قوم إلى أن المصدر

أصل والفعل مشتق منه والوصف

مشتق من الفعل وذهب ابن طرفة

إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل

برأيه وليس أحدهما مشتق من

الأخر والصحيح المذهب الأول لأن

كل فرع يتضمن الأصل ويزا

والفعل والوصف بالنسبة إلى

المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل

على المصدر ويزا دالة على الفعل يدل على

المصدر والزمان والوصف يدل على

المصدر والقاعل (ص)

فوكيدا أو نوعاين أو وعد

كسر تين و زين و بصر و بصر

(ش) المفعول المطلق يقع على ثلاثة

أحوال إما تقدم أحداهما أن يكون

مؤكدا نحو ضربت ضربا

فإن لم يصبر هذا النائب وجعل الفعل هو المصدر المقدّر نظر الأصل فالمصدر أعظم مطلقا (قوله
فوكيدا لعامله) أي نفس عامله أن كان مصدر لعمله والاقوى كدمه نداه له ليتبعه الموكد مع
المؤكدا كداهو شرطاً أكيدا للفعل الذي هذا منه فعني قولك ضربت ضربا بالحدث ضربا بضربا
فأكاده للمصنف والرضي فإن قلت كيف يكون لتطابق قول القاص إجماع الصائغ فوكيد
المصدر يدفع الجواز كالمعنى فهو كالمعنى في كلامه لا يبرح أن أجيب بأن ذلك ليس
خاصا بالمعنى بل يكون في القضي أيضا كافي المطلق نحو قطع الص الأمير الأمير (قوله أو يانا
الخ) أي مع كونه مؤكدا أيضا فالنوع والعدد مؤكدان وإن كان القصد منهما إظهار البيان
وأما القسم الأول فلتوكيد لا غير فهو لا يجمع غير مؤكدا بالباقيان فيصنعان في ضربت ضربا
الأمير (قوله غير ضدي صرف) أي لانه المفعول الحقيقي لقاعل الفعل اذ لم يوجد من القاعل الا ذلك
الحدث بخلاف ما في المفعولات فانه لم يوجد لها وانما جعلت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها
أو وقوعه لاجلها ومعها فذلك لا تنسب له الا بقصد يما كذا في اللاحق كذا و لا هو المفعول
المطلق وانما تقدم المفعول على باب تعدى الفعل استطراد الاقصدا وعند اجتماعها ترتب
على ما في قوله

مقا عليه سم رقب فصدر بمطلق • وزن بغيره معه قد كل

تقول ضربت الضرب زيدا بسوطة • نهار اعتادني و امرأ تكل

(قوله بئله) أي المصدر من حيث هو المذ كور في قوله المصدر اسم الخ وكذا الضمير في قوله وكونه
وأما خبر نصب فراجع له بقيد كونه مفعولا مطلقا فيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد منه معنى
ولفظا وأما بمعنى إيمانك تصديقا وعلقت جلا ساعلي ما صحبه الناطق من انه منصوب المذ كور
فمن باب النسابة وستاق في افرح الجذلأ فاده شيع الاسلام (قوله أو فعل) أي متصرف تام غير
ملقى عن الفعل فخرج فعل التعجب وكانوا خواتها وابلطن عندنا فاعا فاعا لزيد قائم
ثلثت لنا (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول أو ناسبا لمفعول لا اسم تفضيل ولا صفة
مشبهة فاه الساطي وأما قوله

أما الماوله فانت اليوم الامهم • لؤما أو يضمهم سر بال طباح

فناصب لؤما مخدوف أي تلوم لؤما أو الحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النائبه

وأراني طربا في اترهم • طربا لواله أو كالتخيل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق يدل لفظ إلى آخره بالنسبة بينهما في المعنى ولو جاز باع اتفاقهما في
الحروف الاصول فان اتفقا في كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كاطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة
أولاد لا يجازا وان اختلفا ترابا فقط فاشتقاق كبير كافي جذب وجذب وان اختلفت فيهما بعض
الاصول فاشتقاق أكبر كليب من التلم فعمل ان ناسبة المعنيين شرط في الجميع (قوله ان الفعل
أصل) أي لانه يعمل في المصدر بوترقيه فكان أصلا لقوله وردان الحرف بوتر في الاسم مع انه
ليس أصلا والمراد الفعل المضارع على الاصع عندهم لسبق زمانه على التصديق فخرج لان
الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبداهة ماضيا وقبل الماضي هو الاصل
لسبقه بمعنى زمنه ورجع الاول انه فرض الاوصاف الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين
والظاهر أن غير الاصل من الفعل ما يؤمنه كالصدر وكذا الوصف وأما الامر عندهم مقطعة من
للمضارع لا قدم برأيه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أي فهو فرع الفرع (قوله وذهب ابن
طرفة) هو شيخ الزمخشري وأما قوله أصل الوصف على هذا (قوله يين) أي المصدر بقيد كونه

مفعول مطلقاً والضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله «مينا النوع») أي لكوفة مضافاً وموصوفاً
 كما أنه أومحى بال العهدية كسرت السرياء المعهود منك وبين مخاطبك فهو ثلاثة أقسام
 ويسمى المختص أيضاً الاختصاص به كما ذكر والتصديق أن المحدث مختص أيضاً بالتصديق بالعدد
 المخصوص وإذا جعل في التسهيل المفعول المطلق فسينميه وهو المألوف كدوختن وهو قسمان
 معدودون في وعلم أن التوثيق أن كان مضافاً كان من باب التباينة على التصديق لاستقامة أن يفعل
 الإنسان فعل غيرهما فيجعل مثله لأصل سرياء سرياء سرياء قد شغل المصدر ثم صفتة وأب
 المضاف اليه مضافاً كما حققه العاميين ولا يزال على المصنف لأن امرأته تميل النوى بقطع
 الظن على كونه أصلاً وأنا يا وأما ذوال الظاهر أنه قد يكون كذلك كما إذا قصدت تشبيه سرياء
 الاختصاص بما قبل معهود والمخاطب سواء كان منك أو من غيرك وقد يكون أصلياً كان قصت
 الأخبار عن ذلك السرياء المعهود والى وقع منك بعينه استحضار الصورة بتقدير (قوله وقد ينوب
 عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ عاملة لاهن مطلق المصدر حتى يلزم
 كون النائب غير مصدر لا يرد أن الجدل في مثله بفتح الجيم والذال المجهية مصدر جمل كسر وزنا
 ومعنى وظاهر كلامه أن المراد في منصوب بال فعل المذكر وهو من مذهب المازني والسرياء والمرد
 واختاره المصنف لأمر لاهن وأما مذهب سيبويه الجوهري من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه أي
 فرحت وجذلت جذلاً فلا يطرد في نحو سقطت عينا لال فعل له مع الأصل عدم التقدير بلا
 ضرورة لمصلحة قاله الرضي (قوله قد ينوب الخ) جله ما ذكره الشرح من ذلك سبعة الكلية
 والبعضة والمراد في الإشارة الضمير والسدود إلا أن المراد في غنوب عن المؤكل والمين كما
 أشاره الشرح وكذا الإشارة والضمير كما في الردائي والباقي عن المين فقط وبقى ما ينوب عنهما
 اسم المصدر رغبة العلم كحتمت غداً ونوشات وضوء العلماء والملا في المصدر في الاشتقاق بأن
 يشارك في مادته أ ما مع كونه مصدر فعل آخر كتبت اليه تدل لاهن مصدر ليل كهدس وقد ناب
 عن مصدر قبل وهو التقتل كالتصبل ومع كونه اسم عين ككتبكم من الأرض بنا وأوابها تانا
 حسناً فنانا اسم للثابت من زرع أو غيره وقد ناب عن آبنا وقال سيبويه أنه مصدر جار على غير
 قطه أي فيكون من الأول لانه في الأصل مصدر ثبت على ما التاب كائنص عليه غير واحد فصم
 فيه الاعتبار أن الظاهر صحة اعتباراً أيضاً اسم مصدر لا ثبت كفسل ووضوء أو اعتل ووضوء
 أنهم ما مصدران لفعل ووضوء وأما تيقلاً فلا يمكن جعله اسم مصدر ليل لعدم قصصه من حروف
 فعله كما هو شأن اسم المصدر فامل وقدر في الوضع الملاق في الاشتقاق شاملاً للأقسام الثلاثة
 أي في كني في التباينة ملاحظة الملاقاة بقطع الظن عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقى مما ينوب
 المين فقط نوعه كرفع التهقري وصفته كسرت أحسن السرياء به كيون الكافر ميتة سوء
 ووقته كقوله * ألم تقصص عينا ليله أريد * أي اغتاض ليله أريد وما الاستفهامية نحو
 ما ضربت زيدا أي أي ضربت ضربته وما الشرطية فهو ما شئت فأجلس أي أي جالس
 شئت فأجلس وجله ذلك خمسة عشر منها ستة عشر عن المين لكن لم أر نصاً في أناب مصدر
 فعل آخر عن المين والظاهر جواز كتبت اليه تقيلاً لخالقين (قوله ذلك الضرب) أي المعهود
 بالمخاطب كان علم الضرب ويجعل فاعله فاعله فاعله أنت فيكون مثلاً للمين وثلثت ذلك مثال
 للمؤكل كدوختن المصدر المهم المقهور من الفعل وقد ينوب عن النائب كان يقال ضرب الأمير زيدا
 فتقول ضربت الحص ذلك الضرب أي ضربت بالمثل ذلك لأن فعل الأمير لا تفعل أنت فخذف
 الموصوف وأب عن الصفقة ثم الصفقة وأب عنها الإشارة (قوله نحو ضربت زيدا) أن يرجع

التالي أن يكون مينا النوع فهو
 سرت سرياء وشلو سرياء سرياء
 الثالث أن يكون مينا لعدد فهو
 ضربت ضربة وضربتني وضربت
 (ص) وقد ينوب عنه ما عليه عدل
 كدكل الجدو أفرح الجدل
 (ش) قد ينوب عن المصدر ما يدل
 عليه ككل وبعض مضائق إلى
 المصدر نحو جلد كل الجدو وقوله
 تعالى فلا تقلوا كل المثل وضربت
 بعض الضرب وكل مصدر المرادف
 لمصدر الفعل المذكور نحو جعلت
 جالساً وأفرح الجدل فالجولس
 نائب عناب الفعل المرادف
 والجدل نائب عناب الفرح المرادف
 له وكذلك ينوب عناب المصدر اسم
 الإشارة فيحضر شبه ذلك الضرب
 وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم
 الإشارة عناب المصدر فلا يمين
 وصفه بالمصدر كما مثلنا ونمى نظرن
 أمثلة سيبويه ظننت ذلك أي
 ظننت ذلك الظن فذلك إشارة إلى
 الظن ولم يوصف به وينوب عن
 المصدر أيضاً خبره نحو ضربت به
 زيدا أي ضربت الضرب ومنه قوله
 تعالى لا أعذب أحد من العالمين
 أي لا أعذب العذاب وعنده نحو
 ضربته عشرين ضربة ومنه قوله
 تعالى فأجلدوهم ثمانين جلدة

والا لا يحضر تهموا واصل
 ضربته ضرب سوط خفف المضاف
 وأقيم المضاف اليه مقامه ولله
 تعالى أعلم (ص)
 وماتوكيد فوجدا بنا

وتزواج غير وأفرنا
 (ش) لا يجوز تنية المصدر المؤكد
 لعلمه ولا وجهه بل يجب إقراره
 فقول ضربت ضربا وذلك لأنه
 بمثابة تكرار الفعل والفعل لا يثنى
 ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المدين
 للعند والرفع فذكر المصنف أنه يجوز
 تنيته وجهه فاما المين المصدر
 فلا خلاف في جواز تنيته وجهه
 فهو ضربت ضربتين وضربان وأما
 المين التوع فالمنصور أنه يجوز
 تنيته وجهه اذا اختلفت أنواعه
 نحو سرت سريز يدا الحسن والقبح
 وظاهر كلام سيويه أنه لا يجوز
 تنيته ولا جمعا ما بل يقتصر فيه
 على الجمع وهذا اختيار
 الشاذلي (ص)

وحذف عامل اللو كما استنع
 وفي سوا ما دلل متع
 (ش) المصدر المؤكد لا يجوز حذف
 عامله لأنه موقوف لتقرير عامله
 وتقويته والحذف مناف لذلك
 وأما غير المؤكد فيصنف عامله
 للدلالة عليه جوازا أو جوبا
 فالخذف جوازا كقولهم سريز
 لن قال أي سورت وضربتين لن
 قال كضربت زيدا والتقدير سرت
 سريز يدوسه ضربتين وقول
 ابن المصنف ان قوة وحذف عامل
 المؤكد استنع سهواته لان قوله
 ضربا زيدا مصدر مؤكد وعمله
 محذوف وجوبا كما صنف ليس
 بهجج وما استدله على دعواه من

الضرب إلى مصدر الفعل المبهق كذا لا ملوصر ح القاهر في هذا لا التوكيد وان رجح المصنف
 وهو قوله لا المقام فتوى يقول الشرح أي الضرب يحتمل جعل الغيبة البس والعهد ويحل
 ذلك ما يحتمل زيد لا مفسر للمضمر والا كان مفعولا به لا مفعولا هكذا قوله

• من كل ما نال القتي قد نلت • وقوله • هذاسرافة للقرآن بدرسه • أي نلت النبل
 ويدرس المدرس فيحصل المؤكد والتوبيخ بالطريق المذكور وأما الأعدية أحدان العالين فتوى
 لا غير لوجه علمنا قبله بمعنى تعذبا عظيما لان تورثه للتعليم والاصل أعضبا أي من يكفر
 تعذبا عظيما إلا أعضب تعذبا عظيما أي التعذيب المذكور أحد الان تعذيب من يكفر لا يقع
 على غيره حتى يصح فيه حذف الموصوف وأما بعبه مصفته وهي مثله ثم حذفها وأما اناب المضاف
 اليه وهو التعذيب منها جاء ثم حذفه وأما بعبه ضميرها فادغم في التصريح وغيره فأملة (قوله والالة)
 أي اذا كانت في العادة ألة ذلك الفعل فلا يقال ضربت شعبة (قوله مقامه) أي في أعرابه
 وأفراده وتنيت وجهه كضربه سوطا (قوله غير) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه
 الثاني وحذف ضميره من الأول لمكونه فضله وحذف مفعول أفرد له لالة ما قبله ودفع به توهم
 امتناع الأفراده من الأمرين قبله ولا يثنى عنه مفعوله فوجدا بنا من حيث انه مفهومه ان غير
 المؤكد لا يوجب ابدان هذا القهوم كما يحتمل في التأنيدي لا يتم توحيد غير المؤكد كما يحتمل تأنيدي
 التي أي لا توجد في وقت ابدان فادغم الاعتراض بان الأفراده الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله)
 بمثابة تكرير الفعل) فيه انه ليس مؤكدا للفعل نفسه بل المصدر القهوم منه كما مر فالاولى أن
 يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلا أو كثيرا كان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك
 (قوله فالمنصور الخ) أي بدليل قوله وتقولون بانه القلون والالف زائدة تشبه القلوصا بالوقوف
 نصريح (قوله متع) أي اتسع مبتدأ آخر في سوا أي وفي حذف عامل سوا ما اتسع أو والمعنى
 والحذف في سوا متع فيه فيكون خبرا محذوف دل عليه ما قبله (قوله لا يجوز حذف عامله)
 أي ولا تأخير بخلاف التوبيخ والعدي فيهما (قوله لتقرر عامله) أي دفع المحارضة لمكون
 المجاز لا بؤكده وقوة وقوته أي تنيت معناه في النفس بواسطة تكريره ولا بد وقوة تعالى

ومكرنا مكر أو قوة

بكي انظر من عوف وانكر حله • وبعت بهجج ما من جذام المطارف
 حيث أكد المكر والبيع أي التصويت المصدر مع انها مجازان عن المجازات والمباينة المطارف
 هي الثياب الرقيقة لان محل علم تأكيدها المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضا كقوله لا فيما
 هو مجاز قطعاً كما في القطراني على الجارية خالصين للجزاز يؤكده لا ية واليت وما يحتملها
 لا يؤكده الا اذا استعمل في حقيقة لان تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه فهو كالمقسوس
 تكليما (قوله فحذف عامله) أي لا دلالة لمعنى معنى زائد على العامل فاشبه المفعول به وهو محذوف
 عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ آخر وقوله الاتي ليس بهجج وقوله ان قوله وحذف الخ يقول
 ابن المصنف وهو خبر وان الضمير في منه كذا ظلم (قوله لان قوله ضربا زيدا الخ) هذا أحد دليلين
 لان المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازا في نحو أنت سريز أو جوبا في نحو أنت
 سريز أو جوبا ما انت الا سريز أو جوبا في غير ذلك محسبان في نفسه من حذفه ما هو من ورد
 هذا أو ما ليس على ان ذلك من المصدر المحض لا المؤكد كدوي دعوى بلا دليل الثاني ان تعطيل
 المصنف بان القصد التقرر والتقوية التأكيد السلف ان أراد ان المقصود منه ذلك دائما
 فممنوع ولا دليل عليه وان أراد انه قد قصد بذلك وقد صلبه مجرد التقرر فممنوع ولكن لا تسل

وجوب حذف عامل المؤكد كعباسي في ليس منه وذلك لان ضربا زيدا ليس من التاكيد في شيء بل هو أمر خال من التاكيد بمثابة الضرب زيدا

ان الحذف متناقض لذلك التصدي لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامل مذ كور فليقرر المحذوف لقدرته
بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بان الحذف
متناقض للتأكيده مطلقا لانه اذا قصد تقرر العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ
الاول فيكون معنى به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء بفتاقيان اه فالاوليه ممنوعة
لكن قد تقدم ان الخليل وسيبو يبيحان الجمع بين المحذوف والتاكيده فلا ينقض ذلك جوابا عنهما
وقد اعترف الشاطبي بان نحو انت سيرا للتاكيده مع ما فيه من الحذف فتنزع عن الناطق قوية
فالاولى التزم ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع
الحذف لتسكت تأتي ويدل على الاستثنا قوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناطق لا يقال لادليل
على استثناءه انت سيرا الا لم يذكره لا نقول بشر المصنف قوله كذا مكرر (قوله لا نواقم موقعه)
أي ففائدة التسمية عن فعله واعطاه معناه لانه كيدوا لا كان مؤكدا لنفسه وهو مطلق (قوله)
ليست من باب التاكيده أي بل هي قسم برأسه فالمصدر امامو كذا ونحو أي أو عدى أو بدل من
فعله ولا ضرر في ذلك بدلت على قوله نو كيدوا ونوع الخ وان المراد ليست منه الا بتصد التسمية
وان كانت منه أصلا (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض يأتينا بالناظر لانتها
وأضالا يأتي في نحو انت سيرا ان الحذف فيه غير واجب فالاولى الجواب بغير (قوله وما يدل
الخ) فيه ان من قال يعمل الناطق يحتمل انه برام من المؤكد ولو لكن اختص بغيره اقتضت عمله وهي
تباينة عن فعله فتأمل (قوله لا من فعله) أي هو ماض في اللفظ جأى عن التلقظ بفعله ولو المقدر
في المصدر التي لا فعل له كلبه بمعنى ترك في قوله يصف السوف

تدل الجاهل ضاحيا اماما • به الا كف كلهم المختلج

أي تراهم الا كفي رواية تخفف الالكاف لا مضافة فله ما منصوب بفعله المفضل وان لم يصح
النتق به أو بفعل أمر مرادف لفعله المفضل وهو ارتكك عند الجهورى ارتكك ذ كرا لا كف به
أي ترك كما على رواية نصب الالكاف فله اسم فعل بمعنى ارتكك ومثل ما ذكره في ويصحه ويوبه
ويصحه ويوبه وهي بحسب الأصل كذا عن العذابي والهلاك فتقال عند التثنية والتثنية ثم
كثرت حتى صارت كالجب يقولها الانسان ليجب ويغض ويقبل ان يصح ويص كمتارجه
وبل ويوب للعذابي فهي مقابلة لمطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أي أحرته الله أو
أهلكه أو رجمه مثلا وقيل منصوب على القبول به والتقدير أزره الله وبه وفي الإيضاح ان المصدر
في غرضه يازيد او قيا مالا فعودا مفعول به أيضا ضد يسيو به أي الزم ضرب الخ أي فكونه بدلا
من فعله انما يظهر ضد يسيو به القائل بأنه مفعول مطلق (قوله في الامر والنهي) أي سواه
تكرر كقوله

فصرا في مجال الموت مبرا • فاني لا اخلو وبعطاع

ألا كما مشهده ونص ابن عصفور الوجوب بالتركيب ليقوم مقام العامل (قوله أي قسم قيا ما
لاقتضاه الخ) اعترض بان حذف مجزوم لا نهاية ممنوع فالاولى في القصر عن ذلك أن
يجعل قياما مفعولاه لفعل محذوف ولا فعود اعطى عليه أي افضل قياما لا فعودا أو ما جمل أي
حيان لا نافية للبش وقعودا امهاون شذوذ اقتضاه مع انه يحتاج كما قاله الامامه سني الى
جعله خبرا بمعنى النبي آخذه الصبيان وعلى هذا فليس المثال مانع من فيه فلا يوجد مثال
المصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا بقوله فيه ولا يعد أن يخص المتع من
حذف مجزوم لا التامه بما اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله نحو سقيالك)

لاه واقع موقعه فكما أن اضرب
زيدا لانه كيد فيه كذلك
ضربا زيدا وكذلك جميع الامثلة التي
ذكرها ليست من باب التاكيده
في شي لان المصدر فيها نائب عن
العامل حال على ما يدل عليه وهو
موض عنه ويدل على ذلك عدم
جواز الجمع بينهما ولا شيء من
المؤكداات يمنع الجمع بينهما وبين
المؤكدا وما يدل بضاع على أن ضربا
زيدا هو مفعول ليس من المصدر المؤكد
لعلامة أن المصدر المؤكد لا خلاف
في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر
الواقع موقع الفعل هل يعمل أو لا
والصحيح انه يعمل فزيد في قولك
ضربا زيدا منصوب بضربا على
الأصح وقيل انه منصوب بالفعل
المحذوف وهو اضرب فعلى القول
الاول نائب عن اضرب في
الدلالة على معناه وفي العمل وعلى
القول الثاني نائب عن معنى الدلالة
على المعنى دون العمل (ص)

والحذف حتم مع آت بدلا

من فعله كندلا لاذ كندلا
(ش) يحذف عامل المصدر جوبا
في مواضع منها اذا وقع المصدر بدلا
من فاعله وهو مقبض في الامر
والنهي نحو قيا مالا فعودا أي قم
قبلا لا تقعد فعودا والدعاه نحو
سقيالك أي سقاك الله

الحار هـ السان مفعول المصدر وفي محققا يدو بعد له لسان فاعله فهو متعلق بإعني محذوفاً
 أي لآعني أو خبر محذوف وجوباً أي ارادني أو دعاني فتوصل إلى كل فالكلام جلتان وتقدم
 لذلك مزيد في الابتداء يجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الطرف بعده ويكون
 المسوخة بمعنى الفعل كسلام على آل ليس وأما المصدر المضاف فهو بصلتك ومحققاً فلا يرفع
 لعدم خبره وأما قول فرقة أحسن كالويل له والخسنة لكن ادخال الـ حا على عند سيبويه فلا
 يقال السئ له لعدم مجامعة فاسمه القراء الجري على كافى الهمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف
 أيضاً وهو الوجه الأول ما من تقدير خبره ويجوز الرفع أيضاً في المكرر والمصور والمؤكد نفسه
 وغيره لكن على أنه يرفع كافى التسهيل نحو على أنت اعتراف وزيد فاعلم حق أي هذا اعتراف
 وحق وكذا في التقدير خبره سواء كان انشائياً كجب تلك القضية وقول الاعرابى حذائقه وثنا عليه
 لما قبله كيف أصبحت أي أمرى بـ وثنى على حمد الله أو غير انشائي كفضل وكرامة أي جوارك
 كرامة اه قال الصان والظاهران ما لتفصيل كذلك والوجه اطراد الرفع فيذكر كما يفيد
 كلاماً بنصه (قوله وكذلك يحذف الخ) مقتضى منعه أن الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر
 ليسان الآتي بدلا من فعله وقوله الآتي والمصدر نائب مثله الخ نص في أنه سمانه في عبارة
 فلا قوله الثاني هو الصواب فالآتي بدلا من فعله وخبري فالأول هو الواقع أمر أو تهيأ أو دعاء
 أو يؤيضا وهذا النوع منفي على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا
 منكره والأول كان محاسبا كويله والخبري أما مسموع ولم يترخص به المصنف ومثله الشارح بقوله
 أفعل وكرامة وأما مقصود وهو ما ذكره بقوله وما لتفصيل إلى آخر الباب فكل ذلك يدل على فعله
 خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود به الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فمثل
 الانشاء غير الطلبي كقولهم عندك كرامة الحمد أو شكر الأكرام عندك كرامة الحمد
 لا يجوز عندك فهو موجب مجابا وعند الامتنال مجعاً وطاعة أي حصلت هذا وشكرت شكر
 وصبرت صبر الخ فالقصد في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظر اللفظ العامل وعن ابن
 عصفور أنها أخبار لفظا ومعنى والمراد بقوله الحذف في ذلك قصره على السماع فان المصدر الخبري
 خمسة أنواع أربع منها قياسية وهي المذكورة بقوله وما لتفصيل الخ وواحد سماه وهو هذا
 وضابطه أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل
 في جمعها محذوف وجوباً بالكرامة ونحوها في كلامهم كذلك فلا تقصر على ورت كالامثال ولا يتجاوز
 مورد السماع وإنما يجب الحذف في هذا وشكر الأكرام عند اجتماع الثلاث فلا اعتراض بأنه
 يقال حدث جدا وشكرت شكر اعلى ان الكلام يذكر الفعل يكون خبرا وكلاما عند قصد
 الانشاء حيث يدور يكون المصدر الفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال الفاسي قلعا عن
 الشلوين والظاهران صير الاجزاء معاً وطاعة كذلك فوجوب الحذف خاص باجتماعهما
 وعند قصد الانشاء هذا والرضي تفصيل آخر حيث قال الفاي رأى أن هذه المصادر أو أمثالها
 ان لم يأت بعدها ما يعزها وبين ما تعلقت به من مجرور بحرف أو إضافة المصدر اليه فليست مما يجب
 حذفه بل هي لا يجوز ذكر كتمت جدا وشكرت شكر أو سقا الله سقيا وأما ما بين فاعله مضافة
 نحو كذا الله وسنة الله ووعده الله وسيفه الله وحذيك ودالك أو بحرف جر كسقطك أي بعدا
 وبوسالك أي شدة وبين مفعوله مضافة كضرب الرقاب وسجان الله ولسك وسعدك ومعاد الله
 أو بحرف كعدا الله وشكرا وبجاء منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس
 أن يكون هذا الضابط كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ما جمعت من ذكر الفاعل أو الفاعول

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوبا
 إذا وقع المصدر بعد الاستفهام
 المقصود به التوبيخ نحو أو أيا وقد
 علاك الشيب أي اتزان وقد
 علاك ويقل حذف عامل المصدر
 وأما المصدر مقامه في الفعل
 المقصود به الخبر فهو فصل وكرامة
 أي أو كرمك فالصدر في هذه
 الامثلة ونحوها منصوب بفعل
 محذوف وجوباً والمصدر نائب
 منابه في الدلالة على معناه وأشار
 بقوله كندلا إلى ما تشده سيبويه
 وهو قول الشاعر *

على حن الهى التام جل أمورهم فقد لازى في المال بدل الثعلب قنلا نائب متاب فعل الامر وهو اندل والتدل طفت الشيء بسرعة وزر بيق منادى والتقدير نذ لا لازى في المال وزر بيق استمر وجل وأجاز المصنف أن يكون مر فوعا بدلا وفيه نظر لانه جعل نائب متاب فعل الامر للجناب والتقدير اندل لم يصح أن يكون مر فوعا لان فعل الامر اذا كان الضام لا يرفع نظر ظاهر امكن ذلك ما تاب من اهلوان جعل نائب متاب فعل الامر للجناب (١٩٢) والتقدير ليندل صح أن يكون مر فوعا لان الفعل ان المنقول ان المصدر لا يوجب متاب فعل

اللبان النوع استمر من زامن نحو ومكر وامكرهم وسعى لهاسحيهم على ذلك فاطلوه (قوله على حن الخ) قبله

يزرون بالدهنا خفا فاعياهم * ويرجعن من دارين بيجر الحجاب والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء موضعان والضمير في جرون للصوم وكذا في يرجعن واسمه تحقير المسمى وبعياهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالخفاف أو عيبة الثياب والازاد ونحوهما و بجر بضم الموحى وسكون الجيم جمع بجر امكرهم وجر اى تمتلئ حقائبهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على البناء للاضاقته بله الهى وبالمر على الاحراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف اى يقولون بدلا حن الهى الخ والمال محمول بدلا ولعله المحذوف اى اختطف المال (قوله وزر بيق اسم رجل) لا يشاق قول العيني اسم قبيلة لا حقائل تسميتهم باسم ايبا (قوله وما تفصيل الخ) عطف على بدلا فهو مثال ثان لا ق بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تا كيد كذا قد عطفه على المثال وليست ما مبتدأ خبرها ما بعده التلا وهو انه قسم لا ق بدلا من فعله مع لهمة (قوله لعاقبة ما تقدمه) اى الفاتدة المرسية عليه والمحصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالاتية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه ما فعله بالمصدر بعدما وخبر كقوله لا جهنن فاما رد واقعة * تقتضى واما باويع النول والامل

فلا جهنن جواب قسم ملول عليه باللام وهو خبر فصل بعدما يترتب عليه واختار بالقبيلة عن نحو امل اهل كاتوناديا فاضرب زيدا فيصور اظفار فاعله وقيدان الحاسب ما قبله بكونه حلة فلا يجب الحذف فمما فصل به مفرد قبله كذا بدفع فاصحة واعتقانا ما لقود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جلة وتقدمها (قوله اذا انخضمهم) اى اكرتم فهم القتل فشدوا الوثاق اى فامسكوا عن القتل واسروهم وشدوا وثاقهم اى ما يقصدون به (قوله كذا مكر) اى مرتين فاكر (قوله ورد) اى المذكور من المكر وانحصور لان الجلة نعت لهم وان نائب حال من فاعله ولا سمع عن متعلق باستندوه وصفه ففعل كاستظهره العرب وجعلها المكودى نعتا نائب المكر وما عطف عليه (قوله استند الخ) يستفاد منه ان شرط وجوب الحذف ثلاثة ~~كون~~ عامله خبرا اى ولو متوصلا كان زيدا سيرا او كون المبتدأ اسم عين وتكرر المصدر اصره ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدأ انما كانت او العطف عليه كانت كلا وشربا كافى التصريح ويشترط ايضا احقر الى الحال كانهوا عليه لا منقطع ولا مستقبلا وانما اشترط اسم العين ليؤم مع من فهم خبر المصدرا لا بخبر عنها الا تاويل فيصاح للقول بخلاف اسم المعنى فيرفع المصدر بعده على الخبر به لصحها بالاقول بل كامله سري ومقتضى ذلك ان اسم المعنى اذا لم يصح المصدر خبر عنه الا تاويل كأمك نقصان وشغل زانية يصح فيه السبب ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير أمك ينقص نقصا ويزيد زيدا فوجبت حذف مفهوم قوله لاسم عن تفصيل بس (قوله صرفا) نعت لهما وهو ما لئو كيد الجلة بانقراده فكانت ماثلا في مثال

الامر للجناب واما نوب متاب فعل الامر للجناب فتوضر يا زيدا اى اضرب زيدا والله اعلم (ص) وما تفصيل كلامنا

عامله يحذف حيث عنا (ش) يحذف ايضا عامل المصدر وجوبا اذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى اذا ائتممتهم فسجدوا للواقع فاما لما يبدوا ما فداء فتاود فداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير واقه اعلم فاما فتون منا واما فتون فداء وهذا معنى قوله وما التفصيل الخ اى يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عن اى عرض (ص)

كذا مكر وذو صرود نائب فعل الاسم عين استند (ش) اى كذا يحذف عامل المصدر وجوبا اذا تاب المصدر عن فعل استند لاسم عين اى أخبر بعنه وكان المصدر مكر او محصورا فخل المكر زيدا سيرا والتقدير زيد سيرا اخلف يسير وجوبا لقيام التكرار مقامه ومثال المحصور ما زيدا لاسيرا وانما يسيرا والتقدير ما زيدا لاسيرا وانما زيد يسير اخلف يسير وجوبا للمنافى المحصر من التاكيد لقيام مقام التكرار فان لم يكر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو زيد سيرا

والتقدير زيد يسير فان شئت حذف يسير وان شئت صرح به والله اعلم (ص) ومنه ما يدعون مؤكدا * لئنه أو غير ما لبنتا نحو على آخره * والنان كابتى أنته قادما (ش) اى من المصدر المحذوف عامل وجوبا ما بسى المؤكدا لئنه هو المؤكدا لئنه هو الواقع بعد جلة

واحد

(ص) على آخره

نحوه على آخره * والنان كابتى أنته قادما

(ش) اى من المصدر المحذوف عامل وجوبا ما بسى المؤكدا لئنه هو المؤكدا لئنه هو الواقع بعد جلة

لا يعمل الا اذا كان بلا من فعله او مقدر بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك اما الاول فظاهر
 واما الثانى فلا ينبد والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل
 مصدر وقع متبدا وهو ممنوع وعلى المراد مثال الصوت بان الاول فيه معنى ما يسمع فليس
 مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال فى الشذور ان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى
 يقدر بالفعل بل المعنى فى قولك مرت ثابذا صوت صوت جارا ثابدا مرت به وهو فى حال تصويته
 فلذا اقدروا الثانى ناصبا اه اى واشترط الاشعار بالحدوث انما هو فى الثانى المنسوب فلا تنافى
 فلتأمل هذا وقال الناطم اشتراط ذلك فى عمل المصدر غائب لا لازم فعليه يجوز ان تصب بالمصدر
 الذى فى الجملة بلا تقدير فعل وهو ظاهر كلام سيويه فى هذا المثال فانه الرضى (قوله وجب الرفع)
 اى خبر الماقبله (قوله وكذا) اى يجب الرفع لكن ليس خبر الماقبله بل يدل منه او وقت تقدير
 مثل او خبر نحو ذوق اى هو بكاء الخ والمراد وجوب الرفع عدم المقولية المطلقة فلا تنافى جواز
 النصب على الحال ان وجد مسوغه كالثال الا فى الاممال من المستكن فى القرف وبما يشتمل
 على القاعل قوله لم عليه فوح نوح الجملة لان خبر عليه المنوع عليه لا تنافى وكذا يجب الرفع
 اذا عدم المصدر كله يديه اسدا ولم يشعر بالحدوث كلفه كاذ كذا الحكم لان الفاعل من الملكات
 الزاحفة لا من الافعال المتجددة العلاج كاضرب والتصويت اول يمكن التشبيه كله صوت صوت
 حسن اول يمكن فى الجملة قبله معناه كاضرب صوت جارا ما اذا كان فى الجملة مالا يصلح للعمل
 فيه كزيد يضرب ضرب الملوكة فتعين نصبه (تنبيه) المراد باسماها على معنى ما هو اعم
 من ان يكون فيها لفظه ايضا كما مر او معناه فقط كقوله يدح فرسا بالضمور

مالا ينس الارض الامتسك • منصرف الساقطى المحل

اى يطلع فى الضمور الى حيث تواضع لم تقس بطنه الارض بل منكبح معروف ساقط فالحسن انه
 من دمج الخلق مذكوكا بعضه فى بعض ومطوى كللى المحل وهو علاقة السيف اى كدمجه فى بعضه
 بالضمور واقه اعم

• (المفعولة) •

ويسمى المفعول لاجله ومن اجله وقدم على المفعول فيه لانه ادخل منه فى المفعول اقرب الى
 المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون ان مفعول مطلق
 وعكس ابن الحاجب لان احتياج الفعل الى الترفق اشتمل من العلة (قوله وذن) امر من الدين
 بفتح الدال اى اقرض غيرك ومن الدين بالكسر بمعنى الجازاة والخضوع وحذف علة دلالة
 علة الا ولى دن شكر الاله يجوز حذف المفعولة لدليل او ان شكر المذكور علة لهاسما
 (قوله وقتا) تفسير يحول عن الفاعل اى مقدوقته او منصوب بزرع الخافض (قوله كثر هذا الخ)
 يفسد جواز تقديم المفعولة وهو كذلك سواء بر كسالة او نصب كقوله

• طربت ومشوا الى البيض اطرب • وفيه تقديم معمول الخبر الفعل (قوله فى الوقت) اى بان
 يقع حدث العمل اثنان من المصدر كهرت جينا او يقع اول العامل آخر زمن المصدر كبستند
 خوقا من فراراك او عكس كبتت اصلا لحالها • تصریح (قوله والفاعل) اى بان يكون فاعل
 المصدر هو فاعل عام له ولم يستطره ابن خروف تسكا بقوله تعالى ربكم البرق خوفا وطمعا حيث
 ان فاعل الارامة هو الله والخوف من الخطابين مع نفسه على المفعول له ورد به متعديا واول
 الخوف والطمع بالاخافة والاطماع او هما حالان من الخطابين كما قاله الزمخشري واما ما قبله
 عليه لقرئ بضم الخطابين التى تضمنها ربكم لا للارامة التى هى فعل الله تعالى فريمان العامل الذى

جمله وجب الرفع نحو صوت صوت
 جارا بكونه بقاء الشكى وكذا لو
 كان قبله جمله وليس مشقة على
 الفاعل فى المعنى نحو هذا بقاء بقاء
 الشكى وهذا صوت صوت جارا ولم
 يتعرض المصنف لهذا الشرط
 ولكنه مفهوم من تشبيهه (ص)

• (المفعولة) •

ينصب مفعولة المصدران
 بان تعليلا كيد شكر اودن
 وهو بما يعمل فيه مقصد
 وقتا وفاعلا وان شرط فقد
 فاجر به بالحرف وليس يتبع
 مع الشرط كانه قد اذعن
 (ص) المفعولة هو المصدر للمفهم
 علة المشاركة لعامة فى الوقت
 والفاعل نحو جدي شكر انشكرا
 مصدر وهو مفهم لتعليل لان المعنى
 جدي لاجل الشكر وهو مشاركة
 لعامة وهو جدي الوقت لان زمن
 الشكر هو زمن الجود والفاعل
 لان فاعل الجود هو الخطاب وهو
 فاعل الشكر

تعلق به الاحكام التصورية هوبر يكمل الرؤية التي في نفسه وايضا لا يظهر كون الخوف ماعنا على
 الرؤية لانهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يرهم لاجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابني ناديا) قيل
 فيه تعليل الشيء بنفسه لان التاديب هو الضرب كما صرح به الرضي ولا يصح تقدير ارادة تاديب
 لصيرورة المعنى آتية او ضربته لارادة ذلك وفيه ركاكة لا تقتضي اذ ارادة الشيء مسببة عن الباعث
 عليه لانها هي الباعث اعلم يجب بان المراد التاديب اثره وهو التاديب أي ضربته لارادة ان يتأدب
 ساعا على شرط الاتحاد الفاعل او ضربته لاجل ان يتأدب ساعا على عدمه ولا شأن ان التاديب يحصل
 أثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتا على حديثك اصلا حاشا لك فلا حاجة لبيانها على
 عدم الاتحاد الوقت أي الكبر برده عليه ان الضرب هو سبب التأديب وعلة فكيف يحصل التأديب
 على الضرب ويحايي بانفسك البهية فوجود الضرب علة في وجود التأديب وتصور التأديب
 علة في إيجاد الضرب كغير البئر لاجل الماشهد بر (قوله جواز المصب) أي بالقول قبله على تقدير
 حرف العلة فهو من المصوب يتبع انخفاض عند ظهور البصرين لا مفعول مطلق لفعل مقدر
 من لفظه أي جئتكم كراما كما قال الراجح ولا لفظ المذكور فلا فائدة في المعنى كقصدت
 جلاوسا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهرة كالظلم ان هذه شروط لتصب لالتسجينة
 مفعولاه فيسمى بذلك عند جره والجهور على ان الجور ولو مستوفى للشروط مفعول به وعليه
 فهذه شروط لتحقيق ما هيته (قوله الثلاثة) لم يذكره كونه لتعليل الذي في المتن أي مفهما الله الفعل
 والباعث عليه لانه ضرب على تقديره الحر يصرف التعليل وذلك يمنع عند فقد العلية وليس تركه
 اشارة للاعتراض على المتن ان العلية عمل الشروط لا شرط كافي لان محل الشروط نصب
 المفعول له وتحقيقه على امر لا العلية بل هي شرط يخرج به نحو احسن اليك اعلمنا عليك
 لان الشيء لا يعمل بنفسه وهي تفتي عن اشتراط بعضهم كونه غير لفظ الفعل فقول المصنفون
 شرط ففقد الخ خاص بفهمه ما يتبع من الشروط كونه قريبا فلا يجوز به ترك قراءة لفظه وقتلا لكثر
 او ضرب بزيد خلا للفاصل لان الحامل على الشيء تقدم عليه وافعال الحوارح ليست كذلك
 ورده الرضي بانه ان اراد ان الباعث يتقدم وجوده فنخرج بنحو الماء المتأخر عن الجفرا وتصورا
 فسلم ولا ينفع ويقتض قوله ضربت ابني ناديا وجئتكم اصلا حاله فانه مفعول به اجاءا
 وليس قريبا ولا متقدما لوجوده فان قدره ارادة تاديبه واصلاح قلنا فليجوز جئتكم اكراما في
 وجئتكم اليوم اكراما لثغابيل جئتكم خنا وعسلا على تقديم ارادة ذلك فظهر ان المفعول به
 هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر وآه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من افعال
 القلوب كقصدت جيتا وتصوره فقط لكونه غرضية تب على الفعل ولا يلزم كونه مفعول قلب
 كضربه تاديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل وبعدها نائب عنها نحو فيظلم من الذين
 هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل دخلت امرأة البار في هرة لعدم المصدرية ولاقتوا اولادكم
 من املاق احتادوا المقامة من فضله لعدم القلي ان قلنا باشارة اطمو الانما مع امسة فما الشروط
 وينبغي ما يفهم التحليل نحو واذ كروه كاهدا كم أي لمهد اي تنكم واسلم حتى تدخل الجنة وجئتكم كي
 تكرمي وتكبري اتصلى ما هذا كم وفي شرح الحصاة لابن هشام ان الكاف وسحق وكى لا تجوز
 المفعول لانها لا تكون لتعليل الاعمال الفعل وما يكم اه وبقى ان على كذلك ومرة منا ان
 المصدر المؤول لا يقع مفعولاه وان اقاد التعليل (قوله جئتكم لسمي) مثله والارض وضعها للانام
 أي الخلق وقات (قوله جئتكم اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقد نضت لوم ثيابي * لى السرا ليلسة للتفضل

وكذلك ضربت ابني ناديا قناديا
 مصدوره وهو مفسد التعليل اذ يصح
 أن يقع في جواب لم فعلت الضرب
 وهو مشارك لضربت في الوقت
 والفاعل وحكمه جواز النصب
 اذ وجدت فيه هذه الشروط
 الثلاثة أعني المصدرية وابانة
 التعليل والاتحاد مع عامله في الوقت
 والفاعل فان فقد شرط من هذه
 الشروط تعين جرمه بحرف التعليل
 وهو اللام أو س أو في أو الباء مثال
 ما علمت فيه المصدرية قولات
 جئتكم لسمي ومثال ما لم يتقدم
 مع عامله في الوقت جئتكم اليوم
 لا اكرامه ومثال ما لم يتقدم مع عامله
 في الفاعل جئتكم

لا كرام عمروه ولا يمنع الجرحى مع استكمال الشروط نحو هذا اتم له سدو زعم قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط
اتحادهم معاملة في الوقت ولا في المكان (١٩٦) يجوز انصب اكرام المثاليين السابقين والله اعلم (ص) وقل ان نصبها الجرد

والعكس في مصدور الواصلوا
لا أقعد الجلبين من الهويه
ولو نوات زمر الاعداء

(ص) المفعول له المستكمل
لشروط التقدم له ثلاثا حوال
أحدها أن يكون مجردا عن الالف
واللام والاضافة والثاني أن يكون
محملي بالالف واللام والثالث أن
يكون مضافا وكلها يجوز أن تجبر
بصرف التعليل لكن الاكثر فيما
تجبر عن الالف واللام والاضافة
التسبب فهو ضربت ابني ناديا
ويجوز زمره فتقول ضربت ابني
لتأديب وزعم الجوزي انه لا يجوز
جره وهو خلاف ما صرح به
التصويرون وما حب الالف واللام
بمعكس الجرد فلا كثر جره ويجوز
التسبب فضررت ابني لتأديب
أكثر من ضربت ابني لتأديب وما
جاءه منصوبا ما أنشدها المصنف
لا أقعد الجلبين من الهويه البيت
فالجبين مفعوله أي لا أقعد لاجل
الجبين ومثله قوله

قلت لبيهم قوما اذا ركبا

شوا الاغارة فرما ناوركا
وأما المضاف فيجوز فيه الامران
الصب والجرحى السواء فتقول
ضربت ابني تأديبه ولتأديبه
وهذا قد يفهم من كلام المصنف
لانه لما ذكرته يقل جر الجرد ونصب
المصاحب للالف واللام علم ان
المضاف لا يقل فيه واحدهما بل
يكثفه الامران ومما جاء منصوبا
قوله تعالى يجعل بين أصابعهم
في آذانهم من الصواعق حذر

ونصبت بتخفيف الضاد المجعأ أي خلعت وزنه قبل النوم قوله لا كرام عمروه مثله
وانى لتعرونى لذكر الكثرة • كما تنص المصنف بالله القطر

مفاعل امرؤ الهزق فاعل الذكرى المتكلم (قوله ولا يشترط اتحاد الخ) هو مذهب سيبويه
والمتمميين كما في الجمع ومرعى الرضى زجيج كونه غير قلبي وأجاز وونس عدم المصدرية تسكا
بنحو اما العبد فذو عيبه انصب أي مهمات كراحد الاجل العبد الماذ كور ذو عيبه فلم يتركه
شرط الا العلة لكن قال سيبويه رواية المصدرية حذافلا يمتزج عليها وجعله بعضهم مفعولا
به أي مهمات كرا العبد الخ قوله أن نصبها أي الحرف المذكور في قوله فاجر به الحرف وأنته
لتأويه بالكلمة وفي نسخ أن نصبها بالتدكير في أي فاجر به تأويله فالتأويل ظاهر (قوله
وأنته) أي التفتت شاهد الجواز قول بعض العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله
لكن الاكثر فيما تجبر الخ) أي لانه أشبه الحال والقيظ في التدكير والتبيين (قوله لا يجوز الجرحى)

رقتوه

من أنكم لا غبة فيكم جبر • ومن تكونوا ناصر به يثمر

(قوله فليت لهم) الباطلية أي بدلهم وشوا من شن اذ افتقر حذف مفعوله أي فرقوا أنفسهم
لاجل الاغارة وهو معنى تفرقوا لهم عند الاغارة على الاعداء يفرقون ليأوهم من كل الجهات
(قوله عوراء الكرم) بفتح العين الممثلة بمعدود أي كنهه التبعة وكل ما يتبعه من فهو عورة
ومنه عورة الانسان أي اذا قل من الكرم كلمة فيصيرتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى
يتقون أموا لهم اتغامر ضا الله ومن ير ملايط من خشية الله قل وكذا لا يزال قريش فاته
على العبد وادخلته القائل في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبدوا رب هذا البيت
لا ارضاه الكثيرة عليهم ولعبده لاجل بلا يفهم حله التنازل الصنف أي السرفيع مالى
العين والشامع أي منهم من القطاع والمنتبذ • وترامهم لكونهم خدمت بيت الله بخلاف غيرهم
لكن الجرحى متعين عندهم شرط اتحاد الزمن لان العبادت مستقبله والايلاف حالى وقيل اللام
متعلقة بآجبره امتدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كصفا كقول لان السورين سورة واحدة
نصرح • (تنبيه) لا يجوز تعدد المفعول في نصب أو جر ومن ثم ع في قوله تعالى ولا تتسكبن
ضرا التعتد اذ تعلق تعددوا بالفعل ان جعل ضرا مفعولا لا أي بل هو متعلق بضرا وانما
يتعلق به ان جعل حالا أي مصارين جمع والله سبحانه وتعالى أعلم

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفا) •

أي تسمية مجازية اصطلاح عليها البصريون ولا مساحة في الاصطلاح فلا يراد أن الظرف هو الوعاء
المتناهي الاطراف وليس هذا كذلك وسماه القراء محلا والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار
الابنية فيه اه صان وقدمه على المفعول معه لقرين المصدر باستزامة ولوصول العامل
اليه بنفسه لا بحرف ملقوظ (قوله وقت) أي اسم وقت وأسم مكان لان الظرف اصطلاحا من
صفات الالتقاء وأنشأنا اما الاطلاق ان جعلت • والا حذافلا اذ عني التصدير ورجحه المراد
بيان حقيقة العارف المتحققة في أحدهما وخبره التثنية ان جعلت تنويعة بمعنى الواو وهو أظهر
لان كلامه ما ظرف لا • ذهنا فقط (قوله ازمننا) بضم الميم جمع من كبل واجبل وجمعه • ان
الزمن المقرب يطلق على القليل والكثير فانه قد رابيه قطعة خاصة من الوقت وأقارب المثل جواز

تعد

الموت ومنه قول الشاعر وأغمر عوراء الكرم ادخاره وأعرض عن شتم التثمين نكرما

(ص) (المفعول فيه هو المسمى ظرفا) • الظرف وقت أو مكان ضمنا • في باطراد كنهنا أمكت أزمننا

متى جئت فتقول يوم الجمعة وكمررت
فتقول فرمضين والتقدير جئت يوم
الجمعة وسرت فرمضين أو وجوبا كما
إذا وقع الطرف صفة نحو مررت
برجل عندك أو له نحو مررت بزيد
عندك أو لا نحو مررت بزيد
عندك أو خيرا في المال أو في
الاصل نحو زيد عندك فقلت زيدا
عندك فالعامل في هذا الطرف
مختلف وجوبا في هذه المواضع
كأها والتقدير في غير الصلاة استقر
أو مستقر في الصلاة استقر
الملة لا تكون إلا مع الفعل مع
فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله
ليس بجملة واقفه أعلم (ص)
وكل وقت قابل ذلك وما

يقبله المكان إلا مبهما
لحو الجهات والمقادير وما

صيح من الفعل كرمي من روى
(ش) يعني إن اسم الزمان يقبل
التصبيح في الطرفية مبهما كان
نحو سرت نحو سرت يوم الجمعة أو
يوصف نحو سرت يوما بل أو
بعد نحو سرت يومين وأما اسم
المكان فلا يقبل التصبيح منه إلا
فإن أحدهما المبهم والثاني
ما صيغ من المصدر بشرطه الذي
سيذكر المبهم كلفهات الست
نحو فوق ويص وحين وشمال وأمام
وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلاة
وميل وفرسخ وبريد فتقول جلست
فوق الدار وسرت غلاة فتصعبها
على الطرفية وأما ما صيغ من
المصدر فتقول جلس زيد ومقعد
فشرط نصبه قياسا أن يكون عمله

متى جئت الخ) هي اطلب تعيين الزمان خاصة كما مر في المكان وصحكم لطلب تعيين المصداق
زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أهم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشغل عنه كيوم الجمعة
صحت فيه ولا يقال صحت لأن ضمير الطرف لا ينصب على الطرفية بل يجب جر مفعلي كإلى التصريح
إلكن قال الشافعي قد نسب توسعا بغيرها في المسحوع الخلف كقولك إن ذكر أمرا تقدم
حينئذ لا أن أي وحدهما مقوله حين إذ كان كذا واسم الآتي قول فيهما من جلتين والمقصود
نهي عن ذكر ما قبله وأمره بسماع ما قاله * وأعلم أن الطرف المضموم لقطعة من الإضافة
لا يقع صفة ولا نحوها كإلى التصريح قال يس وعلمه إذ لم يعلم المضاف إليه لعدم الفاعل فتحت
والواقع (قوله وكل وقت) أي دله وقوله ذلك أي النصب على الطرفية والموارد الوقت الظاهر
للمصر في الضمير وهل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كصرفت مقعد زيدا أي من مصدره وأما أنه
مفعوله فإنه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره وأما أنه
لوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على مبهما كما يفصص
بضمع الشارح الآتي لآعلى الجهات ثلاثا بغيره مضموم مع الفعل المختص اتفاقا فالتصبيح
بالمبهم كإلى التكت (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة
والمختص ما دل على مقدرا ما كان وهو الحرف بالعلية كرمضان أو بالإضافة كزمن الشتاء أو
بال كسرت اليوم أو غير ما علم وهو التكرار للعدودة كسرت يوما ويومين أو الموصوفة كسرت
زمنًا طويلا كذا في الأشعري فتقول الشارح كلفظة وساعة ينبغي تعييدها إذا أردها مطلق
زمن لا لفظة المقدرة بدرجة العين والساعة المقدرة بخصم عشر درجة ولا كما كان المختص
واتصاف المبهم على جهة التأكيد القلي زمن الفعل إلا أن يدل عليه كلاما من أسرى بعده لئلا
إذا أسرى لا يكون إلا لفظا فالطرف يكون مؤكدا للصدر إلا أن تأ كيد لمن عاله (قوله
بإضافة) لم نصف العرب لفظ شهر الأرمضان والريعين مع جواز تركه أو الرابح جواز إضافته
إلى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الأنواع) أي لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان
لكونها لا التام فلم تعد إلى جميع أسماء بل إلى المبهمة لا لتعطيع في الجملة وإلى ما هو من مادته
لقد تعدلته عليه حيث دللوا قوت دلالة على الزمان بالتعويض الذي إلى جميع أسماء (قوله
أحدهما المبهم) المراد بالمبهم هنا المسمى في صورة أي هي فتوشكل محسوس ولا حدود ومحصورة
أي أنها بات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالأروان شئت قلت المبهم لا تعرف حقيقة
نفسه بل بما يضاف إليه وهو معنى قول الموضع تعالى ابن المصنف ما اقتصر إلى غيره في بيان صورة
مسماه أي صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقة إلا بالضاف إليه كمكان زيد وكالجهات
وما الحق بهما من عند ولي هو وسط وبين وازا وحدهما ونحو ذلك ونقل القمامي عن المصنف أن
نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الطرفية بل يجب جرها في قال
لأن فيها الاختصاصات إذ لا تصلح لكل شعبة وكذا استأناها الحفيد نقلًا عن الرضى وزاد عليها جانب
وما جئت من جهة ووجه وكف ثم قال فتقول بعضهم سكت ظاهرا باب الفتوح سكت أه لكن
ذكر الموضع مما يشبه الجهات في الشياخ جانب وناحية ومكان فتعجب شارحه ذكر جانب فقط
بأنه يجب جرمي يقتضاه جهة نصب ناحية ومكان وهو ما يفعله الهمع فيها وفي جانب أيضا
ونحوها كجهة ووجه ولعل هذا هو الوجه من تدبر (قوله وبين وشمال) مثلها ماذات العين وذات
الشمال أي اليفعات العين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المبهم أحد ما ذهب إلى (قوله غلاة)
بفتح المجبة ما يتابع والميل عشر غلات فهو التتابع والفرع ثلاثة أميال أو البريد أربعة فراسخ

من لفظه فهو عقد مقعد زبد وجلس جلوس عمرو ولو كان عاملا من غير لفظه لكان من غير لفظه في معنى نحو جلس في امرى زيد فلا تقول جلست
 امرى زيد الا شذوا وعما ومن ذلك قولهم هومي مقعد القابله ومن جر الكلب ومناط الثريا أي كائن مقعد القابله ومن جر الكلب
 ومناط الثريا والقباس هومي في مقعد القابله ومن جر الكلب في مناط الثريا ولكن نصب شذوا لا يقياس عليه خلافا للكبائي
 وإلى هذا أشار بقوله (ص) بشرط كون ذامقيا أن يقع * نظرا لما في أصله مع اجتماع

(١٩٩)

(ش) أي بشرط كون نصب
 ما اشتق من المصدر مقبلا أن يقع
 نظرا لما في اجتماع مع في أصله أي أن
 ينصب بما يجتمع في الاشتقاق
 من أصل واحد كجامعة جلست
 يجلس في الاشتقاق من الجاوس
 فأصلهما واحد وهو الجاوس وظاهر
 كلام المصنف أن المقدار وما صيغ
 من المصدر مبهمان أما المقدار
 فنصب الجوهري أنهما من الظروف
 المهمة لأنها وإن كانت معصومة
 المقدار فهي مبهمة الصفرة ذهب
 الاستاذ أبو علي الشاويين إلى أنها
 ليست من المهمة لأنها معصومة
 المقدار وأما ما صيغ من المصدر
 فيكون مبهما نحو جلست مجلسا
 ونحو جلس مجلس زيد
 وظاهر كلامه أيضا أن امرى مشتق
 من روى وليس هذا على من ذهب
 البصريين فان منهم من اشتق
 من المصدر لأن الفعل فإذا اتقرر
 أن المكان المختص وهو المقطار
 فهو به لا ينصب نظرا فاعلم أنه جمع
 نصب كل مكان مختص مع دخل
 وسكن ونصب الشامع ذهب نحو
 دخل البيت وسكنت النار
 وذهب الشام واختص الناس
 في ذلك فقيل هي منصوبة على
 الطريقة شذوا وقيل منصوبة على
 اسقاط الخاض والأصل دخلت

وفي المصباح الغلوقة الغاية وهي رمتهم بعدما بقدر علمه ويقال ثلثا تغزاع إلى أربصامة
 والجمع غلوات كنهو شوهوات (قوله من لفظه) انما يمكنه في التوافق المعنوي كما كتبه
 في عقد جلوسا لأن نصب ذلك مختصا بلسان لكونه مختصا بتهما وزيه السماع بخلاف عقدت
 جلوسا (قوله أي كان مقعد القابله) أي في مقعد هارمي متعلق بذلك المحذوف أيضا ومن معنى إلى
 أي هومي تقرض أي النسبة التي في مكان قريب كقرب مقعد القابله أي محل وقوعها عند ولادة
 المراتم منه هومي مقعد الأزار أي هومي مستقر في مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو
 وسط الشخص (قوله ومن جر الكلب) أي هومي مستقر في أي النسبة التي في مكان بعيد كعد
 مكان جر الكلب من زابره فهو من مناط الثريا مدح أي هو بالنسبة التي في مكان بعيد كعد
 مكان لوط الثريا أي تقصها من الشخص الرائي أي لا أدرك في الشرف كما لا يدرك عمل الثريا (قوله
 ولكن نصب شذوا) أي على تقدير المتعلق كثر واستقر فلو قدر قد عني أي بالنسبة التي وزجر
 مني وناط مني لم يكن شاذا (قوله لما في أصله الخ) المراد الأصل المقتلة المصدر فلا رداؤه في أي
 جلوسك مجلس زيد نظرا لأصله لما لا اجتماع مع فيه (قوله مبهمان) أي لأن التباين عطفهما على
 الجهات وقد أشار الشارح فصار إلى أن ما صيغ عطف على مبهما فيبدأ به ليس منه وغرضه
 هنا التنبيه على أن فيه فصلا (قوله مبهمة الصفرة) أي لعدم تعيين محلها (قوله ليست من المهمة)
 أي فتكون مستثنى من المختص وبقي قول ثالث محتمل وهو أن مبهمة محكا أي تشبه
 المهم في عدم التعيين في الواقع لأن الميل مثل لا يتحقق بزنايه وجهتها لا اعتبار ويحتل جرى
 المصنف على هذا بأن أراد المهم حقيقة أو حكما (قوله من روى الخ) قد عطف دفعه (قوله مع
 دخل وسكن) معلوما ترل كما في الرضى (قوله ونصب الشام) أي فقط وكذا مع توجه (قوله
 على الطريقة شذوا) قيل هو من ذهب سيو وهو المحقق وصحبه ابن الحاجب ونسبه الشاويين
 للمهور وشبهه بالهم لكن لا ينظر في ذهب الشام لمر (قوله على اسقاط الخاض) هو من ذهب
 الفارسي والنظم ونسب لسيو به (قوله على التشبيه بالمعول به) أي لاجر المقاصر يجري
 المعنى وبقي قول رابع أنها معول به حقيقة لأن نحو دخل يتعدى بنفسه وبالحرف وكثرة
 الامر في نفسه تدل على أنها مسألان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أي لزوم
 طريقة فقط أو طريقة أو شبهها بالنسب الزوم على الاحداث التي من الطريقة وشبهها ولا يجوز
 عطفه على طريقة المذ كورة في المتن لاقتضاه أن بعض الظروف يلزم شبه الطريقة فقط أن جعلت
 أو تنويع مع أنه ليس كذلك وأن غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما لأن جعلت على بابها
 فلا يكون فيه فرض ما يلزم الطريقة بعينها وكذا يقال في قول الشارح الاطرأ أو شبهه والحاصل
 أن غير المتصرف فسمان ما يلزم الطريقة فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والتميز لا يندرج
 إلا بالتقدير المذ كور (قوله نحو صحر) مثال للملزم الطريقة فقط فلا يخرج عنها أصلا إذا كان

في الدار فختلف حرف الجر فأتى بـ في الدار نحو مررت زيدا وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به
 فذلك ذو تصرف في العرف وغير ذي التصرف الذي لزوم * طريقة أو شبهها من الكلام (ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى
 متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظروف الزمان والمكان ما يستعمل نظرا فغير ظرف كيوم ومكان كل واحد منهما يستعمل نظرا
 نحو مررت ومو وجلست مكانا واستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم ما كان حسن وفاعلا نحو يوم الجمعة وانرفع مكانك وغير
 المتصرف هو ما لا يستعمل الاطرأ أو شبهه فهو صحر إذا أردت من يوم عينة فأن لم تره من يوم عينة فهو مشرف كقوله تعالى الآل لموط

(ص) وما يرى نظرا فغير ظرف

ثميناهم بصحر وفوق صحر حطت
فوق الدار فكل واحد من صحر
وفوق لا يكون الا طرفا والذى لازم
الطرفية أو شبهها عند وقت والمعاد
بشبه الطرفية فان لا يخرج عن
الطرفية الا باستعماله مجرودا
في خروج من عند زيد ولا يخرج
عند الاخر فلا يقال خرجت
الى عنده وقول العاصم خرجت
الى عنده خطأ (ص)

وقد ينوب عن مكان مصدر

وذلك في ظرف الزمان يكثر
(ص) ينوب المصدر عن ظرف
المكان قليلا فتقولك جئت قرب
زيد أي مكان قرب زيد فغلب
المضاف وهو مكان وأقيم المضاف
اليه مقامه فاعربا معا وهو
النوب على الطرفية ولا يتمام
ذلك فلا تقول آتيتك جالسا زيد
تريد مكان جالسه ويكثر اقامة
المصدر مقام ظرف الزمان نحو
آتيتك طلوع الشمس وقدوم الحاج
وتروى زيدواصل وقت طلوع
الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت
خروج زيد فغلب المضاف واعرب
المضاف اليه باعرابه وهو مقيس في
كل مصدر (ص)

(المقول معه)

معينا واعتراضه بالمتصرف بدليل ثميناهم بصحر فلهذا هو لان هذا غير معين كما هو صريح
الشرح والكلام في المعين وعلم ان الطرفية أيضا ظرف وعوض ظرفين للماضى والمستقبل
ولا يستعملان الا بعد نفي أو شبهه وبدل معين مكان كنه هذا بدل هذا لا يجزى بدل فانه اسم
متصرف لا ظرف ومكان معين بدل أماعناه الاملى نظرف متصرف والظروف المركبة كصباح
مساء وبين وبين وفاء وفيها ومنه ومنه عند من جعله ما خبر بن فكل ذلك لا يجزى عن الطرفية
أملا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فبسه نظرف لمخرج من في قوله تعالى من فوقهم ومن تحتهم فيها
من القسم الثاني كعند بل أجاز بعضهم نصر فيها في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلك بالرفع على
الايداء وانما هو مختلف فو قد قلناه وتحتك تحتك فالتصديق بين الرأس والرجل وغيرهما
لكن المجموع نصهما في ذلك كاحكامه الاخضر ثم وقع لبعض رواة الضاري وفوق عرش الرحمن
ويشوقته نار بالرفع وانما يخرج على التصرف دما معنى واعلم ان الظروف أربعة أقسام
ما يتبع تصرفه أملا كما هو ومنه عند نحوها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهر وبين وشمال وذات
المعين وذات الشمال وما تصرفه متوسط كاسماء الجهات الا فوق وتحت فيضغ لمصر واليمين
وشمال وذات اليمين وذات الشمال فمن الكثير وكين البحر ومن التركيب ومن ما والا ومن
تصرفه مودعة شيئا بالمر لقد قطع عنكم بالرفع ومن قرأ هذا منصوبا على الأمر فوعى الحل على
الفاعل شيئا على ما في أغلب أحوالهم كونه ظرفا كاقبل عثله في وناودن ذلك اما بين المركبة
والقروية بجماء والافخفض متصرفه وما تصرفه نادر كالأوج وحت دون لا يجزى ردى ووسط
يسكون السين أما بقصها فيصرف كثيرا ولهذا اذا صرح بنى تحت السين انظر الصبان (قوله
عند) مثا العين والكسر كما هو اسم مكان شي حاضر أو قريب فالاول نحو طوار امتعقرا
عنده والثاني وتقدر أن تراه أخرى عند صدره انتهى عند حاجته الماوى وقد يكون الحضور
والقرب معنيين كقال الذي عنده علم من الكتاب رب ابنى عندك بنا وقد تكون للزمان كعند
الليل كافي تحرر النووى ومنه انما الصبر عند الصلوة الاولى فانه الدما بين (قوله بين) أى فقط
لكنه قد ياتى في الظروف فلم يصعب دخولها على ما لا يتصرف وقد شذفيا ما قولهم حتى متى وإلى
متى وإلى أين (قوله ينوب المصدر الخ) وما ينوب عن الطرفية طلقا صفة وعدد وكسبه وجرثته
بكلست طوبى بل من الدهر شرقى الدار وبرت عشرين يوما ثلاثين يوما ومشت كل اليوم كل
البريد وبعض ذلك وينوب عن ظرف الزمان كالفاء مسموعة ومعها فاقبها فاقبها على الطرف
الجازي فتضمنها معنى في نحو أحماتك ذهاب أى فى حتى ذهابك وقد نطقوا بنى في قوله

• أفى الحق انى مغرم بك هائم • ولتبايعن الزمان لا يجبر به الا عن المعنى لا البنية ومنه غير شئت
أوظاني انك هائم أى في غيرك وفي ظن منى قيامك هذا مذهب سيبويه بالجور وذهب المبرد
وسعه المصنف الى أن هائم مصدر يدل من الغنى فله وان ومعها لا هاما فاعلم أى حتى وثبت فاعلم
ورثته أو حيان قصر مخ (قوله ويكثر الخ) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما هو شرطه أفهام
تعيين وقت كاشله أو بيان مقدار يومان معين كاستطرت في جرد وحب ناقة أى مقدار ذلك
فغلب المضاف وأقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر الى اسم عن فتقدم مقامه كالأية
الفرقدين أى مدة بقائه مولا أو كلمة القارظين أى مدة غيابه ما هو جارح لجان نرجاجينيان
القرظ الذى يصغبه فلم يخبرهما فاضرب بهما النمل والنمل اعلم

(المقول معه)

قال الجلال آخر من القاعيل لاختلافهم في قياسته ووصول العامل اليه بالحرى دون باقيا

هذا النسب لا يوافق القول الا حق
(ش) المفعول معه هو الاسم
المتصّب بعد واو بمعنى مع
والاصح ما تقدم من الفعل
او شبهه فمثال الفعل سري
والطريق مسرعه اي سري مع
الطريق فالطريق منصوب بسري
ومثال شبه الفعل زيد سائر
والطريق وانجني سيرك والطريق
فالطريق منصوب بسائر وسيرك
وزعم قوم ان التائب للمفعول
معه الواو وهو غير صحيح لان كل
حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء
منه لم يعمل الا الحركه في الجوز
واخايل ولم يكن كالجزء منه احترازاً
من الالف واللام فانها اختصت
بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً لكونها
كالبزمنه بدليل تقطع السبل لها
فحومرت بالقلوب يستفاد من
قول المصنف في نحو سري والطريق
مسرعه ان المفعول معه مقبض فيما
كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد
واو بمعنى مع وتقدم فعل او شبهه
وهذا هو الصحيح من قول التصويين
وكذلك يفهم من قوله بمان الفعل
وشبه سبق ان عامله لا بد ان تقدم
عليه فلا تقول والنيل سرت وهذا
بافتقار ما تقدمه على مصاحبه
نحو سائر والنيل زيد فنفه خلاف
والصحيح نعه (ص)

وبعد ما استفهام او كيف نصب
بفعل كونه مضمر بعض العرب
(ش) حق المفعول معه ان يسبقه
فعل او شبهه كما تقدم قبله وهو مع
ان العرب نصبه بعدما وكيف
الاستفهاميتين من غير ان يلفظ
بفعل نحو ما انت وزيد او كيف انت

(قوله تالي الواو) فيه اشارة الى انه لا يفصل بينها ولا بالطرف وان فصل
ومعطوفها التزليل والواو المعينة المفعول معه منزلة الجار والمجرور يس (قوله في نحو سري) فعل
أمر الموصلة والطريق مفعول معه وسرعه حال من الباء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ان نصب
ومن الفعل بيان لما هو حال منها اوين خبر حالي سبق الذي هو صلتها (قوله هو الاسم) أي
الصفة وقوله بعد واو الخ وتالي الواو بعد ذلك ذات فعل واسم فيه معناه وسرعه في نفسه
قوله بمان الفعل الخ تنقيح بالاسم الجمله كخبر زيد الشمس طالعته والفعل كالنات كل السلك
وتسرب اللبن فلا بد ان مفعولاً معه وان كانت واو حال المعية فالفعل الموضع وقال - فبده ينبغي
ان يكون ذلك في غير نصب تسرب بالافهولم تأو لا فينبغي ان يكون مفعولاً معه ويصرح
بعضهم وهو الحق وبالفعله اشتراك زيد وعرو وكونه بعد الواو بقية المتعاقب ونحو حيث سمع
عرو وبعت العبد بنابه عما يفيد المعية بقرو واو هو وان خرج يقول الشارح المتصّب لكنه
حكم من احكامه لا ينبغي جعله قدافي التمر يف والمراد يكون المعية انها المتصص على
مصاحبة ما بعدها المفعول العامل السابق في زمان فلفظه هو وما صاحبه في حكم العامل أيضاً
يكتب وزيد فان العدول عن العطف الى التنبيل على قصد المعية تام لا كما استوى الماء
وانشبه على ما سبق عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة في الحكم سواء صاع الزمن ام لا
لكونها المطلق الجامع فخرج بذلك المراد ما تم نص على ما ذكره لجهة تفسد العامل فصب على
ما بعدها كضرب زيد وعرف العطف اتفاقاً وكذا أكثر كزيد وعرفا دخلت البر والسبحر
لان المعية قسمة العامل وتولد الجمله كل رجل وضيعته ان قدر الخبر مقتضى ان مثلاً فيجب
رفع ضيعته فان قدر مفرد اقبل الواو بانفصالها عنه حينئذ من قبل - ثم وزيد أي كل رجل
موجود هو وضيعته ويكون الجمله ذات فعل الخ نحو هذا التوالف فلا يتكلم به خلافاً لاي على
بل يجب جرائك لعدم اشغال الجمله على حروف الفعل (قوله او شبهه) أي في العمل بشرط صحة
عطف المفعول به كما في الخنفي خرج الصفة المشبهة والفعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك
وزيد ادرهم فزيد مفعول معه ودرهم فاعل حسب يعني يتكفي والكافي مفعوله فان جعل حسب
صفت مشبهة بمعنى كافي - مبتدأ ودرهم خبره فزيد مفعول به محذوف أي ويحسب زيد الامفعول
معه (قوله مقبض فيما كان مثل ذلك) أي فيما يجتمع فيه العطف من حيث المعنى خلافاً لابن جني
في اشتراطه بحجته وانما امتنع في هذا لان الطريق لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن ان يقال
سرت وسار الطريق بل المعنى اوجدت السير حال كوني مصاحباً للطريق ونزله استوى الماء
واخشمته أي ارتفع الماء حال كونه مع اخشمته فان جعل معنى تساوى الماء وانخسبه في العلو
صح العطف بل الظاهر حينئذ وجوب رفع انخسبه لان العامل لا يقوم الا بالثبوت كاشتراك زيد وعرو
فمثلاً وامسرت والنيل فانظروا انه ما يصح فيه العطف معنى لجهة اسناد السير للنيل لكنه
ضعف لفظاً لما يأتي والمعنى على النصب سرت مصاحبة في سري للنيل بلا نظر لكون النيل سائر
أو لا وعلى العطف سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطفيين زماناً لا (قوله وهذا هو الصحيح)
قد علمت عقابه لابن جني (قوله والصحيح نعه) أي خلافاً لابن جني ولا جبة في قوله
جبت وخشاعية قرومية • ثلاث خصال ليست عنها جري
لانهم تقدم الواو ومعطوفها الضرورة لا المفعول معه (قوله من لسان العرب) أي بعضهم
وأكثرهم على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمر) أي جاز الاوجوا خلافاً لاشعري ولذلك
اكتوا بتقديره هذان هذا التوالف لا تنزل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكره فان

وقصفتن ثريد فخرجه التصويين على انه منصوب بفعل مضمر

مشتق من الكون والتقدير ما تكون
وزيدا وكيف تكون وقصص من
ثريد فريد وقصص صوبان بتكون
المضرة (ص)

والعطف ان يمكن بلا ضعف الحق
والنصب مختار على ضعف النفس
والنصب ان يميز العطف يجب

او اعتقد انضام عامل نصب
(ش) الاسم الواقع بعده الواو

اما ان يمكن عطفه على ما قبله أو لا
فان أمكن عطفه فاما ان يكون

بضعف او بلا ضعف فان امكن
عطفه بلا ضعف فهو احق من

النصب نحو كنت انا وزيدا كالآخرين
فرفع زيد عطف على الضمير المتصل

اولى من نصبه مقصودا معه لان
العطف ممكن للنصل والتشريك

اولى من عدم التشريك ومثله
سار زيد وعمر وفرع عمر أو لى من

نصبه وان امكن العطف بضعف
فالنصب على المعية أو لى من

التشريك للسلاسة من الضعف
محمود و زيد اقنصب زيد أو لى

من رفعه لنصف العطف على الضمير
المرفوع المتصل بلا فاصل

انظار الفعل فيه مجتمع ولا بد جواز النصب في ماله وزيد اسع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا

آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام الذى هو أولى به فمقرى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه

مقتضا واحدا وهو الطرف والحاصل ان المسوغ للنصب هو الاستفهام وجد طرفا لانه

يشتد طلبه للفعل فتدبره بدمه عامل اهلا وتقاتل ان يقول قد جاوز سبويه اخبارا بالفعل في

قوله • ازمان قوى والجماعة كلنى الخ ازمان كل قوى مع الجماعة مع املين فيه استفهام

ولا ظرف يقتضى تقديره فكان النصب في هذا المثال أولى لوجود مقتضى الفعل الا ان

يقال انه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصودا على السماع بخلاف المثال وانما

يصح هذا الجواب بان ان ابا على اجازة قياما ولم يسمع فتأمل وتقدم الكلام على البيت في

كان (قوله مشتق من الكون) لكن يجوز تقديره كصنع اذا صلح له الكلام كالنائب لسان

حاصل المعنى (قوله ما تكون الخ) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير المخاطب

مستتر فاعلم ان حذف برزوا انفصل قال يس عن النمامين ويجوز انقام مع كيف لجواز كونها

حالا بخلاف ما اه وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مقولا مطلقا أى وجوده توجد مع

زيد (قوله كالآخرين) مقتضا جواز النصب في هذا المثال وهو مبنى على قول الاخفش ان ما بعد

المفعول معه يلبا فهو ماعيا على العطف وهو ضعيف والصحيح الموقد بالقياس والسماع كما

قاله ابن هشام كونه يجب ما قبل الواو فقط فالعطف في المثال متعين ولذا مثل النصب في القطر

يكنت انا وزيدا كالآخر (قوله لفصل) أى بين الضمير المتصل والمفعول عليه كما سبقت في قوله

وان على ضمير رفع متصل • عطف فافصل بالضمير المتصل

وقوله والتشريك أى فى الحكم اعلم توجه العامل الى المعطوف أو لى من عدمه كالتصريح العمدة

فضله ولا فى الاصل فى الواو العطف ولم يحتج فى قياسه واما النصب فقصره الاخفش على

السماع ومثل ذلك قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فقطعه على الضمير المستتر أو لى لما ذكر

ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه لظاهر لانه يتعذر فى التابع فجعله فاعلا عن خوف أى وليسكن

وجك والمعطوف بالجه لا داعى اليه على أن حذف الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب فى ذلك

عربية أى اسكن الجنة صاحب الزوج لكن ضعفه لاسم واعلم ان المعنى يختلف بالرفع

والنصب لان النصب نص فى المعية والرفع لطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجع

العطف مع اختلاف المعنى قالوجه أن يقال ان فصلت المعية نصا فان نصب أو بقاء الاحتمال

والاجرام فالرفع أو لم قصدنى جازا لاسم ان ولعل هذا الاخير يحمل كلامهم دما مبنى (قوله بضعف)

أى من جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو تركت الناقه فصيلها أى تعطف عليه وتركه فصيلها

العطف لا يتكف كأن يتقدر لو تركت الناقه ترك فصيلها أى تعطف عليه وتركه فصيلها

برضعها أى يمكن منه لرضعها لان رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركه ما لاحتقال فقرتها منه وكذا

قوله اذا أعجبك الدهر حال من امرئ • فدمعوا كل أمره والباليا

فاحتاج العطف الى تقديره وا كل أمره باليا الى والباليا لاسم وفى النصب سلاسة من ذلك أى لو

ترك الناقه فصيلها أى حسا ومعنى ووا كل أمره مع الباليا قبل ومن الضعف المعنوى نحو

كن أنت وزيدا كالآخر وقوله

فكونوا أنتم وبنى أيعكم • مكان الكل من بين الجمال

فان العطف يقتضى توجه الامر الى ما بعد الواو وأنت لا تريد الأمر المخاطب بان يكون معه كذلك

لكن هذا التعليل ينبغ وجوب النصب كما استظهره أبو القاسم تبعه المصرح لارتجحه لقساد

المراد بنوعه ايضا يتبع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر له مطوقين اذ لو كان الامر كذلك لم يكن
 لقول كالاخرين فقيمه مانع لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل كالاخرين تعين
 العطف كما مر (قوله وان لم يكن عطفه) اي لعدم صحة توجيه العامل اليه اما لتصادم المعنى ولوقوع
 القصد اولاً ولم يعمدوا لفظي كما مر في مثال الاخ ونحوه للتوزيد الامتناع العطف على ضمير الخبر
 بلا إعادة الجار عند الجمهور (قوله او على اضرار فعل) صريحه ان ما امتنع فيه العطف يتغير فيه بين
 المعية واضمار العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في علقته الخ ونحوه بحسب الجواب
 والعيون اذ الماه لا يشارك التين في معنى العطف ولا زما هو العيون لا تصاحب الجواب في معنى
 الترجيح وهو تدقيقها وتطويلها ومساويتها في الزمان امر معلوم لا قايده في قصده فيجب فيها
 تقدير العامل اي وسقيتها ما يمكن العيون فيجب جعل اوقى المتن تنوعه كما في الاثني في اي ان
 ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل كـ ما ذكر وما يجب فيه المعية كسرت
 والطريق ومثبت والحائط وما تزد وطوع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير
 مسلم اذ ما منع من تقدير سرت ولا يست التيل فانها صحتها بعبارة مع ملاحظة ان ضمير
 يجب يعود للنصب لا بقيد المعية فيصديق يجوز ان اضرار وقوله او اعتقد الخ اي او جب ذلك
 قانون الاول يجوز في الامران والثاني يجب فيه الاضرار وتقدم نوعان ترجح النصب وترجح
 العطف وبقى خامس وهو تعين العطف ككل رجل وضعته واشترك زيد وعمر ووجاهت يد وعمر
 قبله او بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحوه كن أنت وزيد كالاخرين لما مر فتذكر (قوله
 فلا يصح ان يقال اجمعت الخ) اي لا اجمع بالهزمة انما يتعلق بالمعاني لا بالذوات يقال اجمع امره
 و اجمع عليه اي عزه و اجمع فمشرك بينهما بديل فجمع كيد جمع ما لا ينصب شره كم اما لكونه
 مفعولاً له او لكونه الواو لعطف مفعول على مفعول بتقدير مضاف اي او امر شر كاتكم او جملة على
 جملة بتقدير واجمعوا شر كاتكم ووصل الهزمة وفتح الميم امر من جمع وقيل ان اجمع يستعمل في
 الذوات ايضا وعليه فلا اشكال في العطف وكذا على قراءة فاجمعوا ووصل الهزمة يتوهم ان ارفع
 شر كاعطفها على الواو في اجمعوا وما يجتمع فيه العطف والذين يتوهم الدار والايان لان الايمان
 لا يتوهم فهو اما مفعول معه او مخوف اي واخلصوا الايمان ولك تأويل العامل المذكور
 بفعل يعتدي لهما كما لو قلنا اتينا الخ وحسن الجواب الخ ولزموا الفرائض تنذر بالله اعلم

• (الاستثناء) •

هو لغة استفعال من الشيء بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخر اجمعين الحكم او بمعنى
 الصرف لانه مصرف عن حكم المستثنى منه هو حقيقة ام سلاحا لاجراء او احدي
 أخواتها كما كان دخلا او كذا لخل لكن المراد في الترجمة المستثنى ببليل ذكره في المنصوبات
 وقيل يقال يمكن ارادة المعنى المصدرى وذكره فيها باعتبار متعلقه كما في تعدى الفاعل ولزومه
 فالأخر ارجح جنس وبالايجز التخصيص بالوصف والاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان
 دخلا في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا في التيقن أول الامر أو المراد بان اجمعه اظهره
 لا يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عاماً مستعملاً
 في خاص وهو ما عداه بقرينة الاستثناء فلا يلزم التناقض بادخال الشيء ثم اخرجوه والكفر ثم
 الايمان في لالة الا لا اتم كذا داخل لادخال المتعطف على ما ستره او ما القرع غدا دخل في المستثنى
 منه المقدر حقيقة فالدخول الحقيقي اما لفظي أو تقديرى سم (قوله ما استثنى الخ) الا فاعل

وان لم يكن عطفه تعين النصب على
 المعية او على اضرار فعل يليق به
 كقوله

علقتم اتينا وما باردا

فما منصوب على المعية او على
 اضرار فعل يليق به التقدير وسقيتها
 ما باردا وكقوله تعالى فاجمعوا امركم
 وشر كاتكم فقوله وشر كاتكم لا يجوز
 عطفه على امركم لان العطف على نية
 تكرار العامل فلا يصح ان يقال
 اجبت شر كاتي وانما يقال اجبت
 امرى وجمعت شر كاتي فشر كاتي
 منصوب على المعية والتقدير والله
 اعلم فاجمعوا امركم مع شر كاتكم او
 منصوب بفعل يليق به والتقدير
 فاجمعوا امركم واجمعوا شر كاتكم
 (ص)

(الاستثناء)

ما استثنى

استنتجت بالجملة صلة ما حلق عائد لها أي استنتجت بتصب خبرها والمراد بالاستثنائية وسئل
الوصفي عما عدا آية أنها أصل الأدوات وغيرها يتقدمها نصب أي لا يكون (قوله
المرفوع استمرادى تميم القسم فلا يقال كان الأولى تقدمها نصب أي لا يكون (قوله
مع تمام) أي الكلام السابق بأن ذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر ومع إيجابه أيضا بقرينة
قوله وبعد في الخ فانه مقيد بالتمام أيضا كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) (الظاهر أن الطرفين
متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ الاستدسامة التوقيع لأن المنقطع بصرفه نوعان من
الاعراب عن تميم قدس بر (قوله النصب وان وقع الخ) قيل هو حجتنا وجواب اتفاقا ويرده جواز
الاجماع في نفسه كما هو أوجيان وخرج عليه أقرا تفسيرا وامنه الاقليل بالرفع بدلا من الواو وانظر
هل هذا اللفظ خاص بالتصل كالأية أم لا وقيل ان الآية لا ينبغي لها إيجاب لأن شربوا في تأويل
لم يكونوا مني بدليل من شرب منه فليس مني فالتأويل في ابدال وجعل القراء قليل مبتدأ خبره
محذوف أي لم يشربوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرب عن اللغة القصص لأن وجوب
النصب عندهم انما هو بالتسببه لمد الاجماع في الفرد فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف
أمر ذكره ويكون المستثنى حينئذ جملة كافي قوله تعالى لست عليهم عسيطر الامن تولى وكفر
فيحذفه الله ل أن خبره من مبتدأ ويحذف خبر الجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من
الجل التي لها محل من الاعراب كما عدها صاحب المعنى ومتى كان ما بعد الإضافة فهي بمعنى لكن
ولو كان متصلا لكن ان نصب تالي الافضل لكن المشددة كما سأل في ورفع فكأنه فقهنا فانه الصبان
عن المصنف (قوله بواسطة الا) أي تكون متعددة إلى ما عدها بحرف الجر لكن تعدية في
العمل فقط لا في المعنى وهذا رأى السري في عزاد من مصنف وغيره إلى سيبويه انما هو القاري
وجاءه من البصريين وقال الشاويين هو مذهب المحققين وقيل ان الناصب ما قبله مستقلا
لا بواسطة او قيل استثنى محذوف وقيل غير ذلك على الاولين فالقول يمكن قبلها ما يصلح لعمل النصب
من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الازيد أو أولئك أو كقول اخوتك بالمتسقين لك (قوله في غير هذا
الكتاب) أي وشعره كلامه هنا حيث قال ما استنتج الخ ثم قال وأما الاغانى فظاهر أنها
عن النصب المذكور وقيل وانما علمت أنها بها عن استثنى بحرف النداء عن ادعو وظاهر الشرح
جران الخلاف في المنقطع أيضا فيكون منصوبا على الاستثناء والعمل فيه الاعتدال المصنف وهو
الختار عند المتأخرين لم يكونوا فيه بمعنى لكن فعلت عملها وخبرها محذوف فالباقي هو القوم
الاجارا أي لكن جارا للمجيئ وقد يذ كر نحو القوم ونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نصبه
بما قبله كالمتصل فابعدا عنه مفرد في المتصل وغيره وهي لكن العاطفة في وقوع المفرد
بعدها وان لم تكن للعطف واذا وجب فتح أن بعدها كذا في الآية حتى أفاده رضي (قوله على
الذي) أي لفظا ومعنى كما جعله أو لفظا فقط نحو لا عسى الا الظاهر ونقاه مني في المعنى وقد راد
بالنهي الاتي ما يشبه المعنوي فدخل فيه هذا ومعنى فقط كقرا تفسيرا وامنه الاقليل كما مر
ونحو قول رجل يقول ذلك الازيد أي لا رجل يقول الخ وقوله

وبالسرعة منهم مثل خلق • عاقبة القوم والنوى والود

فتعبر بمعنى لم يبق على حاله والسرعة رمة منصرفة أي منقطعة عن معظم الرمل والنوى بضم
النون وسكون الهمزة خفية تعمل حول الخفاء لمنع المطر ومن التي المعنوية ويأى الله الان بنم
و راء لا يريد الا ذلك وانما الكبيرة الاعلى انما شاعن أي لا تسهل الاعليم لكن هذين من
المفرغ وليس الكلام فيه وما لم يحولوا بالقوم الازيد لا كرمتهم فيعين فيه النصب لأن نفي لو

الامع تمام نصب

أو كنتي وبعد في نصب

اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع

وعن تميم فيه ابدال وقع

(ش) بحكم المستثنى بالا لتبنيان

وقع بعد تمام الكلام للوجوب سواء

كان متصلا أو منقطعا نحو تمام القوم

الازيد ومررت بالقوم الازيد

وضربت القوم الازيد وقام القوم

الاجارا وضربت القوم الاجارا

ومررت بالقوم الاجارا فزيد في

هذا كالمثل منصوب على الاستثناء

وكذلك جارا والصحيح من مذاهب

المفسرين ان الناصب ما قبله

بواسطة والا واختار المصنف في خبر

هذا الكتاب أن الناصب له الاوزعم

انما نصب سيبويه هذه المعنى قوله

ما استنتج الامع تمام نصب أي

انه نصب الذي استنتجته الامع

تمام الكلام اذا كان موجبا فان

وقع بعد تمام الكلام الذي ليس

بموجب وهو المشتق على التي أو

شبهه والمراد بشبه التي التي

ضمي لا قصدى واما الرفع في لو كان فيما آلهة الا الله فلما سألني (قوله والاستهتام) اى الموزل
 بالتى انكاريا كان وهو ما يتعلقه غير واقع ومذهبى وسمى اطلاقا ايضا فهو ومن
 اصدق من الله حديثا وتوبيخا وهو ما يتعلقه واقع ومذهبى صادق لكم معلوم عليه فهو
 آفكها آلهة الخ فهو معنى نفي الاتباع والبقا ومثال النسخ يصلح لهما (قوله بعضا مقابلة) عدل
 عن قول غير من جنسه فلا يدخل في المتصل جاء القوم الاجار واجابوا بنوك الابن زيد لانفاهما
 في الجنس مع أنه منقطع وتاويل الجنس بالنوع لا ينفع في الثاني وان صرح في الاول وتلا يخرج
 منه نحو ارفق زيدا الابن هما كان المستثنى فيهما عما قبله لانه لا يصدق عليه انهم جنس كله
 مع انه متصل فقول بعض المراد بهما مثل الفرد والمزمل لكنه يدخل فيه كالأول فيقول لا يذوقون فيها
 الموت الاموتة الاولى ولانما كوا أموالكم منكم الباطل الآن تكون تصارفة ان المستثنى
 بعض عما قبله ومن جنسه مع أنه منقطع فينبغي ان يقال المتصل ما كان بعضا محسوما عليه يتحيز
 ما قبله لا مطلق بعض والمقطع بخلافه اما القصد القيد الاول كقلم نوك الاجار أو الأبا يزيد
 أو الثاني كالاتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بدوهم لها في الجنة التى دونت عن عدم ذوق
 الموت فيها ولا على التجارة بجوازها كلها بالباطل التى هو تقيض منع كلها بالباطل فانه الترافى
 والاسهل ان يقال المتصل اخرج شي دخل فيما قبل الامثلاها مسان واعلم ان كلام من المتصل
 والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كافى التلويح وأما ما شتهر من أنه حقيقة
 المتصل مجاز في المنقطع فالمراد به أدواته انسيته (قوله وهو المختار) أى ان لم تقدم المستثنى لما
 ياتى فى المتن لم يطل الفصل والاختيار نصب كافى أحد حين كنت جالسا هنا الا يزيد او منه
 الحديث القضى مالم يعلل به انما اذ قبضت مضامين البيان ما أحسنه الا الجنة بالنصب لان
 الاتساع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع الطول وكذا يختار النصب في نحو ما قاموا الا يزيد او
 لمن قال قاموا الا يزيد الفصل التشاكل ودعى تعين النصب في هذه مردود به نازع أو جوازا
 في اختياره فيها وفى التى قبلها وكل ذلك مالم ينقص التى بالاولا كل انشاها فنصب ما بعد الا
 الثانية وجوبا كاشريا أحد الامه الا يزيد الامه بمرة شر والماء الا يزيد (قوله بدل من متبوعه)
 أى بدل بعض عند البصرين ولا يراد احتياجه للربط وهو مقود لحصول الربط بالانفصال على
 اخراج الثاني من الاول فتقيد أنه كان بضائه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان قلت كيف
 يكون بدلا وهو مثبت ومتبوع معنى مع انه يجب تطابقهما البصر احلا محل متبوعه أجيب بجمع
 ذلك لان بدل البذل جعل الاول كانه ليدكر والثاني حال في موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا
 نظر للتى والاثبات وهو هنا كذلك فعولهم البذل هو المقصود بالنسبة أى نسبتهم للعامل بلا
 اعتبار نفسه واثباته كانه يتضاف المعطوفان في زيد قائم لا عاودا السفوف والموصوف في مرت
 برجل لا قصير ولا طويل وهذا الاشكال انما يدعى من يجعل البذل هو المستثنى وحده فيجاب
 بما ذكرنا على قول المحقق انما المستثنى مع الا فلا يراد صلا لجهة احلا محل الاول بلا
 انعكاس المعنى ولو بالتاويل في نحو تلك الشهادة انه في تأويل ما فى الوجوده الا القوم يصح فيها
 الاحلال حيثنوعا وعند الكوفيين ان الحرف عطف في الاستثناء خاصة فابعد ما عطف على
 ما قبله لا يدل على كلال العاطفة في مخالفة ما بعدهما لما قبلها ويرد عليه انما شاعر العامل باطراد
 في ما قام الا زيد والمالط لا ياشعر ويوجب بانها مضمومة تقدير اذا اصل ما قام أحد الا زيد
 ويرد ان حذف المعطوف عليه لا يطر مع ان هذا ملرد (قوله وهذا المختار) مثله في المعنى قال
 العلماني ومضى تعليل الاتباع تشاكل المستثنى والمقتضى منه تساوى النصب على البدلية

والاستهتام فاما أن يكون
 الاستثناء متصلا ومنقطعا والمراد
 بالمتصل أن يكون المستثنى بعضا
 عما قبله وبالمنقطع ان لا يكون بعضا
 عما قبله فان كان متصلا جاز نفسه
 على الاستثناء وجازا بما عما قبله في
 الاعراب وهو المختار والمشهور رآه
 بدل من متبوعه وقد فحوا ما قام أحد
 الا زيد والا زيد او لا يقيم أحد الا زيد او لا
 زيد او هل قام أحد الا زيد او لا زيد
 وما ضربت أحد الا زيد او لا ضرب
 أحد الا زيد او هل ضربت أحد
 الا زيد فيجوز في زيد أن يكون
 منصوبا على الاستثناء وأن يكون
 منصوبا على البدلية من أحد وهذا
 هو المختار وتقول ما ضربت بأحد الا
 زيد والا زيد ولا تقرر بأحد الا زيد
 والا زيد او هل ضربت بأحد الا زيد
 والا زيد وهذا معنى قوله ويعتق
 أو كفى انتصبا اتباع ما انفصل أى
 اخترا باتباع الاستثناء المتصل ان
 وقع يعتق أو شبهة نفي وان كان
 الاستثناء منقطعا تعين النصب عند
 جمهور العرب فتقول ما قام القوم
 الاجار ولا يجوز الاتباع

وأجازة تنوعيم فتقول ما قام القوم الاجار (٢٠٦) وتمازيت القوم الاجار وما حريث بالقوم الاجار وهذا هو المراد بقوله وانصب

والاستعانة في هذه الصورة وفيه لا يحصل التشاكل في نوع النصب وان حصل في لفظه واعلم انه اذا قصد الابدال على اللفظ ايدل على الموضوع كما يبيح من أحد الايدل ولا حديق الا زيد وما زيد شيئا الا شيئا لا يعالج وليس زيد شيئا الا شيئا فيجب نصب ما بعد الا في الاخير ورفع في الباقي باعتبار الحمل لان من والبالا زان في الاشارة وما لا يبدل بعد فالمستثنى في الاول والاخير بدل من محل الجورج من والبالا زان تنزه هو الرفع في الاول والنصب في الاخير وفي الثالث بدل من محل النصب قبل دخول ما شاء على عدم اشتراط وجود الجرزا وخبر نحذف ان قلنا بانه أي الا هو شي وتكون الابعثي لكن وأما في الثاني فيدل من محل لامع اسمها لان محلها مرفع بالبناء عند سيبويه ومن محل الاسم قبل دخول لا ومن الضمير في النصب والاقوال الثلاثة تأتي في الاسم الشر من كلمة التوحيد وصر في باب لا من بدل للرفع وقوله وأجابه بتوحيه اعلى على ان جاز بدل غلط كما صرح به الرضي وقيل بدل كل على غلط معنى الا اذا لم يفتي خبر جاز وهو وان صدق على الاحد وغيره لكن برأيه غير محصور وانما يدلون في المنقطع اذا لم يكن تسلط العامل على المستثنى وحده ولو في ما تفرق كما هو شأن البديل والواجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا النقص وما تفرق زيد الا الضرا فلا يقال زان النقص ورفع الضر ومثل ذلك لا يصح اليوم من امر الله الامن رحم من رحم في محل نصب على الاستعانة بالمنقطع ويمتنع الابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الاستعانة متصل أي الا لراحم وهو الله والامكان من رحم وهو السببية ومن الابدال في المنقطع قوله

وبلغة ليس بها أنيس • الا اليعاقبة والا العيس

وقوله

وفت كرام قد تكنا ولم يكن • لنا خاطب الا السنان وعاء له
وعلمهم انما لهم بمن علم الاتباع الظن بالرفع وجعل منه الرخمشي قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فاعرب الجلالة بدلان من الذي هو فاعل يعلم والاستعانة منقطعه وقوله تخرج مرقاة السبعة على لعمري جرحه فان النصب هو المختار عندهم ولنا جعله المستصف متصلا بتقدير متعلق الطرف من يذ كرفي السموات الخ لا استقر وقيل من مفعول يعلم والغيب بدل اشغال منه والله فاعل هذا والمجموع من بني تميم انما هو مجرد رفع ما بعد الا في تلك الشواهد ونحوها وكوبه لا أو غيره من تخرج الصلة فلم يختار والبديلة على جعله مبتدأ أحذف خبره مع انه مقيس عند الجميع كما هو نظيره الا ان يكون قد سمع منهم برأيه لا العاجم جرحها (قوله وغير نصب سابق) أي مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد غرضه على الاستعانة بخبره قبل نصبه على الاتباع الا في المرفوع وهذا البيت تصدق قوله وبعدتي الخ (قوله قد يأتي أي قبله في القياس عليه خلاف) (قوله ان ورد) أي السابق والرواية كسر ان أي ان اردت ورود السابق أي التلقيه باختر نصبة وان ورد السابق عن العرب فاختر نصبة أي احكم باختياره والا فالوارد متبع نصبا أو غيره (قوله على المستثنى منه) أي بدون عاء له كالمثله لاستعانة تقديمه عليه ما عاونه المصنف خلافا للكتابي وأما قوله

خلافة لا أرحو سواك وانما • أعد هاني شعب من عيالكا

فضرورته ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الا زيد اضريت (قوله بدلا) أي بدل كل من كل لان العامل نزع لما بعد الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عا من اربه انصوص فصع ابداه من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقبل التسبوع تابعا كما في في وما حريث

ما انقطع أي انصب الاستعانة المنقطع اذا وقع بعد ثي أو شبهه عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيصرون اتباعه معنى البتين ان الذي استثنى بالانصب ان كان الكلام موجا ووقع بعد ثي وقدمه على هذا التقيد كحكمه التي بعد ذلك فالاتي كلامه بدل على أنه متصبا سوا كل متصلا أو متصلا وان كان غير موجب وهو الذي يعني في أو شبهه في انصب أي اختيار اتباع اتصل وجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيصرون اتباع المنقطع (ص)

وغير نصب سابق في التي قد

باني ولكن نصبة اختار ورد

(ش) اذا تقدم المستثنى على

المستثنى منه فالما ان يكون الكلام

موجبا أو غير موجب فان كان

موجبا وجب نصب المستثنى نحو

قام الا زيد القوم وان كان غير موجب

فانفتران نصبه فتقول ما قام الا

زيد القوم ومنه قوله

تعالى الا آل اجدشعة

ومالي الامذهب الحق مذهب

وقد ورد رفعه فتقول ما قام الا زيد

القوم قال سيبويه حدثني بونس ان

قوما يوتق بعر جسم يقولون مالي

الاخول ناصر وأعرى الثاني بدلا

من الاول على القلب ومنه قوله

فانهم موبرجون من شناعة

اذالم يكن الا الذين شائع

مغنى البيت انه قد ورد في المستثنى

السابق غير النصب وهو الرفع وذلك

اذا كان الكلام غير موجب نحو

ما قام الا زيد القوم ولكن المختار

نصبه وعلم من تخصيصه وورد غير

النصب ان في المعجب عين فيه

الجب نحو قام الا زيد القوم

(ص) وان يغرس ابن الامة بعد يدين كمالو الاعدا (ش) اذا غرس ابنك (٢٠٧) الامة يغرس اي لم يستغل بما يطلبه كان الاسم

الواقع بعد الامر يا اعراب ما يقتضيه
مقابل الاقبل دخولها وذلك نحو
ما قام الازيد وما ضربت الازيدا وما
مررت الازيد فربما قل مرفوع بقام
ونبتا منصوبا بضررت ونبتا متعلق
بمررت كما لو لم تذكر الاوهذا هو
الاستثناء المرفوع ولا يقع في كلام
موجب فلا تقول ضربت الازيدا
(ص) والفتح الذات وكيد كلا
تمرر بهم الالقي الالاعلا
(ش) اذا كررت القصد التوكيد لم
تؤثر فيه ادخلت عليه شألم تقدر
وكيد الاول وهذا معنى القامها
ونقلت في البدل والعطف نحو
ما ضربت بأحد الازيدا لأخيك
فأخيك بدل من زيد وتؤثر فيه الا
شألم أي لم تقدر فيه استثناء مستقلا
فكما قلت ما ضربت بأحد الا
زيدا أخيك ومثله لا تمرر بهم الالقي
الاله لا والاصل لا تمرر بهم الالقي
العلا فالعلا بدل من القى وكررت
الاق كيدا ومثال العطف قام القوم
الازيدوا الاعمر او الاصل الازيدا
وعمرائهم وكررت الاق كيدا ومنه قوله
هل الدهر الاله ونهارها
والاطلوع الشمس ثم ضارها
والاصل وطلوع الشمس وكررت
الاق كيدا وقد اجتمع تكرارها في
البدل والعطف في قوله
ما لم من شجك الالعه
الاربعيه والارمله
والاصل الالعه ربعيه وزمله فربعه
بدل من عمله وزمله معطوف على
ربعه وكررت انها ما كيدا (ص)
ولن تكرر لا لتوكيد فتح
تقرير في التأثير العامل دع
في واحد على الاستثنى
الاستثناء ولو اسقطت عنهم ذلك

جاءت أحده (قوله وان يفرغ سابق) بالثبوتين والامفعولة واخافتها على الوزن (قوله يكن) أي السابق أو ما بعد وقوله كالواحد فوزا ثم هو ماصديه أو عكسها والفاعل محذوف بفسره عدم ان يجهل فان بني الفاعل كانت الامفعولة وقاعله ضمير السابق أو ما بعد أي يمكن السابق أي حكمه حكم القعدام الأول فكذلك عمله الذي تسلط العامل على ما بعده واو اعترضه الكسائي أما هو فميجوز التصديق فهو أقام الذي بدلت بوزنه حذف الفاعل (قوله المفرغ) سمي به لئلا يفرغ العامل ما بعد الذي الظاهر ان كان معموله في الحقيقة فهو المشتق منه مقدما ويجوز التبريغ لجميع المعمولات الالافعل معمول المصدر والحال المؤكد في فلا يقال ما سرت الا والتيل وما ضربت الا ضربا ولا تلت الالافعل التناقضه بالتالي والاثبات وأما ان قلن الاظنا فتقديره الالافعل اعطيا فهو نوعي لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الازيدا) أي لا احتمل الضرب ان جميع الناس غير موجود في فعله اراد جماعة مخصوصة والمبالغة تارة فاطلق المنع طردا للباب الا اذا أمكن تأويله بالتالي نحو وياي الله الان يتم به كمال هذا مذهب المصنف وجوز ابن الحاجب التفرغ في الوجه بشرط كونه مفصلة وان تفصله فائقة كقراءة الايام كذا لا يمكن ان تقرأ في غير من الايام او بدونه تارة فطرد الباب كما اتفاقا على الجواز في الثاني وان لم يستقم المعنى كما بات الا بذلك (قوله الالافعل) ينتج العين محذوم ما عني الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع عليها كذلك وعلى كل فقه حذف مضاف او شؤه وكافي زيد عدل (قوله اذا كرت الا) أي في الايجاب وأنتي كافيهمه الاطلاق هنا والتقدير بعد (قوله وهذا معنى الفاعل) أي فالمراد الفاعل ما عني اخذ بمعنى الاستثناء وعنه وعن العمل فمعنا معنى اختلاف المار (قوله في البذل) أي بدل الكل كالمثل وكذا البعض والاشغال والاضراب كما أعني أحد الازيدا الوجهه واحده أو عمره (قوله واوطف) أي بخصوص الواو (قوله فاعل اقل من الثاني) أي ان نصب الفاعل على الاستثناء لان جعل بدلان الضمير فيهم لان الجهور يتبعون الابدال من البذل ويرد على الاول ان العامل في البذل فاعل العامل في البذل منه فالأنتية محتاج اليها العمل في البذل لا مؤكدة فالاقتراح جعله عطف بيان لا بدلا ٨١ سم لكن هذا لا يظهر الا في بدل الكل فيسقط الاشكال في بدل البعض والاشغال والعلف وتدقيق العامل في البذل منوي لا معلق فاستغنى عن الثانية بالمرة فكانت محض التوكيد لا مبالغة فتدبر (قوله ثم غيابه) بالعين المتجهة من غارت الشمس أي غابت في نسخ ثم غيابه بالمواحدة بدل الراء (قوله مالك من شيك) أي جلت والرسم والرمل وتوان من السير (قوله فرسج بدل) أي بدل بدل من المراد بالحل مطلق السير (قوله وان تكرر) بالنائب المجهول ونائب فاعله يعود على الا وقوله لا توكيد عطف على محذوف أي تأسيس لان توكيد في نسخ دون توكيد على كل فانظر المحذوف أو المذكور متعلق بتكرار أو حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الا وقوله دعى واحد الحماي اتركه تأثير العامل الذي قبل الا بالقياس واحد وانصب سوا ما لا يقدرة الاسموي وهو مقتضى منيع الشرح فتقوله اجعل الحماي ان حاصل المعنى لانه تفسير لرفع ما جعل لانه معر معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد أو بقية فمساواة كما هو مظهر المتقاسم ان أريد بالعامل الاصح أي اترك التأثير في واحد وانصب ما مساو ان يكون قوله محال لاظهار ما يحمل الاضمار ضرورة ويؤيد هذا عدم التقدير في قوله دعى ويؤيد الاول خلا من الاظهار ونصر بجمعهم الواحد التوكيد وأما على الثاني فكسوت عنه وان كان يعلم من قوله سابقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس من نصب الخ) معني ليس من نصب متعلق به

وليس عن نصب سواي يعني (ش) اذا كررت الالف التوكيد وهي التي يقصد بها ما يقصد بها قبلها من الاستثناء ولو اسقطت عنهم ذلك

فلا يحالو ما أن يكون الاستثناء مقروناً وغير مقروغ فان كان مقروناً غلقت العامل واحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الأزيد الاعرا الأكبر
ولاثنين واحد منها لشغل العامل بل أيما شئت شغلت العامل جوصبت الباقي وهذا معنى قوله فمع تقريب الخ إلى آخره أي مع الاستثناء
المقروغ اجل تأثير العامل في واحد مما استثنيت بالانصب الباقي وان كان الاستثناء غير مقروغ وهذا هو المراد بقوله
(ص) ودون تقريب مع التقدم • نصب الجميع احكم به والترن • وانصب لتأخير جوي واحد • منها كالوكان دون زائد
كلم بقوا الامر والأعلى • وحكمه ما في القصد حكم الأول (٢٠٨) (ش) فلا يحالو ما أن تقدم المستثنيات على المستثنى منه وتؤاخر

والخبر بخلاف أي موجود أو الاسم ضمير مستقر يعود الى الواحد أو التأنيب ومعنى خبرها وقف
عليها بالكون على لفظة ربيعة (قوله ونصبت الباقي) أي وجوب الاستماع لشغل العامل بما كثر من
واحد ولا يجوز على تصديق البدلان الا حد فذلك يكون مؤكدي ليس الكلام فيها (قوله ودون
تقريب الخ) ودون مع معلقان احكم وحذف نظيره من الترتم لئلا يلتزموا الفعلان تنازعهما
شاع على جواز في المتقدم ونصب مفعول بخلاف بقدر احكم أي أمض نصب الجميع لاحكم
لانه لا يتعدى بنفسه ولا خذ معمله ولا ياترتم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها وما كان الحكم
بالنصب لا يترتم وجوبه قال والترتم يفغ التاء في ذلك (قوله كالوكان الخ) قال المكودي في
موضع المال من واحد لتضييعه بالصفة وهي منها ومازاد تولو مصدرية أو عكسه وكان ثامة
فاعلمها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي جوي واحد كحال وجوده دون زائد
عليه اه وفيه قسح لان الواحد يكون مشها بجمال وجوده دون زائد عليه قالو لا جعل كما خبرا
لخوف والجله حال من واحد وصنفه أي جوي واحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد
عليه في الحكم • ويص جعل ما احصا واقعا على الواحد وجله كان الخ صنفه أو أصلها فانه
الصان (قوله سواء كان الكلام موجبا الخ) ليعارضه قول المنصف فصار وغير نصب سابق في
التي الاخ في غير تكرار المستثنى (قوله وهو المختار) أي في التصل اما في المقطع فيجب نصب
الجميع على النصي نحو ما قام أحد الاجارا الاجلا الاقروا يجوز الابدال في واحد على لفظة
(قوله فامر زيد من الواو) أي وعلى منصوب سكن وقفا على لفظة ربيعة عكسه اذ لاثنين واحد
للابدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي اذ لم يكن استثناء بعض من بعض كما مثله فان أمكن ذلك
كله على عشرة الأربعة الثلاثة الاثنين فقبل الحكم كذلك وان الكل خارج من أهل العدد
فيكون في المثال مقرا واحدا لكن الصريح ان كل عدم مستثنى محمله فيكون مقرا بسبعة وطريق
معرفة ان تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوتر بقوى الاولى والثالثة والخامسة وتخرج منها
مجموع الاعداد الواقعة في المراتب السبعة وهي الثانية والارابعة والسادسة مثلاً وتسقط آخر
الاعداد محمله ثمانية محمله وهكذا فأتى فيها ما هو المراد (قوله من الدخول) أي ان كان
الكلام منفيا والخروج ان كان موجبا لان الاستثناء من التي اثبات وعكسه والمراد الدخول
في التسمية التبوئية والخروج منها فلا ينافي ان الاستثناء اخرج دائما لعل المراد به ان خروج
قبله اثباتاً أو نفي (قوله بقدر) للتوزن تنازع كل من استثنى وجوزوا ومعه ما حال من غير قصد
لفظه (قوله ويرى غير الخ) أي لفظا وقد بينى على الفتح جواز في الاحوال كلها اذا أضف لبني
كافي التسهيل نحو ما قام غيرها ومنه قوله

فان تقدمت المستثنيات ونصب
نصب الجميع سواء كان الكلام
موجبا وغير موجب نحو ما قام
زيد الاعرا الأكبر المقوم وما قام
الأزيد الاعرا الأكبر المقوم وهذا
معنى قوله ودون تقريب البيت وان
تأخر فلا يحالو ما أن يكون الكلام
موجبا وغير موجب فان كان موجبا
وجب نصب الجميع فتقول ما قام المقوم
الأزيد الاعرا الأكبر وان كان غير
موجب عومل واحد منها بما كان
يعامل بطول شكر الاستثناء فيبدل
محله وهو المختار أو نصب هو
قليل كما تقدم وأما ما قبله في نصبه
وذلك نحو ما قام أحد الأزيد الاعرا
بكر افرز بدل من أحد وان شئت أدلت
غيره من الباقي ومثله قول المنصف لم
يقوا الامر والأعلى فامر زيد من
الواو فيقوا وهذا معنى قوله وانصب
لتأخر الى آخره أي وانصب المستثنيات
كلها اذ تأخرت عن المستثنى منه ان
كان الكلام موجبا وان كان غير
موجب ففي واحد منها بما
كان يعرب به لو لم تتكرر المستثنيات
وانصب الباقي مخفي قوله وحكمها
في القصد حكم الأول ان ما تكررت
المستثنيات حكمه في المعنى حكم
المستثنى الاول فينبهت ما شئت

للاول من الدخول وانخرج في قوله ما قام القوم الأزيد الاعرا الأكبر الجميع فخرجون
وفي قوله ما قام القوم الأزيد الاعرا الأكبر الجميع داخلون وكذا في قوله ما قام أحد الأزيد الاعرا الأكبر
(ص) واستثنى مجزوا وغير مجزوا • بل المستثنى بالانصبا (ش) استعمل معنى الا في الدلالة على الاستثناء ألقاظ
منها ما هو اسم وهو غير سوى وسوى وسواء ومنها ما هو فعل وهو ليس ولا يصحكون ومنها ما يكون فعلا وحرفا وهو خلا وعدا
وحاشا وقد ذكرها المنصف كلها فاما غير سوى وسوى وسواء فحكم المستثنى بها لجزأضافتها اليه ويرى غير بما كان يعرب به
المستثنى مع الا

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * جامعة في غصون ذات ارقاع
 بفتح غير لا ضافتها الى أن وصلت وأجاز القراء انما على الفتح مطلقا لضمها معنى الاو اعلم ان أصل
 غير كونها صفة مفيدة لغاية مجرورها الموصوفها ذاتا أو صفة وتوغلها في الابهام لا تعرف
 بالاضافة فلا يوصف بها : نكرة كما لا غير الذي كأنه عمل أو شبه لها كغير المفضوب عليهم فان
 الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدتين ضعف ابهامها فتعرف بها قلدا
 وصف بها المعرفة في الآية وأما الافاصلها مغايرة ما بعدها ما قبلها نفيًا وثباتًا لما اتفقنا في
 مطلق المغايرة جعلت غير على الاثني الاستثناء بها أي في المغايرة نفيًا وثباتًا بلا تضرر لغاية ذات
 أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنهم مشغول بجرا الاضافة فجعل حقه من اعراب
 على غير بطريق العارضة ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو ما قام غير زيد وعمر وبالرفع اذ
 المعنى ما قام الا زيد وعمر وهذا عدسيو بمن العطف على المحل أي محل مجرور وغير الذي كان
 حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك اعراب سالأوفى الاصل وعند
 انشوبين على توهم وجود الاو ويتنعق تابع ما بعد الابلج على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم
 استحقاقه أصلا وكما جازوا غير على الاجلوال الاعلم في الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتا أو صفة بلا
 نظر للنفي والاثبات لكن حل غير على الاكثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك
 تقع في جميع مواقع الاو لا تقع الا في موقعها الا بشرط كون موصوفها جعلا نكرة أو شبهها كما لو
 كان فيهما آلهة الا الله لقد تاول قوله

لو كان غيري سلمي الدهر غيره • وقع الحوادث الا الصارم الذكر
 فالاصفة لغري لانه شبه جع نكرة فالجامعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرده الآية
 لا متناهية في معنى وانظرا اما الاول فلا تبه بصير التقدير لو كان فيهما آلهة اخرج منهم الله لقد تاول
 فيقتضي عدم القسام مع ان عدد اذ لم يصرح وهو باطل لترسبه على مجرد التعدد ولهذا كان هذا
 الوصف مؤكدا اصل السقوط اذن للعلوم مغايرة الجمع للواحد واما الثاني فلا لأن آلهة تجمع
 منكر في الاثبات فعمومه يبنى وشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في المغنى فان قلت قد جوز
 الزمخشري في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطعاً من قوم
 وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب النعماني بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة
 الآية الاخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن أمثله سيبيويه لو كان
 معنار رجل الا زيد فليكن مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وأيضا فقد شرط ابن الحناجب عدم
 صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يبارقه أخوه • لعمر أليك الا القرقدان
 لخصته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على اقسمة من يلزم المثني الا الف وقال الرضى مذهب سيويه
 جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الا زيد بالرفع بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين
 تسكبا بهذا البيت اه وما مر عن المغنى من أن عموم آلهة يبنى الخ كلام اقتضى للتطريف بحال
 لان عموم الجمع انما يكون بدليا بالنظر لكل جملة يصدق عليها الجمع اما بالنظر لافراده الداخلة
 تحته فتشعولي قطعا فيصح استثناء المفرد منه كالنظ الحلالة لشموله بخلاف الجمع وليس المستثنى
 هنا جعاً حتى يتبعه ما ذكره كذا قيل وهو مردود اذ كل جملة يصدق عليها أنها جامع لم يتحقق دخول
 المستثنى فيها فالله في الآية يصدق بكل جمع من الآلهة بدلا عن الاستحوا لم يكن منهم الذات
 الا قدس فكيف يصح استثناء منتهم شكلام المغنى هو الحق وما جوزه الزمخشري في آل لوط

تقول قام القوم غير زيد بنصب غير كاتقول قام القوم الازيد بنصب زيد وتقول ما قام احد غير زيد وغير زيد لا تباع والنصب والختار الاسماء
كاتقول ما قام احد الازيد والازيد وتقول ما قام غير زيد بقية غير وسوي كاتقول ما قام الازيد برقمه وسوي وتقول ما قام احد غير جاز
بنصب غير عند غير غير وبالاابع عند غير غير (٢١٠) كاتقول في قولنا قام القوم الاحرار والاحرار وما سوى فلانهم وفيها كسر السين

والقصر ومن العرب من يفتح سينها
ويمد ومنهم من يضم سينها ويقصر
ومنهم من يكسر سينها ويملأه هذه
الفتحة ليدركها المصنفون من ذكرها
ومن ذكرها القاصي في شرحه
لشاطبية ومذهب سيبويه والقراء
وغيرها أنها لا تكون الاظرفا اذا
قلت قام القوم سوى زيد فسوى
عندهم منصوبه على الظرفية وهي
مشعر بالاستثناء لا يخرج عندهم
عن الظرفية الا في ضرورة الشعر
واختار المصنف أنها كقوله فتعامل
بما تعامل به غير من الرفع والنصب
والجواز الى هذا شاربه قوله (ص)
ولسوى سوى سواء اجلا
على الاصح ما لغير جلا
(ش) فمن استعمالها مجرورة قوله صلى
الله عليه وسلم دعوت بني أن لا يسلب
على أمي عدلين سوى أنفسهم
وقوله صلى الله عليه وسلم ما أتم
في سواكم من الأمم الا كالشجرة
البيضا في الثور السوداء كالشجرة
السوداء في الثور الأبيض وقوله
ولا ينطق القصاص من كان منهم
اذا جلسوا منا ولا من سوانا
ومن استعمالها في فوعة قوله
واذا بايع كريمة أو تشتري
فصولها بالعهوات المشتري

لا بد لان العموم الشمولي انما يشترط المتصل لا المتقطع كما يشهد من كلام الصبان قبل ذلك وهو
مقتضى ما مر في تعريف المتقطع قد برهنا واهل اذا وصف بها شيء على حرف ما فتكون الوصف
مجموعه لمع ما بعده وان ظهر اعراب هذا النحو على آخره وتكون ما يجيء غير مضافة الى ما بعدها
وتظهر اعرابها على طريق العارية كما في زيد لا تام ولا عاقد قولنا وعلى الثاني بما بعده ما مجرور
تقدير الحر كذا العارية مضافا اليه (قوله بنصب غير) أي على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور
قياسا على نصب ما بعده الاوان كان العامل فيه الاعلى الصحيح وفي غير ما قبله لمن فعل أو شبهه
وقيل على التثنية ينصرف المكان لاجل ما كل وحلها القاري في الحالتين بعشيت أي قام القوم
مغايرين زيد وكذا يقال في سوى (قوله فالشعر وفيها كسر السين الخ) ظاهرا انه يستثنى بها
في جميع لغاتها ويحل ذلك ما لم تكن الاولى بمعنى مستوفى نحو ما سوي أي مستوفى فمضاهيها
الله كما قاله المفسرون ولا التثنية بمعنى وسط نحو ما قوم في سوا الجحيم أو تام نحو هذا درهم سواء
أو مستوفى فمضاهيها مستوفى فلا يستثنى شيء من ذلك (قوله القاصي) نسبة الى قاص
مدينة بالقرب وحكاها ايضا ابن هشام في الجامع وأبو حيان وابن الخباز (قوله الاظرفا) أي مكنا
ملازم للنصب على الظرفية بدليل انه يوصل به الموصول بمعنى جاء الذي سأل في الاصل جاء
الذي استقر في مكانك عوضا عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك وسكانك بمعنى موضعك وان لم يكن
ثم حاول ظفريتها مجازية ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه انه لا مانع من جعلها في ذلك لجرا
المحذوف والجمله صلة الموصول حذف صدرها طولها بالاضافة أو ما لمن فاعل ثبت تقديره مع
أن وقوعه صاعدا لا يذلل على ملازمته الظرفية (قوله الا في ضرورة الشعر) أي فلا ترد الايات
الاثمية لكن برده على الحد ثبات الايمان أما الاول فلانها خرجت عنه عن الظرفية الى شبهها وأما
الثاني فلخرجت عنه عن ملازمة لضرورة فيها وحل ذلك على الشذوذ كما حل عليه قول بعض العرب
أما في سواك لا يلبس وأما قول أبي حيان لا يخرج الاحاديث على اثبات القواعد فقد صدر في
الاستثناء (قوله بما تعامل به غير) أي من وقوعها في الاستثناء المتصل والمتقطع وجزم ما بعدها
بالاضافة وجوز امر رعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقعوها صاعدا لشكرها وشبهها وقبولها آثار
العامل (قوله ولا ينطق القصاص) نصب يرفع الخلف أي بالنقصان أو مقصور مطلق على
حذف مضاف أي ينطق القصاص أو مفعول به تضمن نطق معنى يذكر ومن في قوله منا ولا من
سواك يعمى في حقله ينطق (قوله واذا بايع كريمة) أي خضعة كريمة أو بمعنى الواو كما
في العيني وقيل على بابها فتقوله فصولها بالعهوات راجع للاول وما بعده للثاني أي اذا وجد سبي
فليس الامن غيرك أو شرا فليس الامنك (قوله نذاهم كادانوا) أي جرحناهم بجزائهم وبالجملة
جواب لما في قوله

فلا اصبح الشر • فامسى وهو عمران ولم يبق الخ (قوله لديك كقول) أي عندك جود كقول
الخ وهو مجرود المراد أنت كقولك (قوله محتمل للتأويل) أي بأنه ضرورة أو شذوذ بضمة
لا يخرج الظرف عن القوم وهو الجرح من مذهب الرائي والعكبري انها تكون طرفا غالبا

ونحو قوله
وقوله
ولم يبق سوى العدو
نذاهم كادانوا

فسواله من قوع بالابتداء وسوى العدو ان من قوع بالفاعلية من استعمالها
منسوبة على غير الظرفية وقوله
فسواله اسمان هذا تقرر كلام المصنف ومذهب سيبويه بالجمهور انهم لا يخرج عن الظرفية الا في ضرورة الشعر وما استشهد به على
خلاف ذلك محتمل للتأويل

وكغير

فليس الامن غيرك

لديك كقولك بالي لمؤمل • وان سواك من يؤمله ينطق

(ص) واستثنى ما ليس بخلا

وبعدا ويكون بعدلا

(ش) أي واستثنى ليس وما بعدها

ما ليس المستثنى فتقول قام القوم ليس

زيدا وخلازيدا وعدا زيدا ولا يكون

زيدا فسرنا في قولك ليس زيدا

ولا يكون زيدا منصوب على أنه خبر

ليس ولا يكون واسمها خبر مستر

والمشهور أنه عائد على البعض

المفهوم من القوم والتقدير وليس

بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا

وهو مستر ورجو يا وفي قولك خلا

زيدا وعدا زيدا منصوب على القولية

وخلا وعدا فعلان فاعلهما في

المشهور ضمير عائد على البعض

المفهوم من القوم كما تقدم وهو

مستر ورجو يا والتقدير خلا بعضهم

زيدا وعدا بعضهم زيدا وبأنه قوله

ويكون بعدلا وهو قد في يكون

فقط أي أنه لا يستعمل في الاستثناء

من لفظ الكون غير يكون

وأنها لا تستعمل فيه إلا بعدلا فلا

تستعمل فيه بعد غيرهما أدوات

التي نحو لو لم ولن ولما ولو وما (ص)

وابرجو سابق يكون ان ترد

وبعدما أنصب وانجبر ار قد رد

(ش) أي إذا لم تقدم ما على خلا

وعدا فاجزئها أن شئت فتقول

قام القوم خلا زيدا وعدا زيدا

فخلا وعدا حرفا جازما يحفظ عن

مبويه الجرهما وانما حكمه

الاختصاص بالجر فخلا قوله

خلاقه لأرجو سواك وانما

أعديته إلى شعبتي من هيا لك

ومن الجر بعد قوله

تركاني الخاضع ثبات عوج

عوا كف قد خضعن إلى التسور

أجناحيهم قتلوا سرا

هذا الشطرا من الجمل الصغير

وكغيره فخلا وهذا عدل المذهب لعدم تكلفه في بعض المواضع (قوله ليس الخ) تنازعه
استثنى وأصابا فتر ما مر وقوله بعدلا حال من يكون قصد لفظه والاستثناء بهذه الأفعال الخمسة
لا يكون الأمع والقلم والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أي لا تعدو ولا تصبغ بهما زيدا فلا منافاة
بين استثنائه ومضى فاعلوا سم (قوله عائد على البعض الخ) أي فله قوة تعاضل فان كن
نفسا فان النون عائدة على البعض المفهوم من كلمة السابق فان أولادكم يشعل النار كور والاثان
والنون للاثان فقط وقيل الضمير للأولاد أو شبه اعتبارا لنوع وانما كان هذا هو المشهور لا طراده
في جميع المواد بخلاف عوده إلى الوصف والمصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أي
ليس هو أي القائم زيدا وليس هو أي قيامهم قيام زيدا فلا يلزم أن في نحو القوم اخوتك ليس زيدا
لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقد يقال يصح من الكلام ما يمكن عود الضمير إليه كان يقال ليس
هو أي المتشب إلى الأخوة زيدا أو ليس نسب اخوتهم نسب زيد ثم المصدر لا يؤتى مقصود
الاستثناء من آخره من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وكذا يقال في
فاعل خلا وعدا (قوله مستر ورجو يا) أي لأن هذه الأفعال نحو فعله على الأقل تاول المستثنى لها
ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالأول ظهور الفاعل فصل بينهما فيقول الجمل (قوله خلا وعدا
فعلان) أي جامدان لوقوعهما موقع الأوصاف الاسم بعدهما على أنه مفعول به لأنهما متعديان
بعضي جاوزا ما عدا فتعديا للاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أي جاوز وفي الأصل هو أنه
يتعدي بنفسه وبعينه وبعده جاوز وزيدا أو مالا خلا فاصلا لازم نحو خلا التزل من أهله وقد ينع
معنى جاوزا فتعدي نفسه والتميز ذلك في الاستثناء لتعدي ما بعدها كالنبي بعدلا لا وحسن ذلك
أن كل من خلا عن شيء فقد جاوز (قوله عائد على البعض الخ) أي لاصلى الوصف والمصدر
على ما مر لكن اعترض الرضى هنا بأنه لا يلزم من مجاوزة البعض زيدا القيام بمشلا بمجاوزة
الكل الذي هو المقصود ما يجب بأن مر جمع الضمير بعض مبهم فلا تصح مجاوزة الجاوزة
الكل وفيه نظر ظاهر وأوان المراد بالبعض من هذا المستثنى وان كان الحلاق البعض على الأكثر
قليل وبحث الصانع عوده فيما عدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والأفراد
ليكون كالاستثناء بالاول طراده كمثل مثل حيدا الزيدان فلا رد تخلف الرضى كما لا بد على عوده
لوصف والمصدر ثم الجملة من هذه الأفعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أي قام القوم
حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضي بقوله لا في غير الاستثناء كما قاله أبو
حيان وقيل مستأففة أي لم تتعلق بعقلها في الأعراب وانما تعلقت بمعنى فلا عمل لها وصحبه ابن
صفور نصريح (قوله سابق يكون) أي ما الذي سبقا في ذلك وهو ما خلا وعدا (قوله
حرفا ليس) أي يتعلقان بعقلهما من فعل أو شبهه فوضع مجرورهما نصب به كسائر حرف
الجر وقيل لم يتعلق بشئ تشبيها بالآلة وانما عمل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أي الجملة قبله
فهو الناصبة للحال في الاستثناء كأن نسب غير النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم
الطردا لأولى في نحو القوم اخوتك خلا زيدا ولا ينعما لا يعين معنى الأفعال إلى الاسم بل يزيله
عنها فاشبهها في عدم التعدية بالحروف الزائدة ولا ينعما مجازة الأولى لا تتعلق بشئ وبرد الأول
بما مر من نصب الفعل من الكلام والثاني بأن التعدية يصل معنى الفعل إلى الاسم على الوجه
الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا التوب فقط الآتري ان استاء الفعل في نحو لم اضرب زيدا
لا يضرجه عن كونه مفعولا والثالث بأنه لا يلزم ما واتبها لاقى جميع الوجوه الآتري انهما
يجران وهي لا تيجر (قوله ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجري خلا (قوله ترك الخ) ذكر

فان هدمت علمها ما وحب التصبب ساق تقول قام القوم ما خلا زيدا وما هذا زيدا قبل صدره وقولا وعدا اصلها واظلمها خضر مسنة يعود على البعض كما تقدم تقر برمز زيدا مفعول (٢١٢) وهذا معنى قوله وبعد ما نصب هذا هو المشهور وارجاز الكسائي الجرم ما بعده

البيت الاول ليدل على ان القافية مجرورة فتمت الشاهد من الثاني والخميس بمجتمعتين موضع وثبت عوج أي بان خيل عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا ألقا أي مقعين خاصعين كل من منها السور لا يبالغ منعتها وجمعهم مفعول اجتعا فتلا تغير بمحول عنه وهو المفعول وجمعهم نصب بفتح الخافض أي في جميعهم والخطبة هي المرأة التي يخاطب سواد شعرها يفاض الشيب لكونها والرجل اشبط (قوله وحب النصب) أي لتعين ما بها القفيلة لأن ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكك عليه انها لا توصل بفعل جامد كافي التسهيل وأوجب باستدعاء هذين أو أن المنع في الجامدا صالة وهذا بالعرض وموضع ما وصلته نصب اتفاقا فنقل على الظرفية وما وقصة تأتي به وصلها عن الوقت أي قاموا وقت محاورتهم زيدا وهو المعقد لانه كثيرا ما يحذف الزمان ونوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما نصب غير قاموا غير زيد وقال السيرافي على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا بما ورتهم زيدا أي بما وزين له وفيه انهم صرحوا بفتح وقوع المصدر المؤول فالقوله ما نصبه المثل على (قوله على جعل ما زادتم) ان قاما على زيادتهما مع بعض حرف الجر فقامت لان ما لا زاد قبل الجواب بل بعد نحو عما قليل فيجاءه أوصافا فهو من الشذوذ بحيث لا يمتحج به (قوله وحب جرا) متعلق بالنسبة لما هو مخوف من قوله فقاما فان أي ثبت حرفه صاحب جرا أو أدخل القائل اجراء القطف مجرى الشرط على حدوده لم يتدوا بفتح قولون أو أنه جرى على اجازة القرائن طريقة حيث مجر فتمت ما (قوله كماهما) الظاهر أن ما مصدرية وصلت بجملة هذا فاعلان والكاف متعلقة بنسبة الجملته قبلها على انها صفة مصدرية متصلة بما أي ثبت حرفه صاحب جرا أو ثابا كثبوت فعلتها ما ان نصب ما قائل (قوله تستعمل فعلا) وباقى في فاعلهما وحمل جملتها ما على المشهور وقال القرامطي فعل لافاعله ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء الجمل على الاول يقل عنه ذلك في خلا وعدا مع امكانه فيهما (قوله وحقا فبجر) وفي متعلقة ما أمر (قوله حاشي الشيطان) ليس بظلم كما قد يترجمه واما الاصباح بفتح الهمزة فمفسلة ثم مفعولة وانما في بصلتي تم كمالها انما تستعمل في تنزيه المستثنى عن قصص كضربت القوم حاشي زيد ولا يصح صلي الناس حاشي زيد الا اذا أريد المبالغة في خسته كما هنا فكأنها تنزه المفسرة عن الشيطان لنفسه وعما بعده لا لتصلقه به (قوله ما حاشي فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف جعل ما في الحديث مصدرية وحاشي استثناء فمفسلة مناعلى انهما من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على انه يقال قام القوم ما حاشي زيد وليس كذلك بل ما تافية وحاشي فعل ماض متصرف متضمن قولك حاشيته حاشيه اذا استثنيت على حذفه

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه • ولا حاشي من الاقوام من أحد فهي من كلام الرازي أي انصلى الله عليه وسلم قال اسامة أحب الناس الى ولم ينسق فاطمة بدليل ما في مجمع الطيبراني ما حاشي فاطمة ولا غيرها وأما البيت فغذاء (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت الثاني محذوف أي دورنا قاله الفهمني قاله تعطيلها لهذا المحذوف أو تنزيه عليه أو أن جملة قالنا الخي المفعول الثاني بزيادة الفاعل رأى الاخفش في نحو زيد فقام وقد روى فلما الناس فاقنا في جوابها وانما الكسر على كل حال وما قيل انها افتتح اذا كانت هي المفعول الثاني لطالب العامل لها ولا معلق به هو ظاهر لان كونها مفعولا ثانيا في باب غلظتها

على جعل ما زادتم جعل خلا وعدا حرف جر فقول قام القوم ما خلا زيدا وما هذا زيدا ما بعده ما وحب النصب وقوله واغترابا قد ردد وقد حكى الجرمي في الشرح الجرمي بعد ما عن بعض العرب (ص) وحيث جرحها مرفان كما هما ان نسا فاعلان (ش) اي ان يرتب فضلا وعدا فقاما فاجرو وان نصبت بهما فهما فاعلان وهذا على الاخلاف فيه (ص) وكخلا حاشا ولا نصب ما وقيل حاشي وحشي فاحقنهما (ش) المشهور ان حاشا لا تكون الا حرف جر فتقول قام القوم حاشا زيد بجر زيدا ذهب الاخفش والجرمي ولما زنى والمردو جماعة منهم المصنف الى انها مثل خلا تستعمل فعلا فتنبس ما بعدها وحرفا فبجر ما بعدها فتقول قام القوم حاشي زيدا وحاشا زيد وحكي جماعة منهم القرامطي وزيد الانصاري والشيبي النصب بها ومنه اللهم اغفر لي ولين يسمع حاشي الشيطان وأيا الاصباح وقوله حاشي فرس فان الله فضله

على البرية بالاسلام والدين وقول المصنف ولا نصب ما معناه ان حاشا مثل خلا في انها نصب ما بعدها واتجره ولكن لا تقدم عليها ما معك ما تقدم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشي زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد جمعها ما قبله لانني مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن

ويجب

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اسامة أحب الناس الى ما حاشي فاطمة وقوله رأيت الناس ما حاشي قريشا • فانما نحن أفضلهم فعلا

وقال في حاشا حاش وحشى (ص)

• (الحال) •

الحال وصف فاضله منتصب

مفهم في حال كقوله اذهب

(ش) عرف الحال بانه الوصف

الفضل المنتصب للدلالة على هيئة

نحو فرد اذهب فقوله اذ لم يوجد

القيود المذكور فيه وخرج بقوله

فضله الوصف الواقع عند نحو زيد

فان قوله للدلالة على الهيئة التميز

المشتق نحو قوله فارصا فانه تميز

لا حال على الصحيح اذ لم يقصد به

الدلالة على الهيئة بل التجهيز

فروصيته فهو ليس التجهيز منه

لا لسان هيته وكذلك رأيت رجلا

را كذا فان را كالم يسبق للدلالة على

الهيئة بل لتخصيص الرسل وقول

المصنف مفهم في حال هو معنى قولنا

للدلالة على الهيئة

(ص) وكونه منتقلا مشتقا

يغلب لكن ليس مستقلا

(ش) الاكثر في الحال ان يكون

منتقلا مشتقا ومعنى الانتقال ان

لا تكون ملازمة للمصنف بها نحو

جانزيديرا كائنا بكونه منتقلا

لجواز انفكاكه عن زيد بان يمين

يوجب كسر هاءه ونظمت زيد انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم ذات كاسم فكذلك اهذا ونعلا
بفتح الفاء أي كرمأما بكسر هاءه فجمع فعل (قوله حاش وحشى) فظاهره كالتن وشرح الكافية انها
لغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل انها في التزمية وهو الاقرب لانها لا تكون حرفا
باتفاق فتكون اقبل التصرف بما يكون حرفا واعلم ان حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية فتكونها
فعلام تصرف فاجب استثنى وقدمها والثالث التزمية أي الدالة على تنزيها بعد هاء عن نقص
كحاش لله والصحيح انها اسم لا فعل خلافا للكوفيين بل دليل تنويزها في قراءة ابن السكيت لحاشا لله
واضافها في قراءة ابن مسعود حاش الله كما قاله وسكان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح
ابن الحارث بالثاني قال ومعنى حاش لله برئ الله كذا الله وسكان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح
نوعون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة وفسر هال الزمخشري بمرأته فقوله مصدر امر اذا
للتزمية بل من اللفظ بقوله أي تنزيها لله كما يقال ربي العزيز العادل في فعله من معناه كوجع وويل
والوحدة انها عند تنويزها وادفعا مائية لتسبها بجاشا الحرفية لفظا ومعنى وقدم ان التثنية
اللفظي مما يجوز البناء لا يوجب وانه اعلم

• (الحال) •

الافصح في ضميره ووصفه التانيث وفي لفظه التذكير بان مجرد من التانيث في حال حسنة ومنه
قوله • اذا تجملت الدهر حال من امرئ • وألفها بدل عن الواو لجمعها على أحوال وتصفيرها
على حوزة مشتقة من القول وهو التثقل (قوله في حال) بلا تنوين لان المضاف اليه منوون
الثبوت أي في حال كذا وهو في محل جر بواضفة مفهم اليه من اضافة الوصف لمفعوله على حذف
مضاف أي مفهم معنى في حال أي ان قولك جانزيديرا كما يفيد المعنى الذي في قولك جانزيدي
في حال الركوب هو بيان هيئة صاحب كاسيد كره الشارح (قوله بانه الوصف) المراد به ما دل
على معنى وذات متصف به هو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأصل
التفضيل والمراد الوصف ولولا تأويله لا تدخل الجملة وشبهها والحال الجاهل لتأول كل الوصف
المشتق (قوله الفضله) المراد بها ليس وكافي الاسناد وان وقف صفة المعنى عليه فهو وما خلقنا
السعوات والارض وما بينهما الا عين واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أي
اصالة وقديس لفظه بالياء الزائدة بعد التثنية

فارجع بحثا بتركيب • حكيم من السبب منتهاها

ولا يرد ان التثنية حكيم من أحكام الحال فأخذ في تعريفه بنوئيل الدور لتوقفه على التصور
والتصور على التعريف لانه يكتفي في الحكم التصور بوجه ملوول بالاسم فلا يتوقف على التصور
المستقلا من الحد وان قوله المنتصب خبر مخوف والجملة معترضة لا قبلق التعريف وهذا
ما يقتضيه صنيع الشارح حين لم يخرج به شيئا (قوله للدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه
وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان التجهيز منه) أي لبيان جنسه فهو بمعنى من السببية
لا في (قوله بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وان كان فيه بيان الهيئة أيضا لكن
بطريق الزموم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أي قصد الفيرج هذا (قوله لكن ليس
مستقلا) فانه مع ما قبله دفع فهم كون الغالب ايجابا في التصحيح كإثباته سم وضعه ليس اما
للكون مستقلا فخرج الحاء والمال فكسرهما وعلقه حينئذ مخدوف أي ليس مستقلا (قوله
ان يكون منتقلا) أي لانه ما خوذ من القول وهو التثقل ومشتق لانه صفة لصاحبه في المعنى

وهي لا تكون المشتقة (قوله وقد تسمى الحال غير متقلة) أي في ثلاث مسائل احداها كون
 عالمها شعرا يتجدد صاحبها كما بعد مثاله الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية ان تكون
 مؤكدا ما لعالمها كما بعث حيا واصحابها نحو لا من في الارض كلهم جمعا والمضروب جلة
 قبلها كمن بدأ بولك عطوفا الثالثة ان يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كشال الشرح
 الاول ونحو ما عالجنا القسط اترك اليكم الكتاب بصفلا (قوله الزرافة) بفتح الزاي أقصع من ضمها
 حيوان معروف سمى به لطلوع عظمه زيادة على المعتاد من زرق في الكلام زاده كذا في القاموس
 وقيل لانها في صورة جماعة من الغنم فان فراسها كالابل وجلدها كالغز وقرنها وقوائمها
 واظلالها كالقروذنها كالطلي والجماع من الناس تسمى زرافة لفتح والضم كافي المصباح
 وبهماء بل بعض منها وأطول حال من الزرافة كافي شرح السندور وقيل من يدها ويرى يدها
 أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة وأوصفتها لكونها فيها حنسة قال الفزالي لما
 كانت الزرافة ترى الشجر وتقاتل يجعل يدها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أي
 ولده أمه سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن في غير لغت أي عند القامة حسنها والواو
 الراء الصغرى تأتي ان عمامته كالواو في الارتفاع والعلو على الرأس (قوله الذئبي مسعر الخ) أي
 بفتح العين ان جعل مداها من القصور وهو الهاء الراجعة للرمثا وبكسر هاء ان جعل حال من
 القاعل وبكذا صفة لداي كاتبا وبكذا المشتق المؤول بها أخونه منع صفته ويصح كون مد
 مبتدأ صيغة الوصف المقدري مضمونه وبكذا خبر والجملة حال وكذا يقال في داي سيد أي داي
 كاتم مع داي ويمنع بمنك ومن هذا يعلم ان قول المصنف في حيدى تأول عام بعد ما من لان
 السعمر من المؤول (قوله أي مناجرة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لغير المشتري المعام من
 السعير أي مقابضه ويصح قرأته بفتح الجيم مع أنه الثالث على أنه مصدر فقول باسم الفاعل
 (قوله أي مشبه الاسد) الاسد على هذا استعمال في حقيقة والتصور وانما هو بفتح الكاف اما
 على قول التوضيح كوزيد اسد أي شجاعا فاعل في بناء على مذهب السعير بفتح الاستعارة
 في مثله (قوله لظهور زناو بلهما مشتق) مثلها ما دل على ترتيب كذا خوار جلا ر جلا ور جلين
 ر جليا أي مرتين وضابطه ان يذكر الجمع أو لا ثم يفصل بعضهم مكررا واختار ان كل منهما
 نصب على الحال وان كانتا حال هي مجموعهما لكن لما قبل الجمع من حيث هو مجموع
 النصب جعل في جرائه كما مر في حاو ما مض وجعل ابن جني الثاني صفة تقدير مضاف أي
 رجلا ذرا رجلا وبما رقد رجلا واحسن بعضهم عطفه على الاول تقدير الفاء ألا يعطف لفظا
 بغيرها وقال الرضي وقد يعطف بتم اه ومن العطف لفظا ادخلوا الاول فالاول أي مرتين
 الا ان هذا فاما الاشتقاق والتشكيك أيضا فلهيها فمضموع ما في المتن اربع مسائل تقع
 فيها الحال جاذبة لظهور زناو بلهما المشتق بلا شك فويست مسائل لا يظهر زناو بلهما
 الا يشكف وهي كونها موصوفة شعورا ناعرا ياقفل لها بشراسا يناء على ان تغسل يعني
 تنحس اما على انه معنى تصور نصب بشراسا بقطا الابل لالحال لان التصور في حال الملكية
 لا البشرية قاله اللغائي والقرقيين هذه بين مبدأ بكذا يداي سدمع ان الكل موصوف ان
 المتصور هنا السفة وحدها وذكرا مقابلتها تهيدا ووطئتها ولذا تسمى حال موصوفة كالخبر
 المؤول في بل انتم تقوم قهلاون والحال في هذا الخ مجموعهما كما مر أو كونه دالة على عند خفوفتم
 مبقات ربه اربعين ليلة او على طريقه فضيل بالاضاد المعية كهدايسر أطيب منه طبيا او نوعا
 صاحبها كهدا مال الذهب او فرعاه كهدا حديثك خاتمتو تصون الجبال بيوتا أو أصلا كهدا

ما شيا وقد تسمى الحال غير متقلة
 أي موصفا لانه انما هو موصوف
 معهما وخلق الله الزرافة يدها أطول
 من رجلها وقوله
 وجاءت به سبط العظام كاعما
 عملته بين الرجال لواء
 قد معا أو أطول وبسطا حوال وهي
 أوصاف لازمة وقد تأتي الحال بامدة
 ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف
 به منها بقوله (ص)
 ويكثر الجود في سعروني
 مبدى تأول بلا تشكف
 كجهدنا يكذبنا يدايد
 وكز زيدا أسدا أي كلد
 (ش) يكثر مجيء الحال جاذبة فان
 دلست على مسعر نحو بهما مبدى بهم
 فقد حال جاذبة وهي في معنى المشتق
 الذالني بهما مسعر اكل مبدى بهم ويكثر
 جودها أيضا فمابدل على تفاعل نحو
 بهما يدايد أي مناجرة أو على تشبيه
 نحو كز زيدا أسدا أي مشبه الاسد
 فبدأوا أسدا جامدا وصح وقوعهما
 حالا لظهور زناو بلهما مشتق كما تقدم
 والى هذا أشار بقوله وفي حيدى
 تأول أي يكثر مجيء الحال جاذبة
 - يشظهر تأولها بمشتق وعلم بهذا
 وما قبله ان قول النصيرين ان الحال
 يجب ان تكون منتقلة مشتقة عنها
 ان ذلك هو الغالب لانه لازم وهذا
 معنى قوله فيما تقدم لكن ليس
 مستحقا (ص)
 والحال ان عرف لفظا فاعتد
 تشكيرو معنى كبر حلك اجتهد

خاتمة حليدا أجدلن خلقت طينا فنهذ لا تاول أصلا لهما من التكلف والخصا بمختلف
 الأربعة الأولى ولهذا كثرة وقوعها دون هذو وقال ابن التاطم في التفسير الكيفي صيب تاول
 الجميع أي مقروا غير ما ومتما صقلت البشر من استواء النطقه ونحوها معدودا ومطورا
 بطورا يسروا والطبوعونا ومضونا ومتما صلا وفيه تكلف وجعل الموضع العرم من القسم
 الثاني ليكون المصنفه تعرضا لقسمي قوله وفي مبدى تاول عطف مقاربا لعل لكن فيه ان
 تاولها ظاهر بلا تكلف فالأولى ماصر (قوله الأتكره) أي لان الغالب تعرف صاحبها فلو
 عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انها انت عند نصب صاحبها أو خفاء الأعراب وجعل غير الغالب
 عليه (قوله وإن ماورد) أي من العرب لان تعرفها جاعى كما قاله الشاطبي (قوله الجاه) بفتح الجيم
 وشذاهم معدودا كغيره من الجوع وهو الكثرة وشقوه تعالى جابجا أي كثيرا وأنه لا نصفه
 المؤث أي الجساعة الجاه أي الكثير والفقير من الغنى وهو السراى السراى لكثرتهم وجه
 الارض وحذف التاء منه وان كان فعيل يعنى فاعل قبيح فسه المطابقة لا قد جعل على فعل
 بمعنى مفعول في استواءه المذكور المؤث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جابجا متغبرا
 بالسكرو والموجع الغير وجمع الغير بالإضافة والجمع الغير كافي في الصاح هو القلموس فلا تقرر
 لتأويل لا يذ كر الغير إلا مع الجاه بل لا يلزم (قوله وأرسلها العراك) أي في قول الشاعر
 قارسلها العراك الشؤم يندها ه ولم يشق على نقص الدخال

والغير في إرسالها لا يل أو نسل أو لا تراى أرسلها للشرب معتكة ولم يندها أي لم ينعمها عن
 ذلك ونقص الدخال أي تنقصها من مداخمت في بعضها وازدحامها على الماشية ككرو نقص
 عليها فلا تم الشرب (قوله واجتدو حنك) هو مصدر وحيد وحدا كوعيد بعد عدا
 اذا تقرر فذلك أول مجزئ من تاول المصدر اسم الفاعل وهو في ذلك حال من الفاعل قطعاً
 وكذا في نحو أيت زيدا وحده عند سيبويه لأن المصدر انما يتبع أحوال من الفاعل غالباً
 قاله في مفعوله بحذف الجار أي حال كونه متغرباً به أي برؤيته فكذلك جعله اسم مصدر ولا وحده
 بالهمز أي افر دمو ولا باسم الفاعل قاله في مفعوله بلا حذف أي حال كونه موحداً أي مفرد
 بالرؤية أو جاز المبرد كونه حالاً من المفعول وأوجه ابن طهقوضف (قوله فاه إلى) مذكرو
 الشارح من ان فاه حال أحد أقواله إلى التبيين كهي في محال فلا تخلق بشي كما قاله السامع
 واستظهر السبان انها مصفة لقضاء كافي مداً بكذا أي السكان إلى أي الموجه إليه ه وهذا من
 الجاهد المؤول المشتق والمؤول به مجموع فاه إلى في الدلالة على التفاعل كافي يداً يداً مشتقة
 لكن اتنى فيه الاشتقاق والتشكيك كذا خلوا الأول فالأول وقبل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال
 أي جاعلاً فاه غائب عنه في الحالية وقبل غير ذلك ويرى غوماً في قاله الجاه قال في التسهيل
 و يقال قياساً على ذلك جاورته منزله إلى منزله وناضته قومه إلى قومه خلا فاه الشام لموجه
 عن القياس بالعرف والجود وعن الظاهر من الرفع بالانداء جعل الجاه حالاً في جواره
 عند قبضة الكوفين لانه عندهم مفعول محذوف اعتقاد على فهم المعنى وذلك مقبوس ه
 دما بين (قوله لمعتكة) الأولى معاركة لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق
 والحال عامل المحذوف أي تعارك العراك أو عالجها أرسلها على حذف مضاف وإحالة أي أرسلها

إرسال العراك (قوله مشتقة) أصل مصدر واسم فاعل كاهر في مناجرة (قوله مطلقاً) أي تضمن
 معنى الشرط ولا قياساً على الخبر وعلى ما جمع منه (قوله بفتح كثر في الخ) كلامه يشعر بأن وقوع
 المصدر العرف حالاً قليل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كحاش الخليل يادوزن حدام فبدأ علم

(من) مذهب جمهور التصوين ان
 الحال لا تكون الأتكره وان ماورد
 منها مصرفاً للنظافه ومذكر معنى
 كقولهم جاوز الجاه الغصير وأرسلها
 العراك واجتد وحدا وكلمته فاه
 إلى في قاله العراك وحدا وناه
 أحوال وهي مصرفة لفظاً لكم
 مؤولة بشكره والتقدير جاوزها
 وأرسلها معتكة واجتد متغرباً
 وكلمته مشتقة وزعم البغداديون
 ويونس انه يصور تعريف الحال
 مطلقاً بلا تاول فجاز واجتد
 الراكب وفصل الكوفين فقالوا ان
 تضمنت الحال معنى الشرط صبح
 تعريفها ولا فلا تخال ما تضمن معنى
 الشرط زيد الراكب أحسن منه
 الملقى فالراكب والملقى حالان
 وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط
 اذا التقدير زيد اذراكب أحسن
 منه اذا مضى فان لم تقدر بالشرط لم
 يصح تعريفه فلا تقول يا جزيد
 الراكب اذ لا يصح يا جزيد ان ركب

(ص)
 ومصدر مذكر بالفتح
 بكثرة كبتة زيد طلع

(ش) حق الحال أن يكون متصفا وهو ما دل على معنى وصاحبه كقائه وحسن وضروب وقوعها مصدرا على خلاف الأصل إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى وقد كثر جحى الحال مصدرا تكرر ولكنه ليس بحقيق بل يجمع على خلاف الأصل ومنه زيد طلع بفتة فيفتة مصدرا تكرر وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع بافتاده مذهب سيبويه والجمهور وذهب الاخفش والمبرد إلى أن منصوب على المصدرية والاصل فيه محذوف والتقدير طلع زيد بفتة فيفتة عندهما هو الحال لا بفتة وذهب الكوفون إلى أن منصوب على المصدرية كما ذهب إليه لكن التامية عندهم الفعل المذكور (٢١٦) وهو طلع لتأوله بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد طلع بفتة زيد بفتة

بفتة فيكون طلع بفتة وينصبون به بفتة (ص)

وليكره أن ينادوا بالحال ان

لم يتأخر أو يخصص أو يبين من بعدنى أو يضاهيه كلا

يسغ امرؤ على امرئ مستهلا (ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا يكره في الغالب الا عند وجود مسوغ وهو أحد أمور منها

أن يقدم الحال على التكره فيكون فيها قاطع الجرح ولقول الشاعر

وأنت لم يصبوه وبالجسم حتى يتناول عظمه

نصب وان تستمد بالعين تشهد وقوله

والم تفسى مثله لا ثم ولا صدق يعل ما لمكت بدى

فقا حال من رجل وينا حال من شحوب ومثلها حال من لأم ومنها

أن تخصص التكره بوصف أو باضافة فقال ما تخصص وصف قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم

أمر من عندنا وقول الشاعر نجيب يارب نواحا أصحيت له

في فلك ما خرف في ألم مشحونا وعاش يدعو بآيات مينة

في قومه ألق عام غير خشنا وشال ما تخصص بالاضافة قوله تعالى أربمة أيام سوا المسالكين

ومنه ان تقع التكره بعدنى أو شبهه وشه التي هو الاستفهام والتي هو المراد بقره أو بين من بعدنى أو مضاهيه فقال ما وقع به الدال التي قوله

ما حرم موت حتى واقفا ولا ترى من أحدا قاتبا ومنه قوله تعالى وما أعلم مكانا قرنا الا لولها كك ما معلوم قلها كتاب جلة في موضع

الحال من قره وصح جحى الحال من التكره تقدم التي عليها ولا يصح كون الجله مصفة لقره بخلاف ما ذهب إليه الاخفش في المسائل وأبو

الموصوف وأيضا وجود الامتناع من ذلك إذ لا يعترض بالان الصفه الموصوف ومن صرح بجمع ذلك أو الحسن الاخفش في المسائل وأبو

على القارسي في التذكرة ومثل ما وقع جد الاستفهام قوله يا صاح هل حم عين باقيا قترى لنفسك العذوق ابعادها الاملا

جنس على التفرق ومعرفة بالجنسية كل رسمها العرائض والصحيح انه مؤول بذكره مستقاة كافي التكره أي مستدقة ومعرفة (قوله ليس بحقيق) أي عند سيبويه والجمهور لان الحال نعت في المعنى والتعريف المصدر لا يطرد فكذلك ما يجتناه وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف بجمازا ويكتفى في صحة الجماز ووردت على الصحيح وقد وردت في كفا ليقاس عليه والجماز لا يجزئ فيه الهمم الآن أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص الجماز أو أن هذا اصطلاح لخصا غير اصطلاح البائين لكن استظهر ابن هشام اطرافه مطاها كقتل عن المبرد أي سواه كان فوجا كما ينذر مرة أم لا كطراة خبرا فان الحال أشبه بمن التبع بديل الخ لوجود فتة عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحب التكره هاو نعره ولا كذلك الفت وكثرة ما وردت منه (قوله حق صاحب الحال) أي لانه مستد في المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة أو تكرر بمسوغ (قوله منها ان يقدم الحال) أي فالتقديم هو المسوغ ليكون صاحب التكره قبا ساعا المبتدا اذا قدم خبره أي عن المسوغ هو التقديم (قوله شحوب) كعوضه بفتة فتملة مصدر شحوب جسمه من باب فعد اذا تغير ويقال شحوب شحوبه كسهل سهوة وهو مبتدأ خبر به بالجسم ومنى صفة الجسم وينال من شحوب على مذهب سيبويه ومن جحى الحال من المبتدأ أو فيه حيث دل الشاهد أما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن في التبع ولما شهد فيه ان وكذا المثال قبله وجله طوعته بكسر التاء خطا لمؤلفه من وجوه أو محذوف أي لرحمته (قوله فيها يفرق الخ) أي فامر حال من أمر الأول تخصيصه بالوصف بحكم أي يحكم بالامر الأول واحد الامور والثاني واحد الاوامر ضد الثاني أي حال كونه مأمورا به من عندنا كذا أمره بالظهور بان يمنع قولها بامتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو محذوفه قالوا في كفا ما ابن هشام انه حال من كل أوص الضعيف سكرم أو من فاعل أو ثناء أي حال كوننا أمر من أو من مفعوله أو هو مفعوله لنذكر من أو مصدر معنوي يفرق أي يؤمر أو مفعول لاجلها وقد يجاب عن الناظم بان المضاف هنا كالجزء في جملة الاستفهام عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها مجب ما تضاف اليه فيسوغ جحى الحال منه أعاده القارضي وزكريا (قوله في فلك) بضمين وما خبر بكر المجهه صفة وهو الذي يشق الجرسية ومنه عزى القطف موارا والم البصر والشاهد في شحوب نأى علوا حيث وقع حال من فلك مع أنه تكرر تخصيصه بالوصف (قوله ما حرم) بضم المهملة أي ما قدر روحى بمعنى حاية نائب فاعله وواقا حال من ومنه متعلق بواقا (قوله لتقدم التي) وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو والحالية لانها المسوغات كتوبة تعالى وكلاني مر على قره وهي خالوة (قوله خلافا لبحشرى) أي في جله الالهه مصفة لقره في نحو ذلك والواو بينهما كيد التماس الصفة الموصوف في المعنى وان فصلت بينهما لفظا (قوله بعد الاستفهام) أي انكاريا أو غيره على الاظهر (قوله يا صاح)

مرخم

ومثال ما وقع بعد التهيؤ قول المصنف لا يسع امرؤ على امرئ مستهلا (٢١٧) وقول قطري بن النعمان لا يركن أحدنا إلى الاجام • يوم الوقي مقوق فالجمل

واحدة زقوله غالباً بما قل يحيى
الحال فيمن التكرة بلا مسوغ
من الموعات المذكور ومنه قولهم
مررت بها فمقتدر رجل وقولهم
عليه مائة سقا وأجاز سبو فيها
رجل قائماً وفي الحديث على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأعاد وصلى
وراءه رجال قائماً (ص)
وسبق حال ما بصرف جر قد
أوولاً أنصفه فقد ورد

(ش) مذهب جمهور التصويين
أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها
الجرور بحرف فلا تقول في مررت
بهند جالسة مررت جالسة
وذهب القاري وابن كيسان وابن
برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف
لورد السماع بذلك ومنه قوله
لئن كان برءالمهايمان صادياً
إلى حبيباتهم الخبيث
فهيمان وصادياً حالاً من الضمير
الجرور يائي وهو ألياً وقوله
فان تلك أدواد أمين ونسوة

فلن يذهبوا فربما يقتل حال
ففرغ حال من قتل وأما تقديم الحال
على صاحبها المرفوع والمنصوب
فإن زعموا بإضاحة كذا يدوزيت
مجردة هذا (ص)

ولا يتميز حالاً من المضاف
إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جرماً له أضفنا
أو مثل جرماً فلا تحيضا

(ش) لا يجوز نجيء الحال من
المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما
يصح عمله في الحال كسم الفاعل
والصدر ونحوهما مما تضمن معنى

مررت بها فمقتدر رجل وقولهم
عليه مائة سقا وأجاز سبو فيها
رجل قائماً وفي الحديث على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأعاد وصلى
وراءه رجال قائماً (ص)
وسبق حال ما بصرف جر قد
أوولاً أنصفه فقد ورد
(ش) مذهب جمهور التصويين
أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها
الجرور بحرف فلا تقول في مررت
بهند جالسة مررت جالسة
وذهب القاري وابن كيسان وابن
برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف
لورد السماع بذلك ومنه قوله
لئن كان برءالمهايمان صادياً
إلى حبيباتهم الخبيث
فهيمان وصادياً حالاً من الضمير
الجرور يائي وهو ألياً وقوله
فان تلك أدواد أمين ونسوة
فلن يذهبوا فربما يقتل حال
ففرغ حال من قتل وأما تقديم الحال
على صاحبها المرفوع والمنصوب
فإن زعموا بإضاحة كذا يدوزيت
مجردة هذا (ص)
ولا يتميز حالاً من المضاف
إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جرماً له أضفنا
أو مثل جرماً فلا تحيضا
(ش) لا يجوز نجيء الحال من
المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما
يصح عمله في الحال كسم الفاعل
والصدر ونحوهما مما تضمن معنى

سخرى ل) التعلل فتقول هذا ضارب هند مجرؤنا عجبني قيامه يدمرنا ومثله تعالى إلهم ربكم جميعاً ومنه قول الشاعر

تقول ابني ان اظلالا واحدا • الى الروح وما تروى لا باليا وكذلك يجوز ان يحذف المضاف الى المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او مثل حرف في جهة الاستغناء المضاف اليه منه فمثل ما هو جزء من المضاف اليه القوة تعالى وز غنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه الصدور وجزء من المضاف اليه ومثل ما هو جزء من المضاف اليه المقي صفة الاستغناء المضاف اليه عند قوة تعالى ثم اوصينا اليك ان اسبع ملة ابراهيم خفيلا فغنا حال من ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه منها (٢١٨) فلو قيل في غير القرآن ان اسبع ابراهيم خفيلا صاع فان لم يكن المضاف عما يصح ان

يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل حرف لم يجز في الحال منه فلا تقول يا خلام هندا حكا خلا قال قاري ويقول ابن المصنف رحمه الله تعالى ان هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف ليس بميسدان مذهب القاري جوازها كما تقدم ومن نقله عنه الشريف ابو السعادات ابن العبري في ماله (ص) والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا بغير تقديم كسرعا

ذا راحل وعظما زيدا (ش) يجوز تقديم الحال على ناصبها ان كان فعلا متصرفا او صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقيل التامث والتثنية والجمع كسم الفاعل واسم المفعول والصفة للشبهة فمثل تقديمها على الفعل المتصرف محظوظا زيدا فاعدا ففعل متصرف وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له سمرعا ذارا حلا فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما احسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا

الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابني الخ) واحدا حال من الكاف المضاف اليها المصدر والروح ينفع الزاه الخوف والمراد منه وهو الحرب وتارك خبر مضاف لقوله الاول وجعله لا باليا بمنعوله الثاني لانه بمعنى مصري وخبر لا محذوف أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ) وايضا ظلمة لاضراق الشخص كما لا يخارقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لايه في شرح التسهيل (قوله صرفا) يستدل اوصفا لفعل أي بان يتغير المضاف مثلا الى غيره (قوله اشبهت المصرفا) أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقتضى الواو عند الجمهور خلا قال قاري (قوله اوصفا الخ) مثلها المصدر والتابع عن قوله كبر داضر بازدا وفي بعض المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كقترانه بلام ابتداء او قسم كان زيد القيام طاعوا لاصبرن محسبا او كونه حله لطف مصدرى شوق ان تنتقل فاعدا اوصه لال كانت المصلى فذا فلا يقدم الحال في شيء من ذلك لان اللام لها المصدر ومفعول الصلة لا يقدم (قوله وقبل التامث الخ) أي قبولا لا غير مقيد بشئ يصح استخراج الفعل التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع ال او الاضافة لا مطلقا وفيه ان فعلا يصح مفعول انما يقبل ما ذكره الجبري موصوف لا مطلقا مع جواز تقديم الحال عليه فلهذا مستقي سببا (قوله محظوظا الخ) فيه تقديم مفعول الخبر الفعلي على المتبدا (قوله كلفل التفضيل) مثله اسم الفعل كذا لم سمرعا (قوله مستقرا) حلا مؤكدا لعلها وهوفي هجر كما قاله ابن قاسم وهو صريح في ان المراد به الاستقرار الصام اذ هو المشهور من الطرف وقيل خاص أي غير متحرك فهو حال مؤسست على حذو فلما تمستقرا عنده لان العام يجب حذوه لكن حقق بعضهم ان محل وجوب حذف العام اذ كان له معمول يقوم مقامه والاباز تظهر ويو هذا هو التعيين اذ لا شك في جهة هذا ثابت هذا حاصل مثلا افاده الصان أي وما هنا كذلك لان الطرف في المثال معمول للضمير المحذوف والمستقر اوفى الآية لآه (قوله وهو ما تضمن الخ) أي لفظة تضمن فليس المراد بالمعنوي هاما قابل للفظي كالايتاء والتجريد فان ذلك لا يعمل في الحال اصلا فلا يعمل الا الرفع وما ذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكره خمسة الطرف والجبر والاشارة وقوسا الفتى والتثنية وبق حرف التبرج كعل زيدا امر اقام والتثنية كها انت زيدا كما قرأ ابا حال من زيد ومن امت على رأي سيبويه والعام فيه هاتين معني أيه والاستغناء المقصود به التعظيم • كما جاز تاما ما جازته بناء على ان جازة حال لا غير والتثنية نحو ما بها الرجل قائما وعاشرها ما نحو ما عملها بناء على تقدير مهم ما يذكر احد في حال فالحال كروا لعلها حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنها ما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها الضميمة قال الصان ويظهر ان من ذلك ان وان

ما احسن زيدا لان فعل التهجيب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة ولكن لا تشبه الفعل المتصرف كلفل التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لانه لا يفي ولا يجمع ولا يؤنث في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيد ضاحكا احسن من عمرو بل يجب تأخير الحال فتقول زيد احسن من عمرو ضاحكا (ص) وعامل ضمن معنى الفعل لانه حرف ومفعولان يعمل ككلا ليت وكان وغدا • نحو سعيه مستقرا في هجر (ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل بدون حرفه كسما الاشارة

ولكن اه وفي الكرخ على الجبال عند قوله تعالى ان القوة كلها ما قد يؤول هذه اوفى
 المني المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس يلزم عند سيبويه ويشهد له أعجب
 وجه زيد منسما صوته طار فان عامل الحال الفعل وعامل صاحب المضاف وقوله هلوسة
 موحشا طال على فيها الطرف وفي صاحبها الابداس في ان هذه امسك أمواحدة وان هذا
 صراطي مستقيما على فيها حرف التبيه أو الاشارة وفي صاحبها ان وفي قوله هذا بينا ذا صريح
 النصح فاصح عمل فيها التبيه وفي صاحبها غير ذلك ان تقع ان موحشا حال من طلل بل من
 ضمير في الطرف ليكون حال من المعرفة وأما الباقى فالأحد موجود فيها تقدير اذا المعنى اشير
 الى امسك والى صراطي وتنبه لصريح النصح أي فاعلم في الحقيقة الفعل الذي اشير اليه
 بهذه الأدوات كاتني وأجرى وفعل الشرط في اما فساد العمل اليها ظاهري فساد واما لا
 الاضافة فصلاحة المضاف في حاله موقوف يحصل المضاف اليه كانه معدول الفعل وعلى هذا
 فالشرط عند الجهور والاتحاد حقيقة وتقديرا اه ومن هنا ظهر وجه من هم الحال من المبتدا
 لان الاتحاد لا يصلح علاق في الحال لنصفه قصاص الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازته
 سيبويه بناء على مذهب من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد
 ولا ضرورة لميل اليه (قوله واحرف التقى والتشبيه) جمع الاحرف لان التشبيه كان والكلف
 فذكر الجوارح بعد خاص (قوله وقندبر الخ) أي غلور ومن ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند
 المصريين وقاسه القراءوا لا يخفى مطلقا ووجه في الجامع والكوفون ان كان صاحبها ضميرا
 كانت فاعلم في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوي تقديرها الاضعف ووجه في التسهيل
 وضابطا المسئلة ان يكون الطرف خبرا مؤخر او الحال بينه وبين المبتدا كما رأيت اما تقدم الحال
 على الجمله كما تأخر زيد في الدار فمتنع اجماعا كما في شرح الكافية فوجه اذا تأخر الخبر كالتال
 فان تقدم بعد الحال كشدالك أي وحي باعند الاخفش وأجزأه ابن برهان اذا كانت الحال
 المتقدمة ظرفا فهو هناك الولاية فاعلم في الحال طرف وهو قوله وتقدمت على الجمله
 لكونها ظرفا (قوله في قرأتين كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة فطويات حال
 موسطة بين عاملها الطرف الواقع خبرا وهو بينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات
 كاتية بينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر وذل المعقون
 ذلك بان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال
 من السموات وبينه ظرف لقومته على مطويات والتقدير والارض جميعه مقبوضة له هي
 والسموات حال كونها مطويات وبينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا
 بقوله يوم القيامة (قوله ونحو زيد الخ) مبتدأ خبر متجاوزين بال كسر أي يصفوا واصله
 بوهن جذفت الواو لوقوعها بين عدوتها اليوم الكسرة ونحوه ضاف وجهه زيد مقفرا الى قوله
 معاذ ضاف اليه قصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستئناس من قوله
 أوصفة اشبهت المصر فاكتنه الشرح (قوله وهما حالان) فاعلم ان الضمير في احسن وقاعدا
 حال من الضمير الجهر ورجع والعامل فيها احسن (قوله منصوبان بكان الخ) صريح في ان كان
 ناقصة والذاتي في التصريح وشرح الجامع عن الشرا في انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها
 ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ورواها فيه تكلف اختصاره أشيا ذاك كان
 وامها وفاعلها أولا ولا يشا ويلزم عليه اعمال افضل النصب في اذمع تقدمها عليه مفعول في مثل
 ما قرئت له الا ان يجاب بالتوسع في الطرف دون الحال (قوله زيد اذا كان الخ) أي يؤول باذا

وأخرى التقى والتشبيه والطرف
 والجوارح ونحو ذلك عند مجرده
 وليست زيدا أمرا أو نحو ذلك
 رأيا أو سديا في الدار واعتدك
 قائما لا يجوز تقدير الحال على
 عاملها المعنوي في هذه المثال ونحوها
 فلا تقول مجرده تلك هند ولا أميرا
 ليست زيدا أو نحو ذلك كما كان زيدا
 أسدوقندرت تقديرها على عاملها
 الطرف فهو زيد قائما عندك والجوار
 والجهر ونحوه مسمى مستقرا في جهر
 ومنه قوله تعالى والسموات مطويات
 بيمينه في قرأتين كسر التاء وأجازه
 الاخفش قياسا (ص)
 ونحوه زيد مقفرا أو تقع من
 عمر ومعا واستجيزان من
 (ش) تقدير ان افضل التفصيل
 لا يصلح في الحال متقدمة واستق
 من ذلك هذا المسئلة وهي ما اذا
 فصل شيء في حال على نفسه وأخره
 في حال أخرى فانه يعمل في حالين
 احدهما متقدمة عليه والاخرى
 متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما
 احسن منه فاعدا أو زيد مقفرا
 أقنع من عمر ومعا فاعدا ومقفرا
 منصوبان باحسن وانفع وهما
 حالان وكذا فاعدا ومعا وهذا
 مذهب الجهور وروى عن السرافي
 انه ما خبر ان منه وبان بكان
 المحذوفة والتقدير زيد اذا كان
 قائما احسن منه اذا كان فاعدا
 وزيدا اذا كان مقفرا أو تقع من عمر
 اذا كان معانا ولا يجوز تقدم هذين
 الحالين على افضل التفصيل ولا
 تأخيرها عنه فلا تقول زيد قائما
 فاعدا احسن منه ولا تقول زيد
 احسن منه فاعدا فاعدا

الحقيقة للآزم الكون أنا هو العطف والحتم كما قاله الشنوافي في كلامه محذوف مضاف أي
 ما أكتلت لازم مضمون الجملة (قوله) وشرط الجملة الخ يمكن أخذ هذا الشرط من المتن بغير
 جزأها من كونها موقوفة كدالة الحال فلا بد أن يكون كدالة المعترف عند البصريين والاصمية والوجود من
 اضماع عامل الحال أو من كونها موقوفة كدالة اليمينه اذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملا في
 الحال فلا يصح عاملها وتكون هي موقوفة لا مضمون الجملة والمراد بالجملة المحض ليعرض نحو
 أنا لاسم مضافا لنهاية موقوفة لعاملها وهو الاسد كما وثقوا في الشجاع لاجل الجملة لانه ليس جامدا محضا
 وكذا زيد أولك عطوف وهو الحق هنا كما في التسهيل لتأويل الأبي العاطف والحق بالواضح فمقدمها
 ليس محضا ولما كان عطف الآخر محتوفا قليلا بالنسبة للاب وغير لازم له رومه للاب لم يؤول به بل
 جعل جامدا محضا بخلاف الاب (قوله أنا ان دارة) هي اسم أمه وبالأستقاة وانما كان معروفا
 مؤكدة للجملة لا شهارة نسبه ذلك حتى لا يجهل (قوله) محذوف وجوبا أي لأن الجملة كالعرض
 منه ولا يجمع بين العرض والمعرض (قوله في الاول) يعني به زيد أخوك الخو يعني الثاني الاثنين
 بعده ومراده ان المبتدأ اذا كان غيرا لا يقدر الفعل مبنا للقاعل ومعنا باللفظ ومعنا باللفظ ومعنا
 فعل أمر (قوله أحقه) يتبع فضم من حقت الأمر بالتخفيف أي حقيقته أو ضم فكسر من
 أحقيقته بمعنى أيقنه أو حتى الثاني بضم ففتح لا غير (قوله) ولا يجوز تقديم الخ أي لضعف عاملها
 بوجوب حذفه فوجب تأخرها عما هو كالعرض منه بخلاف المؤكدة لعاملها فانها كالصدر المؤكدة
 يجوز تقديم (قوله) وموضع الحال (نظر في مكان لحي) مثا لخدم اسقاعه معه في المائدة والمراد بموضع
 الحال المقررة أو الالامنة فلا ينافي ان الجملة حال حقيقة لا لا باعتبار دليل بقسمه الحال الاله مفرد
 وجملة كالمبرور التمت (قوله) ولا يفيها من رابط لا بد ان يفهم من كونها خبرية غير تقيمية ولا مصدرة
 بعلم استقبال كسوف ولولا اذ الشرط فلا حال جازع بدين بسال بطل لاستقبالها كما قاله المطرزي
 فان أردت صحة ذلك فقل هو ان بسال الخ فتكون جملة اسمية تامة مبنية وهي بعضهم وقوعها
 حال في نحو لا خبر به ان ذهب أو مكث لا تسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ الله في لاضر به على
 كل حال وسجل منه فله كمثل الكلب ان يفعل عليه يلهث الخ أي يلهث على كل حال لكن يبعد
 الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فمثل (قوله) وواو الابتداء أي لسخولها كثيرا على
 المبتدأ وان لم تنزهه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله) صحة وقوع انموقعها أي لانها تنبيه انفي
 كونها هي وما بعدها قيد العامل السابق كان ان ذلك ليس المراد انها جملتها اذ الحرف لا يرادف
 الاسم (قوله) ان صدرت بمضارع خرج المصدرة بمفعول فتم بطاها واولها جازع البياض يجل
 وبالله التستعين حال من فاعل فبعد وقوله مثبت أي غير مقترن بقوله الازمنة والواو نحو وقد فعلون
 ان رسول الله وكنتم في الميث تستمع في النبي بلا كما في الشارح فهو ما لنا الا نؤمن ما لي لا أرى
 الهدى والتمني بما كقولهم عهدك ما تصبو وقيد شبيهة * فالتك بعد التبع جابتها
 بخلاف التمني بل اولها فان مضميه يقتضي من الماضي الخالزا لاقترانها بما كذا كنتم تستمع في الجملة
 المعطوفة على حال قبلها نحو فاجابها باسنا سياتا وهم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كالموافق
 لاشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه والجملة التالية الا اسمية كانت كإضر بت أحد الأزيد خبر
 منه أو ماضوية كما تكلم زيد الافعال حقا وما ياتيهم من رسول الا كانوا الخ وشذوفا
 نعم امرأهم لم تعز نابة * الاول كل ما راع بها وزنا
 وقبل غير شاذ وجملة الماضي المتأخر لا وضرب بضمها ومكث ومنه قوله
 كن التليل نصيرا جارا وعدلا * ولا تنفع عليه جادا ويحلا

وشرط الجملة أن تكون اسمية جزأها
 معرفتان جملتان نحو زيد أخوك
 عطوفا وأنا زيد معروفا ومنه قوله
 أنا ان دارت معروفا مبنية

وهل دارت القاسم من عاز
 فعطوفا ومعروفا حالان وهما منصوبتان
 بفعل محذوف وجوبا أو التقدير
 في الاول أحقه عطوفا وفي الثاني
 أحق معروفا ولا يجوز تقديم هذه
 الحال على هذه الجملة فلا تقول
 عطوفا زيد أخوك لولا معروفا أنا زيد
 ولا توسطها بين المبتدأ والخبر فلا
 تقول زيد عطوفا أخوك (ص)

وموضع الحال هي جملة
 كما زيد وهو ناو رمله
 (ش) الاصل في الحال والخبر
 والصفة الاخر لا موقع الجملة موقع
 الحال كما تقع موقع الخبر والصفة
 ولا يفهم من رابط وهو في الحالية
 اما خبره نحو جازع يديده على رأسه او
 واو وتسمى واو الحال وواو الابتداء
 وعلامتها صحة وقوع انموقعها
 نحو جازع زيد وعرو قائم التقدير اذ
 عرو قائم أو الضمير والواو معروفا
 جازع وهو ناو رمله (ص)

وذات واو بمضارع ثبت
 نحو ضمير او من الواو دخلت
 وذات واو بعدها أو مبتدأ
 له المضارع اجلت مستندا
 (ش) الجملة الواقعة مثلا ان صدرت
 بمضارع مثبت يجوز ان تقترب الواو
 بل لا تربط الا بالاضمير فهو جازع
 يضلح وجازع مرو

التمييز ففسر هذا أولها باعتبار نسبتهم ما فصدق أنه نصب ففسر ما قلنا على عموم وهو يجري على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز القدر ليسل قوة النصير بأفعلا فأنه يدل على أن أفضل ليس مفسر به ولا كان محض تكرار فيقال عليهم ما أشبههم من تمييزا النسبة أو أنه مفيد بقوة كسيرة أرضا بأن يجعل حال من ما أي نصب بالذي ففسر من حال كونه كثيرا أرضا فيض تمييزا النسبة على هذين قائمًا على المقرب إذ لا كونهما معا غالبًا فرميا توهم أنه لا يعمل (قوة وقدير) مقدار التقديرين الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعًا ومن الكيل ثمانية مكا كيك والمكوك صاع كافى السبان وفى السجى صاعان ونصف وفى الصالح المكوك ثلاث كيليات والكيلية منا وسبعة أثمان منا والمنا كعصا أقصص من اللبن بالثمد يدر طلان وتنتنه منوان وجهه أساء اه وهذا أقرب إلى الثانى فالقدير مقدار مساحى وكيلي والمراد هنا الثانى الذى كرم المساحى فى شعر أرضا والزنى فى منون كما يؤخذ من منيع الشارح وسبعة أقدر وقدران كركبان وهو للعراق كالاردن بلصر والمراد بالعاز والرساق خرسان (قوله كل اسم الخ) لاسطى فى التعرف كونه ضابطا فادخل فيه كل الذى للأفراد وليس حدا حقيقيا وادخله للماهية حتى تاتيه كل لكن اعترض بأنه يشعل نحو عسل عشرة دراهم ثمنون عشرة تواتى عشرة أسباطا على معنى من مع أنه ليس تمييزا بل بدل لانتقير العشرة لا يرفع وقدير العدد المركب لا يجمع ويجب عليه ليس على معنى من بل المراد عشرة حتى دراهم واتى عشرة حتى أسباطا واما الجور فى نحو رطل زيت وقدير بالاضافة فلا بد منه يسمى تمييزا كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سبأنى وغيرهما على منع ابن هشام من جسته بذلك يحتاج لآخر ما نحن الضابط بملاحظة قصد النصيب كما فعل فى التسهيل وان كان حكا (قوله نكرة) خرج المعرفة فى نحو حسن مرهه بالنصب فانه مشبه بالمفعول لانه تمييز عند البصريين ولا بد وعلت النفس لان ألف فيه زامة (قوة تضمن معنى من) ليس المراد انه لمقدرة فى الكلام اذ قد لا يصلح لتقدير هابل انه مفيد لعناها وهو ليس ما قبله أى بيان جنسه ولو بالتأويل كأن من البسيطة كذلك فعمل تميز العدد والمقادير ونحوها فانه من جنس العدد ومثلا وتمييز النسبة فانه من جنس الشيء المقصود ونسبة العامل المقتضى لادخله فى تأويل طابى شئ يبدأ شئ يتعلق به وحين هذا الشيء منهم ففسر بنسبا (قوله كس) لا مقتضى ضيقه انه أراد معنى من ما بين البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا يحتاج لآخر اجه بغير البيان لكن يرد عليه حيث قد أن الحال لا يخرج بقوله بمعنى من لانه تميز للظرفية نحو اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة بل يمين مع ملاحظة قيد آخر اى من للذوات الالهية وتوجب بيان المراد معانى من المشهور وظاهر كلامه ان شاء والتبيين والاستغنى عن اقتضائه الحال لان الظرفية لم تنفع فيها فبين على هذا يخرج الاسم لا نقط أوله أراد معنى من خصوص البيان فخرج به اسم لا كالحال فقول مبين قرينة على المراد بالاخراج والاول اذكر فائدة (قوله اجمال نسبة) التصديق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الذوات مطلقا بما لا امر انما مقدرة على تمييز النسبة اذ لا اجماع على تعليق الطيبين ببعثا الذى هو النسبة بل فى متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحصل كونه دونه او علم مثلا فالتمييز فى الحقيقة لا امر مقدر يتعلق به كاهم سببه وانما يسمى تمييزا نسبة نظر الظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها ما أجرت العرب بغيرها اشبه بها فى مطلق المقدار وان لم يكن معنا كذوب ساء ونحوي فاعتنا لشبهه بالكيل وعلى التميز مثلا بدأ السهم بالوزن والساحت والحاصل ان تميز بالمقدري يكون فى أربعة أنواع كافى التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والاربع ما كان غرضا للتمييز كما حديثا وليس هذا لاعتنا ليدو المصنف ليعود تشكيها حبه ولزومه والغالب فى الحال خلاف ذلك

كثير أرضا وقدير

ومنون حسلا وقيرا

(ش) تقدم من الضلالت المفعول

به والمفعول المطلق والمفعول له

والمفعول فيه والمفعول معه والمستثنى

والحال وبقي التمييز هو المذكور فى

هذا الباب ويسمى مفسرا وقصيرا

ومينا وتبيننا ويزا وتبيننا وهو كل

اسم نكرة تضمن معنى من لبيان

ما قبله من اجمال ضوابطه يذنها

وعندى شعر أرضا فحترز بقوله تضمن

معنى من من اجمال قائم انضمة

معنى فى وقوله لبيان ما قبله احترازها

تضمن معنى من وليس فيه بيان

لما قبله كس لا التلى لى الجنس

نحو لا رجل قائم فان التقدير لامن

رجل قائم وقوله لبيان ما قبله من

اجمال يشمل نوعي التمييز وهما المبين

اجمال ذات والمبين اجمال نسبة

فالمبين اجمال الذات هو الواقع

بعد المقادير وهى المسوحت نحو

له شعر أرضا والمكيلات نحو له قدير

بر والموزونات نحو له منوان

حسلا وقيرا

أما نحو خاتمة حديد أفسعين لا لا تتعريف ما حبه وأوجب سببه فبعضها الحالة لا ليس مقداراً ولا شبهة مما عيني، وأما تميز التعجب فبسياسي ما فيه (قوله والأعداد) ظاهره أن العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسمها لاقسامها لعدم جهة إضافة المقدار اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر استقامتي أي فالمراد بالمقدار ما يتجزأ بغيره كمرطلة لا يت مثلا وأما العدد فهو نفس العدد ذاته العشرة وهي نفس الرجل وعلى هذا فيعطف قوله والأعداد على المقادير لا على المسومات (قوله بما عسره) أي بالاختلاف وإنما جعل القسم بالقسم مع وجوده لشبه اسم الفاعل في الامة وتطلب معسولة في المعنى وجود عمله تمام الاسم وهو التثنية والنون فشرح وتدرجها شبيه بشار بين زيد وأرطل زينا بشار بين زيد وأرطل لشبهه بفعل من وزجه المصريح (قوله لبيان ما تعلق به الفاعل الخ) صريح في أن المهم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كإحمر من ابن الحاجب فالتقسيم للارادته هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتضاه عليه ما يقتضي أن تميز النسبة لا ينقل عن غيرها وسأق حافي أفضل التفصيل ثم أنه قد يكون غير محمول أصلاً كتميز التعجب في مقدرة فارما ونحوه ما عني أنه من تميز النسبة وككرم زيد بجلا وضيقاته كان هو الضيف فإنه غير محمول عن شيء ولا يصح تحمله على الفاعل بتقدير أن الأصل كرمه بجرولية زيداً وضيقاته لأن هذا المصدر عين التميز فإن كان الضيف غير زيد كان محمولاً عن الفاعل ومنه امتلا إلا أنا ما مابنا على أن المحمول عن الفاعل لا بد من جهة كونه فاعلاً للفعل المذكور ما عني الاكتفاء بجهة كونه فاعلاً ولو لا ذلك كور وهو التحقيق فمحول عن الفاعل والأصل ملائمة الامور والضابط أنه متى كان المنسوب إليه الحكم ظاهره ائتمس في التمييز في المعنى كان غير محمول أصلاً كنم ورجلا زيدوماً أحسن زيداً برجلا ولو كان في المعنى فاعلاً في الأول ومفعولاً في الثاني بخلاف ما أحسن زيداً فإنه محمول عن المفعول أي ما أحسن أدب زيداً لأنه غير المنسوب إليه الحسن في المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفساً) أي ونحو عجت من طيب زيد نفساً وزيد طيب نفسه فالتسوية الممثلة لا يلزم كونها في فعله بل تكون في غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتعل الخ) أي في أنه محمول عن الفاعل إذا صل اشتعل شيب الرأس فحول الاستدعاء عن المضاف إلى المضاف إليه وهو الرأس فارتفع عنه وحصل في الاستدعاء إليه إيهام في مبدل المضاف الذي كان فاعلاً وجعل تميز الان التفصيل بعد الإجمال أو وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبهه سريان التسمي في جميع الرأس بأشتعال النار في الحطب بجماع العموم أو والباض أو استعقاب الفتا في كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلا أو شبهه التسمي بالنار واستعارة كناية واشتعل تحييل والجماع ماهر (قوله هو العامل الذي قبله) أي من فعل أو شبهه كإحمر مائة وقيل الناصبه نفس الجملة ولعل يسمى التميز المنتصب عن غلام الكلام أي عن غلام الجملة لأنها هي الناصبه واختار ما بنصفه وقدره جهة جل المتن على المذهين (قوله ويعدى) أي المقدرات ونحوها أي بما يشبهها كإحمر أو وزناً أو مساحته وقوله إذا أضفت أي إلى التمييز ضرورة البيت بعده لأنه تنسب لهذا أي فتميز المقدرات إذا أضفت لغيره فصب (قوله كد خطه) مبتدأ وغدا خبره كجاني المذكور أي وأخبر بمحذوف أي عني وغداً بدل أحوال والكاف جارة للمنه لقصده لفظها (قوله) أن كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما للموصولة وعلى المضاف المفهوم من أضف ومثل خبرها أي أن كان المقدار الذي أضف مثل المضاف في مل الأرض ذهبا في أنه مضاف لغير التميز وجب التمييز بعد هذا ما قبله محل الشارح وقال الأشعري والمراد أن كان أي المضاف مثل مل الخ

والأعداد نحو عني عشرون ودرهما وهو منصوب بما عسره وهو تسمير وقصير ومنوان وعشرون والميزان التسمية هو الموقوف لسان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفساً ومثله اشتعل الرأس شيئاً وغرست الأرض شجرة ومثله وغرنا الأرض عيوناً فنفساً تميز منقول من الفاعل والأصل طاب نفس زيد وشجرة منقول من المفعول والأصل غرست شجرة الأرض فين نفس الفاعل الذي تعلق به الفعل وبين شجرة المفعول الذي تعلق به الفعل والناصب في هذا النوع هو العامل الذي قبله (ص) ويعدى وشبهها الجرد إذا أضفتها كد خطه غداً والنصب بعد ما أضف وجبا إن كان مثل مل الأرض ذهبا

أى فى أنه لا يصح اغتناء عن المضاف اليه ومثله قدر واحدة مما لا يقال مل ذهب ولا قدر صواب
فان صرح اغتناء المضاف عن المضاف اليه بما انصب والجرى بالإضافة بعد حذف المضاف اليه الاول
كما تصح الناس رجلوا أو جمع رجل اه وفيه أن التميز يفتى عن المضاف اليه في أصبح
الناس الخ ليس هو المضاف بل التميز كما يستفاد من الهمع لانه الذى يحل في محله قالوا على هذا
أن يعود اسم كان الى التميز المعلوم من المقام أى ان كان التميز شمل الخ فى أنه لا يصح اغتناء
عن المضاف اليه وجب نصبه و يفتى أن يراد بوجه بعد ما أضيف أى لغير التميز ما يسمى المقدرات
وغيرها ليكون التمييز قوله ان كان الخ قائده اذ يحترز وهو ما يفتى عن المضاف اليه لا يكون فى
المقدرات وشبهها فلا حاجة لآخر احده منها ولان مما يجب فيه النصب لاضافته لغير التميز مع عدم
اغتنائه نحو قوله قدر فارسا وهو محمول على كافى الهمع لكن يرد على هذا أن التميز ليس للمضاف
الذى هو درويج بل للمضاف اليه وهو الضعيف على ما سياتى فى الاوجه ان وجوب النصب فيه
ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة التميز اليه فمثل (قوله فيعوز بر التميز الخ) ظاهره كلتن انه
بمعنى تميز اعتديره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا روي بالشعر ونحوه نفس الشعر
المقدر من البر والارض مثلا فان اريد به الالة التى يقدر بها وجوب الجر لكن هذا ليس تميزا
اصلا لانه على معنى اللام لا من ولذا لم تحذف المضاف والشارح (قوله فان أضيف الاله الى
المقدار) فيدل على ان الكلام فى المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى الى الاشئ
لكن الشارح جعل قوله ان كان الخ ثانيا للواقع وبين المراد من أضيف لا الاحتراز كما مر فلا
يضره التقييد بها (قوله وجب نصب التميز) أى بالنسبة الى عدم الاضافة فلا ينافى جواز جره
بما أخذنا مما سياتى (قوله والقاعل المعنى) مقول لانه لا نصب قدمه مع تأكيده بالتون الضرورية
والمعنى نصب يرفع الخ لافاض كفى السند وى وهو مقول للقاعل انما تنوب وتجوز
باضافته اليه من اضافة الوصف لموصوله أى القاعل الذى فعل المعنى أى قام به لان فاعل العلو
مثلا فى الحقيقة أى قائمه العلو هو المنزل (قوله اذ يصح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كلتن ان هذا
التميز محمول عن القاعل الاصطلاحي كما ذهب اليه بعضهم ويؤيدهم حصره فيما مر تميزا بالنسبة
فى القاعل والمفعول وفيه انه يفوت التفضيل المستفاد من أفعل اذ لم تن العرب فعلا يؤتى معناه
حتى يوضع مكانه ولذا احتج ابن هشام أنه محمول عن مبتدأ مضاف والاصل منزل أعلى فعل
المبتدأ تميزا والضعف المضاف اليه مبتدأ ناقص وارفعه على هذا فراه بقوله والقاعل المعنى
أن هذا التميز هو المنسوب اليه المعنى أى المتصف به فى الحقيقة لانه محمول عنه اه وقد يجاب
بما كان أن يراد بعلو اذ لا يؤثر كثرة اذ لا يفوت التفضيل بصوره على القاعل أو بان
قوة غير ضارة لا يجب قواؤه فى الفعل الموضوع مكان أفعل فى غير هذا الباب فكذلكه بقدر
(قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعل بعضا من جنس التميز بأن يصح وضع لفظ
بعض مكانه فتقول فى مثله زيد بعض الرجال وهذا بعض الناصب فيه الجر لوجوب اضافة
أفعل لما هو بعضه وانما نصب فى كرم الناس رجلا مع انه بعض لاعتدائه اضافة أفعل مرتين
فالحاصل أن تميز أفعل ينسب فى صورتين ويجوز فى صورة (قوله وبعد كل الخ) قبل لاقائه فى هذا
البيت اذ الايتين بالتميز جائز بعد التجب وغيره فلا خصوصية له وأجب بان المراد بقوله تميز
أى بالنصب وجوبا كما يشعر به المثال ففتح جرما للاضافة (قوله ما دل على تجب) أى الوضع
وهو أنه أفعل وأفعل به أو بالعرض نحو قوله قدر فارسا وما بعدهم التميز فى كل ذلك من تميزا بالنسبة
كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح التسهيل أن التميز فى نحو قوله قدر فارسا لا يكون من

(ش) أشار بى الى ما تقدم ذكره
فى البيت من المقدرات وهو ما دل
على مساحة أو كيل او وزن
فيعوز بر التميز بعد جملة للاضافة
ان يضاف الى غيره نحو عندى شبر
أرض وقبى بر ونحوه على وعرفان
أضيف الاله الى المقدرات الى غير
التميز وجب نصب التميز نحو ما فى
السماء قدر راحة مما لا منه قوله
تعالى فلن يقبل من أحدهم مل
الارض زحبا وأما تميز الصد
فسيأتى حكمه فى باب العدد (ص)
والفاعل المعنى انصن انفعلا
مفعلا كانت أعلى منزلا
(ش) التميز الواقع بعد أفعل
التفضيل ان كان فاعلا فى المعنى
وجب نصبه وان لم يكن كذلك وجب
جرما للاضافة وعلامة ما هو فاعل
فى المعنى ان يصلح لعله فاعلا بعد
جعل أفعل التفضيل فعلا نحو أنت
أعلى منزلا وأصغر منزلا
وما لا يجب نصبهما اذ يصح جعلهما
فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل
فعلا فتقول أنت علامتك وكثر
مالك ومثال ما ليس بفاعل فى المعنى
زيد افضل رجل وهذا افضل امرأة
فوجب جرما للاضافة الا اذا أضيف
أفعل الى غيره فإنه نصب حقت
فخوات افضل الناس رجلا (ص)
وبعد كل ما اقتضى تميزا

ميز كما كرم ما بى بكرابا
(ش) يقع التميز بعد كل ما دل على
تجب نحو ما أحسن زيدا رجلا

هذه حروف البحر وهي من الـ

سحق خلاشني عدلاني من على
منعذب الاديكي واوتوا

والكاف والياء لعل ومق

(ش) هذه الحروف العشرة كلها

مختصة بالاسماء وهي تعمل فيها البلز

وقدم الكلام على خلا وعاني

وعدا في الاستثناء وقل من ذ كركي

ولعل ومق في حروف البحر فاما ك

فككون حرف حرفي موضعين

احدهما اذا حلت على

ما الاستهامة فهو كهماءى له فها

استهامة مجرورة بك وحذف

آلتها لدخول حرف البحر عليها وبى

بالياء السكت الثاني قولك حنت

كي اكرم زيدنا كرم فصل مضارع

منصوب بان مضرة بعد كي وان

والفعل مقدران بمصدر مجرور بكى

واقتدير حنت كرا كرم يداى

لا كرام زيد وامالعل فالجرم بالغة

عقيل ومنه قوله

لعل ابي الغوار من ك قريب

وقوله

لعل اقفه فخلكم علينا

بشي ان امكم شرم

فابى المعوار والاسم الكريم

مبتدآن وقرب وفضلكم شران

ولعل حرف جر زائد دخل على

المبتدأ فهو كالباي فيحصل درهم

وقدرى على لغة هو لا فى لهما

اللازمة الكسرة والتخف وروى ايضا

حذف اللام الاولى فتقول عل يفتح

اللام وكسرها واما سقى فالجرها

لغة هذيل ومن كلامهم اخرجها

مق كهم ريون من كهم ومنه قوله

شر بنه العرم ثم رفعت

مق ليج خضر لمن تبيج

وسباني الكلام على بقية العشرين

عند كلام المصنف عليه اول بعد المصنف في هذا الكتاب لان حروف البحر وذكورها في غيره

محت بذلك لانها تعمل بالجر كقيل حروف التصب والجر بذلك اولانها تاجر معاني الاتصال الى
الاسماء أى تخفيفها ووصلها اليها ومن ثم سماها الكوفيين حروف الاضافة ولا يدخل وعدا
في الاستثناء من حيث انها لا تخرج الا لتوصل لان المراد انها تربط معنى الفعل بالاسم على
ما يقتضيه الحرف من ثبوت وانفى والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاعراب
المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدر بالحرف دون العكس ولما قبل ان الجرف في الاضافة
بالحرف المقدر (قوله هالك) اسم فعل بمعنى خذوس وفيه مفعول هو الكاف حرف خطاب تنصرف
تنصرف الكاف الاسم من تذكره وغيره كالكاف في رويك وذلك وائلك وأرايتك بمعنى أخبرني
وقد تبدل في هالك هيم تنصرف كذلك فخال هاهم الخ (قوله في موضعين) زيد عليها
ثالث وهو المصدرية وعلما بكثرة

اذ آتت لتتفع فضر فلما * برجي التقي كما يضرو متع
أى الضر والتقي لم يمتصهما حالة الاختش وقيل ما كنت قللى عن العمل كما كتعذب (قوله
ما الاستهامة) أى المستهم بها عن العلة (قوله برجي بالهله) أى وقد انضغ النقة الدالة
على الاقوى كذا يفعل جامع سائر حروف البحر كسباني في قوله
وماني الاستهامة ان يرت حذف * آتوها وألها الهان تنقف

(قوله بان مضرة) اعلم ان كذا كرت ان بعدها كانت جارية بمعنى اللام قطعاً أو كرت اللام
قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعاً وان حلت عنهما كشانه احتلت الجارية تقدر ان
بعدها والمصدرية تقدر اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور وان جارية ضرورة وظهور اللام كثير
فالاولى الحمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارية موقوفة على التلازم فارى عليه الشرح
احتمال مرجوح (قوله عقيل) بالتصغير وكذا هذيل الآتى (قوله ابي الغوار) بكسر الميم
وسكون الفين المعجمة كنية رجل ويروى بأعلى عليها عمل كأنه أول البيت

* فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جورة * لعل الخ (قوله شرم) بالثنية المعجمة أى مشرومة أى
مفضاة (قوله مبتدآن) أى ورفعهما محلى أو مقدر للبار الشبه بالزائد على مامر (قوله حرف جر
زائد) سواء شبع ما زائد ومنها لا وارب لان الزائد لا يشبه شيئا غيرا لتوكيد هذه مقيدة القرى
والاستماع والتقليل وانما شبهت الزائد فى أنها لا تتعلق بشئ كافى المعنى وكذا حروف الاستثناء فى
قول مر ولا زائد على ذلك قوله كلباء الخ أى فى عدم التعلق فقط لامن كل وجه (قوله وروى ايضا
حذف اللام الخ) ولا يجوز الجرف في غيره الا برفع من لغات لعل تصرح (قوله ريون من كهم)
أى فهمي عندهم بمعنى من الاستدائية (قوله شر بن الخ) ضمته معنى روين بعد اى بالهاء أو هى بمعنى
من التبعية والجمع جمع بافعالهم وهى معظم المله وشيخون فهمزة تفعيلة فم كسبيل أى
صوت عال وجه له من شبح حال من فون شر بن العائنة للسحاب لزع العرب والحقا انهم ادن من
الصر الخ فى ما كن مخصوصة فتنتمها خرا طم عطية كثر اطم الايل فتشرب من ماته بصوت
من مخرج ثم تصدق الجرف فيقطع ذلك الماء يعذب باذن الله تعالى فى زمن صعودها فى الهواء ثم
تظهر حيث شاء الله تعالى (قوله لم يردنا المصنف ولا) كذا لم يردنا التنبية وهمزة الاستهامة اذا
عوضت عن با القسم فانه يقال الله بالمدح وصل الهمزة وهى لا قبل يقطع الهمزة ووصلها لدا
وقصر أو أضعفها القطع مع القصر بل أعكسها ان هشام ويقال الله بالقطع والقصر بلا
تعويض شئ عن الباء الى التسهيل ان الجر بالياء المعوض عنها لاهما خلافا لا لا تخش ومن
وافقه لكن يؤيد لا تخش أن الجر بواو القسم ناه مع أن الواو عوض من الباء وانما عوض

عند كلام المصنف عليه اول بعد المصنف في هذا الكتاب لان حروف البحر وذكورها في غيره

ولم يثبت سمي بهانهم من حروف الجبر لكن لا تجزى الا الضمير فتقول لولا لولا لولا ولا قالوا بالواو الكاف والهاء من غير حروف الجبر ولا
وزعم الاخفش انها في موضع رفع لا بتسديد موضع ضمير الجبر موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كالاتصال في الظاهر نحو لولا زيد
لا يتكلم وزعم المبرد ان هذا التركيب اعني (٢٢٨) لولاك ونحوه لم يرد من لسان العربي وهو محجوب بشيئ خلت عنهم كقوله

أطعم فتنان اراق حمة نا
ولولاك لم يعرض لاحبا بنا حسن
وقول الآخر
وكهموطن لولا لوليت كما هو
بابوا من قنة التيق منهوى
(ص)

بالظاهر انخص من مذمذوحي
والكاف والواو ورب والتا
واخص عن مذكوقا ورب
منكروا والتا ورب
وماروا من نحو به في

نزكذا كما هو نحو ما في
(ش) من حروف الجبر لا يجزى
الا الظاهر وهي هذه السبعة
للمذكورة في البيت الاول فلا تقول
منذمذو ما مذو وكذا السابق ولا تجزى
منذ ومنعن الاسماء الظاهرة الا
أسماء الزمان فان سكان الزمان
حاضرا كانت بمعنى في نحو ماراته
منذ يومنا أي في يومنا وان كان
الزمان ماضيا كانت بمعنى من نحو
مارأيت منذ يوم الجمعة أي من يوم
الجمعة وسد كر المصنف هذا في آخر
الباب وهذا معنى قوله واخص
عن مذكوقا وما حتى فسيأتي
الكلام على مجزىها عند ذكر
المصنف وقد شذبهوا الضمير
كقوله

فلا والله لا يلي أناس

ففي حكاية ابن أبي زياد
ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم

من الواو (قوله أنهم من حروف الجبر) أي الشيع فلما زائدة فلا تتعلق بشي كرب ولعل الحارة كما مر
(قوله مجزورة لولا) أي مع كونها في محل رفع لا بتسديد موضع ضمير الجبر موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كالاتصال في الظاهر نحو لولا زيد
فان حلف عليها ظاهرا فمن نفسه على محل الاستدعاء اجماعا لانهم لا تجزى الظاهر فقوله وزعم
الاخفش انها في محل رفع أي فقط (قوله ووضع ضمير الجبر الخ) أي كاعكسوا في قولهم ماأنا
كأنت ولأنت كما لا يرد أن النياية انما عهدت في الضمير المتفصلة لوجودها في المتصلة
أيضا في حاله وعسا على قول تقدم في بيان هذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير
مبتدأ لان معنى كون الهمزة نحوها ليس من ضمير الرفع أي أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا
ينافي أنها تكون في محل رفع وجر كهيئت من ضمير يثني (قوله أطعم) بالضم من الاطعام
والاصابع جمع حب وهو ما يعمن المأثر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله
عليه وسلم والبيت تعرض لمعاوية على قتاله (قوله وكهموطن الخ) كم خبره بمعنى كثير ظرف
للمحبة أو مبتدأ خبر به لولا لوليت أي لمحت فبه بكسر الطاء وضمان طاح بطوح ويطيح
أي هلك ونأوه للخطاب وما مصدرية وهوى أي محط وقاله منهوى أي ساقط والايام جمع يوم
أي جنة والقنة ضم القاف وشدة التوت على الجبل كلفته وزاومني وكذا التيق بكسر التوت
وسكون القنة آتوه قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر انخص) بالياء داخل على
للمقصود عليه عكس قوله الا في واخصر هذا الخ وكذا انخصر به كقولهم ومنى فاجلته عشرة
لا تجزى الضمير لخصف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت أو المتكروا والآخر المتصل به أو يكونه
عوضا عن ياء القسم لأصلا فيه أو بقرابة الجزية أو بتأديته الى اجماع مثلين في نحو كل فطر
النع وما عداها يجزىها (قوله والتا لله ورب) بفتح الراء وهم التسوية بينهم أي أنها قبلت مع
رب الابد أن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة (قوله الأسماء الزمان) أي لأنها اذا كانت اسمين
يكون مدلولها الزمان فحين طلبا المناسبة بين معنيهما ولا يرد قولهم مارأيت منذ
ان الله خلقه لان الزمن مقداره أي منذ من ان المخلع وأما الدخلة على القفل والجله الامية
فليست حرف جر بل اسم معنى الزمن كما سيأتي بشرط الزمان الجبر وربهما كونه متعينا لاهما
كمنذ ومن ماضيا أو حالا مستقبلا كمنذ غد ومنصر فالاغرة كمنذ صغر فزيد معنا وبشرط
عالمهما كونه ماضيا اما متضايص تذكره كإرأيت منذ يوم الجمعة أو منذ ما متطاولا كسرت
منذ من الجس بخلاف قتله أو ما قبلت منذ كذا فان قلت ما قبلت منذ كذا بلاها صم لان القفل
المتعلق بعين لا يكرر بخلاف غير ما لم يتصور بالقتل عن الضرب فتدبر ومن أسماء الزمان الظروف
الاستفهامية كذا كم وأمنذني أو منذ أي وقت سرت (قوله وقد شذبهوا الضمير) قال ابن
هشام الخضر اوى وكذا لا تطفه أيضا فهي مختصة بالظاهر عاطفة مجازية وقيل تعطف الضمير
كضربهم حتى باله (قوله لا يلي) يضم الياء وكسر الفاء أي لا يجيد أو ما من حتى حتى يجيدك فينشد
يجدون التي (قوله تحاتك) أي وحياتك فالتا بدل عن الواو القسم (قوله ولا تجزى الجبر الانكسرة)
أي موصوفة غالبا لم تكن هي وصفها لزم ما خلا فالمراد كافي التسهيل ولا تتعلق بشي

ولفة هذا ليدل اسماعينا وقرأ ابن سعد وقد يصوبه عن جين وما الواو واختصه بالقسم وكذا ما شاع

ولا يجوز في فصل القسم معهما فلا تقول انقسم والله ولا أقسم بالله ولا تجزى التا الا لفظ القفل فتقول بالله لافعل وقد سمع جر هال بعضا الى
الكسبة فتقول انكسرت الكسبة وهذا معنى قوله والتا لله ورب ومع أيضا نال من ذلك كاتفاق في شرح الكتاب انهم قالوا انصياتك وهذا
خريف ولا تجزى الجبر الانكسرة ونحو رب رجل عالم لقيت وهذا معنى قوله ورب عكسك أي واخصر رب الانكسرة

وإنما تدخل لأقامة التشكيك غالباً بحديث يارب كسبية في الضياعارية يوم القيامة والتغليل
قليل كقولہ

الأرب مولود وليس له أب • ونرى له لم يلد له أب

غير ورها ما مبسداً كما ذكره في الحديث في الحدي مشاعرية وفي البيت ما جعل ليس له أب وواها زائدة
كهي في آية وقتها أو لم وهو محذوف أي ثابت والواو والية وذلك المولود هو عيسى ونرى
ولداً هو آدم عليهما السلام أو مفعول به كشال النسخ أو من باب الاشتغال انقلبت فيه لغت
باله • واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصر بين ذهب الكوفيين والاختش الى اسميتها وأيده
الرضى بأنها مثل كم الكثيرة وهي اسم انفا فافكا أن معنى كم رجل عسدي كثير من جنس
الرجال عسدي كذلك معنى برب رجل عسدي كثير أو قليل من هذا الجنس عسدي وخرج اليه
الدماسني قال وعلية بناتها حينئذ فتصنها معي الانثاء كما قيل في كم وشبهها وضع الحرف في لغة
تخففها وجعل التشديد عليها وعلى هذا فاعلم بها مجرور بإضافة اليه وجعل العامل لها نفسها مثل
كم لا مجرور بها نفسا عشر لغة ضم الر أو فتصنها مع فتح الباء مجرور من التاء ومعها ما كنة
أو مفتوحة ورب يضمن وكل من هذه البعة ما مع تخفيف الباء وتشديد الباء ورب تابض ففتح
مشدد ورب يضمن الر أو فتصنها مع اسكان الباء أو فاده الصبان عن الهمع وفي السجاية غنة عشر
منها عشر وهذا أو التثنية ضم الر أو فتصنها مع شد الباء فتصنها وكل من الأربعة مع ما فقط أو مع
ما أو التافاج لجة خمسة وعشرون (قوله وقد شجر هاضم القسبة) أي شذبا لا استعمالاً لاكثره
ويزن هذا الضمير الأفراد أو التذ كير عند البصريين ويزن تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى
المردفوه من غير المردف وهو برب لا أو امرأه أو رجلاً أو نساً (قوله واه) اسم فاعل من وهي
أي ضيف مجرور برب محذوف أي ويرب أو رأيت برافهمزة فوحدة أي أصلت ووشكا
أي سر يماقة لصدر محذوف أي رأيت وشكاوهن أو عظمت مفعول برب وعطيا بكسر الطاء أي
مشر فاعلى العطب وهو الهلالة بليل أقضت أي بعدت منه (قوله وأم وأعال الخ) صدره

• خلى الذنابات شمالاته • وخبر على لمار وحشي والذنابات بالذال المعجمة اسم موضع وشمالا
طرف أي ناحية شمالة وكتبا بفتح الكاف والمثلثة أي فريمانه والمقصور الثاني نلى المثلثا
وكتبا حالاً وبالعكس وأم وأعال اسم موضع مر رفع صطف على الذنابات أو مبسداً أخبره كها أي
كالذنابات وأقرب على الأول عطف على محل كها وعلى الثاني صطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا)
أي زواجاً ولا حلاً لا أي زواجاً كها أي كالجمل والوحشي ولا كهن أي الاتزال لا حلاً لا أي لا بعلا
ما فاعلا من التزوي بغيره كالعاصل واعلم أن برب الكاف الضمير القسبة المتصل خاص بالضرورة عند
البصريين فيصور استعمالها حتى لنا والكوفيين لا يخصصونها وجرها للغير من الضمير ما شاذ
تراو قطعاً كقول الحسن أنا كلاً وأنت كى وقولهم ما أنا كلاً وما أنت كى (قوله في الأمكنة)
متعلق بآتي ويمن تنازعه التلا تقيله فاعل فيه الآخر وحذف من
ضمير ضمير لمكونه فضله • واعلم أن ما ذكره الحروف من المعاني المتعددة ان تسألت كلها من
الحروف كالاتد امر البيان والتبعض فمن والاستعانة والمصاحبة السابقة الباء لكن حقيقة
في جميعها بطريق الاشتراك اللغوي فراراً من التكم اذا التبادر علامة الحقيقة ولا بد أن الجواز
أولى من الاشتراك كافي جمع الجوامع وغيره لأن محله عندتيقن حقيقة أحد المعاني وبحال حال
الآخر لا عند تبادر الجميع وإن لم تتبادر منها كالاتد امر الانتهاء في الباء فتعشور برب البصر
وأحسن في ذهب البصر بين منع استعمالها في ذلك قياساً فلا يرب بعضها عن بعض كالاتد

وقد شجر هاضم القسبة كقولہ

وامرأيت وشيكا سدم اعظمه

وربه عطيا تشد من عصبه

كاشجر الكاف له كقولہ

وأم وأعال كها وأقربا

وقولہ

ولا ترى بعلا ولا حلاً

كها ولا كهن الا حلاً

وهذا معنى قوله ومارو البيت

أي والذي روى من جررب المضر

مخو به فتي قليل وكتبا لجر

الكاف المضر فهو كها (من)

بعض وبين وآتي في الأمكنة

بمن وقد تأتي ليد باللامنة

وزيد في فتي وشبهه فجر

نكرة كاليابغ من مفر

حروف النصب والجر عن بعضها وما أوهم ذلك فهو امام قول بما يقبله اللفظ من تضعين الفعل
معنى فعل تعدي ذلك الحرف كضعين شرين معنى روين وأحسن معنى لطف أو جل على الجواز
كالطرية المجازية في جنوع النخل لتسميها بالطرف الحقيقي يجمع التكن وفي تقييل واملن باب
نيابة كل من آخرى شذوذاً في تصور عندهم في غير الحرف أو يجمع الشذوذ وهذا الثاني محل الباب
كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلا شذوذ قال في المعنى وهو أقل تعسفاً (قوله لتضعين)
علامتها محتمل لول بعض مكانها كقراا بن سوسو حتى تنفخوا بعض ما يقبلون وعلامة البائية
صحة الاخبار عما بعدها عما قبلها والابتداءية أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد ما قدتها
كما هو ثابت من السبقان فان معنى أعونه التي الممنه فالأباء ما فادت الإتهام والغالب فيها
الابتداءية قيل ان سائر معانيها ترجع اليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغة المسافة إطلاقاً
لاسم الجرح على الكل اذا الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء بهذا يظهر معنى قولهم ان الإتهام
الغاية (قوله في غير الزمان) اشارت إلى ان المراد بالامكنة في المتن ما ليس زماناً فثبت نحو من قلان
الى قلان امنن سلطان ويمكن جعل الانقضاء كما مكن بالثأويل اللازمة المكان لها (قوله ومن
الناس من يقول) المتبادر أن من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر فائدة وإذ قال بعضهم ان
من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر ومن صرح بان التعضية اسم الامام الطيبي وقال
السعد بعد كلام ذكره فالوجه أن يجعل مضمون الجارو الجرح مبتدأ اه وما قبل التعضية يكون
أقل مما بعدها انتهى يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقدير والبيانية بالعكس فالرجس
أكثر من الاوثان وقد يكون أقل كقامت من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد التأسيس للبناء
فالا ابتداء مظهره بمجرد وضع الاساس في معنى في قامة الرضى قال ومن في القاروف كثيرا ما تقع
بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن ينناو ذلك حجاب اه صبان (قوله تخيرين)
ماض مجهول ونون النسوة للسيف ويوم حليفة من أيام حروب العرب المشهورة وحليفة بنت
الطرب بن أبي شمر ملك غسان وجاءت وهاجبتا الى المنذر بن ماء السماء خطبتهما بطيب من عندها
فلما قدما على المنذر قالوا له صاحبنا يدريك ذلك ويعطيك حاجت فتباشر هو وأصحابه وغضوا بعض
الغضلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا المنذر وقال انه ارتفع في ذلك اليوم من الهياج أى القيار
ماغطى عين الشمس والقاروب كساحد جمع تجربة كافي الصباح (قوله الاشترطين) بقى ثالث وهو
كون مجروراً فاعلا كأيامهم من ذكر أو مفعولاً كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا
كهل من خالق غير الله وما خلقت من رجل فاعلاً ومفعولاً مطلقاً على ما قاله ابن هشام نحو
ما قرطاني الكتابين شئى أى من قرط فلا زاد مع غير الاربعة عند الجمهور فادتها التسمي
على العموم ان لم تحض السكرتاني كامل أو ثانياً كيد النص عليه ان اختص به كما ظاهراً أحد
ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها ففى مقصده بين الطالب ومطلوبه لانها لا تقيد
شأن المدخولها بمحل المراد منها (قوله أن يسقهاتني) فلا زاد في الايات الا في خبر كمال خبره إذا
فضل منها بفعل متعد نحوكم تركوا من جنت كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستهتام) أى بهل
وكذا الهز على الاربعة ولم تسمع مع غيره مما لا يلط به الا التصور بخلاف هل فالتصديق
والهزوة والتصوير (قوله خلافاً لا خشش) أى في عدم الشريطة معاً (قوله بغفر لكم الخ) أجاب
عنه الجمهور بان فيه تبعية لازمة ففى معنى بعض مفعول به وذو بكم مضان اليه ولا
يتأخيه قوله تعالى ان الله يغفر للذنوب جميعاً لان هذا التامعشر الامة المتحدة والاولى لامة نوح عليه
وعلى نبيها أفضل الصلاة والسلام على ان الموجبة الجزئية لا شاقضها الا السالبة الكلية

(ش) تجي من لبعض وليس
الجنس ولا ابتداء الغاية في غير
الزمان كثيراً وفي الزمان قليلاً
وزائدة فتألفها لتبعض قولك
أخنت من الدرهم وضعه قوله تعالى
ومن الناس من يقول آمن بالله
ومثاله البيان الجنس قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان
ومثله الابتداء الغاية في المكان
قوله تعالى سبحانه الذي أسرى بعهده
ليلا من المسجد الحرام الى المسجد
الأقصى ومثاله الابتداء الغاية
في الزمان قوله تعالى لمسجد أسس
على التقوى من أول يوم أحق أن
نقوم فيه وقول الشاعر
تخبرني من أزمان يوم حليفة
الى اليوم قد جرحن كل القاروب
ومثاله الزائدة ما جاء من أحد
ولا زاد عند جمهور البصريين
الابشرين أحدهما أن يكون
المجرور بها مذكورة الثانية أن
يسبقها نفي أو شبه والمراد بنسبه
النفي النهي نحو لا تضرب من أحد
والاستفهام نحو هل جاء من أحد
ولا زاد في الإيجاب ولا يوفق في مجازة
اعرفه فلا تقول جاني من زيد خلافاً
للاخش وجعل منه قوله تعالى
بغفر لكم من ذنوبكم وأجاز
الكوفيون زيادتها في الإيجاب
بشرط تشكيك مجرورها ومنه عندهم

فدكان من مطري أي قد كان مطر (ص) اللاتني حتى ولاد والى • ومن وباه فهمان بدلا (ش) يدل على انتهاء الغاية إلى وحتى واللام
والاصل من هذه الثلاثة إلى غلظت تجر الأثر وتغير معنوسرت البارحة إلى آخر قليل أو إلى تصقه ولا تجر حتى الاما كان آخر أو متصلا
الأثر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرها فلا تقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام اللاتني قليل ومنه
نوه تعالى كل يجري لأجل مسمى وتستعمل من وبها بمعنى يدل فن استعمال (٢٣١) من بمعنى يدل قوله عز وجل أرضيت لحياة الذين آمن
الأثر أي يدل الأثر وقوة تعالى

ولونسا ليلط لحنكم ملاذكة
في الأرض يخطون أي بدلكم وقول
الشاعر

جارية لم تأكل المرققا

ولم تنقمن البقول القسقا
أي بدل البقول ومن استعمال
الباء بمعنى يدل ما ورد في الحديث
ما يسن في بهاجر النسم أي بدلا
وقول الشاعر

فليتني يهجو قوما إذا ذكروا

شوا الاغارة فرسانا وركبا
أي يهملهم (ص)

واللام للملح وشبهه وفي
تعدي أيضا وتعليل في
وزيدو القرطية استنبها

وفي وقديسان السبا

(ش) تقدم ان اللام تكون
للاتنها موزكرهنا انها تكون للملح
تصوفا في السموات وما في الارض
والمال زيد وشبه الملح فهو الجبل
لقرص والباب للدار ولتعدي نحو
وهبت زيدا ومنه قوله تعالى
فهب من ذلك وليا برقي ويرث
من آل يعقوب وللتعليل نحو حيث
لا اركم وقوله

واني لعرى ذكرا لثرة

كما تنقص العصفور بانه القطر
وزائدة قياسا نحو زبد صرتموه
قوة تعالى ان كنتم لرؤى تعبدون
وسما عا نحو ضر ين زبد أسرار

لا الموجبة وفي الاتقان من بعضهم ان يغفر لكم حيث كانت للمؤمنين تجرد عن من يجلدها
للكفار فترقة بينهما (قوله قد كان من مطر) يجب بأنها معضبة كما مر أو ياتية تخذوا أي قد
كان شيء من مطر أو ان يات في ذلك حكمة لسؤال مقدركا أنه قبل هل كان من مطر فاجيب بذلك
حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية أيضا وجعله ماذ كرهه الخ أن يرتفع معان وسياق
البدلية وفي القرطية كذا أقوى الصلا من وبها لجمعة والتعليل ما عطاهاهم اغرقوا والجواهر كمن
قد كافي غفلة من هذا حتى غير انليت من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف حتى
والاستعلاء كمل ونصرنا من القوم الذين كنوا فاجله عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة
في الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال لثاني وهي متعلقة بتزل لاسلام كما نقله يس
عن ابن هشام أي تنزل اللامكة فيها إلى مطلع الفجر ومنه عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة
سلام هي ومثال الأثر • كانت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل واعلم أن حتى البحارة
قسمان جارة المفرد ولا تكون الاغائية وهي التي لا تجر الا الأثر والتصل به والثانية جارة لان
والضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سبقت ثم ان قلت قرنت على دخول الغاية في
الوحتى وعدم دخولها عمل بها والا فالصحيح دخولها في حتى لافي إلى جلا على الغالب فمع ما عند
القرتية (قوله ولا تجر غيرها) ناقص في التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أي الرقيق الرقيق والبقول
خضر اوات الارض (قوله شوا الاغارة) أي غرقوا أنفسهم لأجل الاغارة والاعارة فمعوله
ومن فعل شوا ويحذف (قوله الملح) هي الواقعة بين ذاتين تأتيها يملح كما مله وشبه الملح هو
الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين تأتيها يملح بفتح الاء كما ملها أيضا أو اولها يملح بضمها
كانت إلى وأتاك يذ يذ خان وقعت بين معنى وذات كالجذبة والكافر من السارأي عابها كانت
للاستعانة وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجبل) بضم الجيم وقصها ما بليس للداية تحت
السر جلع البرد ونحوه (قوله ولتعدي) أي الجردة عن افاد معنى فلا ينافي بقية المواضع
لتعدي معنى العامل لجروها (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبه القليل فتكون
في وهبت زيدا بالقليل فالق المعنى والاولى ان تمثل التعدي المجرديا أحب زيد العموما
أضر به ليكر أن لا يابعد ما مع فعل حقيق للفعل لكونه متعددا له أصالة فلما في التجهيز حار
لازما بالنسبة اليه عند البصر بين تعدي به باللام وأما الهمزة فتعدي بمفعول آخر وعند الكوفيين
باق على تعديه الأصلية فاللام حثت لتعدي به بل مفعول به العامل لضمة ما يستعمله في
التعجب (قوله وزائدة) أي اما لتقوية ما على ضعف بالتأخير عن معموله كثنائي الشارح ويكونه
فرعا في العمل فهو معدا للمعهم فعال لما يريد وأما المجرديا كيد وهي الواقعة بين الفعل
ومفعوله المؤخر عنه كضربت زيدا وبين المتأخرين كالباء في قول وفائدة هذه تقوية المعنى
دون العامل فلا تتعلق بشيء أصلا لكونها زائدة متحضة وأما الاولى فتتعلق بالعامل الذي قوله وان
لم تكن معدية لتعدي به تجسده في واسطة بين المعدي والزائدة كما في التوضيح وشرحه (قوله)

بقوله والقرطية استنب إلى آخره المعنى الباقى فذكر انها اشتركا في اعادة القرطية فقال الباء القرطية قوة تعالى وانكم لترون
عليهم مصحفين والليل أي وفي الليل ومنها السبيقة قوله تعالى فيعلم من الذين هادوا حرمنا عليهم ملباتة أحلت لهم وبصدهم عن
سبيل الله كثيرا ومثال القرطية قوله لا يدق المسجود هو الكثير فيها ومنها السبيقة قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأه النارية
حسبته فغلاهي ألعها ولاهي تركها

خشايش) مثلث الخافض الفتح أشهر وهو هولم الارض وحشر اثمها وقيل غير ذلك (قوله للاستعانة)
 هي الداخلة على آلة الفعل فلذا السعي بالآلة وبإدخال السعي في الداخلة على سبب الفعل وعلمته فلا
 تندرج احداهما في الاخرى (قوله ولتعدية أي الخاصة هي تعدية الفعل الى مفعول كان
 فاصرا عن ان كان قبلها فاعلا فتصير مفعولا فهي كالهمزة في ذلك أو أكثر ما تعدية الفعل القاصر
 كذهبت يزيد أي ذهبت ولذا قرئ اذهب الله زهرهم أمأته بمعنى العامل الى الجبر ورفعته في
 كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى باله المقابلة وهي الداخلة على الاعراض
 والاعلى فيها مقابلة شيء بشي أو دفع شيء واخذ آخر في مقابلته ما باله البديل فليس فيه مقابلة من
 الحاشين بل اختيار أحد الشيئين على الآخر واستظهار في الهمع ان ما باله البديل يدل على اختيار
 الشيء أعين من كونه مقابلا بشي آخر ام لا فهي أعظم مطلقا (قوله اشتروا الحياة الخ) أي حيث
 بدلوا ما في التوراة بما يصدق فينا صلى الله عليه وسلم خوف انقطاع ما يأخذون ومن أسأله
 فكأنهم جعلوا الآخر فنادى فقوم من عندهم بسبب الكتمان وأخذوا به الدنانير أسأله
 فهو عن معنوي لا حسي كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذا ما باله التعويض أيضا
 لدخولهم على الثمن المعنوي وهو العمل ومن المعاني ما يؤخذ بعوض قديع في مجاز أو ليست به
 السمية بخلاف المعنوية بناء على زعمهم وجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل
 حديث بن دخل أحدكم الجنة بعمله قال المني فيه التسبب الذي لا يمكن تحفظه والمثبت في الآية
 التعويض والمجازاة (قوله وللإصاق) هذا المعنى لا يضارها وإذا قصر عليه سببه فكأن بنى
 تقدمه ثم هو ما حقيق كسكت يزيد اذا قبضت على جسمه أو ما يصيب من ثوب أو شيئاً أو مجازي
 كمثل الشارح فان فيه الصاق المرو ويمكن يقرب من زيد لا يزيد فهو استظهار والماضي انه في
 قبض الثوب مجازي كالمرور فقال السعي لا يليق بالغة هذا التدقيق فملك ثوب يزيد يقال في
 الغفلة ملك زيد اجتلاف المرور (قوله ويعني مع) أي المصاحبة فذكرها ليعلم كمرورها معها ان
 يصلح في موضعها مع ويقع عنها وعن مدخلها الحال كاهبط بسلام أي معه وأصلها وقد دخلوا
 بالكفر كذلك طالع المني وقد اختلف في الباطن قوله تعالى فسبح بحمدك فقيل للمصاحبة
 والجساض للمفعول أي جسده حامداً أي زهره عملاً يليق به وأثبت ما يليق به وقيل
 للاستعانة والجساض للمفعول أي جسده بما حمده نفسه اذ ليس كل تزيه بمحمود الا ترى ان
 تسبيح المعتزة حصل كثيرا من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن الصبوري في قوله فسبحون بحمده
 واختلف في صحتها اللهم وبحمدك فقيل له واحدة على زيادة الواو فأتى في الباطن ذكر وقيل
 جلتان على انها عاطفة ومتعلق باله محذوف أي وبحمدك سبحانه فينا في ما مر وقال الخطابي
 المعنى وجميع ما في يدي من نعمته فوجب على حمله سبحانه لا يجوز ان يرد منه ان اقامة المسبب
 وهو الحمد مقام سببه وهو العونة التي هي نعمته ٨٤ تصرف (قوله ويعني عن) أي المجاوزة وقيل
 وتخص حيثما السؤل نحو فاسأل بخبره ابدليل يسألون عن آياتكم وقيل لا بدليل يسأل
 فورهم بين أيديهم وبآياتهم أي عن آياتهم (قوله يعني الخ) متعلق بعني ومن قد فطن فاعله
 وتجاوز ابيضم الواو مفعوله مقدم (قوله كما على الخ) مالم صدره وعلى مبتدأ خبره جلا وألفه
 للإطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسي لانه من غير ماله والوجه الاحتمال عليه ما لو ان كان
 الغالب وصله لما تعلقه أي كعمل على الخ (قوله للاستعلاء) أي العلو فالسين والتا تارة تارة
 لا لطلب وهو حقيق ان كان الصلوع في نفس الجرور حسا كماله أو معنى كضلنا بعضهم على
 بعض ولهم على ذنب مجازي ان كان الصلوع على ما يقرب من الجرور نحو أوأجد على التار هدى

تا كل من خشايش الارض (ص)
 بالباستن وعد عوض الصق

ومثل مع ومن وعن بها انطلق
 (ش) تقدم ان الباطن يكون للطرفية
 والسمية وذكرها انها تكون
 للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت
 بالسكين ولتعدية نحو ذهبت يزيد
 ومنه قوله تعالى اذهب الله بنورهم
 ولتعويض نحو اشتريت القوس
 بالحدود ومنه قوله تعالى أولئك
 الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة
 وللإصاق نحو مررت بزيد يعني
 مع نحو جعلت الثوب بطرازه أي مع
 طرازه ويعني من كقوله شربناه
 الجبر أي من ما باله الجبر ويعني عن
 نحو سأل سائل بكذا أي عن
 عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة
 نحو فسبح بحمدك أي مصاحبا
 بحمدك (ص)

على الاستعلاء ومعني في وعن
 يعني تجاوزا عن من قد فطن
 وقد نجي موضع بعدد على

كما على موضع عن قد جعل
 (ش) تستعمل على الاستعلاء كثيرا
 نحو زدي على السطح ويعني في نحو
 قوله تعالى ودخل المدينة على حين
 غفلة من أهلها أي في حين غفلة

ألقى هاديا دعائى قال القارض وما نحو قوله على الله من باب الاضاعة والاحسان أى أغنت
 وكل وأجنته تعالى الله لا يعاونه تعالى شئ لاحقيقة ولا مجازا (قوله الجوارزة) هى بصحة
 منيكون أو غير من يجرورها بسبب الحديث قبلها فالاول ديت السهم من القوس أى جاوز
 السهم القوس بسبب الرى والثاني رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخنة بسبب الرضا ثم الجوارزة
 اما حقيقة كما ذكرنا وبجاء كما خفت العلم عن زيد كما علم عرفك المسئلة جاوزت بسبب العلم
 المعبر عنه بالاخذ فانه سم وكذا ما عنك كذا كما علم عرفك المسئلة جاوزت عنه جاوزت بسبب
 السؤال لكن هذا لا ينظر والاذا أحب عملك بخلاف ما اذا لم يجب فالاولى أن يقال كأنك
 لمسا له جاوزت المسئلة بسبب السؤال ولزم من مجاوزته المجاوزة اياه بقصد أى بعد
 شئ وهو السائل عن الجور فتأمل (قوله طبعا ينطبق) أى لا يصلح ولا يذ كر له البصريون
 غير الجوارزة وتاؤوا واعرها فى الآية متعلقة بمنزوف أى طبعا متباعدا فى الشدة عن طبق فكل
 حال أعظم مما قبله (قوله لاهاب عنك) أى قد دراب عنك كذا لاهاب الجور واللام الاولى من الجلالة
 شذوذ افهم ما حذف المضاف وهو دراب باب منه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف
 وأفضل أى زيد ويدانى بشد النصبة أى المالكى والقيام بأمرى تقتضون أى تسوسن وتقررن
 وهو يكون الواو متعقفا لقفافية وإن كان منصوبا بعد فاء السببية وهو مرفوع عطف على
 الجملة الاسمية قبله أى ما أنت ديانى بما أنت تقتضون (قوله اذارضيت على) محتمل ضمن رضى
 معنى عطف فعل على بابا وقصير بالتصغير (قوله قد يعنى) التقليل بالنسبة الى التشبيه
 والاعتدال بها كبر كما فى شرح الكافية (قوله أى لهادية) أى قد صدرت (قوله ليس كنه شئ)
 أى لزوم الحال على عدم زيادتها وهو ايات المثل لى تعالى لان التى يعود الى الحكم فقط وهو
 المشابهة لما خوف من الكاف لا الى متعلقه وهو لفظ مثل ولفظ شئ يكونان مشتقن الا ترى
 ان قولك ليس كان زيدا حديد ظاهر على ان زيدا شا وان اقل ان فى المشابهة لا لانه لعمده
 وانما زبدت الكاف فى الآية لتوكيدنى المثل لان زيادتها كعادة الجملة كذا قال الاكثرون
 ومنع آخرون زيادتها منهم من قال المثل يعنى الصفقة أو الذات أى ليس كصفته أو كذا شئ
 والمحققون منهم على انها قسمة على حقيقة ما نرى مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل
 للمبالغة فى التنزيه كفى قولهم مثلك لا يصلح حيث تفوا الصل عن مثله والمراد لازمه أى أمت
 لا يفضل وعدلوا عن ذلك تنزيها عن تعلق الصل به ولو على سبيل النفي فكذا فى الآية المراد لازمها
 وهو نفي المثل اذ لو كانه مثل لكان هو مثله لان المماثلة انما تتحقق من الجائز فلا يصح
 نفي مثل مثله اما حقيقة المقضية لاثبات المثل فليست مرادة أصلا وقد صرحوا به لا يضرى
 الكتابة اسقاط المعنى الحقيقى فصلا عن استحالة لازمه هذا ما ذكره وطالما كنت أحدى نفسى
 منه شيلا ان محصل هذا الوجه ان نفي المثل لازم لحقيقة الآية وقد تقرر سابقا انها تقتضى اثباته
 ولذا أولواها بهذه الواجهة فكيف يقول أن اثبات الشئ وقصه يلزم من معالتهى وما حتم
 نصره بهان تنافى اللوازم يقتضى تنافى اللزومات ويضرب همتان كلامها لازم لها فقصرها
 على هذا دون ذلك تحكمهم مع أن القصد باطال دلالتها على المحال ولا يكتفى فيه قولنا انه غير مراد كما
 لا يحنى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للعقبة بل محتمل فقط كما تحتمل نفيه وان كان الاول
 أقرب نظريا مرفى ليس كان زيدا حديد لكن عارضه فى خصوص هذه المادة ما ذكرى أنه لو كان
 محتمل الخ فظل ذلك الاختال من أسله فالتعويل فى نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهى
 قرينة الكناية بخلاف المثال فتفهم ذلك فانه ما تحير فيه الافهام وقد أوجها بوجه الحمد (قوله

وتستعمل عن الجوارزة كثيرا نحو
 ريت السهم من القوس ويصغى
 بعد نحو قوله تعالى لتركب طبقا
 عن طبق أى بعد طبق ويصغى على
 نحو قوله

لما بين عنك أن أفضل فى حسب
 عنى ولا أنت ديانى تقتضون
 أى لا أفضل فى حسب على كما
 استعملت على معنى عن فى قوله
 اذارضيت على بنوقشر
 لعمرافه أى بنوقشر رضاه
 أى اذارضيت عنى (ص)
 شبه بكافيهما التعليل لـ
 يعنى وزائد التوكيد ود
 (ش) تأتى الكاف للتشبيه كثيرا
 كقولك زيد كلاسوقد تأتى للتعليل
 كقوله تعالى واذا كروه بما هذا كم
 أى لهادية اياه كم وتانى زائدة
 للتوكيد وجعل من قوله تعالى ليس
 كنه شئ أى ليس مثله شئ ومما
 زينت فيقول روبة

لواحق الاقرباء) جمع لاحق بمعنى ضامن والاقرباء جمع قرب كعق وقيل هي المصاهرة أو من
الشاة كلة امرأ القبط والمقوق يفتح الميم والقافه الأولى الطول القاضح معرفة وهو سيدنا
خبره في أي التليل كافي العيني يصفها بغيره والبطن والطول وقيل الضمير بحر الوحش (قوله)
استعملنا) خمسة ميموهو المحققون بالضرورة كقوله • يضمن عن كالبردانهم • أي
عن من مثل البرد الذائب وقوله

بكلا قولة الشعو اجبت فلم أكن • لاولع الا مالكمي المنقح

وأجازة كثيرون منهم الفارسي اختيارا فهي في زيد كلا سدا ما خبر مضافة للاسد كافي المنقح
أو متعلقة بخذوف هو الخبر (قوله أنتنوهن الخ) الهمزة لانكار والسطط الظام والجور وجلة
ولن ينهي حال من واوتنوهن وجلة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل في هذه الشواهد انها
سرف وهي عجز وردها صفة لخذوف أي شيء كالطعن ويغرس كالقولة أعجب بيان حذف الموصوف
بالطرف كاجلة له مواضع ليس هذا منها (قوله عند دخول من) ظاهره قصر اميتها على ذلك
وليس كذلك فان قولك زيد على السطح وسرت عن البلدي يحتمل الحرفية والاحية فاذا دخلت من
تعبنا للاسمة وكذا غير من فان عن جرت على نادرا ولا جعل المن دخولها شاهد للاسمة
لاضايفاف كان الأولى للشارح واقفته وعبارا حيا إلى معنى التمتي وترد متوبة بمعنى النعمة
ومن معنى بعض كاحر عن الرزخ شري والطبي وترد فلا ضامنا من العلوم من امر من المين
وهو لكذب فاستكملا أقسام الكلمة (قوله عند الخ) أي سارت القطلة من علم أي القرخ
والظم بكسر الظاء المشقة وسكون الميم مهموزا مدغصا به ما عن الماسوعوماين الشرب إلى
الشرب قال الضاماني يستعمل في الابل لكن استعاره لقطا قروى ينسبها بكسر الخاء وهو
الشرب في كل خمسة أيام وهذا ايضا لايل للظلال لانها لاتصير كذلك اكن ضرر بمن لا وصل يفتح
القوية وكسر الهمزة أي صوت أحشاؤها من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو
ينفع القاف وسكون القصبة بعد هذا ضامجة قشر البيض الاعلى وزيراه من مبهتين مكسورة
أولاهه اودة تفتح كاله السبوطي وبينهما تحسية أرض غليظة ويجعل كقعد القفر التي
لا تبتدي فيه لعدم علاماته لا شئ ولا يجمع كافي القاموس وهو مجرور باضافة وزيراه اليه لانه
لها لان اسم المكان لا يفتح عند البصر من فزير امجور وبالكسرة لان الاضافة تطل منع
صرفه بالالف المدودة الا ان يجعل بلا فيصير بالقصة (قوله مدنية) همزة بعد القصبة الساكنة
مفعول ثان لا يرى وهي الحلقة التي تعلو على الري والطن وفي شرح شواهد المعنى للسيوطي

جوزا بام وحيدة ببل الهمزة (قوله حيث رفا) بالبناء للفاعل وقوله أو أوليا الفصل ماض
يجرهمول والالف نائب فاعله وهي مفعوله الثاني والفاعل مفعوله الاول لانه الفاعل معنى أي جعل
الفعل والياء هما والمراد الفعل الماضي فلا يقال مذيوم لان عاملها لا يكون الاماضيا فلا
يجتمع مع المستقبل ولو قال أو أوليا الجلة فهو مذكور لئلا الجلة الاحية أيضا كقوله
فخازلت ابني الخمر دأ ما يقع • ولدوا كهلان شبت وأمردا

لكن اقصر على الفعل وتعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قصير (قوله اسم) مبتدأ و غه
كوجاه معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضيا كالتال الاول فمضاهال واما بعد عدم الرؤية
كذا وان كان حاضر كالتال الثاني أو معدودا كما رأيت مذيومان فمضاهاتس المدة أي مدة عدم
الرؤية شهرنا أو يومنا (قوله وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها كذا
وهو واجب لتأخير ما اجرا الهمما اسين مجرهما حرفين في التقديم على الزمان الا ان اسمية

لواحق الاقرباء فيها كالقبح
أي فيها الملقى أي الطول وما حمله
القرائة قبل بعض العرب كيف
تضمنون الا فة فقال كهي أن
هنا (ص)

واستعمل اسما وكذا عن وعلى
من أجل ذاعل على ما من دخلا
(ش) استعملت الكاف اسما
قليل كقوله

أنتنوهن ولن ينهي ذوى شطط
كالطعن يذهب فيه الزيت والقيل
فال كالف اسم مرفوع على الفاعلية
والعامل فيه ينهي والتقدير ولن
ينهي ذوى الشطط مثل الطعن
واستعملت على وعن اسين عند
دخول من عليها تكون علا حتى
فوق وعن معنى جابونه قوله
خلدت من عليه بعد ما تم ظمورها
تصل وعن قبض بزي ما يحتمل
أي غدت من فوقه وقوله
ولقد أوفى للمراحم دربة

من عن يمين نازة وأما

أي من جانب يمين (ص)
ومذوم منذ اسان حشر فعا

أو أوليا الفعل يكتب مذدعا
وان يجر في مضي فكمن

هوا في الحضور معنى في استبر
(ش) تستعمل مذوم منذ اسان اذا

وقع بعدها الاسم مرفوعا أو وقع
بعدها فاعل فخال الاول ما رأيت

مذوم الجمعة ومذهورنا فذا سم
مبتدأ خبره ما بعده وكذلك منذ

مذاً أغلب من الحرفية ومن هذا العكس (قوله خبرين) أي خبرين بمعنى ين وين متعلقين بمجنوف
هو الخبر عما بعدهما تحذف ما قبلته مذيومان ين وبين لقائه يومان واعتراض بان فيه ظرفية
النبي وهو يومان في نفسه وهو مذكراً لها حيث نداء بمعنى ين وأجيب بان هذا خبر دعوى قولهم
جنى وبين لقائه يومان وهو جائز بلا تكثيراً كان جواباً عنه فهو الجواب عن هذا اسمين
وحاصل الجواب ان الزمان المتصّل يكون ظرفاً للفقى كافي قولهم أمس قبل اليوم أي قد من
مقبّل قبل اليوم وهذا من بقى ان هذا التفسير لا يطردها انما قلنا في يوم الاحتمال ان مذيوم
الجمعة لان هذا بين الروبة والجمعة والسبب لا الجمعة فقط وأجيب بما على حذف العاطف أي
الجمعة وما بعده الى الآن وجلة مذيوم ما بعدهما على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافاً سياسياً
لامر سطح الجملة الاولى وقبل انهما طرأ فان مضاعفة جملة تعضية لان المرفوع بعدها فاعل
بمجنوف أي مذ كان أو مضى يومان وهما متعلقان بضمون ما قبلهما على ما لاحظنا استمراره الى أن
التكلم بنفسى ما رأيت مذيوم الجمعة اتفقت الروبة وقت وجود الجمعة ومضيه واستمر الى الآن
فلا يصدق بالروبة بعده وقبل التكلم حتى شاق المقصود وكذا حال في صرت مذ كذا فتدبر
(قوله اسم منصوب الخ) أي فهو ظرفي لمضمون ما قبله ومضاف للجملة بعده فعبارة كانت كما مثله
أو اسمية كاليتب المارو ياتي في نفسه ما من ملاحظة الاستمرار الى أن التكلم بواقف المقصود
وقبل انهما حيث تبدآن والجملة بعدها خبر بتقدير زمن مضاف اليها والتقدير في جنت مذ
دعوا وقت الجنى هو زمن دعائه وفي البيت المارو أول وقت طلبى الخبر هو وقت كونه يافعا أي
مقاربا للبلوغ فجملة مضاف مستأنفة كما مر (قوله بمعنى من) أي البياينة هذا ان كان مجرورهما
معرفة كشأنه فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معاً ولا تكون النكرة الاعسودة لفظاً كذا
يؤمن أو معنى كذا خبر لما من انهما لا يجبران المذهب أي ما رأيت من ابتدائهم من الى انهما هما
(قوله ان كان حاضرا) ولا يجوز في المخضر بعدها الا الجرح عند أكثر العرب أما الماضي فيعد
منذ يتخرج مجرور بعد مرفعه والراجع ان أصل من مذ حذفت النون تنقضا قبل ليل ضمها للاداة
ما كن كذا اليوم والاكسرت على أصل التخصيص وبعضهم ضمها بلا ما كن أصلا وقبلهما
أصلا من مطلقا وقبل عند كونهما اسمين فقط (قوله ويعدمن) متعلق بزيد بكسر الزاي ماض
بمجهول وما نائب فاعله والضمير في يعنى عائدا على ما لى فلم تكف ما الزائدة هذه المذ كورات عن
العمل لانها لا تزال اختصاصا بالاباحات بما يحكم بزادتها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع
بعدها جملة فهي موصول حرفي نحو بما نساو يوم الحساب أي بنسائهم (قوله مما خطاهم) الاولى
الفتيل بقرائن ما خطاهم كافي المعنى لظهور جرحه لا يقال يحمل في جميع ما ذكرنا ما لم
بمعنى شئ والذي بعده هابل انهما فاشا فهدية لانه خلاف الظاهر (قوله وقديليما) فاعله خبر
يعود على ما كاتب فاعل زيدون كما اعتبارا لفظها وضعير التثنية لرب والكاف (قوله فكفهما)
أي غابا وحيث قد خلان على الجبل كما مثله (قوله فان الجرح) جمع جار ومكتبته للضرورة
أو تخشفا من الضم والحيطات مستد اخبره شر وهم جلتهم من نعيم هو اسم يسم الخط فغخ
المهمل وكسر الموحداً وبفتحتين وهو الجرح بن المالتن عرومى به لانه كل نبات بالادية يسمى
الزرق وهو الخندقوق فاتنخ بطنه واتنخ بطن من كده يسمى الخط بفتحتين وللتثنية بطنه
يسمى الخط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ما موصولا حرفيا ثم على جواز وصلها بالجملة الاسمية
لا كانه لانها لا تكف الكاف عنده أي ككون المحيطات شر الخ (قوله رجا الجبل) بالجرم
وهو قطع الابل مع رعاة والمؤن بل شد الموحدة المعد للفتنة والعناجيج بعير مهمل وحين

وجوز بعضهم ان يكون خبر يونا
بعدهما ومثال الثاني جنت مذعنا
فذا سم منصوب المحل على ظرفية
والصلل فيه جنت وان وقع
ما بعده ما جرح ورافها مرفوع
بمعنى من ان كان الجرح وما ضا نحو
ما رأيت مذيوم الجمعة أي من يوم
الجمعة بمعنى في ان كان حاضر ان نحو
ما رأيت مذيومنا أي في يومنا (ص)
وبعد من وعن وما من يما

فلم يبق من عمل قد علما
(ش) أي تزلزلا بضمين وعن والباء
فلا تنكها عن العمل كقوله تعالى
مما خطاهم أغرقوا وقوله تعالى
عما قليل ليصبح ناديين وقوله
تعالى فبما رحمت من الله لنت لهم
(ص)

وزيد بعد رب والكاف فكف
وقديليما ويرى يكف
(ش) تزايد بعد الكاف ورب
فكفهما عن العمل كقوله
فان الجرح من شر المطايا
كالحطاط شر من عقيم

وقوله
رجا الجبل المؤن بل فهم
وعناجيج من المهار
وقد تزايد بعد هاء فلا تكفهما عن
العمل وهو قليل كقوله
ماوى بار بتأخاره
شعوا كالذعة باليسم

وقوله
وتصر مولانا ونعلم انه

الحمل الجياد والمهاري بكسر الميم جمع مهر يضاهو وهو والقرص والاتي مهر وفهم خبر الحمل
وحذف خبر التعاضج لعلمه منه ودخول رب المكشوفة على الجمله الاجمة كالت نادى
القاضي يجب ان يجعل ما اسما يعنى شئ والجامل خبر المحذوف والجمله صفة ما وقع فيه قال
رب شئ هو الجامل حال كونه فمهم ولم يجعل جملته الجامل فمهم صفة لعدم الربط فيها لئلا
دخولها على الماضي نحو

رعا وأقيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

أو المضارع المتعلل منزلة لتحق وقوم مضور عاود الذين كفروا كما كان الغالب على غير المكشوف
كون العمل فيما بعد ما ضا نحو رب رجل كرم لقبته بل أوجه بعضهم (قوله) كما الناس
ما زائد والناس مجرور بالكاف وقوله مجرم عليه الخ من الجرم وهو الظلم وروى مظهر عليه
وظالم (قوله) ماوى الخ منادى مرخم ماوىة وبالتنبيه والشاهد في رتبة غارة حيث زيد في ماوى
تكملة ما عن رعا وتوالشعوا ما العين الملهة أى الغاشية المتقرقة كالذئبة غير الغارة والميسم
بكسر الميم آلة الوسم أى الكى بالحديد (قوله) وحذفت رب جرت الخ) دريجه كالشارح ان الجمر
بعد المذ كروات رب المحذوفة لاها وهو الصحيح عند البصريين فى الواو وحكى فى التسهيل
الاتفاق عليه فى بل والقامول علم لم يعتبر ما نقل عن بعضهم من ان الجرم هنا نيابة عن رب كما
قال الكوفيون فى الواو (قوله قليلا) أخذن من قصيد المسند الشيوخ بالواو لكنه بعد بل أقل
من القاموس الصمد أقل منها (قوله) تلك الخ مجرور برب المحذوفة وهو معقول طرقت أى انتهت
للا وحبل بليت مورضع عطف عليه والوهبة مشغلة ما عن ذى قائم أى عن ولد ذى قائم أى
تعاود بمعلقة عليه تلوف العين والحول يضم الميم أى عمره وحول وروى مغيل يضم الميم وسكوه
المجهر فتوخ الباء القصبة وهو الذى توفى أمه وهى ترضع وتماثلن الحبل والمرضع لأنهما أزهده
التساقف الرجال ومع ذلك تعلقتا به وما التالى به (قوله بل يلد) أى رب يلدوا الفتيان بكسر الفاء جمع
فنج يضاهو هو الطريق والقلم يفتح القاف والمنشأة القوقبة الفغار كالقتام والقلم يفتح فسكون
وجهره يفتح الجيم أم له جهريه ياء النسبة وهى بسط تنسب إلى جهريه مقربة يقارن حذف ياء
القصة للضرورة وقيل الجهره يسايط من الشعر وجواب رب قطعت فى مت بعده (قوله رسم دار)
بالجر أى رب رسم دار هو ما بقى من آثارها الأصالة بالارض كالرماط والطلل ما شخص أى ارتفع
من آثارها كالزود والناقى وقوله من جلله يفتح الجيم واللام الأولى أى من أجلها وعظم شأنه لان
الجلال يطلق بمعنى من أجل ومعنى عظيم وسقيا بضاً ما جلل بالبناء على السكون حرف يعنى نعم
(قوله) كقول روية يضم الراء وسكون الهمزة فان الججاج وهو من نساء العرب قال الزمخشري وهو
من أممخ العرب للشيخ والتصومر يبدل التحقيق كونه بدو بالاحقية للمضغ لان هذين التين
لا يمتزجها الا فميون فصرح (قوله على خن) أى ويخبر (قوله) أشارت كليب) بالجر مضفرا
اسم قبيلة والاصابع فاعل أشارت أى أشارت الاصابع بالاك الى كليب والباء ما يعنى مع
أى مع الاكف وهو مغلوب أى أشارت الاكف بالاصابع (قوله ورجية) أى ويرى رجل رجية
والناسم المعلقة على غير قياس لان أممثلة فاعلة كتابة وقوله كعروقة ومعلقة كعروقة كعروقة
منه فاعلة كفى العينة أو أن المعنى ويرى نفس رجية وذكى ألقه على ناولها بالانضض وقيس
يجمع الصرف للجنة والتأنيث على معنى القبيلة وألقه يفتح اللام من باب ضرب أى أعطته
ألقا وأما ألقه بالكسر فمعنى أحسنه ومنذخ مجنأ قوقبة فوجدت فحين يعنى تكبر وارفع من
البدخ فخصتين وهو الكبر والاعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث بره بالى محذوفة (قوله)

كما الناس مجرور عليه وجارم
(ص) وحذفت دب تجرت بعد بل
والقاه بعد الواو شاع ذا العمل
(ش) لا يجوز حذف حرف الجر
وابقاء عمله الا فى رب بعد الواو فمما
سند كره وقد ورد حذفها بعد القاه
ويل قليلا خاله بعد الواو قوله
وقام لا عما على خاوى المخترفين
ومثاله بعد القاه
تلك حبل قطر طرقت وموضع
قاله يتابع ذى قائم محمول
ومثاله بعد بل قوله
بل يلد علم الفتيان حقه

لا يخرى كاهه وجهه
والشاع من ذلك حذفها بعد الواو
وقد سجد الجمر برب محذوفة من غير
ان يتقدمها شئ كقوله
رسم دار وقت فى طله
كذلك أفضى الحيات من جلله
(ص) وقد يجربسوى رب لى
حذف وبعضه يرى مطردا
(ش) الجمر بغير رب محذوف فاعلى
فحين مطرد وغيره عارذ فغير المطرد
كقول روية بلن قاله كيف أصبحت
خير والحمد لله التقدير على خير
وقول الشاعر
اذ قيل أى التماس شريكه
أشارت كليب بالاكف الاصابع
أى أشارت الى كليب وقوله
وكره يمتن آل قيس ألقته
حتى يذوق فارقى الاعلام

والطرد الخ) منه لفظ الجلالة في القسم بدون تعويص عن الباء نحو انه لا فعلن وكذا المصدرية حيث يصدق عليها اللام جارة لها مع صلتها وأن وأن مع صلتها بالانم ما في محل جر بالجر المقتدر عند الخليل والكسائي أما عند سيبويه فحملها منصوب بترغ الخافض وكذا يطرده الحنف بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استقهام نحو زيد الجرحوا بالين قال بن مرون نحو وا زيد ابن عمرو جوا للمرت بزيدا وبعد تخصيص كهلاد شارلن قال بحث بدرهم أو شرط كأمرو بأجهم شئت ان زيد وان عمرو بالجر أو عطف نحو وفي خلقكم وما يث من دابة آيات تقوم ووقنون واختلاف أي وفي اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرورا بالعطف على خلقكم لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين العاملان في الابتداء والمعمولان خلقكم وآيات ونحو

قوله ما يحب جلدان هيرا • ولا حبب رافة فيصيرا

أي ولا لحبيب ونحو ذلك وكذا يطرده الحنف في المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء

كقوله بداني اني لست مدرك ما مضى • ولا سابق شيئا اذا كان جانيا

مجر سابق على نونهم الباء في مدرك • خاتمة • لا بد لكل من الظرف والجار غير الزائد وشبهه

من متعلق يتعلق به لأن الظرف لا يلبه من شيء يقع فيه والجار موصل معنى الفعل إلى الاسم

فالواقع في الظرف والموصل معناه إلى الاسم والمتعلق العامل ثم ما هو ما فعل أو

ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأويل لا نحو وهو واقع في السموات

وفي الأرض فالجار متعلق بلفظ الجلالة وتأويله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم

واما شير إلى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فينعمه

متعلق بما لانها تشير إلى معنى الفعل وهو التي تشاء على

جواز التعلق بحروف المعاني ومذهب الجمهور

منعه فالتعلق هو الفعل التي تشير

إليه أي اتسنى جنونك

بنعمة ربك والله

أعلم

أي فارتقي إلى الاعلام والمطردي
كقوله بكم درهم اشترت هذا
فدرهم مجرور بن محذوفة عند
سبويه والخليل والاضافة عند
الزجاج فعلى مذهب سبويه
والخليل يكون الجار قد حذف
وأبقى عمله ومثله بطردي متدهما
في تميز ك الاستهامة اذا
دخل عليها حرف
الجر

• (تم الجزء الاول ويليها الجزء الثاني واوله الاضافة) •

• (فهرسة الجزء الاول من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل) •

صفحة	صفحة
١٥٧ اعلم وأرى	١٣ الكلام وما يتألف منه
١٥٨ القاعل	٢٧ المعرب والمبني
١٦٧ النائب عن الفاعل	٥٢ التكررة والمعرفة
١٧٣ اشتغال العامل عن المفعول	٦٣ العلم
١٧٨ تعدى الفعل وزوجه	٦٨ اسم الإشارة
١٨٢ التنازع في العمل	٧١ الموصول
١٨٦ المفعول المطلق	٨٥ المعرفة بإداة التعريف
١٩٤ المفعول له	٨٩ الاستثناء
١٩٦ المفعول فيه هو المسمى طرفا	١١١ كان وأخواتها
٢٠٠ المفعول معه	١١٩ فصل في ما ولات وان المشبهات
٢٠٣ الاستثناء	يليس
٢١٢ الحال	١٢٤ أفعال المقاربة
٢٢٢ التميز	١٢٩ ان وأخواتها
٢٢٦ حروف الجر	١٤١ لا التي لتني الجنس
	١٤٨ ظن وأخواتها

• (تمت) •

